

شَرْحُ الْمَهْدِ الْبَيْتِ

المُسَمَّى

غَايَةُ الْبَيَانِ نَدْوَةُ السَّمَاءِ فِي إِحْرَاءِ لَوَانِ

تَصْنِيفُ

الإمام الفاضل الفقيه الأصولي النظار أبي حنيفة

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الأتقاني الفارابي الحنفي

(ت ٧٥٨ هـ)

تَحْقِيقُ

مركز الدراسات والبحوث

بمؤسسة علم لأحياء التراث والخدمات الرقمية

إشراف

عبد العاطي محيي أحمد الشرفاوي

المجلد الحادي عشر

كتاب الحوالة - باب عزل الوكيل

دار الضيافة

للتبشير والتوزيع

الكوت

علم لأحياء التراث

والخدمات الرقمية

لندن - مصر



عناية البيان

قال بعضهم: تُرْجَبُ الْبِرَاءَةُ عَنِ الْمُطَالَبَةِ دُونَ الدِّينِ.

وقال بعضهم: عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ جَمِيعًا.

ولانما اختلفوا؛ لأن محمداً ذكر مسائل تَدُلُّ عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا.

أَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تُوجِبُ الْبِرَاءَةَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ دُونَ الدِّينِ؛ يَقُولُ: بَانَ الْمُخْتَالُ لَهُ مَتَى أَبْرَأَ [٢١٣/٢] الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ عَنِ الدِّينِ، فَالْمُخْتَالُ عَلَيْهِ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُجِبِلِّ بِشَيْءٍ وَإِنْ كَانَتْ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُجِبِلِّ.

ولو وهبَ الدِّينَ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ رَجَعَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُجِبِلِّ عَلَيْهِ دَيْنٌ، كَالْجَوَابِ فِي الْكَفِيلِ، وَكَذَا لَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ لَا يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ، وَلَوْ وَهَبَ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ كَالْجَوَابِ فِي الْكَفِيلِ، وَلَوْ كَانَ الْمَتَحَوِّلُ إِلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ الْمُطَالَبَةُ وَالدِّينُ جَمِيعًا، كَانَ الْإِبْرَاءُ وَالْهَيْبَةُ فِي حَقِّهِ سَوَاءً [٢١٦/٥]، فَيَرْتَدُّ بِرَدِّهِ كَمَا فِي حَقِّ الْأَصْلِ.

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْهَيْبَةَ وَالْإِبْرَاءَ حَيْثُ تَكُونُ تَمْلِيكًا مِنْ وَجْهِ لَا إِسْقَامًا مُحَضًّا، وَالْدَّلِيلُ عَلَيْهِ: لَوْ قَضَى^(١) الطَّالِبُ [١٣١/١٠] الدِّينَ بِنَفْسِهِ أُجِيزَ عَلَى الْقَبُولِ، وَلَمْ يُخْعَلْ مُتَرَعًّا، وَلَوْ بَرِئَ عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ كَانَ مُتَرَعًّا.

ومنها: أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ الْمُخْتَالُ لَهُ الْمُجِبِلَّ بِقَبْضِ مَا عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ؛ لَا يَصِحُّ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الدِّينُ عَلَيْهِ؛ صَحَّ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: تُوجِبُ الْبِرَاءَةُ عَنِ الْمُطَالَبَةِ وَالدِّينِ جَمِيعًا؛ يَقُولُ: إِنَّا أَحْنَفُ أَنَّ الْمُخْتَالُ لَهُ لَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ عَنِ دَيْنِ الْحَوَالَةِ، أَوْ وَهَبَ مِنْهُ؛ صَحَّ، وَلَوْ أَبْرَأَ الْمُجِبِلَّ أَوْ وَهَبَ مِنْهُ؛ لَمْ يَصَحَّ، وَلَوْ بَقِيَ الدِّينُ عَلَى الْمُجِبِلِّ صَحَّ.

(١) أَيُّ: الْمُجِبِلِّ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٢١٦.

وهي جائزة بالديون قال رحمه الله: «من أُجِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّعِ»، ولأنَّ التَّوَمَّ
مَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فَتَصِحُّ كَالْكَفَالَةِ، وَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ بِالذُّيُونِ، لِأَنَّهَا تُشِيرُ عَنِ
النَّقْلِ وَالتَّحْوِيلِ، وَالتَّحْوِيلُ فِي الدَّيْنِ لَا فِي الْعَيْنِ.

— رحمه الله —

فالحاصل: أن الحوالة إبراء لفظاً، لكونها نقلاً مطلقاً، تأجيل معنًى، لأنه إذا
تَوَمَّ ما في ذِمَّةِ الْمُتَحَالٍ عَلَيْهِ عاد الدَّيْنُ إِلَى ذِمَّةِ الْمُجِيلِ، وهذا هو معنى التَّأْجِيلِ،
فَرَجَبَ أَنْ يَتَرَأَّ عَنْ الْمُطَالِبَةِ دُونَ الدَّيْنِ، وَالْعَمَلُ بِحَقِيقَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مُتَعَدِّرٌ فِي
كُلِّ حُكْمٍ، لِتَنَاقُضِ بَيْنَهُمَا، فَاعْتَبَرَ مُحَمَّدٌ رحمه الله الْحَقِيقَةَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، فَجَعَلَهَا
إِبْرَاءً، وَاعْتَبَرَ الْمَعْنَى فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَجَعَلَهَا تَأْجِيلًا، لِيَكُونَ عَمَلًا بِهِمَا يَقْدِرُ
الْإِمْكَانُ. كَذَا ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُعِينِ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ».

قوله: (وهي جائزة بالديون)، [أي] ^(١) قال القُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: «الْحَوَالَةُ
جَائِزَةٌ بِالذُّيُونِ» ^(٢)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ مَا حُوِّدَتْ مِنَ التَّحْوِيلِ، وَتَحْوِيلُ الدَّيْنِ مِنَ
ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ مُمَكِّنٌ، فَأَمَّا الْأَعْيَانُ ^(٣) [١٠١/١٣٦ د]: فَالْحَقُّ الْمَتَعَلِّقُ بِهَا التَّسْلِيمُ، وَذَلِكَ
لَا يُمَكِّنُ تَحْوِيلَهُ إِلَى غَيْرِهِ، فَلِهَذَا لَمْ تَصِحَّ الْحَوَالَةُ فِيهَا، وَصَحَّتْ [فِي الدُّيُونِ] ^(٤).
هَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو نَصْرِ بْنِ عَبْدِادِي فِي «شَرْحِهِ».

ونحقيقه: أن الدَّيْنَ يَثْبُتُ بِالْوَصْفِ، كَمَا إِذَا قَالَ: لَقَلَانِ عَلَى الْفِ، فَعَارِ أَنْ
يَقْبَلَ النَّقْلُ بِالْوَصْفِ أَيْضًا.

وَلَا يُقَالُ: الدَّيْنُ وَصِفٌ ثَابِتٌ فِي الذِّمَّةِ، وَهُوَ عَرَضٌ، فَكَيْفَ يَقْبَلُ النَّقْلُ؟
لِأَنَّا نَقُولُ: الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ لَهَا حُكْمُ الْجَوَاهِرِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ يَحْكُمُ بِبَقَائِهَا

(١) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ع».

(٢) ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ١٢٠].

(٣) ما بين المعقوفين: زيادة من: «ع». وأشار إليها في حاشية: «ن» و«ض».

فَلَأَنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِهَا وَالذَّمُّ مُتَّفَاوِتَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ رَضَاءٍ، وَأَمَّا

عَلَيْهِ السَّلَامُ

الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، وَتَصَحَّ الْحَوَالَةُ بِرَضَا هَذِهِ الثَّلَاثَةِ.

أَمَّا رَضَا الْمُخْتَالِ لَهُ: فَلَأَنَّ الدَّيْنَ حَقُّهُ، وَبِالْحَوَالَةِ [١١٨/٢] يَسْتَقِلُّ الدَّيْنُ أَوْ الْمُطَالَبَةُ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى عَلَى اخْتِلَافِ الْمَشَائِخِ^(٢)، وَالذَّمُّ مُتَّفَاوِتَةٌ فِي الْمُطَالَبَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رَضَا مَنْ لَهُ الْحَقُّ - وَهُوَ الْمُخْتَالُ لَهُ - فَلَمْ تَصَحَّ الْحَوَالَةُ إِلَّا بِرَضَاءٍ.

وَلِهَذَا الْمَعْنَى اعْتَبَرَ رَضَا الْمُجْبِلِ أَيْضًا، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي «الزِّيَادَاتِ» رَضَا الْمُجْبِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ، بَلْ لَهُ نَفْعٌ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَالَ عَلَيْهِ إِذَا [١٣٩/١٠] أَدَّى الدَّيْنَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُجْبِلِ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْحَوَالَةُ بِأَمْرِ [١٤٣/١٠] الْمُجْبِلِ، فَكَانَ نَفْعًا مُحَضًّا.

وَأَمَّا رَضَا الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ: فَهُوَ شَرْطٌ عِنْدَنَا^(٣).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ كَانَ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ذَيْنِ، فَرَضَاءٌ لَيْسَ بِشَرْطٍ^(٤)، وَاخْتَارَهُ الْجُرْجَانِيُّ^(٥) مِنْ أَصْحَابِنَا. كَذَا فِي «مَخْتَصَرِ الْأَسْرَارِ».

(١) بَطْنُ «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ١٢٠].

(٢) قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: أَنَّ الشَّرْطَ قَبُولُ الْمُخْتَالِ فِي الْمَعْلَسِ وَرَضَا الْمَجَالِ عَلَيْهِ وَلَوْ غَائِبًا، وَهُوَ مَا لَحِظَهُ فِي السَّهْلِ كَمَا مَرَّ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ خِلَافَهُ أَبِي يَوْسُفَ فِي الْمُخْتَالِ فَقَطْ، فَعَلَيْهِ لَا تَشْتَرِطُ حَضْرَتُهُ بَلْ يَكْفِي رَضَا كَالْمَجَالِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي الْمَجَالِ عَلَيْهِ فِي أَنَّ حَضْرَتَهُ غَيْرُ شَرْطٍ، وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّوْفِيقُ بِحُجْمَلٍ مَا فِي «الدَّرَرِ» وَغَيْرِهَا عَلَى قَوْلِ أَبِي يَوْسُفَ الَّذِي هُوَ خِلَافُهُ الصَّحِيحُ، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِمَا الْمَصْحُوحُ فَأَنْهَمُ. يَنْظُرُ: «دُرَرُ الْحُكَامِ» [٣٠٨/٢]، «رَدُّ الْمُخْتَارَةِ» [٣٤٢/٥].

(٣) بَطْنُ: «بَدَائِعُ الصَّنَاعَةِ» [١٦/٦]، «الْإِخْتِيَارَةُ» [٤/٣]، «تَلْيِيسُ الْحَقَائِقِ» [١٧١/٤]، «الدَّرَرُ الْمُخْتَارَةُ» [٣٤١/٥].

(٤) بَطْنُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاوَرَدِيِّ [٤١٨/٦] - وَهُوَ الْمَهْدَبُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ - لِلشُّرَاذِيِّ [١٤٤/٦] - وَهُوَ التَّهْلِيلُ فِي فِقْهِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لِلْبَغَوِيِّ [١٦٢/٤].

(٥) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بَحِيرٍ بْنُ مُهْدِيٍّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ تَقَبَّلَ أَحَدُ الْأَعْلَامِ - وَهُوَ لَقَدْ تَرَجَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ -

المُخْتَالِ عَلَيْهِ فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ الدَّيْنُ وَلَا لُزُومَ يَدُونِ التَّزَامِهِ، وَأَمَّا الْمُجِبِلُ فَالْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِدُونِ رِضَاءِ ذَكَرَهُ فِي الزِّيَادَاتِ؛ لِأَنَّ التَّزَامَ الدَّيْنِ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ تَصَرُّفٌ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَهُوَ لَا يَنْتَضِرُّ بِهِ بَلْ فِيهِ نَفْعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِأَمْرِهِ.

عبد الله

وذلك لأن بالحوالة ينتقل الدين أو المطالبة بالدين إلى ذمة المُخْتَالِ عَلَيْهِ، فَلَمْ تَجْزِ الحَوَالَةُ بِدُونِ رِضَاءِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلِأَنَّهُ نَوْعٌ ضَمَانٍ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الضَّامِنِ؛ كَمَا فِي الْكِفَالَةِ.

وَلَا يُقَالُ: صَاحِبُ الْحَقِّ يَسْتَوْفِي حَقَّهُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ، كَمَا يَسْتَوْفِي بِوَكِيلِهِ، فَكَذَا هُنَا لَمْ أَنْ يَسْتَوْفِيهِ بِالْمُخْتَالِ لَهُ.

لِأَنَّا نَقُولُ: مُوجِبُ الْمُطَالَبَةِ الَّتِي اقْتَضَاهَا الْمُدَايِنَةُ لَا يَتَغَيَّرُ فِي الْأَصْلِ، لِأَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ إِنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْوَكِيلِ، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ إِلَى الْمُوَكَّلِ، وَفِي الْقَرَعِ يَتَغَيَّرُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَنْتَقِلُ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ، وَيَنْتَقِلُ الْمِلْكُ فِي الدَّيْنِ إِلَى الْمُخْتَالِ لَهُ، وَتَكُونُ الْمُطَالَبَةُ لَهُ خَاصَّةً، وَقَدْ [١/٥٢٩٧/٥] يَكُونُ الْمُخْتَالُ لَهُ أَصْعَبُ^(١) مِنَ الْمُجِبِلِ فِي الْمُطَالَبَةِ، فَيَسْتَضِرُّ بِهِ الْمَذْبُوبُونَ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَجْزِ الحَوَالَةُ بِإِلَّا رِضَا الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمُجِبِلُ فَالْحَوَالَةُ تَصِحُّ بِدُونِ رِضَاءِ)، ذَكَرَهُ فِي «الزِّيَادَاتِ».

وَفَائِدَةُ شَرْطِ رِضَاءِ: تَظْهَرُ فِي الرُّجُوعِ عَلَى الْمُجِبِلِ إِذَا كَانَتِ الحَوَالَةُ بِأَمْرِ الْمُجِبِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَإِذَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ؛ لَا يَرْجِعُ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ بِمَا أَدَّى، بَلْ بِتَقَاصَانِ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يَنْتَضِرُّ بِهِ)، أَيُّ: الْمُجِبِلُ لَا يَنْتَضِرُّ بِتَصَرُّفِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ.

(١) فِي دَعَا: أَصْعَبُ.

قَالَ: وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ، بَرِيَ الْمُجِبُّ مِنَ الدَّيْنِ بِالْقَبُولِ.

غاية البيان

قوله: (قَالَ: وَإِذَا تَمَّتِ الْحَوَالَةُ، بَرِيَ الْمُجِبُّ مِنَ الدَّيْنِ بِالْقَبُولِ)، أي: قال القُدوري في «مختصره»^(١).

اعلم: أن الحَوَالَةَ إِذَا تَمَّتْ بِقَبُولِ الْمُحْتَالِ لَهُ وَالْمُحْتَالِ عَلَيْهِ، بَرِيَ الْمُجِبُّ، وَلَا يَرْجِعُ الطَّالِبُ بِالَّذِينَ عَلَيْهِ أَبَدًا إِلَّا بِالتَّوَيُّ^(٢).

وقال زُفَرٌ وَالْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ^(٣): لَا تُوجِبُ الْحَوَالَةُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ^(٤). ذكر قول القاسم هكذا: فخر الإسلام في «شرح الزبادات».

وجملة القول هنا: ما قال في «شرح الطحاوي»: «إِنْ الْحَوَالَةُ مُبَرَّنَةٌ، وَالْكَفَالَةُ غَيْرُ مُبَرَّنَةٍ، وَالطَّالِبُ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ طَلَبَ حَقَّهُ مِنَ الْأَصِيلِ، وَإِنْ شَاءَ مِنَ الْكَفِيلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْكَفَالَةُ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ، فَتَكُونُ حَوَالَةً.

وعند زُفَرٍ: الْحَوَالَةُ وَالْكَفَالَةُ سَوَاءٌ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا غَيْرُ مُبَرَّنَةٍ لِلأَصِيلِ، لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: تَحْمِلُ الضَّمَانَ عَنِ الْغَيْرِ، فَإِنَّمَا يَصَحُّ التَّحْمِيلُ إِذَا كَانَ الْأَصِيلُ ضَمِينًا.

وقال مالك: الْكَفَالَةُ وَالْحَوَالَةُ سَوَاءٌ، وَكِلَاهُمَا مُبَرَّنَةٌ لِلأَصِيلِ^(٥)، وَلِلطَّالِبِ

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/ ١٢٠].

(٢) التَّوَيُّ - مقصور -: هلاك المال. كذا جاء في حاشية: «ن».

(٣) القاسم بن معن: هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أبو عبد الله الهذلي الكوفي، ولي القضاء بالكوفة بعد شريك بن عبد الله، وهو أحد من قال له أبو حنيفة في نفر: «أَنْتُمْ مَسَارِقِي، وَجَلَاءُ حَزَنِي». وكان رجلاً تبيلاً قاضيًا بالكوفة لا يأخذ أجرًا. (توفي سنة: ١٧٥هـ). ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي [٧٠٨/٤]، و«الجواهر المضية» لعبد القادر القرشي [٤١٢/١].

(٤) ينظر: «تحفة الفقهاء» [٢٤٧/٣]، «الاختبار» [٤/٣]، «بين الحقائق» [١٧١/٤]، «الجواهر البيرة» [٣١٧/١].

(٥) ينظر: «الناج والإكليل لمختصر خليل» للمواق [٢٨/٧]، و«شرح مختصر خليل» للخرشي [١٩/٦].

وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَتَرَا، إِبْتِغَاءً بِالكِفَالَةِ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقْدٌ تَوَثُّقٌ، وَلَنَا:
أَنَّ الحَوَالََةَ لِلنَّقْلِ لُغَةً، وَمِنْهُ حَوَالَةُ الْغَرَسِ وَالذِّينُ مَتَى انْتَقَلَ عَنْ الذِّمَّةِ لَا يَبْقَى
فِيهَا. أَمَّا الكِفَالَةُ فَلِلْضَمِّ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى وِفَاقِ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ وَالتَّوَثُّقِ
بِاخْتِيَارِ الْأَمَلِ وَالْأَحْسَنِ فِي الْقَضَاءِ.....

عَلَيْهِ السَّلَامُ

أَنْ يَأْخُذَ حَقُّهُ مِنَ الضَّمَمِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يُجْعَلِ الْأَصِيلُ بَرِينًا
صَارَ حَقَّتَيْنِ.

إِلَّا أَنَّ عُلَمَاءَنَا [١/١٠٠/١٣٣٢] فَرَّقُوا بَيْنَ الحَوَالَةِ وَالْكَفَالَةِ، فَقَالُوا: الحَوَالَةُ مُبَرَّنَةٌ؛
لَأَنَّهَا مُنْتَقَةٌ مِنَ التَّحْوِيلِ، وَالْحَقُّ مَتَى تَحَوَّلَ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ بَقِيََتْ ذِمَّةُ الْأَوَّلِ^(١)
فَارْعَةً؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَوَّلْتَ الشَّيْءَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ؛ بَقِيَ مَكَانُ الْأَوَّلِ فَارْعًا لَا
مَحَالَةً، وَالْكَفَالَةُ غَيْرُ مُبَرَّنَةٍ؛ لِأَنَّهَا مُنْتَقَةٌ مِنَ الْكِفَالِ^(٢)، وَهُوَ ضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى
الشَّيْءِ، وَضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ لَا يُوجِبُ فَرَاغَ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ
الْأَصِيلِ، فَتَصِيرُ حَوَالَةً؛ لِأَنَّهَا [٢/١٤٤/٢١٤] فِي مَعْنَى الحَوَالَةِ^(٣). إِلَى هُنَا لَفْظُ الْإِمَامِ
الْأَشْجَهَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح» [٢/٢٩٨/٥] الطَّحَاوِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى وِفَاقِ الْمَعَانِي اللُّغَوِيَّةِ)، يَعْنِي: أَنَّ الْعَمَلَ
بِمَعَانِي اللُّغَاتِ وَاجِبٌ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ قُلْنَا: إِنَّ الْكَفَالَةَ هِيَ
الضَّمُّ لُغَةً، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ، وَالْحَوَالَةُ: النَّقْلُ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ.

قَوْلُهُ: (وَالْتَّوَثُّقُ بِاخْتِيَارِ الْأَمَلِ وَالْأَحْسَنِ فِي الْقَضَاءِ)، جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ
زُفَرٍ: «إِنَّ الحَوَالََةَ لَيْسَتْ بِمُبَرَّنَةٍ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّوَثُّقِ كَالْكَفَالَةِ».

(١) فِي «ع»: «ذِمَّةُ الْأَوَّلِ».

(٢) فِي «ن»: «الْكَفِيلُ». وَأَشَارَ فِي الْحَاشِيَةِ: إِلَى أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ: «الْكُفْلُ».

(٣) يُنْظَرُ: «شرح مختصر الطحاوي» للأشجھانِي [ق/٢٥٤].

وإنما يُجبر على القبول إذا تقدّم المجبل ، لأنه يُحتمل عود المطالبة إليه بالتوى فلم يكن متبرعاً .

قال : ولم يرجع المختال على المجبل إلا أن يتوى حقه .

عنه الشافعي

[قال : إنما التوى^(١) لاختيار الأمل والأحسن في القضاء ، حتى لا يماطل في قضاء الدين ويؤذيه أجود وأرجح مما كان ، وهذا لا يدل على أن الحوالة ليست بمبرئة .

قوله : (وإنما يُجبر على القبول إذا تقدّم المجبل) .

ومعنى الجبر : أن يُنزّل منزلة [١٠/٤١٣٣] القاض بالمخيلة بين المختال له والمنقود .

وهذا جواب سؤال بأن يُقال : لا نسلم أن المجبل يتبرأ بالحوالة ، فلو برئ لم يُجبر المختال له على القبول إذا تقدّم المجبل ، لأنه حينئذ يكون متبرعاً في قضاء الدين ، والمتبرع لو قضى دين غيره لا يُجبر الدائن على القبول .

فأجاب وقال : إنما يُجبر ، لأن الدين يُحتمل العود إليه بالتوى ، لأنه إنما انتقل إلى ذمة أخرى بشرط السلامة ، فإذا توى يرجع ، فلم يكن المجبل متبرعاً في القضاء .

قوله : (ولم يرجع المختال على المجبل إلا أن يتوى حقه) ، عطف على

قوله : (برئ المجبل) في قوله : (وإذا ثبت الحوالة برئ المجبل من الدين) .

قال في «شرح الأقطع» : «قال الشافعي رحمه الله : لا يرجع المختال بذمته عند التوى ، فإن أحاله عليه بشرط السلامة^(٢) ، فإن أنه غير ملبي ، فيه وجهان : الصحيح

(١) ما بين المنطوقين : زيادة من : «ن»، و«م»، و«ن»، و«ج»، و«ع»، و«س» .

(٢) السلامة : مصدر ملأ ملاءة ، وهو اللأمة ، على الفعل التطليل ، ومنه التلوي ، وهو العي المقصر .

أن يزجج^١

وقال في «مختصر الأسرار»^٢ إذا عاب المختال عليه مُخْتَصّاً رَجَعَ الْمُخْتَالُ
لَهُ عَلَيْهِ الدُّنْيَى وَقَالَ لَا يَزَجُّجُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِمِيِّ^٣، وَأَمَّا إِذَا حُجِدَ وَحُفِدَ
عَبْهُ رَوَيْتَانِ^٤، يُغَيَّبُ عَنِ الشَّاعِمِيِّ^٥، وَفَدَّ ذَكَرَ حَلَامَهُمَا كَمَا تَرَى، وَلَمْ يَذْكُرْ
فِي سَائِرِ الْكُتُبِ، بَلْ ذَكَرُوا قَوْلَهُمَا كَقَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ

وَلِهَذَا قَالَ عَلَاءُ الدُّنْيَى الْعَالَمُ وَغَيْرُهُ فِي «طَرِيقَةِ الْحِلَافِ» وَغَيْرِهِ^٦ أَوْ
عَلَمًاؤُنَا^٧ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ [١٠٣: ١٠] مُغْلَبًا نَبُذَ لِلْمُخْتَالِ لَهُ وَلَا لَهُ
مَصْلَهُ [٢٩٨: ٢٠] الْمُحْبِلُ بِفَصَادِئِهِ، وَقَالَ الشَّاعِمِيُّ لَا يَبُثُّ

وَعَلَى هَذَا الْحِلَافِ إِذَا حُجِدَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ الْحَوَانَةُ، وَحُفِدَ، وَبِهِ تَكْرُرُ
لِلْمُخْتَالِ لَهُ بَيْتَةٌ، وَإِنَّمَا اخْتَرْتُ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْحُكْمِ، لِاخْتِلَافِ عَارَابِ الْمُنَاجِ
فِي عَزِيدِ الدُّنْيَى وَلِإِعَادَةِ إِلَيَّ دُفْعَةَ الْمُحْبِلِ

قَالَ بَعْضُهُمْ تَفْجِعُ لِحَوَانَةَ وَيُعَادُ الدُّنْيَى، كَأَلْثَمَثَرِي إِذَا وَحِدَ بِاتَّصِعَ عَابَ

١ - خط «المدح» في رجب «سفر» [٢٧٢: ٢]

٢ - في المتن «سفر» و«سفر» و«سفر» له لا يجمع بين «المدح» في «المدح» و«سفر»
سفر [١٦٣: ٢] و«سفر» شاح «سفر» [٣٤٤: ١٠] و«سفر» «سفر»
[٢٣٩: ٤]

٣ - خط «المدح» في «المدح» [٣٧٧]

٤ - خط «المدح» في «المدح» [١٢٩: ٦] و«المدح» شاح «المدح» في «المدح»
[٣٧: ٣] و«المدح» في «المدح» [١٢٩: ٦] و«المدح» في «المدح» [١٢٩: ٦]

٥ - في المتن «المدح» و«المدح» في «المدح» و«المدح» في «المدح»
خط «المدح» [٢٣٩: ٢] و«المدح» في «المدح» [٢٣٩: ٢] و«المدح» في «المدح»
في «المدح» [١٢٣: ٤]

بسم الله الرحمن الرحيم

وقال بعضهم ينسخ الحيوة بعقود الدنيا، وينسخ إذا هلك من ينسخ
وقال بعضهم في سبوت عن فلاس ينسخ بعقود، وهي حيوات ينسخ
ويُعَادُ وحزن الكلام في ولادة مقلدة المحل ينسخ، ينسخ لأنه يحصل من
لحلاف، إلى هذا لفظ العالم في «طريقة الحلاف»

وخة قول الشافعي أن الرأفة حسب مقتضى عن هذا يرجع على الخليل
عند نوى من غير عوصي، فلا يعقود إلى دقة المحل، لأن بعض من
الحوالة في حاشية المحل، فراجع دقة عن فعل الدين، فإذا حصل فراجعه، مثل
إلى دقة أخرى، لا يعقود إلى دقة الأول إلا أنه جديد، لحلاف من صريح عن
عبي فهلك من التسميم، يعقود بالتبني، لأن الرأفة من نفس نفسه، لا يعوصي،
فإذا لم يشتم له عوصي، يعقود.

ولما ما روى أصحابنا في كتبهم كالأسرار، [] . . . وعنه عن
عنه عن عثمان بن عمار أنه قال: إذا نوى النكاح على شخص عنه، بعد أن نوى على
لمحبل كما كان، ولا نوى على مال منسب.

ذكر محمد في «الأصل» عن شرح مثل ذلك، وقد يعرف []
محدث، محل محل الإجماع، ولأن سوء الطريق لا ينسخ، لا ينسخ،
لا ينسخ، وهذا لأن المقصود من الحوالة هو المحل في الاستدلال.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا، [] . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) بطل «الأصل» المعروف بالسوء، [] . . .

(٢) ما بين الموقوفين، زيادة من []

﴿ في مذهبنا ﴾

محترز العمل من دقة إلى دقة، لأن الذمم لا تتعارف في حق نفس الوجوب، وإن
الوجوب كان ثابتاً في دمه المحل، وإنما تفرق الذمم في حق الأداء، فربما يكون
الذمة الثانية أسرع إلى الأداء.

فلما كان المقصود التوصل إلى إتيان الإتيان، وفات ذلك ثبت بالمحال
به ولاية مطالبه المحل بعصاء ذنبه يعود الذنب، أو بالإعادة من غير تعقيب الطريق،
فثبت على المشتري إذا وجد بالمبيع عيب، أو مات المبيع قبل الغنص

فلو لم يثبت له حق مطالبة المحل بعصاء الذنب، لمات حقه بلا رضاء، لأنه
ما رضى بقول لحيوه إلا لهذا العرض، فإذا فات هذا لعرصه ولم يثبت له حق
مطالبة المحل بعصاء الذنب - إما بمنع الحول، أو بالانحاح - يؤدي إلى
الإصرار به، أو يعويث عاصمة حقه، فلا يخور دمه.

قالوا معنى تنقط [١٠١، ١٣٥] به لمطالبة بالذنب وبدله عن مبيع مكلف.
فوجب ألا يعود بالتعذر، كما لا يراه.

فما لا نسلم أن القياس صحيح، لأن في الأصل أسقط حقه من غير عوصي.
فإذا تم لإسقاط لم يعد لذنب، وفي العرق أسقط حقه بعوصي انشاء، فإذا لم ينضم
لعوصي رجع في ذنب.

ويستحسن ما قالوا بما لو استأجره داراً بذنبه، ثم هلك الدار، وبما لو
صالح أحسباً على ما، فإن المطالبة تنقط بالذنب وبدله، ثم لو استحق لمصالح
عنه من يد المدعى، رجع بالمدعى، والمعنى في الأصل أنه برأه إسقاط لا
برأه نفي، بخلاف العرق، فافترقا.

«وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ»

قالوا: لو مات المُحبِلُ والمَحِلُّ عليه مُفْسِنٌ لا يَرُحُّ، فكذلك فيما نحن فيه قلنا: لَا نُسَلِّمُ، بل يَثْبُتُ له الرُّخُوعُ إلا أنه سقطت المُطْبَعَةُ به، ولهذا كُنَّا ظهَرَ لأحدهما مالٌ أحده، كما في الكَمَلِ والمَكْمُولِ عنه إذا ماتا مُفْسِنِينَ تَعَلُّلُ الكَفَالَةِ، ثم لا يَدُلُّ على أن المُطْبَعَةَ لا تَثْبُتُ حالَ حياةٍ لمَكْمُولٍ عنه

قالوا: مالُ الخوالة حُرٌّ كالمَقْصُوصِ، لأنه لو لم يَكُنْ كالمَقْصُوصِ لأَذِنَ إلى الاعترافِ عن ذَنبِي بِدِينِي، ولأنه نَحْوُ الخوالة برأس مالٍ نُضَرَفٍ وَاسْتَمَ، وبولا أنه كالمَقْصُوصِ لَمْ تَجُرْ الخوالة، فإذا مات المُحبِلُ قَلْبَتْ لا يَكُونُ لِمُحِبِّلٍ له أَسْوَةٌ لِعَرَمَاءَ، فإذا [١٠١] ١٠٤٠ء [١٠٢] كان كالمَقْصُوصِ لا يَرُحُّ

قلنا: ليس كالمَقْصُوصِ، إذ لو كان كالمَقْصُوصِ لَحَرَّ لِمُحِبِّلٍ به أن يَشْرِيَ به شيئاً من غيرِ المُخَاطَبَةِ عليه، كما [١٠٣] ١٠٤٠ء [١٠٤] بِخَوَرٍ أن يَشْرِيَ من لِمُحِبِّلٍ عليه، فلما لَمْ يَخْرُ دَلٌّ على أنه ليس كالمَقْصُوصِ

وقولهم: لو لَمْ يَكُنْ كالمَقْصُوصِ صارَ ديناً ديني: لا يَصَحُّ؛ لأنه إما يُؤَدِّي إلى ما قالوا إذا كان العَصْدُ مِنَ المُعَدَّوَةِ، فإنما إذا لَمْ يَكُنْ القَصْدُ المُعَاوَضَةَ لا يُؤَدِّي إليه كالتَقْرِضِ.

وأما الصَّرْفُ وَالسَّلَامُ فَحُجَّةٌ لَنَا؛ لأنه لو كان كالمَقْصُوصِ لَحَرَّ أن يَشْرِيَ عن المجلسِ، فإنه لو أَحْدَلْ بَدَلَ الصَّرْفِ أو برأس مالٍ اسْتَمَ مَدْرَقٌ من غيرِ قَصْبٍ، يَفْقَدُ العَقْدَ، ولو كانت الخوالة فَتَتْ لَكَ هَذَا مَدْرَقٌ عَدَّ نَقَصٍ، ولا يَنْشُدُ بَعْدُ حَبْرٌ

فإنَّ إذا مات المُحبِلُ وَلَا مالٌ به سوى ما على لِمُحِبِّلٍ عليه، فإن لِمُحِبِّلٍ به لا يَصِيرُ أَسْوَةٌ لِعَرَمَاءَ، فلا نُسَلِّمُ دِيكَ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَرْحُحُ وَبِنُ نَوِي؛ لِأَنَّ الْبُرْأَةَ حَصَلَتْ مُطْلَقَةً فَلَا تُعْرَدُ إِلَّا بِسَبَبٍ خَدِيدٍ. وَلَنَا: أَيْهَا [١٠/٤٠] مُقْبِدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ لَهُ إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ، وَ يُقَسَّحُ الْحَوَالَةُ لِقَوَانِهِ، لِأَنَّهُ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ.....

شَوَاهِدُ الْمَحَالِ

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالُوا فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»^(١): وَلَوْ أَنَّ الْمُحَالَ لَهُ أَحَرُّ الْحَوِيلِ سَنَةَ [٢١٥/٢]، ثُمَّ مَاتَ الْمُجِيلُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ أَحَرُّ سِوَى دَيْنِ الْمُحَالَ لَهُ، يُقَسَّمُ دَيْنُهُ عَلَى الْحَوِيلِ بَيْنَ الْمُحَالَ لَهُ وَبَيْنَ الْعَرَمَاءِ بِالْحِصَصِ، لِأَنَّ هَذَا مَا لِلْمُجِيلِ، وَبِمِ يَصِيرُ بِالْحَوَالَةِ يَمْلِكُ الْمُحَالَ لَهُ، لِأَنَّ تَعْلِيْقَ الدَّيْنِ بِسِوَى عِبَرٍ مَسَّ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يُتَصَوَّرُ. لَكِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْمُحَالَ، وَهَذَا لَا يَصِيرُ تَحْجُلُ لَهُ أَحْصَى بِهِ مَا لَمْ تَثْبُتْ يَدُهُ، بِدَلِيلٍ أَنَّ الْعِدَّةَ الْمَأْدُونَةَ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، يَتَعَنَّقُ حَقُّ صَاحِبِ الدَّيْنِ بِرَقَبَتِهِ وَكُتْبِهِ، ثُمَّ لَوْ وَجِبَ بَعْدَ ذَلِكَ دَيْنٌ أَحَرُّ كَانَ [١٠/٢٢٦] رَقَبَتُهُ وَكُتْبُهُ بَيْنَ الْكُلِّ بِالْحِصَصِ، وَابْنُ أَبِي بَرْزُفٍ فِي «طَرِيقَةِ الْخِلَافِ»^(٢)

قَوْلُهُ: «مُقْبِدَةٌ بِسَلَامَةِ حَقِّهِ»، يَعْنِي: أَنَّ الشَّرَاءَةَ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً لِفِعْلٍ، مُقْبِدَةٌ مَعْنَى: بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ بِسَلَامَةِ الْحَقِّ.

قَوْلُهُ (إِذْ هُوَ الْمَقْصُودُ)، أَيُّ وَصُورُ الْحَقِّ إِلَى الْمُحَالَ بِهِ سَالِمًا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَوَالَةِ.

[قَوْلُهُ] ^(١): (لِقَوَانِهِ)، أَيُّ: بِمَوَاقِفِ الْمَقْصُودِ

قَوْلُهُ: «لَأَنَّهُ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ»، أَيُّ: لِأَنَّ عِنْدَ الْحَوَالَةِ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ

(١) يُنْظَرُ «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» لِلْمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [ص/٣٢٩].

(٢) الْحَوِيلُ - كَأَمِيرٍ - هُوَ الْمُحَالَ تَحْتَ سَحْوَالَةٍ؛ بَابٌ عَلَى كَثَرِ وَصْفٍ يُنْظَرُ «الْمَعْرُوفُ فِي تَرْبِيبِ الْمَعْرُوفِ» لِلْمُعْتَمِدِي [١/٢٣٥] وَ«طَبَقَةُ بَقْلِهِ» لِأَمِي حَفْصِ السَّعْدِيِّ [ص/١٤٣].

(٣) يُنْظَرُ «طَرِيقَةُ الْخِلَافِ» لِلْمَلَاءِ السَّمَرْقَنْدِيِّ [ص/٤٢٦ - ٤٢٧].

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْتَمِدِينَ زِيَادَةٌ مِنْ: «وَع» وَ«ع».

مَكْلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَهُوَ النَّوْيُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَقَالَا : هَذَا وَوَحْدَةٌ ثَلَاثٌ . . .

﴿ عليه السلام ﴾

وَلَا دَيْتًا ، وَلَا كَيْلًا عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ لِمُخْتَالٍ لَهُ

وَالثَّامِي أَنَّ مَحْمُودَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُخْتَالِ لَهُ ، لَا بَيِّنَةٌ

بَيِّنَةٌ ، وَحَلَفَ لِلْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ، فَقَدْ نَوَى وَعَادَ الْمَالَ بِبَيِّنَةِ الْمُحِيلِ ، لَا يَكُونُ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ غَيْرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ .

وَعَلَيْهِمَا النَّوْيُ عَنِ ثَلَاثَةِ أَرْجَاءٍ ، وَحَقَّ مَا دَكَّرْنَا ، وَوَحْدَةٌ ثَلَاثٌ . . .

يَخْتَلِمُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ بِالْإِفْلَاسِ ' ' كَذَا فِي «شرح الطحاوي»

أَمَّا إِذَا حُجِدَ الْمَالُ وَحَلَفَ - لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَطْلَبِهِ بَعْدَ الْعَمَلِ -

الْبَيِّنَةُ - فَقَدْ نَوَى بِحَوْلٍ ، وَكَذَا إِذَا مَاتَ مُقْلَبٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَقَّةً يَحْتَاطُ بِهَا أَحَدٌ .

وَلَا مَرَكَةً ، فَفَقَدَ الْحَقُّ عَنِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ ، فَجَبَّتْ لِلْمُخْتَالِ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ .

لَأَنَّ بَرَاءَةَ الْمُحِيلِ كَانَتْ بَرَاءَةً تَقْلِبُ وَاسْتَنْهَاهُ ، لَا بَرَاءَةَ إِسْقَاطٍ ، فَلَمَّا تَعَذَّرَ الْإِسْقَاطُ

وَحَبَّ الرُّجُوعُ

وَأَمَّا تَعْلِيلُ الْعَاصِي بِشَهَادَةِ حَالِ حَيَاةِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ فَذَاكَ بَيِّنَةٌ عَلَى

تَعْلِيلِ الْعَاصِي مِنْ يَصْحُحُ أَمْ لَا ؟ وَأَبَرَّ حَبِيبَةَ لَا يَرَى ذَلِكَ وَهُمَا يَرِيَانِ ، لِأَنَّهُ عَمِدَ

عَنِ انْتِزَاعِ حَقِّهِ ، فَصَارَ كَمَوْتِ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ

وَلَا فِي حَبِيبَةَ أَنَّهُ عَجَزٌ يَتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ بِحُدُوثِ الْمَالِ ، لِأَنَّ مَالَ اللَّهِ حَادٍ

وَرَانِحٌ ، فَلَا يَفُودُ عَلَى الْمُحِيلِ كَمَا قُلْنَا تَعْلِيلُ ، بِحُلَاكِ الْمَوْتِ ، فَرَبِّهِ عَجَزٌ لَا

يَتَوَهَّمُ ارْتِفَاعُهُ

قَالَ فِي «الْمَتَارَى الصَّغَرَى» «الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ إِذَا حُجِدَ وَحَلَفَ عَلَى ذَلِكَ وَلَا

بَيِّنَةٌ لِلْمُخْتَالِ ، يَرْجِعُ عَلَى الْأَصِيلِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، وَرَوَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ

يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِإِفْلَاسِهِ حَالُ حَبَاتِهِ ، وَهَذَا سَاءَ عَلَى أَنْ لِإِفْلَاسٍ لَا يَحْتَقُ بِحُكْمِ
الْقَاضِي عِنْدَهُ ؛ جِلَافًا لَهُمَا ، لِأَنَّ مَا لَهِ عَادَ وَرَئِخُ

فِي عَمِيرٍ رَوِيَهُ «الْأَصُولُ» : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ [كَذَا] ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ رَأْيِهِ
فِي الْحَوَالَةِ .

(١٠٠٣٧) بِمَعَالُ تَوِي الشَّيْءُ : ١٠١٦٢ | بِشَوَى تَوِي : إِذَا تَلَفَ ، مَقْصُورٌ عَمْرٍ
مَهْمُورٌ ، وَهُوَ تَوِي^(١) وَتَوِي . كَذَا فِي «الْجُمُهرَةِ»^(٢)

قَوْلُهُ : (إِنَّمَا أَنْ يَخْطُبَ) ، أَيِ الْمُخْطَبِ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : (وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُ) ، أَيِ لِمُدَّعِي الْحَوَالَةِ ، وَهُوَ الْمُخْطَبُ ، د . د . هـ | لَهُ ، أَوْ
الْمُجِيبُ .

قَوْلُهُ : (بِإِفْلَاسِهِ) ، أَمْسَ الرَّحْلُ إِفْلَاسًا ؛ إِذَا قَرِبَ مَالُهُ ، وَهُوَ مُفْسَرٌ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ
عَرَبِيَّةٌ . كَذَا فِي «الْجُمُهرَةِ»^(٣) .

وَقَالَ فِي «الْمَجْمَلِ» : «أَمْسَ الرَّحْلُ إِذَا صَارَ دَا قُلُوسٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ دَا
دِرَاهِمًا»^(٤)

وَقَالَ فِي «تَهْذِيبِ الدِّيْوَانِ» : «فَسَّ الْقَاضِي فَلَانًا ؛ د . د . هـ | أَمْسَ أَمْسَ»

قَوْلُهُ : (لِأَنَّ مَا لَهِ عَادَ وَرَئِخُ) ، يَعْنِي يَذْهَبُ وَيَحْيِي ، وَيَخْتَفُ حَالُ الْمَرْءِ
فِيهِ فِي الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ مِنْ التَّغَيُّرِ إِنْ أَيْضًا وَبِالْعَكْسِ ، فَكَانَ حُكْمُ الْمَالِ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْطَوَيْنِ : زِيَادَةٌ مِنْ «د . د . هـ» . وَلَيْتَ سَائِلَةٌ فِي : «الْعَنَارَى الْعَصْرَى» لِمَصْدَرِ الشَّهَادَةِ [أَيِ
٣١٦/ب / مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةُ فَيْضِ اللَّهِ أَفْنَدِي - ر . ك . ي / (رَقْمُ الْحَفْظِ : ١٠١٧)]

(٢) عَلَى وَزْنِ : فَعْلٍ . كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٤٠٣

(٣) بِنَظَرٍ : «جُمُهرَةُ اللَّغَةِ» لِأَيِّ قَوْلِهِ [٢٢٩/١]

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ [٨٤٧/٢]

(٥) بِنَظَرٍ : «مَجْمَلُ اللَّغَةِ» لِأَيِّ مَارَسَ [ص / ٧٠٥]

فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ بَعْضِهِ .

قال ومن أودع رجلاً ألف درهم ، وأحال بها عبده أحر ، فهو جائز ، لأنه أقدر على القضاء .

في غاية السهولة

وهذه من مسائل القُدوري^(١) ، وأرد بالمختل المختل له

وصورة المسألة في «الجامع الصغير» : «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة^(٢) في رجل أحال رجلاً بألف درهم على رجل ، ثم قال المُجِبُّ هو مالي ، وقال المختل هو مالي قال : القول قول المُجِبِّ»

معناه . أن المُجِبَّ قال بمُختل له لا شيء لك علي ، فقد كنت وكنتي في قبضي مالي ، وقال المختل له . لا بل كان لي عييت ألف درهم أحلني بها على عريبك لأقبض حقِّي ؛ ويقول قول المُجِبِّ . ويؤمر المختل له بزد لألف لي المُجِبِّ ؛ لأن ما قبضه المختل له من المختل عليه من المُجِبِّ

ومجرد الإحالة لا تكون اعترافاً من المُجِبِّ بدين له ، لأن [د ٣٠١] الإحالة كما تستعمل في نقل الدين أو نقل المطالبة بالدين تستعمل في نقل الضرب من المؤكل إلى لوكيل مجازاً ، كما قال محمد في المضاربة إذا صار مال المضاربة . ٣٨٨ ر ، قِيماً على الناس ، وليس فيها ربح ، وأصبح المضارب عن نفسه ، يُقال له : أحل رث الدين على الغرماء . أي وكله ، فلما صح استعمال لفظ الخوالة في الوكالة ؛ لم يكره المُجِبُّ معترفاً بالدين بمجرد الخوالة ، فكان القول قوله مع البعيب ؛ لأنه يُتَكْرَرُ الدين .

قوله . (ومن أودع رجلاً ألف درهم . وأحال بها عليه أحر ، فهو جائز) ، وهذه

(١) ينظر : «محضر القُدوري» [ص / ١٢٠]

(٢) ينظر : «جامع الصغير مع شرحه الدافع الكبير» [ص ٣٧٨]

من مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمّد عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام في رجل أودع ربحاً ألف درهم، ورجل عن المودع ألف درهم، فأحل المودع الذي له الألف ربحاً على المستودع بالألف الذي عنده قال حنبل، وهو صامس، فإن هبكت مودعه عنه، بريء من الحوالة ^(١) [٣١١/٢]، وذلك لأن الحوالة إذا أُطبقت حارث، ورقت بالوديعة، حارث بالصريح لا بالولي، لأن لصبي بالوديعة يسر على الآدمي، فإذا هبكت الوديعة، نصبت بحوالة، وبريء المودع من الضمان، لأنه لا ضمان من ماله في ماله، لا من ماله في ماله، وقد هبكت ذلك ضماناً بطل الضمان، لأن الحق كان متعلقاً بذلك ضماناً، كالمدة تنقضي بهلاك الضمان، فإن الحق كان متعلقاً به، فبطل بهلاكه وحمية القبول هبكت ذكره الإمام لأبي حنيفة في «الشرح الطحاوي» بموهبة الحوالة على صريح حوالة مقبلة، وحوالة مطلق، فالمقبلة أن ينفذها من عبه من يدين، والمطلقة ألا يقبضها، والحوالة حارة في هذا كله، وبطلان التحيل من دس المخاض له، وليس به بعد الحوالة على التحيل سبيل إلا أن يسوى على المخاض عليه، فإذا دس عليه بطلت الحوالة، وعاد الدين على التحيل كما كان في الأصل عقداً.

وعند الشافعي القبول على المخاض به، ولا يعود الدين على التحيل، وقد مر بيان ذلك

قال: والعرق بين الحوالة المقبلة وبين الحوالة المطلقة أن الحوالة إذا كانت

مُقَيَّدَةٌ انْقَطَعَتْ (٤٠١ د ١) مُطْلَقَةٌ الْمُجِبِل ، بِحُجْوِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ثَمَنٌ مَبِيعٌ ، وَاسْتَحَقَّ
لَمَبِيعٍ ، تَبَيَّنَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَبَطُلَتِ الْحَوَالَةُ

وَأِنْ سَقَطَ عَنِ الدَّنَسِ بِمَعْنَى عَارِضٍ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ بَرَاءَتُهُ مِنَ الْأَصْلِ ، فَلَا تَنْقُطُ
الْحَوَالَةُ - وَهُوَ أَنْ يَنْهَيْكَ الْمَبِيعُ بَعْدَ الْحَوَالَةِ عَنِ الْبَيْعِ قَتْلَ التَّشِيمِ - سَقَطَ الثَّمَنُ
عَنْهُ ، وَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ ، وَلَكِنْ إِذَا أَدَّى الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ مِنْ سَفَوَطِ الدَّنَسِ مَزْجَعٌ بِمَا
أَدَّى عَلَى الْمُجِبِلِ ؛ لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنَهُ بِأَمْرِهِ

وَكَذَلِكَ لَوْ قَبِلَ الْحَوَالَةُ بِالْمَبِيعِ وَدَيْعَةً عَنِ رَحْلٍ ، فَهَكَذَا الْأَلْفُ عَنِ الْمُدَوِّعِ ،
بَطُلَتِ الْحَوَالَةُ ، وَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ عَلَى الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مَضْمُونَةً ، فَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ
بِالْهَلَاكِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بِمِثْلِهَا ، وَتَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بِالْإِسْتِغْنَاءِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْحَوَالَةُ
مُطْلَقَةً ؛ لَا تَنْقَطِعُ مَطَالِبَةُ الْمُجِبِلِ مِنَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُؤَدِّيَ ، إِذَا أَدَّى سَقَطَ مَا
عَلَيْهِ قِصَاصًا .

وَلَوْ تَبَيَّنَ بَرَاءَةُ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُجِبِلِ ؛ لَمْ تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ
(١٠١/١٣٩ د) اسْتَحَقَّ مَالُ الْمُجِبِلِ الَّذِي لَهُ عِنْدَ الْمُخْتَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُجِبِلِ ، لَمْ
تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ ، بِخِلَافِهِ الْمُقَيَّدَةُ

وَلَوْ مَاتَ الْمُجِبِلُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْمُخْتَالُ عَلَيْهِ مِنْ الْمُخْتَالِ لَهُ ، وَعَلَى الْمُجِبِلِ
دَيُونٌ سِوَى دَيْنِ الْمُخْتَالِ لَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ سِوَى هَذَا الدَّيْنِ ، وَالْحَوَالَةُ كَانَتْ
مُقَيَّدَةً ؛ فَالْمُخْتَالُ لَهُ لَا يَكُونُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ سَائِرِ الْعُرَمَاءِ عِنْدَمَا

وَعِنْدَ زَوْجِهِ هُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْعُرَمَاءِ ، كَالزَّوْجِ ؛ إِذَا الْمُرْتَبِعُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ
سَائِرِ الْعُرَمَاءِ بِالِاتِّفَاقِ .

وَعَلِمَاؤُنَا قَرَّبُوا بَيْنَ الرَّهْنِ وَبَيْنَ الْحَوَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُرْتَبِعَ

فإن هلكت برئ لتقيدها بها، فإنه ما التزم الأداء إلا منها، بخلاف ما
مُتَّيِّدة بالمعصوب؛ لأن الموت إلى حلف كلا هوات، وقد يكون الحوالة
بالذين أيضاً، وحكم المتَّيِّدة في هذه الخطة إلا ينسب المحيل مقصده الحوالة.

أحقُّ مُعْزَم الزَّهْرِي من سائر العُرَماء، ألا ترى أنه لو هلك الزَّهْرِي سَقَطَ دَيْنُ
حَاصَّة، فلمَّا كان المُزَيَّعُ أَحقُّ مُعْزَمه كان أَحقُّ بِعُتْمه

وأما في الحوالة المُتَّيِّدة فليس المُخْتَالُ له أَحقُّ مُعْزَم ذلك المال، لأن
أنه لو تَوَيَّ لم يَنْقُطْ دَيْنُهُ عَنِ الْمُحِيلِ، وَتَوَيَّ عَلَى الْمُحِيلِ دُونَهُ، فَمَا يَكُونُ
هُوَ أَحقُّ مُعْزَمه لَمْ يَكُنْ أَحقُّ بِعُتْمه من سائر العُرَماء، بل يَكُونُ ذَلِكَ الْمَالُ
عُرْمًا لِلْمُحِيلِ أَسْوَأَ.

قوله (برئ لتقيدها بها)، أي برئ لمُخْتَالٍ عِبه - وهو المُودَعُ - لِمَنْ
الحوالة بالوديعة

قوله (مخلاف ما إذا كانت مُتَّيِّدة بالمعصوب)، يعني لا يَتَرَأَّ المُخْتَالُ عِبه
- وهو حَاصَّة - إذا كانت الحوالة مُتَّيِّدة بالمعصوب؛ فهلك المُعْصُوبُ، لا
عِيبُ الْمُعْصُوبِ قَاتٍ، وَلَكِنْ حَقُّهُ - وهو المثل أَرَادَ - حَرَمُ الْقِيَمَةِ - يَكُونُ
يَكُونُ التَّوَاتُ كَلَا هَوَاتٍ | ١٠٣٩، فلا تَبْطُلُ الحوالة

قوله (وقد تكون الحوالة مُتَّيِّدة بالذين أيضاً)، يعني أن الحوالة
مُتَّيِّدة كما تَكُونُ بِدَعِي - كوديعةٍ و لعَضَب - تَكُونُ مُتَّيِّدة بالذين أيضاً، مثل
نَحْسِ الصَّبِيحِ.

قوله (وحكم المتَّيِّدة في هذه الخطة) إلا ينسب المحيل مقصده المختار

كِتَابُ أدبِ الْقَاصِي

كِتَابُ أدبِ الْقَاصِي

لَمَّا كَانَ وَضْعُ الْقَضَاءِ لِعُضْلِ الْحُصُومَاتِ، وَتَعَدُّ الْأَحْكَامِ، وَأَكْثَرُ
الْخُصُومَاتِ تَقَعُ فِي الْبَيَاعَاتِ وَالذُّيُونِ - وَقَدْ ذَكَرَهَا ١/ ٢١٧ - ذَكَرَ بَعْدَهَا كِتَابُ
الْقَضَاءِ، لِمَتَّاسِ الْحَاجَةِ إِلَى الْقَضَاءِ.

الْأَدَبُ: الْحِصَانُ الْحَمِيدُ، سُنِّيَتْ بِهِ، لِأَنَّهَا تَدْعُو إِلَى لِحَبَرَاتٍ وَالْحَصَاتِ،
مِنَ الْأَدَبِ - بِسُكُونِ الدَّلِيلِ - وَهُوَ الدِّعَاءُ، قُلْ طَرَفُهُ ١

تَحْنُ فِي الْمُنْتَنَةِ تَدْعُو الْحَمْلَى - لَا تَرَى الْأَدَبَ فِيمَا يَنْتَقِرُ

وَالْأَدَبُ: فَاعِلٌ مِمَّنْ أَدَبَتْ يَأْدُبُ أَذًا إِذَا دَعَا، وَمِمَّنْ مَا ذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ ٢ فِي
حَدِيثِ أَبِي مَعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدُبَةٌ لِلَّهِ، فَمَنْ دَخَلَ بِهِ فَهُوَ مِنْهُ» ٣

وَالْمَأْدِبَةُ - بِالصَّمِّ - عَارَةٌ عَنِ الصَّبِيعِ الَّذِي يَضْفِفُهُ الْإِنْسَانُ ٤ ١/ ١١٠ د، وَتُرْوَى

(١) أَيْتٌ فِي حِمْلِهِ فَصْلٌ طَرَفُهُ مِنَ التَّمْدِيدِ سَعَى تَأْمِنَ بِرَمْلٍ، وَكَتَبَهَا فِي عِدَّةٍ عَنِ عَدَدِ
أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ بِالْكَرَمِ وَالشَّجَاعَةِ وَحَمَاةِ بَحْرٍ وَحَمِيدٍ يُؤَدُّ بِطَرَفٍ أَدَبٌ بِحَرْفِهِ [مِنْ ٥١]
وَالْمُنْتَنَةُ الْتَوَهُؤُ وَهُوَ مِنَ التَّحَدُّثِ مَعَهُمْ، وَالْحَمْلَى الدِّعَاءُ بِحَرْفِهِ، وَالْأَدَبُ الدِّعَاءُ بِحَرْفِهِ
وَقَوْلُهُ «بِسْمِ اللَّهِ» مَعْنَاهُ: يَدْعُو بِحَرْفِهِ وَيَتَرَكُّ بِحَرْفِهِ

وَأَمَّا الْمُؤَدَّبُ مِنَ الشَّاهِدِ لِأَسَدِلَانِهِ عَنِ أَنَّ الْأَدَبَ فِي حَرْفِهِ حَرْفٌ بِحَرْفِهِ بِحَرْفِهِ
وَالْحَصَاتِ وَيَطْرُقُ لِحَبَرَاتٍ بِحَرْفِهِ بِحَرْفِهِ بِحَرْفِهِ [٣٦٦/١] أَوْ حَرْفَاتِ الْأَدَبِ
لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْبُخَارِيِّ [١٩٠/٨]

(٢) يَنْظُرُ: لِحَرْفِ الْحَدِيثِ الْأَمِّي حَيْدَ [١٠٨/٤]

(٣) أَمَّا حَرْفُ الدِّعَاءِ فِي حَرْفِهِ [٥٦٥/١] - مِنْ حَرْفِهِ [١٣٤/٣] - مِنْ حَرْفِهِ
بِحَرْفِهِ [١٧٦/١] - مِنْ حَرْفِهِ بِحَرْفِهِ بِحَرْفِهِ بِحَرْفِهِ

فإن لا يصح ولاية العاصي حتى يجمع في المولى شرائط
وتكون من أهل الإحسان

نصح ابن أبي نعيم، معنى المصدر [١٠٠٠]، لا أدب، منه ما روي في
من مسعود «إن هذا امر من مأذبة الله، فاعلموا من مأذبة» . وكان لا
يختمها بغير معنى واحد، وإن أبو عبد الله لم يسمع أحد يقول هذا
والنصاء يُفعل في الله، وتردده في شرع الأئمة

قوله (إن لا يصح ولاية العاصي حتى يجمع في المولى شرائط له) .
وتكون من أهل الإحسان، أي وإن لفتوري في «مختصر» . وشرائط
شرائط الشهادة من حُرِّيَّة، وعقل، وشرع، والعدالة في النص، لأن شرط
ولاية كونه من نص، ولاية عامة، فله شرط في الشهادة من نص
كان شرائطها في النص، أي

قال صاحب «الهداية» (والفاسق أهل للنصاء، حتى لو قُتِل بصره، إلا أنه
لا يسمى أن يُقتل كما في حكم الشهادة)، يعني أن عاصي لا يسمى أن تُسمع شهادته،
ولو قُتِل حُرَّتْ، فكذلك العاصي الفاسق لا يسمى أن يُقتل، ولو قُتِل صح

قال الفقيه أبو الليث في «حرمة الفتنة» أو بفتح الفاء من أجمع فيه ثمانية
أشياء: الموثوق في عقله، ودينه، وعقله، وصلاحه، وعلمه، ومعرفة ما حله

منه عند [١٠١٧] وقد مر في [١٠٢٢]، أبو عبد

في النص، حرره [١٠١٩] من عند العلامة، في جلد

١٠، من [١٠١٩] بحسب الأبي عبد [١٠١٩]

(٣) بطر: مختصر الفتوري [١٠٢٥]

(٤) أي من الصفات المذكورة، كما جاء في حاشية، و

(٥) أي جازت الشهادة كما جاء في حاشية، و

[illegible]

ولا تاتواي، وبشر من مضى قبلك، ولا يضلح لفصاء من لا تغفل شهادته،
ميش لأعني، والعد، والمحدود في الفدي، وأما | : ع : لمرأة فتضلح
لفصاء هي الأمواب دون الحدود ولدباء، ولا يحور قصاء أهل لبقة عبي
المسلمين» - إلى هنا لقط «الخزاة».

وقال في «خلاصة الفتاوى»: «واحتلمت الرويات في تقليد لعاسق انتصاء، والأصح أنه يصحح التقليد، ولا يتحرل بالنفس»

ثم قال: «قال في «المحيط»: يَنْتَحِقُ لِعَزَلِ عِدَّةٍ عَامَّةٍ لِمَشْيِخٍ إِلَّا إِذَا شَرَطَ فِي التَّقْلِيدِ أَنَّهُ مَتَى جَرَّ يَنْقُولُ، وَعِدَّةُ الشَّافِعِيِّ يَنْقُولُ^(١)، وَإِمَامُ نَصِيرٍ إِذَا مَعَ لَفْظٍ، وَلَا يَنْقُولُ بِالْفَتْحِ، بِلَا حَلَاوَةٍ^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ «الْخُلَاصَةِ»

ونقل السَّطِيفِيُّ فِي «الْأَجْنَاسِ» عَنْ «أَدَبِ الْقَاضِي» (١) لِأَبِي بَكْرٍ أَحْصَابَ: «دَرْشَنِي لِقَاصِي وَحُكْمُ لَا يَحُورُ حُكْمُهُ، إِذَا رَدَّ مَا أَحَدٌ وَنَابَ فَهُوَ عَلَى قِصَائِهِ وَفِي [٢/٥٣٠: ٥٣١] «نَوَادِرُ هِشَامٍ» قَالَ مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقَاضِي ثُمَّ تَابَ فَهُوَ عَلَى قِصَائِهِ».

وَحَكِي عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْكَزَجِيُّ أَنَّهُ يَقُولُ مَعْنَاهُ

وعن عليّ الزّاريّ صاحب أبي يوسف: أنه يقول الماصي مشتبه، ولا يقول

.....

شعبة العبد

لحليمة يمنية^(١) . إلى لفظ كتاب «الأجناس» .

وقال فيه أيضاً «وفي «أدب القاصي» للحسن بن رباح في قاصص مكة ، و
عدل ، ثم فسق بعد ذلك وارتشى ، وقد كان قصي يقضيه قبل أن يفسق ، بعد
يعدم فسق أن يظل كل قصي قصي بها بعدما فسق ، وأنفذت القصاص إلى قصي
قبل أن يفسق .

[٢١٨ ر] وقال أبو حبيمة: لو أن قاصياً قصي بين الناس زماناً ، وبعد
كثيرة ، ثم علم أنه فاسق مُرتشٍ ، لم يَرُ مدُّ وَلْيٍ على ذلك ؛ ينبغي للقاصي
يختصمون إليه [١١٢ ر] أن يُبطل كل قصي قصي بها ذلك القاصي^(٢) إلى
لفظ «الأجناس» .

ودكر الأشرشي في «فصوله» . «القاصي إذا ارتشى وحكم لا ينفذ قصي» .
فيم ارتشى ، وينفذ فيما لم يرتش .

ودكر الإمام البرزوي^(٣) أنه ينفذ فيم ارتشى أيضاً وقال بعض مشايخ
قصايه فم ارتشى فيم لم يرتش باصة ، وبالقول الأول أخذ شمر لاس
الشرخشي ، وهو اختيار الخصاف .

واب ارتشى ولد القاصي ، أو كائنه ، أو بعض أهوايه ، فإن كان بأمره ورضاه
فهو وما لم يرتشى القاصي سواء ، ويكون قصاؤه مردوداً ، وإن كان بعير
القاصي بعد ، وكان على امرئشي رد ما قص ، إلى هنا لفظ «الفصول»

قال أبو العباس النابلي في آخر «أدب القاصي» من كتاب «الأجناس» . «سب

(١) ينظر: «الأجناس» للناظمي [١٥٦/٢] .

(٢) ينظر: «الأجناس» للناظمي [١٤٩/٢] .

باب في السار

إذا كان فسقا هل يجوز أن يشتكى منه؟ فيه كلام بين المشيخ، ذكر محمد ابن شجاع في «نواادر»: سمعت بشر بن غياث يقول: أرى الحنجر على ثلاثة فقيه فاسق، وطبيب جاهل، ومكابر فقلس.

وقال محمد بن شجاع في قول نعيم لا بأس بأن يشتكى من الفقيه الفاسق، لأنه يكره أن يخطئه الفقه، فحجيب بما هو اصواب^(١).

وقال في «الواقعات»: «واحتار الطحاوي أن الفاسق إذ قُتِلَ الفصاء لا يصير قاصيا، ولو قُتِلَ يَتَغَرَّلُ بالفاسق».

والصحيح ما ذكر في «شرح أدب القاضي» أن القاصي يفسر الفاسق لا يتغرل، بل تغرل، والفاسق [هـ ٣٠٤ م] إذا قُتِلَ [١٤٢١ هـ] يصير قاصيا، ومتى قضى بقدر قصاؤه إلا أن لقاضي آخر أن يبطله إذا كان من رأيه خلاف ذلك، ومتى أبطله ليس بقاصي آخر أن يتقدم، وهذا قول علمائنا.

ورأيت في كتاب «أدب القاضي» لأبي محمد الناصحي البسابوري^(٢) أنه قال: فإن أخذ القاضي الرشوة وحكم للذي رشاه بحق ليس به ظلم؛ كان هذا لحكمه باطلا، ولا تجز لأحد أن يقدم ذلك لقضاء من القضاة، بل يردّه، فقد سقط عدالة المرئسي؛ لأن الله تعالى قال: ﴿لَوْلَا يَتَهُمُ الرِّبِّيُّونَ وَالْأَخْيَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْرَ وَأَكْبَهُمُ السُّخْتُ﴾ [سائد ٦٣].

(١) المكاري هو لأجير، من الكراء، وهو الآخر، وجففه مكاريين وقد تقدم لتعريف يندك.

(٢) يجر «الأحاس» بساطهي [١٤٩ ٢].

(٣) الناصحي هو عبد الله بن الحسين، أبو محمد البسابوري المعروف بالناصر، قاضي القضاة بحراسين، وشيخ الحنفية في عصره، كان ورعا متزهدا قصير البدن من كنه «لجمع بين وقفي هلال والمصنف»، و«أدب لقاضي» و«تهذيب أدب القاضي لمصنفه» (توفي سنة ٤٤٧ هـ) بطر «الخواهر» نسبة «عبد القادر الفوشي» [١ ٢٧٤] «فتح الترحيم» لاس قطوبغا [ص ١٧٨].

عبد الله بن عباس

وقال تعالى ﴿وَأَصْلَاهُمْ السُّخْتِ﴾ [المائدة: ١٢]، رُوِيَ عن ابن عباس عَنِ النَّبِيِّ
يُغْنِي الرُّشُوةَ .

وعن مَرْوَقٍ: «أَنَّ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ مَسْعُودٍ رَحِمَ اللَّهُ عَنْ السُّخْتِ، عَنِ
الرُّشَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا الْحَكَمُ؟ فَقَالَ عِنْدَ اللَّهِ: رَتَحْتَ ذَلِكَ الْكُفْرَ، ثُمَّ رَدَّ
نَعَالِي ﴿وَمَنْ لَمْ يَخْشَ بِمَا أَرْسَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾» (١) [ص: ١٠٠].

وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب أدب لقاصي المحضود
حدثني أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَقَدْ أَلَّفَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ مِنَ
الْحُكْمِ» (٢).

ثم قال، وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْمَارِ»

(١) أخرجه الطبري في تفسيره [٣٢٢/١٠]، وأبيه في في أسس الكبرياء [١٢٦] -
عائس رحمه الله.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره [٣٢١/١٠]، وأبو يعنى في أمته [١٧٣٩] - ص: ١٠٠ -
في المعجم الكبير [٢٢٥/٩]، عن مَرْوَقٍ عَنِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ مَسْعُودٍ رَحِمَ اللَّهُ

(٣) وَرُوِيَ فِي «النسب» بِإِسْنَادِهِ إِلَى عِنْدَ اللَّهِ مَنْ مَسْعُودٍ رَحِمَ اللَّهُ ﷺ لَرَّاشِيٍّ وَخَرَّاسٍ
كَدَاجَةٍ فِي حَافَةِ بَيْتٍ، وَآخَرُ، وَمِنْهُ اسْمُ أَبِي دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَنْبَاءِ - ص: ١٠٠ -
كراهية الرشوة [رقم: ٣٥٨٠]

٢) أخرجه الترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في الرأشي والمُرْتَشِي في الحكم [رقم: ٣٣٦]
وأحمد في المسند [٣٨٧/٢]، وأبو حنيفة في صحيحه [رقم: ٥٠٧٦]، وأبو حنيفة في
صحيحه.

قال الترمذي: «حدثني أبي هُرَيْرَةَ حَدَّثَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

وقال ابن المظفر: «صحيحه لأنَّه يَطْرُقُ حَلَالُهُ لِيَدْرِ سِيرَةَ الْأَنْبِيَاءِ» [٣٠٠/٢]

١) أخرجه الطبري في المعجم الأوسط [٢٩٦/٣]، وفي مسنده الصغير [٥٧٦]، عن مَرْوَقٍ -
بن هُرَيْرَةَ -

قال ابن المظفر: «صحيحه لأنه يَطْرُقُ حَلَالُهُ لِيَدْرِ سِيرَةَ الْأَنْبِيَاءِ» [٢٩٦/٣].

«خارج السير»

وَرَوَى عَنْهُ قَالَ: «الرَّائِشِي وَالْمُرْتَشِي وَالزَّائِنُ مُلْعُونٌ»^(١)

ثم قال: «وَالرُّشُوءُ مِنَ الرُّشَاءِ»^(٢) «إِنْ أَسَارَحَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى اسْتِعْثَاءِ الْمَاءِ»^(٣)
إِلَّا بِهِ، فَكَذَلِكَ الْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَقْصُودِهِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ يَرْشُو لِيَتَوَصَّلَ
إِلَى ذَلِكَ الْمَقْصُودِ.

وَالرَّائِشِي: الْمُعْطِي، وَالْمُرْتَشِي: الْآخِذُ، وَالرُّشَاءُ: الْمَتَى يَسْعَى فِيهِ سَتْرُهُمَا
لِتَسْوِي أَمْرِهِ، وَهَذَا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: ﴿إِذَا دِمَ لِيَهُودَ ٨٦ ٨٧﴾ عَلَى الرُّشُوءِ بِقَوْلِهِ
يَعْنِي: «سَمِعُورَ يَلْعَنُ بِأَكْثَرِ أَكْثَرِ السُّخْتِ» [سورة: ٤٢، ١] كَمَا دَعَاهُمْ عَلَى
الرَّيَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ» [سورة: ١٦، ١]، فَكَانَتْ الرُّشُوءُ
مَعْرُوبَةً الرِّيَا، وَدَلَّتْ حَرَامُ مَخْصُورٍ، فَكَانَتْ الرُّشُوءُ، وَلَا يَخْلُرُ رِيًّا أَنْ يَرْشُوهُ؛ لِأَنَّهُ
قَدْ حَوَّاهُ وَهَدَّاهُ، فَيُعْطِيهِ الرُّشُوءُ؛ لِتَدْفِيعِ الْحَوَافِ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ يَرْشُو إِسَاءَةً يَسْوِي
أَمْرَهُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّلُوبِ، وَيَسْعَى فِي ذَلِكَ السَّابِ، أَوْ يَرْشُو لِيَقْبَلَ الْقَضَاءَ مِنَ
السُّلْطَانِ، أَوْ يَرْشُو الْقَاضِي لِيَقْضِيَ لَهُ

أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ يَرْشُوهُ لِيُدْفَعَ الْحَوَافِ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْآخِذِ
بِهِ أَنْ يَأْخُذَهُ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ عَنِ التَّحْوِيلِ وَالتَّهْدِيدِ وَجَبَّ عَلَيْهِ بَدِينُ

(١) أَخْرَجَهُ وَاحِدٌ فِي «مَعْجَمِهِ» [٢٧٩٥] وَأَبُو أَبِي شَيْبَةَ [رَقْم: ٢١٩٦٥]، وَطَرْنِي
فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» [٩٢/٢]، وَفِي «مَعْجَمِهِ» مِنْ ٥٨٠، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمَسَدَاتِ» عَلَى
الصَّحِيحَيْنِ [١١٥/٤]، عَنْ ثَوْبَانَ رَوَاهُ قَالَ: «نَسَّ سُبُّهُ اللَّهُ ﷻ لِلرَّائِشِي وَالتَّائِشِي وَالتَّائِشِي»
بُعِي الرِّي يَنْشِي بَيْنَهُمَا

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ «رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ أَبُو الْحَصَنِ، وَهُوَ مَجْهُولٌ»
بَطْنُ «مَجْمَعِ إِبْرَاهِيمَ» هَيْثَمِي [١٩٩/٤]

(٢) الرُّشَاءُ: هُوَ الْخَلُّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (د)

(٣) فِي «د» «إِنْ أَسَارَحَ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى مَقْصُودِهِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ يَرْشُو لِيَتَوَصَّلَ إِلَى اسْتِعْثَاءِ الْمَاءِ»

في حقه لسان

الإسلام، فلا يجعل به أن يأخذ المال على ذلك، فإن أخذ المال لإقامة ما هو واجب الإقامة بدون محال، يكون حراماً، وأما المقتضي يجعل به الإعطاء، لأنه حاد منه. وحسن المال وقاية نفسه، وهو مؤيد للشريعة.

ألا ترى إلى ما روي عن بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - أنه قال: «وخذنا في رمي زياد^(١) شيئاً حراماً من المال، كما نبدل لتصور به أمساء»^(٢) قد أنه يجعل له أن يبدل المال دفعاً للخوف عن نفسه.

وأما الكسبي: إذا رشا ليسعى بيته وبين أسطى، ويؤوي أمره بين يدي السطى لا يجعل به الأخذ؛ لأن اقيم بمعية المسلمين واجب بدون المال، فهو أخذ المال لإقامة ما وجب بدون محال، فلا يجعل [١٤٢/١] له أخذ المال.

والجيلة في ذلك أن يقول ذلك الرجل له: استأجرني يوماً إلى الليل بثلث معلوم، فيستأجره، فيكون صحيحاً، ثم إن المستأجر بالجبار، إن شاء استعمله في ذلك العمل، وإن شاء استعمله في عمل آخر.

وإن رشا السلطان ليتقلد منه القضاة، ورأسي ولعزتي في السار، ألا ترى إلى ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا لا نفلد العمل من تأييد عليه بالشقاء»^(٣).

(١) هو زياد بن أبيه الأمير المشهور (موفي به ٥٣ هـ).

(٢) لم يجلد عن أحد من أصحابه عليه السلام وهو مشهور عن بعض التابعين، قصقه أبو بكر بن دى في الأحكام الفردية [١٦٤] عن شيبان عن عمرو عن أبي الشفاء قال: لم يجلد ومن يدر شب اتبع لما من الدنيا.

وأخرج ابن أبي شيبة عن هذا الطريق [رقم ٢٢٠٥١]، ويكره بطلان أنه يحد في ذلك. وما أشد اتبع من الدنيا.

(٣) لم يحد بهذا المصنف، والمشهور إنما هم بسط من طلب القضاة، وأسماء عنه، وكل له، ومن لم يظلم ولم يستعمل عنه، أمول الله ملكاً يسلطه، وسيد كره المولف مريب.

﴿فِي عَامَةِ ثَلَاثٍ﴾

فإذا كان لا يُقْلَدُ مَنْ يَطْلُبُ ، فكيف يُقْلَدُ مَنْ نَشُو^{١٩} ! وهذا لأنه إنما يَرْتَضُو لِأَحَدٍ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِحَسَبِهِ ، فَيَحْرُمُ الْأَحَدُ وَيُاعْتَدُ :

وَأَمَّا الْمَصْرُ الْأَخِيرُ : إذا ارْتَضَى الْقَاضِي لِنَفْسِهِ لَهُ ، فهذا لا يَخْلُو بِمَا أَنْ يَكُونَ الْقَضَاءُ لَهُ بِالْجَوْرِ أَوْ بِالْحَقِّ ، فَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ بِالْجَوْرِ : فَحَرَمَةُ لِمَنْ يَرْتَضِيهِ أَحَدُهُمَا : لِأَنَّهُ رِشْوَةٌ ، فَيَكُونُ حَرَامًا

وَالثَّانِي : بِسَبَبِ الْقَضَاءِ بِالْجَوْرِ .

وَأِنْ كَانَ الْقَضَاءُ بِحَقٍّ ، فَالْحَرَمَةُ لِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَنَّ الْقَضَاءَ وَحَبٌّ عَلَيْهِ بَدُونِ الْمَالِ ، فَيُؤَدُّ أَحَدٌ عَلَيْهِ الْمَالُ فَهُوَ أَخَذَ الْمَالَ عَلَى عِبَادَةٍ ، أَوْ عَلَى قَدَمَةِ الْقُرْبَةِ ، فَيَكُونُ حَرَامًا ، وَلَا يُقْلَدُ لِمَنْ ارْتَضَى فِيهِ ، وَسَجَلُهُ فِي ذَلِكَ يَكُونُ بَاطِلًا

وَأَمَّا قَضَايَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ يُقْلَدُ لِنَفْسِهِ^{٢٠} فِي كَلَامٍ ، وَالصَّحِيحُ مِنْ لِمَذْهَبِ عَدَنًا أَنَّهُ يَتَّبَعُ قَضَايَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا هِيَ «شرح أدب القاضي»

وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّانِي وَهُوَ : كَوْنُ الْقَاضِي مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ ، فَذَلِكَ شَرْطُ الْأَوَّلِيَّةِ عَدَنًا لَا شَرْطُ الْجَوَارِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقِيلَ شَرْطُ الْجَوْرِ ، وَإِلَى مَا لَصَّاحِبُ «شرح الأقطع»^(١) .

[٣٠ = ٣٠] وَقَامَا فِي «وجيزهم»^(٢) «لَا تُدَّ لِلْقَضَاءِ»^(٣) مِنْ صَعَابٍ ، وَهُوَ أَنْ نَكُونَ ذَكَرًا ، حُرًّا ، مُجْتَهِدًا ، نَصِيرًا^(٤) ، عَذْلًا ، فَلَا يَجُورُ قَضَاءُ الْمَرْأَةِ ، وَلَا غَنَى ،

(١) ينظر : «شرح مختصر الفتاوى» للأطع [٢/٢٩٠] .

(٢) أي : «وجيز» : شافعة ، كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «الوجيز» .

(٣) فِي «الوجيز» ، «لَا يُدَّ لِلْقَاضِي» .

(٤) فِي «الوجيز» : «مُجْتَهِدًا» (ج) : نَصِيرًا (م) (و) : «وَيُعْنِي بِهِ» (ج) ، الرَّمْزُ بِهِ إِلَى أَبِي حَبَّةٍ رَدَّ (م) .

❦ بقية البيان ❦

والصبي، والناسي، والجاهل، والمقلد^(١)، إلى هنا لفظ «الوجيز».

وقال صدر الإسلام البرزوقي في «أصوله»^(٢): «أجمع العلماء والفقهاء - المعتبرين يجب أن يكون من أهل الاجتهاد^(٣)، فإنه لا يقدر أن يفتي أساساً - لم يكن من أهل الاجتهاد، فإنه يحتاج إلى الاجتهاد لا محالة، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن يفتي إلا بطريق لحكاية، فتحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء، ولا يحل له أن يفتي فيما لا يحفظ فيه قولاً من أقوال المتقدمين». إلى هنا لفظ صدر الإسلام.

وقد ذكر محمد في «الأصل» أن المقلد لا يخور أن يكون قاصياً، ودرر لخصاف ما يدل على جوازه؛ لأنه قال: «القاصي بقضي باجتهاد تفيه إذا كان له رأي، فإن لم يكن له رأي وسأل فيها، أحد بقوله»^(٤).

وجه الشافعي: ما روي عن النبي ﷺ حين بعث مبعثاً إلى اليمن فقال له «بسم نقضي» قال: يكتب الله. قال: «فإن لم تجد؟» قال: يسئ رسول الله ﷺ قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأيي. فقال رسول الله ﷺ: «الحمد لله الذي وفق رسول الله لما رضي رسول الله»^(٥)، ولأنه إذا لم يكن مجتهداً يخور

= الرمر به إلى مالك بن أنس و (و) الرمر به إلى وجو أو قول بعد مخرج لأصحاب الشافعي كما نرى على ذلك في المقام بعد الوجيز مع شرح رافعي للعرلي [٥١].

(١) نظره: «الوجيز» مع لغير شرح الوجيز للعرلي [١٢ ٤١٥].

(٢) صدر الإسلام البرزوقي عده كتب في أصول الفقه، طبع منها «معرفة الخُصم» «سرعة»، ولم يعد بهذا النقل فيه بعد النظر في مطلقه.

(٣) بغير أدب نقاصي / مع شرح العهد شهد الخُصم [١٤٥ - ١٩٦].

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية باب اجتهاد الرأي في القضاء [رقم / ٢٥٩٢]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء في القاضي كيف يقضي [رقم / ١٣٢٧]، وأحمد في المسند

أَنْ يَقَعَ حُكْمُهُ بِحَلَالٍ لِمَنْ أَوْ لِإِحْمَاعٍ، وَلَا يُخَوِّرُ، وَلَا يَنْقُصُ سِدْقِي
الْقُدْرَةَ، وَلَا قُدْرَةَ بَدْوِ الْعِلْمِ، وَبِمَا لَمْ يَذْكُرْ : مَعَادُ لِإِحْمَاعٍ حِينَ سَأَلَهُ
رَسُولُ اللَّهِ عَنِ الْحُكْمِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ جَمَاعٌ يَصْحَبُهُ فِي رَمِي السَّيِّئِ بِإِلَّا

وَلَا، أَنْ الْفَقْصُودَ مِنَ الْقَصَاءِ سَعِيدُ الْأَحْكَامِ، وَبِمَا لَمْ يَذْكُرْ أَيْ مُنَاجَاةً،
وَهَذَا الْعَمَلُ يَحْتَضِرُ مِنَ الْمُقَدَّرِ دَافِعٌ بِمَنْ عَمِلَ بِهِ، كَمَا يَحْتَضِرُ مِنَ الْمَحْبُودِ

بُؤْيُودُهُ^(١) : مَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَبَلٍ فِي الْمَسَدِ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ
لِلَّهِ إِلَى الْيَمَنِ وَأَنَا حَدِيثُ الشَّرِّ، فَتَنَنْتُ تَنْغِييَ إِلَى قَوْمٍ يَكُونُ بَيْنَهُمْ أَخْدَاتٌ وَلَا
عِلْمَ لِي بِالْقَضَاءِ؟ فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَهْدِي لَسَاكَ، وَتَنَنْتُ قَلْبَكَ»، وَمَا
شَكَّكَتُ فِي قَضَاءِ تَبَيَّنَ أَثَرُ بَعْدَ ذَلِكَ^(٢)

وَرَوَى صَاحِبُ «الْمَسَدِ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى غَيْرِي قَالَ : أَخْبَثِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي
الْيَمَنِ قَاصِيًا فَقُلْتُ : إِيَّاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُزَيِّنُ وَأَنَا حَدِيثُ الشَّرِّ، وَلَا عِلْمَ
لِي بِالْقَضَاءِ، فَقَالَ : «إِنَّ اللَّهَ سَهْدِي قَلْبَكَ، وَتَنَنْتُ لَسَاكَ، فَإِذَا خَمَسَ بَيْنَ يَدَيْكَ
الْعُضْمَانِ، فَلَا تَقْصِرْ حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ، كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ أُخْرَى

١ - [٢٣٠]، رَوَاهُ فِي «الْمَسَدِ» [٧٢١] وَحَاشِي فِي الْمَسَدِ [٢٢٩]، وَنَحْوَهُ مِنْ
حَدِيثِ مَعَادٍ بِهَذَا نَحْوَهُ

قَالَ أَبُو الْخَلَفِ : هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِإِحْمَاعٍ أَهْلُ الْيَمَنِ - وَمَا عَمِلَ بِهِ سَهْرَةُ «الْبَدْوِ الْمَجِيدِ» لِأَخِي
الْمَقْفِيِّ [٥٣٤/٩]

٢ - وَفِي الْمَصَالِحِ الْمُبْدَا وَتَنَنْتُ مِنْ أَسْفَلِ، وَتَنَنْتُ مِنْ أَسْفَلِ، وَتَنَنْتُ مِنْ أَسْفَلِ
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمَسَدِ» [٩٣١]، وَتَنَنْتُ فِي «الْمَسَدِ» فِي كِتَابِ الْمَحَلِّينِ / دَفْعُ
دَوَائِجِ الْحَقِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَنَنْتُ لَسَاكَ [٨٤١٩]، وَتَنَنْتُ لَسَاكَ فِي كِتَابِ
لِلْحُكْمِ، وَتَنَنْتُ لَسَاكَ [٢٣٩٠]، وَتَنَنْتُ لَسَاكَ [٢٩٠٩٨]، وَتَنَنْتُ لَسَاكَ فِي «الْمَسَدِ»
بِمَنْ عَمِلَ بِهِ [٩٦١٠]، مِنْ حَسْبِ عَمَلٍ فِي حَسْبِ عَمَلٍ

أَنْ يَشِينَ لَكَ الْقَضَاءُ قَالَ، هَذَا رَأْيُ قَاضِيٍّ، أَوْ مَا شَكَّكَتُ فِي قَضَائِهِ بَعْدُ»

فَعُلِمَ أَنَّ الاجْتِهَادَ لَيْسَ بِشَرْطِ الْجَوْرِ، لِأَنَّ عَلَيْهِ رَأْيَهُ حِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ مِنْ
الاجتهاد

وَلَا يُقَالُ: كُلُّ مَنْ لَا يَضْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُفْتِيًّا لَا يَضْلُحُ أَنْ يَكُونَ دَعِيًّا
كَدَعِيٍّ، لِأَنَّ الدَّعِيَّ يَجُورُ [له] ^(١) أَنْ يُفْتِيَ بِالسَّمْعِ عَنْ غَيْرِهِ بِطَرِيقِ الْحَكْمِ
فَكَذَلِكَ الْعَاصِي يَقْضِي بِغَيْرِهِ لَا بِرَأْيِهِ

وَقَضَاءُ الْمَرْأَةِ يَجُورُ لِيَمَّا تُسَمَّعُ شَهَادَتُهَا فِي حِلِّانٍ لِدَعِيٍّ؛ لِأَنَّ حِلِّانَ
- وَهُوَ تَمِيدُ الْأَحْكَامِ، وَإِصْطَافُ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ - حَاصِلٌ، بِخِلَافِ بَصَائِغِ
الْحُدُودِ وَالْقَضَائِي، فَإِنَّ شَهَادَتَهَا لَا تَجُورُ، فَكَذَا قَضَائُهَا

ثُمَّ الاجْتِهَادُ - [١٤٠١] - وَهُوَ يَدُلُّ لِمَجْهُودٍ لِنَبْلِ الْمُقْضُودِ، وَشَرْطُ قَضَاءِ
الْمَرْءِ مَجْتَهِدًا، أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالصُّوَرِ مِنَ الْكِتَابِ وَالشُّعْ - مِمَّا يَتَعَلَّقُ
بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِجَمِيعِ مَا فِي الْكِتَابِ وَالشُّعْ، وَهُوَ
عَرِيضَةٌ، وَلِلرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ بِحَالٍ يُضَمُّكُهُ ظَلَمُ الْحَادِثَةِ الْوَاقِعَةِ مِنْ

مَرْجِعِهِ إِلَى دَوْدٍ فِي كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ ص ١٢١ كَيْفَ لِقَضَاءِ [رَقْم ٣٥٨٢]، وَالتَّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ
الْأَحْكَامِ ص ١٢١ ح ١ فِي الْعَاصِي لَا يَقْضِي بِغَيْرِهِ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَهُ رَقْم ٢٣
وَالْبَهَاغِيُّ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ ص ١٢١ فِي كِتَابِ الْفَصَائِلِ ذَكَرَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا قَامَ شَهِيدٌ فَسَبَّ
أَيُّهُ سَبَّ [لَهُ] ٨٤١٩، وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى [١١١] وَالْحَاكِمُ فِي الْمَعْنَى ص ١٢١ عَنْ
صَحِيحِهِ [١٠٥]، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَفِيهِ لَأَمْرٌ بِدَوْدَ
قَالَ التَّرْمِذِيُّ «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»

وَقَالَ الْحَاكِمُ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ إِلَّا سَادَ وَلَمْ يَرْجِعْهُ»

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ص ١٠١ ح ١، وَدَوْدُ بْنُ أَبِي حَنَافَةَ ص ١٠١ ح ١، وَفِيهِ لَأَمْرٌ بِدَوْدَ
حِيلًا - بِطَرِيقِ - فَلَوْعُ الْمَرَامِ لَا يَنْبَغُ [ص ١٢٢]

(١) حَاصِلُ الْمَقْصُودِ - دَوْدُ بْنُ أَبِي حَنَافَةَ ص ١٠١ ح ١، وَفِيهِ لَأَمْرٌ بِدَوْدَ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعَاسِقُ لَا يَخُورُ بِصَاوِدَةٍ كَمَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْزَعَةٍ . .
عَلَمَانِنَا الثَّلَاثَةِ فِي التَّوَادِرِ أَنَّهُ لَا يَخُورُ بِصَاوِدَةٍ.

وَمَالُ بَعْضِ الْمَشَائِخِ: إِذَا قُبِلَ الْعَاسِقُ ابْتِدَاءً بِصُحٍّ، وَلَوْ قُبِلَ . .
بِعَرَلٍ بِالْعُقُورِ، لِأَنَّ الْمُتَقَلِّدَ أَحْمَدَ عَدَالَةً فَلَمْ يَكُنْ رَاضِيًا بِتَقْيِيدِهِ ذَهَبًا.

وَهَلْ يَضْلُحُ مُقْبِيًا؟ قِيلَ لَا، لِأَنَّهُ مِنْ أَقْوَرِ الْمَذِينِ وَخَيْرُهُ غَضَبُهُ . .
الدِّيَامَاتِ، وَقِيلَ يَضْلُحُ، لِأَنَّهُ يَخْتَهُدُ حَدَارًا لَسْتَهُ إِلَى الْحَصَاءِ، وَإِنَّمَا . .
يَضْلُحُ بِأَنَّهُ أَهْلِيَّةُ الْإِخْتِهَادِ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ.

فَأَمَّا تَقْلِيدُ الْجَاهِلِ فَصَحِيحٌ عِنْدَنَا؛ حَلَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، هُوَ يَقُولُ: . .
بِالْقَصَاءِ يَشْتَدُّ عَلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا قُدْرَةَ دُونَ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا آتَتْهُ بِفَكْهَةٍ أَنْ يَضْلُحَ
بِمَعْنَى عَيْرِهِ، وَمَقْصُودُ الْقَصَاءِ يَخْصُلُ بِهِ وَهُوَ إِيْصَالُ الْحَقِّ إِلَى مُسَحِّحِهِ
وَيُسَبِّحِي لِلْمُقَلِّدِ أَنَّ بَحَارَ مِنْ هُوَ الْأَفْوَى وَالْأُولَى؛ لِقَوْلِهِ **هَبْ** «مَنْ قُبِلَ . .
عَمَلًا وَفِي زَعِيَّتِهِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ فَقَدْ حَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَخِمْعَةُ الْمُتَشَكِّكِينَ».

«بَابُ غَايَةِ الْبَيَانِ»

قَالَ أَبُو حَمِصٍ الْأَنْثَرِيُّ فِي «الْمَقْصُولِ»: «وَكُونُ الْقَاصِي عَدْلًا . .
شَرْطٌ أَيْضًا، حَتَّى فَإِنْ أَصَحَّحَ: إِنْ الْعَاسِقُ يَضْلُحُ أَنْ يَكُونَ قَاصِيًا

وَالْعَدَالَةُ شَرْطُ الْأُولَوِيَّةِ فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَفِي رِوَايَةِ «الْوَادِعِ» شَرْطُ صِحَّةِ
النَّصِّ، وَلَوْ قُبِلَ وَهُوَ عَدْلٌ، ثُمَّ مَسَقَ، يَشْتَقُّ الْعَزْلُ، وَلَكِنْ لَا يَنْعَرَلُ، وَهَذَا
عَاقِبَةُ الْمَشَائِخِ، وَيَحْتَاحُ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يَغْرِلَهُ: إِلَى مَا نَقَطَ «الْمَقْصُولُ»

قَوْلُهُ: (وَهَلْ يَضْلُحُ الْعَاسِقُ نَفْسًا)، فِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَائِخِ، وَقَدْ مَرَّرْنَا هَذَا
قَوْلُهُ (وَأَمَّا لَدُنِّي)، أَيِ الشَّرْطِ الثَّانِي فِي الثَّمَلِيِّ، وَهُوَ شَرْطُ الْإِحْبَادِ . .
وَقَدْ مَرَّرْنَا بَيَانَهُ أَيْضًا.

وفي حد الاختهاد كلامٌ عُرف في أصول لغة

وحاصله أن يكون صاحب حديث في معرفة ما يُنفه يعرف معاني لأن
أز صاحب فقهِ له معرفة بالحدث تنال يشغل باله في المشغول عنه
وقيل وأن يكون صاحب قريحة يعرف بها عادات الناس، لأن من لأخدام

— شاه صبار —

قوله (وفي حد الاختهاد كلامٌ عُرف في أصول لغة)، أي في أصول اللغة
مختر الإسلام وغيره، في باب (١٠٠) من معرفة أحوال المجتهدين

قوله (وأن يكون صاحب قريحة)

قال صاحب «الجمهرة»: «القريحة: حصى تصبغ، ومنه اشتق الخرج،
وهو الخالص الذي لم يُتْرَجْ بغيره من الشح وغيره»

وقال في «تهذيب الديوان»: «قريحة سر أول منتهى» «قريحة القسعة»

وقال في «المحمل»: «القريحة أول ماء تنسب من السر، ولذلك يُقال: فلان
قريحة جيدة» يُراد: اسباط العنم^(١) وقال في «الصحاح»: «المحمل»

وقال المطرزي في «الإبصار»: «القريحة في الأصل أول ماء ينسب من السر،
وهي عبدة بمعنى مفعوله اسمًا للسر، من قرحتها إذا حترتها، ثم سقوا الماء بذلك؛
تلاصق بينهما، ثم قالوا: فلان حسن القريحة؛ إذا بدع شعرًا أو حقة أو

(١) ينظر «أصول البردوي» [ص/ ٢٧٨ - ٢٨١]

(٢) ينظر: «جمهرة اللغة» لاسن قريند [١/ ٥٢٠].

(٣) ينظر: «معجم اللغة» لاسن فارسي [ص/ ٧٥١]

— مصحح نسخة المخطوط [٣٩٦] مادة [رج]

ما من المعرفين ومادة من [رج] ويسمى بشبه في (الصحاح منج المندوب بردوي)
منج [٣٩٦] مخطوط مكتبة جامعة - راب (مخطوط ١٢٠٦)

٣٩٦ - مخطوط مكتبة مجلس ص [٣٩٦] مخطوط ١٢٠٦

مَا يُشْتَرَى عَلَيْهَا

قَالَ: وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَصَاءِ لِمَنْ يَشُقُّ بِنَفْسِهِ أَنْ يُؤْذِيَ فَرَسَهُ، لَا
الْمُصْحَابَةَ رَضَوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ تَقْدُّوهُ وَكَفَى بِهِمْ قُدُورَةً، وَلِأَنَّهُ فَرَصُ كَتَابِهِ كَرِهَ
أَفْرًا بِالْمَعْرُوفِ.

باب عادات الناس

أَجَادَ، فَاسْتَعَارَهَا لِنَطْعٍ، وَهُوَ مِنْ مُشْتَعَارِ السَّجَارِ، لِأَنَّهُ أَضَلُّ الْفَرَحِ، وَالشَّقُّ
وَالشُّقُّ، وَمِنْهُ: الْقَارِخُ، وَهُوَ الْفَرَسُ الَّذِي فَرَحَ بَالَهُ، أَيْ شُقَّ.

وَقَالَ التَّنَوُّيُّ [١٥: ٣٠٧] فِي «أَصُولِهِ»: «قَالَ بَعْضُهُمْ: أَهْلُ الْاجْتِهَادِ مِنْ كَرِهَ
عَالِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَابْتِغَاءً عَلَى مَعَانِيهِمَا، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَهْلُ الْاجْتِهَادِ مَنْ كَانَ مَعَ هَذِهِ الْجَمْعَةِ يَعْرِفُ النَّاسَ وَعَادَاتِهِمْ
إِلَّا أَنْ هَذَا لَيْسَ بِقَوِيٍّ، لِأَنَّهُ شَرْطُ رَائِدٍ لَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاطِهِ، فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ كِتَابَ
الْقُرْآنِ وَسُنَنَ رَسُولِهِ [١٠: ١٧٠]، وَعَرَفَ مَاسِجِدَهُ وَمَسْجِدَهُ، وَوَقَفَ عَلَى مَعَانِيهِ، يُدْرِكُ
الْاجْتِهَادَ». كَذَا قَالَ التَّنَوُّيُّ فِي «الْبَابِ الْأَوَّلِ»

قَوْلُهُ: (عَنْهَا)، أَيْ: عَنِ عَادَاتِ النَّاسِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَصَاءِ لِمَنْ يَشُقُّ بِنَفْسِهِ أَنْ يُؤْذِيَ فَرَسَهُ،
أَيْ: قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَدْعَاؤُذٌ إِنَّا جَعَلْنَاكَ حَبِيبَةً فِي الْأَرْضِ فَأَخَذُكَ بَيْنَ كَيْدٍ
بَيْنَ نَجْدٍ﴾ [٢٦: ٢١]، وَقَالَ تَعَالَى سُبْحَانَكَ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ
بَيْنَ النَّاسِ﴾ [١٠٥: ١٠٥]، وَلِأَنَّ الشَّيْءَ كَتَبَ كَادَ يَفْصِي بَيْنَ النَّاسِ، وَوَلَّى أَصْحَابَهُ
الْقَصَاءَ، وَأَمْلَهُمْ إِلَى التَّوَاحِي، وَنَدَّ رُوَيْتَ قُلْ هَذَا أَلُّ الشَّيْءِ بِعَيْنِكَ قَدِيبٌ

(١) يَحْصُرُ «مَخْتَصَرُهُ» [٢٢٥]

قال: وبُكره الدخول فيه لمن يحاف المعرعة. ولا يأمن على نفسه الخيف

إلى التيقن^(١).

وكان الحكماء اراشدون يقضون بين الناس. ولأن القضاء أمرٌ بالمعروف ونهي عن المنكر، والأمر بالمعروف وحث، وبعض السلف إنما كرهوا الدخول في القضاء؛ لحوزهم على أنفسهم من غيرها عن القيام بتحمل عبء القضاء، فلم يخطر الشروع فيه؛ لم يؤل رسول الله أصحابه (١٠٠٠) قضاء، ولم ينص بعبء، ولكن مع هذا ترك الدخول أسلم لديه، كما مر بيانه

قوله، (قال: وبُكره الدخول فيه لمن يحاف المعرعة. ولا يأمن على نفسه الخيف)، وذلك لقوله ﷺ: «القضاء ثلاثة: قاضٍ في النار، وقاضٍ في الجنة»^(٢)، ولقوله ﷺ: «من ولي القضاء، فكأنما ذبح بغيره»^(٣). فلاخل هذا الوعيد كره الدخول فيه لمن لا يأمن على نفسه أن يخيف

(١) معنى تحريجه

(٢) هذا أخرجه من حديث أخرجه أبو داود في كتاب الألقاب باب في القاضي يحلف [رقم ٣٥٧٣]. والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي [رقم ١٣٢٦]، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب الحاكم يجتهد بعبء الحق [رقم ٢٣١٥]، وغيرهم من حديث ثريده بن الخثيم رحمه الله به نحوه، وهذا لفظ الترمذي

قال ابن الملقن: «هذا لحديث صحيح» وقال من كثير الإسناد حدة بط ٥ بدر مسند لاس يمتص [٥٥٢٩] وهذا إرشاد لعبء من معونه أدلة اليه، لاس كثير [٣٩٠٦]

(٣) أخرجه أحمد في مسنده [٢٣٠٦]، وأبو داود في كتاب الألقاب باب في حلف القاضي [رقم ٣٥٧١]، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي [رقم ١٣٢٦]، وابن ماجه في كتاب الأحكام باب في القضاء [رقم ٢٣٠٨]، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه نحوه

قال الترمذي: «حدثني حسن عريضة» وقال أبو اسحق: «حدثني حسن»

وإن من حجر «صحة الأحكام» و«درر نظري»، بظن «مسند المسير» لاس حسن [٥٤٦٩]

«بدر» في تحريجه حديث المسند، لاس حجر [١٦٦٢]

كَيْلًا بِصِيرٍ شَرْطًا لِمُبَشِّرِهِ لَفِيحٍ، وَكَوْنَهُ بِنَفْسِهِم الدُّخُولُ بِهِ مُخْتَارًا، سَوَاءٌ
 كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ جَمِلَ عَلَى الْقَضَاءِ فَكَأَنَّمَا ذُبِحَ بِغَيْرِ يَكْيٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الدُّخُولَ
 فِيهِ رُخْصَةٌ طَمَعًا فِي إِفْقَةِ الْعَذْلِ وَالْتِزَاكِ عَرَبِيَّةٌ فَلَعَلَّهُ يُحْطَى طَمَعًا وَلَا يُقَالُ
 أَوْ لَا يُعَيَّنُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِعَانَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ هُوَ الْأَهْلُ لِلْقَضَاءِ دُونَ
 غَيْرِهِ فَحِينَئِذٍ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ التَّقَلُّدُ صِيَانَةً لِحُقُوقِ الْعِبَادِ وَإِحْلَاءٌ لِلْعَالَمِ عَنِ
 الْفِتَنِ.

قَالَ وَيُسَمَّى أَلَّا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَمْ يَكُنْ حَلَّتْ الْقَضَاءُ»

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَيُخَوَّرُ عَلَى الدَّسِ، وَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ فِي نَفْسِهِ مُرْصَنَ كَمَايَةٍ؛ لِكُونِهِ أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ،
 وَمَا قَالَ صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» (الصَّحِيحُ) أَنَّ الدُّخُولَ فِيهِ رُخْصَةٌ، وَالْتِزَاكِ عَرَبِيَّةٌ
 وَجَمَلَةُ الْقَوْلِ فِيهِ. بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا دَفْعًا عَنْ «شرح أدب القاضي»، وَ«حَلَاةِ
 الْفَتَاوَى»

وَالْخَبْفُ، الْحُزُّ وَالظُّلْمُ، مِنْ حَافٍ عَلَيْهِ بِجَيْفٍ خَفِيفًا.

قَوْلُهُ (كَيْلًا بِصِيرٍ شَرْطًا)، أَيُّ كَيْلًا بِصِيرٍ الدُّخُولُ فِي الْقَضَاءِ.

(١٥٠٠) قَوْلُهُ (فَحِينَئِذٍ يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ التَّقَلُّدُ)، بِمَعْنَى إِذَا كَانَ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ
 الْمَدِينَةِ سَعْيًا لِلْقَضَاءِ - بَعْنِيهِ وَعَمْدِهِ - يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ حَلَّتْ الْقَضَاءِ وَتَقَلُّدُهُ حَتَّى لَا
 يَصْنَعَ حُقُوقَ الدَّسِ، فَإِذَا امْتَنَعَ هُوَ وَقَدْ كَانَ الْحَاضِرُ أَوْ الْعَاسِقُ؛ يَأْتِمُّ هُوَ؛ لَامْتِنَاعِهِ،
 وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ، وَهَذَا كَصَلَاةِ الْحَارَةِ مِنْ أَوَّاحِدٍ إِذَا تَعَيَّنَ لِإِقَامَتِهَا، يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ عَيْنًا
 قَوْلُهُ (وَيُسَمَّى أَلَّا يَطْلُبُ الْوَلَايَةَ وَلَا يَسْأَلُهَا)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي
 «مَحْتَصَرِهِ» (١)، أَيُّ لَا يَطْلُبُ وَلَا يَسْأَلُ الْقَضَاءَ بِمَعْنَى، وَلَا يَسْأَلُهَا بِلِسَانِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ

.....

عند البدار

روى أبو عيسى الترمذي في «جامعه» بإساده، في نسخة من كتابه في «رسول الله ﷺ»: «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ - وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ حُرَّ عَلَيْهِ، يَنْزِلُ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَسُدُّهُ»^(١).

وزوى أيضاً بإساده إلى أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، أَوْ جَعَلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ، فَقَدْ ذَبَحَ بَعِيرَ سَكِينٍ»^(٢).

[١٨١٠] رواه وروى في «السنن» بإساده، في نسخة من كتابه في «رسول الله ﷺ» قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ، وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ، وَكَلَّ إِلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَطْلُكْهُ وَلَمْ يَنْتَمِنْ عَلَيْهِ، أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًَا يُسَدُّهُ»^(٣).

وروى صاحب «السنن» أيضاً بإساده، في نسخة من كتابه في «رسول الله ﷺ»: «لَنْ تَنْتَفِعَلَ، وَلَا تَنْتَفَعَلَ عَلَى عَقْلٍ مِنْ أَرَادَهُ»^(٤).

وحدث البخاري في «الصحيح» بإساده، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ: «بَا عُبْدَ الرَّحْمَنِ نَنْ سُمْرَةَ، لَا تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّ أَوْنِيَّتَهَا عَنْكَ»^(٥).

(١) حجة أحمد في «مسند» [١٨٨٣]، وابن داود في كتاب «الاصحاح» باب في طلب القضاء، وسرع به [ألف ٣٥٧٨]، وترمذي في كتاب «الأحكام» باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في «الاصحاح» [١٣٢٣] وابن ماجه في كتاب «الأحكام» باب ذكر قضاء [٢٣٩]، وأحمد في «الاصحاح» من حديث أنس بن مالك، بوجه به نحوه، وهذا لفظ - مدي.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن قريب»

(٢) مضي تحريجه قريباً

(٣) مضي تحريجه قريباً، وهذا لفظ أبي داود في «السنن»

حجة بخاري في كتاب «الأحكام» باب «ما جاء عن رسول الله ﷺ» في «الاصحاح» [٢٣٩]، وأحمد في «الاصحاح» [١٣٢٣]، وابن ماجه في كتاب «الأحكام» باب «ما جاء عن رسول الله ﷺ» في «الاصحاح» [١٣٢٣]، وأحمد في «الاصحاح» من حديث أنس بن مالك، بوجه به نحوه، وهذا لفظ - مدي.

مَقْدُودَةٌ مِنْ مُعَاوَنَةٍ - رَوَاهُ -

رُفِعَ إِلَى قَاضِي أَهْلِ الْعَدْلِ، لَمْ يُحْزَ، وَأَبْطَلَهُ، لِأَنَّ الْحَوَارِجَ إِذَا حَرَّجُوا عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ بِالسَّلَاحِ مَوْتُهُمْ يَسْتَحِلُّونَ أَمْوَالَهُمْ، وَلَا يَحُورُ شَهَادَتُهُمْ، وَلَا يَحُورُ شَهَادَتُهُمْ، لَمْ يَحْزَ قَضَاؤُهُ، فَيَنْقُصُ، وَهَذَا مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، وَلَا يُفَعَّلُ عَلَى كِتَابِهِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ لَا يَحُورُ قَضَاؤُهُ، وَلَا يُفَعَّلُ عَلَى كِتَابِهِ

ثُمَّ قَالَ النَّاصِحِيُّ: قَالَ فِي الْكِتَابِ: فِي مِنَ الْمُحَصَّنَاتِ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» أَنَّ إِذَا بَلَغَ الْإِمَامُ أَنْ قَوْمًا يَخْتَصِمُونَ لِيَحْرُجُوهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ شَأْنَهُ بِهِمْ فَضْلُهُمْ، وَيُرَدُّ شَهَادَتُهُمْ، وَمَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ لَا يَكُونُ قَاضِيًا، وَلَا تُعَدُّ قَضَاؤُهُ قَاضِيًا أَهْلُ الْعَدْلِ

وَأِنْ كَانَ قَاضِي الْحَوَارِجِ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ وَالْعَدْلِ، فَتَنْصَحُ، ثُمَّ رُفِعَ إِلَى قَاضِي الْعَدْلِ، أَمْضَاهُ، وَيَحُورُ قَضَاؤُهُ بَيْنَ النَّاسِ، لِأَنَّ شَأْنَهُ بِهِمْ فَضْلُهُمْ، وَيُرَدُّ شَهَادَتُهُمْ، وَمَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ لَا يَكُونُ قَاضِيًا، وَلَا تُعَدُّ قَضَاؤُهُ قَاضِيًا أَهْلُ الْعَدْلِ

وَكَذَلِكَ عِبَرُ شَرِيحٍ تَوَلَّوْا لَهُمْ، وَلَمْ يُزَوَّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْتَهَاءِ بِقَضَائِهِمْ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْقَاضِيَّ إِذَا كَانَ عَدْلًا فِي بَيْنِهِ لَا يُغْتَرَفُ عَنْهُ مِنَ الْوَلَاءِ، وَبِشَرِّ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ عَدْلًا أَوْ كَذِبًا، لِأَنَّهُ لَا يَذَلُّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

قَالَ فِي «الْمَصُولِ»: «أَهْلُ الْعَمَلِ هُمُ الْحَارِجُونَ عَلَى إِمَامِ الْحَقِّ بِعَبَرِ حَقٍّ، سَأَلَهُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى إِمَامٍ وَصَرُّوا أَمْسِيَهُ، فَحَرَجَ عَلَيْهِ حَاشِيَةً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَطَمَ طَلْعُهُمْ، فَهُمْ يَسِيرُونَ مِنْ أَهْلِ الشَّعْبِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ لَطَمَهُمْ وَتُصَدِّقَهُمْ، وَلَا يَشْعِي لِلنَّاسِ أَنْ يُعَيِّرُوا الْإِمَامَ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ هُوَ إِيَّاهُ عَلَى

والحق كان مد علي في نوبته، ولثامس يفتدونه من الاحتجاج
إذا كان لا بُدَّ من النصاء بحق، لأن المقصود لا يخلُص ما . . .
ما إذا كان بُدَّ

﴿ فمد اليه ﴾

العلم، ولا أن يُعيىوا تلك الطائفة على الإمام أصداً؛ لأن فيه بطلان
خروجهم على الإمام، وإن سمَّيَ ذلك ظلم ظلمهم، ولكن أدعى الحق . . .
فماوا الحق معاً، فهم أهل لبي، فعلى كل من يقوى على الصلابة
لمسلمين على هؤلاء الحارصين، لأنهم ملعونون على لسان صاحب
شريعة، فإنه قال: «الْفِتْنَةُ ثَامِتَةٌ لَعْنُ اللَّهِ مَنْ أَيْقَطَهَا» (١) . . . (٢).

قوله (والحق كان مد علي في نوبته)

إسما قبل نوبته احتراماً (١) . . . (٢) عن قول الروافض - لعهم الله - وب
يقولون الحق كان مد علي في نوبته أبي بكر وعمر وعثمان . . .
محدث بقول الله تعالى ﴿ وَمَنْ تَتَّبِعْ أَتَّبِعْ وَأَتَّبِعْ أَمْرٌ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ فَتُفْتَقِ بِهِ ﴾
عن سبيل المؤمنين نوبته، ما نوبى وعنده حهم (١) . . . (٢) وهذا لأن حلافة
بعد عليها جماع الصحابة، ولم تزو عن علي خلاف ذلك، وبقي البيان بعد
في علم الكلام (٢) إن شاء الله تعالى

قوله (إلا إذا كان لا بُدَّ من النصاء بحق)، استثناء من قوله (يخوز الشد)
من السلطان الحائر)، إلا إذا لم بُدَّ السلطان الجائر من النصاء بحق، فحين
لا يخوز الشد منه؛ لأن المقصود من النصاء - وهو تسمية الأحكام - لا يخلُص

(١) معنى لبري

(٢) من هذا كلام صاحب الفصول (١) في ٣٠ مخطوط مكتبة بر عتامة (٢) من نسخة

(١٧٧٦) (٢) في ٣٠ مخطوط مكتبة بر عتامة (٢) من نسخة (١٧٧٦)

(٣) أما في حاشية الأصل في بعض النسخ التي عرفت الكلام على أبي عبد الله

قال: ومن قلد القصاص سأل ديوان القاصي بدي فله، فهو حرائط شي
بيها السجلات وغيرها، لأنها وصفت بها تكون حجة عند المخاة فتجعل
بي يد من له ولاية القصاص.

قوله: (قال ومن قلد القصاص سأل ديوان القاصي بدي فله)، أي في
الفتاوي في المختصره^(١).

والمراد من ديوان القاصي حرائط شي فيها السجلات، والضوابط،
والمخاض، وكتاب تعقب الأوصياء، ولقبه في أموان بوقف، وكتاب مدد
المقات، وإسما يسأل لآن ديوان القاصي مقتضود منه الخجة والوثيقة للناس،
بحيث أن يجعل في يد من ينظر في أموره، وهو القاصي شوس. وهذا لأنه
محتاج إلى معرفة ما فيه، فكان به أخذ، وهذا طبعه إذا كان البصير بدي كتب
عليه السجلات [١٠، ١١، ١٢] ويحويها من بيت حال

وكذا إذا كان من مال الحصوم؛ لأن ذلك إسم الله عليه العمل القصاص، وقد
تنقل العمل إلى غيره، فيؤخذ الديون منه شاء أو لم. وكذا إذا كان البصير
[١٣، ١٤] للقاصي المعروف؛ لأنه وضع عنده نصيبه خفوق من ذلك لا يملك

قالوا وتبعث القاصي خولي رجلي بي حتى يسلما حرائط من
المعروف أو أميه، وذلك لأن قول الإنسان لا يسل بي القاصي ما قل من نس.
وسأل الأبيات إياه عن شيء فشيء، ويخبره عن كل حادث في حلقه عن حدة،
حتى لا يشبه الحال على القاصي الموثق، ويستر بصره في ما لا
ويؤثر الأبيات لكشف الحال، لا سيما أن دور القاصي معروف مدد.

ثُمَّ إِذَا كَانَ مِنَ مَنَاحِصِهِ
فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُمْ وَضَعُوهَا فِي يَدِهِ لِعَمَلِهِ وَقَدْ اسْتَعْلَى إِلَى الْمُؤَلَّى، وَكَانَ
كَانَ مِنْ مَنَاحِصِهِ هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ اتَّخَذَهُ تَدْنِيًا لَا تَمُوتُ، وَتَبْعُهُ مَسِيرُ
لِيَقْبِضَهَا بِحَضْرَةِ الْمَعْرُوفِ أَوْ أَمِيرِهِ وَيَسْأَلُ بِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَيَتَحَفَّلَانِ كُلُّهُمَا
مِنْهَا فِي حَرِيطَةٍ كَيْ لَا يَشْتَبَهَ عَلَى الْمُؤَلَّى، وَهَذَا السُّؤَالُ لِكَشْفِ الْحَقِّ
بِالْإِزَامِ.

غاية البيان

إِذَا هُوَ صَارَ كَرَاهِدٍ مِنَ الرِّعَايَا بِالْعَرَبِ، ثُمَّ إِذَا [١٥٠٩، ١٠] قَبِضَ الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ
يَحْتَمِلُ عَلَى ذَلِكَ خَوْفٌ عَنْ حَتْمِ الرِّيَاضَةِ وَالنَّقْصَانِ.

قَالَ السَّاحِبِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْحَصَافَةِ: «فَمَا كَانَ مِنَ الْقَطْرِ
- فِيهِ الْإِقْرَارُ، وَشَهَادَةُ الشُّهُودِ، وَالْمَحَاصِرُ - قَبَضَهَا الْأَمِيرُ مَخْتُومَةً، لَا يَلِي
لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ، هَذَا الثَّانِي لَا يَقْبِضُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا [١٥٠٩، ١٠] أَتَتْهُ الْقَاضِي الْأَوَّلُ مِنَ
إِقْرَارٍ، أَوْ شَهَادَةٍ لَا يَكُونُ حُجَّةً عِنْدَ الثَّانِي، فَجَازَ قَبْضُهَا حَمْدَةً مَخْتُومَةً

وَمَا كَانَ مِنَ الْقَطْرِ - فِيهَا حُجُجُ السَّاسِ مِنَ لُصُكُولِهِ وَالسَّجَلَاتِ - كَمَا
شَيْئًا فَشَيْئًا، فَيَكْتَسِبُ: يَقَطُرُ كَمَا فِيهِ كَمَا، سَجَةً لَسَجَلِ بِلَالِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي،
عَلَى فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي، [فَيَكْتَسِبُ بِجَمِيعِ مَسْرَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَيَقَطُرُ بِهِ
كَمَا وَكَذَا ضَمًّا بِاسْمِ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِي] (١)؛ لِأَنَّهُ هَذِهِ حُجُجُ السَّاسِ، فَجَبَّ
أَنْ يَخْطَأَ فِيهَا، فَيَكْتَسِبُ مَقْصُلاً، هُوَ أَسْرَعُ وَجُودًا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَيَكْتَسِبُ ذَلِكَ
بِحَضْرَةِ الْقَاضِي الْمَعْرُوفِ، أَوْ بِحَضْرَةِ أَمِيرِهِ؛ لِأَنَّهُمَا يَقْبِضَانِ مَعَهُ، فَيَكْتَسِبُ بِحَضْرَةِ
أَوْ بِحَضْرَةِ أَمِيرٍ يُقِيمُهُ مَقَامَ نَفْسِهِ.

وَكَذَلِكَ يَكْتَسِبُ عِدَّةَ صِيَاحِ الْوُقُوفِ وَمَوَاصِعِهَا، وَأَسْمَاءَ الْأَمْثَالِ أَيْدِيهِ لِلْقَاضِي

(١) الْقَطْرِ جَمْعُ الْقَطْرِ، وَهُوَ مَا يُنْقَلُ بِهِ الْكَلْبُ يَنْظُرُ «الْمَعْنَى الْوَسْطَى» [٢٤٥]

(٢) مَا بَيْنَ الْمَقُولَيْنِ رِيَاذَةٌ مِنَ «وَامٍ، وَاجٍ، وَاجٍ، وَاجٍ، وَاجٍ»

قَالَ وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ - لِأَنَّهُ نَصَبٌ صَرِّحًا (فَمِنْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ
الرَّمَةِ إِثْمًا) لِأَنَّ الْإِقْرَارَ مُدْرِمٌ (وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَقُلْ قَوْلَ الْمُعْرِضِ عَنْهُ إِلَّا سَتْرًا)

﴿مَنْ يَتَّبِعِ الْغَيْرَ﴾

المعروف؛ لأنه يُعْتَقَرُ إِلَى مَعْرِفَتِهِمْ وَمَعْرِفَةِ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، فَوَجِبَ أَنْ يَكْتُبَ أَسْمَاءَهُمْ
قَوْلُهُ (قَالَ وَيَنْظُرُ فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ)، أَيْ قَالَ خُذُورِي فِي «مُحْتَصَرِهِ»،
وَتَمَاتَهُ بِهِ - فَقَدْ اعْتَرَفَ بِحَقِّ الرَّمَةِ إِثْمًا، وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَقُلْ قَوْلَ الْمُعْرِضِ عَلَيْهِ إِلَّا
سِتْرًا^(١)، يَعْنِي: يَنْظُرُ الْقَاضِي الْمُؤَلَّى فِي حَالِ الْمُخْتَوَسِرِ، وَيَنْصُتُ إِلَى بَحْسِ
مَنْ يُخَصِّمُهُمْ وَيَأْتِيهِ بِأَسْمَائِهِمْ، وَيَسْأَلُ الْمُخْتَوَسِرَ عَنْ أَسْمَاءِ مَنْ خَصَّمَهُمْ،
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ نَصِبَ بَاطِنًا لِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ

وَقَوْلُ الْمُعْرِضِ لَيْسَ بِخُفْيَةٍ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَوَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَبْقَى فِي
الْحَالِ، فَلَا يُتَعَدُّ قَوْلُهُ عَلَيْهِمْ، عِوَاذَ أَنَّهُ يُعْتَرَفُ مَا عَدَّ، ثُمَّ يَنْتَقِضُ وَيَخْتَفِ بِهَيْئِهِمْ
وَبَيْنَ خَصْمِهِمْ. فَإِنْ أَقْرَأُوا بِمَا يُوجِبُ الْحَسَنَ، وَطَلَبَ حَضْرَتُهُ ذَلِكَ؛ حَسِبَهُمْ، لِأَنَّ
الْحَقَّ يَجِبُ بِالْإِقْرَارِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «لَيْتُ الْوَاحِدَ ظَنَّمُ، يُحْلِلُ عِرْضَهُ، وَغُثْوَتُهُ»^(٢)

[وَعُثْوَتُهُ]^(٣)؛ حَسْبُهُ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَخْسَ، فَإِنْ لَمْ يَقْرَأُوا، وَشَهِدَ الشُّهُودُ عَلَيْهِمْ
بِالْحَقِّ. وَهَذَا الْعَاضِي يُغْرِقُهُمْ بِالْعَدَالَةِ؛ وَهُمْ لَيْسَ بِالْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ الْحُكْمُ بِشَهَادَةِ
الشُّهُودِ؛ لِقَوْلِهِ [٣٠٩٥ م] عَالِي: ﴿وَلَا يَأْتِ شَهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢]

(١) ينظر: «مختصر القلذوري» [ص/ ٢٢٥]

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» [٢٢٢، ٤]، وأبو داود في كتاب الألقاب باب في حبس في الحبس
وعنه [رقم ٣٦٢٨]، والسنن في «مسند» في كتاب سماع ما يعلل المني [رقم ٤٦٨٩]،
وابن ماجه في كتاب لعدالت باب بحس في نفيس وانملارمه [رقم ٢٤٢٧]، وغيره من
حديث الشريفة بن سؤيد التميمي رحمه الله به نحوه.

قال ابن الملقن: «هذا الحديث صحيح». وقال ابن كثير: «إسناده حسن». ينظر: «البحر المحرر»
لابن الملقن [٦٥٦/٦]. و«إرشاد القضاة إلى معرفة أدلة الخصم» لابن كثير [٤٧/٢]

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من قوله: «وام»، «واصح»، «واصح»، «واصح».

لأنه لا يجوز التحقق بالزعم، وشهادة الفرد ليست بحجة. لا سيما
على فعل نفسه، فإن لم يقيم البينة، لم يفعل بحيلته حتى ينادى ويسر
أمره، لأن فعل القاضي المعزول حق طهر فلا يُعطل كني لا يؤذي إلى
حق الغير

﴿ قوله تعالى ﴾

فإن لم يفرقهم بالعدد أحد من المحموس كميلاً بنفسه، وأظنمه إلى
عن الشهود، فإن عدوا رده إلى الحس، لأنه يتبدى القضاء الآن، ولا يقتضي
مضي، فصار كما لو شهد الشهود ابتداءً على واحد بحق

قوله. (وشهادة الفرد ليست بحجة، لا سيما إذا كانت على فعل نفسه)،
بغني أن قول المعزول ليس بحجة؛ لأنه كواحد من الناس، وشهادة الفرد لا تسر
على فعل غيره، فأؤتى ألا تُفعل على فعل نفسه.

قوله (فإن لم يفرقهم بالعدد أحد من المحموس كميلاً بنفسه، وأظنمه إلى
عن الشهود)، هذا لفظ التدويري [٢٢٢] في «مختصر»^(١)، وفي بعض
نسخ «المختصر»: «ويستظهر في أمره»^(٢)

(١) بطر ابن الحفائس [١٧٧]، مجمع الأنهر [١٥٦]

(٢) بطر «مختصر التدويري» [ص ٢٢٥]

ووجه «ويستظهر في أمره» لم يظهر به في شيء من نسخ «مختصر التدويري» المطبوعة والمخطوطة
لي تأيد، ولا في شروحه التي طبعها، [ما وقع في جميعها لفظ «ويستظهر في أمره» -
سيأتي ثم عطف بعد اللفظ - «ويستظهر في أمره» - في نسخة التي شرح عليها العلامة، -
محمد بن أحمد الأصبغاني في كتابه «إراد الفقهاء» شرح مختصر التدويري [٢١١] ب
مخطوط مكنه فيص الله أمدي. تركيا (رقم الحفظ: ٧٩٥)]

(٣) هذا لفظ مطبوع من «مختصر التدويري»، وهو ثالث في عدة نسخ خطه من «المختصر»، هي:

[١٨٨] أ مخطوط مكنه كوبريني محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ: ١١٠)، ونسخه - ب

[١٣٤] أ مخطوط مكنه راعب بدشا - تركيا (رقم الحفظ: ٥٨٥)، ونسخه - ب [١٠٥]

مخطوط مكنه نور عثمانية - تركيا (رقم الحفظ: ١٧٧٦)، ونسخه - ب [٨٨] ب مخطوط -

قال أهل اللغة الأسطهاري الاحتياط

قال أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاصي» لمقصود «فوق» فإن
وحد من المحبوسين حيث بعير حراً، ولم يحضر له حصص؛ بل القاصي
ومادى آيات، فإن لم يحضر له حصص أطلقه وأحد من كماله؛ لأن طاهر أمر
لناصبي المعروف أنه لم يحضره، لا بحق، فلا يظن في الحال، وسأى منه، ولأن
لشأن أمين في الطاهر والمحسوس في يده، فلا يربط يده في حال، وشادي
تأني من حسن فلا بن فلاي الفلاي فيتحضر، فإن لم يحضر حصصه أطلقه، لأن
فوق القاصي المعروف لا يظن؛ لأنه شاهد بعد عزله؛ وشهادة بواحد لا يظن، فلم
يجت حسه، فأطلق عنه، ويأخذ منه كميلاً؛ لأن القاصي باصر محتط، فإذا رأى
الاحتياط أن يأخذ كميلاً؛ فقل؛ لحوار أن يكون له حصص عانت يحضر ويدعي
عليه.

فإن قال: أن محسوس فلاي، ونقصي حقه، وأراد المطالب إطلاقه، وقد عرف
القاصي المطالب، أو عرف له شهود شهدوا عن به؛ تأني القاصي فيه؛ لأنه
يخبر أن يكون له حصص (١٠١٢١٠١) آخر، فوحد أن يأتى، فإن لم يجد له حصصاً
آخر؛ أطلقه؛ لأنه قد احتاط، فإن لم يقف من أثره على حقيقة؛ أخذ منه كميلاً
وأطلقه؛ لما ذكرنا أنه باطر محتط.

= مكتبة بص الله أمدي - برك / (رقم الحفظ: ٩٥٢)

وعلى هذا اللفظ شرح أبو نصر الأصبغ في «شرح الفدوري» [٢ و ٣٣٠] ١. معطوط مكتبة
كتابخانه مجلس شورای - إيران (رقم الحفظ: ١٢٦٣٥) ١. وخوهر راده في «شرح نفدوري» [١
٢٠١] ٢. معطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد ماشا - برك (رقم الحفظ: ٥٨٩).
«صاحب المعوهر النبوة شرح نفدوري» [٢٤١ ٢]، «صاحب المذهب في شرح نكبات»
[٨٠ ٤]، «حلاصة الدلائل / شرح الفدوري» بحسام الدين البراء [٢٢٧ ٢ - ٢٢٨]

وَيَنْظُرُ فِي الْوُدَانِ وَارْتِفَاعِ الْوُقُوفِ ، فَيَعْمَلُ بِهِ عَلَى مَا تَقُومُ بِهِ لَدَيْهِ
يَعْتَرِفُ بِهِ ، لِأَن كُلَّ ذَلِكَ حُجَّةٌ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ﴾

وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْقَاضِي الْطَلَبَ ، وَلَمْ يَعْرِفْ عَمَلَهُ ، يُبَادِي عَلَيْهِ آيَاتًا مِنْ دُونِ
حَسَنِ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ فِي خَمْسٍ [٢٣١] الْقَاضِي فَلَانُ فَيُخْضِرُ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ
كَيْبَلًا وَيُعْلِلُهُ ، لِأَنَّهُ يَحُورُ أَنْ يَحَالَ فَيُخْضِرُ وَاحِدًا وَيَقُولُ : هَذَا حَبْسِي ، يَحْتَاطُ
لِقَاضِي بِهِدِ السُّوَيْحِ مِنَ الْإِحْتِبَاطِ ، وَيَأْخُذُ الْكَيْبِلَ .

وَإِنْ قَالَ لَا كَيْبِلَ لِي ، أَوْ لَا^(١) أُعْطِيَ كَيْبَلًا ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، رَدُّهُ
عَلَيْهِ شَهْرًا ثُمَّ تَرْكُهُ ، لِأَنَّهُ الْحَقُّ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ ، فَلَا يَدْرُهُ إِعْطَاءُ الْكَيْبِلِ ، وَإِلَّا فَهُوَ
لِقَاضِي بِهِ احتياطًا ، فَإِذَا لَمْ يُعْطَ وَحَتَّ عَلَيْهِ أَنْ يَخْطَأَ بِنُوعٍ آخَرَ ، فَيُبَادِي عَلَيْهِ
شَهْرًا ، فَإِذَا مَضَى الْمُدَّةُ أَطْلَقَ عَلَيْهِ . كَذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ النَّاصِبِيُّ

قَوْلُهُ (لَمْ يَفْعَلْ يَنْخُلَّتِيهِ حَتَّى يُبَادِيَ عَلَيْهِ) ، أَيُّ لَمْ يَفْعَلِ الْقَاضِي بِطَلَبِ
الْمَحْسُوسِ ، بَلْ يَتَأَنَّى وَيُبَادِي عَلَى الْمَحْسُوسِ آيَاتًا فِي مَحَلِّهِ ، مِمَّنْ كَانَ نَقَصَتْ فَلَانُ
بِئِ فَلَانِ الْمَلَانِي الْمَحْسُوسَ بِحَقِّ فَيُخْضِرُ

قَوْلُهُ (وَيَنْظُرُ فِي الْوُدَانِ وَارْتِفَاعِ الْوُقُوفِ ، فَيَعْمَلُ بِهِ عَلَى مَا تَقُومُ بِهِ لَدَيْهِ ،
أَوْ يَعْرِفُ بِهِ) ، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(٢) ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُ فِي الْوُدَانِ
وَرْتِفَاعِ [٢٣٢] الْوُقُوفِ ؛ لِأَنَّ الْقَاضِي يُصِيبُ بِطَرَأٍ فِي أُمُورِ النَّاسِ مُحْتَاطًا
بِهَا ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ عَلَى حَسَبِ مَا تَقُومُ بِهِ الْبَيِّنَةُ ، أَوْ يَعْتَرِفُ بِهِ مِنَ الْوَدِيعَةِ فِي يَدِهِ ؛
لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَيِّنَةِ وَالْإِقْرَارِ حُجَّةٌ

أَمَّا الْبَيِّنَةُ فَظَاهِرٌ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَشَهِدُوا شَهَادَاتِهِمْ رِجَالًا كُفْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٢] .

(١) وَفَعَّ بِالْأَصْلِ الْوَلَاءُ وَنُشِثَ مِنْ (لَا) ، وَ(م) ، وَ(ن) ، وَ(ع) ، وَ(أ) ، وَ(م) .

(٢) يَنْظُرُ : «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ٢٢٣] .

ولا يُقْل قول المَعْرُول لَمَّا بَيَّنَّا (لَا أَنْ يَعْرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنَّ الْمَعْرُولَ

عَلَمَ بِهِ)

وكذا الإقرار بقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الَّذِي فِي يَدَيْهِ الْوَحْيُ﴾ [٢١٢]، ولأن من في يده «تَوْفِيقٌ أَمِينٌ»، والقول قول الأَمِينِ ما لم يكذِّبه لظاهر

قوله (ولا يُقْل قول المَعْرُول)، هذا لفظ مُتَوَرِّقٌ في «محصره»، وإسناده به «إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنَّ الْمَعْرُولَ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ»، ويُقْل قوله فيها: «وَمِنْ بَعْضِ الشُّحِّ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ»^(١)

وإسناد لم يُقْل قول المَعْرُول، لأنه لا قَرْلَ النَحْوِ بالرعايا، فصار كواحدٍ من الناس، وإليه أشار بقوله: (لَمَّا بَيَّنَّا) إلا إذا اعترف الذي هو في يده التَّوْفِيقُ بَأَنَّ الْقَاضِيَ الْمَعْرُولَ [٢٢٢/٢] سَلَّمَهَا إِلَيْهِ، فَحَسِبَ يُقْلُ قول المَعْرُولِ؛ لأنه لَمَّا قَرَّ

(١) ينظر «محصر مُتَوَرِّقٍ» [ص/ ٢٢٥]

(٢) ثم ينظر بهذا اللفظ في شيء من شُحِّ «محصر مُتَوَرِّقٍ» لمعه و«محطوطة التي بأيدي» ولا في شُرُوحِ التي طبعها

أما اللفظ الأول «الذي هو في يده» فهو المثل في بعض من «محصر مُتَوَرِّقٍ»، وهو ثابت أثبت في عدة شُحِّ عليه من «محصر»، منها [١٨٩ ب] محطوط مكة كور بني محمد عاصم بن - بركيا (رقم الحفظ ١١٠)، وسبعة ثمانية [١٣٤ أ] محطوط مكة عبد الله - برك (رقم الحفظ ٥٨٥)، وسبعة ثمانية [١٠٥ أ] محطوط مكة عبد الله - برك (رقم الحفظ ١٧٧٦)، وسبعة رابعة [٨٨ ب] محطوط مكة فيصل الله - برك (رقم الحفظ ٩٥٢) وعلى هذا اللفظ شرح أبو نصر الأصبغ في «شرح المُتَوَرِّقِ» [٢ و ٣٣٠] محطوط مكة كجده محسن شوري - إيران (رقم الحفظ ١٤٢٣٥)، وأبراهيمي في «المخبر في شرح المُتَوَرِّقِ» [٣٦٦ ب] محطوط مكة فيصل الله - برك (رقم الحفظ ٨٠٨) وشاهر ربه في «شرح المُتَوَرِّقِ» [٢٠١ أ] محطوط مكة كور بني فيصل أحمد - برك (رقم الحفظ ٥٨٩)، وبهاء الدين الأشجيني في كتابه «رد القضاء» شرح «محصر المُتَوَرِّقِ» [٢١٤ أ] محطوط مكة فيصل الله - برك (رقم الحفظ ٧٩٥) وصاحب «حواء» سيم، شرح «مُتَوَرِّقٍ» [٢٤١ ٢]، وصاحب «كتاب» في شرح «كتاب» [٨٠ ٤]، وإسلامه بدلائل شرح «مُتَوَرِّقٍ» لحام الدين الرازي [٣٢١ ٢]

سَلَّمَهَا إِلَيْهِ فَيَقُلْ قَوْلُهُ فِيهِ) لَأَنَّهُ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ أَنَّ الْبَدَ كَانَتْ بِمَضَاهِي وَتَحْتِ
 إِقْرَارِ الْقَاضِي كَأَنَّهُ فِي يَدِهِ فِي الْحَالِ، إِلَّا إِذَا بَدَأَ بِالْإِقْرَارِ لغيرِهِ
 الْقَاضِي إِلَيْهِ فَيَسْتَمُّ مَا فِي يَدِهِ إِلَى الْمُتَرَلِّهِ الْأَوَّلِ

فصل في الإقرار

تسليم المعرول إليه كان معترفاً بأنَّ يده مستعدة من جهة المعرول، فليس هو
 المعرول (٢٤٣٠) هي مُسْتَعِدَّةٌ، كما لو كانت الوديعة في يده، فإذا - معرول
 من في يده الوديعة بتسليم المعرول، لم يُقَلْ قول المعرول، لأنه مُدَّعٍ بغير حجة
 قوله. (إلا إذا بدأ بالإقرار لغيره، ثم أقر - ٢٤٣١) بتسليم القاضي إليه،
 استاء من قوله. (فَيَقُلْ قَوْلُهُ فِيهَا)، أي قول المعرول في الوديعة، يعني به
 نُقِلَ قول المعرول إذا اعترف من في يده الوديعة بتسليم المعرول إليه

ثم إذا بدأ هو ايده بالإقرار لواحد، ثم أقر بسليم القاضي المعرول إليه،
 فقال المعرول هي لعلاي آخر، يُسَمُّ الوديعة إلى من أقر له هو اليده، لا من
 أقر له المعرول، ويضمن هو ايده لمن أقر له المعرول قيمتها

وتنص الإمام البيان فيه، ما قال الإمام القاضي في «تهذيب أدب القاضي»
 للمخصاف «وإن قال الأمير الذي على يده مال، قد دفعه إلي القاضي، ولا أدري
 لمن هو؛ فقال القاضي هو لعلاي، صدق فيه؛ لأن الأمير أقر بأنه وصل إليه من
 قبل القاضي، فصار كأنه في يده، ولو كان في يده كان القول قوله، كذلك هذا»

وإن قال دفعه إلي القاضي وهو لعلاي؛ فقال القاضي هو لعلاي رجل آخر،
 فالتقول قول القاضي، لأنه لما أقر بوصوله إليه من جهة القاضي، والبدل له فيه قبل
 إقراره بغيره، فصار كما لو كان في يد القاضي، ولو كان في يده فأقر له لواحد،
 وأقر هذا لآخر، كان القول قول القاضي، كذلك هذا

وإن قال (٢٤٣١) الأمير هو لعلاي وقد دفعه إلي القاضي، وقال القاضي

لنق حقه ويضمن قيمته للقاضي بإقراره الشيء ويسمى أي يُعزّله من حقه
لقاضي.

قال: ويخلص للحكم خلوتاً طاهراً في المسجد، كمن لا يشته مكانة على
لعرناء وتغصن المقيمين، والمنجد الجامع أولى لأنه أشهر.

هو لعلّ زحل آخر؛ فاقول قول الأمير، لأن طهر اليد به أي أن يُعزّله لغيره،
به أقر بما في يده في الطهر لغيره صبح الإقرار، ووجبت المنك للمعزّله، به
أقر باليد في ملك غيره، ثم يصدق.

ثم قال الناصحي: «ودكر أبو عبيد ابن موسى أنه يُعزّم مثله للذي أقر له
القاضي؛ لأنه أقر بالأخذ من القاضي، وقد أنله بإقراره بالأول، فيعزّم قيمته»

قوله: (لما بيّنا)، إشارة إلى قوله: (لأنه بالعزل التحقق بانواعها)

قوله: (لنق حقه)، أي حق المعزّله الأول، وهو الذي أقر له ذو اليد

قوله: (ثم يضمن)، أي: ذو اليد.

قوله (قال): ويخلص للحكم خلوتاً طاهراً في المسجد)، أي: قال القنوري

في «مختصره»^١، وقال صاحب «الهداية» (والمنجد الجامع أولى لأنه أشهر).

وقال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» للخصاف: «قال أبو حنيفة

ينصي القاضي في مسجد الجامع؛ لأنه أرفق بالناس وأخرى ألا يخص، وإن بعد
في مسجد حبه، أو في بيته؛ فلا بأس بذلك».

وقال الطحاوي في «مختصره»: «لا بأس بأن ينصي في مسجده، وحيث أحب،

وَقَالَ لَتَأْتِيَنَّ يُكْرَهُ الْحُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْقَضَاءِ لِأَنَّهُ بِحَضْرَةِ حَسَنٍ وَهُوَ تَحْسُّ بِالْقَصْرِ وَالْحَائِضُ وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ عَنْ دُخُولِهِ.

في غيبة البدر

إِلَّا أَنْ أَحْسَنَ ذَلِكَ أَنْ تَقْضَى حَتَّى الْجَمَاعَةُ.

وَقَالَ فِي «خِلَاصَةِ لَفَنَائِي»: «وَأَفْضَلُ مَا يَجُوزُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَمْعُ فِي مَسْجِدٍ حَيْثُ، أَوْ بَيْتِهِ، لَا بَأْسَ بِهِ عَشَا».

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ تَرْذَوَيْ: «هَذَا إِذَا كَانَ بِحَامِئِهِ، وَمَسْجِدُهُ فِي الْخِيَّةِ، وَبَيْتُهُ وَسَطُ الْبَدْيَةِ، أَمَّا إِذَا كَانَ فِي طَرَفٍ مِنَ الْمَدِينَةِ، يَخْتَارُ مَسْجِدَ وَسَطِ الْبَدْيَةِ»^{١٠} إِلَى هَذَا لَفْظُ «الْخِلَاصَةِ». وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَنْحَقُّ بَعْضُ الْحُصُومِ رِيَادَةً مُشْتَرِكَةً بِإِلْهَابٍ إِلَى طَرَفِ الْمَدِينَةِ.

وَقَالَ فِي «الْمَعْنَى»: «يَحْتَدِرُ مَسْجِدَ الشَّرْقِيِّ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ».

وَقَالَ فِي «الْوَجِيزِ هَمَّ»: «وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ الْمَسْجِدَ مَجْلِسًا لِلْقَضَاءِ»^{١١}.

وَرَوَى شَيْخُ الْأَثَنَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» عَنْ مَسْلُوكِ الْقَاضِي إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ الْحُصُومَانِ، لَا بَأْسَ بِفَضْلِ الْحُصُومَةِ بِهِ، وَإِنْ تَعَمَّدَ لِمَذْهَبٍ إِلَى الْمَسْجِدِ لِمَعْلُومٍ^{١٢} الْحُصُومَةِ فِي الْمَسْجِدِ يُكْرَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ «وَيُخَوَّرُ الْقَضَاءُ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْحَوَامِيعِ مِنْ غَيْرِ

كِرَاهَةٍ»

١. سطر «مختصر بطحاوي» [ص ٢٢٦ - ٢٢٧]

٢. سطر «خِلَاصَةِ لَفَنَائِي» لِلْبَحَارِيِّ [١/ ٦٤٤]

٣. سطر «الْوَجِيزُ فِي فَنَنِ الْقَاضِي» لِلْفَرَاوِيِّ [١٢/ ١٥٩]

سطر «الْحُصُومَةُ» مَحْمُودٌ [١٣/ ٤]، وَ«شَرْحُ مَخْتَصَرِ حَنْبَلٍ» لِلْحَرَشِيِّ [١٧٧/ ١] (رَأَيْتُ حَنْبَلًا)

حَنْبَلًا [٨/ ٢٨٧ - ٢٨٨]

٤. سطر «الْمَعْنَى» لِأَبِي إِسْمَاعِيلَ [٢١٣ - ٢١٢] وَالْمَدْعُ

كَثُرُوا يَجِيسُونُ فِي الْمَسَاجِدِ لِمُضِلِّ الْخُصُومَاتِ، وَلِأَنَّ الْقَصَاءَ عَادَةً مُنْزَعٌ
إِقَامَتُهَا فِي الْمَسْجِدِ كَالصَّلَاةِ.

غاية البعد

المسجد، وكان لكفار يهودون على رسول الله ﷺ وفداً وهو في المسجد

وَرَوَى الْخَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»^(١): بِإِسْنَادِهِ إِلَى هِشَامِ بْنِ أَبِي عُمَرَ أَنَّ
مَوْلَى لِعَزِيزٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا قَالَ «أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَتَحَدَّثْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بِأَلْهَاجِرَةِ»^(٢)، فَإِذَا أَنَا بِأَبِي عَفْنٍ قَدْ كُتِمَ كُؤْمَةً^(٣) مِنْ لِحْصِي،
وَوَضَعَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ أَتَكَأَ، فَإِذَا هُوَ تَرَحُّلِي حَسَنَ الْوَجْهِ، حَسَنَ اللَّحْيَةِ، فَإِذَا بُوخْسُهُ
يَكَاثُ مِنْ أَثَرِ الْجُذْرِيِّ، وَإِذَا الشَّعْرُ قَدْ كَسَاكَ عَذِيرُهُ قَانًا: فَجَاءَهُ سَقَاءٌ مَعَهُ فَرَبَّةٌ
يُحَاصِمُ رَجُلًا، قَانَ: فَجَعَلَ يَنْظُرُ فِيمَا بَيْنَهُمَا»^(٤) فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَاضِي
فِي سَعَةِ عَلَى أَنَّ يُقَدَّ الْحُكْمُ فِي الْمَسْجِدِ لِجَمَاعٍ

وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ أَيْضًا: أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ، وَكَانَ قَاضِي الْبَصْرَةِ
مِنْ جِهَةِ حَمْرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٥).

= نَظَرُ «أَحَدُث» يَنْظُرُ «أَدَبُ» بَرَاهُ «لِرَسْمِي» [٧١ ٤]، وَالدَّرَاهُ فِي تَحْرِيعِ أَحَادِيثِ
لِهَدَايَةِ «لَا بِنِ حَجَرٍ» [١٦٨/٢].

(١) نَظَرُ «أَدَبُ» قَاضِي مَعَ شَرْحِ تَصْدِيرِ الشَّهَادَةِ لِلْخَصَّافِ [١٧٢، ١]، وَشَرْحُ «أَعْدَرُ هَذَا» مَحْدَرُ
لَا سَابِيْدَ، وَمِثْلُهُ شَرْحُ أَبِي بَكْرٍ الْبَرَاءِيِّ أَيْضًا عَلَى «أَدَبِ الْقَاضِي» [ق/ ١٨] بِمِثْلِ مَخْطُوطِ مَكْتَبَةِ بَيْتِ
الْمَلِكِ أَفْنَدِي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٦٥٨).

(٢) الْهَاجِرَةُ وَالْهَجِيرُ وَسَطُ الْهَارِ عِدَّةُ اسْتِدَادٍ بِعَرُ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (١٨)

(٣) كُؤِمَةُ كُؤْمَةٌ بِالضَّمِّ. إِذَا جُمِعَتْ قِطْعَةٌ مِنْ ثَرِيٍّ وَرَفَعَتْ رَأْسُهَا وَهُوَ فِي لُكْلَامٍ بِسَرِّهِ قَوْمٌ
صَبْرَةٌ مِنْ طَعْمِ «صَحَّاح» كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ (١٨) وَيَنْظُرُ «صَحَّاحُ اللَّعَةِ» بِمَجْزُورٍ
[٢٠٢٥، ٥/مادة: كَوْم]

(٤) أَحْرَجَهُ ابْنُ شَيْبَةَ: «أَخْبَارُ الْمَدِينَةِ» [١٧، ٣] عَنْ الْحَسَنِ الصَّرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٥) يَنْظُرُ «أَدَبُ الْقَاضِي» مَعَ شَرْحِ ابْنِ بَكْرٍ الْبَرَاءِيِّ «لِلْخَصَّافِ» رَوَى ١٨/بِ مَخْطُوطِ مَكْتَبَةِ بَيْتِ
أَفْنَدِي - تَرْكِيَا/ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٦٥٨).

وَنَجَاسَةُ الْمُشْرِكِ فِي اعْتِقَادِهِ لَا فِي ظَاهِرِهِ فَلَا يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِهِ، وَالْحَائِضُ

عَنْهُمَا الْبَيْتَانِ

وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ الْحَسَنِ وَذُرَّارَةَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ أَنَّهُمَا كَانَا يَفْضِيَانِ فِي الرَّحْبَةِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ^(١)

وَرُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقْعُدُ فِي الطَّرِيقِ قَبْلَ قُبَّةِ^(٢)

وَعَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي دَرِّهِ إِذَا كَانَ يَوْمَ مَطِيرٍ^(٣)

وَعَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ^(٤)

وَعَنْ مُخَارِبِ بْنِ دِنَارٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ، وَيُخَصِّبُ بِالسَّوَادِ^(٥)

وَعَنْ شُرَيْحٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْضِي فِي الْمَسْجِدِ أَيْضًا^(٦)

وَلَأَنَّ الْقَاضِيَ مَأْثُورٌ بِإِقْضَاءِ بَحْقٍ، وَالْقَضَاءُ بَحْقٌ مِنْ أَشْرَفِ الطَّاعَاتِ وَأَصْلُ لِعِبَادَتِهِ، فَكَانَ الْجُلُوسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِصَاءِ بِحَقٍّ، كَالْجُلُوسِ لِلتَّعْدِيسِ وَالْفَتْوَى وَالْوَعظِ، وَذَلِكَ لَا بَأْسَ بِهِ، فَكَذَا هَذَا.

وَلَأَنَّ الْجُلُوسَ فِي الْمَسْجِدِ مَنَعٌ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى الْكُذْبِ لَا حَاجِلَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْتَرِزُ عَنِ الْكُذْبِ فِيهِ أَكْثَرُ مِمَّا يَخْتَرِزُ فِي غَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَشَاعِئِي هَانَ^(٧) إِذَا كَانَ لِدَعْوَى فِي الْعَظِيمِ [١٠٥٥١٠] مِنْ لَعَالٍ، يُخَلِّفُ لِمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَالْمَقَامِ^(٨)، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَمْتَنِعُ عَنِ التَّيْمِينِ الْكَاذِبَةِ

(١) المصدر السابق

(٢) يظر «أدب القاضي» مع شرح الصدر الشهيد، لمختصاف [٣٠١ - ٣٠١١]

(٣) المصدر السابق [٣٠٢/١]

(٤) يظر «أدب القاضي» مع شرح أبي بكر ابن بري، لمختصاف [ق ١٨/ب] مخطوط مكتبة مجلس الله أنسي - تركيا / (رقم الحفظ: ٦٥٨).

(٥) المصدر السابق [٣٠٢/١]

(٦) المصدر السابق [٣٠٦/١]

(٧) يظر «الأم» للشافعي [٨٣/٨]، و«الحاوي الكبير» لابي الحسن طبروزي [١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١]

تُحْرَجُ بِحَالِهَا فَيُخْرَجُ الْقَاصِي إِلَيْهَا أَوْ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ أَوْ يَتَعَثَّرُ مِنْ حَصْرِ
بَيْنِهَا وَتَبْنِ حَضَمَتِهَا كَمَا إِذَا كَانَتْ الْحُصُونُ فِي الدَّائِيَّةِ

في هذه المواضع.

وبحسب المَشْرُك في اعتماده، لا على ظاهر بديه، ولا بحسب الأرض من
شيء، والحاظر مَسْمُومٌ نَفَقَةٌ حَرَمَةُ الدَّخُولِ فِي الْمَسْجِدِ، فَيُظَاهَرُ أَنَّهَا تُحْرَجُ
بِحَالِهَا، فَيُخْرَجُ الْقَاصِي أَوْ أَمْرُهُ إِلَيْهَا إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، كَمَا إِذَا كَانَتْ تَدْعُو
فِي الدَّائِيَّةِ.

قال شمس الأنتة الترخيبي (١) في «شرح أدب القاصي» وقد ذكر
في «السَّيَرُ الْكَبِيرُ» (٢) أَنَّ الْمَشْرُكَ يُنْعَى مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ؛ عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى
﴿يَنْفَعُ الْمُشْرِكُونَ نَحَسٌّ فَلَا يَقْرَءُوا الْمُسْجِدَ بِحِجْرَتِهِ﴾ [النَّوْمِ ٢٨]

وذكر في «الجامع الصغير» (٣) أَنَّ الْكَافِرَ لَا يُنْعَى مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

قال فخر الإسلام البرزوي في «شرح الجامع الصغير»: «وَأَبُو سُفْيَانَ مِنْ حَزْبِ
دُخُلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَامَ الْحَدِيثِ، وَالْأَيْتُ وَرَدَتْ فِي الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ»، يَنْفَى أَنَّ
لِكَفَّارٍ كَانُوا يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ عُزَاقًا، وَيَكْتُمُونَ بِالْمَوَاحِشِ، مَهْمُمْ اللَّهُ تَعَالَى لَا خُلَّ
دَلِكْ، لَا لِأَجْلِ الدَّخُولِ فِيهِ.

وقال الشَّاحِصِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاصِي» (٤) كَانَ شُرَيْعٌ بِفَضِي فِي الْمَسْجِدِ،
وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ وَالشَّافِعِيُّ

(١) تهذيب في فقه الإمام الشافعي، ج ١، ص ٢٤٦.

(٢) سيرة الكبر مع شرح سيرة حسبي، محمد بن الحسن، ٩٦، ٩٧.

(٣) أي في كتابه كذا، في حاشية ٢٠١، ٢٠٢.

(٤) ولفظه هناك: «وَلَا يَأْسُ بِأَنْ يَدْخُلَ أَهْلُ بَيْتِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» ينظر: «الجامع الصغير» مع شرحه.

الناشر الكبير، ص ١٨٢ - ١٨٣.

ولو جلس في داره لا بأس به ويأمن بنفسه لا يدخل فيه
من كان يجلس قتل ذلك لأن في خلوصه وخفة نية

ولا يقتل هدية إلا من ذي رحم محرم . أو ممن حرب عدوة قبل التسليم .
بشهادته ، لأن الأول صفة الرحم والثاني ليس للبصاة أن تكون على

عبد الله

قوله . (ولو جلس في داره لا بأس به) ذكره بعد ما ذكره من قوله

قال شمس الأئمة الترخي في شرح أدب القاضي
حار الجلوس في مسجد حبه لا بأس ، وإن كان يجلس في
شرط ألا يفتح أحد من الدخول عنه لأن يكون أحد حفا في محله ، ونحوه
معه من كان يجلسه أن لو كان في مسجد ، حتى يكون بعد من يهتبه
من نعمة الظلم ورثوه .

وقال الشافعي في تهذيب أدب القاضي
بغير نقص في داره .

وقال الطحاوي في المختصر
يسير^(١) .

قوله (ولا يقتل هدية إلا من ذي رحم محرم) ومن حرب عدوة قبل
تسليمه بشهادته) . هذا لفظ الشافعي في المختصر
هدية ، لما روى البخاري بإسناده عن
شاعري قال استعملت في رجلي رجل من الأعداء فقلت له لا بأس

١ المختصر الطحاوي ص ٢٢٦

٢ المختصر الشافعي ص ٢٢٤

٣ في الأئمة ومن يهتبه به

وبما وراء ذلك يصير أكلاً بقضائه، حتى لو كانت للثريب حصة لا حصة
 هديته، وكذا إذا راد المهدى على المعتاد أو كانت له حصة لا حصة
 القضاء فتحامة.

الصَّدَقَةُ، فَمَّا قَدِمَ قَرِيبًا هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي قَالَ ﴿يَهْلَا حَسْبِي فِي سِرِّهِ﴾^(١) أَوْ نَبَتْ أُمُّهُ، فَيُنْظَرُ الْيَهْدَى لَهْ أَمْ لَا؟^(٢)

وقال البخاري أيضا في «الصحيح» قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه «كذب الله في رسوله رسول الله ﷺ، واليوم رشوة» (١) ذكره في باب «الهمة»

وقال الأصمعي في «تهذيب أدب القاصي» «رُوي أن أبا
 لساناً بعث ابن زواحة إلى أهل حَبِيرَ، أفدوا له، مرّة وقال هو ضحّا
 وعن منروق قال: «القاصي إذا أخذ الهدية فقد أكل الشح»
 الرشوة فقد بعث به الكفر».

امد حواری قول ایہیہ میں دی رجم مخرم، او میں زحلی یہ : بی - سر

١ - مائة على سبب دنيال - كذا جاء في حاشية : فتح ، و الم ، و الد
٢ - هذا جزء من أخرجه سماه في كتاب الله وقصتها باب من لم يعمل بهذه الحجة
٣ - ٢٥٥ | مسلم في كتاب (مارء) باب بحريم عدنان بممال [رقم ١٨٣٢] - وعنه عنه من حديث
أبي حمزة الشاذلي رحمه الله وهذا لفظ البخاري
٤ - هذه الحجة في كتاب الله وقصتها باب من لم يعمل الهدى بعده [٩٦٦] - عنه عنه
٥ - أحمد في الرواة الأربعة [ص ٢٣٩] - عن غير من عند أبي بكر بن
٦ - أخرجه ابن جرير في المسند [رقم ٢١٩٦٧] - من طريقين أحدهما عن غير من غير
من بعد لأحد في رواية أحمد بن محمد بن يحيى بن أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن
شعيب

مرحومہ: سید فی ثبات الأمان، دکن، بومہ، جمعہ، ۱۱ محرم، ۱۲۸۰ھ
 واپس آئی ثبۃ [رقم: ۲۱۹۵۲]، من مرقوم: ۱۵۵۹ھ

وَلَا يَخْضَرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، لِأَنَّ الْخَاصَّةَ لِأَجْلِ انْقِصَاءِ فَيْتَهُمْ

﴿عَلِيَّةُ سَيِّدَانِ﴾

مُهِادَةً قَبْلَ انْقِصَاءِ، فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ صَدَقَ. وَاسْتَأْجَبَ حَرِيٌّ عَلَى الْعَادَةِ، فَلَا يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ عَلَى مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ، وَإِلَّا أَنْ يَمَعَ بَدِي رَحِمٍ مَخْرُومٍ خُصُومَةٍ مَعَ أَحَرٍ، فَكُرَهُ الْهَدِيَّةُ حَيْثُ لَا لَهُ لِلْحُكْمِ، فَلَا تَحُلْ

وَالْحَاصِلُ هَذَا: مَا قَالَ شَمْسُ الْأَنْتَمَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شرح أدب القاضي» لِحَصَّافٍ: «إِذَا أُهْدِيَ إِلَى الْقَاضِي هَدِيَّةٌ إِنْ عَمِيَ الْقَاضِي أَنْ هُوَ خُصُومَةٌ، لَا يَقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَحَدَهُ فَقَدْ أَكَلَ بِقِصَانِهِ، وَدَكَ حَرَامٌ، وَإِنْ عَلِمَ إِلَّا خُصُومَةً لَهُ، لَا فِصْلَ بِهِ إِلَّا يَأْخُذُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ، وَإِنْ أَحَدٌ لَا بِأَسَرٍّ بِهِ».

وَبَدِي كَانَ بَيْنَ الْقَاضِي وَبَيْنَ ذَلِكَ لِمُهِدِي تَهَادٍ قَبْلَ انْقِصَاءِ، فَأُهْدِيَ إِلَيْهِ، إِنْ كَانَتِ الْهَدِيَّةُ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ انْقِصَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا بِأَسَرٍّ بِهِ، وَإِنْ كَانَ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ، وَزِيَادَةً إِيَّاهُ [١٠٠: ١٤٦]، كَانَتْ تَقْلِيدُهُ الْقَضَاءِ، فَلَا يَأْخُذُ بِمَقْدَارِ الرِّبَا، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ مُوجِبٌ لِلْهَدِيَّةِ كَانَتْ رِيَّةً، فَلَا بِأَسَرٍّ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا سَبَبٌ مُوجِبٌ [٢١٤: ٢] لِلْهَدِيَّةِ فَلَا يَأْخُذُ.

وَقَالَ لِشَاحِي: «وَإِنْ كَانَتْ لَهُ خُصُومَةٌ لَمْ يَقْبَلْ مِنْ هَدِيَّةٍ أَيْضًا مَا دَامَتْ لَهُ خُصُومَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَدْخُلُ عَلَيْهِ التَّهْمَةُ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْ هَدِيَّةٍ بَعْدَ خُصُومَتِهِ لَمْ تَنْقُطْ عِدَالَتُهُ؛ لِأَنَّهُ أُهْدِيَ إِلَيْهِ جَزَاءٌ عَلَى أَمْرِهِ الْأَوَّلِيِّ لَا لِلْحُكْمِ، فَلَا تَنْقُطُ عِدَالَتُهُ».

[٢١٣: ١٠] وَقَالَ فِي «شرح الأقطع»: «وَالرِّشْوَةُ بَيْنَ الرِّشْوَةِ وَالْهَدِيَّةِ، أَنَّ الرِّشْوَةَ هِيَ أَنْ يُعْطِيَ بِشَرْطٍ أَنْ تُعَيِّنَ، وَلِلْهَدِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مَعَهَا شَرْطٌ».

قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْضَرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً)، هَذَا لِقَوْلِ الْمُتَوَرِّقِيِّ فِي «مختصره»^(١).

(١) ينظر «شرح مختصر المتوَرِّقِيِّ» للأقطع [٢١٠: ١]

(٢) ينظر «مختصر المتوَرِّقِيِّ» [ص ٢٢٥]

بِالْإِحْسَانِ، بِخِلَافِ انْقَائِيَّةٍ، وَتَذَخَّرُ فِي هَذِهِ الْجَوَابِ قَرِيبُهُ وَهُوَ قَوْلُهُمْ: وَمِنْ
مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُجِيبُهُ وَإِنْ كَانَتْ حَاصَّةً كَالْهَدِيَّةِ، وَالْحَاصَّةُ مَا تَوَعَّلَمَ الْمُصِيبُ أَنْ
الْقَاضِي لَا يَخْصُرُهَا لَا يَتَجَدُّهَا

غاية البيان

قال الطحاوي في «مختصره»: «أولا يُجيبُ الدعوة الحاصَّةَ، وهذا قول أبي
حيفة وأبي يوسف، وقال محمد لا بأس أن يُجيبَ الدعوة الحاصَّةَ لغيره»

وقال الإمام الأنسجاني في «شرح الطحاوي»: «ذكر الطحاوي هذا
الاختلاف ولم يذكر الاختلاف في قول الهبة، فإنه قال: «يَجُوزُ قَبُولُ الهبة من ذي
رَحِمٍ مَحْرُومٍ»، ثم للدعوة العاقَّة إما يَخْصُرُهَا الْقَاضِي إذا لم يَكُنِ الْمُصِيبُ أَحَدَ
الْمُحْضَرِّينَ، فإذا كان أحدهم فلا يَخْصُرُهَا، وكذلك في عيادة المريض إذا يَخْصُرُ
إذا لم يَكُنْ حَاضِرًا، فإذا كان فلا، لأن فيه [١٠٧٥٧] بداء لحضم الآخر وتهمة
الميت^(١)، وبه صرح صدر الإسلام في «مبسوطه»

وَحُكْمُهُ ما قال شمس الأنفة السرخسي في «شرح أدب القاضي» للحصاف:
وَيُجِيبُ الدَّعْوَةَ إِذَا كَانَتْ دَعْوَةً اِعْتَائِيَّةً، مِنْ لَيْسَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ كَانَ يُجِيبُ الدَّعْوَةَ، وَكَانَ
يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يُجِيبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ^(٢)»، وَكَانَ الصَّحَابَةُ يُجِيبُونَ
لِدَعْوَةٍ، وَلَكِنْ لَا يُجِيبُ الدَّعْوَةَ الْحَاصَّةَ، لِأَنَّهُ يَأْكُلُ بِفَضَائِهِ وَلَا يَسْعِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ
بِقَضَائِهِ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَةَ الْخَاصَّةَ مَعَ تَحْرِيرِ فِيهِ لِكَلَامٍ مِنْ كُلِّ سَوْجٍ، وَرَثَمًا تَحْرِي
شَيْءٍ مِنَ الْخُصُومَاتِ لِيَتَّهَمَهُ الْخُصُومُ لِي أَنْ الْقَاضِي يَتَكَلَّمُ بِشَيْءٍ مِنْ خُصُومَتِهِمَا فِي
دَارٍ فَلَا يَ.

(١) ينظر «مختصر الصحاوي» ص ٢٢٦.

(٢) ينظر «شرح مختصر الطحاوي» للأنسجاني [٤١٧].

(٣) حروجه مسلم في كتاب النكاح باب الأمر بمعاينة الداعي (في دعوى رقم ١٣٢)، وأبو يعنى
في «مسند» [٢٩٥ ١٠]، والحميدي في «مسند» [٤٩٣ ٢]، وليبيهي في «الأسس الكبرى»
[٢٦١/٧]، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والنقطة هي لأبي يعنى

قال: قال: وبشهادة الحارّة، وبغزو المربص، لأن ذلك من ختم الشمس.

في هذه المسألة

وفرق ما بين الدعوة الخاصة والعامة قالوا أن كان حصة أو سنة إلى عشرة؛ فهي دعوة خاصة، وإن حاور عشرة فهي دعوة عامة، الصحيح أن صاحب الدعوة إن كان محال لو علم أن القاضي لا يحضره لا يمنع من اتحاد الدعوة، فإن القاضي يجيب هذه الدعوة، فهذه دعوة عامة.

وإن كان محال لو علم صاحب الدعوة أنه لو اتحاد الدعوة لا يحضرها لقاضي؛ يمنع، ولا يتحد. | ١٥٧١ | الدعوة، فهذه دعوة خاصة، فلا لحظها القاضي؛ لأنه إذا كان صاحب الدعوة يمنع من اتحاد الدعوة إذا كان القاضي يمنع عن الحضور فهذه الدعوة تحدث للقاضي، فهو حضرها اشاعي كان أكلاً بقصته، ولا ينبغي له أن يأكل بقصته.

وإن كان يتجدد الدعوة مع علمه أن القاضي لا يحضرها فهذه الدعوة ما كانت لأجل القاضي، فإذا | ١٥٧٢ | حضر لا يكون أكلاً بقصته، وهذا إذا لم يكن بين صاحب الدعوة وبين القاضي قرابة، أو لم يكن بينهما هذه المسألة قبل انقضاء، فإن إذا كان بينهما قرابة، أو كان بين القاضي وبين صاحب الدعوة هذه المسألة قبل انقضاء، حتى أصافه؛ يجيبه القاضي، ويكون ذلك محلاً على السبب السابق لا على القضاء؛ لأن أمور المسلمين محمولة على صلاح والتداعى أمكن، فلا يكون أكلاً بقصته.

قوله: (قال: وبشهادة الحارّة، وبغزو المربص)، أي فإن التدويري في المختصر: ^١، وذلك؛ لأنه أمر مندوب إليه، وليس فيه نهي نص، وكان مشهوراً أنه يشهد الحارّة، وبغزو المربص ^٢، وهو مقتضى | ١٥٧٣ | الحكم.

١ مختصر التدويري | ص ٢٢٥

٢ نسخة المربص في كتاب الحارّة باب حر | ص ١١٦ | ١٥٧٣ نسخة في كتاب المختصر

قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةُ حُقُوقٍ» وَعَدَّ مِنْهَا هَدْرَ

غِيَةِ الْبَيْتِ

قَالَ تَعَالَى: «وَقَدْ كَانَ لَكُرِّي رَسُولَ اللَّهِ أَتَوْهُ ٢٢٤٢ حَسَنَةً» [الأنعام]

قَوْلُهُ: (قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّةُ حُقُوقٍ»^(١)) وَعَدَّ مِنْهَا هَدْرَ
أَي: عَدَّ مِنْ تِلْكَ السِّتَةِ شَهْوَةَ الْحَارَةِ، وَعَادَةَ الْمَرِيضِ.

رَوَى أَبُو أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتُّ حَصَرٍ
وَاجِبَةٍ، إِنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا؛ فَقَدْ تَرَكَ حَقًّا وَاجِبًا عَلَيْهِ إِذَا دَعَاهُ أَنْ يُحْيِيَهُ، وَإِذَا مَرَضَ
أَنْ يَعُودَهُ، وَإِذَا مَاتَ أَنْ يَحْضُرَهُ، وَإِذَا لَقِيَهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَهُ
أَنْ يَنْصَحَهُ، وَإِذَا غَطَّسَ أَنْ يُسَمِّتَهُ»^(٢).

= ابن جرير من التكملة ونحوه [رقم ١١٧٨]، وعبد بن حميد في «مسند المستحبات» [ص ٢٦٩]
والبهقي في «معجم الأسماء» [٢٨٩ ٦] من طريق مُسْنَمٍ لِأَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعُودُ الْمَرِيضِينَ، وَيُشْهَدُ الْحَارَةَ.

قَالَ الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ لَا مَعْرُوفَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُسْنَمٍ عَنْ أَبِي ثَابِتٍ وَمُسْنَمُ الْأَعْمُودِ يُصَفِّحُ
سَلَامٌ مِنْ كَيْسَلِ الثَّلَاثِي، تَكَلَّمَ فِيهِ».

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «أَحْرَجَهُ الترمذي وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُسْنَمُ بْنُ كَيْسَلٍ الْأَعْمُودِي وَهُوَ
ضَعِيفٌ» يَنْظُرُ «الدَّرَجَةُ فِي تَرْجِيحِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ [٢٤٢ ٢]

(١) مِثْلِي تَحْرِيجِهِ.

(٢) ذَكَرَ هَذَا لِحَدِيثٍ فِي «نَسَبِ الْعَافِلِينَ» فِي بَابِ الرَّحْمَةِ وَالسَّعَةِ كَذَا يَحْطُّ الْمُؤَلِّفُ عَلَى حَسَبِ
نَسَبِهِ قَالَ كَانَ وَرَأَيْتُ عَلَى حَاشِيَةِ نَسَبِهِ نَحْوَ مِثْلِ الْأَمَامِ الْعِشِيِّ بِتَكْوِينِهِ «الْحَدِيثُ فِي
النَّصِيحِينَ» وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّحْوِيلِ إِلَى النَّسَبِ. كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «م» وَهَذَا وَيُطْرَقُ أَيْضًا
الْعَافِلِينَ [ص ٣٨٤]، وَكَيْفَ الْعِشِيُّ لَيْسَ فِي مِثْلِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْ بِهِدْ، لَكِنْ لَيْسَ
فِي «النَّصِيحِينَ» فَهَذَا، فَالْصَّوَابُ مَعَ الْمُؤَلِّفِ فِي حَوَالِهِ

١٣ أَحْرَجَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْأَدَبِ السَّعْدِيِّ» [ص ٢١٧] وَعَدَّ بَنِي الْمَرْبُوفِ فِي «رَوَاهُ» [٤٩٨ ٢]

وَنَظَرُ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» [١٨٠ ٤]، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الثَّوْبَانِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَحُودُ

قَالَ الْهَيْسِيُّ: «رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ، وَعَدَّ الرَّحْمَنُ [بَعْضُ] ابْنِ أَبِي حَتْمٍ وَهُوَ يَحُودُ نَفْسًا وَغَيْرًا،
وَصَفَحَهُ حَمْدُهُ، وَبَعْدَ رَحَالِهِ تَعَالَى» يَنْظُرُ «مَجْمَعُ نَوَائِدِ سَلَامِي» [٢٣٧ ٨]

وَلَا يُصَيِّفُ أَحَدُ الْحُضَمَيْنِ ذُوَ حَصْمِهِ، لَأَنَّ سَيِّئَ تَبٍ - يَهِي عَنْ دَيْتٍ،
وَلِأَنَّ فِيهِ نُهْمَةٌ.

قال: وإذا حضرا سنوى بينهما في الخلوس والاقبال، لقوله -

عنه بسند صحيح

وَحَدَّثَ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» - فِي بَابِ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْحَاثِرِ - بِإِسْنَادِهِ
إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ، أَنَّ أُمَّ هُرَيْرَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: احْقُ
الْمُسْلِمَ عَلَى الْمُسْلِمِ حَقًّا: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْحَاثِرِ، وَإِحَابَةُ
الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِشِ^(١)

قوله. (وَلَا يُصَيِّفُ أَحَدُ الْحُضَمَيْنِ ذُوَ حَصْمِهِ). هذا لفظ القُدْرِي
في «مختصره»، وفي بعض النسخ: لا دون صاحبه^(٢)

وذلك لما روي في «الشامل» وغيره عن عُمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «بِهَذَا رَسُولُ
اللَّهِ أَنْ يُصَيِّفَ الْحَصَمَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَصْمُهُ مَعَهُ»^(٣)، وَلِأَنَّ لِإِصْدَافِ وَالْحَمُوءِ تَوَرُّثَ
النُّهْمَةِ.

قوله: (وإذا حضرا سنوى بينهما في الخلوس والاقبال)، هذا لفظ القُدْرِي

١ - أخرجه البخاري في كتاب جنازة باب الأمر باتِّباع الحائر رقم ١١٩٣، ومسلم في كتاب
السلام باب من حق المسلم بمسلم رد سلامه رقم ٢١٦٦، وغيره من حديث أبي هريرة
رضي الله عنه

٢ - لم يظهر بهذا اختلاف في النسخ من «الهدية»، ولا في نسخة «معجم أبي حمزة»
٢٢ ب معطوف مكنه حقه برسور أمركا (م معطوف ٣٥٩٤) لا أناب ب صرف
- كذا في - في حاشية السخنة في نسخة من «تهذيبه» ٢ و ٢٢ أ معطوف مكنه بصر الله قدي
بركا

٣ - أخرجه ابن راهويه في «مسنده» كما في «مطالع نعيه» [١٧١/١٠]، وسهفي في «معجم
الكبرى» [١٣٧/٦]، من حديث: عُمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

قال النهدي بإسناد صحيح، ومطهر «سير أسرار» [٦٠٠/٩]

«إِذَا أُتْبِلِي أَحَدَكُمْ بِالْقَضَاءِ فَيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ وَحَدِّهِمْ وَلَا يُتَارَ أَحَدُهُمَا وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ وَلَا يَلْقَاهُ حُجَّةً يَنْهَمُهُ وَلَا أَنْ يَكُونَ مَكْسُورَةً بَيْنَ لَحْرِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ هُوَ: «وَلَا يُتَارَ أَحَدُهُمَا، وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ، وَلَا يَلْقَاهُ حُجَّةً»^(١)، هَذَا كُلُّهُ نَقَطُ الْقُدُورِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْإِقْبَالِ: تَسْوِيَةُ لِنَظَرٍ مِنْ [١٠٨: ٥٨] الْجَانِبَيْنِ، وَدَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ رُوي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أُتْبِلِي أَحَدَكُمْ بِالْقَضَاءِ، فَلْيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِشَارَةِ»^(٢)، وَنَظَرُ^(٣).

وَرُوي عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى عَنِ اللَّهِ بْنِ قَنَسٍ الْأَشْعَرِيِّ: «أَسِرْ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ، وَعَذْلِكَ، وَمَجْلِسِكَ، حَتَّى لَا يَطْلُعَ شَرِيفٌ فِي خَمْسَةٍ، وَلَا يَتَأَسَّ صَعِيفٌ مِنْ عَذْلِكَ»^(٤).

قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى «الْكَامِلُ»: «الْقَوِيَّةُ»: «أَسِرْ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ، وَعَذْلِكَ، وَمَجْلِسِكَ». يَقُولُ: سَوِّبِهِمْ، وَتَقْدِيرُهُ: اجْعَلْ بَعْضَهُمْ أَسْوَأَ بَعْضٍ^(٥). قَوْلُهُ - أَيُّ قَوْلِ عُمَرَ فِي كِتَابِهِ - «حَتَّى لَا يَطْلُعَ شَرِيفٌ فِي خَمْسَةٍ» أَيُّ فِي مَنِيكَ مَعَهُ لَشَرِّهِ، وَلَآنَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ مُتَارَةٍ أَحَدُهُمَا، وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ، وَالْإِقْبَالِ، وَتَلْقَائِهِ الْحُجَّةَ نَهْمَةً، فَتَجِبُ عَلَى الْقَضَى أَلَّا يَفْعَلَ شَيْئًا يُؤْذِي إِلَى التَّهْمَةِ، وَلَآنَ فِي ذَلِكَ إِعْدَاءٌ لِأَحَدِ الْحَصِينِ، وَكَسْرٌ قَلْبِ الْآخَرِ، ثُمَّ الْإِشَارَةُ بِهِ

(١) ينظر «مختصر القدوري» (ص ٢٢٥)

(٢) أخرجه [سحاق بن راهويه في «مسند» (رقم ٣٢)، وأبو يعقوب في «مسند» (رقم ٥٨٦٧). والضرابي في «لمعجم الكبير» (١١: ٣٨٦)، من حديث أم سقعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهَمْزٍ فِي سَبْقِ أُمِّ

(٣) أخرجه [دارقطني في «مسند» (٤: ٢٠٦)، وسبهي في «السنن الكبرى» (١٠: ١٥٠)]، من طريقين عن عبد بن لخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَمْزٍ فِي سَبْقِ فَصَحَّ

(٤) ينظر: «الكمال» للمبرّد (١/ ١٦)

يَبْتَزُّكَ حَقُّهُ وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِ أَحَدِهِمَا، لِأَنَّهُ حَرِيٌّ عَلَى حَقِّهِ (وَلَا يُعَارِجُهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ) لِأَنَّهُ يُذْهِبُ بِمَهَابَةِ الْقَضَاءِ.

قَالَ: وَيُكْرَهُ تَلَقُّيْنُ الشَّاهِدِ وَمَعَاذُ أَنْ يَقُولَ لَهُ تَشْهَدُ كَذَا وَكَذَا، وَهَذَا لِأَنَّهُ إِعْدَاءٌ لِأَحَدِ الْحَضَمَيْنِ فَيُكْرَهُ كَشْفُ بَحْصِهِ

قوله شاهد غيره

أَنْ تَكُونَ بِالرَّاسِ، أَوْ بِالْعَيْنِ، أَوْ بِالْحَاجِبِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْهُيٌّ شَرْعًا قَوْلُهُ: (وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِ أَحَدِهِمَا)، ذَكَرَ تَعْرِيفًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَلَا يُعَارِجُهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ)

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي مِثْمِ «الْمَوْطِ» وَهُوَ اعْتَرَاهُ هَمٌّ، أَوْ تُعَاسٍ، أَوْ عَضْبٌ، أَوْ جَوْعٌ، أَوْ عَطَشٌ، أَوْ حَاجَةٌ حَيَوِيَّةٌ [١]، كَفَّ عَنْ بَحْصِهِ، يَقُولُ رحمته: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي جِبِينَ يَفْصِي وَهُوَ عَضْبٌ»، وَلِأَنَّهُ يَمْنَعُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي عَنِ الْقَضَاءِ

قَوْلُهُ (قَالَ: وَيُكْرَهُ تَلَقُّيْنِ الشَّاهِدِ)، أَيُّ قَالَ فِي «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَصَوَّرْتُهُ بِهِ «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رحمته أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَلْفِزَ لِشَاهِدٍ»

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ فِي «شُرُوحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ» وَتَنْسِيئُهُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ الدَّعِي، أَنْتَ تَشْهَدُ بِكَذَا وَكَذَا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا، وَهُوَ الْقِيَاسُ، ثُمَّ رَجَعَ أَبُو يُوسُفَ عَنْ هَذَا، وَاسْتَحْصَنَ وَرَحَّصَ فِي التَّنْقِصِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ التَّهْمَةَ، كَمَا إِذَا تَرَكَ لَفْظَ الشَّهَادَةِ مَثَلًا.

ذَكَرَ رَجُوعَ أَبِي يُوسُفَ فِي «إِشَارَاتِ الْأَسْرَرِ»، لِأَنَّ الْقَضَاءَ مَشْرُوعٌ لِزَاجِرٍ.

١ - حَرْجُهُ: بَحَارِي فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ - مِمَّنْ هُوَ يَفْصِي بَحْصِي، يَفْصِي، هُوَ عَضْبٌ | د ٦٧٣٩ |

وَمِثْمِ فِي / بَابِ كَرَاهَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ عَضْبٌ [رَقْم ٧١٧] |

٢ - بَطَرُ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ لِدَعِ الْكِرَةِ [د ٥٠٢] |

واستخسنة أبو يوسف في غير موضع التهمة لأن الشاهد قد يخسر به
المجلس فكان تلقية إحياء للحق بمرة الإشخاص والتكفيل، والله اعلم

عنه ليدار

(٢٠٥) حقوق الناس، وقد يخسر الشاهد عن البيان؛ لمهابة مجلس لتقصير
فكان في تلقية إحياء الحقوق، فصيح، كالإشخاص والتكفيل، ولم يكن من غير
حسرة إغاة أحد للحصصين.

بحلاف ما قد كان التلقين في موضع التهمة، حيث يتطل ذلك، لأنه من
مبدأ إذا ادعى أنما وحممات، وشهد الشاهد بالألف، والقاضي لقته غيره بحسرة
أنه أنما عن الحصص منة، فسقط (١٠٥) الشاهد ذلك ووفق به، فلا يجوز
ولهما، أن تلقين الشاهد إعادة لأحد الخصمين (١٠٥) على لا حر،
دون التلقين مما به تهمة لغير حرام على القاضي، بالتلقين أولى أن يخسر،
كتلقين الحصص، فلا يجوز ذلك، فكذلك هذا، لأن الشاهد إذا شهد باستد
شهادة بالتلقين لا بدعنه، فلا يجوز؛ لقوله تعالى ﴿لَا مَن يَشْهَدُ بِحُجْرٍ
يَعْتَمُونَ﴾ (١٠٥) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (١٠٥)
ولأنه إذا لقنه رثما يلقه بحلاف ما عند الشاهد، يتطل أن يشهد ما عده،
فلا يجوز أن يشهد بحلاف ما عده

قوله، (واستخسنة أبو يوسف)، تاحية دليل أبي يوسف بن سبي
المصنف اختار قوله.

قوله (قد يخسر)، بالصيغة المهمة، من باب: عنه، أي بغير

قوله (بمرة الإشخاص)، يفت شخص من يد إلى يد أي ذهب
شخصاً، وأشخصه غيره، والمراد من الإشخاص: الإغداة^(١).

إغداة: مع أي يفت، طلب حضور الشيء، وأفتى قومه، أي استخسره، بغير

فيه من الأدب لغاري (١٠٥)

فصل في الحسن

فصل في الحسن

- لما كان الحسن من أنواع حكم القاضي دد ه في فصل عين ح د ه
- اعلم: أن الحسن مشروع بقوله تعالى ﴿أَوْ يَسْمُوهَ مِنْ دُونِهَا﴾ ١٠٠
- والمراد منه: الحسن عقوبة على فصاع الطريق ١٠١
- وروى صاحب «السنن» مُسْنَدُ ابْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِي الْوَاظِدِ طَيْفَمٍ،
يُحِلُّ عَرْصَةً، وَعُقُوبَةً^(١) قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «يُحِلُّ عَرْصَةً أَيْ تُعْطَى لَهُ،
وَعُقُوبَةً أَيْ: يُخَسَّنُ لَهُ»
- وروى ١٠٠٠٠ صاحب «السنن» أيضًا بإسناد حسن مضمون: عَنْ يَهْرَ بْنِ
حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَسَّ رَحْلًا فِي نَهْمِهِ»^(٢)
- وذكر الخَصَافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» عَنْ سَلَامِ بْنِ مُنْكَبٍ «أَنَّ رَأْسًا مِنْ أَهْلِ
لَحْمَارٍ، اقْتَسَمُوا فَقْتَلُوا بَيْنَهُمْ قَتِيلًا، فَعَثَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَحْبُومًا»
- وروى فِي «الْفَائِقِ»^(٣) وَغَيْرِهِ: أَنَّ عِيَّ بْنَ سِيٍّ سَخَا مِنْ قَصَبٍ، فَسَخَا
بَعْدَهُ، فَفَقَهُ الْفُصُوصُ، ثُمَّ سَخَا مِنْ قَدَرٍ، فَسَخَا مُعْجِنًا، ثُمَّ قَارَ^(٤)

(١) معنى مخرجة

(٢) معنى مخرجة

(٣) بصر «الفائق» في عمدة الحديث (الآل) بد محسري [١٠٠٠]

(٤) في «موسم» [١٠٠٠]

قال وإذا ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق
لم يفعل بحقه، وأمر بدفع ما عليه، لأن الحق من أداء الحق.

— — — — —

الانراي كننا فكننا • ميت مفد باع
مانا حصبا وامبا كننا

وهذا كله دليل على أن الحق مشروع، ومن جهة اللفظ أن القاضي لا يصح
للمصالح ذوي الحقوق إلى حقوقهم، فإذا امتنع المطلوب من أداء حق أحد
يكن يذ لمصاحي أن يخذله على أداء الحق للطالب، ولا خلاف بين الناس لا
بالصحة، فمنهم من يقول أن الحق عليه بالحس
والضيق، موضع الخيس، وهو التديل

والكيس حق النامي في الأمور، والتمكين: المنشوب إلى الخيس.

به

وامبا أي، وبصفت أمبا، يعني اشخان كما في «الفائق»

قوله (قال وإذا ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق حس عنه
لم يفعل بحقه، وأمر بدفع ما عليه)، أي قال المنثوري (١٢٢٥) في
«مختصره»، وذلك لأن الحق [١٦٠/١٠] عقوبة لقوله (اللي الواحد،
يحل عرضه، وعقوبته)، والعقوبة لا تحب على أحد إلا بمقتضى يوجب من حقه،
ولم يوجب، فلا يحب الحق، بخلاف ما إذا امتنع عن دفع ما عليه، حيث وجد
من العظم بالمطالبة، لقوله (مطل الغني ظلم)، فاستحق الحق

(١) بطر المختصر المنثوري (ص ٢٢٥)

(٢) معنى بحقه

(٣) من حديث آخره الذي في كتاب الحوالات باب في الحوالة وهو يرجع في حوالة

قال صاحب «الهداية» «وهذا إذا ثبت الحق بإقراره»، يعني إذا لم يُعْحَلْ،
بقاضي يحسن التعريم إذا ثبت الدنس بالإقرار، لأنه لا يحتمل الحذف في ذلك،
مخلاف ما إذا ثبت بالدَّيْن، حيث يُعْحَلُ بحقه، لأن اسمه بعد خروج اسمه من
الحجود، وبحجود الحق يكون عادلاً، فالحق حسن، كما ثبت بحجود

قال قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «عنى دل الحذف في حقه
أيضاً: لا يُحْبَسُ في أول الوهلة»

وقال الإمام أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» الحذف «إذا
ثبت الدنس على المدعى عليه ببينة أو إقرار، فطلب الحذف منه، نأى القاضي
فيه، وأمره أن يخرج إليه من حقه، فإن لم يفعل، وأعادته عليه تريد حقه، فإن
القاضي يحسنه له» إني هنا لقط الحذف بعينه في «كتابه»

وقال الناصحي^(١) «وإما قل له أن يأتى، لأن الحس عفوته، فلا يُعْحَلْ
إلا بالحقبة قل أن يظهر الامساع، ولأنه يغفقه بما تريد أن تُنْصِي عليه إذا
لم يؤد، فلعنه يؤدي من غير حسي، فتكون أحسن، كما قل في شكول أنه يغفقه
بما تريد أن تُنْصِي عليه، فإن لم يفعل وأعادته، حقه، لما روي أن النبي
ﷺ قال: «لِي الْوَاحِدُ ظَنَّمْ، يُعْحَلْ عَرْصُهُ، وَغُفُوتُهُ»^(٢)

وفي بعض الروايات: «مَظَلَّ الْعَمِي ظَنَّمْ، يُعْحَلْ عَرْصُهُ، وَغُفُوتُهُ» إني هنا

(١) [رم ٢١٦٦]، ومسلم في باب تعريم مظل يعني وصحة بحره واستحباب مدعيه وأمره

عن علي [رم ١٥٦١]، وغيرهما من حديث أبي هريرة، راجع

(٢) ينظر «أدب القاضي» مع شرح الصدر «شهد» الحذف [٣٦١ ٢]

(٣) يعني في بعض نسخ «تهذيب أدب القاضي» كذا يحطه كذا جاء في حاشية (٤)

(٤) معنى تعريجه

في يدو ثبت عنه به، وإقدامه على الترامه بحسب دليله، لا دفعه لا بد
إلا ما يتقذر على أدائه.

عن نفسه، فلا يقبل قوله وتخصر

روحه ما ذكره الحصاف، أن الحس عموده تسحق بالامتناع مع العسى، فلا
يخوّر إثباتها بالطاهر ككثير العمومات، فلا يسأل

وحاصل المذهب هذا أن القاضي لا يسأل المدعي أنه ما أم لا^(١) إلا إذا
ادعى المذنبون العسار، فحينئذ يسأله، وإن قال المدعي إنه مفسر، حتى سببه.
وإن قال إنه مؤسّر، وقال المذنبون إني مفسر، فهذه اختلاف المشايخ، ورأى
الحصاف^(٢) أن لقول قول المذنبين، لأنه متمسك بالأصل، بد العنبر أضل في بي
أدم، والبعث عارض^(٣).

وقبل، إن كان الدّين وحب عليه بدلاً عن مال، كنفس مباح، أو بدن قرضي؛
دفع قول المدّعي، وإذا كان بدلاً عما ليس بمال - كالمهر ونحوه - فلقول قول
المدّعي عليه.

وسمى الحصاف هذا القول في «أدب القاضي» من أبي حنيفة وأبي
يوسف؛ لأنه إذا كان الدّين بدلاً عما هو مال، فقد عُرف دحول شيء في منكه
وقدّرت على فصاء الدّين بما دخل [٢٠١٦] في منكه، فكان لقول قول المدّعي.
وإذا كان بدلاً عما ليس بمال؛ لم يُعرف دحول شيء في منكه وقدّرت على فصاء
[٢٠١٦] الدّين، فتبني متمسكاً بالأصل أنه مفسر، فيكون محول قوله

(١) في: ان، وارض، وروى.

(٢) في: ان، وارض، وروى الحصاف.

(٣) من: أدب القاضي مع شرحه (ص ٢١٩)، حجب برهاني (١: ٢٣) - (٩: ٢٩)

من: أدب القاضي مع شرح صدر الشهيد الحصاف [٢: ٣٦٢]

والمُراد بالمهر - مُعجَلُهُ ذَوْنُ مُؤَجَّلِهِ .

قَالَ وَلَا يَخْشُهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، إِلَّا أَنْ يَشْتَ عَرِيضَةً
أَنْ لَهُ مَا لَا يَخْشِيهِ لِأَنَّهُ نَمَّ تَوَحَّدَ ذِلَالُهُ الْيَسَارُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ،

﴿ هبة بهد ﴾

مَنْ حَاجَتِهِمْ، فَلَا يَكُونُ رِيًّا دَلِيلًا وَعَلَّمَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ حَقِّهِمْ

فَإِنْ كَانَ عَلَى الْمَطْلُوبِ رِيٌّ اسْتَفْرَاءً رَادَّعَى الطَّلَبُ أَنَّهُ عَيْرٌ رِيَّةً، وَقَدْ كَانَ
عَلَيْهِ رِيٌّ الْأَعْيَاءُ قُلَّ أَنْ يَخْضَرَ مَجْلِسَ الْقَاصِي، فَوْنُ الْقَاصِي يَسْأَلُهُ لَيْسَةَ، (أَنْ يُقَامَ
لَيْسَةَ عَسَى أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ رِيٌّ الْأَعْيَاءُ فَبِئْسَ ذَلِكَ؛ سَمِعَ مِنْهُ لَيْسَةَ، وَيُخْضَرُ يَقُولُ
قَوْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِفَادَةُ اللَّيْسَةِ يُحْكَمُ رِيَّةً فِي الْحَالِ، وَيُخْضَرُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمَطْلُوبِ .
كَذَلِكَ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاصِي» .

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِالْمَهْرِ مُعْجَلُهُ ذَوْنُ مُؤَجَّلِهِ)، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةً: «مَنْ سَأَلَ
تَسْلِيمَ الْمُفْعَلِ، فَكَانَ لِإِقْدَامِهِ عَلَى لِسَانِهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْقُدْرَةِ وَالْوَفَاءِ بِالسُّعْجَلِ، فَلَا
يُفْلُ قَوْلُهُ إِنْهُ مُغَيَّرٌ

قَالَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيُّ: «هَذَا فِي الْمُفْعَلِ، فَأَمَّا إِذَا طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ الْمُؤَخَّرَ
فِي الْمَهْرِ بَعْدَ مَا بَنَى بِهِ، فَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلُ الرُّوحِ فِي عُثْرَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَةَ هَهُنَا عَلَى
لِقْدَرَةٍ مِنْهُ عَلَى أَدَاتِهِ، وَأَنَّ فِي لَفْظِهِ فَوْنُ الْقَوْلِ قَوْلُ الرُّوحِ فِي أَنَّهُ مُغَيَّرٌ فِي تَقْدِيرِ
لَفْظِهِ»

قَوْلُهُ: «أَيْ: (أَنْ يَخْشِيَهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، إِلَّا أَنْ
يَشْتَ عَرِيضَةً أَنْ لَهُ مَا لَا يَخْشِيهِ)» أَيْ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: «لَا يَخْشَى الْقَاصِي
الْعَرِيمَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ فِي عَيْرٍ مَا وَجَّهَتْ عَلَيْهِ بَدَلًا عَنْ مَا يَأْتِيهِ لِقْدَرَتِهِ بِعَقْدِهِ. إِلَّا إِذَا
أَشْبَهَ الْمُدَّعِي أَنْ لَهُ مَا لَا، فَحِينَئِذٍ يَخْشَى، وَبِمَا لَا يَخْشِيَهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ بَدَلٍ

وَعَنِ الْمُدَّعِيِ اثْنَتَا عَشْرَةَ، وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ فِي حَجَجِ ذَلِكَ،
لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعُسْرَةُ. وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ إِلَّا يَمَّا تَدُلُّهُ مَالٌ وَفِي سَفَرٍ
لِقَوْلِ قَوْلِ الرُّوحِ إِنَّهُ مُعَيَّرٌ، وَفِي إِعْتَقَادِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرِكِ الْقَوْلُ مُنْفَقٌ
وَالْمَسْأَلَتَانِ تَوْبِدَانِ الْقَوَيْنِ لِأَخِيرَتَيْنِ،

﴿ عليه السلام ﴾

لِعَصَبٍ، وَأَرْضٍ لِحِمَايَةٍ، وَفَقْدِ الرُّوحَانِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي بَيْتِ آدَمَ هُوَ الْحَقُّ، وَلَمْ
يُؤْخَذْ دَلِيلُ الْغَيْبِ مِمَّنْ يَسْتَحَقُّ لِحُسْنِ الدِّيْنِ هُوَ الْعُقُوبَةُ، لِعَدَمِ الظُّلْمِ

بِخِلَافِ مَا إِذَا تَنَبَّأَ أَنَّ مَالًا، حَيْثُ يَنْجِبُ حَيْثُ، لَوْحُودِ الظُّلْمِ، وَ
﴿ مَطْلُ الْمُنْبِيِّ طَلَمٌ ﴾^(١)، أَمَّا إِذَا أَقَامَ الْمُدَّعِيُ الدَّيْنَ عَلَى الْيَسَارِ، وَأَقَامَ الْمُدَّعَى
عِنْدَ الدَّيْنِ عَلَى الْإِعْسَارِ، فَالْبَيْتُ لِلْمُدَّعِيِ، كَمَا فِي «الذَّحِيرَةِ»، لِأَنَّهُمْ شَهَدُوا
بِأَمْرِ لَمْ يَعْرِفُوهُ شَهَرُهُ الْمُدَّيُونِ^(٢)

قَوْلُهُ: (وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ فِي حَجَجِ ذَلِكَ)، أَيُّ: فِي لَمَرٍ
لَمَّيْعٍ، وَالْمَهَرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَصَّافِ^(٣)، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ قَدْ هَدَّ
قَوْلُهُ ٢٧٧ (وَيُرْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ)، أَيُّ: مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ (إِلَّا فِي مَالٍ
مَالٍ)، يَقْرَأُ أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ مَالٌ لِلْمُدَّعِيِ، وَنَسَبَ الْخَصَّافُ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى أَبِي
حَنِيفَةَ وَأَبِي يُونُسَ، وَفِي مَرَّ بَيَانُهُ.

قَوْلُهُ: (وَالْمَسْأَلَتَانِ تَوْبِدَانِ الْقَوَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ)، وَأَرَادَ بِالْمَسْأَلَتَيْنِ
مَسْأَلَةَ اسْتِقَّةٍ، وَمَسْأَلَةَ إِعْتِقَادِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرِكِ، فَفِيهِمَا الْقَوْلُ قَوْلُ الرُّوحِ وَالْمُعْتَقِ فِي
الْإِعْسَارِ.

(١) مَعْنَى تَحْرِيجِهِ

(٢) بَعْدَ (٢٠٢)، حَتَّى (٢٧٩)، حَوْضُهُ بَيْتُهُ (٢٢٣)، لِأَنَّهُ فِي ضَرْحِ كَذَا
(٨٢: ٤)

(٣) هَذَا قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَحْثِيِّ لَا قَوْلُ الْخَصَّافِ كَمَا رَوَاهُ، كَلَّا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ: (٨٢)

والتحريم على ما قال في: «الكتاب» أنه ليس مدعي مطلق بل هو صفة حتى
تُفقد الصفة بالتموت بالانقضاء، وكذا عند أبي حنيفة ضمان لا عقد، لأنه فيما
كان القول قول المدعي إن له مالا، وتثبت بالنسبة فيما كان يقول من
من عليه بخمسة أشهرين أو ثلاثة.

واراد بالقول الآخر: قوله: (وَيُرَوَّى أَنَّ الْقَوْلَ لِحَنِ عَلَيْهِ الَّذِينَ فِي جَمِيعِ
ذَلِكَ) وقوله (وَيُرَوَّى أَنَّ الْقَوْلَ لَهُ) لا يماثل ما

قوله: (والتحريم على ما قال في الكتاب)، أي: تحريم مسألة الانقضاء
والإعتاق [١٥٣١٧] على ما قال في «محضر القدوري» حيث جعل القول قول
المدعي في كل دين التزمه معتقداً، ومع وجود الاشتراك لم يكن القول للمدعي في
المسائل، فأجاب عنه، وقال: إن صفة من مدعي مطلق، بل هو صفة تُفقد
بالموت، ولو كان ديناً مطلقاً لم ينفذ إلا بالأداء، أو بالإبراء.

وكذلك الإعتاق، فإن المريض إذا ادعى في مرض موته عتقاً مشتركاً لا يحث
عليه الضمان عند أبي حنيفة، فإذا لم يكن ذلك مطلقاً لم يضمن بوجوبه، تنويه على
أنه قد روي عن القضاة، بخلاف القول لمقتضاه، فإنه إذا ادعى عتقاً على أنه
قد روي عن القضاة، فإذا ادعى العتق بعد ذلك لا يسمع.

قوله: (أو ثبت ذلك بالنسبة فيما كان يقول من عنه)، أي: ثبت ما
جاء به من القول قول المقتول، أي: في غير ما وجب بدلاً عن ما أو
معتق، كما في بدل العصب، ورش الحصة.

[١٥٣١٨] قوله: (بخمسة أشهرين أو ثلاثاً)، هذا رواية مختصة عن أبي حنيفة
في كتاب الحوالة والكمالة، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن مختصراً به.

في غاية السداد

أشهر ، على قياس مدة الإيلاء

وذكر الطحاوي^(١) أن لتقدير فيه شهر^(٢) لأن ما راد على شهر في حكم
الآجل ، وما دون الشهر في حكم عاجل ، فصار أدنى الآجل شهراً ، والأقصى لا
عبارة له ، فقدّره بشهر واحد ، هكذا ذكر اختلاف الرواية شمس الأنفة الحسيني
في «شرح أدب القاضي»

ثم قال فيه : «ر لحاصل : أنه ليس فيه شيء مؤقّت مقدّر بمقدور لازم بل
الامر مقصور على رأي القاضى ، فلو مضى أربعة أشهر ووقع له أنه متعتت ، ينسب
حبسه ، وإن كان دون ذلك - بأن كان شهرين ، أو شهراً ، أو دونه ، ووقع أنه عاجز
لا مال له - أطلقه من السجن»

وقال الصدر الشهيد في «شرح أدب القاضي» «قال شمس الأنفة المحتواي
ما قاله الطحاوي أرق الأقوال»

وقال الأصحبي في «تهذيب أدب القاضي» : «قال أبو حنيفة وأبو يوسف
ومحمد : بحسبه شهرين أو ثلاثة ، وعلى رواية محمد : قدر فيه أربعة أشهر ، وعلى
رواية الحسن : ستة أشهر» ثم قال «وهو مؤقّف على رأي القاضي»^(٣)

وقال في ٣١٨٥ | «شرح الأقطع» : «لوفي رواية الحسن ، ما بين أربعة أشهر
إلى ستة أشهر» ثم قال : «والتقدير في هذا غير متعبر ، وهو مردود على رأي
القاضي ، واستقصود بالحسن أن يصحّر فيظهر ما لا إن كان له ١٠٠ ١٦٥ | من»

(١) يخرجه مختصر الطحاوي (ص ٩٦).

(٢) انظر أدب بقاضي مع ضم = (ص ٢٢٢) مع = (٢٨٢/٧) ، الترجيح والتصحيح (ص ١٥٥٣).

الكتاب في شرح الكتاب (٢، ٨٣)

ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ فَالْحَيُّسُ يَظْهَرُ ضَبِيبُهُ فِي الْحَالِ، فَإِنِ يَحْبُوهُ مُدَّةً لِيُطَهَّرَ مَالُهُ يُؤْ

﴿عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾

وهذا أثرٌ يَحْتَفِ بِاختلافِ الناسِ، فوقف على اجتهاد القاضي فيه^(١١).

وقال في «خلاصة الفتاوى»: «وفي رواية الطحاوي: سنة أشهر»^١ ولما به

قوله: (ثُمَّ يَسْأَلُ عَنْهُ)، أي: يَسْأَلُ الْقَاصِي بَعْدَ الْحَبْسِ عَنْ حَالِ الْمَحْبُوسِ
حبراته ٢١ | ٥٢٢٧ | وأهل البحيرة بذلك أنه مُوسِرٌ أو مُعْسِرٌ

قال الصدر الشهيد وغيره في «شروح الجامع الصغير»^(١) «وإد شهد عنه
شهادان من أهل الشهادة أنه مؤبر قادر على قضاء ما يشي به أيد لحسن لخصه، ون
قالا: به مغير صبي الحال، كثير العيال، أطلقه بقوله تعالى ﴿وَنَدَّوْاْ
عُسْرَةَ فَطْرَةٍ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، الم. ٢٨٠» [

فإن رأى القاضي أن يسأل قتل انقضاء مدة الحبس وله ذلك، ثم اليته عن الإفلاس ثقل بعد حثيه بالإجماع، أم إذا قامت البيه على إعدامه وإفلاسه قبل الحبس: ففيه روايتان.

في إحدى الروايتين نُقِلَ، وبه كان يُقْبَلُ الشيخ الإمام [أبو بكر] "محمد
ابن الفضل.

وفي رواية أخرى: لا تُقْبَلُ ما لَمْ يُخَسَّرْ، وعليه عامة المشايخ، وإليه ذهب
شمس الأنعة السرخسي في «شرح أدب القاضي»، وهو الأصح.

(١) پھر اشرح محکمہ اقلوریۃ الاقطار [ق ۳۱۱]

(٦) بطر: اختلاصة المتأخرين؛ لبخاري [ق/ ٢٦٠]

(٢) ينظر: شرح الجامع الصغير للهيدي (ص ١٦٤)

(1) هاجين الصغولین' رید، من 10، وام، 1، وایح، 1، وایض، 1

كَانَ يُخْفِيهِ فَلَا يُدْرِي أَنْ تَخْتَدَّ الْمُدَّةُ يُعْمِدَ هَذِهِ لِمَا تَدَّ فُقْدَرُهُ بِمَا دَكَّرَهُ، وَمِنْ
غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّقْدِيرِ بِشَهْرٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ إِلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّ التَّقْدِيرَ مَقْصُورٌ
إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي لِاخْتِلَافِ أَخْوَابِ الْأَشْخَاصِ فِيهِ.

قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَنْظَرْ لَهُ مَا حَلَّى سَبِيلَهُ يَغْنِي بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ لِأَنَّهُ سَتَحُورُ

وَيُغْنِي عَنْهُ الْمُدَّةُ

قَوْلُهُ (يُعْمِدُ هَذِهِ الْعِدَّةُ)، أَرَادَ بِهَذِهِ الْعِدَّةُ: ظَهَرَ مَا لَهُ لَوْ كَانَ

قَوْلُهُ (وَيُزَوَّى غَيْرَ ذَلِكَ)، أَيِ: غَيْرِ الشَّهْرِينِ أَوْ اثْنَلَاثَةِ.

قَوْلُهُ (لِاخْتِلَافِ أَخْوَابِ النَّاسِ فِيهِ)، أَيِ: فِي الْحَبْسِ، لِأَنَّ بَعْضَ الْإِنْسَانِ
يَضْجُرُّ بِالْحَبْسِ فِي مُدَّةٍ قَبِيلَةٍ مَا لَا يَضْجُرُّ الْآخَرُ فِي مُدَّةٍ كَثِيرَةٍ، فَكَانَ جَرِي
[١٠/١٦٦١] فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي

قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْظَرْ لَهُ مَا حَلَّى سَبِيلَهُ)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَحْصَرٍ»
وَمَا فِيهِ مِنْهُ أَوْ لَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُرْمَتِهِ^(١).

قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (يَغْنِي بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ)، أَيِ: حَلَّى سَبِيلَهُ بَعْدَ
مُضِيِّ الْمُدَّةِ الَّتِي رَأَاهَا الْقَاضِي وَاحْتَازَهَا، عَلَى مَا اخْتَارَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ كَالشَّيْخِ
وَسُحُورٍ ذَلِكَ،

وَالْمَعْنَى مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» - أَعْنِي مِنْ قَوْلِهِ: (بَعْدَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ) -
أَنَّهُ لَا يُحَلِّيهِ مَا لَمْ تَمُضِ الْمُدَّةُ، وَبِئْسَ كَذِبُكَ، إِنَّ أَصْحَابَنَا دَكَّرُوا فِي نُسْخِ «أَدَبِ
الْقَاضِي» وَقَالُوا: وَإِذَا نَسَبْتَ إِعْسَارَهُ أَحْرَجَهُ مِنَ الْحَبْسِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ﴿لَوْ
كَانَ ذُو عِزَّةٍ مُقْتَرِفٌ لِي مَنَسْرَقٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وَقَالَ ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ عَنْكَ
إِلَّا رُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(١) بِحَسْبِ «مَحْصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص ٢٢٦]

فإن في الكتاب حُلِّيَ سَبِيلُهُ وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ غُرْمَاتُهُ، وَهَذَا كَلَامٌ فِي
الْمُلَازِمَةِ وَسُذُكْرُهُ فِي كِتَابِ الْحَخْرِ بِإِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ﴾

وَوَجْهُ الظَّاهِرُ: قَوْلُهُ ﴿إِلْصَاحِبِ الْحَقِّ الْيَدِ وَاللِّسَانِ﴾

فَقَرُّوا يَدَ الْمُلَازِمَةِ، وَلِلِّسَانِ بِالتَّقَاضِي، وَلَئِنْ نَفْسَ الْإِعْسَارِ لَا يُوحِثُ
إِسْقَاطَ الْحَقِّ عَلَى الْمَطْلُوبِ

وَالْحَوَاتُ عَقًّا قَالَ إِسْمَاعِيلُ، أَنْ لَعَرِيْمَ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ إِعْطَاءِ الْكَمَلِ، كَلَّ
لِلْمُدَّعِي أَنْ يُلَازِمَهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْمُلَازِمَةِ لَمْ يُلَازِمَهُ إِذَا امْتَنَعَ مِنْ إِعْطَاءِ
لِالْكَمَلِ، كَمَا فِي الذِّئْبِ الْمُؤَجَّلِ إِذَا أَجَّلَهُ صَاحِبُ الدِّهْنِ ٢٠٨٠، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُلَازِمَهُ
قَوْلُهُ: (وَهَذَا كَلَامٌ فِي الْمُلَازِمَةِ)، أَيِ: - قَوْلُهُ: (وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ
غُرْمَاتُهُ)، أَيِ: لَا يَضَعُفُهُمُ الْقَاضِي عَنْ مِلَازِمَةِ الْمَذْيُوبِ - كَلَامٌ فِي أَنْ يُلْعَرِّمَهُ وَلَا
لِمِلَازِمَةِ الْمَذْيُوبِ بَعْدَ تَحْلِيهِ مِنَ الْحَبْسِ أَمْ لَا؟ نَحْيُهُ احْتِلَافٌ

وَالْمَعْرَاضُ مِنَ الْمِلَازِمَةِ: الطَّوَافُ مَعَهُ ابْنُ طَافٍ: حَتَّى يَتَّخِذُوا فَضْلَ كُنْهٍ لَا
الْمَطْلُوعِ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ احْتِجَاجِهِمَا بِالْأَيَةِ، أَعْي: عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى
﴿مَنْصُورَةً أَوْ فَيَسْرُورَةً﴾، أَيِ: نَظَرُهُ فِي الْمَطْلُوعِ.

وَقَوْلُهُ: (وَسُذُكْرُهُ ٢٠٨١ ر. د. فِي كِتَابِ الْحَخْرِ)، أَيِ: فِي بَابِ الْحَخْرِ
بِسَبِّ الذِّئْبِ عَدُوَّهُ، (وَلَا يَحُولُ نَيْبُهُ وَتَبَيَّنَ غُرْمَاتُهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْحَبْسِ
يُلَازِمُونَهُ وَلَا يَضَعُفُونَهُ مِنَ التَّضَرُّفِ وَالشَّقْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَالَا إِذَا فَلَسَ الْحَاكِمُ

١ أخرجته إنداقه في سنة ١٢٣٢، عن مكشوف بخطه من نسخة

قال ابن حجر ١ | أخرجته إنداقه من مرسى مكشوف ٢٠٨١ عن عددي [في الكامل] (٢٧٨ ٦)

من حديث أبي حنيفة النخعي، أخرجته في نسخة صحيحين مطبوعين أحد النسخين | يجرى

لـ ٢٠٨١ من خطي [٢١٧] والدرية في تحرير أحداث الهداية | لـ ابن حجر [١٩٩ ٢]

٢٠٨١ من خطي [٢١٧] والدرية في تحرير أحداث الهداية | لـ ابن حجر [١٩٩ ٢]

وفي «الجامع الصغير» رجل أقر عند القاضي مدس، فيه بحسنة. ثم
يسأل عنه فإن كان مؤبراً أبد حبيسه، وإن كان مغسراً حتى يسلكه، ومثله إذا
أقر عند غير القاضي أو عنده مرة فظهرت مساطنة والحنس لولا وفدته قد ساء
ولا يُعبده.

قال: ويخس الرجل في نفقة زوجته؛ لأنه طالم بالإفساح

حد بين العزماء وببته إلا أن يقيموا البيته أن له مالا

قوله: (وفي «الجامع الصغير»^١) رجل أقر عند القاضي مدس، فيه بحسنة.
ثم يسأل عنه، وإما ذكر رواية «الجامع»؛ دفعاً لوهم الساقص بين (٣١٩) ،
رويته ورواية القُدوري، وهذا لأنه روى لفظ القُدوري في أوّل فصل بقوله: (وبدا
ثبت الحق عند القاضي، وطلب صاحب الحق حبي قريبه، ثم يمجّل بحبيبه)
ثم قال: (وهذا إذا ثبت الحق بإقراره).

ولفظ «الجامع الصغير» يدلُّ على حوار الحس متصلاً بالإقرار، وبينهما
وهم لتناقض، فدفع ذلك الوهم بقوله: (ومثله إذا أقر عند غير القاضي، أو عنده
مرة، فظهرت مساطنة)، يعني: مراد محمّد فيما إذا ثبت الحق بإقراره، ثم ثبت
المساطنة، فراقعاً إلى القاضي، فحيث لا يخيسه لا بمجرد الإقرار، فدفع ذلك الوهم.
قوله: (والحنس أولاً ومثله فذبيته)، أي الحس المذكور أولاً قبل السؤال
بي «الجامع الصغير» في قوله (يخسه ثم يسأل عنه) قد بينت ذلك قبل هذا في
رواية القُدوري عند قوله: (يخسه شهرين (١٠٧١) أو ثلاثة، ثم يسأل عنه)،
وبين أنه الحس أيضاً مع الاختلاف المذكور فيها، فلا حاجة إلى الإعادة.

قوله: (قال: ويخس الرجل في نفقة زوجته)، أي قال القُدوري في

وَلَا يُخْسِرُ وَالِدٌ فِي دِينٍ وَلَدَهُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَعُّعٌ عُقُوبَةٍ فَلَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْلَا عَسَى
كَالْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ .

بَابُ مَا فِيهِ الْبَيِّنَاتُ

«مختصر»

وقال شمس الأئمة في شرح كتاب الصفات للحصاف : «وروي في
القاضي ، سألت حنيفة بن بك ، لم يحسنه القاضي ؛ لأن الحسن عقوبة ولا
تُستحق إلا بالظلم ، وإذا لا يظهر إلا بالجمع بعد التوخي ، وهو يوحد ؛ لأن
في اليوم الثاني وظللت حنيفة ؛ حنيفة القاضي ؛ لأنه ظهر حنيفة ، فحسن ؛ لأن
مقدار لعمه يسيراً بأن كان درهماً أو دانقاً إذا رأى القاضي ذلك

قوله : (وَلَا يُخْسِرُ وَالِدٌ فِي دِينٍ وَلَدَهُ) ، هذا لفظ القنوري في «مختصر»
وتماثه فيه . إلا إذا منع عن الإيقاع عليه ، ، وذلك لأن الحسن عقوبة ، وذلك
لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ لِأَخْلٍ وَلَدَهُ ؛ كَالْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ نَعَالِي * وَلَا
نَقَرُ نَهْجاً قِي * [المر ٢٣]

بما أنه أن لتأنيب لما كان حراماً لمعنى الأدي ؛ كان الحسن حراماً ؛ فهو
الأولى ؛ لأن العقوبة بالحسن في الآتي فوق التأنيب

وأما إذا منع من الإنداد على ولده ؛ يُخْسِرُ ، دفعاً للهلاك عن الولد ، لأنه
لَا يُحْكِنُ تَدَارِكُهُ إِلَّا بِالْحَسَنِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُطُ بِخُصِي الرَّمْلِ ، وليس هذا كسائر أشباه
التي لَا تَنْقُطُ بِخُصِي الرَّمْلِ [٢٣١] ، وبطريقه ما دللنا في [١٠١، ١٠٢] من الحرمة
استثنت من الوطء ؛ فثبت ، لأنه معن نفوت بخُصِي الرَّمْلِ ، ولا [٢٣٢] تحكى
بغيره ؛ لَا يَنْصَرِبُ

١٠١ - المختصر : ١٠١ ، ص ١٠١

١٠٢ - المختصر : ١٠٢ ، ص ١٠٢

قال: (إلا إذا اقتنع من الإنفاق عليه) لأن فيه حرجاً عليه ولا بد
بِتَذَارُكَ لِشُقُوطِهَا [١٤] وإبْطَاقِ الرَّمْلِ، وَبِئْسَ سُنَّةٌ

وَبِئْسَ الْفَصْلُ مِمَّا نَذَكَّرُ فِي الْمُنَاقَاةِ الصَّغِيرَةِ الْحَقِيقَةِ
عَنِ الْقَاصِي بَعْدَ مَا مَضَى رَمْلٌ، فَأَخْبِرْهُ مُوسِرٌ، ثُمَّ حَسْبُكَ وَرَأْسُكَ
حَلَّى مَبِيعُهُ، وَخَيْرُ الْوَاحِدِ بَعْدَ شَيْءٍ يَكْتَفِي، وَلَا تَنْتَهِزُ عَنْهُ
شَهَادَةً، وَيَقْنَعُكَ عَنْ بَابِ الْحُسْنِ مِنَ الْكَيْفَالَةِ شَيْءٌ (مسألة) حرام

[وَاللَّهُ يَعْلَمُ]

٤٠٠ ٤٠٠

بَابُ

كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

قَالَ وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عَدُوُّهُ

بَابُ

كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

لَمَّا كَانَ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي مِنْ أَنْوَاعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَضَاءِ دُرِّبَ فِي بَابٍ عَلَى حَدِيثٍ، وَلَكِنْ أُوْرِدَ عَقِبَ هَذَا لِسُحْرِ، لِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى بَعْضِ مَا فِي هَذَا مِنْ بَاطِلٍ، وَالْوَاحِدُ قَبْلَ الْاِثْنَيْنِ.

قَوْلُهُ (قَالَ) يُنْتَبِهُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عَدُوُّهُ، أَيْ قَالَ مُدَوِّرِي فِي «مَخْصَرِهِ».

وَأَرَادَ بِالْحَقْرِ الْحُقُوقَ الَّتِي تَكُونُ مَعَ الشُّبُهَاتِ وَلَا يَخْتَلِجُ فِي ذَلِكَ إِسْمُهُ.

وَقَوْلُهُ (شَهِدَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَشْيُوعِ لِلْمَصْمُولِ، وَاصْغِيرُ فِي (بِهِ) رَاجِعٌ إِلَى كِتَابِ الْقَاضِي، وَفِي (عِنْدَهُ) رَاجِعٌ إِلَى الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ بِهِ.

قَالَ فِي «الْأَجْنَاسِ»: «قَالَ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» الْأَصْلُ لَا يَكُونُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي بِمَا يُنْتَبِهُ وَيَخُولُ» مِثْلُ الْعَدُوِّ وَالشُّبُهَاتِ، وَيَكُونُ فِي الْعَدُوِّ، وَيَنْتَبِهُ إِذَا شَهِدَ لِشُهُودِ عَدُوِّهِ ذَلِكَ إِذَا تَرَ حُدُودَهَا الْأَرْبَعَ.

وَقَالَ أَبُو حَبِيبَةَ يَكُونُ فِي عَدَدِ كُنْثَى فِي الْبَاقَةِ، وَفِي الْحَصَرِ. وَفِي

قال حدثنا عباس بن يوسف [٢٠٣]، عن عتبة [٢٠٤]، عن ابن عباس [٢٠٥]، قال: «كتاب القاضي ابن القاصي حاتم إذا عرف الكتاب والحظ»

وقال الحطاف: حدثنا محمد بن عبد الرحمن، عن الحسن بن صالح بن
عيسى بن أبي غرة عن غامر الشقي [٢٠٦] أنه كان يجيز الكتاب لمحتوم [٢٠٧] من
القاصي [٢٠٨]، ولأن الكتاب يقوم مقام الخطب: بدليل كتاب القاصي [٢٠٩]، و
رسول الله [٢١٠] إلى الملوك، ونام مقام الخطب في الروم، ولم يوافقني [٢١١]

ولو أن قاصياً قال لقاصي آخر: إن هؤلاء الشهود شهود عسدي [٢١٢]،
يقتل ويقتل به إذا كان في موضع ينفذ قصده كل واحد منهما فيه [٢١٣]

وإما قلنا إنه يخور أن يسمع التهمة مع غيره المدعى عليه: لأن
القاصي يسمع هذه الشهادة لينفذ إلى القاصي الثاني، لا ليقضاه به، مع
عيبه؛ كشهادة علي الشهادة بخور مع غيره المشهود عنه كذلك هذه [٢١٤]،
الضرورة داعية إلى قول الكتاب لأنه يخور أن يكون شهود صاحب نحو في
موضع والمدعى عليه في موضع آخر، ولا يمكنه الجمع بين الشهود والمدعى
عليه، وبصع نحو، فلاخل هذه الضرورة جوراً كتاب القاصي إلى القاصي [٢١٥]
شرط أن يكون محتوماً معنواً في داخله وخارجه، مع شرائط آخر يذكرها بعد
[٢١٦] و قال الحطاف في «أدب القاصي» [٢١٧] حدثنا الحكم بن [٢١٨]

١. عوفية بن شبيب عن أبي بكر بن محمد بن عاصم [٢٠٣]

٢. محمد بن [٢٠٤]، ورواه [٢٠٥]، عن أبيه [٢٠٦]، عن أبيه [٢٠٧]، عن أبيه [٢٠٨]

٣. [٢٠٩]

٤. [٢١٠]، ورواه [٢١١]، عن أبيه [٢١٢]، عن أبيه [٢١٣]، عن أبيه [٢١٤]

٥. [٢١٥]، عن أبيه [٢١٦]، عن أبيه [٢١٧]، عن أبيه [٢١٨]

(١) يحتمل «أدب القاصي» مع صحيح عند الحطاف [٢١٩]، ولا يوافقني [٢٢٠]

على ما نُبِئ.

فإن شهدوا على خصم حكم بالشهادة في حوزة الحق (يركب بحكمه) وهو المندعوى سجلاً (فإن شهدوا به غير حاضرة خصمه لم يحكمه) لأن أنت .

انصيرير قال حدثنا الحسن بن صالح بن حي عن عيسى عن الشعبي قال كان
يُجِيرُ كُتَابَ الْقَاضِي إِلَى لِقَاضِي إِذَا جَاءَهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ

وقال الخصاف أيضاً^١ حدثنا عنه أنه قال حدثنا محمد بن عبد الله بن محمد بن
عن عمر بن أبي ربيعة أو عن غير قال حدثنا كريب بن قيسى عن كوفه بن راس بن
معاوية، فحجنت وقد غرل بيأس، وانضممتي حسن، فدفعت كتابي إليه فسلمه ولم
ينألي البينة عليه، فصحا ثم شره فوجدني به شهادة شاهدني على رجل من أهل
الْبَصْرَةِ بِحُكْمٍ مَيَّةٍ دَرَاهِمٍ، فَقَدْ رَجَعْتُ بَعْدَهُ عَلَى رَأْسِهِ أَذْهَبَ يَهْدِي رَجُلًا .
فَقُلْتُ أَزِيلُ إِلَى قَلِيلٍ نِي قَلِيلٍ فَجَدْتُ مِنْهُ حُمْسَ مَنَ دَرَاهِمٍ، وَذَفَعَهَا إِلَيَّ هَدًى .
فَدَعَتْ بِي فَقَعِلْتُ^٢

قوله: (على ما نُبِئ)، إشارة إلى قوله بعد هذا: (الحاس الحاجة) . . .

أخره

قوله (فإن شهدوا على خصم حكم بالشهادة)، قد سقط عنه ربي في

ولم يذكره أبو بكر الرازي في شرحه من كتاب دعوى الخصاف أو . . . ٥٩

مخطوط مكتبة بعض أهل المدي - تركيا (رقم المخطوط ٦٥٨)

(١) ينظر أدب القاضي مع شرح العبد الشهيد للخصاف [٣٨١ ٣] والآن هناك مخطوط دون نسخة

من يدركه أبو بكر الرازي في شرحه من كتاب دعوى الخصاف

(٢) هذا من أبي شيبة . . . في زيادة الخصاف يزوي هذا لأثره من طريقه

آخره ابن أبي شيبة [رقم ٢٣١١٧] . . . دعوى الخصاف من . . .

معدن بن محمد بن مسعود

على العاص لا يخور (وكتب بالشهادة) لحكم المكتوث إليه في هذه
أركان الحكمي، وهو نقل الشهادة في الحقيقة، ويحتضن شرائطها
شأنه تعالى، وحوارته لمسار الحاجة لأن المدعي قد يتعذر عليه حتى
من شهوده وحضيه فاشه الشهادة على الشهادة وقوله هي الخفية
تخنة الدين والكبح وانت والعضوب والأمانة المبحودة والمعدة
المبحودة لأن كل دين سمر له الدين، وهو يعرف بالوضع لا يباح فيه
الإشارة، ويقتل في الفقار أيضاً لأن التعريف فيه بالتخديد.

وَلَا يَفْسُدُ مِنَ الْغَيَابِ امْقُولاَ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْإِشَارَةِ

«مختصرة»، وتماثله (١)، ١٣٠، هـ: «وكتب بحكمه، وإن شهدوا بغير حقه، حصص
له بحكم، وكتب بالشهادة ليحكم بها المكتوب إليه» (٢) إلى هذا نطقت بقوله «وكتب»
وذلك لأن الشهادة لا تصح إلا على حضم، فوعد كان الحصص حاضراً حكمه على
أحوال الحجة، وكتب بحكمه إلى القاضي، وهذا الكتاب يسمى محلاً

وإذا لم يكن الحضم حاصراً يسمع الشهادة ولا يخكم بها ، ويكتف به
سمعه من الشهادة إلى القاضي حتى يخكم القاضي المكتوب به بعد ذلك
عده أنه كثر القاضي بكتب ، وهو مصرية [١٦٩] ، قال نقل الشهادة . اهـ
يكتف . أي القاضي يسمع الكتاب الحكمي ؛ لأنه يكتف ليحكم به القاضي
المكتوب إليه .

قوله (ويبحث شرائط)، أي يبحث كتاب القاضي إلى القاضي بشرط،
وهي أن يكون الكتاب من معنوه إلى معنوه في معلوم لعدم عيب معنوه، أعني
أن يكون القاضي الكتاب معنوه، وهو من الحكيمة إليه معلوم، وأخذ عيب

وعن أبي يوسف أنه يُقْبَلُ في عدد ذور الأمة بعد الأمان فيه - وبها
وعنه أنه يُقْبَلُ فيهما شرائط تُعرف في موضعها

﴿في حلية العبد﴾

معلومًا، والمُدَّعَى معلومًا، والمُدَّعَى عليه معلومًا

قوله: (وعن أبي يوسف أنه يُقْبَلُ في عدد ذور الأمة | بعد الأمان فيه - وبها)،
ي في العبد ذور الأمة | فمئت الحاجة إلى قبول الخلف في العدد ذور الأمة
قوله: (وعنه أنه يُقْبَلُ فيهما)، أي: في العدد والأمة، وهي رواية شريفة
ابن زيد، وقد مرَّت آنفاً

قوله: (شرائط تُعرف في موضعها)، وموضعها الكتب الأربعة من
الموطأ، وأراد بها بيان حلية العبد، وصفته، وسنة الذي أحده، والجمع
في عتبه، وأخذ الكفيل.

وحاصله: ما قال في «شرح الطحاوي» - أو ما يُقْبَلُ كتاب العاصي إلى
القاضي في الدين والميراث الذي لا يحتاج إلى الإشارة إليه كالدَّارِ والعقار، وأما
الحقول الذي يُمكن الإشارة إليه، لا يُقْبَلُ عند أبي حنيفة ومحمد، رقل أبو يوسف
بمثل ذلك إلا في العبد.

والآتي إذا أتى فأخذ في بلدة، فأقام صاحبه أبيه عند القاضي أن عتبه
[١٧٠، ١٧١] أحده فلا في مضر كذا، وشهد الشهود على عتبه، فيبحث عنه أن
يكتب إلى ذلك القاضي أنه قد شهد الشهود عتبه - ورُكِّوا - أن عتبه صفته كذا أحده
فلا في فلا في، وأيه لقلا في في فلا في وسبهما إلى أبيهما، [١٧٢، ١٧٣] أبي فحدهما،

(١) ما في الموقوفين زيادة من: أن، وإم، واتح، واخ، وأجر.

(٢) أي أحد بعد آتي، كذا جاء في حاشية الم.

(٣) وقع بالأصل: (ويحتم) - والمثبت من (دا، وإم، واتح، واخ، وأجر).

(٤) أي أحد لأحد، كذا جاء في حاشية الم. والقلم بين القبيلة - إحدى قصائلها أو أحيائها -

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا يَنْقَلُ وَيُحَوَّلُ وَعَلَيْهِ لَمَّا خَارَ

﴿عند السيد﴾

وَيَقْطَعُ لَشْرِكَةِ بَيْتِهِ وَبَيْنَ الْآخِرِ، وَيَكْتُبُ الْعَوَانَ فِي لِدَاخِلِ وَالْمَدْرَحِ سَمْعُ وَاسْمِ
لِمَكْتُوبٍ إِلَيْهِ وَسَبَّحَهُمَا، وَالْعَبْرَةُ لِلدَّاخِلِ لَا لِلْمَدْرَحِ

مَنْ جَاءَ الْكِتَابُ وَشَهِدَ الشَّهَادَةَ عَلَى ذَلِكَ، تُسَلِّمُ الْعَبْدَ، وَيُخْتَمُ فِي عُنْدِهِ
وَاحِدٌ مِنْهُ كَيْفَ لَا، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ حَتَّى يَشْهَدَ لَشَهِيدٍ عَلَيْهِ
بَعْدَهُ عِنْدَهُ، ثُمَّ يَكْتُبُ لَهُ كِتَابَ حَرٍّ عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي الَّذِي كَتَبَ إِلَيْهِ أَوْ لِمَنْ
يُؤَادُ ثَبِتَ عِنْدَهُ قَبْلَهُ، وَقَصِي بِهِ، وَسَمِعَ الْعَبْدَ ٢٢٢٩١٠ إِلَى الْمَدِي حَتَّى يَكْتُبَ
وَأَمَّا كَيْفَ لَا إِنْ هَذَا نَقَطَ الشَّرْحِ الطَّحَاوِيِّ ٥٥.

وَهَذَا الْكِتَابُ بِهِمُ الشَّرَاطِطُ يَكْتُبُ كَذَلِكَ فِي الْأَمَةِ أَيْضًا عَلَى رُوَيْدِ مَوْلَى
الْكِتَابِ فِي الْأَمَةِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ (يُقَالُ فِيهِمَا بِشَرَاطِطٍ تُعْرَفُ فِي مَوْضِعِهِ)

قَالَ فِي «مَخْلَصَةِ الْفَتَاوِيِّ» (وَبِوَكْتُبِ اسْمِ الْقَاضِي الْكِتَابُ وَسَمْعُهُ، وَلَمْ
يُكْتُبِ اسْمُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَسَمْعُهُ، وَكَرَّرْتُ إِيَّاهُ مِنْ بَلْعِ كَتَبِي هَذَا مِنْ
قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ، لَا يَجُوزُ، وَأَبُو يَوْسُفَ وَشَيْخُ وَأَجَازُ، وَعَلَيْهِ عَمْرُ
[١٠٠: ٥٧١] الْمَسِي لِيَوْمٍ، وَاجْتَمَعُوا أَنَّهُ لَوْ كَتَبَ اسْمُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ وَسَمْعُهُ، ثُمَّ كَتَبَ
وَالِى كُلِّ مَنْ تَصِلُ إِلَيْهِ كَتَبِي هَذَا مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ حَارًّا، فَإِنْ كُرِّرَ
قَاضٍ وَصَلَ إِلَيْهِ عَمِلَ بِهِ، وَلَوْ سَمِعْتُ يَكْتُبُ فِي الْكِتَابِ التَّارِيخَ لَا يَقْبَلُهُ، وَإِنْ كَتَبَ بِه
بَرِيحًا يُنْظَرُ مَنْ هُوَ كَانَ قَاضِيًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَمْ لَا؟ وَلَا يُكْتَفَى بِإِشْهَادِهِ إِذْ لَمْ
يَكُنْ مَكْتُوبًا، وَكَذَلِكَ كَوْنُهُ كِتَابُ الْقَاضِي لَا يَثْبُتُ بِمَجْرَدِ شَهَادَتِهِمْ بِدُونِ الْكِتَابَةِ.

— ينظر: «معجم لغة الفقهاء» [ص/ ٣٤٠].

(أَيُّ يَخْتَمُ بِالرَّصَاصِ وَيَجْعَلُ لِحْمَ فِي خَطِّ كَذَا، ذَكَرَ الدَّصَمِيُّ كَذَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ ٥٢١.

وَالِدُ

١١ ينظر: «شرح مختصر لطحاوي» للأشعري [ق/ ٤١٩].

قال: وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلٍ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

وَكَدِّكَ لَوْ شَهِدُوا عَلَى أَضَلِّ الْحَادِثَةِ وَهِيَ يَكُونُ مَكُونًا، لَمْ يَقْبَلْ «^(١)» .
لُفْظُ «الْخُلَاصَةِ» .

وقال في «شرح الطحاوي» «وكتاب القاضي إلى القاضي في حقوق الناس من العتاق، والطلاق وغيرهما جائز، لا في الحدود ونقصان» لأن كتاب القاضي إلى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة، وشهادة على الشهادة في الحدود والنقصان لا يُقْبَلُ «^(٢)» .

وقال في «حُرَائَةُ الْفَقْهِ» «وَيُحْجَرُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْبَعْضِ» .
أَوْ مِنْ قَاضِي مِثْرٍ إِلَى قَاضِي رُشَاقٍ^(٣)، وَلَا يُحْجَرُ مِنْ قَاضِي الرُّشَاقِ إِلَى قَاضِي مِثْرٍ «^(٤)» . وَقَدْ كَثَبَتْ هَذِهِ الْمَسَائِلُ تَكْثِيرًا لِلْمَوْتِدِ .

قوله: (وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابُ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلٍ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ)،
أي: قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي «مَحْصَرِهِ»^(٥)، أَي، لَا يَقْبَلُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبَ إِلَيْهِ كِتَابَ
القاضي إليه إِلَّا بِحُجَّةٍ ثَابِتَةٍ، وَهِيَ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ

قال في «شرح الطحاوي» «إِذَا أُنِيَ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي [٧٧٧١٠ و.]»
عَلَيْهِ لَا يَقْبَلُ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّهَوْدُ أَنَّهُ كِتَابُهُ وَحَدَّثَهُ، وَأَنَّهُ قَرَأَهُ عَلَيْهِمْ، وَشَهِدُوا عَلَى
اسْمِهِ وَسِيهِ، ثُمَّ يَقْرَأُ عَلَى الشَّهَوْدِ بِمَحْصَرٍ مِنَ الْمَكْتُوبِ لَهُ، وَهِيَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ
وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . . .

(١) ينظر «خلاصة الفتاوى» لبخاري [٢٥٢/ق]

(٢) سطر «شرح محصر الطحاوي» للأصبهاني [٤١٩]

(٣) الرُّشَاقُ لُفْظُ فَارِسِيٍّ مَعْنَاهُ الشُّرُودُ، أَوْ الْجَمْعُ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ مَحْتَجَةٌ مَكْرُوءَةٌ أَوْ سِدَّةُ الشُّجَرِ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْحِجَةِ الَّتِي هِيَ طَرَفُ الْإِقْلِيمِ، وَهِيَ تَقْدَمُ عَلَى سَائِرِ مَحْتَجَاتِ الشُّجَرِ .

(٤) سطر «حُرَائَةُ الْفَقْهِ» لِأَبِي الْوَلِيدِ السَّمْعَانِيِّ [ص ٣٢٨]

(٥) ينظر: «محصر القدوري» [ص ٢٢٦] .

يُثْبِتُ الْكِتَابَ فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِحُجَّةٍ نَاقَةٍ وَهَذَا لِأَنَّهُ مُلَزَمٌ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ
بِحِلَافِ كِتَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ أَهْلِ الْخَرْبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُلَزَمٍ، وَبِحِلَافِ رَسُولِ
الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي، وَرَسُولِهِ إِلَى الْقَاصِي، لِأَنَّ الْإِلْزَامَ بِالشَّهَادَةِ لَا يَسْرُدُهُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كُتِبَ وَحْتُمَ حَرًّا وَبِئْسَ لِمَنْ شَهِدُوا عَلَى مَا فِي
جَوْهَرِهِ.

وَكَذَلِكَ عَلَى هَذَا الْإِحْتِلَافِ قَالُوا أَبُو يُونُسَ فِي «الْأَمَالِيِّ» إِذَا سَمِعَ بَعْضُ
الْكِتَابِ مَحْتَوًى لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَبِيبٍ، سِوَا شَهِدِ الشُّهُودَ أَوْ لَمْ يَشْهَدُوا، وَعِنْدَ أَبِي
يُونُسَ إِنْ شَهِدُوا عَلَى مَا فِيهِ حَرًّا، وَإِلَّا فَلَا^(١) إِي هَذَا لَفْظُ «شَرْحِ الطَّحَوِّزِيِّ»

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَفْطَحِ» «وَقَدْ كَانَ الشَّعْبِيُّ يَقُولُ الْكِتَابُ مِنْ غَيْرِ شَهَادَةٍ،
وَلِصَحِيحٍ مَا قُلْنَا، لِأَنَّ الْحَقَّ يَثْبُتُ بِالْحَقِّ، فَلَا يُؤْمَرُ مِنَ التَّزْوِيرِ عَلَى الْقَاصِي،
فَيُخَاطَبُ فِي ذَلِكَ بِالشَّهَادَةِ، وَلِأَنَّ الْقَاصِي لَا يَفْعَلُ بِحَقِّ نَفْسِهِ إِذَا وَحَّدَهُ فِي تَفْسِيرِهِ،
وَنَحَبَّ حَقَّهُ إِذَا لَمْ يَدْعُوه، فَلِأَنَّ لَا يَفْعَلُ بِحَقِّ غَيْرِهِ مِلًّا حُجَّةً أَوَّلَى وَأُخْرَى

فَلَمَّا كَانَتِ الشَّهَادَةُ وَاجِبَةً قُلْنَا إِنَّ حَقًّا لَا يَنْقُطُ بِالشَّيْءِ، وَهُوَ مَا طُبِعَ
[١٠١] ١٧١ هـ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ رَحْلَابٌ، أَوْ رَحْلٌ وَامْرَأَتَانِ كَمَا فِي سَائِرِ
الْحَقُوقِ^(٢)»

قَوْلُهُ: (وَبِحِلَافِ رَسُولِ الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي، وَرَسُولِهِ إِلَى الْقَاصِي)، أَيْ
وَرَسُولِ الْمُتَرَكِّي إِلَى الْقَاصِي يُعْنِي يُقَالُ ثَمَّةٌ بِلَا اشْتِرَاطِ الْحُجَّةِ، لِأَنَّ التَّرَكِّيَّةَ لَيْسَتْ
بِمُلَزِمَةٍ، لِأَنَّ الْإِلْزَامَ يَكُونُ بِالشَّهَادَةِ لَا بِالشَّرْكِةِ، لِأَنَّ الْقَصَاءَ يَكُونُ بِالشَّهَادَةِ لَا

(١) بَطْنُ دَرْجٍ مَحْصَرٌ بِطَحَوِّزٍ بِالْأَسْبَحِيِّ [٤١٨]

(٢) الْمَطَرُ وَالْمَطَرَةُ مَا يَنْصَدُّ فِيهِ يَكْتُبُ كَذَا حَتَّى فِي حَاشِيَةِ [١٠١] وَيُنْظَرُ «مَعْرِفَةُ فِي تَرْجُمَةِ

مَعْرِفَةِ» [١٩٤/٢]

(٣) يُنْظَرُ «فَرْحُوحُ مَحْصَرُ الْقُدُورِيِّ» لِلْأَفْطَحِ [٣١٢].

قال: ويحب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه أو يُعَمِّمَهُ بِهِ (لأنه لا شهادة بدون العلم) ثُمَّ يَخْتُمُهُ بِحَضْرَتِهِمْ وَيُسَمِّئُهُ بِهِمْ (كأن لا يُؤْفِقَهُ السُّمُورُ بِالْتَرْكِيبَةِ، وَإِنَّمَا تُرْعِيهِ التَّرْكِيبُ لِرُخْصَانِ حَبِيبِ الصَّدَقِ عَلَى حَبِيبِ الْخَدَمِ، وَلَا يَكُونُ مُلْزِمَةً شَيْئًا).

الآن ترى أنه لو قضى بدون التريكة حراً، وكذلك كانت أهل الحرب ليس ملزمين، ولا يشترط الخطة في قوله: لأن الإمام ساجد [١٢٠] إن شاء أسقط الأمان، وإن شاء لم يقطعه، وكتب القاضي مريم، فيه بحث على القاضي أن يطر وإن لم يفعل به. كذا قال شمس الأئمة السرخسي في «شرح أدب» [٢٠٠] القاضي.

قوله (قال ويحب أن يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه)، أي قال لفدوري في «مختصره»، ونماؤه فيه «ثم يختمه بحضرتهم، ويسمئهم به» يعني يجب على القاضي أن يقرأ الكتاب على الشهود حتى يقع لهم المعرفة بما فيه؛ لأن علم الشهود بما في الكتاب شرط عند أبي حنيفة ومحمد، وحصول العلم لهم بطريقتين إقاماً للقراءة عليهم، وإما بإخبار ما في الكتاب، ثم يختم الكتاب بخضرة الشهود، ويسمى الكتاب بـ الشهود. وهذا رواية لفدوري [١٢٠] وهو بخلاف ما ذكر في «أدب القاضي». لأنه قال أنه «يدفع الكتاب إلى الطالب»^(١)، وهو المُدْعَى.

الآن ترى إلى ما قال الإمام ابن تيمية في «تهذيب» [٢٠٠] «أدب القاضي» بحضرة

(١) ينظر «مختصر الفدوري» [ص/٢٢٦]

(٢) ينظر: «أدب القاضي» مع شرح الصدوق، تهذيبه للتحف [٢٨٦ ص]

(٣) ما بين المعطوفين زيادة من «١٠٠»، «١٠٠»، «١٠٠»، «١٠٠»، «١٠٠»

وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لِأَنَّهُ عِلْمٌ مَا فِي الْكِتَابِ وَأَنْتُمْ بِحَقِّهِ
مُخْتَلِفُونَ، وَكَذَا حَقُّ مَا فِي الْكِتَابِ عِنْدَهُمَا وَبِهَذَا يُدْفَعُ إِلَيْهِمْ كِتَابُ أَحَدٍ مِنْ
مُخْتَلِفِينَ لِيَكُونَ مِنْهُمْ مُعَاوَنَةٌ عَلَى حِفْظِهِمْ.

«وَمَا مِنْ شَيْءٍ»

وَهُوَ لَعْنَةُ الْحَصَافِ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ ^(١)، «وَتَقْرَأُ الْكُتُبَ عَلَى الشُّهُودِ لَدَيْهِمْ بِشَهَادَةٍ
عَلَيْهِ، وَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ سَحْنَةٌ تَكُونُ مَعَهُمْ، وَيَخْتُمُّ الْكِتَابَ بِحَضْرَتِهِمْ، وَيُشْهِدُهُمْ
هَذَا كِتَابُهُ إِلَى فُلَانٍ مِنْ فُلَانٍ وَصِي بِلَدٍ كَذَا، وَهَذَا حَاضِرُهُ، ثُمَّ يَدْفَعُ الْكِتَابَ
إِلَى الطَّالِبِ

فَإِنْ قَرَأَ الْكُتُبَ عَلَيْهِمْ وَهُمْ لَا يَحْفَظُونَ مَا فِيهِ، وَلَيْسَ تُسَحْنَةُ مَعَهُمْ، وَهُمْ
يَخْتِمُهُ بِحَضْرَتِهِمْ، لَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: «يُخَوَّرُ وَإِنْ
يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَشْهَدُوا بِمَا فِيهِ بَعْدَ أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ هَذَا كِتَابُهُ وَحَاضِرُهُ، وَيُسَمِّيهِ بِدَاسِي
الْكَتَبِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ يَقْتُلُونَ كُتُبَ الْقَصَاةِ بِعَبْرٍ نَبِيَّةٍ»

ثُمَّ قَالَ التَّائِيهِ: «وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ بِمِثْلِ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ»، هَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ دُرَيْمٍ
فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»، وَأَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ، وَقَوْلُ بِي أَبِي يَلِيٍّ بِمِثْلِ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ،
وَوَحْدَةُ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ: أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ بِمَا فِي الْكِتَابِ وَلَا يَعْنُونَ،
فَلَمْ يَخْرُجْ قَوْلُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْ سَهْدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَقْتُمُونَ﴾ [الرَّحُوفُ ٨٦] وَلِأَنَّ حُكْمَ
يَقْتُمُونَ بِمَا فِي بَاطَنِ الْكِتَابِ، فَوَجَّهَتْ أَنَّ يَشْهَدُونَ عَلَيْهِ.

وَوَحْدَةُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَإِسْنِ أَبِي يَلِيٍّ: أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى الْكِتَابِ وَحِصَّةِ،
وَهُوَ مَقْنُونٌ لَهُمْ، فَحَازَتْ شَهَادَتَهُمْ وَإِنْ لَمْ يَقْلَمُوا مَا فِيهِ، كَمَا لَوْ شَهِدُوا عَلَى خَيْرٍ
وَلَمْ يَقْلَمُوا وَإِنْ مَا فِيهِ، فَإِنَّهُ يَخَوَّرُ، ^(٢) وَلِأَنَّ بَاطِنَ الْكِتَابِ مَوْجِعُ سِرٍّ

(١) سَمِعْتُ «أَدَبَ دَاسِيٍّ» مَعَ شَرْحِ الْقَصْدِ: «يَشْهَدُونَ بِحَضْرَتِهِمْ» [٢٨٦ ٤]

(٢) وَفِي الْأَصْلِ: «فَإِنْ لَمْ يَشْهَدُوا بِمَا فِيهِ، وَلَمْ يَقْلَمُوا مَا فِيهِ، وَفِيهِ يَخَوَّرُ»، وَفِي «وَأَصْلُهُ»

وقال أبو يوسف آخر شيء من ذلك ليس بشرط، وانما نرى يشهدهم
أن هذا كتابه وحتمه وعن أبي يوسف أن الحتم ليس بشرط أيضاً فبطل في
ذلك لما أثبتنا بالقضاء وليس الحزم كسماحه وأما من منى لامة
الترخيص - رحمه الله - قول أبي يوسف - رحمه الله -

قال وإذا وصل إلى القاضي لم يقبل إلا بحضرة الخصم، لامة بقرينة

عبد البر

لحكم، ولا يُقبلون عليه غيرهم، فإذا شهدوا بالكتاب والحتم كفى

قال صاحب الهداية (١) ٢٢٢. (واختار شمس الأئمة الترخيص قول أبي
يوسف)، وأجمعوا في الشهادة على لفت أن علم ما فيه شرط لصحة الشهادة

قوله (وقال أبو يوسف آخر شيء من ذلك ليس بشرط)

إنما قيد بقوله (آخر)، لأن قوله لأول مثل قول أبي حنيفة أن علم ما فيه
الكتاب، وحفظه، والحتم بحضورهم شرط

قوله: (قال وإذا وصل إلى القاضي لم يقبل إلا بحضرة الخصم)، وذلك
لأن المقصود من سماع الكتاب وقوله الحكم بما فيه، فلا يجوز الحكم بما فيه
على غير خصم، فشرط حضور الخصم، وليس كذلك سماع القاضي الكتاب
شهادة الشهود، حيث يجوز بعير خصم، لأن المقصود من الشهادة لا الحكم،
كحتمل شهود الفرع شهادة الأصوب.

قال في شرح الأقطع (٢) قال أبو يوسف يقبله من غير حضور خصم، لأن
كتاب يختص بالمكتوب إليه، فكان له أن يقبله، والحكم بعد ذلك يقع بما علمه
من الكتاب، فاعتبر حضور الخصم عند الحكم به (٣).

(١) في حاشية الأصل: أع. بكذا.

(٢) ينظر: شرح محضر القدوري للأقطع (ق، ٣١٣).

أداء الشهادة فلا بد من حضوره، بخلاف سماع القاضي الكاتب لآلة
يسقى لا للحكم

باب في بيان

قال الإمام أبو محمد الناصح البسابوري في «تهذيب أدب القاضي»^(١) ورد إلى القاضي كتاب قاضي بحق عن رجل؛ جمع بين أيدي حاء بالكتاب (٢٠٢) وبين خصمه، ثم يدعوه بالكتاب والشهود الذين يشهدون على كتابه لأن هذه ١٠٠ ١٧٣ | شهادة يقع القصء بها، فلا تسمع على غير خصم، كدشهادة على الشهادة لا تسمع إلا على خصم، فإن شهدوا بأن هذا كتاب فلان وخصمه سألته هل قرأ عليكم الكتاب وحنقه بخضرتكم؟ فإن شهدوا على ذلك فله، وإن قالوا لم يقرأه علينا ولكن حنقه بخضرتنا، لم يقبله، وكذا لو قالوا قرأه علينا ولم يحنقه بخضرتنا، لم يقبله، وقال أبو يوسف: يقبله في ذلك كله.

ولو كان العنوان من فلان بن فلان إلى فلان، أو من أبي فلان إلى أبي فلان، لم يقبله؛ لأن مجرد الاسم ومجرد الكنية لا يقع التعريف به، فإذا لم يعرف أنه المكتوب إليه لم يقبله، وسنذكر لك إلى قاضي بدد كذا، [لأن قاضي بدد كذا] يكون وحدا في أغلب، فقد عرفه بصاحبه إلى بدده، ولا يقرم أيضا إذا كتب إلى قضاة المسلمين؛ فإنه يقبل؛ لأنه كتب إلى كل قاضي، وهذا كتب إلى كل واحد وهو مخشون.

وقال أبو يوسف يقبله إذا شهد الشهود أنه كتاب فلان القاضي بدد كذا إليك؛ لأنه عرفت (٥/٣٢٢م) الكتاب إليه بقوله: إلى قاضي بدد كذا، وعرف المكتوب إليه بالإشارة إليه، إلا أن تكون الكنية مشهورة، مثل كنية أبي حبة - يعني ثقل حسنة؛ لأن المقصود - وهو التعريف - يتحصل بدون الاسم والسنة.

(١) ومع الأصل (ومجرد كنية) وسنذكر من (١٠٠م)، (١٠١م)، (١٠٢م)، (١٠٣م)، (١٠٤م)، (١٠٥م).

(٢) ماس المعنويين بدد من (١٠٠م)، (١٠١م)، (١٠٢م)، (١٠٣م)، (١٠٤م)، (١٠٥م).

كتاب القاضي

قال أبو بكر لأبي في «شرح أدب القاضي» وكانت نسخة أبي، مثل
علي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب؛ لأن بعض من كتب عنه، وقد حصل
وذكر أبو علي عن أبي يوسف | ١٢٣ | «أنه بن كتب عن أبي طالب بن
أبي فلان؛ لم يجز وإن كان مشهوراً، مثل ابن أبي يسي وابن شرمه،
وذكر ابن كسر في «أدب القاضي» «ذلك في نسخة أبي سيمان بخور»

وفي «شرح أدب القاضي» لابن كسر الذي شرحه أبو علي الشيرازي
أن الكنية لو كانت مشهورة مثل، أبي حبيب، نقل على ربه أبي سيمان، ولا
يجوز في سائر الروايات؛ لأن السبب يشتركون في الكنية، لأن أحدهم يشتهر به،
فالمكتوب إليه لا يعرف أن الكاتب هو الذي شتهر بهذه الكنية أو غيره، فلا نقل.
قال محمد بن الحسن لو كان على كتاب أسماؤهما وأسماء ابنهما، ولم
يكن ذلك في داخل الكتاب؛ لم يقبله».

وذكر أبو علي: «قال أبو يوسف إذا تبي كتاب القاضي ابن قاضي غيره،
وليس عليه عنوان، وهو محتوم بحاتمه؛ فإنه يقبله إذا شهدوا على الكتاب والحاتم،
فإن لم يكن داخل لكتاب اسم القاضي واسم المكتوب إليه، أو كان فيه أسماؤهما
وليس فيه أسماء أيتهما، أو كت اسم القاضي وسه ابن حدة في عنوانه، ولم
يكن داخل الكتاب أسماؤهما وكأتهما؛ لم يقبله»^١. كما ذكرنا لتصحیح

١ أبو علي الشيرازي لم يميز المؤلف، ولم يهد بهن الحزم عليه، وإن كان بعض من يكره
محمد بن الوليد الشيرازي أبو علي نفسه بخط من كتبه «أحمد لأحمد بن إدريس عنه،
والمجموع بقاوي» وكان معاصراً لأبي عبد الله بغداديين، وقد جري بعد سنة (٢٥٠هـ)
بخط «الجواهر ص ١٠٠ بعد فهارس العرشى | ١٤١ | وأحمد بعد ابن عباس | ١٦٢ |

(١) بظن «الجواهر ص ١٠٠ | ٢٤٤ |، «الغاية» | ٢٤٣ |

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُهُ وَحَاتَمُهُ فَبَدَأَ عَلَى مَا مَرَّ . وَلَمْ يَشْرُطْ فِي الْكِتَابِ ظُهُورَ الْعِدَالَةِ لِلْفَتْحِ ، وَصَحِيحٌ أَنَّهُ يَنْقُصُ الْكِتَابُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعِدَالَةِ ، كَذَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى رِيَادَةِ الشُّهُودِ ، وَمَا يُتَكَنَّبُ أَدَاءُ الشَّهَادَةِ بَعْدَ قِيَامِ الْحَتْمِ .

❦ حاشية السيد ❦

ما في الكتاب لم يُقبل شهادتهم .

وَأَمَّا اعْتِبَارُ الْحَتْمِ مَخْضَرَةَ الشُّهُودِ ، فَلِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ أَنْ يُرَادَ فِيهِ ، فَهوَ يَحْزَنُ أَنْ يَنْهَدُوا بِأَشَدِّ .

قَوْلُهُ: (عَلَى [عَا] ^(١) مَرَّ) ، إِفْرَادُهُ بِبَنِي مَا قَالَ قُلْ هَذَا (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ أَجْرًا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، وَالشَّرْطُ أَنْ يُشْهَدَهُمْ أَنْ هَذَا كِتَابُهُ وَحَاتَمُهُ)

قَوْلُهُ ، (وَلَمْ يَشْرُطْ فِي الْكِتَابِ ظُهُورَ الْعِدَالَةِ لِلْفَتْحِ) ، أَيُّ لَمْ يَشْرُطْ الْقُدُورِيُّ فِي «مَخْضَرَةِ» الْعِدَالَةِ لِفَتْحِ كِتَابٍ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كِتَابُ فُلَانٍ الْقَاضِي ، سَلَّمَهُ إِلَيْنَا فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ» [١٧١ ص ٢٠١] ، وَفَرَادَ عَلَيْهِ ، وَحَاتَمَهُ ؛ فَتَحَهُ الْقَاضِي ^(٢) . وَلَمْ يَقْرَأْ: إِذَا شَهِدُوا وَعَدَّلُوا ، فَعَيْنُ أَنَّهُ لَمْ يَشْرُطْ الْعِدَالَةَ

قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ»: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْقُصُ الْكِتَابُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعِدَالَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ ^(٣)) .

قَالَ شُعْرُ الْأَنْعَمَةِ السَّرَخْسِيِّ فِي «شرح أدب القاضي» لِلْحَصَافِ: «وَإِذَا شَهِدَ لِشُهُودٍ عَلَى الْكِتَابِ وَعَلَى حَتْمِ الْقَاضِي ، وَهُوَ كِتَابٌ صَحِيحٌ ، فَإِنْ كَانَ الْقَاضِي يَعْرِفُ الشُّهُودَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْكِتَابِ بِالْعِدَالَةِ ، فَكَانَ الْحَتْمُ يَخْتَصِرُ مِنَ الطَّلَبِ

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (عَا) ، و(مَرَّ) ، و(أَنْتَ) ، و(عَا) ، و(عَا) ، و(عَا) .

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص/٢٢٦] .

(٣) ينظر «أدب القاضي مع شرح الصدر شهيد» للحصاف [٢٨٦ ص ٣] .

وإِذَا يَقُضُّ الْكَتُوبُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ الْكَاتِبُ عَلَى الْقَصَاءِ، حَتَّى يَرُدَّ
أَوْ غَرَلَ، أَوْ لَمْ يَتَّقِ أَهْلًا لِلنَّصَاءِ قَبْلَ وُضُوعِ الْكِتَابِ، لَا يَقْضِيهِ، لَا حَرَجَ

➡ غاية البيان ➡

و مصوب ، ويحمل ما فيه ونحوه ؛ وذلك لأنهم لم يشهدوا على الحق - وقد - به
نقاصي بالعدة - عمل بهم أيضاً ، ولا نحتاج إلى أن ينال ، وذلك لأن -
يكون بظهور العدالة ، فإذا كان ظاهر العدالة فلا حاجة إلى السؤال في هذا الموضع

وإن كان لا يفرقهم بالعدة ثم يفتي المحتسب، ولكن يسأل عنهم - وفت لا
افتت للحنن نوع عمل بالكتاب، وانكأ لا يفعل به مما لم يظهر عدة شهيد
على الكتاب؛ ولأن العدالة متى لم تظهر احتاج المدعي إلى أن يريد في شهيد.

وإما ثمة أن يريد في شهوده. إذا لم يفت القاصي الحاسم حتى يشهد على
أن هذا حاتم القاصي، فإما إذا عت الحاسم لا يتمكنهم أن يشهدوا على
أ. ب. ج. د. هـ. حاتم القاصي، فإما يكتن فيه فائدة، وكذا أ. ب. ج. د. هـ. حاتم
يكتن على، فلا يفت الحاتم ما سم تظهر عدالة شهوده.

قال الأصمعيّ «هنا تمّ يُعرفوا، قال الفاصي رذ هي شهودك، لأنه - حسب
أه كتاب الحاكم، فوجب أن يأتي شهود تحريم»

قوله (وَمَا بِفُتْلِهِ أُمُكْتَوْتُ إِلَهَ إِذَا كَانَ الْكَاتِبُ عَلَى الْفُتْلَاءِ . حَرَى بِمَاتٍ . أَوْ غَرَل . أَوْ لَمْ يَمُتْ أَهْلًا لِنَفْسَاءِ قَبْلِ وَضُوءِ الْكِتَابِ - لَا بِفُتْلِهِ) ، دَكَ هَدِ
تَحْرِيفًا عَلَى مَا يَفْهَمُ مِنْ مَعْنَى الْفُتْلِ

قال أبو محمد الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» : لحققت في بعض
الكتابات حتى مات بعضي يدي كتب : أبو غرل ، أبو عمي ، أبو علي ، ...

بواجب من الرعايا، ولهذا لا يُقتل إحداً وحده حرب في غير غيبته، وفي عدم عملهما، وكذا لو مات المكتوب إليه لا دكت في فلاه من فلاه وصفي

محال لا يحور حُكْمُهُ، لم يُقتل المكتوب إليه دكت كتابه، لأنه خارج من الحكم حكماً في هذه الحالة، فلا ينفذ الحكم بكتابه، كمن خرج شهيداً لأصل من يكونوا من أهل الشهادة، يفتقر، أو عفى - به بخر الشهادة على شهادتهم - دكت هذا

ولو مات شهيد الأصل قبل الشهادة على شهادته دكت. ولو مات القاضي الكاتب لم يُقتل كتبه؛ لأن دعوت لا يُنظر حكمه بشهادة. بدليل أن اليهود لو ماتوا من التعديل ثم عُذر حكمه بكتابه، ودعوت تُخرج مدعى من لفصاء؛ بدليل أنه | ١٠٠ | مو مع شهادة ثم دكت من بعد فعدّلوا عند القاضي الثاني؛ لم يُنفذ دكت الساج. ولا فرق بين موته وغيبته، ودان به ١٠٠ | يُقتل بعد العزل - يُقتل بعد الموت |

قوله: (وكذا لو مات المكتوب إليه)، أي لا ينفذ قاضي آخر، لأنه يُكتب [أي] غيره، وهو قد مات، إلا دكت في قاضي بدينه كد فلاه من فلاه [أي فلاه] العلامية، ولي كل من يقتل من قضاة المسلمين، فحده تقتل الكتب بعد موت قاضي بدينه المكتوب به، لأن غير حكومات به ف تبعاً له، وهو معلوم.

مخلاف ما إذا كتب إسماء من قاضي غيره كد فلاه من فلاه [أي فلاه] العلامية إلى كل من يقتل إليه من قضاة المسلمين، حيث لا يُقتل عند من حمله.

١٠ من المخطوطين - دد من ١٠١ - دد ١٠١ - دد ١٠١ - دد ١٠١

١١ من المخطوطين - دد من ١٠١ - دد ١٠١ - دد ١٠١ - دد ١٠١

١٢ من المخطوطين - دد من ١٠١ - دد ١٠١ - دد ١٠١ - دد ١٠١

بَلَدَهُ كَذَا وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُصَاةٍ لِمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ عَتَرَهُ صَارَ نَعْمَةً بِهِ، وَهُوَ مُعَرَّفٌ، بِخِلَافِهِ مَا إِذَا كَتَبَ الْبِتْدَاءَ إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ عَنَى مَا عَلَيْهِ مَشَاحِ

عَلَيْهِ لِيَا...

وَالِيهِ دَقِبَ مَشِيخًا حَلَاقًا لِأَبِي يُوسُفَ، لِأَنَّهُ مُجْهُولٌ.

وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ «الْمَجْرَدِ» لِلْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ «وَأَنَّ مَاتَ الْقَاصِي لَدَى كِتَابِهِ لَيْهِ، لَمْ يَشْعَ لِلْقَاصِي أَنْ يَكْتُبَ مِنْهُ نَكْتَبَ، وَلَا [٢٤١٥] يَشْمَعُ مِنْهُ دَعَا أَوْ حُرِّ، فَمِنْ قَبْلِ الْقَاصِي [مَه] فِي هَذِهِ الْوَحْوَةِ، وَشَمَعُ مِنْهُ، وَقَضَى بِهِ، كَانَ ذَلِكَ خَطَأً، وَهُوَ مِمَّا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَيَقْتَضِي ذَلِكَ، وَإِنْ احْتَضَمَ فِيهِ إِلَى قَاصِي حَزْرَقْدَ قَضَى بِهِ، أَمَّا هَذَا لِأَنَّهُ مِمَّا يُخْتَلَفُ فِيهِ لِقِصَاةٍ [٧٦، ١٠] ثُمَّ قَالَ الْحَسَنُ «وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ».

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع»: «قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا مَاتَ الْقَاصِي الْكَاتِبُ، تَوَلَّى قَبْلَ وَصُولِ كِتَابِهِ، لَمْ يَقْبَلْهُ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ، وَعَنِ أَبِي يُوسُفَ فِي «الإِمْلَاءِ» أَنَّهُ يَقْبَلُ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ».

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا أَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَرُفُرُ إِذَا انْكَسَرَ خَتَمُ الْقَاصِي لَمْ يَسْبَحِ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَقْبَلُهُ».

وَحُجَّةُ قَوْلِهِمَا، أَنَّ كَسْرَ الْحَتَمِ يُوجِبُ تَهْمَةً فِيمَا شَهِدَ بِهِ الشَّاهِدُ، بِحُجَّةِ أَنْ يَكُونَ رِيدَ فِيهِ، فَلَمْ يَقْبَلْ مَعَ التَّهْمَةِ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَخْفُطُوا مَا فِيهِ، وَعَنِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ قَدْ وَقَعَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ، وَمَا فِيهِ يُعْنَمُ بِالْفَرَاءَةِ، فَلَمْ يُؤْثَرِ كَسْرُ الْحَتَمِ فِيهِ.

(١) مابين المعقوفين راجعة من: ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤

لأنه غير معروف، ولو كان مات الحضم يُسَدُّ لكتاب علي وارثه، لقيامه مقامه

ولا يُقبل كتاب القاصي إلى القاضي في الحدود والنفقات؛ لأن فيه

شبهة البيان

ونقل الساطعي في «الأجاس» عن «نوادير هشام» قال أبو يوسف: «إن نزل
القاصي أو مات وهو المكتوب له إليه، ثم قُدِّم الحضم الذي عنده المال إلى القاضي
لدي كتب الكتاب وقد عاتبَ نَيْتَهُ، واحتج المكتوب [له] بكتابه عليه؛ قال لا
أفضي بذلك عليه، لأنهم شهدوا عنده على رجل عاتب حتى تُخَصِّرَ بَيَّةً ثانية على
حَضْمِهِ وهو (١٠٠/١٧٦) حاضر، لكن لو كان وصل بكتاب إلى قاضي الذي كتب
إليه بذلك؛ كان الكتاب بمرلة الشهود، وقد كان أبو يوسف انثلي بهذا مرة»^(١)

قوله: (ولو كان مات الحضم يُسَدُّ لكتاب علي ورثه، لقيامه مقامه)، ذكره
تفريعاً أيضاً، يعني: لو مات الحضم - وهو المدعى عليه - قبل وصول كتاب
القاصي إلى القاضي؛ يُسَدُّ القاصي المكتوب إليه الكتاب على ورث الحضم

قوله: (ولا يُقبل كتاب القاصي إلى القاضي في الحدود والنفقات)، هذا
لفظ القُدُوري في «مختصره»^(٢)، ودلت لأن كتاب القاضي إلى القاضي [في
الحدود]^(٣) بمرلة الشهادة على الشهادة؛ لأن كتبه يُشَلُّ شهادة لأصول، كما أن
شهود لمرع يُقْلُون بعارثهم شهادة الأصول

ثم الشهادة على الشهادة لا تحوز في حدود ونفقات، فكدلت كتاب

(١) ما بين المعقولين زيادة من (٥٠)، (فتح)، (إع)، (وقض)، (في)، (٤٢)، (إليه) وهي
«الأجاس» (١٠٠/١٧٦) ينظر: «الأجاس» لأبي العباس القاضي (٢٨٣/ب) مخطوط
مكة برر عثمانية - تركيا/ (رقم المخطوط: ١٣٧١)

(٢) ينظر: «الأجاس» للقاضي (١٧٠/٢).

(٣) ينظر: «مختصر القُدُوري» (ص/ ٢٢٦)

(٤) ما بين المعقولين: زيادة من (١٤).

شبهة الدليّة فصار كاشهدة على الشهادة، ولأنّ قسّاهما على الإسقاط وفي قبوله سفي لي ثباتهما.

بابه العبدان

القاضي فيها، لأن فيه شبهة أدلة، والحدود والقصاص ينسقط بالشبهة، ولأن ١٠٣٦٥ | الكتاب قد يروى، لأن الخط قد يشبه الخط، فتمكّن نوع شبهة ومختلّ لبّ بما ذكر الحرس في «المحرّد» من صورة كتاب القاضي إلى القاضي، وهي قوله «من فلان قاضي كورة كذا إلى فلان بن فلان قاضي كورة كذا، سلام عليك، فبي أحمد إليك الله لا إله إلا هو».

١٠٣٦٦ | أنا بعد من رجلاً اثني ١٠٣٧ | قال به فلان بن فلان، وذكر أن له على رجل في كورة كذا حقاً، فسألني أن أسمع من بيته، وأكتب إليك بما يستقر عدي من ذلك، فسأله البيّة، فأثني بعدة منهم فلان وفلان [وفلان] ١٠٣٨، ويخليهم ١٠٣٩ وتنتهم

فشهدوا عدي أن فلان بن فلان الفلاني على فلان بن فلان بفلاني كذا كذا درهما ديناً حلاً، وسألني أن أخدعه ما قبض منها شيئاً، ولا قصه له فاصر بوكاف، ولا احتل شيء منها، فأخفّته فحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما قبض من هذا المال الذي قامت به البيّة عدي، ولا قصه به وكيل، ولا أخته، ولا قصه له قابض، وإياها له عليه.

فسألني أن أكتب به إليك بما يستقر عدي، فكتبت إليك بهذا الكتاب، وأشهدت عليه شهوداً أنه كتبني وحاشي، وقرأته على الشهود

(١) وقع بالأصل كتبت وأخبرت من (د)، (و)، (م)، (ن)، (ع)، (ص).

(٢) وقع بالأصل (وأكتب) وكتب من (د)، (و)، (م)، (ن)، (ع)، (ص).

(٣) ما من المعطوفين (د)، (و)، (م)، (ن)، (ع)، (ص).

(٤) وقع بالأصل (ويخليهم)، والمشت من (د)، (و)، (م)، (ن)، (ع)، (ص).

هذه بيّنة أن في هذه الصناعة أو لقبيلة رجلاً يُنسب بجش ما تُنسب إليه ، ولا إل منكم
 ما شهد به ، فإن جاء بيّنه عن أن في تلك القبيلة والصناعة من نُسب بشي
 نُسب إليه ، أبطل الكتاب ، وإن لم يكن في تلك القبيلة ولا الصناعة أحدٌ على اسمه
 واسم أبيه ، قضى عليه . إلى هنا نَقط كتاب «المعجزة»

[هذا آخر مدوّن لعشر من كتاب «عناية البيان في شرح الهداية» ، كنه مؤلفه
 الفقير ، إلى الله تعالى أبو حبيبة أمير كتاب بن أمير عمر لعبيد المدعو ر قوام
 القزائبي لأتقاني في السادس والعشرين من جمادى الآخرة من سنة أربعين وسبع
 مئة بعداد في الحاشية الشريفة منه ، ويتلوه في الحادي عشر . فضل آخر ، قال
 (وَيَجُوزُ قِصَاةُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ) إِنَّ شَاءَ اللَّهُ
 تعالى]'

٥٦ ٥٧

فصل آخر

(وَيُحْزَرُ قِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَبِضَاصِ) اغتراباً

بشهادتيها

.....

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[اللَّهُمَّ يَسِّرْ وَتَمِّمْ بِالْخَيْرِ]

فصل آخر

قال: (وَيُحْزَرُ قِصَاءُ الْمَرْأَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَبِضَاصِ) وهذه من مسائل القُدوري^(١).

أقدم أولاً أن كتبت القاضي، في القاضي، د. كان سيجلاً يبحث على القاضي المكتوب إليه إمضاءه (د. كان في محل مُتَحْتَجِّدٍ بِهِ، وإذا كان كتاباً حُكْمِيًّا فَلَهُ الْجِبَارُ مِنَ الْإِمْصَاءِ وَالرَّدِّ، عَلَمًا كَانَ كَذَلِكَ؛ احتاج إلى بيان تعداد محالٍ لاجتهاد بدكر أصلي يجمعها، فذكر هذا المصل لبيان ذلك وما يُلْحَقُ بِهِ.

قال الإمام العتايي في «شرح الجامع الكبير»: «امرأة قُذِبَ الْقِصَاءُ، فَقُصَّتْ فِي الْأُمُولِ؛ صَحَّ؛ لَأَنَّهَا تَصْلُحُ شَاهِدَةً فِي بَابِ الْمَالِ، فَتَصْلُحُ قَاصِيَةً، وَلَوْ قُصَّتْ بِالْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ وَأَمْصَاءُ قَاصِي آخَرُ يَرَى حَوَازَهُ نَقْدًا بِالْإِحْمَاعِ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْقِصَاءِ مُتَحْتَجَّةٌ بِهِ، فَإِنْ شَرِيحًا كَانَ يُحْزَرُ شَهَادَةُ السَّائِغِ مَعَ رَجُلٍ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ»

وقال الشيخ أبو الثمين السعدي في «شرح الجامع الكبير»: «وقصاء المرأة فيما سوى الحدود جائز؛ لأن شهادتها فيه مقبولة، وفي الحدود يتوقف قصاؤها

(١) ما بين المعقوفين ريبه من ١٢٥، والحد ١٠٠، وق ١٠٠، و ١٠٠.

(٢) ما بين المعقوفين ريبه من ١٢٥.

(٣) ينظر: «مختصر القُدوري» (ص/ ٢٢٦)

وقد مر الوجه.

وليس لتأصي أن يستخلف على القضاء، إلا أن يتوَصَّ إليه ذلك؛ لأنه قد

في نهاية البيان

اه ٣٢٦ | لأن الس^١ اختلفوا في حوار شهادتها في الحدود، فأحار ذلك شريع^٢
وبشر^٣، فكان القضاء مُتَجَهِّداً فيه، وليس بمقيدة ذلك بضع قاضٍ

والمزوي عن الرهري^٤ «مست لث^٥» ٢٣٢ ط من رسول الله ﷺ ولحلمن^٦
من نفيه: ألا تُقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص^٧؛ ليس بضع، بل هو
مُتَوَلٍّ، يَحْتَمِلُ على حال امرأته، فلم تنفِ شهادتهنَّ عند الأصحاب إلا الرجال
بدليل مقطوع، فكانت لهم - على قول هؤلاء - في الحمل - شهادة

ولو قضى القاضي في الحدود شهادة رخص وامرأتين؛ فقد قصَّوه، وليس
لغيره إبطاء؛ لأنه قضى في فضل مُتَجَهِّدٍ فيه، وليس نفس القضاء ههنا مختلف
فيه^(٨). إلى هنا لفظه وجه الله تعالى.

قوله (وقد مر الوجه)، إشارة إلى ما قال قبل هذا الفصل بخط^٩، وهو
قوله: (لأن فيه شبهة البدلية).

قوله: (وليس للقاضي أن يستخلف على القضاء، إلا أن يتوَصَّ إليه ذلك)،
وهذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١٠).

(١) وقع بالأصل «في النفس» ونسبت من «في» و«م» و«تج» و«ع» و«ض»

(٢) أخرجه ابن أبي شبة [رقم ٢٨٧١٤]، وأبو يوسف في «الخراج» [ص ١٧٩]، وعنه محمد بن
نجير في «الأصل المعروف بالمعروف» ١ ٥٠٥ طبعه ودرره الأوقاف لطره [عن
الرهمري رحمه الله في «الحدود والقصاص»]

(٣) خط «الغاية» ٢٨٧، «الحومر» براء [٢٤٣ ٦]، «الكتاب في شرح نكاح» [٨٤ ٤]

(٤) يعني سطر، و«سلف» تعرف سطر، «سخطوط»

(٥) سطر «محيط الغنى» [ص ٢٢٦]

في غيبة البيان

عن المباشرة بنفسه ، و لموصي قد مات ، حيث لا يمكن الرجوع إلى رأيه ، ولا الاستعانة بالغير دلالة .

وقال أبو حفص محمد بن محمود الأسترشبي في كتاب «الفصول» : «نقضي إذا لم يكن مآدون في الاستحلاف ، واستحلف غيره ، لا يتعد قضاء حليفه ، سواء كان لاستحلاف في صحته ، أو مرضه ، أو سفره ، وإب استحلف غيره بإذن الإمام ، يكون حليفه قاصياً من جهة الإمام ، حتى لا يملك نقضي عمره إلا إذا قال : الحليف إن من شئت ، وستين من شئت ، فحينئذ يملك عمره ، بحلاف المأمور بإقامة الجمعة ، فإن له أن يستحلف غيره وإن لم يأذن له الإمام ، وكذا الوصي يملك التمويص إلى غيره وإن لم يأذن له الموصي ، وتعمم هذه في «المحيط» .»

وإذا لم يكن مآدون بالاستحلاف ، واستحلف وحكم حليفه في مجلس نقضي بين يديه : حر ، كما ذكرنا بسنخ ، أو وكل غيره ، وباع الثاني بحضرة الأور ، ولو حكم في غيبته ، ثم رفع قصده إلى نقضي فأحر ، فقد قضاؤه عند استحساننا ، وكذلك القاصي إذا أحر حكم الحكم في المجتهدين كما ذكر في «فتاوى القاضي ظهير الدين» .

وقال في «الفصول» أيضاً : «السلطان إذا قال لرجل جعلتك قاصياً ، يسر ، أن يستحلف إلا إذا أذن له بذلك صريحاً أو دلالة ، بأن يقول : جعلتك قاصي القضاة ، لأن قاصي القضاة هو الذي تنصرف في القضاء تقليداً [٢٣٣] وعزلاً كما ذكره في «الذخيرة» .

وأجاب بضم الدين التميمي عن محضر ، به غير صحيح ، لأنه ذكر فيه أن هذا

بـحلاف المأمور بإقامة الخُمة، حيث سـحلف، لأنه على شـرف انبـوات
تتوقفه فكان الأمر به إيجاباً بالاستحلاف ولا كذلك القضاة، ولو قصي الثاني
مختصر من الأول أو قصي الثاني فأحار الأول حار كما في التوكيد، وهذا لأنه
حصرة رأي الأول وهو الشرط، وإذا قُوص إليه بملكته وقصر الثاني بدأ عن
الأصيل حتى لا يملك الأول عزله.

وإذا رُفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاء، إلا أن يحلف الكتاب،

﴿عليه السلام﴾

القاضي مُقلدٌ من جهة قاضي القضاة فلا يـ، وليس فيه أن قاضي القضاة مأذونٌ
بالاستحلاف من جهة السلطان.

قوله، (بـحلاف المأمور بإقامة الخُمة، حيث سـحلف)، مُصلٌ بقوله،
(وليس للقاضي أن يستحلف على النضاء)

قلوا: إما يحوز أن يستحلف المأمور بالجمعة غيره وإن لم يادن له الإمام
بالاستحلاف؛ إذا كان ذلك الغير سـمع الحصة، وإن لم يشهد الحطة
لم يحز الاستحلاف؛ لأن الحطة من شرائط افتتاح الخُمة، فإذا لم يستجمع
المستحلف شرائطها؛ لم يحز له افتتاحها كالأول.

قوله، (وإذا قُوص إليه بملكته)، أي إذا قُوص بالاستحلاف إلى القاضي
ملك القاضي الاستحلاف، نحو ما إذا قال له الإمام و من شئت، ولكن لا
يمك القاصي عزله؛ لأنه مانت من جهة الإمام، لا بد من له واستند من
شئت، فحينئذ يملك عزله.

قوله (وإذا رُفع إلى القاضي حكم حاكم أمضاء، إلا أن يحلف الكتاب

١ دعي في (ط) إلا ما قُوص إليه غيره هو صحيح.

٢١ رُفع بالأصل «بملكته» والمثبت من «قوله» وإمام «أخ» «دع» «أخ»

أو السنة، أو الإجماع، بأن يكون قولاً لا دليل عليه

﴿عبد الميان﴾

أو السنة، أو الإجماع، بأن يكون قولاً لا دليل عليه، وهذه من مسائل القُدوري^(١)

وفي بعض نسخ «المختصر»^(٢) «أز يكون قولاً لا دليل عليه»^(٣)

والمراد بالحاكم «خاصي»، وبالإعصاء «تشديد»

والأصل هنا ما قال الشيخ أبو الفعين في «شرح الجامع الكبير»^(٤) «الآن قص،

بقاصي في فصلٍ مُتَّهَدٍ فيه يَنْتَدُ، لأنَّ المسلمين مع اختلافهم اتَّفَقُوا أنْ قص،

بقاصي يَنْتَدُ في الْمُتَّهَدَاتِ على من حالف رأيه - حسب بُعْوثِهِ - على من وفق

رأيه»، فإذن هذا قصاً، انعقد الإجماع على بُعْوثِهِ

(١) ينظر «مختصر القُدوري» [ص ٢٢٦]

(٢) اللفظ لاون «بأن يكون قولاً» بـ مظهر به في شيء من نسخ «مختصر القُدوري» المطبوع

والمخطوطه التي بأبيد، ولا في شروحه التي طالعاص، وإنما وقع في جمعها بلفظ «أز يكون

قولاً» ثم ظلم بهذا اللفظ «بأن يكون قولاً» في نسخة التي شرح عليها العلامة بهذا المتن

محمد بن أحمد لأخيخاني في كتابه «إراد العهد» شرح مختصر القُدوري [ق ٢٤٧ بـ

مخطوط مكتبة قصر الله أمدي تركيا (رقم الحفظ ٧٩٥)] وقد في لنسخه في شرح عبد

العلامة أبو البركات الرُّهْدِيُّ في «المُخَيِّسِ شرح مختصر قُدوري» [ق ٣٤٧ بـ مخطوط مكتبة

قصر الله أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ ٨٠٨)].

(٣) هذا هو لفظ المطبوع من مختصر قُدوري، وهو الثالث في عدة نسخ خطية من «المختصر»

مها [ق ١٩٠ بـ مخطوط مكتبة كوبرلي محمد عاصم بك - تركيا (رقم الحفظ ١٠٠٠)

ونسخة ثانية [ق ١٣٥ بـ مخطوط مكتبة رجب باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٥)]، ونسخة ثالثة

[ق ١٠٦ بـ مخطوط مكتبة بور عثمانية - تركيا (رقم الحفظ ١٧٧٦)]، ونسخة رابعة

[ق ٨٩ بـ مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا/ (رقم الحفظ ٩٥٢)]

وعلى هذا اللفظ شرح خير رده في «شرح القُدوري» [ق ٢٠٣ بـ مخطوط مكتبة كوبرلي

ناصر أحمد باشا - تركيا (رقم الحفظ ٥٨٩)]، وأبو مصر الأقطع في «شرح القُدوري»

[ق ٣١٥ بـ مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا رقم الحفظ (٨٠٠)] وصاحب «مجموعه

لبير» شرح القُدوري [٢٤٥ ٢]، وصاحب «الذات في شرح الكتاب» [٨٨، ٤]

وصاحب «حلامه بدلائل شرح القُدوري» بحام الدين براري [٣٢٣ ٢]

وَالْأَمْرُ أَنَّ الْقَصْدَ مَتَى لَاقَى مُضْلًا مُجْتَهِدًا فِيهِ يُتَعَدُّ وَلَا يَرُدُّهُ عِزُّهُ،
لِأَنَّ اجْتِهَادَ الشَّيْءِ [١١١] كَاجْتِهَادِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ تَرَحَّحَ الْأَوَّلُ بِتَضَلُّلِ الْقَصْدِ بِهِ
فَلَا يَنْقُصُ بِمَا هُوَ ذُوهُ

في باب الثاني

وَالْمُرَادُ مِنْ خِلَافِ الْكِتَابِ خِلَافُ نَصِّ الْكِتَابِ الَّذِي بِهِ يَخْتَلِفُ فِي تَأْوِيلِهِ
الْبَلَدُ، مِثْلُ قَوْلِهِ نَعْدِي «وَلَا تَسْجُحُوا مَا نَكَّحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»
[الباء: ٢٢]، وَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَرَدَّخَ امْرَأَةُ الْأَبِ، وَلَا [الباء: ٢٢]،
جَدِّهِ، وَلَا بَطْأً وَاحِدَةً مَهُمَا، فَلَوْ حَكَمَ الْقَاضِي بِحَوَارِ مَكَاحِ امْرَأَةِ الْأَبِ؛ كَرِ
لِلْقَاضِي الثَّانِي فَسَخَّه.

وَكَمَا إِذَا قَضَى حَلَّ مَنُوكِ النَّسَبِ عَامِدًا؛ لَا يَصَحُّ، وَيُطْلَعُ الْقَاضِي الَّذِي
لَأَنَّهُ مُحَرِّفٌ لِنَصِّ الْكِتَابِ، قَالَ اللَّهُ نَعْدِي «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا قَدْ يُذَكَّرُ أَنَّكُمْ اللَّهُ
عَلَيْهِ» [الأنعام: ١٢١].

وَنَظِيرُ خِلَافِ الشُّعْثَةِ الْمَشْهُورَةِ: إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِإِفْصَاحٍ بِالْقِسَامَةِ،
أَعْي: يَخْلِفُ الْمُذْعِي حَمْسِينَ يَمِيًا إِذَا وَجِدَ قَتْلًا فِي مَحْبِيٍّ، وَكَانَ ثَمَّةَ عِدَاوَةٍ
ظَاهِرَةٍ، مُحَلِّفَ الْمُذْعِي عَلَى أَنْ فُلَامًا قَتَلَهُ؛ كَانَ لَهُ أَنْ يَقْتَضَى مِنْهُ فِي حَوْلِ مَالِكِ
رَضِيهِ، وَهُوَ بَوْلُ الشَّاعِي رَضِيهِ فِي الْقِسْمِ^(١). كَمَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ الشَّرْحِيُّ
فِي «شرح أدب القاضي».

وَهَذَا الْحُكْمُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِمُخَالَفَةِ الشُّعْثَةِ [٢٣٣] الْمَشْهُورَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ رَضِيهِ

(١) بَطَرُ الْكُفَى فِي فقه أهل المدينة: لأبي عبد الله [١١٢٢/٢]، وَالتَّاحِ وَالْإِكْلِيلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ
الْمُرَاقِ [٣٥٥/٨]، وَالشرح مختصر حُلِيِّ لِمُحَمَّدِ بْنِ [٥٤/٨]

(٢) وَهَذَا فِي الْحَدِيدِ لَا يَكُنِ الْقَصَاصُ بِطَرِيقِ الْحَاوِي الْكَبِيرِ لِأَبِي الْحَسَنِ لِمَا وَرَدَ [١٣/١٤]
وَأَبُو بَسْمٍ فِي الْمَطْبَعِ لِأَبِي حَامِدٍ الْعَرَبِيِّ [٤٠٣/٦]، وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي فقه الإمام شافِعِي
لِلْبَعَوِيِّ [٢٢٥/٧]

«لَيْسَ عَلَى الْمُذْنِبِ، وَالْمُؤْمِنِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»

وكذا، إذا قضى بحل المطلقة ثلاثاً للروح الأول قبل دخول الروح الثاني،
فالقاضي الثاني يتقبله؛ لأنه محالٌ للثقة المشهورة، وهي حديث الفسلفة^(١)،
وقد مر بيان الحديث في كتاب الطلاق في (فضل فيما تحل به المطلقة)

ونظير خلاف الإجماع ما إذا قضى بجوارٍ بشع أم لولد؛ كان للقاضي الثاني
أن ينقضه كما ذكر الحنفية في «أدب القاضي»^(٢)، وذلك لأنه محالٌ لإجماع
التابعين.

وذكر الشيخ أبو بكر الرازي «أن هذا مذهب محمد، فأما مذهب أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله، فيحور قصاؤه، ولا يُفسح». كما ذكر الإمام الشافعي.

وقال شمس الأئمة الشارحي «وهذه المسألة نسي على أن الإجماع
المأخوذ هل يرفع الخلاف المتقدم أم لا؟ فعند محمد رحمه الله يرفع، وعند أبي حنيفة
وأبي يوسف لا يرفع». هكذا ذكر في «شرح أدب القاضي»

يعني: أن الصحابة اختلفوا في جوارٍ بين أمهات الأولاد، ورؤي عن علي
عليه السلام أنه قال: «اختلف رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أنهن لا يُغرن، ثم زانت
بعد ذلك أن أرقهن». فقال عبيدة السلماني [يسكوون اللام -] «زانت في رأي
عمر أحب إلي من رأيك وخدك»^(٣).

(١) مصرى بحريجه.

(٢) مصرى بحريجه.

(٣) ينظر: «أدب القاضي» مع شرح الصلوات النبوية للخشاف [١٢٣/٣]

(٤) طابين المطوفين، زيادة من «ع»

أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» [١٣٢٢٤]، وسهلي في «السيكري» [٣٤٩١]، =

ولو قضى في المجتهد فيه مخالفاً لرأيه، باسم المذهب، بعد عدل أبي
حسنة وإن كان عادداً فيه وروياناً وواحد، التفاد أنه ينسب بحطاً بنفسه

في غاية البعد

ثم أجمع المتبعون على عدم حوار بينهم، فكان قضاء القاضي محواري
مخلاف لإجماع، فينظره كشيء عند محققين، وعندهما: لما لم يرتفع الخلاف
المتقدم بين أصحاب إجماع السبعين، كان قضاء القاضي في فصل مختلِب فيه،
ولا يفسحه الثاني.

وقال القاضي أبو زيد في آخر «فصول الإجماع» من كتاب «التقويم»
محمد بن الحسين رحمته روى عنهم جميعاً، أن القاضي إذا قضى ببيع أم الولد
٥١ ٣٢٨ لم يجز ١

وذكر عن أبي يوسف في «النوازل»: «أنه لا يشتد لقضاء».

وكذا لو قضى قاضي بمالٍ بفسامه، لأنه لو ادعى مالاً، وحلف حمسين بماله،
لم يجز به أخذ المال، وإن استحقاقه لمال باليمين لا يجوز إجماعاً، فينقض لصاؤه.
ثم ينبغي لك أن تعرف أن المعتبر من الاختلاف هو اختلاف المعتبرين من
أصحابه ومن كان بينهم، لا اختلاف الشافعي، ولا اختلاف مالك رحمته، لأن مالكاً
والشافعي لم يكونا موجودين في زمن الصحابة، فلم يكن خلافاً بينهما مفسراً، فنجد
كأن للقاضي الآخر أن يفعل ما قضى به القاضي المالكي والشافعي رأيه، وهذا
هو المراد بقوله (والمعتبر الاختلاف في الصدر الأول).

قوله (ولو قضى في المجتهد فيه مخالفاً لرأيه، باسم المذهب، بعد عدل أبي
حسنة وإن كان عادداً فيه وروياناً)، ذكر هذه المسألة تعريفاً على ما تقدم

لا في مقام الخصم، فتكون قصة في محلّ مجتهد فيه، فإن ٣٢٩ هـ من نسخة
من نصوص شيوخ شهادة هؤلاء، فبعد الإجماع، فلا يكون للعاصي آخر بطلان

وقال الشيخ أبو الصمير في «شرح الجامع الكبير» «ثم إما لم يكن للناس
ولامة لإبطال، إذا كان لأب يرى ذلك حقاً، وعدم الثاني أنه كان يرى خطأ، فإذا
إذا عدم أن لا أول لم ير ذلك حقاً، ونقص بحلاف رأيه، كان للناس إبطال قصده،
لأن قصده مع اعتداد حلاف ذلك وقع خطأ، كمن وقع بحرية إلى جهة، وصلى
إلى غيرها معتقداً أن قصده هي الأولى»

قال هكذا ذكر الشيخ الإمام عبد الله الحبر الخزي^(١)، وإلى أشار محمد
يحيى. يفتي في قوله: «ورأه جائزاً».

ثم قال أوروي عن الشيخ الإمام عبد الواحد الشيباني^(٢) قال. في حد
دليل على أن ما يفعله المصنف من تقليد شعوي^(٣) المذهب - ليحكم في الطلاق
المصنف بالطلاق - إما بخور أن لو كان العاصي يرى بطلان الطلاق المصنف.

(١) وقع بالأصل «أمر» والمثبت من «أمر»، «أمر»، «أمر»، «أمر».

(٢) وقع في النسخ «الحبر الخزي» وهو مولى يدور في «المغرب» [٢٥٠]. يدور
مصر أن باب خلاف المذهب - ولا يصح ما أتته

والحبر الخزي هو عبد الله بن الفضل بن عبد الحميد الكبير وقد نصب بجمعه

(٣) عبد الواحد الشامي هو الإمام، المنقّب بالشهد، كان من كبار فقهاء ما وراء النهر، وكان مرجع
إليه في أكثر فروع الشريعة، وله نظم بديع وهو يخط «الحواضر المصنفة» لعبد القادر الدمشقي
[٣٣٤]. و«أمر» «أمر» في «الفتاوى» بضم «أمر» بادي [١١١]، «أمر» «أمر» بضم «أمر» بادي [١١٣].

(٤) هذه السلسلة «الشعوي» أمر من عليها المؤلف بما معنى من «كتاب الفنون في الصلاة»، ولكن
عن الصربي اسمها، وعبارته هناك «أمر» (بضم «أمر»)، ليس بشيء، لأن القيلس في السلسلة
في شامي أن يقال: شامي أيضاً، كما قيل في جلم التصريف.

وإن قيل سي - فليس به انساني في بقاءه بغيره في بقاءه في بقاءه
 ثبت عند أبي حنيفة وهذا في نفس رجلان في بقاءه بغيره في بقاءه
 وهي مسألة فقهية تخص في القعود والفرج بغيره في بقاءه في بقاءه
 المكاح.

قوله (وإن قيل) في نفس به انساني في بقاءه بغيره في بقاءه في بقاءه
 ثبت عند أبي حنيفة وهذا في نفس رجلان في بقاءه بغيره في بقاءه
 الصغير^(١).

وأصل المسألة أن يفسد في القعود والفرج بغيره في بقاءه في بقاءه
 وهو عند أبي حنيفة، وهو قول أبي يوسف أولاً، وعنه قول محمد بن جرير
 وابن عمر من يفسد بغيره، لا يفسد، وهو قول أبي يوسف ح
 والمراد بفساد الحكم ظاهراً أن يفسد فيما بين مثل ثوب يفسد
 بغيره، وغير ذلك

والمراد من بقاءه باطلاً ثوب المثلث، والحل فيما بينه وبين الله تعالى
 ثم يعني لك أن تعرف أن البقاء ظاهراً وباطناً فما إذا كان المدعي يفسد
 بغيره كسبيع والسكاح، لأن في الأملاك المرسلة - أي المستغنية - لا يفسد باطلاً
 بالمدعي، لأنه لا يمكن إثبات الملك بدون حبيب، وفي الامتياز كثره، فبعد

(١) سطر الاجتماع بغيره مع سطره السابق بحسب [٢٩٩] من
 (٢) سطر [١٥٢ - ١٥٣]، والوسط في حاشية [١٥٢ - ١٥٣] من
 [٣٠٧٧] وفي النجم الزهني في شرح السهاج بغيره [٢٠٨٦]
 (٣) وقع بالأصل «وعلى قول» في [١٩٩]، «والع» في [٢٠٨]، «والع» في [٢٠٨]
 سطر [٢٠٨] من [٢٠٨]، «والع» في [٢٠٨]، «والع» في [٢٠٨]، «والع» في [٢٠٨]
 [٣١٦]، حاشية ابن عابدين [١٠٧/٢]

«شهادته» [٢١٦]، فإذا قضى بعد رمحي من شهده [٢١٧] فقد قضى الله به
بما، فوجب أن ينفذ قصوده في عظه [٢١٨] والتمس جميعاً.

الآن يرى أنه لم يفرق بين الروحاني والمادي [٢١٩]، ووجب له في هذه
والباطن جميعاً، فأنظر الله تعالى أوصي

وكذلك لو لا عن بين الروحاني، وفرق بينهما، ووجب تفرقه في هذه
والباطن جميعاً، مع أن أحدهما كاذب كذا في «إشارات الأسرار» وغيرها، ومن في
الآن قرأ في كتاب النكاح قبل باب الأوباء ولا كذا، فتنظر فيه

وصورة الفصاء في العقود كثيرة:

منها إذا ادعى على امرأة نكاحاً - وهي سخرت - وأدم عنها شهادتي زوج،
وقضى لدعوي بالنكاح بينهما [٢٢٠]، حل بزوجها وظواهر، وحل للمرأة التمكين
منه عنه.

وعندهما لا يحل لهما ذلك، وكذا إذا دعت نكاحاً على حل وهو سخرت

ومنها إذا قضى بالبيع بشهادة الزوج، وهو [٢٢١] على وجهين إما أن
يكون الدعوى من جانب المشتري، بأن يدعي على غيره أنك بعت مني هذه
العدية والآخر أن يكون من جانب الباع، بأن قال أنك شريعت [٢٢٢] هذه
العدية، يحل للمشتري وظواهرها في الوجهين

وصورة الفصاء في المشوخ كثيرة أيضاً

١- المحيط البرهاني في الفقه العماني [٥٣/٨]

٢- من المخطوطين، زيادة من. [٥٤]

(٣) بطر «المحيط البرهاني في الفقه العماني» [٥٤/٨]

قال ولا ينصي القاضي على عائب، إلا أن يختصر من يقوم مقامه

مها إذا ادعى أحد المصنفين فتح العند، وأقام بيته زور، ففتح القاضي،
بحل للبايع وطء الجارية.

ومها إذا ادعت على زوجها أنه عندها ثلاثاً، وأقامت بيته زور، ونصي
القاضي باخره، وبروحت بروح آخر بعد نقضاء العدة، بحل للروح الثاني ابنة
طاهر، وباطن عده كد في الدخيرة الرهانية.

قوله. (ولا ينصي القاضي على عائب، إلا أن يختصر من يقوم مقامه)، قد
لفظ لفتوري في «مختصر».

وقال في «مختصر الأسرار» «لا يجوز للقاضي أن يقضي على عائب حتى
يختصر هو أو من يقوم مقامه، إما بانه، وإما حكماً».

وقال أبو يوسف: ينص القاضي عنه حصماً وقصاً عليه.

وقال في «شرح الأقطع»^(١) «وقال الشافعي^(٢) يجوز المصاء على العائب
عن المضر^(٣)، وإن كان حاصراً فيه: ففيه وجهان^(٤)».

له أن النبي للبيان والإظهار عند حده الحال على القاضي، لا لإثبات ما لم
يكن ثباتاً، وطهرت الحد ثباتاً، وبحكم بها على العائب، كما لو كان حاصراً
مسكت

(١) بصر «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» [٥٤/٨]

(٢) بصر «مختصر الفتوري» [ص/٢٢٦].

(٣) بصر «شرح مختصر الفتوري» للأقطع [ق/٣١٥-٣١٦]

(٤) بصر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن السمردي [١٦-٢٩٦-٢٩٧]، و«الوسيط في المصا»

لأبي حامد الغزالي [٣٢٢٧]، و«مروحة السديد» للوحي [١١-١٧٥]

(٥) والظاهر من مذهب الشافعي أنه لا يجوز المصاء عليه إلا بعد حصره، لتعذر عنه في الحال

كحصره في مجلس بصر «الحاوي الكبير» لأبي الحسن السمردي [١٦-٢٩٧]

باب في الدعوى

ولما ما روى أصحاب في كتبهم، أن التي ^١ قال لعدي حبس بعث ابن
ليس «لا تقص لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر»^٢، ولأنه لو حصر بخور
أن يقدم حجة ينفي بها حجة المدعي، فلا يجوز القضاء مع عينة، ولأن يثبت
حجة لأحد الخصمين، فلا يثبت إيهام مع عينة الآخر كاليمين، ولأن ضرورة
القضاء لم يوجد، فلا يصح القضاء إلا بالية، لأن شرط إقامة البينة الإكراه

ولهذا إذا كان الخصم حاصراً، فأقر بالحق، لا حاجة إلى البينة، وهذا لأن
البينة في نفس الأمر محتملة للصدق والكذب، ولا يجوز بناء الحكم على الدليل
المختل، إلا أن الشزح جعلها حجة ضرورية قطع الشبهة، وإتمام الحق بمن
مُنحجته، ولا متارعة عند عدم الإكراه، فإذا اعدم الإكراه، اعدمت الضرورة
الموجبة لكون البينة حجة، فلا إذا ^٣، يصح قضاء ماضي بدون البينة

وإنما قلنا بأن الإكراه لم يوجد من العتق، لأنه يحصل أن يكون مؤثراً،
ويختل أن يكون مذكراً، من الظاهر منه الإقرار، لأن المدعي صادق طهراً،
بوجود دية وعقله الصادق عن الكذب، الداعين ^٤ إلى الصدق

فإذا كان المدعي صادقاً، لا يترك المدعي عليه أيضاً، لأنه لا يترك، صدق
لديه وعقله، فإذا كان بظاهر من حبه لإقراره، لا يقصى بالبينة، بحلها ما إذا
سك عن الحوائث، لأن الشزح أمره مذكراً دفعاً للصنم، فكان الإكراه موحوداً

إنما هذا بحلها، لأنها لا تحقق عدم الإقرار، فظهر الفرق، ولأن ماضي

(١) مصر نسخة

(٢) في حاشية الأصل: من له وقع في حصر سبع الحجج: بد البينة، وهو ما لا بد
وقع في الأصل: (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(٣) وقع بالأصل: الداعين، والعشيت من: (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

وفي الثاني يثور لوجود الشك وهو شبهة مشهور الخ

وبأن ليس بشهادة لقطع المراجعة، ولا مراجعة دون الإنكار، ولا يوحّد، ولأنه يضمن الإقرار والإنكار من لحصم فيشبه وجه القضاء، لا أخكم منها مختلفة، ولو أنكروا ثم عاد فكذلك، لأن الشرط قيام الإنكار وقت القضاء، وفي خلاف أبي يوسف

ومن يقوم مقامه قد يكون بإبائه، أو بإبائه الشرع، كالتوصي من جهة القاضي، وقد يكون حكماً، بأن كان ما يدعي على الغائب سألما يدّعه على

عبد الله بن يوسف

لا يملكه القضاء، لأن وجه القضاء مثبت، لأنه لا يذري بأي حجة ينص، لأن الأحكام مثبتة، فحكم القضاء باليمين، أن يجب القضاء على الشهود عند الرجوع، ويظهر في الروايات المثبتة والمقصود، وحكم القضاء بالإقرار خلاف ذلك، فتعد القضاء أصلاً، ولما في يعلم في طريقة الخلاف، والله تعالى.

قوله (ولو أنكروا ثم عاد فكذلك)، يعني: لو أنكروا المدعى عليه، ثم عاد، لا ينقص القاضي أبداً في غيبته، وإن كان وحده الإنكار، وهو قول محقق

وقال أبو يوسف رحمه الله (وفي خلاف أبي يوسف) معنى قوله (وفي خلاف أبي يوسف)

وقال محمّد بن بكارة إلى وقت القضاء شرطاً، وبناءً لإنكار في وقت قضاء، استصحاب الحد لا ينقض، وذلك بضيق للدفع، لا للإثبات

قوله (ومن يقوم مقامه قد يكون بإبائه، أو بإبائه الشرع كالتوصي من جهة القاضي، وقد يكون حكماً، بأن كان ما يدعي على الغائب سألما يدّعه على

الحاضر وهذا في غير صورة في الكتب.

الحاضر). وهذا نصير قوله (ومن يقوم مقامه)، في قوله (ولا يقضي القاصي على عائب إلا أن يخضر من يقوم مقامه)

يعني أن العائم مقام لعائب قد يكون قصد بربطه لعائب، بأن يخضعه وذللاً، أو بربطه الشروع، كما لو وكل القاصي، كلاً عن العائب، أو يكون بربطه لعائب عن الحاضر لعائب حكماً، بأن كان ما يدعي على لعائب مسبباً لما يدعيه على الحاضر

وتصير هذه الحملة ما يدل في «القاوي الصغرى» عن شرح الإسلام خوهر راده أن الحاضر إما (٢٣٣) يتنصت حصصاً عن لعائب بأحد معان ثلاثة

أحدها أن يكون الحاضر وكيلًا عن العائب، وهو صاهر

ولثاني، أن يكون المدعى على الحاضر والعائب شيئاً واحداً، وما يدعى على لعائب مسبباً لثبوت ما يدعى على الحاضر لا محالة

فهي هذه الحالة، يقضي على الحاضر والعائب جميعاً، حتى لو حصر العائب وأبكر، لا يلتفت إلى بكاره

والثالث أن يكون المدعى شئتين مختلفتين، ويكون ما يدعي على لعائب مسبباً لثبوت ما يدعي على الحاضر على كل حال، بحيث لا يفتك عنه

فهي هذه الحالة، يتنصت الحاضر حصصاً عن العائب، ويقضي عليهما جميعاً،

أما إذا كان ما يدعى على العائب، قد يكون مسبباً لما يدعي على الحاضر، وقد لا يكون، بأن كان مما يفتك عنه محال، فإنه ينظر في ذلك إن كان ما يدعي على العائب نفسه قد يكون مسبباً لما يدعيه على الحاضر، [فإنه يقضي بالنسبة في

فأما العائِبُ

حَقُّ الحَاصِرِ [ولا يُقضى بها في حَقِّ العائِبِ ، حتَّى لو حصر العائِبُ وأبكر دلت ، يَحْتَاجُ إلى إعداده التَّيَّةُ عليه .

وإن كان ما بذَّعه على العائِبِ نَفْسِهِ لا يَكُونُ سَبِّ لِمَا يَدْعِي على الحَاصِرِ ، وإنما يَكُونُ سَبِّ ما عَسَارَ البقاء إلى وَقْتِ ادَّعَوْنِ ، فإنه لا يُقضى بِالتَّيَّةِ بما دَعَا لِمُدَّعِي ، لا في حَقِّ الحَاصِرِ ، ولا في حَقِّ العائِبِ .

أما تَفْسِيرُ الأصلِ الثاني . وهو أن يَكُونُ لِمُدَّعِي على الحَاصِرِ والعائِبِ شَيْءٌ واحداً ، وما يَدْعِي على عائِبٍ شَيْءٌ لثبوت ما يَدْعِي على الحَاصِرِ لا محالة . فَيَأْنُ ذَلِكَ في ثلاثِ مسائلٍ

إحداها : رجلٌ ادَّعَى داراً في يَدِ رجلٍ آتاهُ بِنُكْحِهِ ، وأبكر ديةً ، فأقام المُدَّعَى بِنَّةً أن الدَّارَ دارُهُ ، اشتراها من فلانٍ لعائِبٍ ، وهو يَمْلِكُهَا ، فإنه يُقضى بها في حَقِّ العائِبِ والحَاصِرِ ؛ لأنَّ المُدَّعَى شَيْءٌ واحدٌ ، وهو الدَّارُ ، وما ادَّعَى على العائِبِ - وهو الشُّراءُ - سَبُّ لثبوت ما يَدْعِي على الحَاصِرِ ؛ لأنَّ الشُّراءَ من المالكِ سَبُّ لا محالة

والثَّانيةُ إذا ادَّعَى عَسْرَ آخرٍ أنه كَمَلَ عَن فلانٍ بما يَدُوثُ له عليه ، وأقر المُدَّعَى عليه بالكفاية ، وأبكر لحَقٍّ ، فأقام التَّيَّةَ أنه ذَنْبٌ له على فلانٍ ألفَ درهمٍ ؛ فإنه يُقضى بها في حَقِّ الكَفِيلِ الحَاصِرِ ، وفي حَقِّ العائِبِ جميعاً ، حتَّى لو حصر العائِبُ وأبكر لا تُلتَمِزُ إلى أبكره .

والثَّالثةُ إذا ادَّعَى شُفْعَةً في دارٍ في يَدِ إنسانٍ ، وقال ذُو الدَّارِ :

(١) ما بين المَقْصُودِ من الدَّارِ ، والمَدَّعَى ، والمَدَّعَى ، والمَدَّعَى ، والمَدَّعَى

(٢) وقع بالأصل : «سَبِّاً واحداً» وكتب من : «دَارَ» ، «وَأَتَحَ» ، «وَأَتَحَ» ، «وَأَتَحَ» ، «وَأَتَحَ»

(٣) فَمَاتَ لَهُ ، أي : ما وَجِبَ وَثْبُ الدَّارِ . وقد تقدَّم التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ .

بشارٌ ديري ما اشتريتها من أحدٍ، وأقام المُدعي لبيته أن ذا اليد شري هذه الدر
بين فلانٍ بآلٍ درهم، وهو بملكها، وأنه شيعها، يُقضى بالشراء في حق ذي اليد
والعائب جميعاً.

وأما الأصل الثالث وهو ما يدعى شينش، وما يدعى على العائب
سب لما يدعى على الحاصر في (١٠٦٠) ثلاث مسائل

إحداها رجلٌ قدوف مخصاً حتى وجب عليه الحد، فقال القادف أن عند
وعليّ حدّ العبيد، وقال المقذوف لا، بل كان اعتقك مولاك، ولي عليك حدّ
الأحرار، وأقام البيّنة على ذلك، نقل [هذه] البيّنة، ويُقضى بالعتق في حق
الحاصر والعائب جميعاً، حتى لو حصر العائب وأبكر بعتق لا يُستعتق إلى ابتكاره
وإن ادعى شينشين مُختلفين؛ لأنه ادعى عتق الحاصر حدّاً كاملاً، وعتق العائب
عتقاً، لكن لما كان يعتق سبب شوت ما يدعى على الحاصر، لأن يكمل الحد لا
بسبب عتق العتق بحال، يُقضى ببيته في حق العائب والحاصر جميعاً

والثانية شاهدان شهدا على رجلٍ بمأب، فقال لمشهود عبيد هب عندان
فلانٍ العائب، وأقام المشهود له البيّنة أن مولاها قد اعتقها قبل هذا، وهو
ملكها، نقل هذه البيّنة، وشئت العتق في حق مشهود عبيد ومؤس العائب؛
لأن العتق لا يفتك عن ولانة الشهادة

والثالثة رجلٌ قتل رجلاً عمداً، وله وثانٌ عاب أحدهما، وادعى الحاصر
على القاتل أن العائب عتق عن بصبه، وشئت بصبه مائلاً، وأبكر القاتل، وأقام
مُدعي بيته على ذلك، نقل ويُقضى به على الحاصر والعائب جميعاً

فإن قل شغل هذا بما ذا كان العدس حاصراً ومغالباً، فاذعي
بحاصر مبهمة، لا تعاتب أحسن نصيبه وهو مؤسراً، واذعي فطر يد الحاصر على
نفسه، خبر ورويه فكانت عد أبي حبيبة ربه، وأوم اليه على الحاصر بذلك. لا
تقل هذه لغة أصلاً، ويخاف تعاتب نصيبه من فطر يد الحاصر عنه لا يحرم

فما هذه شهادة لا تقل عد أبي حبيبة، لا لعدم تحميم عن تعاتب بر
لجنة المنصبي عنه بأكبره، لأن ساكب إن احذر تطهير المعتقد، فمن عد
بصير فكانت من جهة الحق، وإن حذر الاستبعاد، بصير ٤٠٠٠، فكانت من
جهة ساكب، فكان المنصبي عنه بالكفاية محبواً، فله نقل بهذا

وأما إذا كان المذعي شئتاً - وما يدعيه على تعاتب لا يكون من مبدء
على الحاصر لا محالة، بل قد يكون سناً، وقد لا يكون - فله في مأس

إحداهما حل جاء إلى عد يسار، وور إن مولاه قد وثقي بأن أحسن
إليه، فإذ المذعي الشدة أن مولاه أعنه، نقل في حق فطر يد الحاصر، ولا ينال
في حق حق على التعتب، حتى لو حصر تعاتب وأكر بعض، فخرج العدس
بوجه الشدة

والثانية رجل جاء إلى امرأة تعاتب، وقال إن رزحت وثقي بأن الشدة
به، فإذ من شدة أن زوجها صممها ثلاثاً، يفضي فطر يد الحاصر عنها، ولا ينقص
بطلاق، لأن المذعي شدة الطلاق وحق على التعاتب، وفطر يد الحاصر
ويعلى وطلاق قد سخط، ولأن حث بعراب يوكس، لا يكون حديثاً، كما
وقد سخط فزحت بلامع، بأن واحد بعد بكرة، فلا يكون بعراب بكرة

حُكْمًا أَصْلِيًّا لِلطَّلَاقِ وَالْعَدْوِ، فَمِنْ حَيْثُ إِنْ لَمْ يَسْبِ لِحَوِّ الْحَاظِ فِي
 حَصْرِهَا لَا يَكُونُ الْحَاظُ فِي حَصْرِهَا عَنِ الْعَائِبِ، [و] مِنْ حَيْثُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
 سَبًّا فَلَيْسَ الْبَيْتَةُ بِمَا يَرْجَعُ إِلَى حَقِّ الْحَاظِ فِي فَضْرِهَا، وَالْعَرَالَةُ عَنْ أَنْ كَانَتْ
 لِأَنَّهُ يَسَّرُ مِنْ صَرُورَةِ الْعَرَالِ الْوَكِيلَ بِحَقِّهِ بِطَلَقِهِ، لَا مِنْ صَرُورَةِ الْحَقِّ
 بِطَلَقِهِ وَالْعَدْوِ الْعَرَالِ الْوَكِيلَ، فَلَا يُقْضَى بِطَلَقِهِ وَالْعَدْوِ

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى مُتَّخِذًا - وَيُقْضَى مَا ادَّعَى عَلَى الْعَائِبِ لَا يَكُونُ سَبًّا
 شَرِيعًا مَا يُدَّعَى عَلَى الْحَاظِ إِلَّا بِاعْتِبَارِ الْعَقْدِ - فَبَيْنَهُ فِي مَسَائِلَ

أَحَدُهَا مَا دُلُّوا فَمَنْ اشْتَرَى حَاجَةً، فَادَّعَى الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ أَنْ لَمْ يَكُنْ
 كَمَا رَوَّحَهَا مِنْ فَلَانٍ الْعَائِبِ، وَقَدْ اشْتَرَاهَا [١٢٣١] الْمُشْتَرِي، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ
 بِذَلِكَ، وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ، وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً، فَإِنَّهُ لَا يُقْضَى بِسَبِّهِ، لَا فِي
 حَقِّ الْعَائِبِ، وَلَا فِي حَقِّ الْحَاظِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى شَبَّانَ الرَّدِّ يُقْبَلُ عَلَى الْحَاظِ،
 وَالشَّكَّاحُ عَلَى الْعَائِبِ.

وَمَا دَّعَى مِنَ الشَّكَّاحِ عَلَى الْعَائِبِ بَعْدَهُ، لَيْسَ بِسَبِّ لَمْ يَدَّعَى عَلَى الْحَاظِ
 مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْبَيْتَةِ [١٢٣٢]؛ لِحَوِّ أَنْ يَكُونَ رَوَّحَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا، وَإِنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ
 عَلَى الْقَاءِ؛ بَأَنَّهُ شَهِدُوا أَنَّ امْرَأَتَهُ لِلْحَالِ؛ لَا يُقْبَلُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَاءَ تَعَلُّقٌ لِلْبَيْتَةِ.

وَالثَّانِيَةُ الْمُشْتَرِي شَرَاءً فَاسِدًا إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ بَاعَ مِنْ فَلَانٍ الْعَائِبِ؛ لَا
 يُقْبَلُ؛ لِإِطْلَاقِ حَقِّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ، لَا فِي حَقِّ الْحَاظِ، وَلَا فِي حَقِّ الْعَائِبِ؛
 لِأَنَّ نَفْسَ الْبَيْعِ لَيْسَ بِسَبِّ لِلطَّلَاقِ حَقِّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ؛ لِحَوِّ أَنْ يَبَاعَ ثُمَّ
 أُلْغِيَ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا، فَيَعُودُ حَقُّ الْبَائِعِ فِي الْإِسْتِزْدَادِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ حَصْرًا فِي شَبَّانِ

﴿إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا دَارٌ﴾

بعض سمع : لم يكن حصصاً في إثبات لبقاء ، لأن البقاء تنع

والثالثة رحل في نذبه دار ، بعث بحشها دار ، فأراد الذي في يديه الدار أن
يأخذ لمشترة بالشفعة ، فقل المشتري للشمع الدار داري في يديك ليس لك ،
إنها لملان ، فادع الشفع بقاء الدار سي في نذبه دار ، اشتراها من ملا
العائب : لا ينقصي بشراء ، لا في حق لحاصر ، ولا في حق لعائب ، لأن المدعى
شيئان محتجبان

وما ادعى على العائب من شراء الدار ليس بسبب بثوب حقه في الشفعة ،
ما لم يثبت البقاء ، فإنه لو كان اشتراها ، ثم فتحا البيع ، وأزالها عن يملكه بوجه من
الوجود ، لا يكون له الشفعة ، وإنما يكون به الشفعة باعتبار البقاء ، وللم يقم البقاء
على البقاء ، ولو أقامها على البقاء لم يقبل أيضاً ، لما مر أنه تنع ، والباقي يغلب في
كتاب «أدب القاضي» في مسائل «نقص» على العائب من «افتاوى الصمري» ،
وفي الفصل الرابع من «فصول الأشراف» ، والله أعلم
قوله . (أو بإدابة الشرع ، كالوصي من جهة القاضي) .

قال بعضهم في «شرح» قيد بالوصي من جهة القاضي ، حراراً عن
المستعحر من جهة القاضي ، فإن فيه اختلاف الروايتين ، نقل صاحب «الفصول»
عن «المحيط» و«الذخيرة» وسائر المصنفين : إذا ادعى إنسان على آخر ، في القاضي
تفهم أنه مستعحر لا شيء عليه ، لا يعجور^(١) ، ولو حكم عليه لا يعجور .

وتفسير المستعحر أن ينصب القاضي وكيلاً عن العائب ؛ لشمع الحضور

(١) وقع لأصل «الولا يعجور» وينصب من الدار ، وهو «الذخيرة» ، ولا تع «والع» ، والع «وهو» وهو «الوصي»
وقع من «الفصول» نقل «الوصي» ٧٤١ أ مطبوع مكتبة ولي الدين أهدى - مراكش (رقم المجلد

أَمَّا إِذَا كَانَ شَرْطًا لِحَقِّهِ : فَلَا مُعَسَّرَ بِهِ فِي حِمْلِهِ حَصْمًا عَنِ الْعَائِبِ وَفِي

عَبْدِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَحْصَرَ رَجُلٌ غَيْرَهُ عَنِ الْقَاضِي ، لَسَمِعَ الْمُحْصُومَةُ عَلَيْهِ ، وَافْضَى
بِفَتْمِهِ أَنَّهُ مُسَحَّرٌ لَيْسَ بِحُضْمٍ ، فَالْقَاضِي لَا يَسْمَعُ الْمُحْصُومَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ سَخَّرَ حُضْمُ
الرَّكِبِ عَنْ حُضْمِهِ احْتَفَى فِي بَيْتِهِ ، وَلَا يَخْضَرُ مُحَدِّثٌ [٢٢٢] ، يَحْكُمُ بَعْدَهُ بَعْدَ
مُصَاءٍ إِلَى دَارِهِ ، وَيُودِي عَلَى بَابِ دَارِهِ

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُ «الْفُصُولِ» وَذَكَرَ فِي شَهَادَاتِ «الْحَامِيعِ» رَجُلٌ عَابَ ، وَجَاءَ
رَجُلٌ وَادَّعَى عَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ أَنَّهُ حُضْمٌ عَائِبٌ ، وَأَنْ يُعَانِبَ وَكَفَى بَطْلَ كُلِّ حَقٍّ
لَهُ عَلَى غُرْمَانِهِ بِإِكْفَافِهِ وَبِالْحَصُومَةِ فِيهِ ، وَتَدَّعَى عَلَيْهِ تَكْرُرَ كَذِبِهِ ، وَأَوَامُ التَّدَّعَى
بَيْتَهُ عَلَى وَكَافِهِ ، فَفَضَى الْقَاضِي عَلَيْهِ بِالْوَكَاةِ .

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَبِيلٌ عَلَى حَوَارِ السَّحِيرِ ، فَإِنَّهُ قَدْ «ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ ذَكَرَ
أَنَّهُ حُضْمٌ الْعَائِبُ ، وَثُمَّ نَقَلَ بِهِ غُرْمُ الْعَائِبِ ، ثُمَّ هَذَا عَدُوٌّ مَحْصُورٌ عَلَى مَا إِذَا
يَعْلَمُ الْقَاضِي بَكُوفِهِ مُسَحَّرًا ، ثُمَّ إِذَا عَدِمَ الْقَاضِي دَلِيلًا ، لَا تَثْبُتُ»

ثُمَّ قَالَ وَذَكَرَ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى السَّحَرِ لَا يَحْثُورُ ، ثُمَّ
قَالَ وَقَبْلَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى رَوَائِصٍ ، لِأَنَّ هَذَا فِي الْحَاصِلِ مُصَاءٌ
عَنِ الْعَائِبِ ، وَفِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ رَوَائِصٌ عَنْ أَصْحَابِهِ ، وَكَانَ طَهِيرُ الدِّينِ
نُزْعِيانِي [٢٢٧] يَنْقَبِي فِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ بَعْدَ انْقِصَاءِ كَيْلَا يَنْظُرُوا إِلَى
هَذَا مَذْهَبِ أَصْحَابِهِ هَذَا ، إِلَى هَذَا نَقَطَ صَاحِبُ «الْفُصُولِ» فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ (٢٢٨)

قَوْلُهُ . (أَمَّا إِذَا كَانَ شَرْطًا لِحَقِّهِ : فَلَا مُعَسَّرَ بِهِ فِي حِمْلِهِ حَصْمًا عَنِ الْعَائِبِ) ،
بَعْضِي إِذَا كَانَ مَا يَدَّعِي عَلَى الْعَائِبِ شَرْطًا لِشُرُوبِ مَا يَدَّعِي عَلَى الْحَاصِرِ ، لَا يُجْعَلُ

وَقَدْ دَلَّ عَلَى «السَّحَرِ» وَالْمَسْأَلَةِ [٢٢٨] وَفِي «الْفُصُولِ» وَفِي «الْحَامِيعِ» وَفِي «الْمَسْأَلَةِ»

[٢٢٩] بَعْضِي فِي انْقِصَاءٍ عَنِ الْعَائِبِ ، وَفِي انْقِصَاءٍ عَنِ غَيْرِ انْقِصَاءٍ عَلَيْهِ ، بَعْدَ «الْحَصْرِ»

لَا يُرْوَى [٢٣٠] مَحْصُورٌ مَكَّةَ فِي الدِّينِ عَدِيٍّ - يَكُونُ (قَدْ نَحَصَ ٥٣)

عَرَفَ تَعَامُةً فِي الْجَامِعِ.

عنه عليه السلام

مَحْصَرٌ حَصْرٌ عَنِ الْعَائِبِ، وَهَذَا مَوْلُ عَامَّةٍ يُعْتَبَرُ بِهِ

وَصُورَتُهُ مَا ذَكَرَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى» وَرَحَلُ مَنْ لَا مَرَأَةَ لَهُ عَيْنُهَا
مَرَأَتُهُ، ذَلِكَ حَقٌّ، وَدَعَتْ مَرَأَتُهُ عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّهَا عَلَى مَرَأَتِهِ، وَفَلَانٌ عَدُوٌّ
دُونِ أَسْتِ، لَا تَصِحُّ هَذِهِ ثَبَتُهُ، وَلَا تُقْضَى بِمَوْفُوعِ الْعَلَاقِ عَلَيْهَا، لِأَنَّ شَيْئًا
عَنِ دَلَالِ الْعَائِبِ لَا تَصِحُّ، لِأَنَّ ذَلِكَ بَدَاءُ الْقَضَاءِ عَلَى الْعَائِبِ، وَقَدْ أَتَى بَعْضُ
الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ هَذِهِ أَيْتُهُ تُقْبَلُ، وَتُقْضَى بِمَوْفُوعِ الْعَلَاقِ، وَلَا أَنْ الْأَوَّلُ أَصَحُّ

فَإِنْ قِيلَ أَيْسَ لَوْ قَدْ لَهَا إِنْ دَخَلَ فَلَانَ الذَّرْقَابَ هَالِكٌ، وَقَدْ مَرَّ
أَسْتِ لَهُ دَحْرٌ، وَفَلَانٌ عَدُوٌّ، كَذَلِكَ أَيْتُهُ صَحِيحَةٌ

الْحَوَاتِ إِذَا صَحَّحْتَ هَذَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا بَعْضُ حَقٍّ عَنِ الْعَائِبِ، وَلَا يَحْتَاجُ
قَضَاءً عَلَى الْعَائِبِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْإِسْلَامَ إِذَا أَقَامَ لَيْتُهُ عَلَى شَرْطِ حَقِّهِ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْرِضَ
عَنِ الْعَائِبِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِعْدَالٌ حَقٌّ عَنِ الْعَائِبِ، يُقْبَلُ هَذِهِ أَيْتُهُ، وَيَتَقَبَّلُ
مَحْصَرُ حَصْرٍ عَنِ الْعَائِبِ، وَإِنْ كَانَ فِي قُبُولِ أَيْتِهِ إِعْدَالٌ حَقٌّ عَنِ الْعَائِبِ مَرَّ
عَلَاقٍ، أَوْ عَتَقٍ، أَوْ بَيْعٍ، أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ، الْأَصَحُّ أَلَّا يُقْبَلَ

وَقَدْ أَتَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ يُقْبَلُ، وَتُقْضَى عَلَى الْحَاصِرِ وَالْعَائِبِ
حَقِيقَةً، وَهَذَا أَحَدُ تَعَاوِيِ الْإِمَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدٍ الْأَوْرَحَانِيِّ، حَكَى ذَلِكَ
عَنْ شَيْخِ الْإِمَامِ هَبِيزِ الدِّينِ، بِإِسْنَادِهِ لَفْظُ «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى»

لَمْ قَالَ فِيهَا بَعْدَ أَوْرَاقِي وَذَكَرَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَيْنِي تَزِيدِيُّ فِي ذَلِكَ مَا مَرَّ
عَنْ أَيْتِهِ مِنْ بَعْضِ «الْجَامِعِ» أَنَّ الْإِسْلَامَ يَتَقَبَّلُ حَصْرَ عَنِ الْعَائِبِ فِي ذَلِكَ

لا يخرج والكلمة بحسب (ب) اقرص (ص) صم (ل) لا يندرج على
الاستخراج. و لأن يندرج الوصي في اصح الروايس لعنه عن الاستخراج.
واظه اعلم.

استخرج عن اسم، إلا أن (ب) ناقصي لما كان قادراً على استخراج
من النقص، كـ (ب) (ب) ولاية (ب) اقرص، لأن الدس في دمه بخنك ولاية
انقص، كان معدلاً لبعض وريادو، لأنه بوسه ثمرين، رتبا يفتت انصاف، (ب)
اقرص، كان مصوناً عن توى والسف، لأن القاصي يندرج على الاستخراج بعينه
و (ب) كدبت، كان اقرص القاصي بقران بسيم، بخلاف نوصي، لأنه لا
يندر على الاستخراج بسف، و (ب) كل قاصي يندرج، ولا كـ (ب) بسف، بعد
قرص نوصي ضرر في حق بسيم، فيضمن
وانما لأن هذا يندرج قرص مال الصغر أم لا؟ لا يندرج محققاً
في الجامع الصغير

قال لثبة أبو الليث «خو» أن تدار لا يخو» فرضة، كما لا يخو» فرض
نوصي، نفى في لأن لا يمكن من الاستخراج بسف نوصي، وخو»
بند خو» فرض اورد، لأن ولاية نوصي من ولاية نوصي، وهو غير منه في
شدة، عرطه شفت، فانه حان نقصي

والى الوجه الأول ذهب فخر الإسلام برذوني، وعصر شهيد، و (ب)
عدي في شدة جهه - الجامع الصغير

واراد بذكر الحق شدة صفت بسف، لا يندرج

قوله (ولا) بسف نوصي في مع الروايس، أراد بأصح الروايس
ذهب إليه فخر الإسلام ومن وافقه

باب التحكيم

قال وإذا حكم رجلان رجلاً، فحكم بينهما، ورعيًا بحكمه؛ خاز؛ لأن
لهم ولاية على أنفسهم فصاح بنحسنتهم وسئل حكمه عليهما.

باب النكاح

- ٤٥-٤٦ -

شرع في باب حكم النكاح؛ لأنه من أنواع المصداق، لا أنه حر دونه، لأن
حكمه أدنى حالاً من حكم القاصي. وهذا إذا كانت حكمه مدعوت القاصي الذي
نهى إليه؛ أبطله، ولهذا لا يخور حكمه في الحدود والمصداق، بخلاف حكم
القاصي، فإن القاصي الذي ينشد حكمه إذا لم يكن مخالف لرض الكتاب وحسنه
المشهور والإجماع

ويخور حكم القاصي في الحدود والمصداق، ولا يخور حكم الحكم بهما،
ويخور حكم القاصي رضي الحضم بذلك ثم لا، ولا يخور حكم الحكم؛ لا بعد
رضا الحضم، يقال حكمه، إذا فرض الحكم إليه

قوله (قال وإذا حكم رجلان رجلاً، فحكم بينهما، ورعيًا بحكمه، حر)،
أي قال القُدوري في «مختصره»، وسماه فيه «باب من يصدر الحكم»، يعني
بأن الحكم من أهل الشهادة، وهذا لأن الحكم سرلة لقاصي في حكمه
، ١٠٠٠، واشترط صحة القاصي في حكمه، حتى لا يخور أن يحكم بهما
محدود في قذف، أو عبداً، أو أعمى، أو دماً؛ لأن شهادته هؤلاء لا يخور

والأصل في حوار التحكيم قوله تعالى ﴿وإن حكمتم شئاً بينهم فليتوا﴾
حيث من هذه وأجبت من ههنا ﴿١٠٠﴾، وحكم النبي ﷺ في

قال وهذا لأن أئمة حكم نفسه الحكم لأن أئمة حكم نفسه الحكم
فیشترط أغلبية القضاء.

ولا يخور بحكم الكافر والعبد والذمي، والمحذود في الدين
والناسق، والقصي، لانعدام أهلية القضاء، فبالأهلية (١) لا يشهد

معد في سب فرقة، وصي شخصه، فقال «هؤلاء تزلوا على حثمتك»
فقال «أفضل قضائهم، ونسب دورهم» من الحقائق، أن
كثير من مدعيه في سب، فحكم بهما، رد من ثابت . . .

قوله (فیشترط أغلبية القضاء)، يعني هنا أن الحكم بمرئيه القاضي في
حق المحكمين، اشترط أهلية القضاء في الحكم، فعلى هذا يخور بحكم
فيما يثبت في الشهاد، لأنها من أهل الشهادة

قوله (ولا يخور بحكم الكافر، والعبد، والذمي، والمحذود في الدين
والناسق، والقصي)، وهذا لفظ القذوري في «المحصر» هذا كله من حسن
المصدر إلى الممول، فلم كان المراد إضافة المصدر إلى المدعي، . . .
لأن الحكم بمرئيه القاضي في حق المتخاصمين، والقاضي لا يخلع أن يحد

١ - وقع بالأصل «أهل» (حسب قول) ١٥٨٦، وأصح ١٥٨٧، وأصح ١٥٨٨

٢ - أخرجه الشيخ في كتاب فصول الشهاد، باب ما يجب بعد من بعد | ص ٣٠٩٣ . . .
في كتاب الشهاد، وسواء كان هو قال في بعض جهات، أو قال هل يحضر على وجه
حكمه حال علم المحكمين | ص ١٥٦٨، أن حدث أبي مع أحد من ركبته بعد

٣ - كان خذمي أبي كذا، في كتاب ١٥٨٦، وأصح ١٥٨٧، وهذا أحد من أئمة

٤ - أخرجه سعد بن منصور في «السنن» كما في «المحصر» (ص ١٥٨٦) . . .

٥ - ابن أبي عمير، ١٣٦ | وأصح القاضي في «المحصر» (ص ١٥٨٦) . . .

٦ - ابن أبي عمير، ١٣٦ | وأصح القاضي في «المحصر» (ص ١٥٨٦) . . .

٧ - ينظر «المحصر القذوري» (ص ٢٢٦)

والعاسق إذا حكم بحكم أن يخور عبداً كما مر في المولى
ولكن واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما، لأنه لا ينفذ من
جهما فلا يخرك إلا برضاهما جميعاً (وإذا حكم لزميهما) فيدور حكمه عن

في غاية السهولة

بواحد من هذه لخص، وكذا الحكم

قوله (والعاسق إذا حكم) ٢٠٢، إذا حكم أن يخور عبداً، كما مر في
المولى، يعني إذا ولي العاسق قضاء بدينه، حار عبداً، ولكن لا ينبغي أن يفهم
فكدا لعاسق إذا حكم ينبغي أن يخور قبالاً على ذلك، ولكن لا ينبغي أن يحكم،
وقد مر بيان انقاضي العاسق في أول كتاب «أدب القاضي»

قوله (ولكن واحد من المحكمين أن يرجع ما لم يحكم عليهما)، هذا لنقد
نقدوري في «مختصره»^١، وذلك لأن حكمه مؤثرف على رضاءهما، فإذا رجع
واحد منهما قبل تنفيذ الحكم، صار كأن الرضا لم يؤخذ في الاستدعاء

أو نقول إنهما سلفاً على التصرف بهما، فصار كالتوكيل، وللموكل عزل
الوكيل قبل لينح، فكذلك هما، بحالهما إذا أمضى الحكم، حيث لا يكون لواحد
منهما أن يرجع، لأنه فعل ما فعل بتدبيرهما، ثم يكتن لهما أو لأحدهما نقض
ذلك بعد ذلك، كالتوكيل إذا منع، لا ينقضه التوكيل، فكذلك ههنا.

وأورد شمس الأنفة الشرحي في «شرح أدب القاضي» سؤالاً وجواباً، فقال،
فإن قيل: ليس أن التحكيم إنما تثبت باتفاقهما، وكان ينبغي ألا يصح
الإخراج إلا باتفاقهما أيضاً؟

قلت: يخور إلا يثبت العقد إلا [٢٠٣، ٢٠٤] باتفاقهما، ثم ينفرد أحدهما بالتصريح،

ولايّة عديهما و - رجع حكمته الى تقاضي - موافق مذهبه ، أمضاؤه ، لانه لا يرد
في نفسه ثم في إتمامه على ذلك الوجه (وإن حائفة أبطئه) لأن حكمته لا يرد
لعدم التحكيم منه

كما في التصارية وشدّة وجوهه ، وهذا لأن أحدهما لم يرض بهذا الحكم ، وهو
لم يكن راضياً في لاسد ، لا يصح التحكيم ، وهذا لم يرض بعد ذلك ، لا يرضى
التحكيم أصلاً ، فمما إذا بعد تحكيم ، ولا يجوز بواحد منهما أن يرجع عن ذلك ،
كانت قصي إذا قصي ، لم عونه السطون ، لا يتسل ذلك القضاء ، ولو عزله قبل
القضاء ، لا ينفذ حكمه ، فكذلك في حق الحكم

وقال في «شرح الأقطع» «قال الشافعي رحمه الله في أحد قوينه لا يجوز
التحكيم ، وإن حكم لم يرد»^(١)

١- أن التي ^(٢) أجاز حكم سجد بن معاذ على سى فريضة ، وهو حار رجع
المحكوم عنه بعد الحكم ، لم يردمهم ذلك مع كراهتهم ، أو كراهه بعضهم
قوله (وإذا رجع حكمته إلى تقاضي ، موافق مذهبه ، أمضاؤه) ، قد نظ
لقدوري في «مختصره» ، وثمائه فيه ، «وإن حائفة أبطئه»^(٣)

وقال في «شرح الأقطع» «قال الشافعي رحمه الله - على القول الذي يقول به
التحكيم - ليس له قسحة»^(٤) (١) (٢)

(١) والقبول الآخر - وهو لاظهر - حوار التحكيم بغير «الحوي بكر» (أي بعد الداء) في
[١٣: ١١] واليه في هذه الاماء الشافعي «يلعوي» [١٩٦: ٨] ، و«روحه القاسم» [١٢١: ١١]

(٢) بغير «شرح مختصر» لقدوري «لاقطع» [٣١٦: ١]

(٣) بغير «مختصر» لقدوري «ص» [٢٢٦: ١]

(٤) معنى أن تعريض قول الشافعي في المسألة

(٥) بغير «شرح مختصر» لقدوري «لاقطع» [٣١٦: ١]

في البهائم

قال الإمام الناصح في التهذيب أدب القاضي «ولو حكما بينهما في حد أو قصاص (١) لم يخر»

ثم قال «[ق]» أبو بكر الزري في المصاحف ينبغي أن يخر؛ لأن وزير المصور لو استوفى بمصاحف من غير أن يرفع إلى السلطان؛ حار، وكذلك إذا حكم فيه، لأنه من حقوق بني آدم»

ثم قال الناصح: «وقال الحاكم في «محصره» «وقصاص الحكم في الأموال والقصاص (٢) حذر إذا وافق رأي القاضي» وكذلك ذكره ابن كسي النخعي في «أدب القاضي».

ثم قال الناصح: «ق» ابن كسي «وقال محسن بن زياد في كتاب «أدب القاضي» لو أن رخص حكماً رخصاً في حد أو قصاص، فحكم بينهما؛ لم يخر»

وقال شمس الأنفة النرخسي في «شرح أدب القاضي» «من أصحاب من قالوا: إنما لا يخر هذا في الحدود مواجبه لله تعالى، لأن الإمام هو المتعز لا شفعاء حدود الله تعالى، وليس لهما ولاية على سائر الناس، فلا يصح

فأما في القصاص وحد القذف فيخر التحكيم؛ لأن الاستيفاء البهيم والحق في القصاص وحد القذف لهما، فيخر التحكيم كما في الأموال، ولكن صاحب الكتاب أطنى وقال «لا يخر»، وهو الصحيح.

أراد بصاحب «الكتاب» الحضاف؛ لأن حكم المحكم بمرقة الصلح، ولا يخر استيفاءه بالصلح، والعقد يخر المحكم فيه، وما لا فلا، والقصاص وحد القذف لا يخر استيفاءه بالصلح والعقد، فكذا لا يخر المحكم فيه، ولأن

(١) ما بين المعقوفين، زيادة من «و» و«م»، و«ن»، و«ع»، و«ص»

قالوا ويخصص الحدود والقياس بدور من حوار المحكم في مسائل
المجتهدين، وهو صحيح، إلا أنه لا يفسر به، بل هو صحيح في حكمه الأول
وفقاً لحاشية العوام

باب المحكم

انحصار وحدة الهدف من شأنه بالثبوت، وفي حكمه شهادة، لأنه حكم في
حقيقتها، وليس بحكم في حق غيره، وأي شهادة عينية من هذا

قوله (قالوا ويخصص الحدود والقياس بدور من حوار المحكم في
مسائل المجتهدين، وهو صحيح، إلا أنه لا يفسر به)، أي من شأنه
لما حرموا تخصيص القنوني بحدود والقياس في قوله «ولا يفسر الحكم
في الحدود والقياس»، بل هو على حوار محكم في مسائل المجتهدين،
كالحكم في تكايات بأنها رواجع، وفتح المس لمصنفه، وعد ذلك

وهذا الذي قنوا من حوار حكم المحكم في مسائل المجتهدين صحيح، لا
أنه لا يفسر به، كيلاً لا يفسر لاس على ذلك

قال في «الفتاوى الصغرى»: «حكم المحكم المجتهد بقدر في مسائل
المصالح، لكن لا يقتضي به».

ثم قال فيها «وحكمي عن شمس الأسف بحسب أن قد مسألة المحكم
المحكم تعلم ولا يفسر به، وقد يقول طاهر المذهب أنه يجوز، إلا أن القاضي
لإمام الأسد أنا علي التميمي كان يقول بكم هذا الفصل ١٢٢، ولا يفسر به،
كأن يفرق الجهل أي ذلك، فتؤدي إلى هدم مدع، فإن المذهب فهو الأول
وروي عن أصحاب بيت ما هو أوسع من هذا وهو أن صاحب الحاشية (١١)

باب المحكم

باب المحكم

وإن حكماء في دم حطأ، فقصي بالدية على العاقبة، لم ينفذ حكمه، لأن
لا ولاية له عليهم إذ لا يحكم من جهة، ولو حكم على القاتل بالدية في
ماله ردة القاصي وبقصي بالدية على العاقبة، لأنه محابف لرأيه ومحابف
للنفس أيضاً إلا إذا ثبت النقل بأقراره لأن العاقبة لا تغفل

استغنى فيها عدلاً من أهل التتوي، فامسى بطلان البعير، وسمعه اتبع قرو،
وإمساك المرأة المحبوف بطلاقها

وروي عنهم ما هو أوسع من هذا أيضاً وهو أنه إذا استغنى أولاً عنها، واما
بطلان البعير، وبعده إمساك المرأة، فإن تزوج امرأة أخرى، - كأن حلف بطلاق
كل امرأة يتزوجها - فاستغنى فيها آخر، فافتاه بصحة البعير، فإنه يعاقب لأخرى،
ويؤمسك الأولى، عملاً بقولهما: "إلى هنا لفظ المتأوى الصغرى"

قوله (وإن حكماء في دم حطأ، فقصي بالدية على العاقبة، لم ينفذ حكمه)،
هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن حكم الحكم لا ينفذ في حق
غير المُحكَّمين، فلا ينفذ إذن في حق العاقبة، لأنهم ما رضوا بحكمه، ولو حكم
بالدية على القاتل في ماله لا يخور؛ لأنه محابف بشرع، قال السيوطي في حديث
حمل من ماله: «قوموا فدوة»^(٢) وسحبي ذلك في «كتاب المعاقلة»، بل بقصي

= «المتأوى الصغرى» المصدر لشهد [ق ٢١٢] مخطوط مكتبة مصر، أمدي - ر ك (و
الحفظ ١٠٤٧)

(١) يصر «المتأوى الصغرى» المصدر لشهد [ق ٢١٢]

(٢) يصر «مختصر القُدوري» [ق ٢٢٦]

(٣) قال ابن أبي العز «قد لفظ غير معروف في حديث حمل من ماله»

قد ثبت في أبي داود أخرجه البخاري في كتاب الطب باب بكتله رقم ٥٤٢٦. وسمي

كتاب عمامة، لعمد من وعصاه؛ والديان باب من تحبب ووجوب دية في حق الجاهل

المعد عن عاقبة الجاني [ق ١٦٨١] من حديث أبي هريرة، وروى في كتاب من قصي

وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأُيُوبَهِ وَوَلَدِهِ وَرُوحِهِ مَاضٍ وَالْمُتَوَتِّي وَالْمُحْكَمُ فِيهِ سَوَاءٌ) وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا تَقْلُ شَهَادَتُهُ لِهَؤُلَاءِ لِمَكَانِ الشُّعْمَةِ فَكَذَلِكَ لَا يَصْغَحُ لِقَضَاءِ بَعْضِهِمْ بِحِلَافِ مَا إِذَا حُكِمَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ تَقْلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ لِانْتِصَاءِ الشُّعْمَةِ فَكَذَلِكَ انْتِصَاءً، وَلَوْ حُكِمَا رَجُلَيْنِ، لَا نَذْرَ مِنْ اخْتِمَاعِهِمَا، لِأَنَّهُ أَمْرٌ يُخْتَلَفُ فِيهِ بِرِ الْرَأْيِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَاضٍ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ أَنْ يَتَدَيَّ فَيُحْكَمَ مَا دَامَ فِي الْمَحَلِّسِ، وَالْمَحَلِّسُ مَاضٍ، قَدْ قَالَ، حُكْمْتُ، صَدَقَ، وَإِنْ قَالَ الْحُكْمُ كَيْتُ حُكْمْتُ بِكَذَا، لَمْ يُصَدَّقْ، لِأَنَّهُ إِذَا حُكِمَ صَارَ مَعْرُوفًا، وَلَا يُقْلُ قَوْلُ الْمَعْرُوفِ، فِي حُكْمْتُ بِكَذَا عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ قَدْ مَضَى مِنْ مَحَلِّسِهِ صَارَ مَعْرُوفًا، فَصَارَ كَقَضَائِي بَعْدَ الْعَزْلِ إِذَا قَالَ، قَضَيْتُ بِكَذَا، لَا يُصَدَّقُ، كَذَا هَذَا.

قَوْلُهُ: (وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأُيُوبَهِ وَرُوحِهِ وَوَلَدِهِ مَاضٍ)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَهْبَةُ الشَّهَادَةِ شَرْطٌ فِي انْتِصَاءِ، فَكُرِّسَ لَا يَصْلُحُ شَاهِدًا، لَا يَصْلُحُ قَاضِيًا، وَالشَّهَادَةُ لِهَؤُلَاءِ لَا تَخُورُ، فَكَذَا لَا يَخُورُ الْحُكْمُ لَهُمْ، وَالْقَاضِي وَالْحُكْمُ فِيهِ سَوَاءٌ، بِحِلَافِ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَاشَرٌ كَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ فِي الشَّهَادَةِ لَهُمْ تَهْمَةٌ، بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ حُكِمَا رَجُلَيْنِ، لَا يَذْرَؤُ اخْتِمَاعَهُمَا)، ذَكَرَهَا تَعْرِيفًا عَلَى مَسَاهِ الْقُتُوبِيِّ، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِ «أَدَبِ الْقَاضِي»^(١).

قَالَ النَّاصِبِيُّ فِي «تَهْذِيبِ أَدَبِ الْقَاضِي» «وَإِذَا حُكِمَا رَجُلَيْنِ، فَرَأَى أَحَدُهُمَا شَيْئًا، وَرَأَى الْآخَرُ حِلَافَهُ، لَمْ يَخُزْ لِهَؤُلَاءِ أَنْ يَخُكَمَا حَتَّى يَخْتِمَعَا عَلَى شَيْءٍ، لِمَا أَنَّهُمَا رَضِيَتَا بِرَأْيِهِمَا».

در باب شهادت

و یو شاهد عمد بحکمین شهادت ، تم براب شهادت ، او خدا ، همان خدا علی
 الحکمین آن یشهد به عنی شهادت شهادت ، لم یخر من قبل آن شهادت به
 یشهد به علی شهادت ، لای شهادت عنی شهادت یخر ، پس به شهادت به
 یخر له آن یشهد عنی شهادت

والله تعالی اعلم .

مسائل من كتاب القصاص

قال وإذا كان غلوا لرجل، وشغل لأخر، فليس لصاحب الشغل أن يسأله فيه ويدا، ولا ينف فيه كوة عند أبي حنيفة مضافاً بغير رضا صاحب الغلو.

مسائل من كتاب القصاص



قد جرت عادة المصنفين أن يذكروا ما شذ من المسائل في آخر الكتاب، استدراكاً لمغائب، ويشرحونهم بقولهم مسائل متفرقة، أو بقولهم مسائل شتى، أو بقولهم: مسائل مشورة، وكان انقباض على هذا أن يذكر صاحب «الهداية» مسائل هذا الفصل في آخر كتاب «أدب القاضي»

قوله (قال وإذا كان غلوا لرجل، وشغل لأخر، فليس لصاحب الشغل أن يسأله فيه ويدا، ولا ينف فيه كوة عند أبي حنيفة)، وهذه من مسائل «الحامع الصغير» وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام: في غلوا لرجل، وشغل لأخر، قال ليس لصاحب الشغل أن ينف فيه ويدا، ولا ينف فيه كوة» وقال أبو يوسف ومحمد عليهما السلام له أن يصع فيه ما لا يضرب بالغلوا» في هذا لفظ محمد بن أبي أصل «الحامع الصغير»

يؤيدونه في الحذر واستغفب كما قال الإمام العباسي

وقال في كتاب «الدعوى» في قسم «المبسوط» من «الشامل» «لصاحب الشغل أراد هدم شغفه، أو فتح كوة، أو إدخال حديد فيه، ثم يكن به ذلك لا يرضى صاحب الغلو، وكذلك ليس لصاحب الغلو أن يصع على غلوا حديداً، ويشق

(ولا يضرع من لا يضرع بالعتق) وعلى هذا اختلاف ادِّعاء صاحب العتق أن
شيء على عتقه

في غايه البطلان

كبقائه لم يَكُنْ له ذلك.

وعندهما ليس به ذلك = ٣٣١. كنهه بدله بغيره بالاحكام. في هذا عقد
«اشامل»

قال بعض مشايخنا : ٣٣١ في الشرح الجامع الصغير : ما حكى عنهما
تعبير قول أبي حنيفة رحمه الله : انما حبيته بعد اداء ما لمع ما فيه ضرر ماهر. فيكون
فصلاً مخمفاً عده ، لأن التصرف حصل في منكه ، فيكون المنع بعله الضرر.

وقال بعضهم بل عند أبي حنيفة الضرر أصل ، والإعلاف مادي بعدم
الضرر ، ولا خلاف فيما دونه بغير صاحبه ، فإن به أن يضرع من لا يضرع به
بالألف ، وبما لاختلاف في حادثة الإشكال أنه يضرع به أم لا ؟

بعد أبي حنيفة ليس له ذلك ، لا يضرع صاحبه

وعندهما أنه ذلك ؛ لأن تصرف حصل في منكه ، والأصل في المنك هو
الإعلاف

وحدة قول أبي حنيفة : ان تصرفه حصل في منك منوعين نحو مخير . فصار
منع أصلاً ، كالزاهر إذا دفع الموقوف . وهذا لا يمتد صاحب شئ أن يقدم
في مقدار أو التسقف ، فكذلك نفسه ؛ لأن منك يكون لا يحد عن توفيق الحائط
في الحال ، أو في الثاني^(١)

قال فقهاء الإسلام في «شرح الجامع الصغير» : «وقول أبي حنيفة قبس»

وقد ما حكى عنها من أني حقة فلا خلاف. وقيل الأثر
عند الإباحة لأنه تصرف في ملكه. أمثنت بنفسى الإطلاق والآخر
بما حرر. وإذا شكك في بحر الصنع، لأنك عند الحظر لأنه تصرف في
محرر بعد به حق فمحرر يعتبر كحق الثمرين والتمسأحر والإطلاق بما من
هو أنكل لا يرول الصنع على أنه لا يعزى عن نزع حرر بالعلم من يوهس ما
أو نصه فتصنع عنه [١٠١]

قال. وإذا كانت رابعة مستقلة تسببت منها رابعة مستقلة، وهي غير
بافده، فليس لأهل الرابعة الأولى أن يسخروا ما في الرابعة التقضوى لأن فده

﴿في غاية البيان﴾

الكوة صنع الكف كذا في «الديوان» هي الزاوية

يقال وقد موتد بدو، إذ صرته، من باب صرته

قوله (وإذا كانت رابعة مستقلة تسببت منها رابعة مستقلة، وهي غير
بافده، فليس لأهل الرابعة الأولى أن يسخروا ما في الرابعة التقضوى)، وهذه من
حواش «الحامع الصغير»

وصورتها فيه «محمدة عن يعقوب عن أبي حنيفة» هي رابعة مستقلة،
تسببت منها رابعة مستقلة، وهي غير بافده، من يله حل من أهل الرابعة الأولى
— وله فيها دُر — أن يفتح من حائطه في الرابعة التقضوى ما بآ قال لا، وإن كان
رابعة مسددة، وقد يرق طرفه، كان به أن يفتح^٢ إلى هنا فقط أصل «الحامع
الصغير».

[١] بعد الصنع والادب من [١٠١]

[٢] البرور أو البرورة حرق في حان صلب تحت بغير محض من سده ١١٣

[٣] سقط «الحامع» مع ما فيه من «الحامع» [من ٣٩٢ - ٣٩٥]

والأصح أن يمنع من منع لأن بعد المنع لا ينكح المنع من الضرر في
كل ساعة ولأنه عادة يدعى المحرم في غضون شريك أناس

منه أخرى فصار نكحه في نكح

وبه تمكنهم صفت الضرر في أعلامه، وهم وأهل النسبة فيمنع في
النكح سواء، كما لو منع داء في النسبة المقتضى، وهم وأهل النسبة الصغرى به
سواء

وإن كان المظن مذكوراً فأكبر سواء، لأن المظن مذكور أعوجاج في بعض
نسبة، ويحدث لا يصير بمقالة ممكن، لأن هبنت ١٠٠٠ | مذكور فيها لا تمنع
سبب لأعوجاج، فكذلك منة وحده إلى هنا نكح نسبي لأنهم يحرمون

وإما قيد مقوله وهي غير نافذة لأنها بددت ساعة فهي تعد
الممنوع، فلا يمنع من فتح باب إليها، ولكن هذا فيما إذا أراد منع باب
مذكور، فإنه يمنع استحساناً، وإذا أراد به الامتناع أو تزيح دون الضرر
يمنع من ذلك كما ينص محرم الإسلام عن نفسه أبي جعفر

وقال محرم الدين قاضي حاد «ومن المنابع من قال لا يمنع من فتح باب
في الفصل الأول، لأن فتح باب ليس إلا بقصر بعض الحائط، فلو قصر أكثر لا
يمنع، فكذلك إذا قصر البعض، ولكن يمنع من الضرر، لأنه ليس له حق الضرر»

ثم قال «والأصح أنه يمنع من فتح باب، لأنه نص في الكتاب، وقال ليس
به أن يمنع من، وهذا لأنه من فتح باب، فقد أخذ لنفسه طريقاً لأنه لا يمكن
منه في كل ساعة ومكان، حتى لو فتح باب للاستصاء وتزيح وسجود، لا يمنع»

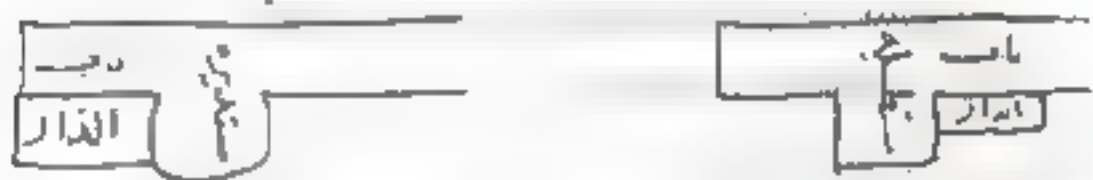
(١) وقع بالأصل المفعول المفعول، من أدرك، وأج، وأج، وأدرك، وأدرك، وأدرك، وأدرك
الضرر، وجاء في حاشية قوله «يدت باب سجد»

قال (وإن كانت مستديرة فذل إلى طرفيها فبهم أن يفتحوا) بآ لأن لكل واحد منهم حق المرور في كلها إذ هي ساحة مشتركة وبهذا يشتركون في الشفعة إذا بيعت دار بينهما.

قال ومن ادعى في دار دعوى، وأبكرها الذي هي في يديه، ثم صالحها منها، فهو حائز وهي مسألة الصلح على الإنكار) وسندكها في الصلح

عبد الجبار

ثم صورتنا الرائعتين كانتا مكتوبتين على حاشية كتاب الإمام حافظ الدس الحارثي رحمه الله تعالى، بهذه الصورة بخط يده بهذه الصورة



والرائعة المصححة، سمت بها، ومنها من طرف إلى طرف، من. اعت الشمس، إذا [٣٣٨/٥] هالت.

[١] بي «تهذيب ديوان الأدب» «الرائعة» «طريق الذي حاد عن طريق لأعظم»

والمنشقة: الطويلة، من استطال. بمعنى طال ونقلا شيء مطيل، أي صويل

قوله: (قال ومن ادعى في دار دعوى، وأبكرها الذي هي في يديه، ثم صالحها منها، فهو حائز). وهذه من مسائل «الحامع الصم»

قال صاحب «الهدية» (وهي مسألة الصلح على الإنكار، [وسندكها في

وهذه المسألة الأهم عند رسم

مسائل المتوفين بعد من قبل وام، واج، واج، واج، واج

مسائل المتوفين بعد من قبل وام، واج، واج، واج، واج

إن شاء الله، والمدعي وإن كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول حينئذٍ
عندنا لأنه جهالة في المساطق فلا تُقصي إلى التسارعة على ما عرفت.

﴿ غيبة البيان ﴾

الصلح إن شاء الله تعالى

يعني: أن الصلح على الإنكار **﴿ الحذر عند خلاف البشافي ﴾** حتى
يثبت العلة للمدعي في بدل الصلح عند، ويتنطبق حق الاستبزاز للمدعي عند،
وتتطرق حق الدعوى في أصل المدعى

وقال بعضهم في «شرح» «يريد» إذا كان المدعى به مقداراً معيَّناً.
كالثالث ونحوه، حتى تكون الدعوى صحيحة.

ولما فيه نظر، لأن صحة الدعوى ليس بشرط لصحة الصلح. وقد مر بين
في آخريات الاستخفاف

ويُرَدُّ كلام هذا القائل: كلام صاحب «الهداية» أيضاً، حيث قال: (والمدعي
وإن كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول خائن عندما لأنه جهالة في
المساطر، فلا تُقصي إلى التسارعة)

والأصل فيه: أن ما يجب نسفه، بشرط العلم به؛ لأن الجهالة تُقصي عن
تسارعة مائة من تسليم وتسلم، وما لا يجب تسليمه لا تُقرُّ الجهالة فيه
وجه قوله أنه أحد على سبيل الرخصة، فلا يحزر.

ولما إطلاق قوله تعالى ﴿أَصْلَحْ خَيْرَ﴾ [١٢٨، ١٢٩]

ولا يقال الآية نزلت في الروحاني، فلا يكون حجة، يعني: أن الصلح حينئذٍ

من الموقوفات (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠)

(١) ينظر المحققين (٢) لا يجلو (٣) دي [٣٦٩]، (٤) الرميض في المذهب (٥) لا يجلو

المدعي [١٢٨] (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠)

قال ومن ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت، فقبل البيعة، فقال جحدني الهبة فاشترتها وأقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة؛ لا تقبل بيعة لظهور النقص إذ هو يدعي الشراء بعد الهبة وهم

في غاية البيان

من الموقفة؛ لأن العبرة لعموم النقص، لا لخصوص السبب، وقد عرفت ذلك في الأصول، وذلك لأن أكثر الآيات والأخبار وردت في حوادث خاصة، ومنع هذا كاد حكمها عاماً، وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأنصري: «والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً».

قال مشايخنا معناه: أحل حراماً لا يتساع بالعقد، كما لو صالح من مال على حرم أو خنزير، أو حرم حلالاً لا يخرم بالعقد، كما لو صالحت امرأة زوجها على ما على ألا يبيت عند ضررتها.

وقول عمر: «والصلح جائز بين المسلمين» عام [٢٠٠، ٢٠١] يشاؤك الإقرار والإكثار جميعاً [٢٣٨، ٢٣٩]، فيكون حجة على الخصم، ولأنه لو لم يجز الصلح على الإكثار؛ أدنى ذلك إلى بطلان الصلح كله فيما بين الناس؛ لأن الصلح في الغالب إما يخري بين الناس في الإكثار؛ لأنه لو كان مقراً؛ لأخذ حقه، فلا يحتاج إلى الصلح، وإساقى سوف يجيء بيانه في كتاب «الصلح» إن شاء الله تعالى.

قوله: (قال: ومن ادعى داراً في يد رجل أنه وهبها له في وقت، فقبل البيعة، فقال: جحدني الهبة فاشترتها، وأقام البيعة على الشراء قبل الوقت الذي يدعي فيه الهبة؛ لا تقبل بيعة)، أي قال في «لجام الصغير».

وصورتها فيه: (محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة: هي رجل ادعى داراً في

(١) جرد من خبر أخرجه اندر قطي في السنة [٢٠٦، ٢٠٧]، والبيهقي في «السنن الكبرى»

[١٥٠/١١]، موقوفاً على عمر رضي الله عنه.

بشهود من عندها، ونز شهودا به بعدها تُقْبَلُ لَوْ صُوح التوفيق، ونز كان ادعى
 الهة ثم أقام البيعة على الشراء قتلها ولم يقل حندي الهة فاشترتها لم تُقْبَلْ
 أيضاً ذكره في بعض النسخ لأن دعوى الهة إقراراً بئنه بالملك للواهب عنده،
 ودعوى الشراء رُخوع عنه فعذ مافصلاً، بخلاف ما إذا ادعى الشراء بعد الهة،
 لأنه تقرر ملكة عندها

في غاية البيان

يد زجل أنه وهبها له، وسلمها له في وقت، ثم جاء بالبيعة على الشراء في وقت
 قتلها؛ لم تُقْبَلْ البيعة^(١)

ودلت لأنه منافض، لأنه ما قال حندي الهة، فاشترتها؛ ادعى الشراء
 بعد الهة، فإذا أقام البيعة على الشراء سابقاً على الهة، كان ما قص لا محالة،
 فلا تُقْبَلُ البيعة

بخلاف ما إذا قال حندي الهة، فاشترتها منه، ثم أقام البيعة على الشراء
 لاحقاً؛ قبلت البيعة؛ لأنه ليس بتقصي؛ لأنه أمكن التوفيق؛ لأنه لما حصد الهة
 فاشترها؛ كان شرطاً مقررّاً للمنت لو هب عد الهة، فلم يكن متنافضاً

بخلاف ما إذا ادعى الهة ولم يقل حندي الهة، ثم أقام البيعة على شراء
 قتل الهة، حيث لا تُقْبَلُ بيعة؛ لمكان اشتافض، لأن دعوى الهة إقراراً من المذيعي
 بأن المنت للو هب، ودعوى الشراء قتل الهة رُخوع من الإقرار بالمنت للو هب.
 فكان متنافضاً

قوله (ملكه)، أي منك الواهب

قوله: (عندها^(٢))، أي: عند الهة.

(١) ينظر المجموع ج ١ ص ١٠٠ مع شرحه في دفع لكثرة [ص ٣٨٥]

(٢) في الأصل: (عندها)، وراجع: (١) ص ١٠٠، (٢) ص ١٠٠، (٣) ص ١٠٠

(٤) في الأصل: (عندها)، وراجع: (١) ص ١٠٠، (٢) ص ١٠٠، (٣) ص ١٠٠

وَمَنْ قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَ مِنِّي هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، فَأَكْرَمَ ، إِنْ أَجْمَعَ الْبَائِعُ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ، وَسَعَى أَنْ يَطَّاهَا ، لِأَنَّ الْمُشْتَرِي لَمَّا خَصَّدَهُ كَانَ قَسْحًا مِنْ حَيْثِهِ ، إِذَا الْقَسْحُ يَنْتُجِبُ بِهِ كَمَا إِذَا تَجَاوَزَ قِيَادَ عَرَمٍ لِبَائِعٍ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ثُمَّ الْقَسْحُ ، وَيُخَرِّدُ الْعَرَمَ إِنْ كَانَ لَا يَنْتُجِبُ الْقَسْحُ فَقَدْ افْتَرَى بِالْفِعْلِ وَهُوَ بِمَالِكَ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

قَوْلُهُ (وَمَنْ قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَ مِنِّي هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، فَأَكْرَمَ ، إِنْ أَجْمَعَ الْبَائِعُ عَلَى تَرْكِ الْخُصُومَةِ ، وَسَعَى أَنْ يَطَّاهَا) ، وَهَذِهِ مِنْ خَوَاصِّ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَخُورُ لَهُ أَنْ يَطَّاهَا وَيُقَاتِلَ هُوَ قَوْلُ زَوْجَرٍ كَذَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْبَلَدِ فِي «الْمَعْرِفَةِ الصَّغِيرَةِ» .

وَجَهْلُ قَوْلِهِ . أَنَّهُ لَمَّا بَاعَهَا ، فَهِيَ عَلَى مِلْثِ الْمُشْتَرِي مَا لَمْ يَبْعَهَا مِنَ الْبَائِعِ ، أَوْ بَعَابِلًا

وَلَا : أَنَّ الْإِقَالَةَ قَدْ تَكُونُ بِمَنْطِقِ الْإِقَابَةِ ، وَيَنْطِقُ الرَّدُّ ، وَيَحْدُودُهُمَا ، بَأَنَّ تَجَاوُزَ الْبَيْعِ ، ثُمَّ إِذَا خَصَّدَ الْمُشْتَرِي الْبَيْعَ ، خَصَّلَ الْبَيْعَ مِنْ حَيْثِهِ ، فَهَذَا عَرَمُ الْبَائِعِ عَلَى إِدْرَاقِهِ [٣٢٩] تَرْكِ الْخُصُومَةِ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَافْتَرَى عَرْمَهُ بِالْفِعْلِ ، وَهُوَ بِمَالِكَ النِّجَارِيَّةَ وَنَقَلَهَا مِنْ مَجْلِسِ الْخُصُومَةِ إِلَى مَرْبِيهِ ، وَاسْتَحْدَ مِنْهَا وَخَرَّ ذَلِكَ ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ دَلَالَةِ الْبَيْعِ ، ثُمَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالُوا فِي «الْمَعْرِفَةِ الصَّغِيرَةِ» . إِذَا قَالَ لِأَخِي أَشْرَيْتَ لَكَ هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، أَوْ بَعَثْتَ هَذِهِ النِّجَارِيَّةَ ، فَأَخَذَ النِّجَارِيَّةَ وَالثُّوبَ فَهَبَ بِهِ ، كَانَ ذَلِكَ قَبُولًا مِنْهُ ، كَذَا هَذَا .

يُقَالُ : أَحْمَقْتُ عَلَى الْأَمْرِ إِحْمَاقًا ، إِذَا عَرَفْتَ عَلَيْهِ ، وَأَحْمَقْتُ شَيْئًا ، إِذَا

(١) بَطْنُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ الْبَائِعِ الْكَبِيرِ [ص / ٣٨٦]

رئوف من حسن الدار هو ألا يبيع عبده بحريته في غيره،
 وحر، وعتق لا يخلص، جدد يصدق لأنه من نفس حية، حر
 رداً أقر أنه يخلص لحيده أو حنة أو ممي أو شرفي لإمرأة حسن حدود
 صريح أو دلاله ولا يصدق والسهرجة شريف أبي غيره لا يصدق.

(١١١) وهذا لأن الرئوف والشهيد حذر من حريته، يدين به، تح
 في الشريف ويسلم، حر، وخلص يرد على، روف كذا، ذعي الحدد، وه
 يكون في دعوى الرئوف مطلق، فسمع دعوى، حر، وردد نفس أبي مائة،
 ورحماني، حيث لا نفي دعوى، لأنه مطلق، لأنه من نفس الدار
 ثم دعواه الشفقة، أو لرحماني بكراً عنه يخلص بد، لأب يس من
 حسن الدار هم، وهذا لو تحوّل بها في الشريف ونفس، لا يجوز، وهذا د
 على قضاء الدراهم أو قنصها شيئاً آخر

أما إذا أراد وقال يخلص ما لي عتق، أو شرف ما لي عتق، ثم قنصت
 حتى عتق، أو قال يخلص لحيده، ثم ادعى أنها رئوف، وسهرجة، لا يصدق،
 لأنه لم يخلص لحيده كان متافقاً بعد ذلك في دعوى رياءه، وكذا د أقر
 شفاء ما له عليه، أو يخلص حقه منه، لأن حقه وماله عنه كان في الحدد،
 ودعوى رياءه مطلق، فلا يسمع

قال القاضي أبو الليث وكذلك إذا قال: يخلص لآخر، وشمس؛
 لا يصدق بعد ذلك أنها رئوف، لأن الآخر أو شمس كان حدد

قوله (صريحاً)، كما لو أقر يخلص لحيده، (أو دالة)، كما لو أقر يخلص
 حنة، أو يخلص الخس، أو أقر شفاء حقه، لأن لأثر يثبت بقرئ - حدد
 دالة، لأن حقه في الحدد

لأنه ليس من حسن تدبيرهم، حتى لو سحروا به فما ذكرنا لا يخلو

ويزيد ما رتبته بيتهم، ويهجره ما رتبته الحذر والسوق
يعتد عليه العن

ومن قال لأحر لث على ألف درهم، فقال ليس لي عيبك شيء،
قال في مكانه بل لي عيبك ألف درهم، فليس عليه شيء، لأن إقراره هو
الأول وقد رتبته الثمن، وشأنه دعوى ولا ثمن من الحقيقة أو بغير
حظمه، بخلاف ما إذا قال لغيره اشتريت وأكرر الأحرنة أن يصدقه، لأن أحد
المصدقين لا يتردد بالفتح كما لا يتردد بالفتح، والمعنى أنه حقيقته من

قوله (فما ذكرنا)، أي في التصرف والشم

قوله (ويزيد ما رتبته بيت المال)، أي رده (ويهجره ما رتبته
السوق، واعتد عليه العن)

والشوق - بالفتح - رد من شجر

قال في الوارل، أن أبو بكر الزبيري هو الذي اعتد عليه
ويهجره هي من نعمته في غير ذلك المكان، وشوقه ضيقه من
وكان عتبه أبو جعفر بن الزبيري ما رتبته بيت المال، ويهجره ما رتبته
شوقه وشوقه من نعمته، من هذا عقد الوارل

قوله (ومن قال لأحر لث على ألف درهم فقال ليس لي عيبك شيء،
ثم قال في مكانه بل لي عيبك ألف درهم فليس عليه شيء)، وهذه من
الحامع الصغير

منه ما ذكرنا في كتابنا

وقول زفر لا تنس لأن النقص، فهو لأخوب وقد أكره فيكون ماضياً
 وما أن يوصى بمفكر لأن هذا الحق قد تنقص ومن رأى منه دفعا للخصوم
 والشمع، ألا يرى أنه ثقل فصي ساطع وقد تصالح على شيء حيث
 يقضي. وكذا قال من بك على شيء قط لأن التوفيق أظهر

نقصه، صار ماضياً في كلامه (١٠٣)، فتعلل دعوه. وهذه المسألة على ثلاثة
 أوجه

أحدها مدد، فقبل (١٠٤) بيته فيها عدداً، خلافاً لأبي أبي ليلى وزفر.
 لإمكان لوفى، لأن المدعى عليه ربما يقضي دفعا للشعب المدعى وإيداعه، ودفع
 لحصومته، فتوجد صورة عفا وإن لم يكن عليه حق، إلا ترى أنه يصح أن يثقل
 قضي ساطع. كما ثقل قضي بحق. وإذا كان التوفيق ممكناً، كانت بيته على
 النقص صحيحاً

قالوا في «شرح الجامع الصغير» ودب المسألة على أنه إذا أمكن التوفيق
 بين المتكلمين، فقبل، وثوق بين المتكلمين من غير دعوى التوفيق

ثم قالوا وذكر في بعض المواضع وشرط دعوى التوفيق لقبول البيعة
 والوجه الثاني ما إذا قال في الاستدعاء ليس لك علي شيء، ثم أقام أنه
 على النقص، أو الإبراء، فقبل فيه البيعة أبداً، لأن التوفيق هنا أوضح، لأنه يقول
 ليس علي شيء، لأنك أبرأتني، أو لأمي فصنت

والوجه الثالث: ما إذا قال للمدعى عليه في الاستدعاء ما كان لك علي شيء
 قط، ولا أعرفت، ثم أقام بيعة بعد ذلك على النقص، أو الإبراء، لا يقبل منه
 للتناقض، لأنه لا تصور أن يكون بين شي خصومة ونقص، وأخذ وعطاء.

وَلَوْ قَالَ مَا كَانَ لَكَ عَلَيَّ شَيْءٌ قَطُّ وَلَا أَغْرَفْتُ لَمْ تُثْقَلْ بِنَيْتِهِ عَلَى نَيْتِهِ) وَكَذَا عَلَى الْإِثْرَاءِ لِتَعَدُّرِ التَّوْفِيقِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مِمَّنْ أَتَى، أَحَدٌ مِنْ غَضَاءٍ وَقَصَاءٍ وَاقْتِصَاءٍ وَمَعَامَلَةٍ بِدُونِ الْعُرْفَةِ، وَدَكَرَ الشُّدُورِيُّ أَنَّهُ ثَقُلَ أَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يُخْتَجَبْ أَوْ لَمْ حَذَّرَهُ قَدْ يُؤْذَى بِالشَّعْبِ عَلَى مَا فِيهِ فَيَأْتُرُ بَعْضُ وَكَلَانِهِ بِإِصْرَانِهِ وَلَا يَعْرِفُهُ لَمْ يَعْرِفُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَمَّا كَيْفَ التَّوْفِيقُ

وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ مَاعَةٌ جَارِيَةٌ فَقَالَ لَمْ أَنْفَعَهَا مِنْ قَطُّ، فَأَقَامَ النِّبَةَ عَلَى الشَّرَاءِ، فَوُجِدَ بِهَا أَضْعَافُ رَائِدَةٍ، فَأَقَامَ النَّائِغَ النِّبَةَ أَنَّهُ يَرَى إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، لَمْ تُثْقَلْ بِنَيْتِ النَّائِغِ

﴿ عَابَهُ بَعْضُ مَرَّةٍ ﴾

وَلَا يَعْرِفُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ

قَالَ فَخَرُ الْإِسْلَامِ الْبُزْدَوِيُّ فِي «شرح الجامع الصغير» «وَدَكَرَ الشُّدُورِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ أَصْحَابِنَا، أَنَّ نَيْتَ الْقَصَاءِ ثَقُلَ؛ لِأَنَّ الْإِثْرَ حُلَّ قَدْ يَدَّعِي عَلَى رَحْلِ مُخْتَجِبٍ، أَوْ امْرَأَةٍ مُخْتَجِبَةٍ، فَيُؤْذِيهِ بِالشَّعْبِ عَلَى مَا فِيهِ دَرَاهِمٌ، فَيَأْتُرُ بَعْضُ وَكَلَانِهِ أَنْ يَنْفَعِيهِ مَا يَرْصِيهِ، فَيَكُونُ قَدْ قَصَّاهُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِهِ، ثُمَّ عَمِمَ بِهِ مِنْ بَعْدِ»

وَقَالَ فَخْرُ الدِّينِ قَاصِي خَانَ فِي «شرح الجامع الصغير» «فَمَعْنَى هَذَا لَوْ كَانَ لِمُدَّعِيٍّ عَلَيْهِ بِتَوَلَّى الْأَعْمَالِ سَعْسَعَةً؛ لَا تُثْقَلُ بِنَيْتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُكْفَى التَّوْفِيقُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

قَوْلُهُ (وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ مَاعَةٌ جَارِيَةٌ فَقَالَ لَمْ أَنْفَعَهَا مِنْ قَطُّ، وَأَقَامَ نَيْتَهُ عَلَى الشَّرَاءِ، فَوُجِدَ بِهَا أَضْعَافُ رَائِدَةٍ، فَأَقَامَ النَّائِغَ لِنَيْتِهِ أَنَّهُ يَرَى إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، لَمْ تُثْقَلْ بِنَيْتِ النَّائِغِ)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ «الجامع الصغير»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَلَالَ بَيْنِ أَصْحَابٍ

غيره فيسندعي ووجود النسخ وقد أنكره فكان مناصب . محلاف الدين لأنه قد
بنفسه وإن كان باطلاً على ما مر

قال ذكر حق قد ثبت في اسمه ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ربي
ما به إن شاء الله تعالى أو ثبت في سره . فعلى فلا حل خلاص ذلك وسلمه
إن شاء الله تعالى . مطلق الذكر كله . وهذا عند أبي حنيفة . وقال إن شاء الله
هو على الخلاص . وعلى من قام بذكر الحق ، وفوتهما نسخاً ذكره في
(القرار) لأن لا يشهد بنصرفه إلى ما يليه لأن بذكر للاختصاص . وهذا الأصل

قوله (١) ذكر حق قد ثبت في اسمه ومن قام بهذا ذكر الحق . فهو
ربي ما به إن شاء الله تعالى . أو ثبت في شراؤه فعلى فلا حل خلاص ذلك
ونسخة إن شاء الله تعالى . مطلق الذكر كله . وهذا عند أبي حنيفة . وقال إن
شاء الله فهو على الخلاص . وعلى من قام بذكر الحق . وهذه من مسائل الجامع
الصغير .

وصورتها به «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في الزحل يكتف
على نفسه ذكر الحق . يكتف في اسمه إن شاء الله تعالى . أو يكتف لشراءه .
يكتف في اسمه مع أدرك به فلا من دري . فعلى فلا حل خلاصه إن شاء الله
بعدى قال «إن شاء الله تعالى» شغل الدين . ويغنى شراء . وقال أبو يوسف
ومحمد بن الشراء حائر ، والدين لا رم . وقوله «إن شاء الله» على من قام بذكر
الحق . وعلى (٢) «الخلاص» إلى ما لنقط [محمّد بن أبي] أصل
الجامع الصغير (٣).

(١) جامع المعوقين معط من ١٣٥

في كلام لا يشذ عنه في كل شيء وحيث كنتم تغلف فنصرف
نحو ما في كتاب معصومه من قوله عنده خير و امرأته طالق وعنه خبر

وقولها سبحان كذا في «التامل» هي كتاب «الإقرار» من نسخة
«المبسوط».

اعلم أنه إذا كتب صكاً وكتب في حقه إن شاء الله، يتصل الصك كله عند
أبي حنيفة . . . ولا يصرف الاستثناء إن شاء الله، لأن الصك يشتمل على
أشياء ولا يغني لبعضها بعض، ويصرف إلى الذي يده، ولأن الصك يكتسب
للاستثناء ولا يكتسب، لا للإبطال. فكذلك دلالة على قصر الاستثناء على الذي
يده، لأنه لو تصرف به في كل شيء، يتصل بغير أصله، ولا يتحقق الاستثناء أصلاً.
[و] لأن كتابه يحد، وفي الحد لا يحد من أن يقطع القس، فلا يجوز
أن ينحصر الاستثناء بالكل.

ولأبي حنيفة أن الصك يشتمل على فصول مندرجة، معطوف بعضها على
بعض من غير فصل في الكثرة، فصار كمن يكتسب بكتاب في مصر واحد،
واستثنى في آخرها، فإن الاستثناء ينصرف ثمة إلى الكل، فكذلك هنا

تحقيقه أن الصك لما كان جامعاً، جعل ما فيه كشيء واحد، ويصرف
الاستثناء إلى الكل، وبهذا إذا قال امرأة طالق، وعنده خير، وعليه الشيء إن
بيد الله إن شاء الله تعالى، ينصرف الاستثناء إلى الكل، ولا يدرأه شيء.

وقولها إن الصك يكتسب بالاستثناء

قلنا، لا نسلم، [لأنه قد يكتسب بالإبطال لعرص، ولأنه نسلم أنه يكتسب

(١) ما بين المعطوفين ياء من الواو، والهمزة، والواو، والواو، والواو.

(٢) الكلمة مصدر كتب يكتب كة وكتبا وكتبة، وقد تقدم التعريف بذلك.

نضل

في القصة في المواريت

وإذا مات نصراني، فحادث مرثية مسلمة، وذلك أسلمت بعد موته
وقالت يورثه أسلمت قبل موته، قالوا قول اليرثه، وقال زفر القول قولها
لأن الإسلام حادث فقصاف إلى أقرب لأقرب، ولنا أن سب الحرمان لست
في الحجاب فينت مما مضى بحكيمًا لنحو كما في حجاب ماء الفلحونة، وهذا
طاهر بغيره ليدفع، وما ذكره بغيره للاستحقاق

نضل

في القصة في المواريت

ذكر هذا الفصل في آخر أبواب القصة؛ لأن الموت حر أحول لأبواب في
الدين، فكان ذكر ما يتعلق بالموت مناسبًا
قوله (وإذا مات نصراني، فحادث امرأته مسلمة، وقالت أسلمت بعد
موته، وقالت اليرثه سميت قبل موته، قالوا قول اليرثه) وهذا من مبادئ
«الجامع الصغير»^(١).

وقال صاحب «الهداية» (١٢٠٢) (وقال زفر القول قولها) وذلك لأن
الحادث يضاف إلى أقرب لأقرب، والإسلام حادث، فيجعل موحودًا بعد موت
لا قبله.

ولنا أن سب حرمان الحر، وهو إسلامها، عن ميراث زوجه، خير من
لست في حجاب، وبحكمه حجاب بعد عدم بيان الحر وحسب، ولا أحد يصنع به في

ما في يده حق الوارث خلافة فصار كما إذا أقر أنه حق المورث وهو حرم
أصله، بخلاف ما إذا أقر برحلي أنه وكل المودع بالتقصي أو أنه اشتد منه
حيث لا يؤمر بالدفع لأنه لا أنه أقر بقيام حق المودع إذ هو حي فيكون إقراره
عنى من الغير، ولا كدبت نقد موته، بخلاف المذنبين إذا أقر بتوكيل غيره
بالتقصي لأن المذنبون تقصون بأنثيتها فيكون إقراراً على نفسه فيؤمر بالدفع لأنه

في كتابه

أودعي. لا وارث له غيره. قال بقصي القاضي بأن يدفع إليه الودعة، فإن كان
لآخر هذا أنه أيضاً، وقال الأول ليس له من عري. قال بقصي الأول لا بأس
كله. إلى هنا نطق محمد في أصل «الحامع الصغير»، وهي من الحواش

ودلت لأن المودع أقر بأن ما في يده صار للمورث له منكاً وبيد خلافة، وهو أقر
بأنه تمورث في حيايته أصالة، حار، فكذا إذا أقر خلافة، كالمذنبين إذا أقر
لرحلي أنه وكل بالتقصي بنفسه. فإنه يؤمر بالدفع إليه، فكذا هنا، بخلاف المودع إذا
أقر برحلي أنه وكل المودع في قص الوديعة، حيث لا يؤمر بالدفع؛ لأنه مفد
نفسه حق المودع، فلا يستأصير فيه.

وليس هذا كالمذنبين إذا أقر أنه وكل بالتقصي بنفسه؛ لأنه ينصرف في حوز
نفسه، لا في حوز رث نفسه، لأن المذنبون تقصون بأنثيتها، لا ما عيها، فكذا أقره
على نفسه، فصح.

ويعد يكون جميع ما لا يشر له الأول. لأن إقراره بنفسه حصل بعد
نطق يده على المال، فوقع شهادة على الأول، فله نصيب، وله بقية المودع لا يشر

في كتابه

في كتابه

في كتابه

ولو قال المودع لأحر هذا ابنة أيضاً وقال الأول ليس له نس عيني فقص
بأنما للأول) لأنه بما صح إقراره للأول انقطع بده عن المال فيكون هذا
إقراراً على الأول فلا يصح إقراره بشي، كما إذا كان الأول قد معروف،
ولأنه حين أقر للأول لا مكذب به فصيح، وحس أقر لنفسه له مكذب فلم
يصح

قال وإذا قسم الميراث بين العرماء، فبنة لا يؤخذ منهم كميل، ولا من
ورث وهذا شيء احتاط به بعض القضاة وهو طم، وهذا عند أبي
حيفة، وقالوا: يؤخذ الكميل، والمسألة فيه إذا ثبت للدين والإرث بالشهادة
ولم يقل الشهود لا نعم له وارثاً غيره.

في بيان ما في قوله

أي شيء يورثه له؛ لأن استحقاقه لم يثبت، فلم يتحقق النصف، وهذا لأنه لا
يلزم من مجرد ثبوت النسوة ثبوت الإرث، فلا يكون الإقرار بالنسوة إقراراً بالمال.
قوله: (قال وإذا قسم الميراث بين العرماء، فبنة لا يؤخذ منهم كميل، ولا
من وارث)، أي: قال في «الجامع الصغير»

وصورة المسألة في «الجامع الصغير»: «محمد بن يعقوب عن أبي حيفة
رضي الله عنه في ميراث قسم بين العرماء قال: لا تأخذ من العريم كميلاً، ولا من الوارث
كميلاً، هذا شيء احتاط به القضاة وهو طم، وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله
عنهما [٢/٤٦٧م]: يأخذ الكميل»^(١).

قال فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»: «وتفسيره إذا ثبت للدين
للعرماء، وقضى القاضي ذبوتهم، واحتصل أن يكون على الميت ذن غير، أو

لَهُمَا أَنْ الْقَاضِي نَاطِرٌ لِنُفْسِهِ، وَاسْطَهْرُ أَنْ فِي لَتَرِكَهٍ وَرِثَا عَائِنَا أَوْ غَرِيمًا
عَائِنًا، لِأَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَمُتُّ بَعْدَهُ فَيَحْتَاطُ بِالنُّكْثَةِ كَمَا إِذَا دَفَعَ الْأَبْقَى وَالْمُقْطَعَةَ
إِلَى صَاحِبِهِ وَأَعْطَى امْرَأَةً لِعَائِنِ اسْقَئَةَ مِنْ مَالِهِ.

كتاب البيان

قَامَتْ ابْنَةُ عَلَى الْمَوَارِثِ ٢٠١٢، وَلَمْ يَشْهَدْ الشُّهُودُ أَهْمَ لَا يَغْنَمُونَ لَهُ وَارِثٌ
غَيْرُهُ، فَإِنَّ الْقَاضِي يَتَأَنَّى، فَإِنْ فَعَلَ وَسَمَّ يَطْهَرُ لَهُ وَارِثٌ وَمَضَى، هُنَّ بِأَحَدٍ كَفِيلًا أَمْ
لَا ٢٠١٢. إِنْ هُنَا لِنُظِّفَ فَمَحَرَّ الْإِسْلَامُ.

يَعْنِي، إِذَا تَبَيَّنَ لِلنَّبِيِّ وَالْأَرْثُ بِالْإِقْرَارِ، يُؤْخَذُ الْكَفِيلُ بِالْأَتَقِ، وَإِذَا قَالَ
الشُّهُودُ لَا سَعْلَمُ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّائِي وَالْكَفِيلِ، بَلْ يُدْفَعُ السَّالُّ لَا
تَأْنٍ وَلَا كَفِيلٍ عِندَهُمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَامُوا، لَا وَارِثٌ لَهُ غَيْرُهُ اسْتَحْصَانًا.

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى» فِي كِتَابِ «الدَّعْوَى» (١١): «وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ قَانَ
يَتَأَنَّى وَيَتَدَوَّمُ الْقَاضِي؛ يَكُونُ ذَلِكَ مُقَوِّمًا لَهُ هَكَذَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَوَامِرُ
رَأْدِهِ فِي اسْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْ وَصَايَا «الْجَامِعِ» ١٠٠»

ثُمَّ قَالَ «قَدَّرَ الطَّحَوْرِيُّ مُدَّةَ النَّوْمِ بِالْحَوْلِ»

وَجَهْ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَمُتُّ بَعْدَهُ، وَرَبَّمَا يَطْهَرُ غَرِيمٌ آخَرُ، أَوْ وَارِثٌ آخَرُ،
فَيَحْتَاطُ بِأَحَدِ الْكَفِيلِ، كَمَا فِي تَسْبِيحِ الْأَبْقَى وَالْمُقْطَعَةِ.

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته أَنَّ حَقَّ الْحَاصِرِ مَغْنُومٌ ثَابِتٌ، وَحَقُّ الْعَائِنِ
مَنْخُولٌ غَيْرُ نَاسٍ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ، وَرَبَّمَا لَا يَكُونُ، فَلَا يَحُورُ تَعْطِيلُ الْحَقِّ
الْمَغْنُومِ اسْتِثْنَاءً بِالنَّاسِ بِالْمَحْبُوبِ الْمَوْهُومِ؛ لِأَنَّ لِحَيْلَ لَا تَصْلُحُ حَقَّةً، وَلِهَذَا إِذَا كَانَ
الدَّارُ لَهَا شَيْعَتَانِ، فَحَصَرَ أَحَدُهُمَا، فَصَبَّى لَهُ بِالشُّفْعَةِ، وَلَا يُتَطَرَّ الْعَائِنُ، وَهَذَا

أَوَّلِي

ولإبي خبيصة، أن حق الحاضر ثابت قطعاً، أو طاهراً فلا يؤخر الحق مؤهوماً إلى زمانٍ لتكفيل كمن أثبت الشراء بمن في يده أو أثبت الدين على المعتد حتى يبع في دينه لا يكفل، ولأن المكفول له مجهول فصار كما إذا كفل لأحد الغرماء بخلاف الثقة لأن حق الروح ثابت وهو معلوم وأما الأبي واللقطة ففيه روايتان، والأصح أنه على خلاف.

عنه بسند

وأما مسألة الأبي واللقطة فإن فيها روايتين هاتك، قال في روايته: لا أحب أن يأخذ منه شيئاً وقال في روايته: أحب أن يأخذ منه شيئاً.

قالوا في «شروح الجامع الصغير»: والصحيح أن الرواية الأولى: قول أبي حبة عليه السلام، فعلى ما قانون لا يصح قبسهما على تلك المسألة.

وقال الإمام العنقاوي: «وفي العبد الأبي واللقطة إذا وجدته إنساناً، فادّعى آخر أن ذلك له، وأقام البيّنة؛ فإنه يدفع إليه، ولا يأخذ منه شيئاً عند أبي حبة، وعندهما: يأخذ، وإن دفع إليه بإخباره عن العلامة، أو بقول العبد: يأخذ منه شيئاً بالإجماع». إى هذا لفظه عليه السلام.

ودلك لأن الحق ليس بثابت، ولهذا كان له أن يمتعه، فصح تأخيرُه لتكفيل، صيغة نصاء، وإباقى يُنظر في كتاب «اللقطة» من شريحاً هذا عند قوله: (زإذا خسر رجل وادّعى اللقطة، لم تدفع إليه حتى يُقيم البيّنة).

قوله: (ولإبي خبيصة أن حق الحاضر ثابت قطعاً، أو طاهراً).

أما قطعاً فقيم إذ كان لقاضي يعرف يقيناً أنه لا وارث لسميت غير الحاضر.

وأما طاهراً، فقيم إذا لم يعرف القاضي وارثاً آخر، واحتمل وجود الآخر وعدمه، لأن حق الحاضر طهر عند القاضي، ولم يظهر حق المعتد، وهذا لأن

وقيل إن دفع علامة النقطة، أو إمرار العند، يُكفّل بالإخضاع، لأنّ الحرّ
عزّ ثابت، ولهذا كان له أن يُنصَح.

وقوله طمّ: أي قَبْلُ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَهَذَا يَكْتَفِي عَنْ مَذْهَبِهِ بِأَنَّهُ
الْمُجْتَهِدُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ لَا كَمَا طَعَنَ النُّعْمَانُ.

قال: وإذا كانت الدار في يد رجل، أقام آخر النّساء أن أباه مات وتركها
ميراثاً بينه وبين أخيه فلان، فُصِي له بالتّصفي، وترك النّصف الآخر في يد
الذي هو في يديه، ولا يُستوثق منه بكفيل، وهذا عند أبي حنيفة. وقال:

عبد الباق

القاضي مأثور بالحكم بعد ظهر عدّه، لا بدرك العيب

وقوله (طمّ)، دليل على أن المجتهد يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، ونص على أن الإمام
— أسبق الأنثى — أب حنيفة وأصحابه رُأِيَ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْأَعْرَابِ، حيثُ قَامَ
كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وهذا لأن الاجتهاد شرطُ انتصاء، ولكن الخلاف في أنه
شرطُ الأوليّة، أو شرطُ الحوار، وقد مرّ بيّنه في أوّل كتاب «أدب القاضي».

قوله: (لَا يَكْتَلُ)، أي: من المُشْتَرِي، أو من رتّ لديني

قوله (وقيل، إن دفع علامة النقطة، أو إمرار العند، يُكفّل بالإخضاع) هكذا

قال محرّ الإسلام في «شرح الجامع الصغير»

قوله: (عن مذهبه)، أي: عن مذهب أبي حنيفة.

قوله: (وإذا كانت الدار في يد رجل، أقام آخر نّساء أن أباه مات وتركها

ميراثاً بينه وبين أخيه فلان، فُصِي له بالتّصف والتّصف الآخر في يد الذي

هي في يديه. ولا يُستوثق منه بكفيل، وهذا عند أبي حنيفة)، وهذه (١٠٠، ١٠١، ١٠٢)

من كتاب «الجامع الصغير»

إن كان الذي هو في يده أحداً أحدثه وخضع في يد أمي، وإن لم يجر
تركاً في يده

لهم أن نحاحد حين فلا يترك أمي في يده، بخلافه لئلا لا تمس
وله أن القضاء وقع لميت مقصوداً، واحتمال كونه محرراً ميتاً فلا
تخص يده كما إذا كان ميراً وأخوذة قد ارتفع بقضاء القاضي، ولظاهر عدم
الاحتمال في المستقل لصيرورة لحدثة معلومة له ولقاضي

عنه سار

وصورتها فيه «المحمد عن يعقوب عن أبي حنيفة» في دار في يدي
رخل أدم رخل، لئله أن أمه مات وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه فلا يرث
له ميراثها قال يخصص له القاضي بعضها، وترك النصف الباقي في يدي
في [١/٣٨٤] يديه الدار، ولا يشترط ما بكميل

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما إذا حقدتها: أحدها به وجعلها في يدي أمي
حتى تقدم لعائت وإن لم تكن حقدتها ترك النصف في يديه حتى تقدم
الأخر ^١، إلى هنا فخط محمد في أصل «الجامع الصغير»

قال في «المختلف» ^٢ قيل: إن هذا الاختلاف بناءً على أنه هل يجوز لقضاء
لعائت؟ عندهما يجوز وعنده لا يجوز وقيل: لا خلاف في القضاء، ولكن
في ترك نصيبه في يدي ليد ^٣، إلى هنا فخط «المختلف»

وقال لرهد العائتي ^٤ لا لو كان غرضاً: تؤخذ من يده بلا حرج، لأن

(١) في حاشية الأصل «ح هي»

(٢) أشد في حاشية: «م» إلى أنه وقع في بعض النسخ «م ح» بدل «أدم حر»

(٣) وقع بالأصل «وارث لهما» والميت من: «٥» و«٤» و«٣» و«٢» و«١» و«ص»

، ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه في دفع الكية [ص ٣٩٧]

(٤) ينظر - مصنف الرواية: لأبي الليث السمرقندي [١/٦٥١/٣]

وَمِنْ كِتَابِ الدَّعْوَى فِي مَسْئُولٍ لَمَّا قِيلَ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِالِاتِّفَاقِ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ فِي

الْعُرُوصِ يُفْتَكِرُ بِنَفْسِهِ، وَكَانَ مَقَرًّا لَمْ يُؤْخَذْ بِصِيَّتِ الْعَائِلِ مِنْ يَدِهِ بِالِاتِّفَاقِ
وَوَجْهٌ قَوْلُهُمَا أَنَّهُ لَمْ يَخُذْ، صَرَحَ جَانِبًا عَاصِيًا، وَمِنْ أَلْفِ الْعَائِلِ لَا يَتْرُكُ فِي يَدِ
الْحَاضِرِ، كَمَا لَوْ كَانَ غُرُوصًا، بِخِلَافِ مَا يَدَّعِي تَخُذَهُ، لِأَنَّهُ أَمِينٌ لِمَيْتٍ فَلَا يَتْرُكُ
مِنْ يَدِهِ لِعَدَمِ الْعَائِلِ، لِأَنَّهُ إِذَا أُخِذَ مِنْهُ يُوصَعُ فِي يَدِ أَمِينٍ آخَرَ، فَمِنْ كِتَابِ الدَّعْوَى فِي
يَدِهِ لَدَارِ أَمَّا لَا يَخْتَلِفُ إِلَى أَمِيرٍ آخَرَ

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ لَفْظَهُ وَقَعَ لِلْمَيِّتِ مَعَصُودًا، لِأَنَّ الْقَصْدَ
بِالِإِزْثِ قَضَاءُ بَيْتِ الْمَيِّتِ، وَلِهَذَا تَقْضَى دِيُونُهُ مِنْهُ، وَهَذَا أَمِينٌ الْمَيِّتِ فَلَا يَتْرُكُ
مِنْ يَدِهِ، وَالْعَائِلُ يَرْضَى أَيْضًا بِكَوْنِ بَصِيَّتِهِ فِي يَدِ الْأَمِينِ، فَيُرَاهُ فِي يَدِهِ

غَايَةُ مَا فِي النَّاسِ أَنَّهُ خَذَ، وَلَكِنْ وَقَعَ لِأَمْرٍ عَنْهُ بِقَصْدِ الْقَاصِي، وَلَا يُنْبِ
الْعَقَارُ الْعُرُوصَ، فَهِيَ بَصِيَّتُهُ نَفْسُهُ، لِأَنَّ الْعَقَارَ مَحْضُوطٌ بِنَفْسِهِ، وَالْعُرُوصُ يَخْتَلِفُ
إِلَى الْحَقِيقِ، وَغَيْرِهِ أَوَّلَى بِالْحَقِيقِ

وَبِهَذَا مَثَلُ الْوَصِيِّ يَبْعُ الْعُرُوصَ عَلَى الْكَبِيرِ الْغَائِلِ دُونَ الْعَقَارِ، وَكَذَلِكَ
يَمْلِكُ وَصِيُّ الْأَخِ وَالْأُمِّ وَالْعَمِّ بِنِعِ الْعُرُوصِ عَلَى الْكَبِيرِ، ثُمَّ إِذَا حَضَرَ الْغَائِلُ وَأَرَادَ
أَخَذَ بَصِيَّتَهُ، هَلْ يُكَلِّفُ إِعَادَةَ الْبَيْتِ أَمْ لَا؟

فَعَلَى ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ لَا يُكَلِّفُ عَادَةً بَيْتَهُ، كَمَا ذَكَرَ فَحَرُّ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ،
وَقَدْ بَصَّرَ بِخُصَافِ عَمَلِهِ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي»^(١)؛ لِأَنَّ بَيْتَ الْحَاضِرِ كَانَتْ لَهُ وَالْأَخِيهِ
الْعَائِلِ، لِأَنَّ أَحَدَ الْوَرِثَةِ يَتَصَبُّ حَضَمًا عَنِ الْبَاقِينَ فِيمَا يُسْتَحَقُّ لَهُ وَعَمِلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ
لَمْ يُطَهَّرْ دَعْوَاهُ، فَإِذَا ظَهَرَتْ هـ ٣٤١ ر.م. دَعْوَاهُ، فَصَبَّ لَهُ، كَمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي
قَبْلِ الْحَضَرِ إِذَا أَقَامَ الْحَاضِرُ الْبَيْتَ، ثُمَّ حَضَرَ الْعَائِلُ لَا يَخْتَلِفُ إِلَى إِعَادَةِ الْبَيْتِ،

(١) نَظَرُ «أَدَبِ الْقَاصِي» مَعَ سِرِّ الْعَقَارِ الشَّهِيدِ لِلْحَضَرِ [٣٧٧]

إِلَى الْخِصْفِ وَالرَّغْ أَنْعَ فِيهِ، بِجَلَابِ الْعَقَارِ لِأَنَّهَا مُحَصَّنَةٌ سَفْهًا وَلِهَذَا بَعَثَ
لِوَصِيِّ بَيْعِ الْمُنْقُولِ عَلَى الْكَبِيرِ الْعَائِدِ دُونَ الْعَقَارِ، وَكَذَا حُكْمُ وَصِيِّ الْأُمِّ
وَالْأَخِ وَالْعَمِّ عَلَى الصَّغِيرِ

وَقِيلَ الْمُنْثَوْنَ عَلَى الْجَلَابِ أَيْضًا. وَقَوْلُ أَبِي حَبِيْمَةَ فِيهِ أَطْهَرُ، لِحَاجَتِهِ إِلَى الْحَقِيقَةِ.

وَيَأْخُذُ بِصَفِّ الدِّيَةِ، وَكَذَلِكَ هِيَ،

وقال الفقيه أبو الليث في شرحه لـ «الجامع الصغير» «الوقال بعضهم على
فيلس قول أبي حنيفة عليه السلام يُسْمَى أَنْ تُكَلَّفَ إِعَادَةُ الْيَمِّ لِأَنَّ تِلْكَ يَمَّةٌ كَانَتْ
لِلْحَاصِرِ حَاصَّةً، كَمَا هُوَ فِي بَابِ الْقِضَاصِ إِذَا أَقَامَ الْحَاصِرُ الْيَمَّةَ أَنْ فَلَا قَتْلَ لَهُ
عَمْدًا، ثُمَّ حَصَرَ الْعَانِدُ يَخْتَأُ إِلَى إِقَامَةِ الْيَمَّةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا»

قوله: (والشُّعْ أَبْعُ فيه)، أي شُرْعُ المفقون من يد^(١) لِمَدَّعَى عليه أَبْعُ في
لحفظ من الترك في يده؛ لأنه ربما يَنْصَرِفُ فيه؛ لأنه ثبت حياته بحجوجه، فكان
الشُّعْ أَبْعُ؛ لأنه إذا وُصِفَ في يد أمير بقي محمولا.

قوله: (وَقِيلَ الْمَقُولُ عَلَى الْخَلَابِ أَيْضًا)، يعني: لا يؤخذ نصيب الغائب من يد المدعى عليه عن قوب أبي حيفة رضي الله عنه خلافًا لهما

قال الأستاذ وشيخي في «فصوله»: «وَأَمَّا الْمَشْهُورُ فَلَا شَكَّ أَنَّ عَلَى قَوْلِهِمْ، يُؤْخَذُ بِصِيغَةِ الْعَدَبِ مِنْ يَدِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ ٧١: ١٠١»، واحتج المشايخ على قول أبي حنيفة، قال بعضهم: لَا تُرْعَى مِنْ يَدِهِ، وقال بعضهم: يُرْعَى مِنْ يَدِهِ»

قوله (وقول أبي حنيفة فيه أظهر؛ لمخاطبه إلى المحط)، يعني أن قول أبي حنيفة عليه السلام في المقبول أظهر من قوله في الغبار؛ لأن المقبول يخص (أبي المحط،

وإنما لا يؤخذ الكميل، لأنه إنشاء حُصومة، والقاضي إنما نصب لقطعها لا لإنائها.

وإذا حُصر العايب لا يحتاج إلى إعدادة البيعة ويُسلم النصف إليه بذلك القضاء لأن أحد الورثة يتصيب حصماً عن الباقيين فيما يستحق له وعليه دين كد أو غيباً لأن المقضي له وعليه بما هو الميث [١٥٧] في الحقيقة، وأحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك، بخلاف الاستيفاء لنفسه لأنه عامل فيه لنفسه فلا يصلح نائباً عن غيره، ولهذا لا يستوفي إلا نصيبه وصار كما إذا قامت

﴿ما به البيان﴾

فإذا لم يُترغ من يده، كان مضموناً عليه، وإذا تُرغ منه، لم يبق مضموناً عليه، وكان الحفظ في عدم الترغ أكثر.

قوله: (وإنما لا يؤخذ الكميل، لأنه إنشاء حُصومة، والقاضي إنما نصب لقطعها)، لا لإنائها، يعني لا يؤخذ الكميل من صاحب اليد إذا لم يُترغ نصيب العايب من يده، لأنه يقضي إلى إنشاء حُصومة؛ لأنه ربما لا يُسمع في إعداده الكميل من صاحب اليد، والأح الحاصر بطلان به، فتشأ الحُصومة، والقاضي نصيب لقطع حُصومة ورفعها، لا لإنائها، بخلاف سائر الصور التي يؤخذ الكميل فيها، لأن الحُصومة قد تقدمت ثمة، وأحد [١٥٨] الكميل رفع لها.

قوله: (بخلاف الاستيفاء نفسه)، يعني، أن أحد الورثة يتصيب حصماً عن الباقيين، لأن المقضي له وعليه في الحقيقة هو الميث، فكان أحد الورثة نائباً عنه في القضاء له وعليه، وليس كذلك الاستيفاء؛ لأن المُستوفي عامل لنفسه، فلا يصلح أن يجعل نائباً عن الغير.

فلما لم يصلح نائباً في حق الاستيفاء، لم يشرف إلا نصيب نفسه من الأثر.

النسبة يذنب الميِّت ، إلا أنه إما يثبت استحقاق الكل على أحد الورثة ، إذا كان الكل في يده . ذكره في الجامع لأنه لا يكون حصصاً بدون اليد بمقتضى القصاص على من في يده .

في دعوى التوريث

كما إذا أثبت أحد الورثة ذنباً على إسماعيل للميِّت ، ثبت الذنب في حق الكل ، ولكن بالاتفاق يُدفع إلى الحاضر نصيبه ثم عا غير مضمون .

قوله : (إلا أنه إما يثبت استحقاق الكل على أحد الورثة ، إذا كان لكل في يده) ، استثناء من قوله : (لأن أحد الورثة إما يتحصّل حصصاً عن الباقيين فيما يستحق له وعليه) .

يعني : إما يتحصّل أحد الورثة حصصاً عن الباقيين في اشتقاق عليه في حق الكل ، إذا كان الكل في يده ، وإلا فلا يتحصّل حصصاً في حق الكل .

ألا تزي إلى ما قال في «الجامع الكبير» في باب «الشهادة في المواريث» : «ولو مات وترك داراً وثلاثة بيس ، وإسماعيل عائلاً ، والدار في يد الحاضر ، فادّعى رجل الدار عن الحاضر ، فنقض عليه بعضه ، وقال مات وأدنا ، وأحد أحوالي فلان وفلان نصيبهما ، وأودعاني وعانا .

وقال المذمّي . كانت دري في يد أبيكم ، وإني أعلم أن العائنين قصصاً ثماني الدار شائعاً ، وأودعنا عندك ، لكن أنا أقيم البينة أنها دري ، ثقل بيته ، ودور اليد حضم ، لأن أحد الورثة يتحصّل حصصاً عن الميت فيما يدعى عليه .

فإن حصر العائنين وصدّقهم في الإرث ، وحججوا حق المدّعي ، فالقصاص ماضٍ ، وإن كذباه وقالوا . لم تراث من أبي شينا ، لكن ثماني الدار له . لا بطريق

١ باب «الشهادة في المواريث» . ساعد من القدر مطبوع من «الجامع الكبير» ، ولم يطرأ في مطبوع من بعض النسخ البحتة أعت

ومن قال مالي في أساكس صدقة ، فهو على ما فيه لركاة ، وإن أوصى
بثلث ماله فهو على كل شيء ، والنسب أن يرميه التصديق بالكل ، وبه قال رؤ
يعقوم اسم الغالي كما في الوصية .

لأزوت من أسا ، لغال يمدعي أعديتك عبيهما في ثلثي الدار ، لأن ذلك غير
غير الحصر ، لأن يفر ، محاصر بفعل في حقه ، لا في حق العائنين .

قال العائني « من مشيخ هذا ، لم يكن الدار مقسومة ، وإنما بد استورا ،
وأودع أسا نصهما محاصر وعد ، لا تقبل بثة المدعي « ١٠١ » ، في نصهما
على الحاصر ، والتحق هذا بأسائر أموالهما ، فلا يكون الحاصر حصصاً عبيد .
بجلاف ما قل التسمية ، لأنه متى على حكم مثل الميب على ما عرفت

وإن كان ثلث الدار في يد رجل حر مقوم ، أو غير مقوم ، أودع عبيد
العائنان ، وهو مقرر بأنها وبيعة للعائنين ميراث من أبيهما ، لم يكن حصصاً للمدعي .
وكذلك الابن الحاضر لا يكون حصصاً له في ذلك ، لأن الوارث إما يكون حصصاً
للمدعي على سبب صما في يده ، لا صما في يد غيره .

وقال الأشروشي في « ١٠١ » الفصل الخامس « من « الفصول » « والحاصر
أن أحد الورثة يصب حصصاً عن الميت في عبيد هي في يد ذلك الوارث ، لا في
عبيد ليس في يده ، حتى إن من دعى عبيد من التركة ، وأحضر وارث ليس له
العين في يده ، لا تمنع دعواه ، وفي دعوى النبي ، أحد الورثة يصب حصصاً عن
النبي وإن لم يكن في يده شيء من التركة كذا ذكر في « المحيط » و « الذخيرة » .

قوله (ومن قال مالي في أساكس صدقة ، فهو على ما فيه الركاة)

وصورة المسألة في « الجامع الصغير » « محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة » .

وَأَخُوهُ الْإِسْتِخْصَانُ أَنْ يُبْحَثَ الْعِنْدَ مُعْتَرِّ بِبِحَابِ اللَّهِ نَعَايَ وَيَنْصَرَفَ
بِحَابَةِ إِلَى مَا أَوْحَى الشَّرْعُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنَ الْمَالِ

قال إذا مال لرحل مالي في المساكين صدقة، فهذا على ما يكون فيه الزكاة،
وقال إذا أوصى رجل بثب ماله، فهذا على كل شيء،^(١) إلى ما عطف أخيه
«الجامع الصغير».

قالوا في «شروح الجامع الصغير» وهذا استحسانٌ أحده عنده الثلاث،
والثاني أن يلزمه التصديق بجميع ماله، وهو قول زهير، وذكره في قول ما أمكنه،
هو على ما يكون فيه الزكاة، وله صرح في كتاب «الهيئة»

قال في «الشامل» في قسم «المبسوط» في «باب الصدقة» قال: جميع ما
أملك في المساكين صدقة، يتصدق بجميع ما يفت من أموال الزكاة استحساناً.

وقال الفقيه أبو الليث في «شرح الجامع الصغير» ذكر أبو يوسف
في «لأمالي» - حكاه عن أبي حنيفة وعن نفسه - أنه إذا قال: مالي في المساكين
صدقة، انصرف إلى مال الزكاة، وإذا قال ما أملك صدقة، انصرف إلى جميع
الأموال، وفي قول مالك: يتصدق [٥٨/٣٨٨] بثب ماله، وفي قول الشافعي
يُزَيِّدُ عَلَيْهِ كَقَارَةِ الْيَمِينِ^(٢)، وَذَوِي عَنِ الشَّقِيهِ أَنَّهُ لَا حَبَّ عَلَيْهِ شَيْءٌ^(٣)، إِلَى هَذَا
لَفْظُ نَفْقِهِ فِي «شَرْحِهِ».

وجه القياس، أن المال اسمٌ عامٌّ تدور ما يحثُّ لركه فيه، وما لا تحث فيه

(١) وقع بالأصل «في الزكاة» والثبت من «٥٨/٣٨٨»، و«٥٨/٣٨٨»، و«٥٨/٣٨٨»، و«٥٨/٣٨٨».

(٢) بطل «الجامع الصغير» مع شدة انشغال الكيفية [٣٩٨]

(٣) بطل «تدوينه» لعدم [٥٧٤/١]، و«صح بطل» بغير [١٢٥/٣]، «شرح مصنف حبل»

للحرشي [٩٤/٣].

بطل «لأما» بغير [٦٧١/٦]، «بطل» في «لأما» بغير [١٥٢/٨]،

و«الحارج» لك، «لأما» بغير [٥٥٧/١٥]

أَمَّا الرِّصِيَّةُ فَخُذْ المِيراثَ لِأَنَّهَا جِلَافَةٌ كَهَيِّ فَلَا يَخْتَصُّ بِمَالٍ ذُو مَالٍ،
وَلِأَنَّ الطَّاهِرَ التَّوَّابَ الصَّدَقَةَ مِنْ فَاصِلٍ مَالِهِ وَهُوَ مَالُ الرِّكَاتِ، أَمَّا الرِّصِيَّةُ تَنْعَمُ فِي
حَالِ الْإِسْتِعْنَاءِ فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْكُلِّ وَتَدْخُلُ فِيهِ الْأَرْضُ الْعَشْرِيَّةُ عِنْدَ أَبِي بَرْسَةَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّهَا سَبْتُ لَصَدَقَةٍ، إِذْ جِهَةٌ الصَّدَقَةِ فِي الْعَشْرِيَّةِ رَاحِحَةٌ عِنْدَهُ، وَسَبْتُ
مُحَمَّدٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَا تَدْخُلُ لِأَنَّهُ سَبْتُ الْعُقُوتَةِ، إِذْ جِهَةٌ الْعُقُوتَةِ رَاحِحَةٌ عِنْدَهُ، وَلَا
تَدْخُلُ أَرْضُ الْخَوَاجِ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهَا يَتَمَحَصَرُ مُؤْنَةٌ

عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ

الزَّكَاةُ، فَيَنْصَرِفُ الدَّرُّ إِلَى الْكُلِّ، كَمَا لَوْ أَوْضَى ثُلُثَ مَالِهِ؛ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكُلِّ،
وَلَا يَخْتَصُّ بِمَا فِيهِ الرِّكَاتُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِقَوْلِهِمْ بَيْنَكَمْ
بِالْبَطْلِ﴾ [سورة البقرة: ١٨٨] حَيْثُ يَسَاوِي الْأَمْوَالُ كُلُّهَا، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ تَرَكَ مَالًا
فَلْيُورَثْهُ﴾ [سورة النساء: ٧].

وَوَجْهُ الاستِحْسانِ: أَنْ يَذَرَهُ انْصَرَفَ إِلَى مُطْلَقِ الْمَالِ، وَالْمَالُ الْمُطْلَقُ يُرَادُّ
بِهِ مَالُ الرِّكَاتِ، وَالتَّجَارَةُ، وَالشَّوَانِمُ؛ بِدَلِيلِ أَنْ رَحْلًا يَوْ حَلَفَ بِاللَّهِ: مَا لِي مَالٌ؛
فَإِنْ يَمْنَعَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَالِ الرِّكَاتِ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، وَمَالِ التَّجَارَةِ وَالشَّوَانِمِ،
فَكَذَا هُنَا (١).

وَلِأَنَّ إِيْجَابَ الْعَدَمِ مُغْتَرِّ بِإِيْجَابِ شَيْءٍ تَعَالَى، ثُمَّ يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى الصَّدَقَةُ
فِي مُطْلَقِ الْمَالِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَالِ الزَّكَاةِ، فَكَذَا يَجِبُ الْعَدَمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حُدِّثْ
تُورِيْهِمْ صَدَقَةً﴾ [سورة الزمر: ٧]. وَالصَّدَقَةُ لَا تُؤْخَذُ مِنْ حَمِيصِ الْمَالِ، بِخِلَافِ الرِّصِيَّةِ،
لِأَنَّ لَمْ نَحُدِّ فِيهَا مَثَلًا بِمَالِ الرِّكَاتِ؛ فَانْصَرَفَتْ إِلَى مُطْلَقِ الْمَالِ.

(١) أَوْجَحَ الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الْأَسْمَاءِ وَأَدَاءِ الْأَدْيَانِ وَالتَّحْرِيرِ وَالْعَفْوِ مَاتَ تَصْلَافَةً عَلَى مَنْ يَرَى
دَيْتَهُ [رُفْعًا ٢٢٦٨] وَمَعْنَاهُ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ مَاتَ مَنْ تَرَكَ مَالًا يُوْرَثُهُ [رُفْعًا ١٦١٤] مَنْ
حَسَنَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٢ مَالَهُ أَيْمِينَ يَكُونُ أَوْ يَكُونُ الْفَقْرُ كَمَا حُدِّثَ فِي حَشِيَّةِ الْمَجْلَدِ، وَوَالِدُهُ.

وإن كان ما أمكنه صدقه في السنين فقد من به في كل سنة لا في سنة

من لفظ المال

« ما وجدته »

وإن كان موصية أحد الميراث، لأنها لم تكن مفقوفة في سنة بعد

السنة فلا يخصر بعد إركبه، فكذلك ما وجدته

روحة ما وجد في كتاب «الهيئة» في قوله (ما أمكنك) - أن لم يكن عا

في سنة، فكذلك ذكر المثل كذكر المال، فيصرف إلى ما وجدته إركبه

روحة رواية «الأماني» أن لم يكن أعم من المال لأن المثل قد يقع على

غير ما نص، كالمكح، والقصاص، والحرير، وقد جرح كلامه على عموم

صرف إلى عموم الحال.

روحة قول مالك بن نبي لا اعتبار بالموصية، بل الإجماع [١٠٠] غير

مؤيد، وأوسع لشرعات الوصية، وهي مقدرة بالمثل

روحة قول الشافعي في قوله «الندب يمين»، وكفارة كفارة اليمين»

روحة قول الشافعي في أنه أركب السبي لأن الله تعالى قال لبه

«ولا تخفن يدك مغلولية إلى عنقك ولا تنسقلها كل نسجد» [١٠١]

١ حوجه بعد لفظ أبو يعنى في المسند رقم ٧٤٤. من حديث عمه بن عامر بن

راشدة عند مسلم في «الصححة» في كتاب لدر باب من يدرك أن يمتي إلى كفه [رقم ١٦٤٥].

أبو داود في كتاب الأيمان والندور باب من يدرك أن يمتي إليه [رقم ٣٣٢٣]. ورواه في

كتاب النذور والأيمان عن كذا باب ما جاء في كفارة السبي سم باسم [رقم ٥٢٨] ورواه في

في كفاة في كتاب الأيمان والندور باب كفارة النذر [رقم ٣٨٣٦]، وغيرهم من حديث عمه

بن عامر بن نبي، لفظ «كفارة النذر كفارة اليمين» وهو عند السرمدي بلفظ «كفارة النذر إذا لم يتم

كفارة يمين»

قال السرمدي «هذا حديث حسن صحيح عريب»

قوته، ثم إذا أصاب شئاً تصدق بما أمسك، لأن حاجة هذه مقدمة ولم تقدره
لاختلاف أحوال الناس.

وقيل المخترف بنفسه قوة بيوم وصاحب لعله لشهر وصاحب لصباح
بسة على حسب استقامت في مدة وصولهم إلى المار، وعنى هذه صاحب
التجارة بنفسك بقدر ما يرجع إليه ماله.

قال ومن أوصي إليه ولم يعلم بالوصاية حتى مات شيئاً من المركة، فهو
وصي، والبيع حائر، ولا يخور بيع الوكيل حتى يعلم

﴿بعية الوكيل﴾

قوته، ثم إذا أصاب شيئاً تصدق بما أمسك، وذلك لأن حاجة نفسه أهم وأقدم،
وله يمين محمد بن محمد مقدار القوت، لأن ذلك يخفف عنه العيال وكثيرته

وقيل إن كان مخترف بنفسه قوت يومه، وإن كان صاحب عنه بنفسه قوت
شهر، وإن كان صاحب صباح بنفسه قوت سنة، وإن كان من شئخار بنفسه مقدار
ما يرجع إليه ماله، لأن يد يدفعان إلى ما يتمنوا بما يصل سنة سنة، ويد صاحب
الغلة شهراً فشهراً، ويد العامل يوماً فيوماً كذا ذكر قصير شهيد وعمره في
«شروح الجامع الصغير».

واراد بصاحب الغلة صاحب لنذور والحويت شي يواجره

قوله (ومن أوصي إليه ولم يعلم بالوصاية) حتى مات شيئاً من المركة، فهو
وصي، والبيع حائر، ولا يخور بيع الوكيل حتى يعلم

وصورة المسألة في «الجامع الصغير» المحمّد بن يعقوب عن أبي حنيفة ^{رحمه الله}
في الرجل يموت، فيوصي إلى رجل، ولا يعلم أنه أوصى له، فبيع ثوب وهو

(١) أشار في حاشية (١) من نسخة من بعض النسخ إلى أن هذه المسألة قد وردت في

غاية المسار

[٢٤٦: ٢] لا يَعْلَمُ بِوَصِيَّةٍ، قَالَ: حائِزٌ وَهُوَ وَصِيٌّ، وَهَذَا فِي التَّوَكُّلِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ وَكِيْلٌ، فَمَا أَعْنَى إِسَاءَ بَيْعٍ؟ هُوَ حَائِزٌ، وَلَا يَكُونُ تَهْيَأُ عَرِ التَّوَكُّلِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ، وَزَجَلَ عَدْلٌ^١، إِنْ هَذَا لَفَقْدُ مُحْتَمِلٍ فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنَ الْحَوَصِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» قَوْلَهُمَا كَمَا تَرَى.

وَقَدْ ذَكَرُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: أَنَّ عِنْدَهُمَا: تَثْبُتُ الْعَوْلُ بِحَرِّ الْوَاحِدِ، سَوَاءٌ كَانَ عَدْلًا، أَوْ فَسَقًا، أَوْ عَدْلًا، أَوْ حَرًّا، أَوْ عَيْرَ ذَلِكَ كَالْوَكَاةِ قَالَ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ» (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ): أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْفَضْلِ الْأَوَّلِ أَيْضًا).

يَعْنِي [٢٤٥/٢]: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَصِيِّ أَيْضًا قَلَّ الْعِلْمُ بِالْوَصِيَّةِ، اعْتِمَادُ بِأَوَكَاةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيَانٌ، لَكِنْ الْوَكَاةُ قَلَّ الْمَرَّةِ، وَتِلْكَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يُونُسَ عَنْ أَبِي يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِخِلَافِ هَذَا، فَقَالَ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: وَعَنْ أَبِي يُونُسَ: أَنَّ الْوَكَاةَ بِمَزَلَةِ الْوَصِيَّةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْعِلْمُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِثْبَاتُ الْوَلَايَةِ^٢، وَالْعَرَفُ بَيْنَهُمَا عَلَى ظَاهِرِ الرَّوَاةِ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ حَلَاةٌ لَا بَيَانٌ، وَالْحَلَاةُ تَثْبُتُ بِدُونِ الْعِلْمِ كَالْإِرْثِ، وَلِهَذَا إِذَا بَاعَ الْوَارِثُ شَيْئًا مِنَ التَّرَكَةِ: نَصَحَ قَبْلَ الْعِلْمِ، فَكَذَا الْوَصِيُّ، إِلَّا أَنَّ الْحَلَاةَ فِي الْوَصِيَّةِ بِالِاسْتِخْلَافِ، وَفِي الْإِرْثِ لَا بِالِاسْتِخْلَافِ.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ الرَّكِيْلُ، لِأَنَّ نَصْرَفَهُ بِحُكْمِ النَّبَاةِ، لَا بِحُكْمِ الْخَلَاةِ، وَلِهَذَا

(١) يَنْظُرُ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ / مَعَ شَرْحِهِ الْبَاقِ لِكَبِيرِهِ [ص ٣٩٨ - ٣٩٩]

(٢) فِي - ص ١ «إِثْبَاتُ الْوَصَايَةِ»

﴿ في يد الله ﴾

يُطْلَى الوَكَّالَةُ بالموت. وقد كان لو كَيْلُ بَاتٍ، لَا يَثْبُتُ تَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ مُتَّبِعٌ بِالْمَدْعِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ لِسُرْعِ مَدْوَنِ الْعِلْمِ، بِخِلَافِ الوَصَايَةِ؛ لِأَنَّ الوَصِيَّ يَخْلُفُ الْمُوصَى عَنِ حُجُوِّ مَكَانِهِ، كَالْوَرِثِ يَخْلُفُ الْمَوْتُورَ عَنِ حُجُوِّ مَكَانِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعِلْمِ، وَلِأَنَّ التَّوَكُّلَ وَالْعَزْلَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ، فَتُعْبَرُ أَوَامِرُ الْعِبَادِ بِتَوَاهِيهِمْ بِأَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوَاهِيهِ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَا مَعَدَّ الْعِلْمِ وَالسَّمْعِ، فَكَذَا هَذَا، وَلِهَذَا لَمْ يُؤْمَرْ بِالْإِعَادَةِ مِمَّنْ صَنَّى مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَيْتِ الْمُقَدَّسِ مَعْدَمًا حُوتَ الصَّلَاةُ إِلَى الْكَلِمَةِ قَبْلَ الْعِلْمِ، وَإِذَا صَارَ وَجِبُ قَبْلِ الْعِلْمِ؛ لِمَنْتِ الوَصَايَةَ حُكْمًا؛ لِمَعَادِ السَّمْعِ، حَتَّى (١٠٣٤) لَا يَحْجُورَ رَدُّ الوَصَايَةِ مَعَدَّ ذَلِكَ

وهذه [المسألة تكرر] 'دِكْرُهَا، وَسَوْفَ يَحْيِيءُ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ فِي بَيْعِ الْأَوْصِيَاءِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ حَوَارِ التَّصَرُّفِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْوَكَّالَةِ إِذَا ثَبَتَتْ مَقْصُودَةً.

وكذلك إِذْنُ الصَّيِّ وَالْعَدِّ بِالتَّحَرُّقِ، إِنْ كَانَ قَضَاءً لَا يَثْبُتُ بِدَوْنِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ مِنَ الْأَدَانِ بِمَعْنَى الْإِعْلَامِ، وَالْإِعْلَامُ لَا يُتَصَوَّرُ بِدَوْنِ الْعِلْمِ

أَمَّا إِذَا ثَبَتَتْ تَوَكَّالَةٌ فِي صِفَتِ أَمْرِ الْحَاضِرِ بِالتَّصَرُّفِ؛ فَهِيَ رَوَايَاتُ: نَحْوُ أَنَّ نَالَ التَّوَكُّلَ لِرَحْلِ 'أَعْتَبَ بَعْدِي إِلَى فُلَانٍ، فَبَيْعَهُ فُلَانٌ مَتَّ، فَهَذِهِ الرَّحْلُ بِالْعَدِّ بِهِ، وَأَخْبَرَهُ أَنْ صَاحَبَتِ الْعَبْدَ أَمْرَهُ [أَنْ] 'بَيْعَهُ، فَاشْتَرَاهُ؛ صَحَّ شَرْؤُهُ مِنْهُ

وَأِنْ لَمْ يُخْبَرْهُ بِذَلِكَ وَاشْتَرَاهُ مِنْهُ، ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي كِتَابِ «الْوَكَّالَةِ» أَنَّ السَّمْعَ جَائِزٌ، وَجَعَلَ مَعْرِفَةَ الْمُشْتَرِي بِالتَّوَكُّلِ كَمَعْرِفَةِ الْمَدْعِ، وَذَكَرَ فِي كِتَابِ «الْإِبَادَاتِ» أَنَّهُ لَا يَحْجُورُ السَّمْعُ، وَذَكَرَ فِي «الْمَأْدُونِ الْكَبِيرِ» مَا يَدُلُّ عَلَى حَوَارِ السَّمْعِ، وَهُوَ أَنَّ

(١) مَا فِي الْمَقْرُونِ فِي ١٠٣٤ «مسألة مكررة».

(٢) مَا فِي الْمَقْرُونِ بِإِذَا مِنْ ١٠٣٤، وَ١٠٣٥، وَ١٠٣٦، وَ١٠٣٧، وَ١٠٣٨، وَ١٠٣٩.

يقول المولى لقوم ببيعوا عتدي، وبس قد أدت له في التخارة، فبيعوه، حار وإن
ثم نعم لعدو يوثق مولى كذا في «شرح الطحاوي»^١

وأما العزل فقصدي لا يصح بدون العلم، والحكمي يصح بدون العلم،
كما إذا مات الموكل ومحو ذلك، وكذلك الخجر.

ثم إثبات الوكالة يصح بحر واحد خراً كان أو عبداً، عدلاً كان أو فاسقاً،
رجلاً كان أو امرأة، صبي كان أو بالغاً، وكذلك العزل عندهما يثبت بحر الواحد
مطلقاً.

وعند أبي حنيفة رحمه الله يشترط لعدو أو لعدالة، حتى لا يثبت العزل عنه
إلا بخير الاثنين، أو بخير الواحد العدل.

قالوا في «شروح الجامع الصغير» وعلى هذا لحلاف مولى العبد لحابي
إد أخير مانجايه، فباع أو أعتق، هل بصير مختاراً بعداء^٢ وكذا لشبيع إذا مكث
بعدما أخير بالشعب، وكذا البكر إذا سكث بعدما أخبرت به كاح الولي^٣

وكذا الذي أسلم في دار الحرب، ولم يهاجر، فأخبر بالشرائع، وكذا العدو
اسمأون^٤ إد أخير بالبحر، فعند أبي حنيفة رحمه الله لا بُدَّ من العدو، أو العدالة، حتى
يُفسر المولى محذراً [١٢٤١٠] لعداء، وتظل حق الشعب بالسكوت، وتكون
السكوت رضا في البكر، ويرمى [١٢٤٧] م اشرائع [على الذي أسلم]^٥.

وعندهما لا يشترط العدو والعدالة^(٦).

١ بصر من محصر الطحاوي للأبيحاني [ق/ ٤١٧].

٢ ب من المعجم في ٨٢٤: على من أسلم.

٣ ب من معجم الفرجي [١٦/ ٨٧].

وعن أبي يوسف أنه لا يجوز في الفضل لأول أحد لأن الوصاية منه
تعد الموت فتعثر بالإنابة قلته وهي نوكية

كتاب السير

وجه قولهما أن هذا من باب التعاملات، وليس بشهادة، ولا شرط
لفظة الشهادة ومجلس القضاء، فيعثر حذر بواحد عدلاً كان أو سم بكن، كما في
لو كالة والإذن، وكما إذا كان المخبر رسولاً، حيث لا شرط العدد والعدالة

والحاصل: أنهما يعتبران الانتهاء بالانتهاء، لأنه لو أخبر واحد باله كانه
حار، فكذا إذا أخبر واحد بالعدل

وجه قول أبي حنيفة بين أن الإحصار بالعدل، بحذر وبحر، ذلك، أنه
الإحصار بالوكالة من حيث إنه يتصرف في ملك نفسه، ونهه لا بشرط فيه لفظة
الشهادة ومجلس القضاء، ويثبت الإلزامات من وجه، لأنه يترتب الإباح من
لتصرف، فلو كان إلزاماً من كل وجه، لزوعي فيه شرائط لشهادته، وهو إلزام من
وجه دون وجه، فزوعي فيه أحد وضمي لشهادته وهو العدد، أو العدد

وبهذا فارق لإحصار بوكالة، لأنه ليس فيها معنى الإلزام، لأن بوكيل مخير
بين أن يفعل، وبين ألا يفعل، فله يترجح فيها شرط شهادة أصلاً

وقال فخر الدين قاضي حان في الشرح للمصنف الصمير: (وذكر الطحاوي في
ومعية أبو جعفر يثبت، أن الوكالة لا تثبت بقول بواحد خاص عند أبي حنيفة،
وإن ثبت بتصديق بوكيل، حتى لو كذبه لا يثبت، فعلى هذا لا فرق بين بوكيله
والعدل، لأن في القول إذا صدقه ينعزل)

قوله (لأن الوصاية منه)، أي حفل الغير باب منه

وله أنه حرٌّ مُلزمٌ فيكونُ شهادةً من وحيه فيشترطُ أحدُ شرطيهما وهو الغدُّ
أو العدة، بخلاف الأول، وبخلاف رسولِ الموكَّل لأنَّ عِدته كعِدارة المُرسَل
يلتصِقُ إلى الإرسالِ.

وعن هذا الخلافِ إذا أُخبر المولى بِجَيةٍ عنده واستبغى والكُفْرَ
والمُسْلِمُ الذي لَمْ يُهاجِرْ

وإذا باع القاضي، أو أُمِيَّةٌ عتداً للقرماء، وأحد المالِ فصاع، واستحقَّ
العُدَّة، لَمْ يَضْمَنْ لَأَنَّ أَمِينَ الْقَاضِي قَانَمُ مَقَامُ نَقْصِي وَنَقْصِي مَقَامُ الْإِمَامِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

قوله: (بخلاف الأول)، وهو الإعلامُ [المعروف] بالوكالة، يعني: ليس فيه
معنى الإلزام أصلاً، فلم يشترط فيه العدة والعِدَّة.

قوله: (وإذا باع القاضي، أو أُمِيَّةٌ عتداً للقرماء، وأحد المالِ فصاع،
واستحقَّ العُدَّة، لَمْ يَضْمَنْ)، وهذه من مسائل «الحامع الصغير».

وصورتها فيه: «محمدٌ عن يعقوب عن أبي حنيفة ربه»، هي الرجل يموت
وعليه دينٌ مئةَ درهمٍ لرجلٍ، وله عتدٌ يتوي مئةَ درهمٍ، ويرفعُ الغريمُ الوصيَّ إلى
القاضي، فيأمرُ بالبيعِ للغريمِ في دينه، فيبغى بمئةَ درهمٍ، فيقصرُ الوصيُّ لثمن
مهلك، ثم يستحقُّ العتدُ من يد المشتري قال يزوجُ المشتري بالثمنِ على
الوصيِّ، ويزوجُ الوصيُّ على الغريمِ، ولو كان الذي باعه أُمِيَّةٌ القاضي، أو
القاضي رجعَ المشتري على الغريمِ بالثمنِ، وانوارث إذا بيع له سيرة الغريم
سراً. إلى هنا نطق محمد في أصل «الحامع الصغير»

أعني أن الوصيَّ إذا باع العتدَ وقصر الثمنَ، فصاع لثمنٍ في يده، ثم استحقَّ

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَا يُلْخِصُهُ صَمَانٌ نَحْنُ لَا يَتَفَاعَدُ عَنْ قَبُولِ هَذِهِ الْأَمَانَةِ فَيَصْبِغُ
الْمُخْتَوِّقَ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعُرْمَاءِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَاقِعٌ لَهُمْ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِمْ عِنْدَ

عَنْهُ تَبَيُّنًا

الْعَبْدُ أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالشَّمْرِ عَلَى الْوَصِيِّ ، لِأَنَّ حَقَّوْقَ بَعْدِ
تَرْجِعُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ عَاقِدٌ ، ثُمَّ تَرْجِعُ الْوَصِيُّ بِدَلَّتْ عَلَى الْغَرِيمِ [١٥٢٦] ، لِأَنَّ الْقَصْدَ
لِحِفْظِهِ لَا خَلِّ عَمَلٍ غَيْبِهِ لِأَجْلِ الْغَرِيمِ ، وَالْقَاصِي نَحْنُ أَمْرُ الْوَصِيِّ بِالسَّيِّعِ ، صَارَ
كَالْمُكْرَاهِ ، فَوَجِبَ حَاصِلُ الْقَصْدِ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَاقِعٌ لِأَخِيهِ .

فَلَوْ بَاعَ الْقَاضِي أَوْ أَمِيَّهُ وَقَبَضَ الشَّمْرَ ، وَصَاعٌ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ أَوْ
مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ ، لَا يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْقَاضِي ، وَلَا عَلَى أَمِيهِ ، وَإِنْ كَانَ
عَاقِدًا [١٥٢٧] ، بَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ أَمِينَ الْقَاضِي لَا عَهْدَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَا عَهْدَ
عَلَى الْقَاضِي ، لِأَنَّ لَوْ أَوْحَدَ الْقَصْدَ عَلَى الْقَاضِي أَوْ أَمِيهِ ، لَتَفَاعَدَ لِسَرِّ عَنِ
عَهْدِهِ هَذِهِ الْأَمَانَةُ ؛ حَقٌّ مِنَ الْقَصْدِ ، فَجَبَتْ تَصْبِغُ حَقَّوْقَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَمَّا نَعَزَّ
الرَّجُوعُ عَلَى الْقَاضِي أَوْ أَمِيهِ ، وَجِبَ الرُّجُوعُ عَلَى الْغَرِيمِ ، لِأَنَّ التَّبِعَ وَاقِعٌ لِأَخِيهِ ،
كَمَا إِذَا كَانَ لِعَبْدٍ عِنْدَ مُحْضَرٍّ ، أَوْ صَبًّا مُحْضَرًّا .

وَلَوْ بَاعَ الْوَصِيُّ الْعَبْدَ لِمَنْعَةِ الْوَارِثِ ، فَصَبَّ الشَّمْرَ فَصَاعٌ ، ثُمَّ اسْتَحَقَّ بَعْدُ
أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ رَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالشَّمْرِ عَلَى الْوَصِيِّ ، ثُمَّ الْوَصِيُّ عَلَى الْوَارِثِ .
وَلَوْ بَاعَهُ أَمِينَ الْقَاضِي يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَارِثِ ، فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ صَغِيرًا ،
يُنْصَبُ الْقَاضِي عَنْهُ وَصِيًّا فَيَقْبِضُ دُونَهُ .

وَأُورِدَ بِمَقِيَّةِ أَبِي اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير» [٥ : ٨ : ط ١] سَوْالًا وَجَوَابًا
فِي هَذَا الْمَقَامِ فَقَالَ : «فَإِنْ قِيلَ : بَرَّ طَهْرٌ لِلْيَتِيمِ مَالٌ آخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ ، مَا حُكْمُهُ ؟»
قِيلَ : لِلْغَرِيمِ أَنْ يَأْخُذَ دُونَهُ بِمَا شَكَ ، وَأَمَّا الْعَتَّةُ إِنِّي غَرِيمٌ ، يَجُوزُ أَنْ يُفَادَ

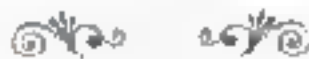
(١١) رَجَعَ بِالْأَصْلِ : أَخَذَ الْعَبْدَ . وَالْعَبْدُ مَنْ : أَدْنَى ، وَفَرَسٌ ، وَانْحَاحٌ ، وَاعْتَدَ ، وَاضْرَأَ .

(١٢) فِي «ع» : إِنْ كَانَ عَاقِدًا .

قَالُوا وَيَجُورُ أَنْ يُقَالَ يَرْجِعُ بِأَلْمَانَةِ الَّتِي عَرَمَهَا أَيْضًا لِأَنَّهُ لِحَقِّهِ فِي أَمْرِ
نُصِيبَ، وَالْوَارِثُ إِذَا بَاعَ لَهُ بِمُسْرَةٍ لَعَرِيمٍ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي انْتِزَاعِ ذَيْنِ كَرِ
انْعَاقُ عَائِلَةٍ لَهُ

عَلَيْهِ سَلَامٌ

قوله: (قَالُوا)، أي قال بعضايع، وهذا إشارة إلى جواب العقبة أي اللب
قوله: (يَرْجِعُ بِأَلْمَانَةِ الَّتِي عَرَمَهَا)، أي يَرْجِعُ الْعَرِيمُ
[قوله] (دَاعٍ لَهُ)، أي، لآخر الوارث. وقد مرَّ بيانه



فصل آخر

وإذا قال القاضي قد قصيت على هذا بالرحم فارحمه، أو بالقطع فاقطعه، أو بالضرب فاضربه، وسعتك أن تفعل.

وعن محمد أنه رجع عن هذا وقال لا تأخذ بقوله حتى تعبر الحجة، لأن نونه يَحْتَمِلُ الْعَلَطَ وَالْخَطَأَ وَالتَّذَارُكَ عِزٌّ مُنْكَرٌ، وعلى هذه الرواية لا يُقْبَلُ كِتَابُهُ. واستحسن لمشايع هذه الرواية تصاد حال أكثر القصود في رمائنا، لا في كتاب القاضي بالحاجة إليه.

عنه نيل

فصل آخر

مسئل هذا الفصل متممة لجمعها أضل واحداً، وهو أن قول القاضي بامرهاده بين العزب وبعدة مقبول أم لا؟ فذلك ذكره في فصل على جده.

قوله: (وإذا قال القاضي قد قصيت على هذا بالرحم فارحمه، أو بالقطع فاقطعه، أو بالضرب فاضربه، وسعتك أن تفعل)، وهذه من مسائل الجامع الصغير.

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حيفة رضي الله عنه قال إذا قال القاضي لك قد قصيت على هذا بالرحم، وسعتك أن ترحمه، وإذا قال: قد قصيت عليه بالقطع فاقطعه، وسعتك أن تقطعه، وكذبت الصر»^١، إلى هنا لفظ محمد في أصل الجامع الصغير.

وقال الفقيه أبو الليث: «وروي عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن بن علي لا يسمع ذلك ما لم تكن الشهادة بخضريته».

قالوا في «شرح الجامع الصغير»: وعنى قياس هذه الرواية ألا يقبل كتاب

قال: وإذا عُرِلَ القاضي، فقال لرجلٍ: أخذت منك ألفاً، ودفعتها لي فلان، قصيتُ بما عليك، فقال الرجل: أخذتها طئماً، فأنقول قول القاضي وكذا لو قال قصيتُ بقطع يدك في حق، هذا إذا كان الذي قُطعت يده والذي أُجِدَ منه المال مُبرَّئاً أنه فعَلَ ذلك وهو قاصر (ووجهه أنهما لمَّا تَوَقَّفاً أنه فعَلَ ذلك في قضائه كان الظاهرُ شهادته).

عنه البيهقي

الشاهدين على شهادة شاهقين.

وقال الشيخ أبو منصور الماتريدي: «مسألة على أن يقولوا إن كان القاضي عالماً عدلاً؛ قيل قوله؛ بقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ لَا مِرْكَاءَ﴾، وإن كان فاسقاً جاهلاً، أو فاسقاً عالماً؛ لا يقبل، ولا يعملُ به، إلا أن يُعائِنَ سببُ الحكم، وإن كان عدلاً غيرَ عالم؛ يُستفسر: إن أحسَّ وحب تصديقه وقبول قوله، وإلا فلا. وإذا لا يقبل قوله إذا كان فاسقاً قبل مُغايبة سبب الحكم؛ بقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَيِّنَاتٍ فَأَتَّبُوا﴾ [الحجرات ٦].

قوله: «يُستفسر» أي، عن قصديه، «إن أحس» أي، تصير قصديه.

قوله: (وإذا عُرِلَ القاضي، فقال لرجلٍ: أخذت منك ألفاً، ودفعتها لي فلان، قصيتُ بما عليك، فقال الرجل: أخذتها طئماً، فأنقول قول القاضي). وهذه من مسائل «الجامع الصغير».

وصورتها فيه: «إن عُرِلَ القاضي عن القضاء، فقال: قد أخذت منك دراهم، ودفعتها لي فلان، وقصيته به له عليك، فقال المأخوذ منه: بن أخذتها طئماً؛ كان القول قول القاضي.

وكذلك إن قال قصيتُ عليك بقطع أيدي حق، فقام صاحب اليد، بن طئمه، طئماً، كان القول، ٩٠، ٩١، ٩٢، قول القاضي إذا كان لمقطوعة يده والمأخوذ

بِذَلِكَ الْقَاضِي لَا يَقْضِي بِمَحْجُورٍ ظَاهِرًا (وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ تَمَّتْ فَعْلُهُ فِي
قَضَائِهِ بِتَصَدُّقٍ وَلَا يَمِينُ عَلَى الْقَاضِي

مِنْهُ لِمَا يُقَرَّرُ فِي ذَلِكَ كَمَا، وَ الْقَاضِي يَقْضِي قَبْلَ أَنْ يُعْرَلَ^(١) إِنْ هِيَ لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ
فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَدَلِيلُ الْأَمْرِ أَنَّ الْقَاضِي فَعَلَ ذَلِكَ فِي حَالِهِ
اِقْتِصَاءً، وَهُوَ أَمِينٌ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ، فَكَانَ الْقَوْلُ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الظَّاهِرِ، لَا رَدَّ
لِصَدْرِهِ مِنْ حَالِ الْقَاضِي إِلَّا يَجُوزُ، فَلَا يَكُونُ صَامِتًا. لِأَنَّهُ يَعْمَلُ الْقَاضِي عَلَى وَجْهِ
الْحُكْمِ لَا يُوجِبُ الضَّمَانَ، وَلَا تَمِينٌ عَلَى الْقَاضِي، لِأَنَّهُ لَوْ وَخَبَ عَلَيْهِ لَتَنَادَى
النَّاسُ عَنْ مَاشِرِهِ بِقَضَاءٍ، فَتَصَيَّحُ حَيْثُ حَقَّقُوا حَقُوقَ النَّاسِ، وَلَا لَوْ أَلْفَمَا عَلَيْهِ
الْيَمِينَ، لَكَانَ حَصْمًا، وَفَعْلُهُ لِحُضْمِ لَا يَجُوزُ، وَالْقَاضِي عِنْدَ أَمْرٍ لَا حَصْمَ
وَلَا ضَمَانَ عَنْ الْآخِ وَالْقَاطِعِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمَا وَقَعَ بِقَضَاءِ الْقَاضِي ظَاهِرًا، فَلَا
يُوجِبُ الضَّمَانَ.

وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ، أَوْ الْمَقْطُوعَةُ بِهِ، أَحَدُ أَوْ قَضَيْتُ مِنْ أُنْ
تَكُونُ قَضِيًّا، أَوْ بَعْدَ الْعَزْلِ، وَلَمْ يُلْ قَوْلُ الْقَاضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالِهِ الْقَاضِي، وَلَا
ضَمَانَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمَّا أَسَدَ فَعْلُهُ إِلَى حَالَةِ الْقَضَاءِ، وَكَانَ قَضَائُهُ مَعْرُوفًا، كَمَا تَكَرَّرَ
أَصْلًا^(٢)، إِلَّا أَنَّ لَاحِظَ الَّذِي اسْتَوْفَى الْقَطْعَ - إِنْ كَانَ قِصَاصًا - ضَمَانَ فِي هَذِهِ
الصُّورَةِ، وَإِنْ كَانَ مُتَجَرِّمًا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي، لِأَنَّهُمَا أَقَرَّا بِسَبَبِ يُوجِبُ الضَّمَانَ، لَكِنْ
قَبْلَ قَوْلِ الْقَاضِي فِي دَفْعِ [٥٠١٧٠] الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ، لَا فِي إِبْطَالِ الضَّمَنِ عَنْ
غَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، وَبِهِمَا لَا يَضْمَانُ وَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَ أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ
قَوْلُ الْقَاضِي فِي حَالِ قَضَائِهِ حُجَّةٌ، وَدَفْعُهُ لِمَا يَلِي رَدَّ الدَّيْنِ أَوْ الْمَحْجُورِ
صَحِيحٌ، هَذَا إِذَا كَانَ الْمَالُ مُسْتَهْنَكًا

(١) «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير، [ص ٢٠ ١٠ ١٠]

(٢) أي الضمان عن أصل كذا جاء في حاله (٥٠)

(وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَلَا جِدُ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي لَا يَضْمَنُ أَتَيْتَ) لِأَنَّهُ فَعْلُهُ فِي حَالِ الْقَضَاءِ وَدَفْعُ الْقَاضِي صَحِيحٌ كَمَا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا (وَلَوْ زَعَمَ الْمَقْطُوعُ يَدَهُ أَوْ الْمَأْخُودُ مَالَهُ أَنَّهُ فَعَلَ قَبْلَ التَّقْيِيدِ أَوْ بَعْدَ الْعَرْلِ وَلَقَوْلُ الْقَاضِي أَتَيْتَ) هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهُ أَتَيْتَ فَعَلَهُ إِلَى حَالِهِ مَعْهُودَةٌ مُتَّفِقَةٌ لِلضَّمَانِ فَصَارَ كَمَا إِذَا قَانَ طَقَّتْ أَوْ أَغْتَمَتْ وَأَنَا مَجْزُوعٌ وَلَجُوعٌ مِنْهُ كَانَ مَعْهُودًا.

وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْآخِذُ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يَضْمَنُ لِأَنَّهُمَا أَقَرَّا بِسَبَبِ الضَّمَانِ، وَقَوْلُ الْقَاضِي مَقْبُولٌ فِي دَفْعِ الضَّمَانِ عَنْ تَقْيِيدِ

عَايَةِ الْبَيَانِ

أَمَّا إِذَا كَانَ قَانِمًا فِي يَدِ الْآخِذِ، وَأَقَرَّ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يُؤْخَذُ مِنْهُ، سِوَا ذَلِكَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ الْقَاضِي أَنَّهُ فَعَلَهُ فِي حَالِ الْقَضَاءِ، أَوْ دَعَى فَعَلَهُ فِي غَيْرِ حَالِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْآخِذَ أَقَرَّ بِسَبَبِ الضَّمَانِ، حَيْثُ أَقَرَّ أَنْ الْبَدَّ كَانَتْ لِلْمَأْخُودِ مِنْهُ، وَلَا تُنْفَعُ قَوْلُهُ فِي دَعْوَى التَّمَلُّكِ بِلَا حُجَّةٍ، وَقَوْلُ الْقَاضِي الْمَعْرُوفُ يَسَّرُ بِحُجَّةٍ

قَوْلُهُ: (كَمَا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا)، يَعْنِي: إِذَا كَانَ دَفْعُ الْقَاضِي الْمَالِ إِلَى الْآخِذِ مُنَاقِبَةً فِي حَالِ الْقَضَاءِ، لَا نَضْمَنُ الْآخِذَ؛ لِأَنَّهُ وَجِدَ الْآخِذَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ، وَكَذَلِكَ هَذَا، لَا يَضْمَنُ أَتَيْتَ؛ لِأَنَّ الْآخِذَ وَجِدَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُودَ مِنْهُ مُفَرَّغٌ أَنْ ذَلِكَ وَقَعَ فِي حَالِ الْقَضَاءِ (١٥١ ٣٥٠ م)، وَلَكِنَّهُ وَقَعَ ظُلْمًا.

قَوْلُهُ: (كَانَ مَعْهُودًا)، أَيُّ مَعْلُومًا عِنْدَ النَّاسِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَقَرَّ الْقَاطِعُ وَالْآخِذُ فِي هَذَا الْفَضْلِ بِمَا أَقَرَّ بِهِ الْقَاضِي؛ يَضْمَنُ) أَرَادَ بِهَذَا الْفَضْلِ: مَا إِذَا زَعَمَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ، أَوْ الْمَقْطُوعُ يَدَهُ: أَنَّ الْآخِذَ، أَوْ الْقَاطِعَ وَقَعَ قَبْلَ تَقْيِيدِ الْقَضَاءِ، أَوْ بَعْدَ الْعَرْلِ.

لَا يُقَالُ: الْقَاضِي لَا يَضْمَنُ، لِإِصَافَةِ الْفِعْلِ إِلَى حَالِهِ مَعْهُودَةٍ مُتَّفِقَةٍ لِلضَّمَانِ.

لا في إبطال سبب التصديق غيره ، بخلاف الأول لأنه ثبت فعله في قصده
بالتصديق (ولو كان نمان في يد الآخر فتمت وقد أقر بما أقر به القاضي
والمأخوذ منه النمان صدق نقاضي في أنه فعله في قصده أو ادعى أنه فعله في

عامة المبدأ

فمنهني ألا نضمن الآخر ولناطع أيضاً ، لأنهم أشد العمل أصلاً إلى حانة معبودة
مما به للمصان

لأننا نقول جهة الصمان راحة ، لأن إقرار الرجل على نفسه بسبب الصمان
حجة قطعية . وقضاء نقاضي حجة طاهرة ، والظاهر لا يعارض القطعي

ويختتم كتاب «أدب القضاء» بمسائل

قضاء القاضي بعلمه . قال في «خلاصة المتناوي» : «القاضي يقضي في حقوق
العاد بعلمه ، بأن علم في حال قصاته في مضرة أو فلاًناً عصب مأل فلال ، أو طنو
مرأته» (١)

وفي «التجريد» في آخر كتاب «الخود» عن محمد عليه السلام أنه رجع عن هذا
وقال لا يقضي بعلمه ، وفي الخود التي هي حق لله تعالى - كخذ الربا ، وشرب
الخمر ، لا يقضي بعلمه ، إلا أنه إذا أتى بالسكران يقرره ، وفي التخصيص وخذ
القدم . يقضي بعلمه .

وأن يد علم قل انشاء في حقوق العاد عند أبي حنيفة . لا يقضي بدت
المعلم إذا رعت إليه تدك لحدته ، وعندهما يقضي (٢) .

(١) بطر «خلاصة لفروق» لبحاري [ق/٢٤٩] .

(٢) قال المحقق في «شرح الوهاب» لشرطاني والمختار لأن عدم حكمه بعلمه معناه كذا لا
يقضي بعلمه في الحدود الحالية لله تعالى كزنا وحجر مطلقاً ، غير أنه يعبر من به أثر سكو
للهمة . وعن الإمام إن عدم القاضي في حلاقه صدق وعصب يشك لحيلولة على وجه يحه لا
المعصاة . قال في «الأنباء» : «بغوى أنوم عن عدم العمل بعلم القاضي في رمان كذا في»

عبر قصته يؤخذ منه) لأنه أمر أن أبدا كنت له فلا يصدق في دعوى ملكه
إلا بحجة، وقول المأزول فيه ليس بحجة، والله أعلم

﴿ نهاية البير ﴾

وعلى هذا الخلاف إذا علم في غير المضير الذي هو فيه قاصي، ثم حضر
مضره، فربعت إليه تلك الحادثة.

وفي «التحريد» حفل قور محمد مع أبي حبيبة، ولو علم في رُشاق مضره
عنده يضي.

وختلف المشايخ على قور أبي حبيبة ^(١٢)، وسواء كان مُعلداً على
الرَّسَّابِي، أو لم يكن.

وأصل هذا أن قصاء القاصي في بقرية والمضرة، لا ينفذ عند أبي حبيبة
ومحمد ^(١٣).

ولو علم حادثه - وهو قاصي في مضره - ثم غرر عن القصة، ثم أعذ على
انقضاء بعد ذلك عند أبي حبيبة لا يقضي - وعند أبي يوسف ومحمد يضي.

وفي «التناوي» قال أصحاب «الأمالى» إن عند أبي يوسف ينفذ قصاؤه
في السواد وهكذا دُكر عن محمد في «الوادى». أنه ينفذ قصاؤه في السواد. الكل
مذكور في «الخلاصة» ^(١٤) [والله أعلم] ^(١٥).

﴿ ٥٥ ﴾

= «جامع مقبول» بطر «شرح مختصر التناوي» صحاح [٥٢ ٨] . «إيضاح» لمكرمي

[١٢] «سند» [٥٣ ٧] ، «مجمع الأنهر» [١٦٧/٢] ، «رد المحتار» [٤٢٩/٥]

«سند» «خلاصة القاصي» بخاري [٢٢٩]

(١٥) «المتوفين» زيادة من «ال»

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

الشَّهَادَةُ قَرْصٌ تَلْرُمُ الشُّهُودُ، وَلَا تَسْعُهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَهُمُ الْمُدْعَى؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة، ٢٨٢] وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا
تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَرٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة، ٢٨٣] وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ

﴿حَايَةُ الْبَيَانِ﴾

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

وبه التَّوْبِيقُ وَالْإِهَانَةُ

اللَّهُمَّ بَسِّرْ وَاخْتِمِ بِعَجْرِ يَا كَرِيمُ^(١)

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ



ذكر كتاب [٥: ٣٥٠ م] شهادتِ بعد كتاب [أدب] (٢) لقاصي، لأن القاصي
يَتَخَذُ فِي حُكْمِهِ إِلَى الشَّاهِدِ، وَكَانَ ذَلِكَ (١، ٢، ٣) مِنْ تَسْمَةِ حُكْمِهِ.

قَوْلُهُ (الشَّهَادَةُ قَرْصٌ تَلْرُمُ الشُّهُودُ، وَلَا يَسْعُهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَهُمُ
الْمُدْعَى)، وَهَذَا لَفْظُ الْمُذَوَّرِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(٣)

وَالْأَصْلُ فِيهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة، ٢٨٢]، فِيهِ
وَجْهَانُ:

أَحَدُهُمَا، لَا يَمْتَنِعُ الْمَدْعُوْنَ لِتَحْمُلِ الشَّهَادَةِ عَنْ الْحَصْرِ لِتَحْتَمُوا الشَّهَادَةَ.
وَالثَّانِي: لَا يَمْتَنِعُ الْمُتَحَمِّلُونَ إِذَا دُعُوا بَلَى أَدَاءِ الشَّهَادَةِ لِيُؤَدُّوْهَا، وَالْأَوَّلُ

(١) مَا فِي الْمَقْشُورِ رِبَاعَةٌ مِنْ «أدب»، «وأم»، «وأن»، «وإع»، «وإع».

(٢) مَا فِي الْمَقْشُورِ رِبَاعَةٌ مِنْ «أدب»، «وأم»، «وأن»، «وإع»، «وإع».

(٣) سَطْر «مَحْتَصَرِ الْمُذَوَّرِيِّ» [ص ٢١٩]

والشهادة في الحدود يُخَيَّرُ فيها الشاهد بين السر والإظهار ، لأنه بين جنبتين إقامة الحد والثوم عن الهتك (والشر أفضل) لقوله - ﷺ - لبني

ﷺ

الحد كله ، وإن فسدت فسد الحد كله .

فكانه قيل - فقد تمكن الإثم في أضل منه ، ومنك أشرف مكرب فيه ، وثلاً
يضن أن كتمان الشهادة من الآثام المتعقبة بالسر فقط ، ويُعْظَمُ أن أضل
مُتَعَلِّقُهُ ، ومُعْذِنُ أَقْرَابِهِ ، واللسان يُرْحَمُ عنه ، ولأن أفعال القلوب أعظم من أفعال
سائر الجوارح ، وهي له كالأصول التي نشعت منها ، ألا ترى أن أضل بحسبات
والسبب في الإيمان والكفر ، وهما في أفعال القلوب ، وهذا جُيَسَّ كتمان
الشهادة من آثام القلوب ، فقد شهد له بأنه من معاصم الذنوب ^(١) .

ثم إما علق مرصبة أدب الشهادة بطلب المدعي ، لأن الحق لَمَّا كان له ، ثم
يلزمهم لشهادته قبل طلبه ، بل توقف على الطلب كما في سائر الحقوق .

قوله - (والشهادة في الحدود يُخَيَّرُ فيها الشاهد بين السر والإظهار) ، وهذا
لفظ القُدُورِيِّ في «مختصره» وسامه فيه «والشر أفضل» .

ودلك لأنه مُخَيَّرُ بين أمرين : إقامة الحدود حسبة لله تعالى ، والشر بوقفاً عن
هتك المسلم ، ولكن الشر أفضل ؛ لما رَوَى مالك في «الموطأ» عن يحيى بن
سعيد سعه : أن رسول الله ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ : هَرَأُ «لَوْ سَتَرْتَهُ
بِرَدَائِكَ ، لَكَانَ خَيْرًا [لَكَ]» ^(٢) . قال مالك ^(٣) : فَخَدَّثْتُ بِهِ الْخَدِيثَ فِي مَجْلِسٍ
فِي بَيْتِ بْنِ نَعْتَمٍ نَزَلَ هَرَأُ الْأَسْلَمِيُّ ، فَقَالَ يَرِيدُ هَرَأُ حَدِيثِي ^(٤) .

بطر «الكتاب» بدمشقي [٣٢٩ - ٣٣١]

سعر «مختصر القُدُورِيِّ» [٢١٩]

ما بين المحققين زيادة من ١٨١ ، و ٢١٩ ، وفتح ، وفتح ، وهو لم يوافق ما وقع في نسخة

هكذا وقع في نسخة «قال مالك» ونسب في «الموطأ» قال يحيى بن سعيد ، وهو حديث

احد حديث في «الموطأ» [٢١٩ - ٢٢١] ، من طريق يحيى بن سعيد عن سعد بن شبيب .

شهد عنده «لَوْ سَرَرْتَهُ بِثُوبِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ» وَقَدْ - عنه - «مَنْ سَرَّرَ عَلَى مُسْبِ

سَرَّ اللَّهُ ١٨ - عَلَيْهِ فِي الذَّبِّ وَالْأَجْرَةِ» وَفِيمَا يُهْلُ مِنْ تَنْبِئِ الْمَرْءِ مِنْ

عنه عليه السلام

وَحَدَّثَ صَاحِبُ «السِّرِّ» عَنْ مُسَدِّدٍ عَنْ يَحْيَى ^(١) عَنْ شُعْبَانَ عَنْ رِثْدَ بْنِ
أَسْلَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَأَقْرَبَهُ
أَزْنَعَ مَرَاتٍ، فَأَمَرَ بِرَجُلِهِ، وَقَالَ لَهُ: «لَوْ سَرَرْتَهُ بِثُوبِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ»

قَالَ ابْنُ شَاهِينَ فِي كِتَابِ «الْمَعْنَى» «وَهَرَّالْ» هُوَ الَّذِي أَشَارَ عَلَيْهِ ابْنُ بَابٍ
النَّبِيُّ ﷺ، يَعْنِي: أَشَارَ عَلَى مَاعِزٍ.

وَحَدَّثَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ^(٢) «مَنْ سَرَّرَ
أَتَى بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ ^(٣) يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا سَرَقَ فَقَالَ «مَا إِحَالُهُ
سَرَقَ» ^(٤)

وَرَوَى صَاحِبُ «السِّرِّ» بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي أُمَيَّةَ نَخَعَرُومِيٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ أَتَى بِبِصٍّ فَبَدَّ اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا، وَلَمْ يُؤَخِّدْ مَعَهُ مَتَاعًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا
إِحَالُكَ سَرَقْتَ» قَالَ فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَأَمَرَ بِهِ فُطِغَ، وَحُبِيَ،
فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ» فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ»، فَقَالَ: «الْبُتْهُمُ تُتْ
عَلَيْهِ» ثَلَاثًا ^(٥)

(١) وقع بالأصل مسدد بن يحيى، رتب من ١٨، و٢١، و٢٢، و٢٣، و٢٤، و٢٥، و٢٦، وهو الموافق
لما وقع في «سيرة أبي داود» وهو القوي ومسدّد هو ابن مسعود ويحيى هو ابن سعيد القطان
(٢) أخرجه أبو داود في كتاب المغنود باب في نشر عن أهل المغنود [رقم ٤٣٧٧]، وروى
في «السيرة الكبرى» في كتاب لرحم، سر عن أبي بصير [رقم ٧٢٧٤]، وأحمد بن محمد
[٢١٦ ٥]، من طريق شُعْبَانَ مَعْنَى

(٣) هكذا وقع في نسخ «بها» (وأي عند الطحاوي في شرح معاني الآثار [١٦٨ ٣] وروى

(٤) معنى تحريره.

(٥) معنى تحريره.

النبي ﷺ . وأصححه . بذكره . دلالة صراحة على إقصائه إسناده إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة ، فيقول أحد : خاء لحسن السند وقوة (ولا يقول سرق) متضمنة على السرقة ، ولأنه يؤيد ظهور التهمة بوجوب القطع والقبض لا تمنع القطع فلا يخلل إيجاب حقه

————— في غاية الحسن —————

وحدث صاحب «المسنن» بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنه : «أن النبي ﷺ قال : ما من رجل مالك «لعلك قتلت» أو «لمزنت» أو «نظرت» ، قال : لا ، من «أمك» ، قال : نعم ، قال : فعند ذلك أمر بترجمه» (١)

حدث هذه الأحاديث (١) ، (٢) ، (٣) أن الشر هو المندوث ، يؤيده قوله ﷺ : «من ستر على مسلم ، ستره الله في الدنيا والآخرة» (٤) . روى أبو هريرة في «الجامع الترمذي» .

وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : «لئن رأى غيرة فسترها ، كان كمن أخام مؤودة من قترها» (٥) .

قوله (إلا أنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة ، فيقول أحد) ، هذا مقتضى «الغوري» في «مختصره» ، وتضمنه «هـ» ، «ولا تقول» ، «سرق» (٦) ، وذلك لأن لقطع

أخرجه البخاري في كتاب المحاربي من أهل الكفر والردة / باب هل يقول الإمام بالمعصية معك من أو غيرك [رقم ١٦٤٣٨] ، وأبو داود في كتاب الحدود / باب رجم ماعز بن مالك | قم ، ٤٤٢٧ ، وأحمد في «مسنده» [٢٧١ : ١] ، وغيرهم من حديث ابن عباس رضي الله عنه به .
(١) نصي محريجه

(٢) ححه أحمد في «مسنده» [١٤٧ : ٢] ، وأبو داود في كتاب الأدب / باب في السر على المسلم رقم ٤٨٩ ، والحاكم في «المستدرک» [٢٦ : ٢] ، وغيرهم من حديث علقمة بن عامر رضي الله عنه . وهو عند أبي داود دون قوله : «أمن قترها» .

قال الحاكم : «هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجه» .

(٣) مظهر «مختصر الغوري» [ص ٢١٩]

قال: واشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان، يُشترط فيها أربعة من
الرجال، بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَأْتِيهِ الْغُصَّةُ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاستَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةً
مِنْكُمْ﴾ [الب. ٥١]، ولقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ مَعَهُ﴾ [س. ١٠].

عبد الباق

واصحاب لا نجتمعان عند، فإن سقط القطع لثبوت وجب المال، وإن وجب
القطع، سقط الضمان^(١).

إذا كان كذلك، وجب على الشاهد أن يقول: أحد، ولا يقول: سرق. مراعاة
للجائز، حيث صاحب المال، وحاسب السارق، ويقول: أحد، حتى يجب
المال، ولا يثبت لقطع، لأنه إذا وجب المال يجيء حق صاحب المال.

وإذا لم يجب لقطع يكون الشر على السارق، بخلاف ما إذا قال: سرق،
فبه يسقط الضمان حينئذ، فيصير حق صاحب المال، ولهذا كانت الشهادة بالأخيه
أولى من السرق، لأنها شهادة على وجه، يثبت المال دون الحد، وبه رعية
الجائز.

إن قلت: كيف كان الشر أقصر مع تنصيص قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْفُرُوا
الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]؟

قلت: الآية برئت من المداسة في حقوق العاد، لا في الحدود، بدلالة
الأحاديث التي رويناها.

قوله: (قال)، واشهادة على مراتب منها الشهادة في الزمان، يُشترط فيها أربعة
من الرجال، أي: قال للثبوت في «مختصر»^(٢).

اعلم: أن الشهادة على مراتب، تدرك جميعها على الترتيب إن شاء الله تعالى.

١ - ينظر: الاحكام (١١٦/٢)، والبيان المحقق (٢٠٨/٤)، والجوهرة ليرة (٢/٢٢٥).

(٢) ينظر: «مختصر الثوري» [ص/٢١٩].

في غاية اليسر

مها الشهادة في الرب، لا يُقبل فيها إلا شهادة أربعة رجال عذول مسلمين، وهم أحرار، وهم يشهدون أنهم رأوا كالمس في المكحلة.

واشترط الأربعة، لقوله تعالى ﴿ثَلَاثَةً يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ﴾ (١٢٢)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّ الْفَجِشَّةَ مِنْ بَنَاتِكُمْ فَاشْتَهِنَّ عَنْهُنَّ أَرْبَعَةً مَكَرًا﴾ (١٢٣)، وقيل، لأن امرأًا فعل انيس، فبشرط على كل واحد منهما اثبات.

واشترط العذوبة لما مر في كتاب «الحدود» أن الماشق في أدائه حلالاً ونصراً^(١) لشهمة الكذب، ولتكافئ لسبأهل الحمل والأداء، وكذب العبد ليس له أغلية الأداء.

ولا يُقبل في الشهادة في الرأى شهادة النساء، أصلًا، لا وحدهن، ولا مع الرجال، ولا لشهادة على الشهادة، ولا كتاب القصص إلى القاضي.

أما شهادة النساء، فلهديث الرهري^(٢) المنصبت^(٣) لثمة من لئذ رسول الله ﷺ وَأُحْلِفَتْهُنَّ مِنْ بَعْدِهِ أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ نِسَاءٍ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْحُدُودِ [٢٤٩/٢] والمفصّل^(٤)، ولأن في شهادة النساء شبهة الديبة، تمام شهدتهن مقام شهادة الرجال، والحدود تنذري بالشبهات.

وأراد بالخبيتين: أبا بكر وعمر^(٥).

(١) كد وقع في الشح «حلالاً وقصراً» مصوناً، وهو جزر (ال) والجدارة «حليل وقصير» أربع لكر، وقع في الشح بخرج عن لغو بعض العرب، حيث مصون به (ال) وأحاديث الرجال الاسم والخبير حميت بنظر «شرح لكافة مشقة» لابن مالك [١٨] و«شرح ألفه» بن عاتق بن طلي [٣١٠/٢] و«شرح لأشعري» على لامية [٢٩٤/١]

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» [٢٨٦١٤] من طريق عباد بن العوام عن حجاج عن الرهري به نحوه.

ولا تُنقل فيها شهادة النساء بخبرين أرثوري . ١٠٠ . مضت اثنتان من لذن رسول الله . ١٠١ . والخبير من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود وأنقصاص ، ولأن فيها شبهة سرية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تُنقل بها يُندري بأشهاد

ومنها الشهادة بنية الحدود وأنقصاص ، تُنقل فيها شهادة رجلين ، بقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [سورة النساء ١٢٨٢] وَلَا تُنقل فيها شهادة النساء لما قلنا .

في غاية البيان

والرثوري من كبار تابعين باعديه ، توفي في شهر رمضان سنة أربع وعشرين ومئة . كذا قال القتيبي وغيره .

قوله (ولا تُنقل فيها شهادة النساء) ، هذا لفظ القُدوري ، وقد مر بيانه

قوله (ومنها الشهادة بنية الحدود وأنقصاص ، تُنقل فيها شهادة رجلين) ، وهذا لفظ القُدوري في «مختصره» ، وتماثفه فيه «ولا يُنقل [فيها] شهادة النساء» ، وذلك لغويته تعالى ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [النساء ٦] وقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ [سورة النساء ١٢٨٢] ، فيُعملُ بعموم النص ، إلا فيما دل دليل الخصوص ، كما في الرِّبَا ، لأنه حَصَصَ نَصُّ آخر على جِدَّة ، كقوله تعالى ﴿ تَرَوْا ثَوْبًا أَوْ بَعْضَ شَهَادَةٍ ﴾ [النور ١١]

ولا يُقاسُ الحدودُ والمصاصُ على الرِّبَا ، لأن الحدود لا يحوز إثباتها بنفس

(١) في حاشية الأصل : «خ : لا ذكرها»

(٢) سورة النساء : لا س فيه [ص ٤٧٢]

(٣) ينظر : «مختصر القُدوري» [ص ٢١٩] .

(٤) ما بين المعقوفين : زيادة من . ان ، وام ، راجع ، ع ، وام ،

(٥) ينظر : «مختصر القُدوري» [ص ٢١٩] .

قال: وما سوى ذلك من الحقوق يُشَلُّ فيها شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين (١)، سواءً كان الحق مالا، أو غير مال، مثل الكسح، والطلاق (٢)، والوكالة والوصية (٣).....

عناية الجاس

لشبهة فيه، ولأنه يلزم حينئذٍ معارضة الرأي النص، فلا يجوز، وهذا لأن عموم قوته تعالى ﴿وَشَهِدُوا دَوَىٰ عَدْلٍ مِّمَّكُمْ﴾ (الطلاق ٢)، يقتضي أن يجوز شهادة لشاهدين في الحدود والقصاص، والقياس على الرأى يقتضي عدم جوازها، بل يقتضي اشتراط الأربعة، فلزم امعازضة لا محالة

وإنما لم تجز شهادتهم؛ لحديث الثوري الذي قدمناه، ولأن الحدود [والقصاص] (٤) مما ينقطع بالشبهة، وفي شهادة النساء شبهة ابدئية، فلا يقبل.

قال في «الأجاس»: «قل في «موادير بين رؤسهم» ويقتل به - أي: في تعريض - الشهادة على الشهادة، والشهادة من النساء مع الرجال، ويجوز فيه العمور، ويصح فيه الكفأة (٥)، وهو حق الآدمي».

قوله: (لما قل)، إشارة إلى حديث الثوري، وما ذكره من شبهة ابدئية.

قوله: (قال) وما سوى ذلك من الحقوق يُشَلُّ فيها شهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين (١)، سواءً كان الحق مالا، أو غير مال، مثل الكسح، والطلاق، والوصية (٢)، أي قال القُدوري في «مختصره» (٣).

وقال الشافعي (٤): «لا يقبل شهادة النساء إلا في الأموال وخموفها، كالأحل،

(١) رد بعده في (ط) أو ثلاث وأربعة ونحوها والوقف والصح

(٢) رد بعده في (ط) أو لجة ولاقرار والإبراء والنود والولاد والسم

(٣) ناس المعقولات زيادة من (ن)، و(م)، و(ن)، و(ج)، و(ع)، و(ص)

(٤) في (ع)، و(ط)، و(م)، و(ن)، و(ج)، و(ع)، و(ص)

(٥) بظن: مختصر القُدوري، [ص/٢١٩]

والحيار، والشفعة، والإجارة، وقيل الحطأ، وكل خرج لا يورث إلا لمار،
فيثبت برجل و مرأتين، وكذا فتح المفقود، وقصر محوم الكتابة، إلا السجم الآخر
عنه وجهان؛ لثبوت العتق عليه، وما ليس بمار، ولا يتوون إلى مال، كالسكج
والرجعة، والطلاق، والعتق، والإسلام، والردة، والبلوع، والولاء، والعدو،
والجرح، والتعديب، والعمو عن المصاص، حتى الوضعية، والوكالة، فيثبت
برجلين، ولا يثبت برجل و مرأتين.

وأما ما لا يظهر للرجال كالأولاد، وغيوب النساء، والرضاع، فإنه يثبت
بأربع نسوة، ولا تثبت الولادة بقول العيلة وخدها كذا في «وحيهم»^(١)

وجه قوله: أن الأصل في شهادة النساء عدم القبول، لقلة صنظهن ونقص
عملهن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنْ تَصِلَ إِخْدَتُهُمَا فَتَكْفُرَ إِحْدَهُمَا بِمَا كَفَرَتِ الْأُخْرَى﴾
[البقرة: ٢٨٢]، وقال عليه السلام: «إِنَّهُنَّ مَافَصَاتُ عَقْلِ وَدِينٍ»^(٢)، ولهذا لا تُقبل شهادتهن
في الحدود والنصاص، ولا تُقبل شهادتهن بمردات، وولايتهن محلة أيضاً،
ولهذا لا تُصلح للإقامة والقضاء.

فعلم بذلك أن الأصل في شهادتهن عدم القبول، إلا أنها قبلت في الأموال
ضرورة؛ لأن المايعة تقع نعمة، وربما يتعذر إحضار الذكور.

ولا يُمكن إلحاق السكج وحوه بالمال، لأن المال أقل خطراً من النفع،
ولهذا يخري الدل والإباحة ١٠١: ١٠٢ في الأموال دون النصاص، وكذا السكج لا
يقع بعتة، بل بعد مشاوره، فلم يدرم من اعتبار شهادتهن في الأموال وحقونها

(١) يظن أن «وحيهم» مع تعريب شرح «وحيهم» سماعي [١٣، ١٤، ١٥]

(٢) مصر «وحيهم» من حديث أبي سعد حنبل في «مروءة بنظر» ما رأيت من مافصات عقل ودين
أعبر على ملك عقول قوي الألبان متهن

وَنَحْوِ ذَلِكَ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، لَا تُثْبِتُ شَهَادَةَ النِّسَاءِ مَعَ الرَّجُلِ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ

﴿غَايَةُ الْمَقْصِدِ﴾

اعْتَارَهَا فِي غَيْرِهَا

وساء: قوله تعالى، ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَآمْرَأَتَانِ﴾ [سور. ٢٨٢]،
فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَرْأَتَيْنِ مَعَ الرَّجُلِ، إِلَّا بِمَادَّةٍ دُونَ الْحَصْرِ، كَسَرِّمَا، وَالْحُسُودِ،
وَالْبِصَاصِ، وَلَأنَّ الْأَصْلَ فِي شَهَادَتَيْهِمَا الْقَبُولُ، لِنِيَامِ الْحُرِّيَّةِ، وَالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ،
وَالضَّبْطِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى الضَّبْطِ: قَبُولُ رَوَايَتِهِمَا فِي الْأَخْبَارِ.

غَايَةُ مَا فِي الْبَابِ: أَنَّ فِي عَقُولِهِمَا "نَقْصَانٌ" [٢٨٢م] وَصَلَاةٌ، وَدَلَّتْ بِتَخْيِيرِ
بَعْضِهَا الْأُخْرَى إِلَيْهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَدَخِلْنَ بِحَدِيثِهَا الْأُخْرَى﴾ [العن. ٢٨٢].

وَلَا يَتَمَيَّنُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا اشْتِهَاءُ، يَنْقُطُ بِهِ مَا يَنْسَبُ بِالشَّهَةِ: كَالْحُدُودِ
وَالْبِصَاصِ، وَيَتَبَيَّنُ مَا لَا يَنْقُطُ بِالشَّهَةِ، كَأَنَّ لِحَقُوقِ، بِخِلَافِ شَهَادَةِ نِسَاءٍ
مُتَفَرَّدَاتٍ: حَيْثُ كَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ تُقْبَلَ، لَوْحُودِ الْحُرِّيَّةِ، وَالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ، وَالضَّبْطِ،
إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يُقْبَلْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ يُعْصِي ذَلِكَ إِلَى كَثْرَةِ خُرُوجِهِمَا، وَمِنْ
مَامُورَتٍ بِالْقَرَارِ فِي بَيُوتِهِمَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الاحزاب ٣٣]

وَلَا يُقَالُ مَا لَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ، ثُمَّ يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ لِسَانِ مُتَفَرَّدَاتٍ، بِشُعْبِي
أَلَّا تُقْبَلَ أَيْضًا شَهَادَتُهُمَا مَعَ الرِّجَالِ، كَمَا فِي الْحُدُودِ وَالبِصَاصِ.

لِأَنَّ نَقْوًا، يَتَطَّلُّ ذَلِكَ بِالْأَجَلِ وَالْجِدَارِ، عَلَى أَنَّ نَقْوًا، الْقِيَاسُ مَعَ وَحْدِهِ
لِتَرْقِي بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْمَرْجِ بِحَيْثُ، وَقَدْ وَجَدَ الْعَرَفِيُّ، أَنَّ الْأَصْلَ بِشَقْطِ الشَّهَةِ،
فَلَمْ يُقْبَلْ شَهَادَةُ النِّسَاءِ، بِخِلَافِ الْمَرْجِ.

قَوْلُهُ (وَنَحْوِ ذَلِكَ)، كَالْعَقْلِ وَالنِّسَاءِ

ونواعها، لأن الأصل فيها عدم القبول لنفس المقتل واختلاف المصنط وقصر
الولاية فإنها لا تصلح للإبراء وهذا لا يقبل في الحدود، ولا يقبل شهادة
الأزبع منهم وخدعهم إلا أنها قست في الأموال ضرورة، ولتكاثر أعظم حصر
وأقل وقوع فلا ينحصر ما هو ذاتي حصرًا وأكثر وجودًا

وبأن الأصل فيها القبول لو خود ما يمتنع عليه أهلية الشهادة وهو
المشاهدة والمصنط والأداء، إذ الأول يخص لعلم للشاهد، والثاني يمتنع
وبالثالث يخص انعم لنقصي ولهذا يقبل إخبارها في الأخبار، ونقص
المصنط بزيادة الشبان نحير يصم الأخرى إتيها فتم يتق بعد ذلك إلا الشهادة
فيهذا لا تقبل فيما يتدرى بالشهاد، وهذه الحقوق تثبت مع الشهاد وعدة
قول الأزبع على خلاف قياس كي لا يكثر خروجهم

قال ويقتل في الولادة، والبيكار، والقبوب بالنساء في موضع لا يطغ

قوله (ونواعها)، أي ونوع لأموال، نحو حيار، والأحل، والنساء،
وعبر ذلك ما ذكرنا

قوله: (إلا أنها قست في الأموال)، استثناء من قوله (لأن الأصل فيها عدم
القبول)، وبأنه مراد

قوله (بالأول)، أي باستعانة

قوله (وبالناسي يمتنع)، أي بالمصنط تمنع انعم للشاهد.

قوله (وبالثالث)، أي بالأداء

قوله (وهذه الحقوق)، أراد بها الكسح، والطلاق، ولو كلة، والنوص
ونحو ذلك

قوله (ويقتل في الولادة، وسكبه، والقبوب بالنساء في موضع لا يطغ

الذكورة ليحفّ التقوى لأن ينظر الجنس إلى الجنس أحف وحاً يستحقّ أمة العاد

وجه الاستدلال بذلك أن اللام للعهد، ولم تكن محمولاً للعهد، لأن لا عهد في أقسام الخموع، فحمل على الحسن محمداً، لأن من حسن معنى الجماعة، ومعنى العهد نصاً؛ لأنه يراد به عهد الحسن من أقسام الأحاسن، فكان لحسن على الحسن أولى، ثم الحسن يؤول الأدبي؛ يبقى مع احتمال أكثر، فطلب الشهادة الواحدة، فكان الحديث حجة على محصور

ولأن أصحاب دعو في «الأسرار» وعمره عن حقيقته أن لتبي
«أحار شهادة القابضة في الولادة»

وكذلك زوج عن عليٍّ وس عتسي يزوج ، ولأن ما نقل عنه قول أسماء علي
الامراء لا يعتبر به العدد ، كالإحار عن النبي صلى

وقد ذكر في «مختصر الأسرار» عن الحاكم أنه ذكر في «المستقى» أن لفظ الشهادة والحريّة غير مُعتبر عندنا، ثم قال «وفد حُكي عن الكرخي أن الشهادة على الولادة ليست بشهادة» وإنما هي خبر.

وقال في المختلف: قال أن هـ حمز. وليس شهاده، ولهد لا تشد له
لمعة الشهادة، وحمز الواحد في البيانات مقسوم.

وَلَا يُقَالُ: شَهَادَةٌ بِحَقِّ فَيْسَرٍ طَ فِيهَا لَعْدُ كَثِيرُ الشَّهَادَاتِ

١٠. حرجه الطبري في السمع لأمسدة [١٨٩١]، وند مصفى عن الماء [٢٣٦]، ٢٠. سبيل
في السبيل بكرى [١٥١]، من طبع محمد بن عبد الله السبيل عن الأعمش عن
عن ابن عمر بن الخطاب عن رسول الله في الولادة

قاله الدارقطني والبيهقي: محمد بن عبد الملك لم يسمع من لأحمد بن سفيان بن عيينة
وقرأ ابن عبد الهادي: حدثني حمزة بن محمد بن عوف: حدثني أحمد بن عوف: حدثني
حمزة بن أسد بن عبد الوهاب: [١٩٥] | محمد بن عوف بن عوف: [٢٦٥] |
محمد بن عوف بن عوف بن عوف: [٢٦٥] | محمد بن عوف بن عوف: [٢٦٥] |

والغيث يثبت بقولهن فيختلف البائع

وأما شهادتهن على استهلال الصبي لا تثقل عند أبي حنيفة في حق الإزث، لأنه مما يقطع عليه الرّحال إلا في حق الصّلاه لأنها من أمور الناس وعندهما ثقل في حق الإزث أيضاً لأنه صوت عند الولادة ولا يخصّرها الرّحال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة.

باب شهادة البكر

قال العنابي في «شرح الجامع الكبير» في باب البيع: «الذي يكون به الاختلاف شهادة النساء بانفرادهن فيما لا يقطع عليه الرّحال حجة من غير يمين، إذا تأيّد بمؤيّد، وإن لم تأيّد يُعسر في حق توجّه الحضومة، لا في إتمام الخصم»

ثم قال: «وإن اشترى جارية على أنها بكر، ثم احتلها قبل القَبض أو بعده، فعال البائع، هي بكر في الحال، وإن الفاسي يربها النساء، وإن قلن هي بكر، لزم المشتري من غير يمين لائق، لأن شهادتهن تأيّد بمؤيّد ههنا، لأن الأصل البكارة»

وإن قلن: ثبت، لم يثبت حق البيع بشهادتهن؛ لأن البيع حق قوي، وشهادتهن (١٠٠) حجة ضعيفة، لم تأيّد بمؤيّد، لكن ثبت حق الحضومة لتوجّه سبب على البائع، لأن اليمين لا بُدّ لها من الدّعوى والحضومة، وحق الحضومة حق ضعيف، لأنه ليس بمقصود لنفسها، فجار أن يثبت بشهادتهن، فيختلف لائق: لقد سلّمناها بحكم البيع وهي بكر، وإن لم يكن قصدها خلف بالله؛ لقد بعناها وهي بكر، فإن نكل، يردّ عليه، وإن حلف لزم (١٠٠) «مشتري» والباقي يُنظر في حر شرط الحبار من شرحنا هذا.

قوله: (وأما شهادتهن على استهلال لصبي لا تثقل عند أبي حنيفة في

حق الإزث)

قَالَ وَلَا تُدْ فِي ذَلِكَ كُنْهٌ مِنْ بَعْدَالَةٍ، وَلِنَقْطَةِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرُ
النَّاعِدُ لِقَطْعَةِ الشَّهَادَةِ، وَفَرَّ اعْلَمْ أَوْ تَمَنَّيْ، لَمْ تُثْبَلْ شَهَادَتُهُ

اعْلَمْ أَنَّ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ الْوَاحِدَةِ بِخُرْجِهِ اسْمَعَةً عَلَى مَسْهَلَالِ الصَّبِيِّ فِي حَقِّ
الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَحْذُورٌ لَا تُقْبَلُ، ثُمَّ فِي حَقِّ الْإِثْرِ وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، أَوْ
رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عَدَا أَبِي حَسَنَةَ وَنَافِلَةَ

وَعَنْهُمَا تُثْبَلُ فِي شَهَادَتِهَا وَحْدَهُمَا، لِأَنَّ صَوْتَهُ يَصْغَحُ عَنِ الْوَلَادَةِ، وَعَنْهُمَا
لَا يَخْضَرُ الرَّحَالُ

وَأَبِي حَسَنَةَ أَنَّ شَهَادَتَهَا عَلَى الْاسْتِهْلَابِ فِي حَقِّ الْإِثْرِ مِنْ سَبَبِ الْفَصْلِ،
وَالْإِثْرُ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْقَبِيلَةِ وَحْدَهُمَا، لِعَدَمِ الْقَضَرِ فِيهِ، لِأَنَّ صَوْتَ الصَّبِيِّ مِمَّا
يَصْغَحُ عَلَيْهِ الرَّحَالُ، بِجَلَابِ شَهَادَتِهِ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهَا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، لَسَرِ
حَبْرُ الْوَاحِدِ فِي نَسَبَاتِ

وَاسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ إِذَا صَاحَ عَنِ الْوَلَادَةِ

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا تُدْ فِي ذَلِكَ كُنْهٌ مِنْ الْمَدِينَةِ، وَلِنَقْطَةِ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرُ
النَّاعِدُ لِقَطْعَةِ الشَّهَادَةِ، وَقَالَ اعْلَمْ أَوْ تَمَنَّيْ، لَمْ تُثْبَلْ شَهَادَتُهُ)، أَيُّ قَالَ يُقْدَرُ
فِي «مَحْتَصَرِهِ»

وَقَدْ يَتَّ قَبْلَ هَذَا أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى عَوَاتِبِ أَرْبَعَةٍ

شَهَادَةُ فِي الرُّبَا يُشْرَطُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الرُّجَالِ، وَلَا تُغْنَى شَهَادَةُ امْرَأَةٍ

١- سَمِعْتُ الْمُحْتَصِفَ زَيْدَ بْنَ أَبِي حَسَنَةَ يَدْعُو [١٦٣٠ ٣] «السُّوَدَةَ» [١٦٤ ١٦] وَنَحْوَهُ
وَالْمُحْتَصِفُ عَلَى سَمْعِ الصَّبِيِّ [١٦٤ ١٦]، وَنَحْوَهُ الْبَرْهَانِيُّ [٣١٠ ٨]، وَنَحْوَهُ الْبَرْهَانِيُّ
نَحْوَهُ [١٦٤ ١٦] «الْحَدِيثُ» [٢٠٩ ٢]، وَنَحْوَهُ الْبَرْهَانِيُّ [٣٧٢ ١٠]
٢- سَمِعْتُ الْمُحْتَصِفَ يُقْدَرُ [٢١٩ ٢]

وأما لفظة الشهادة فلائ الشخص بصفت بشرائطها إذا الأمر فيها بهد
اللفظة، ولأن فيها زيادة زحيد، فإن قوله أشهد من ألقط التميم كماله أشهد
بأنه فكون لا تصح عن الكذب بهذه اللفظة أشد

في حديث

وقوله تعالى ﴿مَنْ تَرَصَّوْا مِنْ شَهْدَةٍ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، والقاسق [٢٨٢، ١، ٢]،
مترجبي، فلا نقل شهادته

وقوله تعالى ﴿يُرْجَى كَرِهُوا بِرَقِيمِي﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، ولأن القاسق مترجى
ما هو محترم في دينه، وإنما تقدم على شهادة الزور أيضاً، فترد شهادته بشبهة
وعن أبي يوسف رحمته الله أن القاسق إذا كان ذا مروءة نقل شهادته، لأن
يُقدم على الكذب بمروءته، ولا تستأخر عن شهادة الزور لوجاهته، والأول أصح
لما يكون من الآيات، ولأن في قول شهادة القاسق إكرامه، والقاسق يحث به،
رخاءه عن المفسية

بؤيده قوله رحمته الله «إذا لقيت القاسق، فأنه يوحى منكبه»

وأما اشتراط لفظة الشهادة فلائ الشخص جاءت بلفظ شهادة، كونه
تعالى ﴿رَتَّبُوا دُونَ عَنِّي﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، وقوله تعالى ﴿مَنْ تَرَصَّوْا مِنْ
الشَّهْدَةِ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]، وقوله تعالى ﴿وَأَمْسُوا شَهْدَةَ يَدَيْكُمْ﴾ [٢٨٢، ١، ٢]،
ذلك، فلما وردت الشخص بلفظ الشهادة، لم يَحْزَنْ تَعْيِيرُهَا وَتَمْدِيلُهَا

(١) ينظر: «المبسوط» للرخسي [١٣١/١٦].

(٢) المروءة - بالشدة - كالمروءة وهي ذات نفس بخيل من عائلته لا يسان عسى، وهو من
محاسن الأخلاق، وحسن العادات، وقد تقدم بحرف يديك

(٣) أخرجه البيهقي في الشعب [٢٨٦]، عن عبد الله بن محبوب عن القاسق رحمته الله ،
سئل عهد تحفظوا تسفيرون، أشهد شهادته رحمته الله ، أمر شون الله رحمته الله أن يحدد يده، فإن لا يصح
فعله - حه منكبه

وَقَوْلُهُ فِي ذَلِكَ كُتِبَ إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ حَتَّى يُشْرَطَ الْعَدَالَةُ، وَنُقْطَةُ
لِلشَّهَادَةِ فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ فِي الْوِلَادَةِ وَغَيْرِهَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ شَهَادَةَ لَهَا فِيهِ
مِنْ مَعْنَى الْإِثْرَامِ حَتَّى اخْتَصَّ بِمُخْلِصِ الْقَصْدِ وَيُشْرَطُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ

قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَفْتَضِرُّ الْحَاكِمُ عَلَى طَهْرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ وَلَا يَسْأَلُ
حَتَّى يَطْعَنَ الْحَضَمُ لِقَوْلِهِ - ع - «الْمُسْلِمُونَ عُذُورٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ»

عبد الباق

قَوْلُهُ (هُوَ الصَّحِيحُ)، احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مَنْ سَجَّحَ الْعِرَاقَ [٢٠٥، ٢٠٦] وَقَدْ تَرَقَّيْلُ

هد

قَوْلُهُ (وَيُشْرَطُ فِيهِ الْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ)، أَيُّ مُشْرَطٌ فِي شَهِيدٍ: الْحُرِّيَّةُ
وَالْإِسْلَامُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مُرَاتِبِ الشَّهَادَةِ.

قَوْلُهُ (قَالَ أَبُو حَبِيبَةَ: يَفْتَضِرُّ الْحَاكِمُ عَلَى طَهْرِ الْعَدَالَةِ فِي الْمُسْلِمِ)،
هَذَا لَفْظٌ لِقُدُورِيٍّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ»، وَهُوَ
سَأَلَ عَنِ الشُّهُودِ، وَإِنْ طَعَنَ الْحَضَمُ فِيهِمْ سَأَلَ عَنْهُمْ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ
ع - لَا بُدَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ فِي سَرٍّ وَالْعَلَايَةِ ع - وَمَدَّعُ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ
كَفَرْلَهُمَا ع - كَذَا فِي «شرح الأقطع» ع .

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ يَقُولُ: «الْإِحْلَافُ فِي هَذِهِ لِمَا بِهِ مِنْ أَصْحَابِهَا؛ لِأَنَّ
أَبَا حَبِيبَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَجَابَ فِي رِوَايَةٍ، وَكَانَ الْعَالِمُ عَلَى مَا شَهِدَهُ مِنْهُمْ لِعَدَالَتِهِ، وَقَدْ
رَكَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْبِي الَّذِي أَنَا فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ،
ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَنْشُو الْكَذِبَ»

(١) ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ٢١٩، ٢٢٠]

١٠ ينظر: «مختصر القُدُورِي» [ص/ ١٦، ١٧]، و«شرح الأقطع» [ص/ ١٣، ١٤]

١١ ينظر: «شرح مختصر القُدُورِي» [ص/ ٢٨٩]

١٢ هذه الرواية في «مسند» كذا في «جامع حبيب» [ص/ ١١، ١٢]

إلا مخذوداً في قذف، ومثل ذلك مروى عن عمر رضي الله عنه، ولأن الصاهر هو
الأنحر حار عما هو محرم دينه، وبظاهر كفاية [د] لا وصول [٢٩١] ما إلى القطع

في هذه المسألة

وأجاب أبو يوسف ومحمد رحمهما في ردهما، وقد تقرر الدس، وكثر المساد،
وتو شاهد ذلك أبو حنيفة لقل بقولهم رحمهم، وهذا معنى قوله في «المس» (وقبل
هذا اختلاف غصير وزمان)

اعلم أن في الحدود والقصاص لا يتميز الحاكم عن طاهر العدل
[٢٣٥٥/٥]، بل يسأل عن الشهود، ويتعصب؛ دزاً للحد؛ لقوله عليه السلام «أدركوا
الحدود بالشبهات»، ولأن الحدود يخطأ فيها لا يخطأ في غيرها، وهذا لا
يقلل فيها شهادة النساء، ولا الشهادة على الشهادة، فوجب الاحتياط بالشوا من
العدالة

وأما في غير الحدود والقصاص من طعن الخصم في الشهود؛ سأل عنهم
بالإتفاق؛ لأنه حق وجب له بدعواه، وإن لم يكن حقاً له قبل الدعوى، كخصم
محلس الحكم والاستحلاف، وإن لم يظن لخصم، يكتفى بطاهر العدالة عند
أي حصة خلافاً لصاحبه

ينظر «خير القرون قري»، ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم ثم الآخرين ردوا
وقد علقه الرمدي في كتاب الشهادات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [٥٤٩]، عن غير من
الحجاب، هي الشرا عليه السلام قال «خير الناس قري»، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين
الكذب حتى يشهد الرجل ولا يشهد، وبحلف الرجل ولا ينحلف

وهذا عند سحج في كتاب الرجال باب ما يحذر من رده، بعد ما في [١٠٦٥]،
ومصدر في كتاب مسائل لصحابة باب فصل بصدقه ثم الذين يلوونهم ثم الذين يلوونهم [٢٥٢٣]
[٢٥٢٣]، بعد «خير الناس قري»، ثم الذين يلوونهم، ثم الذين يلوونهم، ثم يحيى قوم سؤ
شهادة أحدكم بمسألة، ومسألة شهادة، فظ البخاري

(إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَانْقِضَا صِفَتِهِ بِسَأْلِ عَنِ الشُّهُودِ) لِأَنَّهُ تَحْتَاطُ لِإِسْقَاطِهَا

غاية التيقن

وَحُجَّتُهُ قَوْلُهُمَا: أَنَّ الشَّاهِدَ قَدْ يَكُونُ عَدْلًا، وَقَدْ يَكُونُ فَاسِقًا، وَقَدْ يَكُونُ عَدْلًا، أَوْ كُفْرًا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْاِسْتِكْشَافِ؛ صِدْقَةً لِلْقَضَاءِ عَنِ الْبَطَالِ عَلَى تَقْدِيرِ ظُهُورِ الشُّهُودِ عَيْدًا أَوْ كُفْرًا.

وَوَحْيُهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، أَنَّ الشَّيْءَ رحمته الله قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَعْرَابِيِّ عَلَى رُؤْيَا الْهَلَالِ ^١، وَلَمْ يَسْأَلْ عَنِ عَدَالَتِهِ فِي الْبَاطِنِ، حَيْثُ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ هُوَ الْعَدَالَةُ فِي الْمُسْلِمِينَ، قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه «الْمُسْلِمُونَ عُدُولٌ، بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضِهِمْ، إِلَّا مَخْلُودًا فِي قَذْفٍ» ^(٢).

وَيُكْتَفَى بِظَاهِرِ تَقْدِيرِ الْوُصُولِ إِلَى الْقَطْعِ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ قَوْلِ الْمُرَكَّبِيِّ أَيْضًا عَمَلٌ بِالظَّاهِرِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا طَعِنَ لِمَشْهُودٍ عَنْهُ، حَيْثُ يَسْأَلُ عَنِ الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُ تَمَاطَلٌ أَنْظَاهِرَانِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ مُسْلِمًا لَا يَكْدُبُ ظَاهِرًا، فَكَدِبَتِ الْحَضْمُ مُسْلِمًا لَا يَكْدُبُ فِي طَعْنِهِ ظَاهِرًا، فَوَحَّتِ الشُّرَاطُ؛ طَبَقًا لِمُتَرَجِّحِ أَحَدِ الظَّاهِرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

وَهَذَا كَمُدَّعِي الشُّمْعَةِ بِالْجَوَارِ، حَيْثُ لَا يُدْرِيهِ الْقَاضِي إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى مِلْكٍ لَدَّرٍ، إِذَا طَعِنَ الْحَضْمُ؛ فَحَيْثُ يَلْزِمُهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يُغْتَرُّ لِلْإِلْرَامِ، فَكَذَا مِمَّا حَرَّمَ فِيهِ، وَلِأَنَّ لِسْلَفَ بَصَالِحٍ لَمْ يَسْأَلُوا عَنِ الشُّهُودِ؛ بَلِ اكْتَفَوْا عَلَى ظَاهِرِ بَعْدَالِهِ، وَأَوَّلُ مَنْ سَأَلَ عَنْهُمْ ابْنُ شُبْرَمَةَ، فَذَلِكَ تَعْدَقُهُمْ عَلَى اعْتِبَارِ عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ ^(٣)، كَذَا فِي «شرح الأقطع»

(١) مضمون تحريجه في كتاب الصوم

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» [٢٠٧/٤]، ومن طريقه السهلي في «مسند الكبرى» ١٠، ١٩٧. عن عمر بن الخطاب بنقط «المسلمون عُدُولٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ لَا مَجْنُونًا فِي حَدٍّ أَوْ مُجْرِبًا فِي شَهَادَةٍ زُورٍ، أَوْ ظَلِيمٌ فِي وَلَاءٍ أَوْ مَرِيَّةٍ»

قال ابن حزم «لم يصح قط عن عمر بن الخطاب» لا يبين حرم [٤١٧/٩]

(٣) بنظر: «شرح مختصر القسوري» للأقطع [٢٩٠/ق]

فَيَشْرَطُ الْإِسْتِفْصَاءَ فِيهَا، وَلِأَنَّهُ اشْتَهَتْ فِيهَا ذَرْبَةً، وَإِنْ طَمَسَ الْحَضَمُ فِيهِمْ، سَأَلَ عَنْهُمْ، لِأَنَّهُ تَعَدَّلَ الطَّاهِرِينَ فَيَسْأَلُ طَلَبًا لِسُرْحِيحٍ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ لَا تَذْأَنُ يَسْأَلُ عَنْهُمْ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ فِي سَائِرِ الْحُقُوفِ) لِأَنَّهُ الْقَصَاءُ مَسَاءٌ عَلَى الْحُجَّةِ وَهِيَ شَهَادَةُ تَعْدُولٍ بِعَرَفٍ عَنِ الْعَدَالَةِ، وَفِيهِ صَوْنٌ قَصَائِهِ عَنْ الْخُطْلَانِ

وَقِيلَ هَذَا اخْتِلَافٌ عَصْرٍ وَرَمَابٍ وَالْعَرُوءِ عَلَى قَوْلَيْهِمَا فِي هَذَا الرَّمَالِ

ثُمَّ التَّرَكُّبَةُ فِي السَّرِّ أَنْ يَنْعَثَ الْمُسْتَوْرَةُ إِلَى الْمُعَدَّلِ فِيهَا، السُّبُّ، وَالْحَلِي، وَالْمُصَلَّى، وَبِرْذُ الْمُعَدَّلِ كُلِّ ذَلِكَ فِي السَّرِّ، كَيْ لَا يَظْهَرَ فَيُخْدَعُ أَوْ يُقْصَدُ

﴿ هَابِ سَهَر ﴾

قَوْلُهُ (وَإِنْ طَمَسَ الْحَضَمُ فِيهِمْ، سَأَلَ عَنْهُمْ)، يَغْنِي، فِي غَيْرِ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ، لِأَنَّهُ فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ يَسْأَلُ قَبْلَ الطَّعْنِ

قَوْلُهُ (بِعَرَفٍ)، أَيِ قَاصِي، بِقَابٍ تَعَرَّفْتُ مَا عِنْدَهُ، أَيِ: تَطَلَّعْتُ بِهِ حَتَّى عَرَفْتُهُ

قَوْلُهُ: (ثُمَّ التَّرَكُّبَةُ فِي السَّرِّ) ^١، أَنْ يَنْعَثَ الْمُسْتَوْرَةُ إِلَى الْمُعَدَّلِ فِيهَا السُّبُّ، وَالْحَلِي ^(١) وَالْمُصَلَّى، وَبِرْذُ ^(٢) الْمُعَدَّلِ كُلِّ ذَلِكَ فِي السَّرِّ، كَيْ لَا يَظْهَرَ فَيُخْدَعُ أَوْ يُقْصَدُ)، أَيِ يُخْدَعُ الْمُعَدَّلُ بِالْمَالِ، أَوْ يُقْصَدُ بِالْإِصْرَارِ إِذَا كَانَ ظَاهِرًا.

وَقَوْلُهُ: (فَيُخْدَعُ)، بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ حَوَاتٌ لِنَفْيٍ، وَكَذَا قَوْلُهُ، (يُقْصَدُ)، عَطْفًا عَلَيْهِ

وَأَرَادَ بِالْمُسْتَوْرَةِ: رُفْعَةُ النَّفْسِ يَنْعَثُهَا الْعَاصِي مِنْ أَمْرِهِ إِلَى الْمُعَدَّلِ، وَسُئِلَتْ بِهَا لِسَرِّهَا عَنْ نَظَرِ النَّاسِ الْعَوَامِّ.

(١) وَفَعٌ بِالْأَصْلِ، أَوْ الْحَلِيِّ، وَالْمَدَّةُ مِنْ: أَرَامَ، وَامَّ، وَامَحَ، وَاعَ، وَاضَ

وهي العلابية لا تُدَّ أن يجمع بين المُعدِّل والشاهد) لنسبى شئها بفعل
غيره، وقد كانت لعلابية وحدها في الصدر الأول، ووقع الاكتفاء بالشَّرْ في
زَمَانًا تَحَرُّزًا عَنْ الْفِتْنَةِ

﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾

قال صاحب «الهداية» (وفي العلابية لا تُدَّ أن يجمع بين المُعدِّل
والشاهد) ، [وذلك] ^(١) لأنه قد يشتبه الأئمن في الاسم والنسب والصفة، ويجمع
بينهما فيقول: هذا [هو] 'أندي عدله' قطعاً للشَّرْ

اعلم أن: شَرَكِيَّة على نوعين تركيبة الشَّرْ، وتركيبية العلابية

وصورة تركيبة العلابية أن يجمع القاضي بين المُعدِّل والشاهد، فيقول
المُعدِّل للشاهد أُنْدِي عدله هذا ^(٢) أُنْدِي عدله

وصورة تركيبة الشَّرْ أن يبعث القاضي رسولاً إلى الشَّرَكِي، ويكتب إليه كتاباً
في أسماء الشُّهود وأسمائهم، وحلائهم ^(٣)، ومحالهم، وموَفِّهم، إن كان موَفِّياً،
حتى يعرف الشَّرَكِي، ويسأل عن حيرائهم وأصدقائهم، فإذا عرفهم؛ فمن عرفه
بالعدالة يَكْتُب تحت اسمه في كتاب القاضي [إليه] ^(٤) عند حذر الشهادة، ومن
عرفه بالفسق لا يَكْتُب ديث تحت اسمه، بل يَسْكُت؛ احتراراً عن هتئ الشَّرْ

أو يقول: الله يَغْنَم، إلَّا إذا عدَّله غيره، وحاف أنه لو لم يُصْرِّح بذلك؛ لفضي
لقاضي بشهادته؛ فحينئذٍ يُصْرِّح بذلك، ومن لم يعرفه لا بالعدالة ولا بالفسق؛

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠

(٢) ما بين المعقوفين: زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠

(٣) وقع بالأصل: لا يقول هذا، والمثبت من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠

(٤) حلائهم جمع حلية، بالكسر والهم، وحلية الإنسان صفته وما يزين به من لؤلؤ وغيره. وقد تقدم
التعريف بذلك

ما بين المعقوفين زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠

الحضرم، إنه عدل مغناه قول المدعى عليه وعن أبي يوسف ومحمد أنه يحوز تركيته، لكن عند محمد يضم تركية الآخر إلى تركيته لأن العدد عند شرط

(في غايه لسان)

الحضرم (إنه عدل)، أي قال أبو حبيبة في «الجامع الصغير» لا يُسأل بعدل المدعى عليه على قول من قال يسأل القاضي عن الشهود، فكأن هذا نظير مسأله المزارة، حيث خرج أبو حبيبة عنه أيضاً على قول من يحيرها

وذلك لأن من أصل أبي حبيبة أنه أن القاضي لا يسأل عن الشهود في غير الحدود والخصاص، إلا إذا طعن بالحضرم، ومع هذا إذا سأل عنهم على قول من رأى ذلك فقال المشهود عليه هو عدل، لا يكفي بذلك حتى يسأل غيره، لأن تعدل الشهود عنه ليس بعدل على الكمال، بل هو تعدل من وجه، وخرج من وجه، حيث لم يصدقه على شهادته

ولفظ «الجامع الصغير» «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة أنه قال في قول من رأى أن يسأل عن الشهود بأنه لا يجوز» - إذا قال الحضرم المشهود عنه هو عدل - حتى يسأل عنه» - إلى هنا عند «أصل الجامع الصغير»

قال إمامنا، الصدر الشهيد وعمره في «شرح الجامع الصغير» ٢٠٠ وهذا إذا كان هم عدول، وكنهم أخطأوا، أو شوا، ثم إذا كان هم عدول صدقوا في شهادتهم، فقد اعترف بالحق، فيخصى عنه، وهذا كله إذا حشد الحضرم، فإن كان سأل - وهو ممن يحوز أن تزحف منه في التعديل - صح منه التعديل، وكان كذا عند أبي يوسف ٢٠٠ وعند محمد ٢٠٠ يضم إلى ذلك آخر حتى يتم التعديل.

وذكر محمد في كتاب «الربايات» أن مشهود عنه إذا كان من أهل

ووجه الظاهر أن في رغم المدعى وشهوده أن الخصم كاذب في إنكاره
 منطل في إصراره فلا يصح مُعدّلاً، وموضوع المسألة إذا قل هو مُدّوّل ولا أنهم
 أحضروا أو سوا، أمّا إذا قل صدّقوا أو هم مُدّوّل صدقة فقد اغترف بالحق
 قل وإذا كان رسول القاصي الذي يُسأل عن الشهود واحداً، حراً
 والاشان أفضل، وهذا عند أبي حبيبة وأبي يوسف وقال محمد لا يخور، لا
 الاثنان

في نسخة اليد

لتركيبة، فإذا أُحْبِرَ أن الشاهد عدوّ، فإنه يُسأل أصادق هو في هذه الشهادة أم
 كاذب؟ فإن قل هو كاذب بطل تعديله حيث كذبه، وإن قل هو صادق، كان
 ذلك إقراراً بما ادّعى عليه.

فإن قل هو صادق ولكنه أوهم في هذه الشهادة، أو عبط في هذه الشهادة،
 يكون ذلك تركيبة منه، ويُسأل غيره، فإذا رُكّاه آخر، قصي شهادته، لأن من أصل
 محمد أنه لا يُحْبِرُ إلا تركيبة التيسر، وزوي عن أبي يوسف أيضاً أنه يُحْبِرُ تزي
 المدعى عليه كذا ذكر العميد أبو ليث رحمته الله

قوله، (منطل في إصراره)، بالصد المضممة، والإصرار هو اثبات على
 الشيء، أي الخصم منطل في ثابته على الإنكار

قوله، (قال وإذا كان رسول القاصي = رسول الذي يُسأل عن الشهود
 واحداً، حراً، والاشان أفضل، وهذا عند أبي حبيبة وأبي يوسف رحمتهما الله
 محمد لا يخور إلا الاثنان)، وهذه من مسائل «الجامع الصغير»^١

قالوا في «شروح الجامع الصغير» وأردف بالرسول، التركي، وعلى هذا
 الخلاف المترجم عن الشاهد، ورسول القاصي إلى التركي، ورسول التركي إلى

وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْمُتَرَكِّي، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ رَسُولُ الْقَاصِي إِلَى الْمُتَرَكِّي
وَالْمُرَاجِعُ عَنْ الشَّاهِدِ لَهُ أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ لِأَنَّ وِلَايَةَ الْقَضَاءِ تَنَسِّي
عَلَى طُهُورِ الْعَدْلَةِ وَهُوَ بِالتَّرَكِّيَّةِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَدُ كَمَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ فِيهِ.

﴿فصل في الشهادة﴾

لقاصي يحضره عن حال الشهود.

لَهُ أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُ يُصْهَرُ مَا كَانَ حَقًّا عِنْدَ الْقَاصِي،
كَالشَّاهِدِ بِهِ، فَيُعْتَبَرُ الْعَدَدُ فِيهَا، كَمَا يُعْتَرَفُ فِي أَصْلِ الشَّهَادَةِ، وَلِهَذَا يُعْتَرَفُ فِيهَا
الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدَالَةُ بِالِاتِّفَاقِ، وَلِأَنَّ التَّرَكِّيَّةَ بِمَعْنَى الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ
تَكُنُّ بِالتَّرَكِّيَّةِ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا تَحُورُ بِأَقْلٍ مِنْ أَمِيرٍ، فَكَمَا التَّرَكِّيَّةُ.

وَلَهُمَا أَنَّ التَّرَكِّيَّةَ حُرٌّ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَرَّضُ لِأَضَلِّ الْحَقِّ بِوَلِيَّاتٍ،
وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْحَرِّ الْعَدَدُ، وَلِهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّرَكِّيَّةِ لَفْظَةُ الشَّهَادَةِ، وَمَحَلُّ
الْقَضَاءِ أَيْضًا. وَلِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْعَدَدِ فِي الشَّهَادَةِ أَمْرٌ تَكُنُّ بِالنَّصِّ عَلَى خِلَافٍ
لِقَاسٍ، فَلَا يُقَدِّسُ عَلَيْهِ عِيْرُهُ؛ لِأَنَّ رَجُوحَانَ الصَّدَقِ بِالْعَدَالَةِ لَا بِالْعَدَدِ فِي حَقِّ
الْعَمَلِ، كَمَا فِي رَوَايَةِ الْأَحَارِ، وَهَذَا لِأَنَّ حَرِّ الْأَمْرِ لَا يُوَحِّدُ الْعِلْمَ كَحَرِّ
الْوَاحِدِ، فَاقْصَرَ الْحُكْمُ عَلَى مُؤَرِّدِ النَّصِّ، فَتَمَّ يَتَعَدَّى إِلَى عِيْرِهِ، وَفِي حَقِّ الْعِلْمِ
بِالْوَأْتَرِ، فَلَا يُشْتَرَطُ الْعَدَدُ، وَلَهُمَا اعْتَمَدَتِ الْحُرِّيَّةُ وَالْعَدْلَةُ؛ لِأَنَّهُمَا مُعَمَّدَتَانِ لِلشَّهَادَةِ.
يَكُنْ عَمَلُهَا فَوْقَ عَمَلِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ فِي «الْعَتَاوِيِّ الصَّغَرِيِّ»^(١) - فِي مَسَائِلِ الْجَرْحِ وَالْتَعْدِيلِ -: «الْخِلَافُ
فِي عَدَدِ الْمُتَرَكِّي فِي تَرْكِيَّةِ السَّرِّ، أَمَّا فِي تَرْكِيَّةِ الْعَلَانِيَةِ؛ فَشَرُطٌ بِالْإِجْمَاعِ»
ثُمَّ قَالَ: «أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ فِي تَرْكِيَّةِ السَّرِّ لَيْسَ بِشَرُطٍ، وَفِي التَّرَحُّمَةِ شَرُطٌ»

(١) وقع بالأصل «فيمر العدد» وكتبته من «ال» و«م» و«ج» و«ع» و«أ» و«ص»

(٢) بطر «العتاوي الصغري» بمصدر شهد (١٨٤)

وَيُشْرَطُ الذِّكُورَةُ فِي مُرَكَّبِي فِي الْخُدُودِ

وَيَهْمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى الشَّهَادَةِ وَلِهَذَا لَا يُشْرَطُ فِيهِ لِقَطْعَةُ الشَّهَادَةِ وَمَخْلُصُ الْقَصَاءِ، وَشُرَاطُ الْعِدَّةِ أَمْرٌ حُكْمِيٌّ فِي لَشَهَادَةِ وَلَا يَتَعَدَّاهَا (ولا يُشْرَطُ أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ فِي الْمُرَكَّبِي فِي تَرْكِةِ الشَّرِّ) حَتَّى ضَلَّحَ الْعِنْدَ مُرَكَّبِي، وَأَنَّ فِي تَرْكِةِ الْعَلَانِيَةِ هُوَ شَرْطٌ، وَكَذَا الْعِدَّةُ بِالْإِخْمَاعِ عَلَى مَا فِيهِ الْعَقْدُ - رَأَى - لِإِخْتِصَاصِهَا بِمَحْضِ الْقَصَاءِ فَتَوَاتُرًا ١٥٥١ إِذَا يُشْرَطُ الْأَرْبَعَةُ فِي تَرْكِةِ شُهُودِ الرَّبَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ

وَقَالَ فِي «الْمُخْتَلَفِ»: «يُشْرَطُ لِأَرْبَعَةٍ فِي الرَّبَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ»

قَوْلُهُ (وَيُشْرَطُ الذِّكُورَةُ فِي الْمُرَكَّبِي فِي الْخُدُودِ)، يَعْنِي بِ«إِخْمَاعِ» وَكَذَلِكَ فِي الْقِصَاصِ ذَكَرَهُ فِي «الْمُخْتَلَفِ» (١) فِي كِتَابِ «الشَّهَادَاتِ» فِي بَابِ مُحَمَّدٍ، وَذَكَرَ فِي «الْمُخْتَلَفِ» وَ«الْحَضَرَةِ» فِي كِتَابِ «الْخُدُودِ» فِي بَابِ خَبِيفَةَ «يُشْرَطُ بِذِكُورَةٍ فِي الْمُرَكَّبِي عِنْدَ أَبِي خَبِيفَةَ جَلَّافًا لِهَمَّا» (٢)

وَقَالَ فِي «حِلَاصَةِ الْفَتَاوَى»: «وَالْتَرْجَمَانُ إِذَا كَانَ أُعْتِمِدَ، فَقَدْ [٢/٢٠٢] أُنِيَ خَبِيفَةَ أَنَّهُ لَا [٢٣٥٧] يَحُورُ، وَغَرَّ أَبِي يَوْسُفَ أَنَّهُ يَحُورُ، وَتَعَدَّلَ بَعْدَ لَمَوْلَانِ، وَالْأَسَى لِلْأَبِ فِي الشَّرِّ بِصُحِّ عِدَّةِ أَبِي خَبِيفَةَ وَأَبِي يَوْسُفَ ٣٣٣، وَالصَّبِي أَهْلًا لِعَدِيلِ الشَّرِّ، وَكَذَا كُلُّ مَنْ لَا نُفْلَ شَهَادَتُهُ»

ثُمَّ قَالَ فِي «الْحِلَاصَةِ»: «شَرْطُ نَحْصَفٍ أَنْ يَكُونَ لِمُرَكَّبِي فِي الْعَلَانَةِ عَنِ الْمُرَكَّبِي فِي الشَّرِّ، أَثَمًا عِنْدَنَا فَالَّذِي يُرَكَّبُهُمْ فِي شَرِّ، يُرَكَّبُهُمْ فِي الْعَلَانَةِ» (٣) ذَكَرَهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْقِصَاصِ

(١) سَمِعْتُ مِنْ مُحَمَّدٍ «رَوَاهُ» أَبِي بَكْرٍ الْمُرْمُودِيُّ [١٦٣٦/٣]

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ [١٦٣٧/٣].

(٣) هُنَا الْمَصْدَرُ [١١٨٦/٣].

(٤) يَنْظُرُ «حِلَاصَةُ الْفَتَاوَى» لِلْمَحَارِيِّ [٢٤٥/٥].

فَقِيلَ

وما تحمّله الشاهد على صرخته أحدهما ما ثبتت به ، مثل السمع ، والإقرار ، والعصب ، والقتل ، وحكم الحاكم ، فإذا سمع ذلك الشاهد ، أو رآه ، وسعه أن يشهد . وإن لم يشهد عليه ؛ (لأنه علم ما هو الموحى بشبهه) وهو لزك في إطلاق الأداة . قال الله تعالى ﴿ لَا مَن شَهِدَ بِنَافِلِهِ وَهُم يَعْتَمِرُونَ ﴾ [الزمر ١٨] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ - لا بد غيب مثل الشمس فاشهد ولا فزع

١٠- حماية البيان

فصل

لَمْ يَذْكُرْ قَتْلَ هَذَا أَنَّ الشَّهَادَةَ فَرْصٌ لَا يَسُغُ كَمَالَهُ، وَذَكَرَ مَرَاتِبَ الشَّهَادَةِ
شَرَعَ فِي هَذَا الْمَقْصِدِ يَذْكُرُ أَنَّ أَدَاءَ شَهَادَةٍ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِشْهَادِ أَمْ لَا؟ فَتَصْغِهِ
عَنِ قَسَمَيْنِ

قوله: (وما يحتمل الشاهد على صريحي أحدهما ما يثبت معه. مثل النج. والإقرار. والعصب. والقتل، وحكم الحاكم فإذا سمع ذلك الشاهد، أو رآه، وسعه أن يشهد، وإن لم يشهد عليه)، وهذا ليعد بقُدوري في المختصره^{٢١} اعلم أن أدلة الشَّهَادَةِ على نوعين.

بِرُّهُ يَصْحَحُ إِذَا لَشَّاهُ بِدَوْبِ الْإِشْهَادِ، وَلَا يَحْتَخُّ بِسِي الْإِشْهَادِ، بَلْ يَصْحَحُ
 دَلَّ بِمَجْرَدِ الرُّؤْيَا فِي الْمَرْئِيَّاتِ - وَاسْمَعُ فِي الْمَسْمُوعَاتِ : يَقُولُهُ بَعْدَ ﴿ لَا
 مِنْ شَيْءٍ يَخْلُقُ وَهَمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [الرحمن ٨٦] .

بَيَانُهُ: أَيْ اللَّهُ نَعَى حَرْزَ أَهْلِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ لَعْنِهِ، وَقَدْ حَصَلَ لَعْنُهُ بِالرُّؤْيَةِ

(١) أبو بكر، عمر، وعثمان، وعلي بن أبي طالب، فاطمة بنت محمد، وأهل البيت.

(٢) بطل: ومختصر القُدوري (ص ٢٢٠)

وَيَتَوَلَّى أَشْهَادَهُ بَاعٍ وَلَا يَتَوَلَّى شَهِيدِي، لِأَنَّهُ كَذَبٌ.

وَيَسْمَعُ، فَصَحَّ شَهِدُهُ

يَدُلُّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ أَهْلِ، أَلَا يَرَى أَنَّ رِخْلًا مَوْطِنُ الْفِرَاقَةِ ثَلَاثٌ، أَوْ عَرِ
أَمَهُ، وَسَمِعَ الرِّخْلَانِ دَلِيلٌ، فَحَدَّثَ عَرِاقَهُ، أَوِ الْأَمَةُ تَقَطَّعَتْ شَهَادَتُهُمَا، ثُمَّ سَفِهَتْ
مَرْكَتُ شَهِدَهُ، لَنَلَا يَقَعُ الرِّخْلُ فِي الْوُجْهِ، لِحَرَامِ

قَالُوا إِنَّمَا يَحْرُورُ ذَلِكَ، وَهُوَ مَفْعَلٌ ذَلِكَ، أَوْ عَرَفُوا صِحَّتَهُ، فَإِنْ سَمِعَ كَلَامَ
مَنْ وَرَاءَ حِدَابٍ عَيْبٍ، أَوْ حَانِظٍ [لَا يَرُوه]، لَمْ تَكُنْ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّ الْخَبْرَ
ثُمَّ لِقَوْتِ، فَلَا تَحْوِي الشَّهَادَةُ بَشَرَتَ

وَالشَّوْخُ الْكَاثِبُ شَهِدَهُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَا يَصْحَحُ، وَلَا يَنْتُجُ بَعْدَهُ بَدِيلُ الشَّهَادَةِ
وَمُسَبِّحِي: بَأْتُهُ بَعْدَهُ

وَقَالَ فِي (الْفَتْوَى الصَّغْرَى) عَنْ كَرَاهِيَةِ (الْوَقْعَاتِ) «رِخْلٌ صُلِبَ مِنْهُ
يَكْتَبُ شَهَادَةً، أَوْ يَشْهَدُ عَلَى عَمِيٍّ، فَإِنْ دَلَّتْ، فَإِنْ كَانَ الْبَشَرُ يَحْدُ عَدُوًّا
فَيُشَاهِدُ أَنْ يَنْتَحِ، وَلَا فَلَا يَسْغَى الْأَمَاعُ، فَيُكْتَبُ الشَّهَادَةُ، وَصَلَبَ مِنْ لَدُنْ
عَدُوِّ الْحَاكِمِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْبُكْتِ شَهَادَةُ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ يُقَرُّ شَهَادَتُهُمْ، وَاحِدًا
وَأُخَرًا، لَا يَسْغَى أَنْ يَنْتَحِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبُكْتِ جَمَاعَةٌ سَوَاءً، أَوْ كَانَتْ
لَكِنْ لَا يُقَرُّ شَهَادَتُهُمْ أَوْ تُقَرُّ لَكِنْ شَهَادَةُ هَذَا أَسْرَعُ قَوْلًا، لَا يَسْغَى الْإِمْتِنَاعُ، بَلْ
فَهُ مِنْ تَضْيِيعِ الْحَقِّ»

قَوْلُهُ (وَيَتَوَلَّى أَشْهَادَهُ بَاعٍ وَلَا يَتَوَلَّى شَهِيدِي)، أَيُّ: قَالَ الْفُقَهَاءُ

عَنْ الْمَطْرُوفِينَ رِجْلَةً مِنَ (١٨١)، (١٨٢)، (١٨٣)، (١٨٤)، (١٨٥)، (١٨٦)

(٢١) فِي (٢٥) أَشْهَادُهُ

(٢٢) يَنْظُرُ: (الْفَتْوَى الصَّغْرَى) عَنِ الشَّهَادَةِ [١٨٨]

ولو سمع من وراء الحجاب ، لا يجوز له أن يشهد ، ولو حضر للناسي لا يقبضه لأن النعمة تشبه النعمة [فلم يحصل العلم] إلا إذا كان ذكراً نكحاً وتعلم أنه ليس فيه أحد سواء ثم حسن على الباب وليس في البيت مثلك غيره لسمع قرأ الذكراً ولا يراه له أن يشهد لأنه حصل العلم في هذه الصورة

في هذه الصورة

في «مختصره»^(١) ، وذلك لأنه لو كان أشهدني من آخر ، لآته كدت لأنه لم يشهده ، ولا تجوز شهادة الكاذب ، بخلاف ما إذا دل ، أشهد أنه باع ، لأنه شهد عن علم ، بخلاف ذلك .

قوله : (ولو^(٢) سمع من وراء الحجاب ، لا يجوز له أن يشهد) ، ذكر هذا بسبب التبريع على مسألة القدوري

ودلك لما قلنا إن لصوت تشبه الصوت ، فلا تحصل المعرفة ، بعدم الاعتبار ، بخلاف ما إذا أحاط علمه بأن ليس في البيت غير المسموع ، وليس في البيت منفذ آخر ، والشاهد على الباب يسمع صوته ولا يرى شخصه ، حيث تجوز شهادته في هذه الصورة لتحقيق العلم .

وقال في «الفتاوى المصرية» : «إذا أقرب امرأة وراء الحجاب ، لا يجوز لمن سمع أن يشهد على إقرارها ، إلا إذا رأى شخصها ، فحينئذ يجوز شهادته في شهادة «الموازل» رؤية شخصها دون وجهها»

قوله : (ولو حضر للناسي) ، لا يقبل ، بأن قال : «يبي أشهد من وراء الحجاب

(١) مختصر القدوري [ص ٢٢٠]

(٢) مع الأصل «دوم» والمثبت من (أ)، و«دوم»، و«دوم»، و«دوم»، و«دوم»

٢ في أع : «إذا قرأ» والمثبت هو المواز لما وقع في «الفتاوى المصرية» «مختصر»
[ص ١٨٥] ب مخطوط مكة بمسألة أمدي - برك (م المختصر ١٠١٧)

(١) ينظر «الفتاوى المصرية» للمصدر الشهد [ص ١٨٥]

ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة، فإذا سمع
شاهد يشهد بشيء، لم يحز أن يشهد على شهادته، إلا أن يشهد لأن شهادته
غير موحدة بنفسها، وإنما بصيرة موحدة بالثبوت إلى مجلس القضاة، ولا يذم
الإدانة والتحمل ولم يوحذ (وكذا لو سمعه يشهد لشاهد على شهادته لم يسمع
بسماع أن يشهد) لأنه ما حملته وإنما حمل غيره

والنعم

والنعم في الصوت الحزني

قوله (١٠٢٣) (ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه، مثل الشهادة على الشهادة،
فإذا سمع شاهد يشهد بشيء، لم يحز أن يشهد على شهادته، إلا أن يشهد).
وهذا لفظ القدريني في «مختصره»، وتماثفه فيه. «وكذلك لو سمعه يشهد لشاهد
على شهادته، لم يسمع السامع أن يشهد»، وذلك لأن الشهادة لا تثبت ما
بعدها، ولهذا تقتصر إلى قضاء مدعي بذلك، فإذا ثبت كذلك، لم يكن يذم
الإدانة بحمل الشهادة على الفزع، حتى يثقلها لفرغ إلى مجلس القضاة، وكذا
لا تحوز شهادته بالسمع، إذ سمع الشاهد يشهد غيره؛ لأنه لم يوحذ التحمل في
حق السامع، لأنه حمل غير السامع

قال محمد بن أبي حنيفة في «الجامع الصغير» «عن يعقوب عن أبي حنيفة في
زحدي قال: أشهدني فلان على نفسه بكذا وكذا قال لا يعني ما أن يشهد على
شهادته حتى يقول أشهدو على شهادتي بذلك»^(١)

قال فخر الإسلام وأصله أن الشهادة على الشهادة لتحصيل وتوكيد، ولا
يصح من غير تحصيل، أمّا على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فإن الحكم نصف

(١) راجع إلى ما جاء في «الجامع الصغير» من أن سمعه يشهد على شهادته

(٢) راجع إلى ما جاء في «الجامع الصغير» من أن سمعه يشهد على شهادته

(٣) راجع إلى ما جاء في «الجامع الصغير» من أن سمعه يشهد على شهادته

وعندهما بحلُّه أن يشهد

﴿عنه البصر﴾

«لأنه يذكر الحلاف فيه كالتور، وهذا لم يذكر الحلاف في «شرح الألف»، وكذلك ذكر حذف المسألة في «آداب القاضي» في باب الترخيل برون منه وحظه، ولا يذكر الشهادة مضمناً، ولم يذكر الحلاف، فلا تخل هذا من صاحب «الهداية» (قبل هذا قول أبي حنيفة وعندهما بحلُّه أن يشهد)

وكذلك ذكر الحلاف في «المختص» حيث قال: «إذا وجد المدعي صحفةً فيها شهادة شهود عدة، وهو غير حافظ للحادثه؛ لم يقص بذلك، وكذلك قال في الأصل وفي آخره: «وإذا لم يكن له أن يقص، ويشهد، ويروي إذا علم أنه حظه على الحقيقة».

وقال القتيبة أبو النيث في «الوازيل»: «قال نصير بن يحيى: كنتُ إلى محمد بن مقاتل فيمن سبي شهادته ووجد حظه وعرفه قال: يسفه أن يشهد إذا كان لحظه في حزره، وكنتُ إلى من نسختي هذا، قد يكون في الحظ عطف» يعني لا يسفه أن يشهد

قال القتيبة: «وهو قول أبي حنيفة، والأول قول أبي يوسف ومحمد بن

وقال في «الأحاسيس»^(١) «قال في «المحرر»^(٢) قال أبو حنيفة لو شهدوا على صكك عدلو، تعرف أن هذا حطاً وحواتباً، لكن لا تذكره، لم يكن للمدعي أن يثمد شيئاً من ذلك، فإن أئمة قاضي غيره، ثم ختصموا إليه في ذلك، أئمة، لأن هذا مما يحيف به القصة»

(١) بصر «آداب مدعي مع شرح بصر» لشهاب [١٠٨ - ١٠٥]

(٢) يعني: مثلاً عن أبي حنيفة، فالقول قوله هناك

(٣) بعد «مختص برواية» لأبي البت السمرقندي [١٦٢٣ ٣]

(٤) بصر «الأحاسيس» للناظمي [٦١٠/٢]

﴿فصل في بيان﴾

ثم قال في «الأحساس» «وقد ذكر في «بوابه» من رُشِمَ» عن محمد بن يحيى أنه سَمِعَ الشَّاهِدَ أَنْ [٢٥٣/٦] «...» بِشَهِدَ عَلَى حَقِّهِ وَإِنْ نَمَّ يُدَكِّرُهُ. وَنَمَّ يُدَكِّرُ صَاحِبُ «الأحساس» حَلَّافٌ أَبِي يُونُسَ.

وقال صاحب «الهداية» (وقيل هذا بالاتفاق، وإنما الخلاف فيما إذا وحده القاضي شهادة في ديوانه، أو قضيته)، يعني عدم حلَّ شهادته للشاهد بمفرده. نَحْطُ ندون تذكر الحادثة بالاتفاق.

وإنما الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه برر فيما إذا رأى القاضي قضيته في ديوانه، أو شهادته، ونمَّ يتذكر الحادثة، فعند أبي حنيفة لا يعمل بذلك حلالٌ صاحبُه.

وإلى هذا الوجه مآلُ رُكْرِ الإسلام أبو نفضل نُكْرَمِيَّ في «إشارات الأسرار» حيث قال، «ورداً وحده القاضي في قضاياه قضاءً محظوراً بحكمه، ونمَّ يدكِّرُ، لمَّ يعمل به عند أبي حنيفة حلالٌ بهما».

وقال شمس الأئمة الشَّرْحِيُّ في «شرح أدب القاضي» في باب القاضي يقضي بعينه: «القاضي إذا وحده يَجْعَلُ في ديوانه سَجْنَهُ، وهو محرمٌ بحاقته، ويَكْتَرُ بحظه، ولكنه لا يدكِّرُ ذلك؛ فعند أبي حنيفة لا يقضي بذلك حتى يتذكر وعنده يقضي، وذلك لأنَّ السَّحْلَ إنما يُكْتَبُ لِيَكُونَ حُجَّةً عِنْدَ الْحَاجَةِ بِهِ، ولَمَّا يُخْتَارُ بِهِ عِنْدَ السَّيِّدِ، فأما إذا كان القاضي دَاكِرٌ بِهِ لا يَحْتَاجُ إِلَى التَّخْرِيجِ مِنَ السَّحْلِ فِي دِيَوَانِهِ، فإذا وَقَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ عِنْدَ السَّيِّدِ بحثٌ أن يكون ذلك حجةً ولِقْدَعاً، وأبو حنيفة يَقُولُ بَأَنَّ الْعِلْمَ شَرْطٌ لِنُفُوذِ الْقَضَاءِ، ونَمَّ يُوحِدُ الْعَمَلُ

هـ. «مخطوط» سرحي [١٧٤/١٨] «سجده» روهي [٢٩٤/٩]، «مع» روهي

[٣٨٧/٧١]، «حاشية ابن عابدين» [٤٣٧/٥]

وكذلك إذا وجد حصة مكتوبة في صك في يد رجلي، ولكنه لا يذكر الشاهد،
فعدني حبيبة وأبي يوسف لا يشهد وعبد محمد يشهد، محمد مر عيسى
وأبو يوسف فرق بين مسأله شهادة وس مسألة التحل أي كنه الخصم
في ديوانه، وحدث لأن التحل يكون في ديوانه وحريظته وتحت حنقه، فيؤمن
الريدة والشقصان، والتعبر والسيل

وبس كذلك الشهادة على الضك، لأنه في يد غير الشاهد، فلا يؤمن به
لزيادة والشقصان، فلا يشهد حتى يتذكر الحادثة.

وهي زوية الأخبار عن النبي ﷺ إذا وجد سماعه مكنون في موضع، ولا
يذكر ذلك عبد أبي حبيبة لا يحل به أن يزوي، وعبد محمد يحل به أن يزوي
وعن أبي يوسف روايات، كذا في «شرح أدب القاضي».

وأبو حبيبة شد في هذا الباب، فشرط لجعل رواية الأخبار أن يحفظ الحديث
على ظهر القلب، من حين سمع به أن يزوي، ولهذا قلت روايته الأحبا

وعندهما لا تشرط [٢٥٤] هذا لزوي الأخبار، لأن هذا [٢٥٥]

بأنه القس، وحدث القديسات مني عن توسع

ألا ترى أن قول الواحد فيه مفلو، ولأن في الأخبار كثرة لا يفكر حفظ
الكل، بخلاف الشهادات عن قول أبي يوسف لا، لأن بها قلة يفكر حفظها.
فتشرط لحفظ في باب الشهادات دون رواية الأخبار

١ - بحر - نسخة - حكي [٩٢ ٩٦] - المجلد - حكي [٨ ٥٠] - إنباية شرح الهدية

[٩٦ ٩٢] - شرح الهدية [٣٨٦ ٦]

٢ - من المخطوطات - حكي [٩٦ ٩٢] - المجلد - حكي [٨ ٥٠] - إنباية شرح الهدية

في ولا يحل بمشاهدة شيء له نعمة، إلا للصوت والصوت
والمحاج والمذبح والولاية الماشي فيه ينفذ أن يشهد بغيره لأب
أخيرة بها من سبق به

يعني إذا كان محسب شهادته، ومنه يندكر الحادثة، لا يحل به أن يشهد
بالأندك، ومن لا يحل ذلك على من أبي حنيفة خلافاً لهما، وكذلك نحن
فيما إذا أخره يوم نعمة شهادتنا نحن وأب، وهو لا يندكر الحادثة

قوله (في) ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء له نعمة، إلا للصوت
والصوت، والستاح، والدخول، والولاية الماشي، فإنه ينفذ أن يشهد بغيره لأب
إذا أخيره بها من سبق به، أي قال القنوري في «مختصره»

قال في «شرح الأقطع» وهذا الذي ذكره الشيخان، ويعني (في)
الشهادة

وخه القياس أن شهادة مأخوذة من مشاهدته، ومنه يندكر شخصه، ومن
غير الشهادة، كما في البيع والهبة ونحو ذلك، ولأن الشيء الذي لا يرى رأس
مثل الشمس، فاشهد ولا مدغ

ووخه الاستحسان أنه لا طريق إلى معرفة هذه الأشياء سوى الخبر، لأن
تعدد سم غير محصور بنس الولادة، وإنما يروى القضي مع أمه، وينسب
لأب، وينسب هو أب فلان، وكذلك عند صوت لا يخضره، لأن لا
حد أو الحارة والده من، حكيم بأن فلان مات

(١) ينظر «مختصر القنوري» (ص ٢٩١)

(٢) ينظر «شرح مختصر القنوري» للأقطع (ص ٢٩١)

(٣) معنى تحريمه

قال في «الساوى المصرى» «شهادة بالشهرة في النسب وغيره بعد عشر
شهره الحقيقية، أو الخمسة

فالحقيقة أن شهر وسمع من قوم كثير لا يصور توافدهم على الكذب،
ولا يشرط في هذا العداء، بل يشرط التواتر

والحكمية أن شهد عدة عدلان من الرجال، أو رجل وامرأتان، بسفه
الشهادة»

ثم قال فيها «أداء شهادة بما بحث بالشهرة في الأربعة في النسب - وإن
لم يعبثوا بولاده - والسكج - وإن لم يعبثوا بعقد - والتقصاء - وإن لم تعد
استفيد - والموت - وإن لم يعبثوا بموته - لكن الشهرة في الثلاثة الأولى لا
لا - ثم ثلث لا بحر حمادة لا يؤفهم توافدهم على الكذب، أو حد غير
بمصلحة الشهادة، وفي باب الموت بحر لو حد العدل، وإن لم يكن بسفه
الشهادة»، ومنه عن باب النسب من «شهادات» شيخ الإسلام خواجه رده

ومع الأسير ونسب في «فصوله» عن «شهادات المحيط» «لا يجوز شهادة
على الأملك، ولا على أسبها، نحو البيع، ونهية، والصدق بالشهرة والسمع
وبحو الشهادة بالشهرة والسمع في أثناء منها نسب، حتى لو سمع من سب
أن هذا فلان بن فلان فلاس، وسمعه أن يشهد بذلك، وإن لم تعدس بولاده حتى
يرشه

وطريق معرفة نسب أن سمع أنه فلان بن فلان من جماعة لا تتعد
بواحد منهم على كذب عند سب حقه

وعندهما: إذا أحزره عدلان: أنه ابن فلان؛ تجل له الشهادة على النسب،
والمنية أبو بكر الإشكاف كان يقني بقولهما، وهو احتيار لسفي كذا ذكر
القاضي الإمام طهیر الدین.

وكذا يجوز الشهادة بالتسمع في النكاح، حتى لو رأى رجلاً يدخل على
امراه وسمع من الناس أن فلانة روجة فلان وسعه أن يشهد أنها زوجته وإن لم
يُعاین عند النكاح

وكذا يجوز الشهادة على القضاء بالتسمع، حتى لو رأى رجلاً قضى لرجل
بحق من الحقوق، وسمع من الناس أنه قضى عليه ابلة؛ وسعه أن يشهد أنه
قاضي ببلده كذا، قضى لفلان كذا وإن لم يُعاین تنفيذ الإمام إياه، وكذا الموت
إذا سمع من الناس أن فلان مات، أو رأهم صنعوا به ما يُضغ بالموت؛ وسعه أن
يشهد على موته وإن لم يُعاین ذلك.

وروى ابن سفاقة عن محمد: إذا أحرك أحد عدل بالموت؛ وسعت أن
يشهد به، وإنما هي النسب فلا يثبت أن تشهد به حتى يشهد عدلان، وهذا
لوئهم، وعلى قول أبي خبيقة عليه السلام على ما منع في القلب، وهكذا روى بشير بن
نوبخت عن أبي خبيقة أنه لا يجزئ له أن يشهد بالنسب حتى يسمع من العامة^١

والحوادث في النكاح والقضاء بطير الجواب في حسب، فقد فرقوا جميعاً
بين الموت وبين الأشياء الثلاثة، فاكفوا بحبر الواحد في الموت دون الأشياء
الثلاثة

ثم قال في «المصول» ذكر لماضي الإمام طهیر الدین في نكاح «فتاواه»

والقاس ألا يحور ، لأن الشهادة مُتَّفَقَةٌ مِنْ الْمُشَاهِدَةِ وَذَلِكَ بِالْعِلْمِ وَلَمْ يَحْصُلْ قَصَارٌ كَالْبَيْعِ .

وَجَهُّ الْإِسْحَاقِ أَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ تَخْتَصُّ بِمَعْنِيَةِ أَسْنَانِهَا خَوَاصٌّ مِنَ النَّاسِ ، وَيَتَعَسَّى بِهَا أَحْكَامُ تَنْقِي عَلَى الْقَضَاءِ الْمُرُونِ ، فَلَوْ لَمْ تُقْبَلْ فِيهَا الشَّهَادَةُ بِشَايِعٍ

فِي عِلَّةِ الْبَيِّنَةِ

وَالصَّحِيحُ : أَنَّ سَوْتِ بَمَرَّةِ الْكَاحِ وَعِيَّةِ ١٥ ٣٦١ | لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ ، وَلَمْ يَرْقُ : أَنَّ الْمَوْتَ قَدْ يَتَقَي فِي مَوْضِعٍ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ ، وَلَوْ قُضِيَ بَأَنَّهُ لَا تَسْمَعُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَوْتِ بِإِحْبَارِهِ ؛ صَاعَتِ الْحَقُوقِ ، بِخِلَافِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ فِيهَا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ .

وَمِنْ الْمَشَايِعِ مَنْ قَالُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَوْتِ ، وَالسَّبِّ ، وَالْقَضَاءِ ، وَالنَّكَاحِ ، وَإِنَّمَا احْتَفَ لِحَوَاتٍ لَا خِلَافَ الْمَوْضِعِ ، وَمَوْضِعُ مَسْأَلَةِ الْمَوْتِ أَنَّهُ أَحْتَرَهُ وَاحِدٌ عَدْلٌ مَوْثُوقٌ بِهِ ، وَلَمْ يَدُكَّرِ الْعَدْلُ الْمَوْثُوقُ بِهِ فِي الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ ، وَلَوْ كَانَ الْوَاحِدُ الْمُخَصَّرُ فِي الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةً عَدْلًا مَوْثُوقًا بِهِ ؛ حَلٌّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ .

ثُمَّ قَالَ فِي «الْمَقْصُولِ» : «ثُمَّ فِي الْأَشْيَاءِ ثَلَاثَةٌ إِذَا نَسَبَ الشُّهُرَةُ وَالْإِسْتِغْنَاءُ عِنْدَ مَا بَحَرَ الْعَدْلِي ؛ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ ، لِإِحْبَارِ بِلَعْقَةِ الشَّهَادَةِ . كَذَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ، وَبِهِ أَخَذَ لِمَصْدَرٍ سَعِيدٍ بَرَهَانُ الْأَنْثَمَةِ ، وَفِي فَصْلِ الْمَوْتِ لَمْ يَنْتَبِ الشُّهُرَةُ بَحَرَ الْوَاحِدِ ؛ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ بِلَعْقَةِ الشَّهَادَةِ بِالْإِجْمَاعِ ، بَلْ تُكْتَفَى بِمَجْرَدِ الْإِحْبَارِ» .

قَوْلُهُ : (فَصَرُّ كَالْبَيْعِ) ، أَنْ صَدَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَالْبَيْعِ ، حَيْثُ لَا يَحُورُ بِشَهَادَةِ شَايِعٍ فِي التَّبَعِ ، بَعْدَ الْمُتَّهَدَةِ ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا .

قَوْلُهُ : (أَحْكَامُ تَنْقِي) ١٥ ٣٦٥ ، كَالْإِزْبِ فِي السَّبِّ ، وَالْمَوْتِ ، وَالنَّكَاحِ ، وَكَثِيرَاتِ احْتِلَاقِ فِي قَضَاءِ لِمَصْصِي ، وَكَثِيرَاتِ كَمَالِ الْمَهْرِ فِي الدُّحُولِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ،

أَدَّى إِلَى الْمَحَرَجِ وَتَغَطَّصَ الْأَحْكَامَ، بِحِلَافِ النَّعْيِ، لِأَنَّهُ بِسَمْعِهِ كُلِّ أَحَدٍ، وَبِمَا
يَجُورُ ١٠. «يَلْشَاهِرُ أَنْ يَشْهَدَ بِإِشْتِهَارٍ وَدَلَّتْ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِإِخْبَارٍ مِنْ يَثْقُ بِهِ
كَمَا قَالَ فِي «الْكِتَابِ»

وَيُسْتَرْطُ أَنْ يُحْبِزَهُ وَحِلَافٍ عَدْلًا أَوْ رَجُلٍ وَائْتِرَادًا لِيُخْضَلَ لَهُ تَوْعُ عِلْمٍ.
وَقِيلَ فِي الْمَوْتِ يُكْتَفَى بِإِخْبَارٍ وَاحِدٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّهُ قَدْ تَشَاهَدَ عَنِ الْوَاحِدِ

عَنْ عَدْلِهِ وَتَوَاتُرِهِ

مَنْ، النَّسَبِ، وَالْعِدَّةِ، وَالْإِخْضَابِ

قَوْلُهُ: (بِحِلَافِ النَّعْيِ) لِأَنَّهُ بِسَمْعِهِ كُلِّ أَحَدٍ، هَذَا لِيَبْ يَبْ الْمَرْقُ مِنْ النَّعْيِ وَمِنْ
الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهُ تَجُورُ الشَّهَادَةُ بِالنَّسَبِ فِيهَا دُونَ النَّعْيِ عَنِ وَجْهِ لَا مِخْطَابِ.
وَقَالَ فِي «إِخْلَاصَةِ الْقَتَاوِيِّ»: «الشَّهَادَةُ عَلَى الدُّحُولِ بِالمَكْرُوحَةِ بِالنَّسَبِ
جَائِزَةٌ فِي «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»

ثُمَّ قَالَ «وَمِنْ «فَوَائِدِ اسْتَدَامَا ظَهَرَ الدِّينِ» لَا جُورَ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى
الدُّحُولِ بِالنَّسَبِ، وَلَوْ أُرِيدَ أَنْ يُثْبِتَ الدُّحُولُ، يُثْبِتُ الْحَلُوهُ الصَّحِيحَةُ» ١١.

قَوْلُهُ: (وَدَلَّتْ بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِإِخْبَارٍ) مِنْ يَثْقُ بِهِ، أَيْ، الْإِشْتِهَارُ بِمَا يَكُونُ
حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، فَلَاؤُونَ، بِتَوَاتُرٍ، وَتَأْتِي، بِإِخْبَارٍ مِنْ يَثْقُ بِهِ، كَرَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ،
أَوْ رَجُلٍ وَمَرَأَتَيْنِ عَدُولٍ بِمَقْلَعَةِ الشَّهَادَةِ، وَقَدْ مَرَّ بِأَنَّ ذَلِكَ عَنْ «الْقَتَاوِيِّ الصَّغَرِيِّ».

قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ فِي «الْكِتَابِ»)، أَيْ، فِي «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» ١٢، وَهَذَا
بِشَارَةِ بَيِّنَةٍ مَذْكُورَةٍ بِقَوْلِهِ قَبْلَ هَذَا - (إِذَا أَدَّى أَحَدٌ أَوْ أُخْرَى بِهَا مِنْ يَثْقُ بِهِ)

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ فِي الْمَوْتِ يُكْتَفَى بِإِخْبَارٍ وَاحِدٍ، أَوْ وَاحِدَةٍ)، أَيْ، قَدْ بَلَغَ

(١) يَنْظُرُ: «إِخْلَاصَةُ الْقَتَاوِيِّ» لِصِغَرِي [ق/ ٢٦٢]

(٢) وَفِي الْأَصْلِ: «أَيْ، بِإِخْبَارٍ»، وَالْمَعْنَى مِنْ «أَوْ» وَ«أَوْ» وَ«أَوْ» وَ«أَوْ» وَ«أَوْ» وَ«أَوْ»

(٣) يَنْظُرُ: «مَحْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» [ص/ ٢٢١]

في الولاء والوقف.

وعن أبي يوسف آخرًا أنه يحوز في الولاء؛ لأنه مصر له السب^(١)

في كتابه الثاني

في الولاء والوقف

وعن أبي يوسف رحمه الله آخرًا: أنه يحوز في الولاء^(٢)، يعني، قصرًا اعتبارًا للسب^(٣) في كتاب القُدُوري على الأشياء الخمسة في قوله: «إلا النسب، والموت، والسك» [٢/٣٦٢/٥]، والدخول، وولاية القاضي يعني اعتبارًا بالشامع في الولاء والوقف^(٤)، أي لا تحوز الشهادة بالشامع فيهما

قال في «شرح الأقطع» قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله: لا تحوز الشهادة في الولاء [١/٥٥٠]، «لأنَّ أن يشمعا»^(٥)، المعنى هكذا ذكر في «الأصل»^(٦)، في رواه أبي حمزة، وهو قول أبي يوسف الأول، ثم رجع وقال: إذا شهدوا على ولأء منهم حرًا، وهو إحدئ الروايتين عن محمد^(٧) إلى هنا لفظ «شرح الأقطع»

ووجه قول أبي يوسف الآخر أن الولاء لحمة كل حمة النسب، وفي نسب تجوز الشهادة بالشامع، فكذلك في الولاء، ألا ترى أننا شهد أن ثوبان مؤلف رسول الله، وبلا لا مؤلف أبي بكر الصديق، وعكرمة مؤلف أبي عتاسي رحمهم الله

ووجه قولهما أن المعتبر في باب الشهادة هو العلم؛ لقوله تعالى ﴿لَا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْمُونَ﴾ [الحج ٨٦].

والعلم إنما يكون بالعيان، أو ما يشع درجة العيان، فلا يقدر الشامع؛ لأن

(١) روي عنه في (ج) قوله رحمهما الله الولاء لحمة كل حمة النسب.

(٢) ينظر: «محضر القُدُوري» [ص/٢٢١].

(٣) ومع بالأصل «أن يشمعا» والنسب من «أ»، و«أ»، و«أ»، و«أ»، و«أ»، و«أ».

(٤) ينظر «شرح محضر القُدُوري» [ص/٢٢٩].

وقد كان في يد سيء سوى لعدو عنه، وسعد به شهد به له .
 وإن يد أقصى ما تيسر به على التمسك إذ هي مخرج دلالة في أسباب شهد
 وتكفي بها . وعن أبي يوسف أنه يشهد مع ذلك أن يقع في هذه أنه لا

في كذا ، ثم ما فصل تصرف إلى كذا ، لا تشهد على هذا . جرحه بالسامع .
 قوله (ومن كان في يد سيء سوى لعدو له وسعد به شهد به له) ،
 هذه من حوض «الحامع الصغير»

وصورتها فيه . المحنة عن معروف عن أبي حمزة .
 في يدك سوى العبد والأمة . وسعى أن يشهد به لك . وذلك لأن يد تصرف
 لا مخرج من أقصى . ما تيسر به على سبب ، لا وأمره على حمته
 حيث في حق الشاهد سوى ذلك . لأن أقصى ما في سبب : معاينة الشاهد أسباب
 حيث من اشتراء ولهنة وسحر ذلك ، وأحيث يتمرد . أو الموهوب له إنما
 يكون إذا كان ذلك الشيء منكاً تسع . أو به . منكاً حيث بيد التصرف ،
 بعد مخرج الدلالة على كون الشيء منكاً من يد هذا . فإن أقصى ما
 تيسر به على حيث أبدا . فحذر أن يشهد الشاهد بدلالة يد على حيث ، ولكن
 لا يجوز عند الشهادة أن يشهد بأنه منكاً ، لأن في يد . ولا يجوز حتى
 أنه شهد .

في يد سيء سوى لعدو عنه (من نسخة ٢٧٧)
 في يد سيء سوى لعدو عنه . فكيف عن سيء ، هي المنة ، وبها التصرف وإثبات
 في يد سيء . لا يجوز . مع هذا حيث في سبب ، عن سيء .
 هذه في حاشية الفح .

١٥ يطر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد | ١٨٧ - ١٨٨ |
 هذا الحامع الصغير مع ما فيه من مخرج هذا . ٣٤

فأثروا ويُحتمل أن يكون هذا تفسيراً لإطلاق مُحمَّد في الرواية

في نسخة سنده

أما لا يَكفي للقضاء إلا في العِد والامنة إذا كان كبريت يُعتران عن أنفسهما، لأنهما في يد أنفسهما، فلا يكون محذوراً (١٣٦٢) استغنى عما دليل المثلث؛ لأن المثلث قد يخدم المحرَّعة، أو إحارة كانه عند، وإذا كان هذا أمراً معتاداً فيما بين الآخرين، لم يَحْزِر الاستدلال بذلك على المثلث، وهذا إذا كان لا يُعترف أنَّهما رقيقتان. أما إذا عرِفَا أنَّهما رقيقتان فتحوز الشهادة؛ لأن العِد والامنة لا بد لهما عن أنفسهما، وكذا تحوز الشهادة بالترقُّ إذا كانا صعرين لا يُعتران عن أنفسهما، ولم يُعَرَفَا أنَّهما رقيقتان لهذا المعنى.

قال أبو محمَّد الناصحي البُشاري في «تهذيب أدب القاضي» وإدراك اندر أو الثبوت، أو الدائنة، أو بعد في يدي رَحْلٍ، وسَمِعَ أن تشهد أنه، ولم تكن رأيت قتل تلك الساعة في يده في رواية عن أبي يوسف في «الإملاء». ثم قال: «وذكر محمد في «الجامع الصغير» عن أبي حنيفة: إذا رأيت الشيء في يدك سوى العِد والامنة، وسَمِعَ أن أشهد لك».

ثم قال: «قال أبو بكر الزاري أراد برواية «الجامع»: إذا كان العِد كذا، ممن بثبت له يد، ويُعترف عن نفسه، فأما إذا كان صغيراً لا يُعترف عن نفسه، ويؤي عليه؛ فهو كشوب».

(١) وأما بعد في (ط): «فيكون شرط على الاتفاق»

(٢) كذا وقع في نسخ، وفي النسخة خلافاً وصحح تحريرها وسند بريده «الذي» مل (١٣٦٢) نصير «أما» [بدي] يَكفي للقضاء إلا في العِد والامنة «لح» يَكُونُ حَذْفُ مَوْصُولٍ لِأَنَّهُ مَعَ بَدَلٍ مِنْهُ هُوَ مَعْنَى التَّوْبِيخِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ أَيْ مَالِكٌ مَوْصُولٌ فِي بَعْضِ كُنْ وَفِي ذَلِكَ فِي مَكَانٍ حَرِّ سَطْرٍ أَيْ هُوَ تَوْصِيحٌ لِأَنَّهُ مَالِكٌ [ص ١٣٦ - ١٣٥]، وأما رتبة نصيب «الأس حد» [١٣٦٢] «والمعنى السب» «الأس حد» [ص ١٣٥]

وقال الشافعي: **دَلِيلُ الْمَلِكِ الْيَدُ مَعَ التَّصَرُّفِ**، وَهَذَا قَالَ بَعْضُ مُتَابِعِيهِ
لَأَنَّ الْيَدَ مُتَنَوِّعَةٌ إِلَى أَمَانَةٍ وَمَلَكٍ

قُلْنَا: وَاتَّصَرَّفَ شَوْعٌ نَيْصًا إِلَى بَيَانِهِ وَأَصَابَةٍ

ثُمَّ إِنَّ عَابِسَ الْمَلِكِ وَالْمَالِكِ، حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ، وَكَذَا إِذَا عَابِسَ الْمَلِكُ
مُخَذُّودَهُ، دُونَ الْمَالِكِ، بِحُلِّ اسْمِهِ،

عَابَسَ عَابِسًا

وَجَاءَ رَوَايَةُ أَبِي يُونُسَ **ع** أَنَّ لِمَلِكٍ يُعْرِفُ رَأْسَهُ وَاتَّصَرَّفَ، وَقَدْ طُهِرَ
بُيُوتُهُ، فَكَانَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِسَبْطِ لَه

وَأَمَّا رَوَايَةُ «الْحَامِصِ الصَّمِيرِ» فَلَأَنَّ الْعَدَّ إِذَا كَانَتْ كَبِيرًا تُعْتَرَى عَنْ نَفْسِهِ، فَيُجِبُ
فِي يَدِ نَفْسِهِ، وَطَاهَرَهُ بِحُرِّيَّتِهِ، فَلَا يُصَدَّقُ الشَّاهِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ عَبْدُهُ»

ثُمَّ قَالَ النَّاصِحِيُّ «قَالَ أَبُو يُونُسَ: إِنَّمَا يَحُورُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْمَلِكِ إِذَا
وَقَعَتْ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ فِي قَبْضِهِ

ثُمَّ قَالَ النَّاصِحِيُّ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ الزَّيْنِيُّ: هَذَا مَوَاقِفُ حَمِيْعَاءَ، لِأَنَّهُ يَشْهَدُ بِالْمَلِكِ
بِالْإِسْدَلَابِ، فَوَجَبَ أَنْ يَشْهَدَ عَمْدُ سُكُونِ الْمَلِكِ، وَحُصُولُ عَدَبِ الْعُلَى.

قَوْلُهُ: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ **ع**) دَلِيلُ الْمَلِكِ الْيَدُ مَعَ التَّصَرُّفِ، وَهَذَا قَالَ بَعْضُ
مُتَابِعِيهِ، أَرَادَهُ: انْتِصَافَ كَذَا ذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدَ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»^١،
وَدَلَّ أَنَّ الْيَدَ مُحْتَمِلٌ، وَالْمُحْتَمَلُ لَا يَكُونُ خُفَّةً، وَبَعْضُ يَقُولُ: «تَصَرَّفَ أَيْضًا
مُحْتَمَلٌ، لِأَنَّهُ يَحُورُ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِحُكْمِ لَيْسَتْ، وَبِجَوْرِ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِالْوَكِيلِ وَغَيْرِهِ»

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنَّ عَابِسَ الْمَلِكِ وَالْمَالِكِ، حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ، وَكَذَا إِذَا عَابَسَ الْمَلِكُ
مُخَذُّودَهُ، دُونَ الْمَالِكِ، بِحُلِّ اسْمِهِ)، مَسْأَلَةٌ هَذَا الْقَبْلِ أَوْرَدُوهُا^٢ فِي تَسْبِيحِ

١. سطر التهذيب في حق الإمام الشافعي، معبري ٨، ٢٢٤، ١٠٠، ح. بظانير، معبري ١١، ٢٦٩

٢. سطر السراج في حق الشافعي، معبري ٨، ٢٢٤، ١٠٠، ح. بظانير، معبري ١١، ٢٦٩

٣. ح. بظانير، معبري ٨، ٢٢٤، ١٠٠، ح. بظانير، معبري ١١، ٢٦٩

لأن السب يثبت بالتسامع^(١)، وإن لم يُعَيِّن المالك ذوق المثل ولا
يجزئ له.

﴿عبد النبي﴾

و ٣٦٣ | «أدب القاضي» على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن يُعَيِّن مالك والمالك جميعاً، فيجوز له أن يشهد؛ لأنه
شهادة على علم وبصيرة.

والوجه الثاني: ألا يُعَيِّن واحداً منهما، فلا يجوز أن يشهد؛ لأنه معارف
في هذه الشهادة.

والوجه الثالث: أن يُعَيِّن المالك ولا يُعَيِّن المثل، لَمَّا يَجْزِ أن
يشهد؛ لأن المشهود به - وهو بملك - مخبر.

وكذلك لا يجوز له أن يشهد إذا عيَّن المثل ولم يُعَيِّن المالك، وهو الوجه
الرابع؛ لأن المثل يقتضي ملكاً، والمالك ملكاً كذا ذكر التَّاصِحِيُّ في «التهذيب
أدب القاضي».

ثم قال التَّاصِحِيُّ «قال أبو بكر الرَّاوِي: إذا عيَّن المالك ولم يُعَيِّن المثل،
يسمي ألا يُقْتَل، وأما تحورُ شهادة إذا عيَّن المثل ولم يُعَيِّن المالك إذا كان
مشهوراً بالاستحسان؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْتَمُونَ﴾ [الحرث: ٨٦]».

وقال التَّاصِحِيُّ أيضاً في كتابه: «فإن كان المالك امرأة؛ لا تخرُج، ولا يبرها
الرَّحْلُ، فإن كان مشهوراً أن المثل بها؛ جاز له أن يشهد عليه؛ لأنَّ شهرة الاسم
كاشعة، بدليل أنه لو قال: ملأني ألف درهم، واستمرَّ له مشهور، فطلب
المعتر له السامع ملك الشهادة؛ جاز له أن يشهد».

(١) زاد بعده في (هـ): «فيحصل منه»

وأما العد والامة إن كان يُعرف أنهما رفعت فذلك، لأن المرفوع لا يكون في نفسه، وإن كان لا يعرف أنهما رفعت إلا أنهما صعدا لا يُعرف عن أنفسهما فذلك لآلة لا بد لهما، وإن كانا كبريت فذلك مصرف الاسماء؛ لأن لهما بدا على أنفسهما فيدفع بد أنهما عنهما ونعدم داس لمتك

وعن نبي حبيبة أنه يحلُّ له أن يشهد فيهما أنهما عدرا بالشاب،
ولعرف ما بهاء

قوله (وإن العد والامة إن كان يُعرف أنهما رفعت فذلك)، أي وسعت
أن تشهد أنه

قوله (فذلك مصرف لاسماء)، أراد به قوله (سوى العد والامة)
قوله (ولعرف ما بهاء)، أي العرف في الشاب وبين العد والامة إن لم
انصى ما يتبدل به على مملك من العد والامة إذا كان كبريت، لأن لهما
بد على أنفسهما

وقال أبو يوسف: «الشامع يفتي إذا كان عاصداً وقت الحاجة لخصم»

ومن أبي لبلى ر: «ذكر الخلاف في «المختلف» و«الحصر» و«الدر» خلاف أبي يوسف في «أدب القاضي» وفي «الأسرار» والحدود شخص الأئمة الترخيبي في «شرح أدب القاضي» خلاف أبي يوسف كذلك، و«قول محمد مع أبي يوسف»^(٣)

ومن يذكر خذوري خلاف أبي يوسف، بل ذكر المسألة خلاف كفا ترى، ولكن قال في كفاه التفتي بـ «التقريب» «قال أبو حنيفة ومحمد ورفق به إذا حقل شهادته وهو بصير، ثم حكي، ثم فصل شهادته» وقال أبو يوسف فصل «إلى هذا لفظ «التقريب»

ثم قال فيه «وقد ذكر ابن شحاح عن أبي حنيفة ورفق حوار شهادته لأغني في نسب لأن ذلك مما يقع بالاستماع، ولا يحتاج فيه إلى نظر وتعاينة» كذا في «التقريب»

وقال في «الأسرار»: «وعند زفر يحوز شهادة الأغني مما تحوز فيه الشهادة بالاستماع، كالنائب والسوت، وفيه قال الشافعي ر: «وهي رواية عن أبي حنيفة» كذا في «الأسرار»

١. الكبير لأبي الحسن الماوردي [٤٠/١٧]

٢. نظر المختلف برواية أبي عبد الله الماوردي [١٦٣٣/٣]

٣. نظر «أدب القاضي» مع شرح القدر لشهادة محضات [٤٠/٥]

٤. نظر المصنف [١٢٦/١٦]، «شرح محمد الماوردي» لخصائص [٥٩/١]، «الفتاوى»

المأثور [٧٩١/٢]، «شرح الخصائع» [٢٦٨/٦]، «الحصر» [١٦٩/٢]، «مبطل الخصائص»

[٢١٧/٤]، «الجزهرة البيرة» [٢٢٩/٢]

٥. بل قد يقال في مدعى المدعى وجمهور الأصحاب على حوز شهادته لأغني في يقع

بالاستماع. ينظر «روضة الطالبين» للرووي [٢٧١/١١]

بأسسه كما في الشهادة على الميت.

ولما أن الأداء يقتضي التفسير بالإشارة بين المشهود له والمشهود عليه، ولا يعمى إلا بالعمى، وفيه شبهة فيمكن التحرز عنها بجنس الشهود والشيء لتعريف العائب دون الخاصير فصارت كالحدود والقصاص.

ولو عمي بعد الأداء، يمتنع القضاء عند أبي حنيفة ومحمد، لأن قيام

﴿شهادة البصير﴾

حق البصير.

ولما أن من لا يقبل شهادته فيما لا تحوز فيه الشهادة بالتامع، لا تقبل شهادته فيما تحوز فيه الشهادة بالتامع، كالقضي والمجور

وقولهم: إن لأعمى يخص له العلم بالضبط ولا استفاضة، كالتصريح.

قلنا لا نسلم؛ لأن أكثر ما يوجد في حق لأعمى الاستدلال بالعمى، وفيه شبهة

قوله: (وفي شبهة)، أي: في استغناء، وذكر لصمري عن تأويل الصواب، ومثل ذلك جائز، كما في قوله:

وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِنْقَالَهَا (١)

قوله: (يتمكن التحرز عنها)، أحرز عن وضوء الأعمى أمه، أو امرأته

قوله: (ولو عمي بعد الأداء، يمتنع القضاء عند أبي حنيفة ومحمد).

هد عشرين، وصدره

بلا ترجمة ودق ودفها

ومراد المؤلف من هذا حوار بذكر الموت، ذكر تأويل بقضي حيث: حيث أحير الشاعر عن الأرض، وفي موت، «أهل»، هو ذكر، وأما سجع الذكر، لكنه قصد يرجع والمكأن وبحوهم، ينظر: «الخصائص» لابن جني [١١٢/٢].

أَهْمَةُ لِشَهَادَةِ شَرْطُ رَفْعِ الْقَصْدِ لِصِرَورِهَا حُجَّةَ بَعْدَهُ وَقَدْ بَصَلَتْ وَصَرَّحَتْ
إِذَا حَرَسَ أَوْ حُرَّ أَوْ قَسَمَ بِحِلَافٍ مَا إِذَا مَاتُوا أَوْ عَانُوا، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ بِأَهْمَتِ
قَدْ انْتَهَتْ وَبَعِيَّةٌ مَا بَطَلَتْ

قَالَ وَلَا الْمَمْلُوكُ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَهُوَ لَا يَبِيئُ نَفْسَهُ بَأْوَى

اعْلَمْ أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا عَمِيَ، أَوْ حَرَسَ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا، لَمْ
يُخْرِجْ الْحُكْمُ بِهَا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدٍ حِلَافًا لِأَبِي يُونُسَ عليه السلام كَمَا ذَكَرَ الْحَصَفُ
الْحِلَافَ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي» ^١، وَذَكَرَ قَوْلَ الشَّامِيِّ مَعَ أَبِي يُونُسَ فِي «الْأَسْرَارِ»،
وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ مَعْنَى طَرَأَ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ، فَلَا يَنْفَعُ الْحُكْمُ بِهَا،
كَمَا لَوْ مَاتَ الشَّاهِدَانِ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ، أَوْ عَابَا، أَوْ جَنَّا، أَوْ عَمِيَا بَعْدَ الْحُكْمِ بِهَا
وَلَمَّا: أَنْ يَعْصِيَ يُعْطَلُ الشَّهَادَةُ، وَيُخْرِجُ الْأَعْمَى مِنْ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا، فَإِنْ
طَرَأَ عَلَى الشَّهَادَةِ قَتْلُ الْقَصْدِ بِهَا مُنْعَ الْقَصْدِ كَالْفَسَنِ وَالْكَفْرِ، بِحِلَافٍ الْبَرِّ
لَأَنَّهُ يَسْمُ الشَّهَادَةَ بِهَا، فَلَا يُعْطَلُهَا، وَبِالْعَمِي لَا يُعْطَلُ أَهْمَتُهُ الشَّهَادَةُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
الْعَمَى بَعْدَ الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ، لِأَنَّهُ وَجَدَ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْحُكْمِ بِهَا

وَلَا تُسَلِّمُ أَنْ يَخُونُ بَعْدَ الشَّهَادَةِ قَتْلُ الْحُكْمِ بِهَا لَا يَنْفَعُ الْحُكْمُ بِهَا لِأَنَّ
الرَّوَايَةَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ عليه السلام بِحِلَافٍ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا ذَكَرَ الْحَصَفُ فِي «أَدَبِ
الْقَاصِي» ^٢ «وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ صَارَ قَتْلُ أَنْ تَنْفُذَ الْقَصْدَ بِشَهَادَتِهِ بِحِلَافٍ لَا تَقْلُ
شَهَادَتُهُ، بَلْ أَنْ يَذْهَبَ عَقْبُهُ، أَوْ يَخْرُسَ، مِنْ شَهَادَتِهِ تَبْطُلُ» ^٣، لَمَّا ذَكَرْنَا

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا الْمَمْلُوكُ) [٢٧٦، ١]، أَيْ قَالَ يُذَوِّرِي فِي «مُحْتَصَرِّهِ» ^٤.

(١) يَهْرُ «أَدَبِ الْقَاصِي» مَعَ شَرْحِ الْقَصْدِ شَهِيدُ الْحَصَفِ ر ٢٢١ ٢٢٠

(٢) ذَكَرَ الْحَصَفُ بِحَيْثُ هَذَا الْمَعْنَى فِي «سُحْبَةِ الْقَصْدِ» م ١ «أَدَبِ الْقَاصِي» ر ٢٢١ ب «مُحْتَصَرِّهِ»

مَكْتَبَةُ كُتُبِ بَابِ فَاحِشِ أَحْمَدِ بَاشَا (رَقْمُ الْحَفْظِ ٥٤٦)

(٣) يَهْرُ «مُحْتَصَرِّ الْقَضَائِي» [ص ٢٢٠]

أَنْ لَا تُثَبِّتَ لَهُ الْوَلَايَةَ عَلَى غَيْرِهِ

❦ في الباب ❦

وهذا عطف على قوله. (شهادة الأعمى)، أي ولا ثقل شهادة لمملوك

ونال في «الفتاوى الصغرى» - في باب من ثقل شهادته ومن لا ثقل شهادته -
«شهادة العبد ثقل عند مالك^(١)، وشهادته الشيء فيما لا يخصه إلا الصداق ثقل
عنده أيضاً^(٢)» ثم قال: «ذكره في «شرح مختلف الرواية»^(٣)

اعلم أن شريحاً كان يُعجِرُ شهادة لعبد، وكذا داود بن علي لأصفهاني
ركد ذكر الشَّحْ أبو المُعِين السَّيِّ في أوَّل فضاء «شرح الجامع»، ولكن مذهب
مالك بخلاف ما ذكر في «الفتاوى الصغرى» في كتبهم.

وهذه قال الشَّحْ أبو المُعِين في «شرح الجامع» «وقول مالك ليس شاملاً
عنه، لأنَّ محمداً ادَّعى الإجماع. وهو كان عالماً [٢٠٧٧] بعداهبه^(٤)، ولو كان
هذا ثابتاً لما ادَّعى فيه الإجماع، وكذا الشَّافِعِيُّ رحمه الله ثم يذكر هذه المذهب عن
مالك، ولو كان ثابتاً عنه لما خفي على الشَّافِعِيِّ رحمه الله لأنه كان تلميذاً له.

وقيل إنَّ يحيى بن أنس^(٥) لقاصي كان أعرف الناس بأقوال أهل زمانه،

(١) بل ذهب مالك أنه لا يجوز شهادة سفيه في مال، ولا في حد، ولا في شيء من الأشياء
بظر «المندوحة» لحيون [٥٤١/٤] والكناني في «أهل المدينة» لابن عبد البر [٨٩٤/٢]
(٢) بظر «المندوحة» لحيون [١٤/٢، ٢٠] والكناني في «أهل المدينة» لابن عبد البر
[٩٠٨/٢] و«فتح ولاكلين مختصر حلب» لسمراي [١٩٧/٧].

(٣) مظر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [في، ١٩٣]

(٤) بظر «المعطي» لابن حزم [٤١٣/٩].

(٥) وقع بالأصل «بالمذهب» - والمثبت بين «ان»، و«فتح»، و«امر»، وفي «ام»، و«خ»: «بالمذهب»

(٦) هكذا وقع في «شح» «أنكم» بالكاء مائة من فوق والعشرون أنه «أنكم» بالكاء، لثبوتها، لكن من
الزبدي «وقد يقال فيه شيء من قوة البص»، كما صرح لحناني، وجزم بذلك في شرح «سورة»
وعبره، ومعلوم أن «يحيى» بضم الياء «أنكم» بضم النون «باب العروس» للزبدي [٣٢٩/٣٣ مادة. كنم]

...

وهو ادعى الإجماع في عدم قبول شهادة العبد، دلّ على أنّ قول مالك غير ثابت
عنه، بل هو محذور عنه، إلى ما لفظ الشّح أبي المعين

وقال الإمام المتأني في «شرح الجامع الصغير» وأجمعت الصحابة أن لا
شهادة للعبد وقال الحرقى من أصحاب أحمد بن حنبل رحمه الله: «وتحوز شهادة
العبد في كل شيء لا في الحدود»

ولي في دعوى الإجماع نظر، لأنّ الشّحاري رحمه الله قال في «اصحبه» وقال
أبو «شهادة بعد حيرة إذا كان غدلاً»، وأحاده شريح، ورأى أن أبا
وقال ابن سيرين «شهادته جائزة إلا عند سيده»، وأجازه الحسن، وقترههم في
الشيء نفسه، وقال شريح «كنكم في عبيد وإماء»^(١) إلى ما لفظ «الاصحح»
والأصل في عدم قبول شهادة العبد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَةُ إِذَا دُعِيَ^(٢)﴾
المراد ٢٨٢.

بأنه أن الله تعالى جعل من صفة شأبه: أن يلزمه الإحالة إذا دُعِيَ، وأنه
لا يلزمه ذلك، فلم يكن هذا؛ لأنه حلّ بخدمته مؤلاً؛ لأنه يستعمل كل يوم في
إقامة الشهادات، وهذا غير جائز عند الجميع؛ لأنّ عينه أن يخدم المولى من
استخدمه، فدلّ أنه ليس به حلّ في الخطب

ولأنّ الشهادة من باب تولية، لأنها تصيد القوي على العبر، ولا ولاية
للعبد؛ لقوله تعالى ﴿صَرَفَ اللَّهُ مَوْلَا^(٣) مَعْنَى مَوْلَا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾
[شح ٧٥] فلا تحوز شهادته.

(١) بطور المختصر بدمي [ص ١٤٥]

(٢) في ٤٩ «شهادة بعد حيرة إذا كان غدلاً» وجب هو العوامي ما وقع في «اصحح سحاري»

(٣) علوه هذه الآثار سحاري في كتاب شهادات باسم شهادة لأماء والعبد [٢ ٩٤١]

في غيبة التبريد

واستدل لتأصحي في «تهذيب أدب القاضي» بقوله تعالى ﴿وَتَشْهَدُونَ دُونَ
عَدْلٍ بَيْنَكُمْ﴾ (طه ٢٠)، والعدالة مأخوذة من استقامة الحال، والعدو غير مستقيم
الحال، فلم يكن شاهداً، ولأن العبد لا يرث بحال، فلا يكون شاهداً، لأن الإرث
يخزي مخزي الشهادة، لأن شهادة امرأة عن النصف من شهادة الرجل وتوث
نصف ما يرث الرجل، ياد، لم يكن وارثاً، ثم يكن شاهداً.

وقال شمس الأنعة السرخسي في «شرح أدب القاضي» «ذكر عن ابن عباس
عليه السلام أنه قال: لا تجوز شهادة العبد»

قال الحصاف في «أدب القاضي» «حدثنا عندنا عن محمد بن عيسى بن
حفص بن عبيد بن خنيس، عن عطاء، عن ابن عباس عليه السلام قال: «لا تجوز شهادة
العبد»^٢

وقال الحصاف أيضاً: حدثنا فضة بن عتبة وموسى بن مسعود قالا: حدثنا

لم يذكر هذا لأثر والدي بعده أبو بكر البرقي ولا بعد الشهد في شرحيهما على «أدب القاضي»
لحصاف، لا مثلاً ولا معاً، وحدثنا حصاف به خروج مؤلفه، بكر أحدث أكثر هذه الشروح
بأساس نكتات ولاره، وحده في حديثه حال المحقق أبي حمزة، وهو المشهور لكتب المحققين
بحسن، وغيرهما من تصانيف أبيه المعروحة بالشرح المصحح بأصلها، ونكتات حصاف لا
يتم مطوعاً بعد، مع بقائه وحالاً.

والأثران هذا لبيان في نسخة نسخة من «أدب القاضي» بحصاف [ق ٢٣٩] محفوظ مكنه
كوبرسي فصل أحمد باش (رقم نسخة ٥٤٦)، وسط «شرح أدب القاضي» بتدوين الشهيد
[٢٣٧ - ٢٣٨]، «شرح أدب القاضي» لأبي بكر البرقي [ق ١٣١] ب محفوظ
كتاب حصاف (رقم النسخة: ٢١٣)

(٢) هو ابن أبي شيبة صاحب «المصنف»

«شرح ابن أبي شيبة» [رقم ٢٠٢٨٦]، من طريق، حصاف بن عبيد بن خنيس
عن عطاء عن ابن عباس عليه السلام به

بسم الله الرحمن الرحيم

لنورد في كتابه مسمى: «الكامل»^(١)، وغيره في كتبهم.

ولأن الفسق ليس بعلّة ردّ شهادة لمخدود في القذف، بل بعلّة عذف بشرط المعبر عن إقامة التّهمة بدليل قوله تعالى ﴿يُرْتَدُّونَ لِمُخْصَصٍ ثَلَاثَ يَمَاقِطٍ يَدْرُسُ شَهَدَاءُ﴾

وإنما قلنا إنه ليس بعلّة، إذ لو كان علة لثرب الحكم عليه، ولما كان «وَأُولَئِكَ هُمُ الْمَافِقُونَ، وَحُلِدُوهُمْ، وَلَا تَقْبَلُوا بِهِمْ شَهَادَةً أَبَدًا»، فلما قال ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمَافِقُونَ﴾ بعد قوله ﴿تَحَقَّقُوا وَاسْتَشْهِدُوا﴾^(٢)، علم أن الفسق ليس بعلّة، فثبت لم يكن الفسق علة، ثم يدرم من رواله قول الشّهادة

قَبْلَ أَنْ قُلْتَ: لَوْ كَانَ بِنَ فَعَلْتَ كَذَا، فَعَلَيْ حَجَّةٍ، وَمَالِي صَدَقَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا نَقَدَمَ، فَكَدَا سَعَى أَنْ يَرْجِعَ الاستثناء في الآية إلى جميع ما تقدم قُبْلَ، لا إمكاناً، لِدَيْتِ؛ لِأَنَّ الْجَدَّ لَا يَرْجِعُ بِالتَّوْبَةِ، وَلِأَنَّ الاستثناء بمركب التخصيص؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُخْرِجُ مِنَ الْكَلَامِ بَعْضًا، وَالتَّحْصِصُ يَكُونُ فِي الْمَحَقَّقِ لَا فِي الْمَشْكُوكِ، فَكَدَا لاسْتِثْنَاءِ، وَرَفَعَ الْفُسْقَ بِالتَّوْبَةِ مُحَقَّقًا، فَيَصْرِفُ الْإِسْتِثْنَاءَ إِلَى مَا تَلِيهِ، لَا إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ مُشْكُوكٌ.

وقياس الاستثناء بـ «إِلَّا» على الاستثناء بـ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى» باطل، لِأَنَّ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» موضوع لإخراج بعض من أصله، والاستثناء بـ «إِلَّا» موضوع لإخراج بعض لجملة منها، فثبت القياس

أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ، لَمَلَأَ عَلِيٌّ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ إِلَّا عَشْرَةً؛ لَمْ يَصِحَّ الاستثناء.

(١) ينظر: «الكامل» للمبرد [١٥/١]

(٢) وقع بالأصل «الكبر» والعنت من «ن»، و«أ»، و«ت»، و«ع»، و«أ»، و«ن»

وَمَنْ اشْتَرَعِي: تُقْبَلُ إِذَا ثَابَتْ بَقْوَةُ تَعَالَى ﴿لَا كَلْبَيْنِ تَنْوِي﴾ بِرِوَايَةِ
اسْتَشْنَى النَّاسَ قُلْنَا: الْإِشْتَاءُ يُضَرِّفُ إِلَى مَا بَيْنَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَوْفِرْ
هُمُ الْقِسْفَةَ﴾ بِرِوَايَةِ: أَوْ هُوَ اشْتَاءُ تَنْقِطِعُ بِمَعْنَى يَكْرَهُ.

وَمَنْ خَذَ الْكَافِرُ فِي قَذْفٍ: ثُمَّ أَسْلَمَ: نُقِلَ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ لِكَافِرٍ شَهِدَ
فَكَانَ رُفْعُهُ مِنْ تَعَامُ الْخُذِّ، وَبِالْإِسْلَامِ حَدَّثَتْ لَهُ شَهَادَةُ أُخْرَى، بِجَلَابِ الْعَدِّ
إِذَا خُذَّ ثُمَّ أُعْتِقَ لِأَنَّهُ لَا شَهَادَةَ يَتَعَبَّدُ أَصْلًا فَتَقْدَمُ خُذُّهُ يَرُدُّ شَهَادَتُهُ بَعْدَ الْعِتْقِ

﴿وَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾

قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَذَ الْكَافِرُ فِي قَذْفٍ، ثُمَّ أَسْلَمَ: نُقِلَ شَهَادَتُهُ)، ذَكَرَ هَذَا تَرْغِيماً
عَلَى مَا نَقَدَّمْ، وَقَدْ أَصَابَ بَيَانَهُ فِي بَابِ خُذِّ الشَّذَفِ.

اعْلَمْ: أَنَّ لَدُنِّي إِذَا خُذَّ فِي قَذْفٍ: لَمْ تَجْزِ شَهَادَتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ.
ثُمَّ إِذَا أَسْلَمَ حَارَتْ شَهَادَتُهُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَعَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ جَمِيعاً، لِأَنَّ هَذِهِ
الشَّهَادَةَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ شَهَادَةُ حَدِيثٍ، غَيْرُ تِلْكَ الشَّهَادَةِ الْمَرْدُودَةِ نِيْمَةً لِلْعَدِّ، لِأَنَّهَا
خَصَلَتْ بَعْدَ بَيْعَةِ الْإِسْلَامِ.

بِجَلَابِ الْعَبْدِ إِذَا قَذَفَ مَعْدً، ثُمَّ أُعْتِقَ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
لِلْعَبْدِ شَهَادَةُ أَصْلًا حَالِ رِقَّةٍ، لَا عَلَى الْكَافِرِ وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِ، وَلَا لَدُنِّي فِي خُذِّ
الْقَذْفِ مِمَّنْ رُدُّ الشَّهَادَةِ، وَإِنَّمَا خَصَلَتْ لَهُ الشَّهَادَةُ بَعْدَ الْعِتْقِ، فَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَأَنَّ
نِيْمَةً لِلْعَدِّ

قَالَ فِي «الشَّامِلِ» فِي قِسْمِ «الْعَبْسِ وَطَلَبِ الشَّهَادَةِ الصَّحِيَّةِ»، وَالْعَبْدُ، وَالْكَافِرُ غَيْرُ
مُسْلِمٍ، فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُمْ، ثُمَّ شَهِدُوا بَعْدَ ١٢٠٣٦٧ | لَشُرُوعِ وَالْعِتْقِ وَالْإِسْلَامِ، نُقِلَ
لِأَنَّ الْمَرْدُودَ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ، وَبِمَقَاسِ زُرِدَّتْ شَهَادَتُهُ، ثُمَّ شَهِدَ بِهِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَهْلِ
تُقْبَلُ: لِأَنَّ الْمَرْدُودَةَ شَهَادَةً، فَيَكُونُ فِيهِ بَقْوَةُ قَضَاءِ قَدْ أَقْبَصَ بِالْإِجْتِهَادِ، كَذَلِكَ
زَوْجِيْنِ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ الْإِبَانَةِ، لَا تُقْبَلُ، وَالْحَوْلَى إِذَا شَهِدَ بَعْدَ.

والأصل فيه قوة - ١ - لا تقبل شهادة الولد لو لده ولا النوايد لو لده ولا المرأة لو زوجها ولا الروح لا لمرأيه ولا لعبد يستبد به ولا المولى بعينه ولا لأجير لمن استأجره^(١) ولأن نافع بن الأولاد والآباء متصلة زهدا لا يحوز داء الشركة إليهم فتكون شهادة لنفسه من وحيه أو تتمكن فيه لشبهة

عنه بيان

لو لاد^(٢)، ولهذا لم يحزر^(٣) وضع شركة فيهم، فلو حاز شهادة نوايد لو لده أو عسى لعكس؛ كان ذلك شهادة بنفسه من وحيه، فممن يحزر، ولأن مال الولد قد جعل في حكم مال لولده، ولهذا كان له حق التمثيل؛ بدليل ما روي في «شرح الآثار» وغيره. مسنداً إلى جابر بن عبد الله^(٤) عن رسول الله ﷺ قال: «أنت ومات لأبيك»^(٥)، فلو حازت شهادة؛ كنت شهادة لنفسه

وقال في «شرح الاقطع» قال داود^(٦)، ثقل الشهادة في جميع ذلك^(٧)

قلت هذا خلاف الإجماع، فلا يلتفت إليه.

قال صاحب «الهداية»، (والمُرَاد بالأجير [٥٠٩/٢]: التلميذ الخاص الذي بعد ضرر أستاذه ضرر نفسه، ونفعه نفع نفسه).

وقال في «خلاصة الفتاوى» «ولا تحوز شهادة الأجير لأستاده، أردبه»

= لاس قطوئع، [ق ١٦٢ / ١] محطوط مكة بمض الله أمدي - بركي / (رقم المحط ٢٩٢) [٢٩٢]، وهو الصواب على مشكلات الهداية لابن أبي العر [٥٠٩/٤]، وهو الدابة في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر [٧٢٢]، (راجع التقدير لابن بهمام ٢٠٤٧) والاسان شرح لهداية للبدر البهي [١٢٩/٩]

(١) الولاد هي اولاده ويغنى أيضا على الحمل ووضع الحمل وقد تقدم التعريف بهذا

(٢) وقع بالأصل «لا يحزر» والمثبت من «لا»، و«م»، و«يح»، و«أ»، و«أ»، و«أ»

(٣) مضمون تخريجه.

(٤) يعني داود بن عتيق بن حنيفة أبو مسعود الأصبهاني الطاهري لا يلتفت ترحته

(٥) ينظر: «المحتمل» لابن حزم [٤١٦/٩]

(٦) ينظر: «شرح مختصر القدوري» للأقطع [ق/ ٢٩٢]

(٧) يعني البهي في «نوافذ» كتابه في «خلاصة الفتاوى» في مطلع كلامه =

قَالَ: وَاتَّمَرْتُ بِالْأَحِيرِ عَلَى مَا قُتِلُوا اسْتَمَدَ بِحَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ مِمَّنْ
أَسَدَهُ صَرَرَ نَفْسِهِ وَنَفَعَهُ نَفْسُهُ.

بِسْمِ الْحَاضِرِ، وَاسْتَمِدَّ الْحَاضِرُ الْإِنْدِي بِأَيْمٍ مَعَهُ، وَفِي عَدَدِهِ، وَلَمْ يَلَمْزْ لَهُ أَجْرٌ
مَعْلُومَةٌ، أَمَّا الْأَحِيرُ الْمَشْرُوكُ إِذَا شَهِدَ بِنَفْسِ أَحَرٍ، نَفْسٌ، وَأَمَّا الْأَحِيرُ الْوَاحِدُ، هُوَ
بِدِي اسْتَأْخَرَهُ مَبْدُومَةٌ، أَوْ مُشْهِرَةٌ، أَوْ مُسَابِقَةٌ، بِأَحَرٍ مَعْلُومَةٍ [١٠٥/٣٦٧] أَوْ
«لَا يُقْبَلُ» إِلَى مَا نَفَضَ «الْحَلَاصَةُ» وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ مَدَّعٍ لِأَحَرٍ الْوَاحِدِ مُشْتَبِحَةٌ
بِاسْتَأْخَرٍ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤْخَرُ نَفْسُهُ مِنْ أَحَرٍ فِي تِلْكَ لَمَرَّةٍ، فَبِوَحْدَتِهِ
شَهِدَتْهُ لِمُسْتَأْخَرٍ كَانَتْ شَهَادَةُ الْأَحَرِ، فَلَا تَحِيدُ؛ وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ شَهِدَتْهُ مِنْ حَمَلَةٍ
مَدَّعٍ، وَفِي مُشْتَبِحَةٍ بِالْأَحَرِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْمَسْ (فَبَصِيرٌ كَالْمُسَاخِرِ
عَلَيْهَا)، أَيِ: عَلَى اسْتِثْنَاءِ

وَقَالَ التَّقِيه أَبُو اللَّيْثُ فِي كِتَابِ «الْعَيُونِ» «قَالَ مُحَمَّدٌ فِي رَحْلِ مَسْحَرٍ
رَحْلًا يَوْمًا وَاحِدًا، فَشَهِدَ بِهِ الْأَحِيرُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ قَاتِ الْعَيْشِ أَلَّا يُقْبَلَ وَيُوكَلِ
أَجِيرٌ حَدَثٌ فَشَهِدَ، فَلَمْ يُعْدَلْ حَتَّى دَخَلَ الشَّهْرُ، ثُمَّ عُذِّلَ قَاتِ أُنْقَلَبُهَا، بِمَرَّةٍ
رَجُلٍ شَهِدَ لَامَرَاتِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا.

وَبِذَلِكَ شَهِدَ وَلَمْ يَكُنْ أَجِيرًا، ثُمَّ هَارَ أَجِيرٌ لَهُ فَمِنْ أَنْ تَمُوتَ، فَاتَى أَنْفَقَ
شَهِدَتْهُ، فَمِنْ لَمْ تَنْفَقْ شَهِدَتْهُ حَتَّى مَضَتْ الْإِحْدَرَةُ، ثُمَّ أَعَادَ الشَّهَادَةَ مَرَّةً وَاحِدَةً،

سَطْر «حَلَاصَةُ الْعَيُونِ» لِأَحْمَدَ بْنِ سَعْدٍ [٢٩٩/١] مَحْصُولٌ مِنْهُ: بِسْمِ الْحَاضِرِ

تَرْكِبُ (رَفْعُ الْحَقِّ: ٤٣٥)

١. مُأَمَّةٌ بَعْنِي يَوْمًا يَوْمًا يَنْظُرُ «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [١٠٦٧/٢]

٢. مُشَاهَرَةٌ بَعْنِي شَهْرًا شَهْرًا يَنْظُرُ «الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ» [٤٩٨/١]

٣. مُسَابِقَةٌ لِأَحْلَى بْنِ سَعْدٍ سَطْرُ «تَهْدِيبُ النَّعْمَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ [١٣/٥]

سَطْر «حَلَاصَةُ الْعَيُونِ» لِأَحْمَدَ بْنِ سَعْدٍ [٢٩٩/١] مَحْصُولٌ مِنْهُ: بِسْمِ الْحَاضِرِ

تَرْكِبُ (رَفْعُ الْحَقِّ: ١٤٣٥).

وهو معنى | د. قوله : « لا شهادة للقانع بأهل البيت ».

في هذه الرواية

بمرولة المزاء [دا طنها] ' قل أن تردّ شهادته ، ثم أعاد : يجوز ' ' ' لى ها
نقط «المعبر»

قال أبو العباس الطائي في «الأجناس» : «قال في كتاب «أدب الأهل» : «نقّر
شهادة الأجير» قال أبو العباس : هذا محمول على لأجير المشترك ، لأنه مذكور
في «مواد من رستم» قال محمد عليه السلام لا أجير شهادة الأجير مشفرة ، وإن كان
أجير مشترك ، قلت شهادته »

قوله (وهو معنى قوله عليه السلام) « لا شهادة للقانع بأهل البيت » ، أي : تسميد
الحاضر ، هو المراد من «القانع المذكور في الحديث

وقد حدث صاحب «السنن» عن حفص بن عمر ، عن محمد بن زائدة ،
عن سليمان بن موسى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن حذيفة عليه السلام : «أن رسول
الله صلى الله عليه وآله ردّ شهادة الخائى ، ولحيته ، ودي البعير ، وردّ شهادة القانع لأهل البيت ،
وأحارها على غيرهم» .

وقبل أراد بالقانع من يكون مع القوم كالخدم ، والتابع ، والأجير وسواه
لأنه بمرولة الكائن يطلب معاشه منهم كذا قال المطرزي في «المعبر» .

(١) ما بين المعلقين زيادة من «د» و«هـ» و«و» و«ز» و«ح» و«ع» و«س» وهو المعبر به
في أغنيو المسائل

(٢) ينظر «أغنيو المسائل» لأبي الليث سمرقاني ص ٣٠٢ ، ٣٠٣

(٣) ينظر : «الأجناس» للناظمي [١٨٨/٢]

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الأنصبة باب من ردّ شهادته ، رقم [٣٦٠٠] ، وأحمد في «المسند»

[٢٦٥ ٢] ، ونداء قطبي في «سننه» [٢٤٢/٤] ، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده عليه السلام به

قال ابن كثير : «إسناده جيد» . ينظر «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدب النبي» لاس كثير [٤٢٠ ٢]

(٥) ينظر «المعبر» من ترتيب سمرقاني للمطرزي [١٩٧ ٢]

وَقِيلَ الْمُرَادُ الْأَجِيرُ مُسَاهِرَةً أَوْ مُشَاهِرَةً فَيَسْتَوْحِشُ لِأَخْرِ مَسَاهِرِهِ عِنْدَ
أَدَاءِ لَشَهَادَةٍ فَيَصِيرُ كَالْمُسْتَأْخَرِ عَلَيْهَا

قَالَ وَلَا تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ لِلْآخَرِ

وَالْمَعْلُومُ الَّذِي يَأْكُلُ فِي بَيْتِ أَسَاتِيدِهِ يَكُونُ فِي مَعْنَى الْقَاعِ الْمَذْكُورِ فِي لِحْدِيثِ
قَوْلِهِ. (وَلَا تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ لِلْآخَرِ). هَذَا يَفْهَمُ لِمَذْهَبِي فِي
الْمَخْتَصَرِ^١.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رحمته الله تُغْفَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ^٢ لِلْآخَرِ عَلَى أَحَدِ
الْقَوْلَيْنِ. كَذَا فِي «وَجِيزِهِمْ»^٣

وَجْهٌ قَوْلُهُ. أَنَّ غَفْلَةَ السَّكَاحِ أَرْجَبُ وَضَعَةً^٤ مِنْ بَيْنِ الرُّوحَيْنِ فِيمَا أَوْحَاهُ
عِنْدَ السَّكَاحِ، وَالْعَدْلُ أَمْرٌ وَرَاءَ ذَلِكَ. وَمَوَاهِبُهُمْ مَتَمِّمَةٌ بَعِيْثٌ لَا يَنْصَرِفُ أَحَدُهُمَا
فِي مَالِ الْآخَرِ، فَحَدَّثَتْ شَهَادَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ كَالْأَحْوَيْنِ

غَيْبَةً مَا فِي السَّابِ أَنَّ فِيهِ تَهْمَةً لِلْكَذِبِ، وَهِيَ مُتَعَيِّةٌ بِالْعَدَالَةِ، بِحِلَالِ مِرَاتَةِ
لِلْوَلَدِ، حَيْثُ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ، لِأَنَّ لَشَهَادَةَ كَاتِبِهَا وَاقِعَةً لِنَفْسِ الشَّاهِدِ بِاعْتِبَارِ
وَحِدِّ الْبَعْضِيَّةِ

وَلَا مَا رَوَى الْخَصَافُ بِإِسَادِهِ: بِنِ غَائِثَةِ رحمته الله عَلَى الشَّيْءِ بِتَحْقِيقِهِ أَنَّهُ قَالَ «لَا
تَحْزُورُ شَهَادَةُ الْوَالِدِ لَوَلَدِهِ، وَلَا الْوَلَدُ لِوَالِدِهِ، وَلَا الْعَرَّةُ لِرُوحِهَا، وَلَا الرُّوحُ

(١) رَوَاهُ بَعْدَ عِي (ط). «أَوْ مَبَاوِمَةً».

(٢) يُنْظَرُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُّوْرِيَّةِ» [ص ٢٢٠]

(٣) فِي «الْوَجِيزِ» يُنْقَلُ (ح، م) شَهَادَةُ أَحَدِ الرُّوحَيْنِ إِلَى وَجِيزِي - (ج) أَوْ مَبَاوِمَةً إِلَى وَجِيزِي

وَبِ (م) أَوْ مَبَاوِمَةً إِلَى مَا لَكَ مِنْ أَمْرِ كَمَا يَنْصَرِفُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَعْدَمَةِ يُنْظَرُ إِلَى وَجِيزِي مَعَ شَرْحِ

وَجِيزِي بِ (١٥١)

بَعْدَ «الْوَجِيزِ» مَعَ التَّرْجُومَةِ شَرْحُ الْوَجِيزِ «لِلْفَرَاوِي» [٢٥ ١٣]

لا فرأيه^(١)، ولأن كل واحد منهما مسبق بمال لآخر عرقاً، فصار متهما^(٢)،
في الشهادة لحرّ النفي إلى معيه، وشهادة امتهم مزدوجة، فلم تقبل، ولأن بينهما
مسب يوجب ثبوت في جميع الأحوال، فلم تجز شهادة أحدهما للآخر، كالوالد
والولد، بحلاف شهادة العرس لمذنبه، حيث لا يحوز^(٣) لأن القريم لا ولاية له
على المال المشهود به، فلم يكن متهما، فجازت شهادته.

فإن قلت: روي أن فاطمة رضي الله تعالى عنها - «أدعت ذلك بين يدي أبي بكر
رضي الله عنه، فشهد لها عني^(٤) وامرأة، قال أبو بكر: صمّي إلى الرّحس رجلاً، أو إلى
لمرأة امرأة^(٥)»

فعلم بذلك أن أبا بكر رضي الله عنه أجاز شهادة أحد الرّواحين للآخر، حيث أرها
بالصّم، وعني^(٦) حوز ذلك، حيث شهد بها، وفاطمة - رضي الله عنها - حوزت ذلك
أيضاً، حيث استشهدت على^(٧) أبي بكر، ولم ينقل عن غيرهم حلاف ذلك، فكان
إجماعاً، والإجماع مُعَدَّم على القياس وخبر الواحد.

قلت: «الصحيح من الرواية: أن أبا بكر ردّ دعواها، فإنها أدعت ذلك مراراً
من النبي ﷺ، فردّ دعواها وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنا معاشر الأنبياء
لا نوزن، ما تركناه صدقة»^(٨)»

(١) معنى الكلام: عيب قريب

(٢) لم يطرعه ثبوت، وقد ذكره لرحي في «المسودة» [٥/ ١٩٢] ومبطل ابن الحرري في «الإنصاف في آثار الخلاف» [ص/ ٣٤٠].

(٣) أخرجه أبو طاهر المحقق في «المحتملات» [٣/ ١٢٧]، والنفري في «المعجم لأوسط»
[٥/ ٢٦]، وتمام بري في «الوند» [٢/ ٧٢]، وغيرهم من حديث أبي بكر رضي الله عنه في بيان
بهذه اللفظ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقْبَلُ لِأَنَّ الْأَفْلَاحَ بَيْنَهُمَا مُخْبِرَةٌ وَالْأَيْدِي مُخْبِرَةٌ وَبِهِمَا

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

قَبْلُ قُلْتُ: هُمَا مُخْبِرَانِ بَيْنَهُمَا سَبْتُ لَا يُوجِبُ الْعِنُقُ إِذَا مَكَتَ أَحَدُهُمَا
لَا حَرَّ، فَجَارَتْ شَهَادَتُهُ بِالْآخِرِ كَابْنِ الْعَمِّ

قُلْتُ: هَذَا وَضُفَّ لَا يَأْثُرُ لَهُ، لِصَلَاةِ الْعَمِّ مَعِ سَبْتِهِ، لِأَنَّهُ بَيْنَهُمَا سَبْتُ، وَذَلِكَ
سَبْتُ لَا يُوجِبُ الْعِنُقَ عِنْدَ الْمَلِكِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَحْرُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ

قَالَ الْخَصَافُ فِي كِتَابِ «[أَدَب]» ١٨٦٨ ط ١: الْقَاصِي «١» حَدَّثَ عَنْهُ اللَّهُ
بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَكَيْعٌ قَالَ: «كَانَ بَيْنُ أُمِّي لَيْسَ يُخْبِرُ شَهَادَةَ الرُّوحِ لِأَمْرَانِهِ،
وَلَا يُخْبِرُ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ لِرُوحِهَا» ٢.

قَوْلُهُ: (وَالْأَيْدِي مُخْبِرَةٌ)، أَي: مُجْمَعَةٌ، بِمَعْنَى أَنَّ يَدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوْحَيْنِ
يَتَصَرَّفُ فِي التَّصَرُّفِ عَلَى مَلِكٍ بِنَفْسِهِ، لَا يَتَقَدَّى إِلَى مَلِكٍ صَاحِبِهِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ
نَصْرُهُ فِيهِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَرَّ الرَّاعِي إِبْلَهُ يَحْوَرُّهُ حَوْرٌ: إِذَا جَمَعَهَا وَسَاقَهَا،
وَكَذَلِكَ الْجَمَارُ إِذَا سَاقَ أَتَمَّهُ ٣

١. وَأَمَّا الْحَدِيثُ عِنْدَ الْحَارِثِيِّ فِي كِتَابِ لَحْسٍ بَابِ مَنْ يَحْسِنُ أَرْصَ ٢٩٢٦، وَمَعْنَاهُ
فِي بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا تُورَثُ» مَا مَرَّكَ بِهِ وَصَدَّقَهُ [أَرْصَ ١٧٥٩] عَنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ
ﷺ قَالَ: إِنْ دُسُّوا لِقَى ﷺ قَالَ «لَا تُورَثُ» مَا مَرَّكَ بِهِ وَصَدَّقَهُ

٢. مَا فِي الْمَعْقُوفَيْنِ سَطْرٌ مِنْ ٩٢

٣. هَذَا الْأَثَرُ نَحْوُ مَذْكُورِهِ أَبُو بَكْرٍ رَأَى وَلَا يَسْتُرُ شَهِيدٌ فِي شَيْءٍ جَمْعًا عَلَى «أَدَبٍ» الْقَاصِي «١» لَا تُشَدُّ
وَلَا مَعْلُومًا وَهُوَ ثَابِتٌ فِي النُّسخَةِ الْمُتَنَفِّذَةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاصِي» بِحَضَرِ [ق ٢٣٧] ب. مَحْصُوطٌ
مَكِّي كَرِيمٍ فَاظِلُّ أَحْمَدُ مَاتَ (رَقْمُ الْحَفْظِ ٥٤٦) وَبَعَثَ «اشرح أدب القاصي» بِمَعْنَى
شَهِيدِ [٤١٠ - ٤١١]، وَاشْرَحَ أَدَبَ الْقَاصِي الْأَبِي بَكْرٍ لِرَبِّهِ وَ ١٩٤ ب. مَحْصُوطٌ مَكِّي
وَيْضَ لَهْ أَهْلِي - تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٦٥٨)

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَعْنَفِ» [رَقْمُ / ٢٢٨٦٤] عَنْ وَكَيْعٍ بِهِ

١. لِأَنَّ جَمْعَ الْأَسْبَابِ وَهِيَ الْحَمَارُ لِأَنَّ حَادَّةً سَطْرًا: «الْمَعْنَفُ» فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِابْنِ دَاوُدَ
[١١/١١١/١: مَادَّةُ أَسْبَابِ]

بخبري الفصاح والحنس بالثبني شهما، ولا مفسر بما فيه من لشم
لثوته صمما كما في الغريم. دا شهد لمثوييه المتفليس

ولما ما رونا، ولأن الانتاع متصل عادة وهو لمقصود قبضير شاهد
لنفسه من وخذ أو بصير متهما، بخلاف شهادة لغريم لأنه لا ولاية على
المتشهود به.

قال ولا شهادة المولى لعهده، لأنه شهادة بنفسه من كل جهة إذ لم يكن
على العبد دس أو من وجه إن كان عليه دين لأن الحال موقوف ثم اعنى

في كتاب البيات

قوله (ولا مفسر بما فيه من الشفع)، أي: لا مفسر بما هي قبول شهادة أحد
الزوجين لصاحبه من الشفع المحصل منه للشاهد، لأن كل واحد منهما يعد شفع
صاحبه نفع نفسه يعني لا يتهم الشاهد بهذا القدر من النفع، لأن ذلك الشفع ليس
بمضدي، بل حصل في ضمن الشهادة، فلا يغير، كما في الغريم - وهو رث الثبني
- إذا شهد لمن عليه دين - وهو مفسر -، ثقل شهادته، وإن كان له فيه نفع،
لأن الشفع حصل صمما لا قصدا.

قوله: (ولا ما رونا)، إشارة إلى قوله: (ولا المرأة لزوجها، ولا لزوج
لامرأتها)

قوله (ولا شهادة المولى لعهده)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»
ونماؤه فيه «ولا لمكاتبه»، وذلك لما روت في حديث لخصاف «ولا العبد
لسيده، ولا السيد لعبده»، والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم.

والمأذون لا يحلو إم أن يكون عليه دين أم لا، فإن لم يكن عليه دين، كان

قال (ولا لشريكه) لما قد

ولا شهادة الشريك لشريكه كما هو من شركتهما ، لأنه شهادة بنفسه من
وغيره لا شراكتيهما ، ولو شهد بها لئس من شركتهما لئس لا شهادة الشريك

قال: ونقل شهادة الأخ لأخيه وعنه ، لأن عدم الشهادة لأخيه لأخيه
ومن معها متبينة ولا بسوطة إقصاهم في باب الإقصاء

شهادة حمولي له كشهادته بنفسه ، لأن ما يحصل له بمؤني ، لأن عدمه وما في يد
حمولاء ، وإن كان عنه دين ، فلا تنقل الشهادة أيضا ، لأنه شهادة بنفسه من وجه
لأن المثل يظهر في الكتب لحمولي عدم مخرج العهد عن حاجته ، فكان يصح
مؤني موقوفاً حاله بين أن يكون معزوماً أو بمؤني ، فكان في شهادة شهادته
حمولي ، فلم تنقل

قوله: (ولا شهادة) ، الشريك لشريكه كما هو من شركتهما) ، عدم نقل
المؤني في «المختصر» ، وإنما في «مختصر» ، الشريك لشريكه ، كما هو من شركتهما ، حدث
ولأن كل ما يحصل بمشهود له ، شاهد به يصح ، فكان شهادة لنفسه ، وقد
يؤيد بحال الشهادة كما لئس من شركتهما ، حيث نقل ، لأنه شهادة عدم
عنه ، ولا تهمته به

قال في «الشامل» في قسم «المسوط» : «ولا تنقل شهادة شريكه عنه» ،
وإن كان في «المختصر» ، «ولا تنقل شهادة شريكه عنه» ، وهو المختصر في
بابه

قوله: (ومن سواه) ، الأخ لأخيه وعنه ، فإن عدمه من غيره

في عدمه فكان المثل في الشهادة نقلاً

في «المختصر» ، «ولا تنقل شهادة شريكه عنه»

عليه السلام

«وشهدوا ذنبي قديراً بكم» (الطحاوي ٢)، فيعمل بعمومه إلا فيما ورد التحصيف
بالتبديل، ولأنه لا اتصال في الأملاك ولا شريطة^(١)، فاعلمت التهمة، بطلت،
ولأن العداوة والحادث بين الإخوة ظاهرة، فتتبعي لتهمة الممانعة من الشهادة

ألا ترى أن أول عداوة ظهرت في الدنيا بين الإخوة - كما عرفت - في قصة
قبييل وهابيل، وكفالة قصة يوسف وحوته، وروى عن شريح في «أدب القاضي»
للحطاب: «أنه قل شهادة لأخ لأخ»، وكذا روى فيه عن ابن سيرين، والشافعي،
وعمر بن عبد العزيز^(٢).

وقال في «الشامل» (وتمت بولد الرضاع، ولأم المرأة^(٣))، لأن هذه المعاني
لا توجب إلا حرمة نكاح، لا اتصال منافع الأملاك.

وقال في «خلاصة الفتاوى»^(٤) (وتمت بولد المرأة، ولأم المرأة، ولزوجها،
ولا امرأة أبيه، ولا امرأة أبيه، ولأخت أمه، ومن أسلف من قال: لا تقبل شهادة
الأخ لأخيه ذكره^(٥)، نعم، لأن الشرحي في «شرح أدب القاضي».

(١) أي بسبب التهمة من الشريطة من جهة حق بقاء.

(٢) هذه الآثار لم يذكرها أبو بكر الرازي ولا الصدر الشهيد في شرحيهما على «أدب القاضي» لا
مقدمة ولا معقبة وهي ثابتة في نسخة نسخة من «أدب القاضي» بحضرة [ق ٢٣٦] ب
مخطوط مكتبة توريبي قبل حمد ناش (رقم الحفظ ٥٤٦)، ونظر «شرح أدب القاضي»
بصدر شهيد [٤١٠ - ٤١١]، و«شرح أدب القاضي» لأبي بكر الرازي [ق ٩٤] ب
مخطوط مكتبة يحيى الله أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ ٦٥٨).

(٣) وقع بالأصل «ولأم الولد» وسبب من «أدب»، و«أدب»، و«أدب»، و«أدب» وهو نحو
«أدب» في «الشامل» في شرح المحرر شمس الدين أبيه [ق ٣] أ مخطوط مكتبة
لدين أفندي - تركيا/ (رقم الحفظ ١٣٤٠).

(٤) ينظر «خلاصة الفتاوى» لبخاري [ق ٢٦٢].

(٥) وقع بالأصل «ذكره»، والمثبت من «أدب»، و«أدب»، و«أدب»، و«أدب».

قَالَ وَلَا تُشَلِّ شَهَادَةً مُحْتَبَةً وَتُرَادُّهُ الْمُحْتَشُّ فِي الْوَدِيِّ، مِنَ الْأَفْعَالِ لَا تَدُ
وَسُقُ، فَأَمَّا الْوَدِيُّ فِي غَلَامِهِ لِبْنٌ، فِي أَغْصَانِهِ نَكَّ، فَبِهِ مَثَلُ الشَّهَادَةِ

قَالَ وَلَا بَانِحَةٌ وَلَا مُعَنَةٌ، لِأَنَّهُمَا بِرُكْبَانٍ مُحْتَرَمَيْنِ، وَبِهِ لَا يَهَيَّ عَلَى
بُشُونِ لَأَخْمَقَيْنِ لِبَانِحَةٍ وَاسْمُعِيَّةٌ

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا تُشَلِّ شَهَادَةً مُحْتَبَةً)، أَيِ قَالَ اشْتَدَّ رِيٌّ فِي «مُحْتَصِرِهِ»
وَدَيْتَ لِأَنَّهُ فَسَّقَ فِي فَعْلِهِ، فَلَا تُشَلِّ شَهَادَةً لِمَنْ سَقَ

وَقَدْ رَوَى صَاحِبُ «السِّنِّ» بِإِسْنَادِهِ إِبْنُ سِنِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الْوَدِيَّ يَمُرُّ بِ
الْمُحْتَشِّ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُشْرَجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، . يَغْيِي التَّشْبِيهَاتِ فِي الْأَسْمَاءِ
بِالرِّجَالِ، وَهَذَا فِي الْمُحْتَشِّ فِي أَعْمَلِ الْقَبِيحِ، وَأَمَّا الْوَدِيُّ نَسَمِيهِ الْأَسْلَافَ مُحْتَبَةً
صَنَفَ جَلْقَبَهُ، وَوَهِيَ أَنَّهُ، وَهُوَ عِنْدَ فِي نَسَمِهِ، فَتُشَلِّ شَهَادَتَهُ، وَلَا يَكُونُ دَيْتَ
وَدِيًّا فِي شَهَادَتِهِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَلَا بَانِحَةٌ وَلَا مُعَنَةٌ)، أَيِ قَالَ اشْتَدَّ رِيٌّ فِي «مُحْتَصِرِهِ»
وَلِأَصْلٍ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى اشْتَدَّ رِيٌّ فِي «الصَّحِيحِ» فِي كِتَابِ حُجَّاتِ بِإِسْنَادِهِ
بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنْعَوِيذٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ الْوَدِيُّ يَمُرُّ بِ
الْحُدُودِ، وَشَقَّ الْجُبُوتِ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ

هـ - مُحْتَصِرُ الْوَدِيِّ: [ص ٢٢٠]

قد حذفت من حديث أخرجه محمد بن عبد الله بن إدريس، كتاب إخراج المشركين بالنساء من كتاب
[ص ٢٢٠]، رَوَى دَاوُدُ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ . كِتَابُ حُكْمِهِ فِي الْحُدُودِ [ص ٢٢٠] .
فِي كِتَابِ الْأَدَبِ فِي رِوَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّشْبِيهَاتِ بِهَا . ص ٢٢٠

وَعَنْهُ فِي حَيْثُ بَيْنَ عَدَمِهِ

فِي رِوَايَةِ أَحَدِ حَدِيثِ حُجَّاتِ صَحِيحٍ

هـ - مُحْتَصِرُ عَدَمِهِ: [ص ٢٢٠]

قد حذفت من حديث محمد بن عبد الله بن إدريس، كتاب إخراج المشركين بالنساء من كتاب

عن أبيه

وروى صاحب «السر» بإساده إلى أم عتيبة رضي الله عنها، قالت: «هاتنا رؤس» رضي الله عن النباة ^(١).

وروى أيضاً بإساده بن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «...» السر رؤس رضي الله عنه لثيحه وشيعة ^(٢).

بيان: أن الروح كان منها، وقد بشرته النابغة؛ لم تؤمن أن تبأثر شهادته لرؤس، فلا تقس شهادتها.

وذكر في «الندخيرة»: «لم يرد بالنابغة التي تنوخ في مصبتها، وإنما به التي تنوخ في مصبه غيرها، راجعت ذلك مكتبة». ولما فيه نظر؛ لأن لثي رضي الله عنه نهي عن النابغة من غير فصل.

وأما المصبة ^(٣) : إنها مركبة للحرام أيضاً، فلا تسمع شهادتها؛ لأنها لم تسمع عن محطوره فيها، فيجوز ألا تسمع عن شهادة لرؤس أيضاً، وهي محطوره فيها.

والدليل عليه: ما ذكره الواحدي رضي الله عنه في سورة لقمان، في سبب قول

= كتاب الإيمان / باب تحريم ضرب الحدود وشي الحبوب و لدعاء بدعوى الجاهلية [رقم ١٠٣].

وعبرهما من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهذا لفظ البحري

(١) أخرجه البحري في كتاب التفسير باب تفسير سورة الممتحنة [رقم ٤٦١٠]، وأبو داود في

كتاب الحائض باب في السج [رقم ٣١٢٦]، من حديث أم عتيبة رضي الله عنها وهو عند البحري في مسانيدهم.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب النجاشة باب في السج [رقم ٣١٢٨]، ومن طريقه البيهقي في «السر

لكرى» [٦٣٤]، وأحمد في المسند [٦٥٣]، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قال النووي في مسنده ضعيف، يظن خلاصة الأحكام للرووي [١٠٥٣ ٢]

(٣) يظن «أسباب نزول القرآن» للرووي [ص ٣٥٧]

باب في بيان ما لا يثبت من حديثي

بعض **«ومن ناس من يشك في هذا الحديث»** انتهى. **«بمسند»** أي في نسخة من
 في رسول الله ﷺ **«لا يدخل نكاح المصليات، ولا يتفقهن، وأنما نكح حرم»**
 وفي مثل هذا أثرت هذه الآية **«ومن ناس من يشك في هذا الحديث»** انتهى. **«إلى حرم الآية»**

ومن رخص يرفع صوته بماء، لا يثبت الله تعالى عليه منع من أحد، هذا
 في هذا النكاح والآخر على هذا المنكح، فلا يزالان يقرآن ما رخصهما حتى
 يكون هو الذي ينكح **«١»**

وقد روى أصحابنا في كتبهم **«أن النبي ﷺ»** عن القومين لأخفني
 نكحه، والمصيبة **«٢»**

وبغل صاحب **«الأجاس»** عن **«أدب القاضي»** إملاءً في **«لا تقبل شيعة»**
 أصحاب المصيبة، وقطاع الطريق، وأصحاب الفخور بالشاء، ومن يفعل عمل
 يوم يوطئ، ومن يقعد مع الفاء، وشيعة واتبع، والفتي والمصيبة، لا تقبل

(١) هذه الفقرة أخرجه أحمد في مسنده [٢٥٢، ١٠]، حديث من أبي حمزة في مسنده، روى
 يحيى [٨٤٣، ٢]، ومن حديثه أنه حديث في كتاب برويه عنه [٣٥٧]، وقد روى
 في المعجم الكبير [٢١٣، ٨]، من حديث أبي حمزة يروي بهه، مصنفه في حرم
 مطروحة المصنفين لأن حرم [٥٨/٩].

(٢) أخرجه أبو حمزة في كتاب برويه عنه [٣٥٧]، يحيى في كتابه [٣١٠، ٧]،
 يحيى في كتابه [٢٨٤، ٦]، من حديث أبي حمزة يروي بهه، مصنفه
 أخرجه البرقي في [١١٠٥]، ومن أبي حمزة [١٢٢٤]، أحمد بن محمد
 في مسنده المصنف [١١٠٦]، ويحيى في شرح معاني الآثار [٢٩٣، ١]، من
 حديث جابر بن عبد الله بن موهب عن أبيه عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
 عن حماد بن عمار، وثق خبوت، وروى شيطان، مصنفه في
 في البرقي، وقد حدث حماد، مصنفه في [١٠٥٦]، من [١٠٥٦]

ولا من يلعن بالطُّبُور؛ لأنَّه يُورَثُ عَقْلُهُ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَفُتُّ عَلَى عَوْرِ
النَّسَاءِ يَصْعُودُهُ عَلَى سَطْحِهِ لِنُظَرِّ صَرٍّ وَمِنْ بَعْضِ الشَّيْخِ وَلَا مَنْ يلعنُ
بِالطُّبُورِ وَهُوَ الْمَعْنَى.

غاية البيان

وَالشُّكْرُ . وَبِقَائِدٍ (١) وَالشُّبْرُ - هِيَ مُدَحَّةٌ وَإِنْ سَكَّرَ مِنْهَا ، وَلَا خَدُّ عَلَى مَنْ
سَكَّرَ مِنْهَا . هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ تَرْبِيعِهِ كَمَا قَالَ صَاحِبُ «التَّحْقِيقَةِ» (٢)

قَالَ (٣) «لَا عَدَّ مِنْ (٢٦١/٢) جَمَلَةُ الْأَطْعِمَةِ ، وَلَا عِنْدَ الشُّكْرِ ، وَبِ
بَعْضِ السَّلَامِ قَدْ تَسَكَّرَ اسْرُءٌ مِنَ الْخُبْرِ وَبَحْوِهِ ، وَاسْتَحْبُحَ بَشْكْرُهُ ، وَلَيْسَ التَّرْمِكَةُ
بَشْكْرٍ».

وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ (٤) أَنَّ الْمُشْكِرَ مِنْهُ حَرْمٌ كَمَا فِي بَنَاتِهِ .
وَكُنْ إِذَا سَكَّرَ مِنْهَا لَا خَدُّ لَهُ ، بِخِلَافِ الْمُتَشَبِّهِ (٥) كَمَا فِي «التَّحْقِيقَةِ»

يُقَالُ: أَفْقَرْتُ عَلَى الشَّيْءِ إِذَا دَاوَمَ عَلَيْهِ

قَوْلُهُ (وَلَا مَنْ يلعنُ بالطُّبُورِ) ، هَذِهِ لَفْظُهُ لِقُدُورِيٍّ هِيَ «مَحْتَصِرُهُ» (٦) . وَبِ
لَمْ يُقَلِّ شَهَادَةُ بَلَاغٍ بِاخْتِصَامِ الطُّبُورِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِهَا يُورَثُ الْعَقْلُ ، وَلَا يُورَثُ
عَلَى السُّعْقِلِ مِنْ تَرْبِيعِهِ وَلِتَقْصَارِهِ ، فَلَا تُقَلِّ شَهَادَتُهُ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَفُتُّ بَصَرُهُ عَلَى

(١) الشُّكْرُ بِالشُّكْرِ صَرٌّ مِنَ التَّرْبِيعِ مُتَشَبِّهٌ بِالشُّكْرِ الْمَعْرُوفِ فِي مَحَلَّاتِهِ سَطْرُ «الْحَدِيثِ»
بِزَيْدِ الْمَعْرُوفِ لِقُدُورِيٍّ [٤٠٤/١]

(٢) الْقَائِدُ مِنْ بَعْضِ مَنْ بَحْوٍ . يَنْظُرُ: «الْمَصْنُوعُ الْعَبْرَةُ» لِلْقَبُولِ [٤٨١/٢/مادة: هند]

(٣) يَنْظُرُ: «الْحَقِيقَةُ» بِمَعْنَى «مَعْلَا» الَّذِي الْمَعْرُوفُ فِي [٢٢٨/٢ - ٣٢٩] .

(٤) أَبِي حَبِيبَةَ وَبَحْوِهِ

(٥) التَّرْمِكَةُ هِيَ الْأَشْيَاءُ مِنَ الْحَبْلِ وَبِهَا هِيَ عَرِشٌ وَبَزْدُونُهُ تُنْجِدُ النَّفْسَ ، وَالْحَمْعُ: مَذْ

يَنْظُرُ: «الْحَقِيقَةُ» بِمَعْنَى «مَعْلَا» الَّذِي الْمَعْرُوفُ فِي [٢٣٩/١/مادة: ومك]

(٦) يَنْظُرُ: «الْحَقِيقَةُ» بِمَعْنَى «مَعْلَا» الَّذِي الْمَعْرُوفُ فِي [٢٢٨/٢ - ٣٢٩]

(٧) يَنْظُرُ: «الْحَقِيقَةُ» بِمَعْنَى «مَعْلَا» الَّذِي الْمَعْرُوفُ فِي [٢٢٠/١]

قوله ولا من يعني للناس ، لأنه يجمع الناس على الزنك ككثرة .

في غايه السرا

عورات لأحباب و لمحرّمات ، فيشعها بظرة ثبته ، ودلت حرم . ولا تجوز شهادته مرتكب الحرام ، ولأنه تارك للثروة بالشماعه بعني منسحب [به] ، فلا يؤمن عبه أن يأتي في شهادته : ٣١٠ . بما لا أضل به

قال صاحب «الهداية» . (وفي بعض نسخ) ولا من يلعن باطنشور ، وهو (المنفي) ، أي وفي بعض نسخ بدوري

قوله . (قوله ولا من يعني للناس) . أي قال البدوري في «محصره» .
ودلت لأنه تارك للثروة ، وعمل صاحب «الهداية» بقوله (لأنه يجمع الناس على الزنك ككثرة)

وقال في «الأجاس» «ومثل محمد بن شعاع عن أبي سريته مع نفسه فقال: لا يقدح ذلك في شهادته» (٣).

وختلفوا في حد الكثرة . فقال في «مناوى الصغرى» «ذكر الشيخ لإمام حرره راده» (١) في اشرح الشهادات حد الكثرة ما كان حراماً محصاً ، يسمى دحشة في الشرع كسواطة . أو لثمة تسمى في الشرع داحشة ، تكن شرح عليها عقوبة محصية بعض قاطع ، إما في الدنيا بالحد كالسرقة ، والربا ، وقتل نفس بعير حقاً ،

(١) هل الخط وقع في النسخة التي شرح عليها العلامة بهاء الدين محمد بن أحمد لأحمد في كتابه «أزاد الفقهاء شرح محصر الفتوى» [٢٣٩ ١] بخط مكية فيس لله أحمد بن برك (بم الخط ٧٩٥) [وكذا في نسخة من شرح براهيم في «المحلى في شرح الفتوى» [٣٥٩ ١] بخط مكية فيس لله أحمد بن برك (بم الخط ٨١٩) [وكذا في نسخة من شرح عليها صاحب «السيوهر» [٢٣ ٢] شرح بدوري] [٢٣ ٢]

٢ - «محصر بدوري» [ص ٢٢٠]

٣ - «الأحسان» [ص ١٢٢]

(١) وقع في «ع» . زيادة في «مبوطه» .

أو الوعيد بالثأر في الاحدية، كتحس من الهم

ولا ينقطع عدائه شارب الحمر بنفس أشرب ، لأن هذا الحد ما نسب من وضع
إلا إذا دام عن ديت ، فإن أعدائه يروى بالإضرار على بضاعتهم ، فهذا أولى ، وقد
أكل الرب ينقطع فيه الإدمان والشبهة « . . . » . في ف ينقطع « التناوي الصعري »

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَا فِيهِ خَدٌّ فَهُوَ كَرَّةٌ وَعَلَى مَا كَانَ حَرَامًا لَعْنَهُ

وقال في «حلاصة الفتاوى» «لم فيه خد بصر لكتاب» ثم قال: وأضحاب
لم يأخذوا بدلت، وإنما بنوا دلت على ثلاثة معاني:

أحدها أن يرتكب ما كان شيعياً بين المسلمين ، وفيه هتف حُرمة الله تعالى
والثاني: أن يكون فيه مُسببة لشرّوة والكرّم ، وكلُّ فعلٍ يزُفُّ الشرّوة
والكرّم ، فهو من الكبائر .

والثالث: أَنْ يُصِرَّ عَلَى الْمَعَاصِي وَتُجَوَّرَ^١ إِيَّاهُ نَقْطُ «الخلاصة»
والأصلُ هـَا أَنَّ الْعَدْلَ تُضِلُّ شَهَادَتُهُ، وَغَيْرُ الْعَدْلِ لَا تُضِلُّ شَهَادَتُهُ؛ مَرَّةً
نَعَالِي ﴿وَتَشْهَدُونَ دُونَ خَلْقِكُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]

قال في «التنوير الصغرى» «يعدُّ من يحسُّ عن الكناثر كُناها، حتى لو ارتكبت كبيرة تنسقط عدائته، وفي الصَّغائر العثرة لبعلة، أو الدَّوام على الصَّغيرة لتصير كبيرة»^(١) وفيه عن «أدب القاضي» لعصام^(٢)

عبد الباق

وقال شمس الأئمة الترخيبي في «شرح أدب القاضي» - في باب المسألة
عن اليهود - عن إبراهيم بن يحيى أنه قال: العذر في المثلس من لم نطق عليه
في نظري ولا فرج.

وقد حدث البخاري في باب لكثير بإساده إلى أبي هريرة أن
عن النبي ﷺ قال: «احتبوا السبع الموبقات»، قالوا: يا رسول الله، وبها هي؟
قال: «الشرك بالله، والسحر، والقول بالنبي أنني حرّم الله إلا بالحق، وأكل
الربا، وأكل ما بين يميني، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات
المؤمنات»^١، ذكره في «الصحيح» في كتاب الحدود.

وحدث البخاري أيضاً بإساده إلى عبد الرحمن بن أبي نكرة، عن أبيه
قال: قال النبي ﷺ: «ألا أنبئكم بأكثر الكسائر؟» قلت: بلى يا رسول الله،
قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين». وكان منكنا فحدثني فقال: «ألا وقول
الزور، وشهادة الزور»، فما زال يقولها، حتى قلت: لا ينكث^٢، ذكره في
كتاب «الأدب».

= وكان هو وأخوه إبراهيم بن يوسف شحني بنح من رماهم، وله هذه ضابط، منها «المختصر»
في مدعي أبي حنيفة، وغير ذلك (توفي سنة ٢١٥ هـ) سطر «الدرج الإسلام» مدعي
٣٩٦ هـ، و«نحوه» المحصن بعد انعقاد عمره [٣: ١٧٠]

أحده بن أبي شهاب [رقم ٢١٧٤٧]، عن إبراهيم بن يحيى بن
أخرجه البخاري في كتاب الحدود من أهل كثير، ورواه باب رمي المحصن
١٤٦٥ هـ، ومنه في كتاب الإنسان باب ما يكسر وكسر، رقم ٨٩، وغيرهما من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه. وهذا لفظ البخاري

(٣٠) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب عقوق الوالدين من كتابه رقم ٥٠٣١ من حديث
عبد الرحمن بن أبي نكرة، عن أبيه نكرة.

قَالَ وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، لِأَنَّهُ كَشَفَ الْعَوْرَةَ حَرَمٌ
أَوْ بِأَكْلِ الرِّبِّ ، أَوْ بِقَامَرٍ بِالزُّدِّ وَالشَّطْرِيحِ لِأَنَّهُ كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْكِبَرِ .

يَشْتَرِطُ الْخَصْفُ فِي شُرْبِ الْحَمْرِ الْإِذْمَانُ كَمَا تَرَى .

وَوَجْهُهُ : أَنَّ بَعْضَ شُرْبِ الْحَمْرِ يُوجِبُ الْحَدَّ ، فَيُوجِبُ رَدَّ الشَّهَادَةِ .

وَشَرَطَ فِي «شَهَادَاتِ الْأَصْلِ» الْإِذْمَانُ فَقَالَ «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُدْمِنِ الْحَمْرِ
وَمُدْمِنِ السُّكْرِ» (١) .

وَعَالِدُهُ : أَنَّهُ إِذَا شَرِبَ فِي السَّرِّ لَا تَنْقُطُ عِدَّتُهُ .

قَالَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» «وَهَذَا شَرْطٌ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ مَتَى دَمٌ عَلَيْهِ فَهُوَ مُدْمِنٌ
عَلَى مَعْصِيَتِهِ ، وَإِنْ تَمَّ يَدْمٌ عَلَيْهِ فَهُوَ تَائِبٌ بَرَاءً» (٢) .

وَقَالَ النَّاصِحِيُّ أَيْضًا : «وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ دَخَلَ يَحِلِّسُ قَحَاسَ الْمُخَوِّرِ
وَالْمُخَانَةِ عَلَى الشُّرْبِ ، وَإِنْ تَمَّ يَنْكُرُ ؛ لِأَنَّهُ احْتِلَاطٌ بِهِمْ وَتَرْكُهُ لِأَمْرِ بِالْمَغْرُوبِ
يُوجِبُ سَقُوطَ عِدَالَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَفْسِ الْحَدُوسِ بِشَعًا ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

قَوُّهُ : (قَالَ) وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَشَفَ الْعَوْرَةَ
حَرَامٌ ، وَتَرْكُ الْحَرَامِ وَسَقٌ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، وَلِأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى رُكُوكِهِ دِينَهُ ،
وَلِئَلَّا يُسَالِتَهُ ، فَلَا يُؤْمَرُ عَلَيْهِ مِنْ شَهَادَةِ الرُّوِّ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

قَوُّهُ : (أَوْ بِأَكْلِ الرِّبِّ ، أَوْ بِقَامَرٍ بِالزُّدِّ وَالشَّطْرِيحِ) ، هَذَا لِمَطِّ انْقِذَارِيٍّ
فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٣) ، وَهُوَ عَقَّبَ عَلَى قَوِّهِ ، (مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِذْنٍ) ، وَإِنْ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ : ح : مُرَرٌ .

يَنْظُرُ : الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالسُّكْرِ : (٥١١) ص ٥١١ ، الْأَوَّلُ مَقْدَمٌ .

(٢) يَنْظُرُ : الْأَجْنَاسُ : لِلنَّاصِحِيِّ [١٩١/٢] .

(٣) يَنْظُرُ : مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ : [ص ٢٢٠] .

وَكَذِبَ مَنْ تَوَلَّاهُ الصَّلَاةَ لَا شَعْلَ بِهِمَا، فَأَمَّا مُعْزِدُ السَّعْبِ بِالشُّطْرُخِ فَسَرِ
يُصْنَفُ مَنَعٍ مِنَ الشَّهَادَةِ لِأَنَّهُ لَا خَبَرَ فِيهِ مَسَاعًا وَشَرْطُ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَكُنَّ

لَمْ تُقْلُ شَهَادَةُ أَكْلِ لَبَنًا لِأَنَّهُ دَسٌّ، لَا رُكْبَةَ الْحَرَمِ، دَلَّ تَعْلِيْقُ ﴿وَأَخْلَ
الْبَيْعِ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [٢٧٥]، وَقَالَ عَمَّاسٍ ﴿وَذَرَوْا مَا بَقِيَ مِنْ أَرْبَؤَاقِ كُنْهٍ
مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٧٨-٢٧٩]، الْعَمَّاسِيُّ: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ [٢٧٨-٢٧٩].

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: أَنَّ أَكْلَ الرِّبَا مِنَ السَّعْبِ شَوْقِيصٌ
وَنَقَلَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» عَنِ شَهَادَةِ «الْأَصْلِ» «لَا تُقْلُ شَهَادَةُ أَكْلِ رُبَا»
كَانَ مَشْهُورًا، لِأَنَّهُ إِذَا نَمَّ بِكُنٍّ مَشْهُورٌ، فَطَرِيقُهُ شَهْمَةٌ [٢٧٦]، وَعَدَالَتُهُ عَاهِرَةٌ،
فَلَا تُنْقَلُ بِهِمَةُ مُضَيِّبِهِ نَمَّ تَتَحَقَّقُ^(١)

وَأَمَّا الَّذِي يُنْعَبُ بِالشُّطْرُخِ إِذَا قَمَرَ عَلَيْهِ، أَوْ شَعْلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ كَثُرَ
الْخَيْفُ بِالْكَذِبِ وَكَانَ طَلٌّ، فَلَا نَجَازَ شَهَادَتُهُ كَذَا قَالَ لِحَضَرَافٍ فِي «أَدَبِ
الْقَاضِي»^(٢)، وَدَلَّتْ لِأَنَّهُ يَقَامُ وَتَقْرِئُ الصَّلَاةَ، الْكَذِبُ حَرَمٌ، فَتَنْقُطُ شَهَادَتُهُ

أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤْخَذْ أَحَدٌ بِهِ الْمَعْنَى، وَنَمَّ بِالشُّطْرُخِ، وَحَافِظٌ عَنِ الصَّلَاةِ
فِي وَقْتِهَا^(٣)، وَلَمْ يُقْبَرْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَخِيفْ بِالْكَذِبِ، فَإِنَّهُ لَا تَنْقُطُ شَهَادَتُهُ
وَدَلَّتْ لِأَنَّ الْعُمَمَاءَ ائْتَفَقُوا فِي حَرَمَةِ اللَّعِبِ بِالشُّطْرُخِ وَإِبَاحَتِهِ عَدَّ بَعْدَامِ هَذِهِ
الْمَعْنَى، فَعَلَى قَوْلِ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ بْنِ الْخَطَّابِ، يَحُلُّ^(٤)، كَذَا نَقَلَ مَدْهَتُهُمَا شَمْسُ الْأَشْفَاقِ

(١) هَذَا بِالنَّصِّ، وَالْحَبِيثُ لَمْ يَضَعْ مَحَرِّجَهُ.

(٢) يَنْظُرُ: «الْأَجْنَاسُ» لِلْمَاظِي [١٩١/٢]

(٣) يَنْظُرُ: «أَدَبُ عَمَّاسٍ» مَعَ شَرْحِ لِمَا فِي الشَّهَادَةِ بِحَضَرَافٍ [٣٥/٢]

(٤) رَوَى بِالْأَصْلِ فِي وَقْتِهَا، وَالثَّبُوتُ مِنْهَا، وَدَلَّتْ، وَابْتِغَاءُ وَدَعَاءُ، وَدَعَاءُ.

(٥) مَلَّ مَدْهَتُهُمَا مَعَ نَجَازٍ مَعَ نَكَاةٍ، وَدَلَّتْ عَنْ مَدْهَتِهِمَا مَعَ نَكَاةٍ، وَأَمَّا كَذَا يَنْظُرُ الْأَوَّلُ فِي

[١٥٥/١]، وَ«الْبُخَارِيُّ» الْكَبِيرُ فِي الْحَسَنِ سَارِ فِي [١٦٧/٧] وَالْبَاحِ وَالْإِكْبِيلُ سَحَبٌ =

أَكْلُ الرِّثَا مَشْهُورٌ بِهِ لِأَنَّ لِلْإِنْسَانَ قَلَمًا يَنْخُوعُ عَنْ مُبَاشَرَةِ الْعُقُودِ الْقَدِيدَةِ وَكُلُّ ذَلِكَ رِثَا

فِي بَابِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ

الْمُتَرَحِّصِيُّ فِي «الشرح أدب القاضي» فِي بَابِ الْحَمَانَةِ عَنْ الشُّهُودِ
وَلَا النَّاسَ لَا يُعْذَرُونَ مِنَ الْكَثِيرِ وَلَا يَسْتَجِثُّونَ صَاحِبَهُ، وَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُ
رَجْعَةً قَوْلَ الشَّافِعِيِّ عليه السلام أَنَّهُ يَشْهَدُ الْحَوَاطِرُ وَهِيَ تَعْلَمُ أَقْرَبَ الْحَرْبِ مِنْ ابْنِهَا
بِقُرْصِهِ، وَدَفَعَ الْكَيْدَ عَنْ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ مَحْمُودٌ، فَصَارَ كَالْعَيْبِ بِالْعَرَسِ وَالْقُوسِ
وَبِمَا مَا رَوَى صَاحِبُ «السِّنِّ» بِمُسْتَدِهِ بِبَنِي عُقَّةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ قُلَيْبٍ قَالَ: «وَلِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلَيْسَ مِنَ اللَّهِو إِلَّا ثَلَاثٌ: تَأْذِيبُ الرَّجُلِ قَرْصَةً، وَمُتْلَاعِبَةُ أَهْلِهِ،
وَرَمْيُهُ بِقَوْمِهِ وَنَبِيهِ» ^(١) [٣٧٢، م]، فَهُوَ جِبْهُ الْحَدِيثِ يَكُونُ اللَّهُو بِالشُّطْرَنْجِ
حَرَامًا، لِأَنَّهُ غَيْرُ ثَلَاثٍ

وَرَوَى فِي كِتَابِ «الْأَمَالِي فِي مَعْرِقَةِ الصَّحَابَةِ» ^(٢) فِي بَابِ الْحَاءِ مُسَدَّدًا إِلَى
حَدِّهِ بْنِ مُسْلِمٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْعُونَ مِنْ لَعَبٍ بِالشُّطْرَنْجِ، وَالْبَاطِرُ
إِنَّهَا كَالْأَكْلِ لَحْمِ الْجَزِيرِ» ^(٣)

= حَبِيلٌ بِمَعْنَى [١٦٦/٨]، وَ«الشرح مختصر خليل» لِلْمَحْرَشِيِّ [١٧٧/٧].

أَمْرُهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ بَابُ فِي تَرْمِيزِ [٢٥٣]، وَ«مَدَى» فِي كِتَابِ مَقَالِ الْجِهَادِ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَابُ مَا جَاءَ فِي فَهْلِ الرَّمِي فِي سَبْرِ اللَّهِ [١٦٣٧]، وَبَنِي فِي كِتَابِ
الْحَجَلِ تَأْذِيبُ الرَّجُلِ قَرْصَةً [٣٥٧٨]، وَبَنِي مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ بَابُ الرَّمِي فِي سَبْرِ اللَّهِ
[٢٨١١]، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسَدَّدِ» [١٤٨، ٤]، مِنْ حَدِيثِ عُقَّةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ قُلَيْبٍ، وَالنَّظَرُ لِأَبِي دَاوُدَ،
عَالِ التِّرْمِذِيِّ «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَقَالَ الْعِرَاقِيُّ: «رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةُ وَفِيهِ
مُطَرَّاتٌ» بِمَعْنَى «مُتَرَجِّحٌ أَحَادِيثُ الْإِحَادِ» بِمَعْنَى [٧٥٨]

^(٢) هُوَ الْحَدِيثُ أَنَّ مُوسَى بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ عُمَرَ بْنَ أَحْمَدَ الْأَصْبَهَانِيَّ سَمِعَ مِنْهُ وَهُوَ يَقُولُ: «حَدَّثَنَا

^(٣) حَرْجَةُ عِدَّةٌ فِي «الصَّحَابَةِ»، أَبُو مُوسَى التَّمِيمِيُّ فِي «الْمَدِينِ عَلَى مَعْرِفَةِ حَرْجَةِ» كَمَا
فِي «جَمْعِ الْمُصْطَرَفِ» مَعَ مُصْطَرَفِ «الْمُسَوِّطِي» [٥٦]، وَ«مَنْ حَرَّمَ فِي «الْحَجَلِ» [٦١٩]، مِنْ
عَلَامَةِ حَدِّهِ بِحَسَبِ أَنَّ سَدَّ مِنْ مُوسَى، وَعَنْهُ مِنْ مُعِيذٍ عَنْ ثَمَرٍ جَرِيحٍ عَنْ حَرْجَةِ، سَمِعَ مِنْهُ =

قال: ولا من يفعل الأفعال المستحقة. كالنول على الطريق، ولاكر على الطريق؛ لأنه شارك بمشروعة، وإذا كان لا يستحي [٥٢] عن مثل ذلك

وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال «ما آتا من دد ولا الدد مبي»^(١)

وأما الذي يلعب بالزرد فمزدود الشهادة على كل حال. كذا هي «الدحيرة»
ودلت لأنه حرام بالإجماع

قوله. (ولا من يفعل لأتعد المستحرة. كالنول على الطريق، والأكل على الطريق)، هذا لفظ بدوي في المختصره^(٢)

[ويقال ابن مسدد كذا وقع عند أبي موسى] به مرسلًا

فإن ابن حزم «من حب لا شيء» وقد ضعف، وحنه بن مسلم محبوس، وهو منقطع
ويطرح إسناده لا يحجر [٥٤٢/٢] ترجمة حجة بن سلم.
(١) قال بن الأثير في «التهذيب» الدد فهو واللعب، وهي محدوفة اللام، وقد استعملت مضمًا
ددا كسدي، وددن كدني، ولا يعد محسوبًا يكون باء، كقولهم بدني بدني، أو نون كثرهم
بدني بدني

ومعنى تكبير الدد في الجملة الأولى شيع والاستعروف، والآتي شيء منه إلا وهو شيء
في ما أتى في شيء من الدهر واللعب
ومعرفته في الجملة الثانية لأنه صار معهودًا بالدكر، كانه من ولا ذلك نوع مبي، وإنما يعثر
ولا هو مبي؛ لأن الصريح أكد وأبلغ

وقيل للام في بدلاستعروف حسن اللعب أي ولا حسن اللعب مبي، سواء كان في ذلك أو
غيره من سماع اللعب واللهو وأخبار الرمحش في الأوب، وقال ليس بخش أو يكون معروف
الحسن، لأن الكلام يتفكك، ويخرج من النام والكلام حسان، وفي الموصفين مصاف
محدوف بغيره ما أن من أهل دولا بدد من أشعبي، كذا جاء في حاشية «م» وبطريق «التهذيب»
في غريب الحديث: لأن الألب ١٠٩٣ مادة دد

(٢) حرجه البحري في «لأدب المفرد» [ص ٢٧٤]، وابن عدي في «الكامل» [٢٤٣ ٧].
والطبري في «المعجم الأوسط» [١٣٢ ١]، وسهفي في «السالكين» [٢١٧ ١٠]، من
حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

قال الهيثمي «رواه البراء بن عازب في الأوسط وفيه يحيى بن محمد بن عيسى، وقد وثق، ولكن
ذكره هذا الحديث من مكروه حديث» بطر «مجمع الزوائد» لهيثمي [١١٣ ٨]

(٣) بطر: «مختصر القدوة» [ص ٢٢٠].

لَا يَنْتَفِعُ عَنِ الْكُذْبِ فَيَتَّهَمُ.

في غايه سار

وهنا نسخ^(١)، «المُسْحَقَرَةُ»^(٢)، و«المُسْحَقَةُ»^(٣)، و«المُسْتَحَقَةُ»^(٤)، وكُنْهَا على صيغة اسم مفعول، وروى: «المُسْحَقَةُ»^(٥)، راجعاً بمشقة السكسورة، وهي أصحُّ نسخ، وهي من تشخب، وهي لغة في لشخب، وهو رقة لعق، من قريتهم، ثوبٌ سحيق، إذا كان قليل الغزل، وروى: «المُسْتَحَقَةُ»^(٦)، بكثر الحاء، أي: لأفعال المسحقة بمصاحبيها.

قال الناطقي في «الأجاس»: «وكان شيخاً أبو عبد الله لخرجاني يحيى عن أبي بكر لزارى عن أبي الحسن الكرخي أن من يأكل في الشوق بين أيدي الناس لا تقبل شهادته، وكذلك من يمضي في شوق سزاويل ليس عليه غيره؛ لأنه تارك للضرورة»^(٧).

(١) يعني هنا نسخ مختلفة من الهداية في كلمة «المُسْحَقَةُ»

(٢) وهذا هو الثابت في المصنوع من «الهداية» لميرعبي [٢١٢]، وفي نسخة لابن أبي من الهداية [ق ٢١٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا] وفي نسخة لشهرستاني (المعروفة على أكمل سبيل النابوي) من الهداية [ق ١٨٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله أفندي تركيا] وفي نسخة لقاسمي من الهداية [ق ١٨٦] ب. محفوظ مكتبة كوبريبي عاقل أحمد باشا - تركيا]

(٣) أشار المؤلف إلى هذه النسخ جميعاً في حاشية الصفحة التي يحطه من الهداية [٢١٢] ق ٥٢ ب. محفوظ مكتبة قصر الله أفندي - تركيا]، وقد شهرستاني في نسخة (المعروفة) على أكمل سبيل (ساربي) من الهداية [ق ١٨٩] ب. محفوظ مكتبة قصر الله هدي - تركيا]

(٤) وهذا ثابت في نسخة لزاركي من الهداية [٢١٢] ق ٥٥ ب. محفوظ مكتبة قصر الله أفندي - تركيا]

(٥) وهذا الثابت في نسخة لقشقموي من الهداية [٢١٢] ق ٥٥ ب. محفوظ مكتبة قصر الله أفندي - تركيا]، وفي نسخة قصر الله الحبي من الهداية [٢١٢] ق ٥٢ ب. محفوظ مكتبة جامعة برستون - أمريكا/ (رقم الحفظ: ٣٥٩٤). وأشار إليه الأديبي في حاشية نسخة في نسخة من الهداية [٢١٢] ق ٥٥/ب. محفوظ مكتبة قصر الله أفندي - تركيا]

(٦) ينظر «الأجاس» للناطق في [١٩١/٢].

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ يُظْهَرُ سَبُّ السَّفِّ لَطُفُورٍ فَسَبُّهُ بِخِلَافٍ مَنْ يَكْتُمُهُ

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «تَهْدِيبِ أَدَبِ الْقَاصِي» «الْحَكِيمُ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ شَيْخًا ثَوَّ صَارَعَ الْأَحْدَاثَ فِي لِحَامِهِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ هَذَا مُخْتَفٍ، وَإِنْ لَمْ تُحْكَمْ بِهِ لَدُنْكَ».

قَوْلُهُ - (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ يُظْهَرُ سَبُّ السَّفِّ)، هَذَا لِقَطْعِ الْمُتَوَرِّقِ فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(١).

وَالْمُرَادُ مِنَ السَّفِّ: «الصَّحْبَةُ وَالنَّابِعُونَ»، وَأَبُو خَيْفَةَ مَعْنَاهُ

وَقَالَ شَيْخُ الْأَثَنَةِ الشَّرْحِيُّ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاصِي» «قَالَ أَبُو يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَمَّا رَحْلُ أَطْهَرُ شَيْئَةٍ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [٢/٢٦٢]، لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ نَزَّ أَطْهَرُ شَيْئَةٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً، وَتَنْقُطُ عَدَالَتُهُ، فَإِذَا أَطْهَرَ لَشَيْئَةٍ وَاحِدٍ مِنَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْفَ تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً؟!

وَقَالَ صَاحِبُ «الْأَجْنَاسِ» فِي الْمَوْصُفِيِّ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي» وَفِي الشُّهُودِ عَنْ «السَّوَادِ أَبِي يُونُسَ» رَوَيْتُهُ أَنَّ سَمَاعَةَ: «لَا أَتَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ يَنْتِمِ أَصْحَابُ [٢/٣٧٢] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ يَنْتِمِ لَهُمْ».

وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ^(١) طَهَارَ الشَّيْءِ مُجَوِّدٌ^(٢) وَسَعَةٌ، لَا يَأْتِي بِدَلِيلٍ وَلَا الْأَرْضُوعُ وَالْأَسْقَاطُ، وَشَهَادَةُ السَّحِيفِ لَا تُقْبَلُ، وَلَا كَذَلِكَ التَّيَرُّؤُ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ دِينَ، وَإِنْ كَانَ عَلَى تَاطُلٍ، فَلَمْ يَظْهَرْ فَسَقُهُ^(٣).

(١) يَنْتَمِي «مَحْتَصَرُ الْمُتَوَرِّقِ» ص ٢٢٠

(٢) وَقَعَ بِالنَّاصِرِ «الْأَنْ» وَالْمُسْتَبَدِّ مِنَ الْإِثْمِ، وَالدَّامِ، وَالدَّامِ، وَالدَّامِ.

(٣) الْمَاجِي الْقَلِيلُ الْحَاءُ، وَلَا يُشْلِي بِمَا صَحَّ كَدَاجِي فِي حَاشِيَةِ «الْح» وَالدَّامِ.

(٤) يَنْتَمِي «الْأَجْنَاسُ» لِلْمَاطِفِي [١٩٣/٢]

وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْحَطَّابِيَّةَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُ اعْتَصَمَ
وُجْهَ الصَّنَقِ

طريقه عليه السلام

وَأَمَّا قَيْدُ الْمُتَدَوِّرِيِّ بِإِطْهَارِ سَبِّ السَّبِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَصَمَ ذَلِكَ وَنَمَّ يُصْهِرُهُ
- وَهُوَ عَدْلٌ فِي أَفْعَالِهِ -؛ فَإِنَّ شَهَادَتَهُ تُقْبَلُ^١ كَمَا فِي «شرح الأقطع»
قوله: (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْحَطَّابِيَّةَ)

أَرَادَ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَصْحَابَ بَدْعٍ كَالْخَوَارِجِيِّ، وَالرَّافِضِيِّ وَالْجَنْزِيِّ،
وَالْمُنْتَسِبِ وَالْمُتَعَطِّلِ، وَسُمِّيَ أَهْلُ الْبَدْعِ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ بِمِثْلِهِمْ لِمَا
مُحِبُّونَ لَهُمْ بِهَلَاكِ دِينِ شَرْعِيٍّ، وَوَعْدِيٍّ، وَهُوَ مُحِبُّونَ لِنَفْسِهِمْ مِنْ هَوَايَ
لَشَيْءٍ إِذَا أَحْتَمَ، وَقَدْ مَرَّ فِي «التَّحْقِيقِ» فِي بَابِ أَقَامِ السُّنَّةَ^٢.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ عليه السلام: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ^٣؛ لِأَنَّ الصَّنَقَ مِنْ حَسَبِ
لَا عِتَادَ شَرٍّ مِنَ الصَّنَقِ مِنْ حَسَبِ التَّعَاطُفِ

وَلَمَّا أَنَّ صَدَقَ لَهُوَ مِنْهُمْ لَا يُبْهَمُ بِالْكَذِبِ، إِذَا امْتَنَعَ عَنْ مَنَافِعِ مُحْظُورٍ
دِينٍ، وَإِنَّمَا وَقَعَ فِيمَا وَقَعَ تَشْدِيدُهُ فِي الدِّينِ، وَدَلِيلُ مَنَعَ مِنَ الْكَذِبِ، لَا سَبَبَ إِذَا
عَمِدَ بِكَذِبٍ كَثْرًا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَبْعَدَ مِنَ التَّهْمَةِ

قَالَ فِي «شرح الأقطع»: «قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْخَوَارِجِ: مَا لَمْ يَخْرُجُوا إِلَى مَالِ
أَهْلِ الْعَدْلِ؛ فَشَهَادَتُهُمْ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُظْهَرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمُ الْقَسْوُ، وَإِنَّمَا اعْتَصَمُوا،
وَإِذَا قَاتَلُوا؛ فَقَدْ أَظْهَرُوا الصَّنَقَ، فَلَمْ يُقْبَلْ شَهَادَتُهُمْ»^٤.

^١ مظر «شرح محاصر المتدوِّري» للأقطع [ق/ ٢٩٢]

^٢ مظر «أشهر شرح لأخسكتي» للمؤلف [٦٠١ - ٦٠٣]

^٣ الشافعي في هؤلاء تفصيل، وهو أنه لا يقبل شهادة من يخرج من أهل البدع، ولما قيل لا يكثر من أهل
البدع والأهواء، فجوز شهادتهم لا حصية مظر «الأمم الشافعي» [٣٠٨] و«المتدوِّري»

لكية «المتدوِّري» ١٧ - ١٦٨ | ورواه الطبري «المتدوِّري» [٢٣٩]

^٤ مظر «شرح محاصر المتدوِّري» للأقطع [ق/ ٢٩٣].

وَلَا تَنْتَهِ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْتَقِدُ وَفَ أَوْقَعَهُ فِيهِ إِلَّا تَدْيِيَهُ بِهِ وَضَرَّ كُمَزْ
يَشْرَبُ الْمَثَلُثُ أَوْ يَأْكُلُ مَثْرُوكَ ائْتَمِيهِ عَمِيدًا مُشْتَبِحًا بِدَيْتٍ ، بِجَلَابِ نَشْرٍ
مِنْ حَيْثُ ائْتَعَاطِي

﴿ عليه السلام ﴾

وَأَمَّا الْخَطَابِيَّةُ فَهُمْ قَوْمٌ مِنْ عُلَاةٍ لَرَوْ قَص ، قَالَ فِي «الشرح الأقطع» (١) «هُمْ
يُسَوْنَ بِبِي أَبِي بَخْطَبٍ ، رَجُلٌ كَانَ بِالْكُوفَةِ ، قَتَلَهُ عَمْسَى بْنُ مُوسَى وَصَلَهُ
بِالْكُفَاةِ» (٢) ، لِأَنَّهُ كَانَ يَرُغِمُ أَنْ عَيْبًا هُوَ الْإِلَهِ الْأَكْبَرُ ، وَخُفِرَ الصَّادِقُ الْإِلَهِ الْأَصْغَرُ ،
وَكَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ سَيِّدَهُمْ شَيْئًا عَلَى عَمْرٍ ، نَجَبٌ أَنْ (٣) يَشْهَدُ لَهُ بِقِيَّةٍ شَبَعَةٍ

قَالَ شَمْسُ الْأَنْعَةِ الْمَرْخِي فِي «أصول الفقه» فِي فَضْلِ بَيَانِ وَحْوِهِ لَا يَنْطَعُ
فِي تَفْسِيرِ الْخَطَابِيَّةِ : «هُمْ صَرَبٌ مِنْ لَرَوَائِصِ ، يُخَوِّزُونَ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ إِذَا حُفَّ
الْمُدَّعِي بَيْنَ بَيْنِهِمْ أَنَّهُ مُجَوِّ فِي دَعْوَاهُ ، وَيَعُولُونَ الْمَسْمُومَ لَا يَخْبِفُ كَدًّا ، تَبِي
هَذَا الْاِعْتِقَادَ مَا يُرْجَحُ حَالَتِ الْكِبَرِ فِي شَهَادَتِهِمْ» (٤) .

وَنَقَلَ فِي «الاجناس» عَنْ «بَوَائِدِ اسْمِ رُسْتَمِ» : «قَالَ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ : شَهَادَةُ أَحَدٍ
الْأَهْوَاءُ جَانِثَةٌ إِلَّا التَّرَائِصَةَ» (٥) ، فَإِنَّ صَفَاتِهِمْ تُصَدِّقُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَشَيْئٌ
هَوَاهُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ

وَفِي «أَدَبِ الْقَاضِي» إِمْلَاءٌ «هَؤُلَاءِ التَّرَائِصَةُ هُمْ لِحَضْرَتِهِ» (٥)

(١) ينظر «شرح مختصر القندوري» للأقطع [٢٩٣/١] .

(٢) الْكُفَاةُ هِيَ مَكَّةُ مَشْهُورَةٌ بِالْكُوفَةِ ينظر «معجم بديع» لبديع الحموي [٢٨١/٤] .

(٣) وَفَعٌ بِالْأَصْلِ «يَجِبُ لَهُ أَنْ» وَانْتَبَهَ مِنْ «أَمْ» ، «وَأَمْ» ، «وَدَح» ، «وَفَع» ، «وَدَح» ، وَهُوَ الْعَوْنُ

عَدَا وَفَعٌ فِي «الشرح مختصر القندوري» لِأَبِي بَكْرٍ الْأَطْعَمِ [٢/٢٩٣] أَوْ مَحْظُوظٌ مَكَّةُ بَعْدَ كَ

الْفَصْدِي - تَرْكِيا / وَفَعٌ الْحَفْظُ : (٨٠٠) .

(٤) ينظر «أصول المرخسي» [٣٧٣/١] .

(٥) ينظر «الاجناس» لِلدَّاهِي [١٩٤/٢] .

أما الخطّابة فيهم من غلاة الزوابع فيعتقدون شهادة كل من حلف
عندهم

وقيل يزورون شهادته لشيعةهم وأحبة فتمكث لهم في شهادتهم

وقال في «المعرب» «الحدّية طائفة من الزوابع، نسو إلى أبي الخطاب
محمد بن أبي رهب الأخدع»^١

وقال أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي «الحدّية نسو إلى أبي الخطاب،
وسمى محمد بن أبي ريثب الأسدي ١٠٢٣١ الأخدع، وكان يقول بإمامة
إسماعيل بن جعفر، فلما مات إسماعيل، رجعوا إلى القول بإمامة جعفر، وعذروا
في القول عذوا كبيرا».

وحرخ أبو الخطاب في حياة جعفر بالكوفة، فحارب عيسى بن موسى بن
عيسى بن عبد الله بن العباس، وأظهر لدعوة إلى جعفر، فبرأه جعفر، وبغى
ودعا عليه، وقتل هو وأصحابه كلهم

ويقال: إنه لم يثبت منهم لا زحلّ واحد اسمه ساسم بن مكرم الجمال،
ولكن باي سمعة، وثلث باي حديجة، وكان أبو الخطاب يقول بإمامة جعفر
تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون عذوا كبيرا

وتت قوم من أهل مقاته يقدّ على القول بذلك، وقالوا في الأئمة كلهم
باعتوا الشدب، وحرخت فرقة منهم إلى القول بإمامة محمد بن إسماعيل بعد أبيه
إسماعيل، وروّعوا أن أبا الخطاب أمرهم بذلك وذلّهم عليه، ويروى فيه مثل ما
قلنا في سائر الأئمة من القول بكبير، ونكفر بعظم، ثم تعرّفوا بعد ذلك فرقا

١ هذا الحدّ في «المعرب» مطبوع في ١٢٦٠

٢ في «المعرب» عيسى بن موسى بن عبد الله بن العباس

قال: وتُقبل شهادة من لدنة بعضهم على بعض، وإن اختلفت منهم

كثيرة، يذكّر أقسامهم بعد ذلك عند ذكر «علاء»^(١) إلى هذا لفظ أبي حاتم الزبيري قوله (وتُقبل شهادة أهل بدنة بعضهم على بعض، وإن اختلفت مللتهم)، وقد لفظ شذوري في «محصر»^(٢)، وهذا مذهب، وهو قول شريح، والشافعي^(٣)، وغير من عبد لعمر، وأبي شهاب، ويحيى بن سعيد

والطحاوي عن أبي بن عمار قال: «سمعت يحيى بن أنس يقول: وحدت عن أحد من المتقدمين أن شهادة الصاري معهم على بعض لا تحوز، لا رسفاً»

وقال مالك^(٤) والشافعي^(٥) لا تحوز

لهما أن الكافر فاسق، لقوله تعالى فيهم في سورة التور: ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة التور: ١٠٩]، ولا تُقبل شهادة الفاسق، لقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِبَيِّنَاتٍ﴾ [سورة النور: ١٠]، ولأن الشهادة من باب الولاية والكرامة، ولكفر من أهل الإهانة، فلا تُقبل شهادته، كما مرئد والحري

ولما ما حدث الطحاوي في ٣٧٢ | «شرح الآثار» بسنده إلى عمر الشافعي عن حابر بن عبد الله أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ برجل وامرؤ

١. سقط «لرسه في الكتاب الإسلامي» بعبارة أبي حاتم الزبيري [٢٥ ٣]

٢. سقط «محصر شذوري» [٢٢١]

٣. شريح والشافعي كلامهما من فقهاء السنين بالكونة قد جاء في حاشية «مع» ١٠٠، ١٠١، ١٠٢

٤. بن شهاب هو يهودي، من كتاب «سابق» ويحيى بن سعيد من كتاب «الشافعي» بسنده قد جاء

في حاشية «مع» ١٠٠، ١٠١، ١٠٢

٥. ينظر «مع» ١٠١، ١٠٢ | «شرح محصر خليل» للخرشي [١٧٦/٧]

٦. ينظر «الحاوي الكبير» للماوردي [١٧/٦١]، و«مغنى العالين» للووي [٢٢٢/١١]

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّامِيُّ لَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُ قَاسِقٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَأَكْفَرُ مِنْ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٥] فَبِحُجَّتِ اسْمُ قَبْلِ مَنْ حَبَرَهُ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ قَضَاؤَ كَالْمُرْتَدِّ.

عَلَيْهِ السَّلَامُ

مِنْهُمْ رِبَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَنْثَوِيُّ بَارِعَةٌ مِنْكُمْ بِشَهَادَتِهِ».

فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ لَتَيْهِ حَقٌّ، شَهَدَتُهُمْ عَنْهُمْ، وَأَنَّ كَذِبَهُ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى عَمَلِهِ، وَعَلَى انْقِصَادِهِ مِنْ زُلَامَةٍ، فَيَكُونُ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى حَسَبِ قَبُولِ شَهَادَتِهِ عَلَيْهِ حَسَبِ، كَالْمُسْلِمِ لَمَّا كَانَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ الْقُصَاةِ، قَالَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى حَسَبِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بِخِلَافِ الْمُرْتَدِّ، فَإِنَّهُ لَا وَلَايَةَ لَهُ أَصْلًا، لِأَنَّهُ لَا دِينَ لَهُ تُشِيرُ عَلَيْهِ

وَبِخِلَافِ شَهَادَةِ الْحَرْبِيِّ عَلَى الدُّنْيَى، لِأَنَّ الدُّنْيَى أَعْلَى حَالًا مِنْهُ، وَلِأَنَّ لِحَرْبِ الدُّنْيَى أَرَامِي عَلَيْهِ الْعِلْمُ؛ لِصُدُورِهِ عَنْ عَيْنٍ وَدِينٍ حَارِفٍ عَنْ فَتْحِ الْكُذْبِ، فَجَبَتْ نَعْمَتُ نِعْمَةٍ «نَقِيَّةً»، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَالْمُسْلِمِ

بِخِلَافِ شَهَادَةِ الدُّنْيَى عَنِ الْمُسْلِمِ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ لِشَهْمَةٍ، لِأَنَّهُ بَعَادِي حَسَبِ وَرَبِّهِ يَرِيدُ إِضْمَارَ الْكُذْبِ عَلَيْهِ، وَلَايَتُهُ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ بِشَقِي، فَإِنْ قِيلَ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْكَافِرِ، كَالْمُرْتَدِّ

قُلْنَا الْكَافِرُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ لِشَهْمَةٍ، لِأَنَّهُمْ يَسْحَلُونَ دِينًا مَا يَأْمُرُ بِهِ، وَهَذِهِ التَّهْمَةُ مَعْدُومَةٌ فِي شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، بِخِلَافِ الْقَاسِقِ، وَهُوَ مُزْدَوِّدُ الشَّهَادَةِ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ مُؤَخَّوْذٌ فِي شَهَادَتِهِ عَلَى الْكَافِرِ كَمَا هُوَ مُؤَخَّوْذٌ فِي

دِينِهِ، فَصَحَّاحِي فِي شَيْءٍ سَعَانِي لَأَنَّ ١: ٤٢ | مِنْ حَسَبِ عَدَدِ سَعِي عَمَلِهِ عَدَدُهُ

لَأَنَّ بَيْنَ الشَّامِيِّ وَهَذَا سَدَّ حُدُودَ «الْحَبَرِ» عَلَى حَرْبِهِ، فَهِيَ لَا تَدِينُ

وَلَمْ يَرْوِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَارَ شَهَادَةَ النَّصْرَانِيِّ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ.
وَلَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ عَلَى نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ الصُّغَارَ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ عَلَى
جَنْبِهِ، وَأَيْشَقُّ مِنْ حَيْثُ لَا يُعْتَقَدُ عَمْرٌ مَعَ لَانَّهُ يَحْسَبُ مَا يَحْتَقِدُهُ مُحَرَّمٌ دِينَهُ،
وَالْكُفْرُ مَحْظُورٌ الْأَدْبَابِ، بِجَلَابِ الْمُزْنَةِ، لِأَنَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ، وَبِجَلَابِ شَهَادَةِ
لِدَمِّي عَلَى الْمُسْلِمِ لَانَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ بِالْإِصَافَةِ إِيَّاهُ، وَلَانَّهُ يَقُولُ عَلَيْهِ، لَانَّهُ بِمِطَّةٍ
قَهْرُهُ إِيَّاهُ، وَمِلَّةُ الْكُفْرِ وَإِنْ أَخْلَفَتْ فَلَا قَهْرَ وَلَا يَحْمِلُهُمْ انْعِيْطُ عَلَى النَّقُولِ
قَالَ: وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَرْبِيِّ عَلَى الدِّمِيِّ الْمُسْتَأْنَسِ لَانَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ عَلَيْهِ

في غاية النجاسة

شهادته على ١٠١٣ المسم، فتطَّل القياس، لَأَنَّ عِدَّةَ الرَّدِّ وَجَدَتْ فِي شَهَادَةِ
الْمُتَّسِعِ، دُونَ شَهَادَةِ الْكَافِرِ عَلَى الْكَافِرِ.

قَالَ قُلْتُ: عَلَى هَذَا يَمَعِي أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ الْيَهُودِيِّ عَلَى النَّصْرَانِيِّ وَبِالْعَكْسِ،
لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَنْتَجِلُ دَمَ الْآخَرِ

قُلْتُ: لَمَّا كَانُوا جَمِيعًا أَهْلَ الدِّمَةِ، وَكَانُوا تَحْتَ إِذْلَابِ وَهَانِيَا، وَطَبِيعِ
بَيْتِ وَبَيْنَهُمْ عَدَاوَةٌ، انْقَضَى ذَلِكَ خُتْمُهُمْ، وَتَنَبَّاتِ التَّهْمَةُ

قَوْلُهُ: (لَانَّهُ لَا وَلايَةَ لَهُ)، أَيْ: لَأَنَّ الشَّأْنَ لَا وَلايَةَ لِلدِّمِيِّ، (بِالْإِصَافَةِ إِيَّاهُ)،
أَيْ: بِاسْتِثْنَاءِ الْمُسْلِمِ

وَبِمَا قَدْ بِلْإِصَافَةِ بِنِ الْمُسْلِمِ، لَأَنَّ لِدَمِّي وَلايَةَ عَلَى نَفْسِهِ، وَعَلَى أَوْلَادِهِ
الصُّغَرِ

قَوْلُهُ، (يَسْتَوِي الدِّمِيُّ عَلَى الْمُسْلِمِ).

قَوْلُهُ (بِمِطَّةٍ قَهْرُهُ إِيَّاهُ)، أَيْ: قَهْرُ الْمُسْلِمِ الدِّمِيِّ، يُقَالُ، عَاطَهُ، أَيْ: أَعْصَهُ

قَوْلُهُ، (وَلَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ... الْحَرْبِيِّ عَلَى الدِّمِيِّ)، وَهَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ ﷺ

لأن الدمي من أهل دار وهو أغنى حالاً منه، ونقل شهادته الدمي عنه كشهاده
المسلم عليه وعلى الدمي (ونقل شهادته المُناسين بعضهم على بعض إذا
كنوا من أهل دار واحدة، فإن كنوا من دارين كالزوم واشرك لا نقل) لأن
اختلاف الدارين يقطع انولاية ولهذا ينفع التوارث، بخلاف الدمي لانه من
أهل دارنا، ولا كدبت المُناسين.

في «مختصره» «، ودلت لأن اختلاف الدارين قطع للولاية والعصمة، وشهادته
ولاية، فلم نقل شهادته، ولأن الحزبي عدو مطلق من أهل دارهم، والدمي من
أهل دارنا، وقد قل حسب الإسلام وهو الحزبي، حتى كان به وعده مثل ما كان
للمسلم وعليه، فكان أعلى حالاً من حزبي، فلم نحز أن نجعل له ولاية على
الدمي.

ونقل شهادة الدمي على المُناسين، لأن الدمي أغنى حالاً منه، فحذر أن
نجعل له ولاية عليه، كشهاده المسلم على المُناسين وعلى الدمي
ونقل شهادة المُناسين بعضهم على بعض بشرط اتحاد الدار، فإذا اختلفت
فلا، لارتفاع الولاية والعصمة، وهذا لا يخري التوارث عند اختلاف الدارين،
بخلاف أهل الدمة، حيث نقل شهادة بعضهم على بعض، وإن كان هذا رؤوفاً
وذلك تركياً، لأنهم لما قبلوا الحزبية صاروا من أهل دارنا، فكانت دارهم واحدة
حكمًا

قال الناصحي في «تهذيب أدب القاضي» «ومن أسلم لمشهود عنه قبل أن
يغنى عنه، بطلب لشهادته؛ لأن لو قضينا لبعضنا الآن، ولا يجوز أن ننقض
شهادته كغيره على مسلم، ورد عرض ما يمنع بعضنا من شهادة قبل الخصاء له فنقض

قال وإن كانت الحسبات أغلب من الشَّيَآت ، والرَّجُلُ يَحْتَسِبُ الكَثِيرَ
فُلْتُ شَهَادَتُهُ وَإِنْ أَلَمْ يَمَعْصِهِ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي حَدِّ مَعْدَالَةِ الْمُعْصِرَةِ ،
لَا تُدَّ مِنْ تَوْفِي كَثَائِرِ كُلِّهَا وَبَعْدَ ذَلِكَ يُعْزَرُ الْعَدَبُ كَمَا دَكَّرْنَا ، فَأَمَّا الْإِلْمَاءُ
بِمَعْصِيَةٍ لَا تَفْدُخُ بِهِ الْعِدَّةُ تَمْشُرُوطُهُ فَلَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ الْمُشْرُوعَةُ لِأَنَّ فِي
اعْتِبَارِ حِسَابِهِ انْكَالَ سَدِّ نَابِهِ وَهُوَ مُقْتَوَى بِخِيَاءِ الْخُفُوقِ

﴿إِنْ هِيَ تَسَالُ﴾

به . كما لو رجع الشَّهَادَةُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِالشَّهَادَةِ ؛ فَبِهِ لَا يَقْضَى ، كَذَا هَدِ
وَنَ تَصْبِي عَلَيْهِ شَهَادَةُ الْكَافِرِ ، ثُمَّ اسْتَمَ ؛ فَاقْضَاءُ مَا صِي ، وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعَالِ
لِأَنَّ لَشَهَادَةَ تَمَثُّ الْقَضَاءِ ، وَفَرِيَاكَ مَا يُبْطِلُ شَهَادَةَ لَا يُتَطَّلُ لِقَضَاءِ ، كَمَا لَوْ رَجَعَ
الشَّهَادَةُ بَعْدَ الْقَضَاءِ ، لَا فِي الْحُدُودِ ، وَبِغَضَائِهِ فِي لِقَاسِ ، وَبِمَا دُونَ لِقَاسِ ، لَبَنِي
أَدْرَأُ ذَلِكَ عَمَّا ؛ لِأَنَّ الْإِنْصَاءَ مِنَ الْقَضَاءِ فِي بَابِ الْحُدُودِ ، فَإِذَا عَرَضَ مَانِعٌ تَرَى
الْإِسْتِيفَاءَ لَمْ يُسْتَوْفَ بَحْدُ وَابْتِصَاصُ .

قَوْلُهُ (قَالَ) وَإِنْ كَسَبَ الْخُسُفَاتُ أَغْلَبَ مِنَ الشَّيَآتِ ، وَالرَّجُلُ يَحْتَسِبُ
كَثَائِرَ ، فُلْتُ شَهَادَتُهُ وَإِنْ أَلَمْ يَمَعْصِهِ) ، أَيِ قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَحْصَرِهِ»^١

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّصِيبِيُّ فِي «نَهْذَبِ أَدَبِ الْقَاضِي» - فِي بَابِ لِمَا نَ عَرِ
لِلشَّهَادَةِ - «وَرَدَا مَدَامَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَوَاحِشِ الَّتِي يَحْتَسِبُ فِيهَا الْحُدُودُ ، وَمَا يُشْهُ ذَلِكَ
مِنَ الْعَصَايَا ، يَطْرُقُ فِي مَعْصِيَةٍ وَفِي طَاعَتِهِ ، فَإِنْ كَانَ يُؤَدِّي [د ٣٧٤ م] الْمَعْرُوفَ ،
وَأَحْلَاقُ الرِّبِّ بِهِ أَكْثَرُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ الصَّغِيرَةِ ، قَبِلْنَا شَهَادَتَهُ ، إِذْ لَا يَسْتَمُّ عِنْدَ مَنْ
دُنِيَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْصِيَةُ أَكْثَرَ مِنْ أَحْلَاقِ الرِّبِّ زِدَتْ شَهَادَتُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُكَ لِكَاثِرِ
وَلَحِيرٍ عَمَّا عَدَلَ ، وَصَعِيرُ لَدَبٍ مَعَ ظَاهِرِ لَصْلَاحٍ لَا يُوجِبُ زَدَّ الشَّهَادَةِ»

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ [د ٢٦٤ ٢] وَرَقِيصٍ «قَالَ أَبُو يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا كَانَ كَثَرُ أُمُورِ الْإِنْسَانِ

حسنة فهو عَدْلٌ بَنِي كَابِ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ مِنْ اتِّبَاحِ بَيْسٍ مِنَ الْكِبَارِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَحُلُو عَنْ رَلَّةٍ، إِذَا كَانَ عَدْلًا أَمَرَهُ الصَّلَاحُ قُلْتُ بَيْتَهُ. وَإِنْ كَابِ صَاحِبُ كِبَرَةٍ، فَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ مِنْهَا وَتَابَ، وَظَهَرَ ثَبُوتُهُ وَأَصْلَحَ فَهُوَ عَدْلٌ»

وَقَدْ شَمَسَ الْأَنْثَمَةُ الشَّرْحِي فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» «قَدْ نُسِ أَفْوَاهُ كَثِيرَةٌ عَنِ السَّلَفِ فِي اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي الشَّهَادَةِ. وَالْحَاصِلُ مَا رَوَى عَنِ الْقَاضِي أَبِي حَرَمٍ ^(١) أَنَّهُ سَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَرِثُ الْمَعْنَصِدِ بِاللَّهِ عَنِ الْعَدْلِ فِي شَهَادَةٍ، فَقَالَ أَحْسَنُ مَا يُعْمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَصَارِيِّ الْقَاضِي ^(٢)، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَدْلِ فِي الشَّهَادَةِ، فَقَالَ: أَنْ يَكُونَ مُحْتَاسِبًا يَكْبَارُ، وَلَا يَكُونَ مُصْبِرًا عَلَى الصَّعَابِ، وَيَكُونُ صَلَاحُهُ أَكْثَرَ مِنْ عَدْوِهِ، وَصَوَانُهُ كَثَرُ مِنْ خَطِيئَتِهِ، وَأَنْ يَسْتَعْمَلَ الصَّدْقَ دِيَانَةً وَثُرُوءَةً، وَبُحْبُوحَ عَنِ الْكُذْبِ دِيَانَةً وَثُرُوءَةً، فَاسْتَخْسَرُوا ذَلِكَ، وَأَثَرُهُ فِي دِيَارِ الْحَصْرَةِ» (أَبُو هَانِئٍ شَمَسَ الْأَنْثَمَةَ

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُنْكَهُ الْإِحْسَانُ عَنْ جَمِيعِ الْمَنُوبِ الْكِبَارِ وَالصَّعَابِ إِلَّا لِأَنْبِيَاءٍ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - فَلَوْ اشْتَرَطَ الْإِحْسَانُ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي الْعَدَالَةِ، اسْتَدَّ بَابُ الشَّهَادَةِ، وَهُوَ مَسْدُودٌ إِلَهُ يَقُولُهُ تَعَالَى «وَتَقْبَهُوا دَوْنِي عَدْلٍ مَكْرًا» (الْعَلَقُ ١٢) وَقَوْلُهُ: «بَعْضُ تَرْضَوْنَ مِنْ الشَّهَادَةِ» (ابن جرير ١٢٨٢)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ؛ ائْتَمَرَ الْعَدْلُ، فَصَرَّ عَيْنُ حَسَابَتِهِ سَبِيحَتَهُ؛ قَبْلَ شَهَادَتِهِ إِذَا كَانَ بِحُجُبِ الْكِبَارِ. وَإِنْ كَانَ عَلَى الْعَكْسِ فَلَا

قَوْلٌ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» «وَإِذَا تَرَكَ التَّرْخُلَ بِصَلَاةٍ فِي لِحْدَةِ احْتِفَافٍ وَوَحْدَةٍ؛ لِمَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ» ^(٣)

^(١) رَوَى بِالْأَصْلِ الْحَرَمِيُّ، وَاحْتَسَبَ مِنْ ٨٨٥، وَبَعْضُ ١، وَاحْتَسَبَ ١
^(٢) سَطَرٌ ٦ أَدَبِ الْقَاضِي مَعَ مَرْجَحٍ عَدْلٍ شَهَادَةِ احْتِفَافٍ [٣٦٣]

في لغة العرب

قال أبو بكر الرازي «لم يرد ما استخف لاسمه» لأن الاستخفاء شيء من شئ كثر، وإنما أراد به النواهي والتكاسل، لما روي عن سريته أنه قال: «لمن زعم عن شيء: فليس بشيء» وإن تركها على تأويله ودار عذلاً فيما سوى ذلك، قلت شهادته؛ لأنه ليس مدني، فلا يوحى ربه بشهادة

وفد في «التأوي الصغرى» - في مسائل الحرج وسعيه - «فثبت الجماعة كما بعد العواطف» وكذا ترك الجماعة من غير عذر؛ يُقيد بعدالة ذكر الخصاف في موضعين، وذكر في أحدهما «سرك ثلاث» وهو الذي حذرهُ شمس الأئمة السرخسي

ولم يذكر في موضع الثاني. تكرّر الترك، قال من ترك الجماعة وشه عليه على غير تأويل، فشهادته غير جائزة. وهو الذي أحذرهُ شمس الأئمة محمدي، هوته قال: «لمرة لو حدة يكفي لسقوط العدالة» كشيء في باب شهادة الظير، وإن تركها مريض، أو لعذر العجز، أو تأويل - بأن كان لإمام يفتق - لا بعد عدالته. «بني هنا لفظ «التأوي الصغرى»

قوله: «ألم ينفصة»، يقال: أنه، أي: أئمة، وهو دور الكبرياء اللئوب. كذا في «تهذيب الديوان»^(١).

ومنه ما ذكره الشافعي في «أغريب الحديث» في حديث عبد الله بن عمر - الخطيب - قال: حدثني عبد الرحمن بن عوف عن عيسى بن مسلم عن أبي طرفة الهذلي، أنه قال: «أبو حراش يعني نبي الصفاء والمرءة وهو شون»

(١) ماضي تعريجه

(٢) ينظر: المعجم ديوان الأدب، المعارف [١٦٥/٣، ١٦٦].

(٣) ينظر: أغريب الحديث، لأبي قتيبة [٢٠٣/٢]

قال ونُقل شهادته لأقرب : لأنه لا يُحلُّ بالعدالة إلا بدركته استبعاد
بأنس لأنه لم ينق [١٠٠] بهذا الضيق عدلاً

﴿ غاية البيان ﴾

لأنهم هذا حابر إن نقا به أنفس الله وقد أنما
إن تعمروا الله فاعز جفا به وأي عندك ما أنما

وكذلك في البيت في «تهذيب الديوان» لابي جرش، ويكنى قال هو
سليمان الحطاب في «شرح الصحيح البخاري» في كتاب «الصوم» إنه قول أمته
قوله (قال ونُقل شهادته لأقرب)، أي قال نقذوري في «محضر»
قال شمس الأئمة السرخسي في «شرح أدب القاضي» «ولا يقص عن أصحاب
في الألف»

ثم قال، وذكر صاحب الكتاب - يعني الحطاب - «أنه تحور شهادته،
وتحور صلاته، وإمامته، وتؤكد ديبخته، إلا إذا ترك ذلك^(١) على وجه الرغبة عن
استه»

وقال التاجي في «تهذيب أدب القاضي» «وتحور شهادته الألف إدرك»
عدلاً، لأن أشي^(٢) قال «الحنان للرجال شئة، وللنساء مكرمة»، فعزته

(١) أي: الطواف، كما جاء في حاشية [١٠٠]، و[١٠١]، و[١٠٢]

(٢) هذا البيت شاع أيضاً إلى أمه من أبي العتات كما في «شرح المعتمد» [١٠٣]، من [١٠٤]
[١٠٥]، «أدب الأدب» [١٠٦]، «أدب الأدب» [١٠٧]

وإنما المؤلف من الشاهد لا بد من أن يكون في كلامه عيوب بعد ذلك في
في القلوب.

- [١٠٨]، «أدب الأدب» [١٠٩]، «أدب الأدب» [١١٠]

(٣) ينظر: «محضر النقذوري» [١١١]

(٤) المراد ترك الحنان

(٥) معنى حريص

قال والحصى، لا نعلم. من شهادة علقمة الحصى، ولأنه قطع
نصفه من طم، فصار كما بر، فصار نذرة

﴿ بعد هذا ﴾

رواه لا ينعى قول شهادته، ولأن الكسر قد يحذف استيف على نفسه من
الحنان، فتعذر في تركه.

قال أبو بكر الرازي: «ومن كتب لا يحذف، فتركه نهاؤنا بآلة، فونه يصير
واسف، ولا نقول شهادته، وتوكل ديبحة إذ لم يتركه رعة عن الشدة. إلى هنا
لنقط كتابنا صحي.

وزوي عن ابن عباس: «لا نقول شهادة الأقلب، ولا نقول صلاته، ولا
توكل ديبحة».

قال الشيخ أبو نصر الغدادي: «وإنما أراد به المحوس، والأقلب سدي
يخفى».

قوله: (من والحصى)، قال الحطاب: «ونقول شهادة الحصى إذا كان
عدلاً، كما نقول شهادة رجل واحد على الرثا ونقصا من وعمر دلت».

روى أن عمر بن الخطاب: «أجاز شهادة علقمة الحصى على قدامه من فطغور».

(١) أخرجه ابن أبي شيبة رقم ٢٣٣٣، عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال ابن حجر: أخرجه من أبي شيبة بلفظ صحيح، بلفظ «الدرية في حريق حادث بديها»
لا من حجر [١٧٣/٢].

(٢) بلفظ «أدب القاضي مع شرح المصدر الشهادة بحضرة» [١٢١/١].

(٣) أخرجه من أبي شيبة رقم ٢٣٢١٩، من حرم في «المعنى» [١٢٨/١١]، وأما في شرح
المنية [٨٤٤/٣]، من طرق عن عمر بن الخطاب.

(٤) هذا الأثر لم يذكره أبو بكر بن رجب في شرحه عن «أدب القاضي»، لا مستنداً ولا معتداً، وعنده =

قَالَ وَوَلَدَ الرَّبَّاءُ لِأَنَّ بَشَرُ الْأَنْوَسِ لَا يُوجِبُ مَشَى الْوَلَدِ كَكَثَرِهِمْ
وَقَالَ مَالِكٌ. لَا تُقْتَلُ فِي الرَّبِّ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَتَرَةً كَمَثَلِهِ فَيُتِمُّ قُلْنَا
نَعْدُنَّ لَا يَخْتَارُ ذَلِكَ وَلَا يَسْتَجِبُهُ، وَالْكَلَامُ فِي الْعَذَابِ

— ختم نسخة مسند —

وَلَا يَنْقُصُ الْقَوْلُ الشَّهَادَةَ بِعَيْنِهِ لَعَدْلِهِ، وَحَصْنُ لَا يَنْقُصُ فِي الْعَدْلَةِ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي إِلَّا
قَطْعُ الْعَصْرِ مِنْهُ، وَقَطْعُ سَائِرِ الْأَغْصَاءِ لَا تَوْحِدُ شُيُوطَ الْعَدَالَةِ، فَكِدَاهُ
قَوْلُهُ (قَالَ وَوَلَدَ الرَّبَّاءُ)، أَيِ. قَالَ خُذُورِيٌّ فِي «مَحْضَرِهِ».

قَالَ الْخُصَافُ فِي «أَدَبِ الْقَاصِي»: «شَهَادَةُ وَلَدِ الرَّبِّ عَلَى الْعَدْلِ وَغَيْرِهِ حَاتِرٌ
إِذَا كَانَ عَدْلًا»^(١)، وَدَبِّكَ خَوَلَهُ تَعَالَى: «وَشَهِدُوا ذَوِي عَقْلٍ بِمِثَرٍ» [إِسْلَام: ١٢]
وَوَلَدَ الرَّبِّ عَدْلٌ، فَتَقْتُلُ شَهَادَتُهُ، وَلَئِنْ بَشَرُ أَبْنَاهُ لَيْسَ بِأَكْثَرِ مِنْ كُفْرِهِمْ، وَكُفْرُهُمْ
لَا يَمْنَعُ قَوْلَ شَهَادَتِهِ إِذَا كَانَ عَدْلًا، فَتَقْتُلُهُمَا أَوَّلَى. عَنِ آخِ يَقُولُ: قَالَ تَعَالَى
﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٦٥].

وَهُوَ لَا يُغْتَرُّ رَأْيًا بِرَأْيِ أَبِيهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِمَعْلُومِهِ، وَلَا يَكُونُ بِمَعْلُومِهِ مَدْعَاً
شَهَادَتِهِ.

وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ «الشَّرِيعِ» لِأَصْحَابِ مَالِكٍ يَتَّبِعُ قَوْلَ «وَلَا يَأْسُ بِشَهَادَةِ وَلَدِ
الرَّبِّ»، لِأَنَّ فِي الرَّبِّ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْعُدُودِ، هُنَا لَا تَجُوزُ فِيهِ «هَذَا لَفْظُ

= حُدْرُ شَهِيدٍ فِي شَرْحِهِ عَنِ خَمْرٍ يَتَّبِعُ بِهِ وَالْأَثَرُ ثَابِتٌ فِي سَلْحَةِ الْخُصَمَاءِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاصِي»
بِإِصْحَافِ [أ] ٢٣٨ ب مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ كُورَنِي دَاهِلِ أَحْمَدُ شَا (م م مَحْظُوطٌ ٥٤٦) ،
وَيُنْظَرُ «شَرْحُ أَدَبِ الْقَاصِي» حُدْرُ شَهِيدٍ [٤ ١٢ ١٢٦] ، ١٠٠ «شَرْحُ أَدَبِ الْقَاصِي» لِأَبِي بَكْرٍ
لُزَارِي [أ] ١٩٥ ب مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ بَيْتِ اللَّهِ لَمْدِي بَرْكَ (م م مَحْظُوطٌ ٦٥٨)

(١) رَادِبَعْلَةُ فِي (ط)، «وَهُوَ مَسْمُومٌ»

(٢) بِنَظَرٍ «مَحْضَرُ خُذُورِيٍّ» [ص/ ٢٢٠].

(٣) بِنَظَرٍ «أَدَبُ الْقَاصِي» مَعَ شَرْحِ حُدْرُ الشَّهِيدِ «تَلَحُّظَاتٌ» [٤٢٥، ٤]

بِصَرِّ «بَدِيعٌ» لِأَبِي الْجَلَّالِ [٢/ ٢٤٠]

وَقَبِلَ الْعَامِلُ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ دَامَتْ رُوَّةٌ لَا يُخَارِفُ فِي كَلَامِهِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْقَاسِقِ، لِأَنَّهُ يُوَخَّاهُ لَا يَقْدُمُ عَلَى الْكُذِبِ حِفْظًا لِمُرُوءَةٍ وَلِنَهَائِهِ لَا يُسْأَحَرُ عَلَى الشَّهَادَةِ الْكَادِبَةِ.

عَلَيْهِ السَّلَامُ

شهادة العُتَالِ.

قَالَ فخر الإسلام «مَعْنَى الْعُتَالِ الَّذِينَ كَانُوا أَعْوَانِ السُّلْطَانِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ لِأَنَّهُ لِلصَّلَاحِ كَانَ عَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَهَذَا هُوَ لَا، الَّذِينَ فِي زَمَانِهِمْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، لِأَنَّهُمْ أَظْلَمُ عَالَمٌ فِيهِمْ».

وهذا معنى قول صاحب «الهداية» (وَالْمُرَادُ عُتَالُ السُّلْطَانِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمُتَابِعِينَ).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرَادَ بِهِ: إِذَا كَانَ الْعَامِلُ وَجِيهًا دَامَتْ رُوَّةٌ، غَيْرَ مُجَارِفٍ فِي كَلَامِهِ، تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَالْأَفْلَاحُ، وَهَذَا كَمَا مَرَّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ «الشَّهَادَاتِ»: أَنَّ الْقَاسِقَ إِذَا كَانَ وَجِيهًا فِي النَّاسِ دَامَتْ رُوَّةٌ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «إِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِثْلَ عُتَمَرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْ سِجَوْدٍ، تَحَوَّرَ شَهَادَتُهُ، فَإِنْ كَانَ مِثْلَ بَرِيدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ أَوْ سِجَوْدٍ، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَإِنَّمَا جَرَتْ شَهَادَةُ الْعُتَالِ لِأَنَّ الْعَامِلَ إِذَا كَانَ صَادِقًا يَكُونُ أَعْظَمَ أَحَدًا، لِأَنَّهُ رُوِيَ فِي حَدِيثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُطْلَبُهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَّةٍ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»^١، وَغَدَّ السَّبْعَةُ، وَدَكَرَ فِيهِمْ لِإِمَامٍ لَعَادٍ.

١ - سطر «الجامع الصغير» مع شرحه إمام الكبير [ص/ ٣٩٠].

٢ - سطر شرح الجامع الصغير لبيروني [و/ ٢٣٩] معطوط مكدح: الله في [٦٦٢]

٣ - حد حرم من حيث أخرجه البخاري في كتاب الجماعة والإمامة باب من جلس في المسجد سطر صلاة وفصل المساجد [رغم ٦٦٩]، ومسلم في كتاب الزكاة باب فصل جلاء صدقه [رغم ١٠٣٦]، وغيرهما من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإذا نفس بها شهادة لك هذا العود شفعة له وإذا لم يحضر
بماضي ولا ية بنفس توصي إذا كان هناك ولو الموت معروفاً، فيكفي المدعي
ببده شهادة ثوية لنفس لا أن يشك بها شيء فمصر دله على ووصار د
وأن معهما ذلك يملك المدعي بنفس ذلك معهما معهما من نفس
يعترقهما، بخلاف ما إذا اتكأ ولم يعرف الموت لأنه ليس له ولا شيء
بوصي فتكون الشهادة هي الموحدة، وفي العربية منعت عنهما دليلاً
شهادة وإن لم يكن الموت معروفاً لأنهم يبرأ على التمسك ببيت حداث
غرايبهما في حقيهما

والثاني أن يشهد العربيان حديث عنهما
والثالث أن يشهد العربيان بعد على حسب دلي
والرابع أن يشهد الموصو
والخامس أن يشهد موصي
فالمحور في جميع الفصول في شهادته وحده لا يحضر
وإذا كان الموت معروفاً فإن لم يكن حوله لا يقال شيء ولا شيء
سبب عنهما دليلاً، فإن شهادتهما تقبل وإن لم يكن الموت معروفاً
وإذا القاس أن نهم في حدود شفعة شفعة، وإن شهادته معروفاً
بماضي لا يقال فيه على نوكته، كما في شهادته على حده لا
في حد يرحل بعض المدعي أو فمصره لا يقال شهادته معروفاً
وإذا لم يحضر أن المدعي حديث قبل ما حصر في حد حداث

(وإن شهدا أن أباهما العائت وكله يقتصر ذبويه بالكوفة فدعى الوكيل
أو أنكره لا تقبل شهادتهما) لأن القاضي لا يملك نصب الوكيل عن العائت.
فلو ثبتت بئها بشت بشهادتهما وهي غير موجهة لمكان التهمة.

معروف. فلا يثبت للقاضي بهذه الشهادة ولاية لم تكن، وإنما سقط عنه مؤنة تعيين
الوصي. كما نزع لست موجهة، ومع هذا يحوز استعمالها في تعيين الأنصباء
دفعاً للتهم عن القاضي، فصلحت دافعة، لا حجة موجهة، فكذلك هذه الشهادة
تدفع عن القاضي مؤنة التعيين.

بجواب الشهادة على أن أباهما وكله يقتصر ذنبه، حيث لا يقبل، لأنه ليس
للقاضي ولاية نصب الوكيل [٢١٦٥] عن العائت، ولو ثبت الوكالة، ثبت بهذه
الشهادة، وقد تمكنت منها التهمة^١، فلا تقبل، ولأن القاضي لو رد هذه الشهادة
يحتاج إلى أن ينصب للميت وصياً، لأن القاضي نصب باطراً للمسلمين، فلا
يحوز أن يعطل أمور الميت، فإذا كان يحتاج إلى نصب وصي حر عد رد هذه
الشهادة [٢٣٧٧] لم يكن في الرد فائدة.

وبجواب ما إذا لم يكن الموت معروفاً، أو الوصي لا يدعي ذلك، لا تقبل
الشهادة، لأن القاضي حينئذ لا يملك نصبه وصياً غير رضاه، أو برضاه، والموت
ليس بمعروف، فكون ثبوت الوصاية مضافاً إلى شهادتهما، فلا تقبل سبب
التهمة، بجواب العريتين عليهما للميت ذنب، فإن شهادتهما تقبل على الموت
والوصية إذا ادعى الوصي ذلك؛ لأن هذا اعتراف على أنفسهما بحق قبضي الشيء،
فانتفت التهمة.

فإن ثبتت ذكرت قبل هذا، أن القاضي لو رد هذه الشهادة، يحتاج إلى نصب

قال . ولا يسمع القاضي الشهادة على حرج . ولا يحكم بدلت لأن الشئ
مما لا يدخل تحت الحكم لأن له الدفع بالتوبة ولا يتحقق الإلزام ، ولأنه هناك
الشتر واستتر واجب وإشاعة حرام ، وإنما يرحص ضروره إحداء الموقوف

عنه البهار

وصي ، فلا فائدة في رد الشهادة ، وهذا مستقيم في أصول كلها ، ولكن فيما إذا
شهد الموصي إليهما إشكال بأن يقال كيف يحتاج إلى نصب وصي ، وللميت
وصيان ١٩

قلت : إنهما لما شهدا أن الميت أوصى إلى هـ الرجل الثالث ، فقد أقر أن
لا حق لهما في التصرف ما لم يكن معهما ثالث ، فلو رد شهادتهما ، احتاج إلى أن
ينصب وصيًا آخر حتى يتصرف معهما ، فلا يكون لرد الشهادة عليهما فائدة . كذا
ذكر الشيخ الفقيه أبو الليث

وبهذا عرفت أن ما ذكره صاحب «الهداية» بقوله (والوصيان إذا أقر أن
معهما ثالثًا) ، جواب سؤاله مقرر ، فاعرفه ، والسامع يُعرف في «أشروح الجامع
الكبير» في باب الشهادة في الموارث

يقال : أوصى بـ ، أي جعله وصي ، وأوصى له بكذا ، أي جعله موصى به .
قوله : (ولا يسمع القاضي الشهادة على حرج . ولا يحكم بدلت) ، هذا لفظ
المؤبري في «مختصره»^(١) ، أراد بذلك : الجرح المجرد ، وهو الذي لا يدخل
تحت حكم القاضي ، كما إذا قال المدعى عليه إن شهود المدعي فسنة ، أو قال
سأخر الشهود ، وإنما لا تغفل الشهادة على حرج مجرد خلاف لما يعي^(٢) ،
لأن القاضي مأثور بالشر على المسلمين ، وفي سماع البتة هناك الحرمة . وإشاعة

بشر مختصر المؤبري [ص ٢٢١]

١ - بشر (الأم) حنفية [٢٨٣ ٨] ، وفي حديث في لغة (الأم) الشامي ، شيرازي [٣١٩ ٣]

٢ - ومعه حديث السوي [١٦٨ ١١]

وذلك مما يدخل تحت الحكم ولو شهدوا^١ على إقرار المدعى بذلك
تقبل، لأن الإقرار مما يدخل تحت الحكم

لداخلة، ودلت حرم، لقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّنَ الْخَوْنُ أَنْ تَشِيْعَ الْفَجْشَةُ فِي الْيَوْمِ
مُؤْمِنُهُ عَدَبٌ فِي الْيَوْمِ وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَفْعَلُ مَا تَكْفُرُونَ﴾^٢، لأن
تضمن حقاً بدفع أو بلعد، محذور تقبل، ولأن الغشوة بين سماع البينة
الحكم بها، والمنع لا يدخل تحت الحكم؛ لأن المنع من الحكم، التوثيق
وليس للقاضي التوثيق في ثبوت الشيء، ولأنه د ٣٧٧ لا فائدة في الحكم؛ لأن
لمحكوم عليه يمكنه إبطاله بالتزوية

قوله (ولو شهدوا على قرر المدعى بذلك [تقبل]).

وفي بعض النسخ «إلا [إد] شهدوا»^٣ وهو مستند من قوله (ولا
يستمع القاضي الشهادة على جرح)، يعني: إذا شهد شهود المدعى عليه أن
المدعى أمر أن شهوده مسلمة؛ تقبل الشهادة على جرح؛ لأن مفاد ثبوت إقرار

(١) في حاشية الأصل اخ، صح إذا شهدوا.

٢ ما بين المخطوطين زيادة من الآية، وإم، وإصح، وإصح، وإصح، وإصح.

٣ ما بين المخطوطين زيادة من الآية، وإصح، وإصح، وإصح، وإصح.

(٢) هذا هو المتن في المصروع من الهداية بشرعي ١٢٥٣، وقد في نسخة لأركي
من الهداية ٢١ و ٥٦ ب مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا، وفي نسخة النسخي
من الهداية ٢١ و ٢٢٠ ب مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا، وفي نسخة النسخي
(المصروحة على أصل النسخ بيدني) من الهداية ١٨٩ و ١٨٩ أ مخطوط مكتبة قصر الله أمدي
- تركيا، وفي نسخة النسخي من الهداية ١٨٨ ب مخطوط مكتبة كوبرلي في قصر أحمد -
تركيا، وفي نسخة النسخي من الهداية ٢١ و ٥٥ أ مخطوط مكتبة ولي الدين أمدي - تركيا
ولنقط الأول ١٨ شهدوا م ثبت في النسخة التي بخط المؤلف من الهداية
٢، و ٩٣ ب مخطوط مكتبة قصر الله أمدي - تركيا، وفي نسخة قصر الله أمدي من الهداية
٢ و ٥٣ مخطوط مكتبة جامعة برينسون أمدي (رقم الحفظ ٣٥٩٤) وأما ب
الشه كندي في حاشية نسخة

قال ولو كان رجل أي المدعى عليه الكافر [١٠٦] المدعى السحار
يهود. لم يُقبل، لأنه شهادة على حرج محذور.

في حاشية السائر

مدعى بأنه لا حق به على المدعى عليه، ولعمرة فهو حذر عنه
قوله (قال ولو كان رجل)، أي المدعى عنه (أي المدعى السحار
يهود. لم يُقبل)، أي قال في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمّد بن يعقوب عن أبي حنيفة يروى في رجل قام سبعة
هذا سحار لليهود، قال لا أقبل له على استحار اليهود» وهذا لفظ
محمّد في «أصل الجامع الصغير»

قال الثقبه أبو الليث في «شرح الجامع» [١٠٧] الصغير «في قول من أبي
بني يثقل. لأنه أثبت أنهم فسقة، وشهادة نفسه لا تُقبل» ثم قال الثقبه «وهذا
محمّد أحسن»

وذكر فتح الإسلام وغيره في «شرح الجامع الصغير» «ذكر نحصف
في الحرج المجزئ أنه مقبول».

وقال الأصحبي في «تهذيب أدب القاضي» - في وجه قول الحنف - «إن
هذه مدعى تُنفقُ اعتداله، فثقل البينة عليه كإثري، وظاهر لزومه عن أصحاب
ته لا ثقل الشهادة على الحرج المجزئ» وهو المذكور في «الجامع الصغير».
وفي كتاب «الزكّية» وغير ذلك

ولهذا قال الأصحبي في «تهذيب أدب القاضي» «حكى ابن كاسي عن
أصحابنا - وهو المشهور من مدعيهم - «أشهدوا مدعي رجل، أو بارت،

١. صغير «الجامع الصغير مع شرحه» - مع بكير» [ص ٢٩٠]

٢. سطر الشرح «محمّد بن يعقوب عن أبي حنيفة» [ص ١٩٥]

في غاية البيان

فادعى المشهود عنه أنهم حميد أكبه لزن، أو شربت حنظل، أو شئت حذوة عن
هذه الشهادة، وجاء على ذلك بيته، فبني لا أوّل ذلك مئة

وكذلك لو قدم الله ته رجع عن الشهادة، أو شهده على إقرار الشاهد
لا شهادة عنه، أو هو متأخر على هذه الشهادة، فيها لا تغل، وبما تغل أو
أوم للمشهود عليه أنه الشاهد عد، أو محدودة في قديم، أو كسب الشهادة
بمال، فيبطل البيّة أنه شريك، فيها تغل

وخة الظاهر أن البيّة إنما جعلت حجة لإثبات ما يدخل تحت الحكم، وفي
وضع القاضي إن لم يكن ذلك، والجزع المجتزأ لا يدخل تحت الحكم، لأن الجزع
حرام لما مر، ولا يثبت أن ينقص حقاً للشرع لا ثد منه، أو حقا بعد، وم
يؤخذ ذلك، فلا تسمع، وليس في وضع القاضي إن لم يكن ذلك، عشرة مدعى عنه
على دفع ذلك بالنزوه وإن اصل به حكم صحيح، ولأن مفطور المدعى من بقية
لبيّة يبطل شهادة شهود المدعى ونفيها، وليست شرعاً بالإثبات لا لتبطل، فلا
تغل، ولأن هذه شهادة وقعت على شيء لا يمكن إثباته، لأنهم شهدوا أنهم مسلم
أو أكبه لزن وبجر ذلك، فلا يمكن إثبات ذلك؛ لأن لا يثبت قد سبوا أخوه،
بصير عدلاً بعد أن كان فاسقاً

أما إذا تعلّق بالجزع حكم بأن قال، هم رداء، أو قال صالحت الشهود بك
من المال، وسئمت إليهم حتى لا يشهدوا علي باطلاً، وقد شهدوا، فادعى عن
ذلك بيّة قلت؛ لأنه ادعى حقاً لنفسه، بخلاف ما إذا قال لم أدفع إليهم من
الصنعة، حيث لا تغل بيته،

أما الرجوع عن الشهادة فلا رجوع لا يصح إلا بعد لقاضي، ودلت أن

قال: ومن شهد ولم يترخ حتى قال: أوهنت بعض شهادتي، فإن كان عدلاً

وإن عساه يبدل

في صحيحه.

فأجاب عنه وقال: وإن كان هو أمراً رائداً على نفس الحرج، لكن المدعى عليه أجبي ليس يتأنب عن المدعى في إثبات حقه، فمَنْ يُلْتَفَتُ إلى ذلك؛ لعدم الحضم في الإثبات، فتنبى حرجاً مجزئاً، حتى لو قال: استأخروهم من مال الذي في يده؛ قُلْتُ بَيِّنْهُ اهـ ٣٧٨؛ لقيامه حصماً

ونقل في «الأجnas» عن «الكنيسيات»: «لو شهد شهود المدعى عليه على شهود المدعى بسرقه، أو شرب خمر، أو زنا، لم تتعادم؛ تقبل شهادتهم، ويحتمل الأخذ عليهم، وبطلت شهادتهم إذا وجت عليهم الحد».

وقد في حدود «الأصل»: إذا ادعى المشهود عليه أن شاهد المدعى أكل الزنا، أو شرب خمر، أو زنا، أو سرقه، أو أنه ستؤجر على هذه الشهادة، فأنه التمس عليه؛ فإنه لا تقبل بيته».

ثم قال صاحب «الأجnas»: «ليني هذا باحلاف الرواية، وإنما هو عن احلاف موضوعهما».

ما ذكره في الحدود يُقصد به: حرج شاهد المدعى على شرب خمر، أو زنا، أو سرقه قد تقادمت.

وما ذكره في «الكنيسيات» يُقصد به: إثبات الحد دون حرج الشاهد، ألا نرى أنه قال: «إذا وجت الحد بطلت شهادتهم»، ولم يكن للمشهود به مُتَقَدِّماً. قوله: (ومن شهد ولم يترخ حتى قال: أوهنت بعض شهادتي، فإن كان عدلاً

حَارَتْ شَهَادَتُهُ وَمَعْنَى قَوْلِهِ «أَوْهَمْتُ أَيَّ أَحْطَابٍ يَسِيرُ مَا كَانَ يَحِقُّ عَلَيَّ دُكْرُهُ
أَوْ بَرِيدُهُ كَانَتْ بَاطِلَةً. وَوَجْهُهُ أَنَّ لَهَا مَدَّ قَدْ بَشَّرَ بِمِثْلِهِ لِمَهَانَةِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ
فَكَانَ لَعْدُ وَصِحْحًا فَتَقَبَّلُ إِذَا تَدَارَكَهُ فِي أَوَابِهِ وَهُوَ عَدْلٌ، بِحِلَافٍ مَا دَا قَامَ
عَنْ لِمَجْلِسٍ ثُمَّ عَادَ وَقَالَ «أَوْهَمْتُ»، لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ لِرِّيَاذَةِ مَنْ الْمُدَّعِي بِتَبْيِيسٍ
وَحَيَاةٍ قَوْحًا لَا حَيْطَ، وَلِأَنَّ الْمَجْلِسَ إِذَا اتَّخَذَ لِحَقِّ الْمُتَدَّعِي بِأَصْلِ الشَّهَادَةِ
قَصَرَ كَلَامَ رَاجِدٍ، وَلَا [١٥٢] كَذَلِكَ إِذَا اخْتَصَفَ

بابه تبارك

حَارَتْ شَهَادَتُهُ) وهذه من خواص «الجامع الصغير».

وصورتهافيهِ مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَسَنَةَ عليه السلام - فِي رَحُلٍ بِشَهْدٍ فَلَا
يَتْرُخُ حَتَّى يَمُوتَ أَوْهَمْتُ بَعْضَ شَهَدَتِي فَإِنْ كَانَ عَدْلًا، أَجَارَ شَهَادَتَهُ. وَإِنْ
سَأَلَ فَمِثْلُ عَدْلٍ، أَجَارَ شَهَادَتَهُ»

قَالَ فخر الإسلام عليه السلام «مَعْنَى قَوْلِهِ «أَوْهَمْتُ» - أَحْطَابُ سَيَابِ مَا كَانَ يَحِقُّ
دُكْرُهُ، وَيَحْتَمِلُ أَوْهَمْتُ بَرِيدُهُ مَا كَانَ «هَلَا»»

وَقَالَ فخر الدين قاضي حان. «صُورَتُهُ إِذَا شَهِدَ بِعَتْرِهِ، ثُمَّ قَالَ أَوْهَمْتُ
فِي دَرَمَتِي».

اعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ الشَّاهِدِ يُقَرَّرُ فِي قَوْلِهِ «أَوْهَمْتُ» إِذَا كَانَ عَدْلًا، إِذَا لَمْ يَتْرُخْ
مَجْلِسَ الْقَاضِي، لِأَنَّ مَهَابَةَ مَجْلِسِ الْقَاضِي تُوقِعُ عَلَيْهِ سَلْطَةَ بَرِيدَةٍ أَوْ لُغْصَانٍ،
فَإِذَا تَدَارَكَ الْعَطْفَ قَبْلَ انْتِزَاجِ - وَهُوَ عَدْلٌ -؛ فَبَدَّلَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَكَانَ ذَلِكَ مُنْحَقًا بِأَصْلِ
شَهَادَتِهِ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ تَصْهَرْ عَدَالَتَهُ، أَوْ كَانَ عَدْلًا يَكْتَفِي بِرُوحِ مَكَانِهِ، حَيْثُ لَا
تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ يُؤْهِمُ التَّلْبِيسَ بِرِيدَةٍ مِنَ الْمُدَّعِي، أَوْ يُنْقِصُ مِنَ الْمُدَّعِي عَنْهُ،

١ - جامع الصغير مع شرحه النافع الكبير [ص/ ٣٩٠]

٢ - شرح تبيينها على جامع الصغير [ص/ ١٩٥]

وعلى هذا إذا وقع العلق في بعض الخدود أو في بعض السب وقد إذا
 كان موضع شبهة، فأمّا إذا لم يكن فلا تأس بإعادة الكلام أضلاً بشأن أن يدع
 لمظة الشهادة وما يخري مخزئ ذلك وقد قدم عن المجلس بعد أن يكون عدلاً
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يُقبل قوله في غير المجلس إذا كان
 عدلاً، والظاهر ما ذكرناه، والله أعلم

وقد عاب السيد

قالوا: هذا إذا كان الموضع موضع الشبهة - يعني: شبهة التليس - أمّا إذا لم يكن،
 فلا تأس بإعادة الكلام إذا كان عدلاً، سواء أُنحِت المجلس، أو احتجب، كما إذا
 ترك لمظة لشهادته، أو مثلها، نحو أن يترك ذكر اسم المدعى، أو المدعى عليه،
 أو يترك الإشارة إلى المدعى أو المدعى عليه

قوله: (وعلى هذا إذا وقع بعلق في بعض الخدود) [٥، ٣٧٩، ١] وذلك بأن
 يترك الحاشية شرقي مكان العربي، أو بالعكس.

قوله: (أو في بعض السب)، بشأن أن يذكر - محمد بن أحمد بن
 علي - محمد بن علي بن أحمد^(١)، يعني: يُقبل شهادته إذا تدارك العيب في
 المجلس^(٢)، وإلا فلا

قوله: (وعن أبي حنيفة وأبي يوسف: يُقبل قوله في غير المجلس)، أي
 يُقبل قول العدلي: «أَوْهَمْتُ» في غير المجلس في جميع المسائل، سواء كان
 الموضع موضع شبهة أو لا

قوله: (والظاهر ما ذكرناه)، يعني: أن ظهر الرواية ما ذكرناه، وهو أن
 شهادته تحوز إذا قال: «أَوْهَمْتُ»، لم يترخ مكانه بعد أن كان عدلاً، فإن ترخ،

(١) في «م» محمد بن أحمد بن علي بن محمد، مكان علي بن أحمد.

(٢) وقع بالأصل «في مجلس» ونسبت من «أ»، «أم»، «والج»، «وع»، «واض».

.....
 ﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

ولا يقال: أَوْهَمَ بِي الْحَسَابِ مِائَةً، أَيْ: أَشْفَطَ

ويقال: بَرَحَ الْهَكَارَ بَرَحًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ أُنَبِّئَكَ الْآنَ﴾ [يوسف: ٨٠] ولا
 البرح. أَيْ: لَا أَزَالُ.

[وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ]

.....

بَابُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ

قَالَ الشَّاهِدُ إِذَا وَفَّقَ دَعْوَى قَبْلَتْ، وَإِنْ خَالَفَهَا لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّ تَدْمِ
الدَّعْوَى فِي حُفُوقِ بَعْضِ شَرْطِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَقَدْ وَجَدَتْ فِيهَا تَوَافُقًا
وَأَعْدَمَتْ فِيهَا تَحَالُفًا.

سَابِقُ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ

٢٦٧ رَأَى دَكْرَ مَسَائِلِ الْإِتِّفَاقِ وَهُوَ الْأَصْلُ - شَرَعَ فِي مَسَائِلِ الْإِخْتِلَافِ.
قَوْلُهُ. (قَالَ الشَّاهِدُ إِذَا وَفَّقَ الدَّعْوَى قَبْلَتْ، وَإِنْ خَالَفَهَا لَمْ تُقْبَلْ)، أَيْ.
قَالَ الْفُتُوورِيُّ فِي «مَحْصَرِهِ»^(١)، وَذَلِكَ لِأَنَّ حُفُوقَ الْعَبْدِ يَقُومُ عَلَى مَقْدَرِيَّتِهِ، أَوْ
مَنْ يَقْرَأُ مَقَامَهُ، وَالنِّسْبَةُ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِهِ، فَرَدَا وَأَقْبَتِ النَّيَّةُ دَعْوَى قَبْلَتْ، لِأَنَّ
الدَّعْوَى وَجَدَتْ، وَإِذَا سَمَّ تَوَافُقًا لَمْ تُقْبَلْ؛ لِأَنَّهَا بِلَا مُدَّعٍ

لَمْ تُعْتَمَرْ فِي الْإِتِّفَاقِ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالْإِتِّفَاقِ فِي سَمْعِي، لَا مِنْ
حَيْثُ لَفْظًا، أَلَا بَرَى أَنَّ الْمُدَّعِيَّ يَمُوتُ أَذْعَى كَدًا، وَالشَّاهِدُ يَقُولُ: أَشْهَدُ بِكَ،
وَلَا إِتِّفَاقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْمَقْطَعُ

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَاعْرِفْ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ لِتَوَفُّقٍ فِيهِ بَيْنَ الدَّعْوَى
وَلِلشَّهَادَةِ لَمْ تَعْلَلْ، وَبَدَّ لَمْ يُمَكِّنْ بَعْدَتْ

قَالَ فِي الْمَقْصَدِ الْخَامِسِ عَشَرَ فِي «الْفُصُولِ» «وَذَكَرَ فِي بَابِ إِخْتِلَافِ الشَّهَادَةِ
مِنْ شَهَادَاتِ «الْحَامِعِ». وَلَيْسَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ شَاهِدَيْنِ بِمَرَلَةٍ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ

ول يعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة. فإن
شهد أحدهما ٢٢٧٩ ، بألف والآخر بالنون لم ينسب لشهادة عبده.
وعندهما نُسب على الألف إذا كان الشدعي يدعي أصل

في كتابه الصغير

بمعاني ولشهادة، لأن شهادتي الشاهدين بمعنى أن يكون كل واحد منهما مفادته
بلاخري في اللفظ الذي لا يوجب اختلاف المعنى

أما لمطابقة بين الشهادة والدعوى فيسمى أن يكون في المعنى حاضراً، ولا
عده بلفظ، حتى لو دعي العصب، وشهد أحدهما على العصب، والآخر على
الزور بعصب، لا نقل، ونز شهد على الإلف بالعصب، نقل

قوله (ص) ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة. فإن
شهد أحدهما ٢٢٨٠ ، بألف والآخر بالنون، لم ينسب لشهادة عبده. وعندهما نقل
على لألف إذا كان الشدعي يدعي ألفين). أي قال المذوري في المختصر

وجملة الكلام فيه ما قال الإمام الأسيخاني في «شرح الطحاوي» قال أبو داود
في رجل على رجل ألفي درهم، وهو مُكْرَر، فأقام شاهدين، وشهد أحدهما على
ب، والآخر على ألفين، ثم نُقل عن أبي حنيفة أنه شهد وعندهما نُقل عن الألفين.
ونز كان الشدعي يدعي أقل من ألفين وهو ألف درهم - وإحالة بحائها،
ثم نُقل بالإجماع - إلا إذا كان لي عبده لُق وحمس مائة، إلا أنه قصدي
حمساته، أو أرباعه من حمساته، والشاهد لا يقيم بدلت، فقص له عبده بألفين.

ونز كان يدعي عشرين، وشهد أحدهما على عشرة، والآخر على عشرين؟
شهد على [هذا] (٢٢٨١) الاختلاف، وكذلك نز شهد أحدهما على عشرة، والآخر على

١ مظهر المختصر للمذوري ص ٢٢٦

٢١ ما بين معقوفين وبده من «ن» و«م» و«ع» و«ص» وهو الموقوف بما وقع =

وَعَلَى هَذَا لِمَا نَدَى وَالْبَيِّنَاتِ وَالطَّلَقِ وَالطَّلَقِ وَالطَّلَقِ وَالثَّلَاثِ.

لَهُمَا أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الْإِلْفِ أَوْ ائْتَفَقَا وَتَفَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِدَعْوَةٍ فَتَشْتَرِي
اجْتِمَاعًا عَلَيْهِ دُونَ مَا تَفَرَّدَ بِهِ أَحَدُهُمَا فَصَارَ كَالْإِلْفِ وَالْإِلْفِ وَالْحَمِصَةِ.

﴿عَلَى هَذَا﴾

خَمْسَةَ عَشَرَ: هِيَ عَلَى [هَذَا] (١) لِاجْتِمَاعِ هَذِهِ كُلِّهَا إِذَا كَانَ دَعْوَى الْمَالِ، فَإِنْ
كَانَ دَعْوَى غَيْرِهِ، لَمْ تُقْبَلْ بِالْإِجْمَاعِ فِي الْفَصُولِ كُلِّهَا.

بَيَانُهُ: أَنَّهُ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ عَبْدًا بِسِ فَلَاحٍ بِأَلْفِي دَرَاهِمٍ، وَاشْتَرَى بِسِكْرٍ، فَشَهِدَ
شَاهِدٌ عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلْفٍ، أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلْفٍ
وَحَمِصَةٍ، لَمْ تُقْبَلْ بِالْإِجْمَاعِ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُشْتَرِي، وَالْبَائِعُ سِكْرٌ، وَإِنْ كَانَ هَذَا فِي
الْآخَرَةِ، فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُسَوِّجُ فِي لَمَّةٍ، فَهَذَا دَعْوَى غَيْرِهِ، فَلَا تُقْبَلُ، وَإِنْ
كَانَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، فَهَذَا دَعْوَى الْمَالِ، وَهُوَ كَفَضْلِ الْبَيْتِ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي
هُوَ الْمُسَوِّجُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا، فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَلَوْ كَانَ هَذَا الدَّعْوَى فِي السَّكَاحِ: فَإِنْ كَانَتِ امْرَأَةٌ هِيَ الْمُدَّعِيَةُ لِسَّكَاحٍ، فَهَذَا
دَعْوَى الْمَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، حَتَّى إِذَا بَوَّأَتْ سَّكَاحَ بَائِعٍ وَحَمِصَةٍ، فَشَهِدَ
أَحَدُهُمَا [٢٧٠: ٢] عَلَى أَلْفٍ، وَالْآخَرُ عَلَى أَلْفٍ وَحَمِصَةٍ: فَإِنَّ السَّكَاحَ جَائِزٌ بِأَلْفٍ
وَعِنْدَهُمْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كَدَعْوَى الْعَقْدِ، وَلَوْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرُّوحُ وَامْرَأَةٌ
مُنْكَرَةً: فَهَذَا دَعْوَى الْعَقْدِ بِالْإِجْمَاعِ (٢).

* نَبِي: (شرح الطحاوي) للأبي حنيفة [٢/١٦١ ق] ب معطوط مكتبة شهيد عبي - تريب - دم
(الحفظ: ٨١٦).

(١) ما بين المعطوطين رده من ٥، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، وهو الموافق لما رفع في شرح
الطحاوي [٢/١٦١ ق] ب معطوط مكتبة شهيد عبي تركيا/ (رقم الحفظ: ٨١٦).

(٢) إذا اختلف الشاهدان في قدر المهر، والمُدَّعِي يدعي لأقل أو لأكثر يُقضى بالسَّكَاحِ بأمر القاضي =

وَلَأَبِي حَسِبَهُ - ^(١) - أَنَّهُمَا اخْتَلَفَ لَفْظًا ، وَذَلِكَ بِذَنْ عَنِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى

فِي غِيَةِ الْيَدِ

وَأَمَّا إِذَا وَقَعَتِ الدَّعْوَى فِي لَفْظٍ ، أَوْ فِي الْجُمُعِ عَلَى مَرَّةٍ ، أَوْ الْيَقِينِ عَلَى مَالٍ ، أَوْ الصُّلَحِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ عَلَى مَالٍ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرُّوحُ ، أَوْ الْمَوْتَى ، أَوْ وَلِيِّ لِقِصَاصٍ ؛ فَيُحَدِّثُ دَعْوَى الْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هِيَ الْمَرْأَةُ ، ^(٢) أَوْ الْقَائِلُ ، أَوْ الْعَبْدُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى عَقْدٍ لَا تُقْبَلُ بِإِلْحَامٍ

وَأَمَّا فِي دَعْوَى الْكِتَابَةِ ؛ إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُكَاتَّبُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى عَقْدٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُتَوَلَّى فَلَا يَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَّبَ لَهُ أَنْ يُعْجِرَ نَفْسَهُ مَتَى أَرَادَ ، وَأَمَّا فِي الرُّهْنِ فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الرَّاهِنُ ؛ فَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ ؛ لِأَنَّ حِفْظَ الرُّهْنِ لِلْمُؤْتَهِنِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْمُؤْتَهِنُ ؛ فَهَذَا دَعْوَى النَّبِيِّ ^(٣) . بَلَى هَذَا لَفْظُ الشَّرْحِ الطَّحَاوِيِّ .

فَإِنْ صَاحَبُ «الْهُدَايَةِ» ^(٤) (وَعَلَى هَذَا الْبُيِّنَةُ وَالْمَتَانِ ، وَالطَّلَاقُ وَالطَّلَاقَانِ ، وَالطَّلَاقُ وَالثَّلَاثُ) ، يَعْنِي ، إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بَعْدَ الْآخَرِ بِمَنْتَيْنِ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِطَلَعَةٍ وَالْآخَرُ بِطَلْعَتَيْنِ ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِطَلْعَةٍ وَالْآخَرُ بِثَلَاثٍ ؛ لَا تُقْبَلُ عَدَا أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَتُقْبَلُ عَلَى الْأَقْلَ عِدْمَهُمَا ^(٥)

= لَا يَمَالُ تَابِعٌ فِي الْكُفْرِ وَعَدَّ أَبِي يَسَافٍ وَمُحَمَّدٌ لَا يُقْبَلُ فِي الْكُفْرِ أَسْلًا مِنْ «الْعِلْمَةِ»

كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَجْع» ، وَهَامٍ

(١) وَتَجِبِي . قَالَ هَذَا الْمَسْأَلُ عَدَّ قَوْلُهُ «أَوْتَرَ شَهِدَ أَنَّ شَرَكِي عِنْدَ عَلِيٍّ بِالْعِدِّ» وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِالْعِدِّ وَحَسْبِي مَا تَبَيَّنَ . كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَجْع» ، وَهَامٍ

(٢) يَنْظُرُ الشَّرْحُ مُحْتَصِرَ الطَّحَاوِيِّ «بِالْإِسْبِغَانِي» [ق ٤٢٣]

(٣) قَالَ الْإِسْبِغَانِيُّ : وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَعَنْهُ مَنَى الْأُئِمَّةُ الْمُصَحِّحُونَ بِمَعْرِ «مُحْتَصِرِ الطَّحَاوِيِّ»

[ص ٣٤٣ ، ٣٤٤] ، الْمُخْتَلَفُ الرُّوْبِيَّةُ [١٦٣٠ ، ٣] ، «فَقَاوِىُ التَّوَرِثِ» [ص ٣٠٣] ، «الْمَبْطُوطُ»

[١٤٨] ، [١٦٠ ، ١٦٥] ، «بَعْدَ النَّجْعِ» [١٧٠ ، ٣] ، «بَدِيعُ النَّجْعِ» [٩٠ ، ٤٩٠]

«مِنْ مَحْفَظَاتِهِ» [٢٢٩ ، ٢٣٠] ، «بَحْوَرَةُ السَّرِقَةِ» [٣٠٠ ، ٢] ، «نَجْعُ الْقَدْبِ» [٤٣٢ ، ٦]

«الدَّعْوَى الْهَلَبِيَّةُ» [٤٥٨ ، ٢] ، [٤٦٦]

لأنه يُستفاد بالنقط، وهذا لأن الألف لا تُعزى به عن الألفين بل هما جملتان مُتباينتان
فحصل على كل واحدٍ منهما شاهدٌ واحدٌ وصار كما إذا اختلف جُزئ المال.

عنه البيان

ودكر في شرح الأنطع^(١) قول الشافعي^(٢) كقولهما

وجه قولهما أنهما اتفقا على الأقل وختلف على الزيادة، فيثبت ما اتفقا دون
ما اختلفا، كما إذا شهد أحدهما بألف، والآخر بألف وخمسمائة، أو شهد أحدهما
بطينة، والآخر بطنقة ويضف.

وروجه قول أبي خبيزة^(٣) أنهما اختلفا لفظاً ومعنى، أمّا لللفظ فظاهر، لأن
أحدهما شهد بألف، والآخر بألفين، وكذا المعنى، لأن أحدهما فرد، والآخر
مُجتمِع، لأن الألفين عبارة عن ألفٍ اجتمع مع ألفٍ آخر، فكان على كل واحدٍ
منهما شاهدٌ واحدٌ، فلا يقبل، فصار كما إذا شهد أحدهما بألف درهم، والآخر
بدينار، أو شهد أحدهما بكذا، والآخر بكذا، لا بكذا بكذا.

وهذا معنى قوله (كما إذا اختلف جُزئ المال)، بخلاف ما إذا شهد أحدهما
بألف، والآخر بألف وخمسمائة، والمُدعى يدعي أكثر المالين، حيث يقبل على
الألف، لا تعاقبهما على الألف لفظاً ومعنى، لأن عطفَ لخمسمائة على الألف
يقرر الألف، وعلى هذا إذا شهد أحدهما بطنقة، والآخر بطنقة ويضف، بخلاف
ما إذا شهد أحدهما بعشرة، والآخر بخمسة عشر، لأن العطف لم يوجد، فحصل
الاختلاف بين الشاهدين، كما في الألف والألفين.

قوله: (بل هما جملتان مُتباينتان)، سمي الألف والألفين^(٤) حملتين، ولم

(١) سطر الشرح مختصر لفدوري، للأطع [ق/ ٢٩٥]

(٢) ينظر «الأم» لمصنف [١٢٨، ٨] و«الحاوي الكبير» لمصنوعي [٧٧، ٧].

(٣) الكثر - بالصم - مكيا لآهل العراق، فتره سور بغيره، أو أربعون أردنياً، أو سبع منه وعشرون
صاهياً، وقد تقدم التعريف بذلك.

(٤) رفع بالأصل «لألف» و«مشتق» «ب» و«م» «تبع»، «وع» «و» «ض»

قال، وإن شهد أحدهما بالآلف، والآخر بآلف وحسن منه، والمدعي يدعي ألفاً وحسن منه، قبلت الشهادة على آلف لأنهما اتفقا على أنها عطفاً ومعنى، لأن الألف والأحسنة جملتان عطف إحداهما على الأخرى وعطف يُقرّر الأول وتطيرهُ الضقة والطفة والسطف والينة والمائة والحفون، بخلاف العشرة والخمسة عشر لأنه ليس بينهما حرف العطف فهو نظر الألف والآلف.

غاية البيان

يُرَدُّ بالجملة ما هو ٥٣٨٠ م. فسطح لُحْدَة، وهي الكلام، بل راد بها، لجملة لغوية، وهي عبارة عن شيء مجموع من أجزاء.

يقال: أحملت الشيء إجمالاً؛ إذا جمعت عن تفرقه ويقال: جملة من الدراهم، وجملة من الغنم وما شابه ذلك، والآلف بهذه المشبة أيضاً، لأنها مجموعة عن أجزاء هي وُحْدَان.

والمراد من قوله: (جملتان متباينتان)، أن كل واحد من الآلف والآلفين يُشهُمُ منه ما لا يُشهُمُ من الآخر.

غاية ما في الباب: أن الآلفين هما دلالة على الآلف، لكن بسبب انحصار، والمدلول عليه ضمناً أنه يثبت إذا ثبت انحصار، ويتم يثبت المنصّرُ هـ، وهو الآلف؛ لعدم موافقة الشاهد الآخر، فلا يثبت م ٢٦٨٢ في ضيقه أيضاً، وهو الآلف

قوله: (قال، وإن شهد أحدهما بآلف، والآخر بآلف وحسن منه، والمدعي يدعي ألفاً وحسن منه، قبلت الشهادة على الآلف)، ي. قال القُدوري في «مختصره»^(١)، ودلت لأنهما اتفقا على الشهادة على الآلف لفظاً ومعنى، وبمجرد

(١) بظ: مختصر القُدوري [٢٢١/ص]

شهادتهما بالتب ، لإتفاقهما عليه (وَمِنْ تَسْمَعُ قَوْلَهُ إِنَّهُ قَصَادٌ) لَأَنَّهُ شَهَادَةُ فَرْدٍ
(إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرُ)

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَقْضَى بِخُفْمِيَّةٍ، لِأَنَّ شَهَادَةَ الْقَصَا، مُضْمَرَةٌ
لِشَهَادَتِهِ أَنْ لَا ذَبِيرَ إِلَّا خُفْمِيَّةً.

وَحِوَالَةُ مَا قَبْلَ

قَالَ وَيُسَمَّى لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ بَدَلَتْ لَا يَشْهَدُ بِالتَّبِ، حَتَّى يُقَرَّرَ الْمُدَّعَى
أَنَّهُ قَصَصَ حِمْسَ مَنَةٍ، كَيْ لَا يَصْبِرَ مُعَيَّبًا عَلَى الْقَنَمِ

شهادتهما بالتب ، وهذا لفظ القُدُورِيِّ في «مختصره» ، ونعناه به «وَمِنْ تَسْمَعُ قَوْلَهُ
[إِنَّهُ] قَصَادٌ» إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ مَعَهُ آخَرُ

قَالَ فِي «شرح الأملع» «هذا هو المشهور» ، وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى أنه يقضى بحمسة مئة لأن مضمر قول من شهد بالقصا أن لا ذب
سوى حمسة مئة ، فلا يجوز أن يثبت أكثر من ذلك

وحدة المشهور أنهما قلما على لأب ، وثبت ذلك ، وتترد أحدهما بالقصا ،
لأنه يثبت ذلك ، فصلا كما يشهد أحدهما بالتب ، ولا حرج بالتب ، حمسة مئة

قوله (وحواله ما قلنا) ، إشارة إلى قوله (لأنه شهادة فرد)

قوله (فإن) وسمي للشاهد إذا علم بدلت ألا يشهد بالتب ، حتى يقر المدعي
أنه قصص حمسة مئة ، أي قال القُدُورِيُّ في «مختصره» ، وبدلت لئلا يكون

من الموقوفين ريث ما قرر في «الفتاوى» ، «المراد» «هو ما هو عليه»
في «مختصره»

في «مختصره» [ص ٢٢٠]

«شرح مختصر القُدُورِيِّ» للأملع [ق ٢٩٦]

«مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٩١]

وفي «لجامع الضمير» رَحْلَان شَهِدَا عَلَى رَحْلٍ بِقَرْضِ الْفِ، وَشَهِدَا أَحَدُهُمَا أَنَّهُ [قَدْ] قَضَاهَا، فَالشَّهَادَةُ حَائِرَةٌ عَلَى الْقَرْضِ، لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ، وَتَفَرُّدِ أَحَدُهُمَا بِالْقَضَاءِ عَنِ مَا يَتَّبَعُ وَذَكَرِ الطَّحَاوِي عَنْ 'صَحَابِيَا أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ، وَهُوَ قَوْلُ رُفْرٍ لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ أَكْثَرُ شَاهِدًا لِقَضَاءِ

قوله: «لجامع الضمير»

الشَّاهِدُ مُبَيَّنًا لِلْمُدَّعِي عَلَى الظُّلْمِ.

بَيَانُهُ أَنَّهُ إِذَا شَهِدَ فَلَا يَحِلُّو إِذَا أَرَادَ شَهِدَ بِالْأَلْفِ، أَوْ بِالْحَمْسِ مَنَةً، فَإِنْ شَهِدَ بِالْأَلْفِ وَقَضَاهُ 'الْحَمْسَ مَنَةً، يَثْبُتُ لَأَلْفٍ، لِاتِّفَاقِ الشَّاهِدَيْنِ عَلَيْهِ، وَلَا يَثْبُتُ الْقَضَاءُ، تَفَرُّدِ أَحَدِ الشَّاهِدَيْنِ بِدَلِّهِ، فَكَوْنُ مَنَةٍ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ إِعَادَةً عَلَى الظُّلْمِ لَا مَحَالَةَ، لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ ادَّعَى تَعَامُ الْأَلْفِ بِغَيْرِ حَقٍّ

وَإِنْ شَهِدَ بِالْحَمْسِ مَنَةً، لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَصْلًا، لِاخْتِلَافِ الشَّاهِدَيْنِ حَيْثُ هِيَ لَفْظُ الشَّهَادَةِ، فَيَصْبِيحُ حَقٌّ لِلْمُدَّعِي، وَإِذَا كَانَ كَذِبًا، سَعَى الْأَمْرُ شَهِدَ لَدِي عَزَفَ قَضَاءِ حَمْسٍ مَنَةً حَتَّى يُقَرَّرَ لِلْمُدَّعِي بِمَقْصُودِ دَلَّتْ، حَتَّى لَا يَكُونَ إِعَادَةً عَلَى الظُّلْمِ، أَوْ صَبَحَ حَقٌّ لِلْمُدَّعِي.

قَوْلُهُ (وَفِي «الْجَامِعِ الضَّعِيفِ» رَحْلَان شَهِدَا عَلَى رَحْلٍ بِقَرْضِ الْفِ، وَشَهِدَا أَحَدُهُمَا أَنَّهُ [قَدْ] قَضَاهَا، فَالشَّهَادَةُ حَائِرَةٌ عَلَى الْقَرْضِ).

قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»: «أَوْشَرُ شَهِدَ بِهِ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ بِقَرْضِ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، وَشَهِدَ لَهُ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَدْ قَضَاهُ إِلَّا أَنَّهُ قُبِلَ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْقَرْضِ، وَفُصِّلَ لَهُ بِاسْمِ الْغَنِيِّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي (٢٦٨، ٢٦٩) يَوْشَعَ أَنَّهُ قَالَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ الَّذِي شَهِدَ عَلَى الْقَضَاءِ، لِأَنَّهُ يَشْهَدُ لَأَمْرِ شَيْءٍ لِلْمُدَّعِي عَلَى الْمُدَّعَى

(١) وقع بالألف أو على، ووجب من الألف والألف، وانج، وانج، وانج.

(٢) عاين المعقوفين زيادة من (٢٦٨)، وانج، وانج.

قُلْتُ: هَذَا كَذَابٌ فِي غَيْرِ الْمَشْهُودِ بِهِ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمَرْصُوعُ وَمَعْنَاهُ لَا يَسْمَعُ الْقَوْلَ.

قَالَ: وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ لَيْسَ رِيدَ يَوْمَ النَّخْرِ بِنِكَتِهِ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ نُسِئَ يَوْمَ النَّخْرِ بِالْكُوفَةِ، وَاحْتَمَفُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ، لَمْ يَنْقُلِ الشَّاهِدَتَيْنِ؛ لِأَنَّ

﴿فَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾

عَلَيْهِ مَا شَهِدَ بِهِ^(١)، إِلَى هَذَا لَفْظُ الْمُطْحَوِيِّ^(٢)، وَذَكَرُوا قَوْلَ زُفَرٍ مِثْلَ هَذَا أَيْ بِرُؤُوسِهِمْ.

وَجَنَّةُ قَوْلِ زُفَرٍ أَنَّهُ أَكْذَابُ شَاهِدِ الْقَضَاءِ، فَصَرَّحَ كَمَا يَوْ أَقَرَّ بِمَعْنَاهُ

زُوجَةُ الظَّاهِرِ، حَذَرُ، وَهُوَ أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى الْأَلْبِ، وَتَفَرَّدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَضَاءِ، يَنْبَغُ مَا تَقَفَّ عَلَيْهِ دُونَ مَا احْتَفَفَ عَلَيْهِ

وَحَوَاتِ زُفَرٍ^(٣) أَنَّ شَهَادَتَهُ بِالنَّقْصِ عَرُ شَهَادَتُهُ بِالْأَلْبِ، وَتَكْذِيبُهُ فِي أَحَدِ الشَّاهِدَتَيْنِ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْأُخْرَى، كَمَا يَوْ شَهِدَ لَهُ بِالْأَلْبِ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ بِدَيْبِ، فَكَذَّبَهُ فِيمَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْتَعُ قَوْلُ شَهَادَتِهِ لَهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِكْذَابِ التَّعْبِيقُ؛ لِجَوَارِ أَنْ يَكُونَ عِلَاطُ الشَّاهِدِ أَوْ يَجِي

قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْبَيْتِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «إِذَا عَلِمَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بِالْقَضَاءِ؛ لَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى لِقَاصٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْمُشْتَقَرَّصَ قَدْ قَضَاهُ فَقَدْ أَقَرَّ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ ادَّعَى بِعَبْرٍ حَقٍّ، فَلَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَمَّا دَعَاؤُهُ وَهُوَ بِغَيْبِهِ أَنَّهُ دَعَى بِعَبْرٍ حَقٍّ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى الْإِثْمِ وَالْعَذْوَابِ».

قَوْلُهُ: (وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ قَتَلَ رِيدَ يَوْمَ النَّخْرِ بِنِكَتِهِ، وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ نُسِئَ يَوْمَ النَّخْرِ بِالْكُوفَةِ، وَاحْتَمَفُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ، لَمْ يَنْقُلِ الشَّاهِدَتَيْنِ)، وَهَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَخْصَرِهِ»^(٤)، وَهَذَا لِأَنَّ كَذِبَ إِحْدَهُمَا بِعَبْرٍ، وَيَبْتَ إِحْدَهُمَا

(١) بظرف: المختصر الطحاوي [ص/ ٣٤٣]

(٢) بظرف: المختصر القدوري [ص/ ٢٢٦].

أحدهما كادنةً بينين وأبست، خداهما بأولى من الأخرى (فإن سئقت إحداهما وقضى بها ثم حصرت لأخرى ثم نفس) لأن لأولى ترخخت بتصل القضاء بها فلا تنقص بالكادنة

في غاية البيان

بأولى من الأخرى، فلم تُفسر الشهادتان

قال القدوري في المختصره: «إن سقت إحداهما وقضى بها، ثم حصر الأخرى لم تقبل». وذلك لأن الأولى لم تسق كدبها حين اتصل^(١) لحكمها، وكل نسوة لم يقطع بكذبها، حار قولها، فمما يلها الحاكم وقضى بها، ثم حصر الأخرى لا يلتفت إليها، لأن الحكم بها يتأبى الحكم بالأولى، والأولى قد صحت طاهراً، حيث اتصل الحكم بها ولم يثبت الكذب، فثبتت كما كانت^(٢).

ونظيره رجل معه ثوبان، أحدهما نجس، فوقع تحريره على أحدهما وصلى فيه، ثم وقع تحريره على الآخر؛ لا تحور الصلاة فيه؛ لأن الأول اتصل به حكمه، فلا ينقص بنحر آخر

ونقل في «الفصول» عن شهادت [«فناوى»]^(٣) الفاضل الإمام ظهير الدين «الشهادة على عقيب تيممه بالفعل - كترهه واليهبة والصدقة - لا يبطئها الاحتلاف في الزمان والمكان إلا عند محمد، وفي تنج وإجزه والصلح والخلع لا يبطئها الاحتلاف^(٤) في الزمان والمكان»

(١) المصدر السابق

(٢) وقع بالأصل «اتصل» والمبت من «أ»، «وام»، «وتج»، «واع»، «وام»

(٣) سطر: «شرح مختصر القدوري» للأطع [ق/ ٢٩٧].

(٤) ما بين الموقوفين ريب من «أ»، «وام»، «واج»، «واع»، «وام»

(٥) وقع بالأصل «الاحتلاف» والمبت من «أ»، «وام»، «وتج»، «واع»، «وام» وهو المراد

سما وقع في «المصوب» لأستروشن [٩٨] مخطوط مكتبه راضب باشا - تركيا، (رقم الحفظ

 باب الاختلاف في الشهادة

وكذلك لو شهد أحدهما على البعض، والآخر على الأفراد به، لا يضر، وكذلك القرض، إن كان تعاقبه بالنقص، قال: «فلو شهد أحدهما على قرضه اليوم بالب، وشهد الآخر على إقراره أمس بالب، حارت شهادتهما».

ثم ذكر في «المصول»^١ «ودكر في شهادتي [٣٨٢]» «العتاوي الصمري»^٢ إذا اختلف الشهادتان في الزمان أو المكان، أو في الإنشاء، أو في الإقرار، بأن شهد أحدهما على الإنشاء، والآخر على الإقرار، فإن كان هذا الاختلاف في البعض حقيقة وحكما - يعني: في تصرفه يئلي كالجبة والعصب، أو في قوله منحي بالفعل كالكساح، لتضمنه فعلا، وهو إحصاء الشهود - يمتنع قبول الشهادة.

وإن كان الاختلاف في قول مخصص، - كالبيع، وطلاق، وعتاق - أو في من ملحق بالقول - وهو القرض - لا يمتنع القول وإن كان لا يتم لقرض لا يغل، وهو التسليم [٢٦٩/١]؛ لأن ذلك محمول على قول المقرض أقرضك، فصار كطلاق، والعتاق، والبيع.

ورداً شهد، بالزهر، واختلف في الزمان أو المكان، وهما شهدان على مغالبة النص، فالشهادة حائرة، وكذا الشراء، والصدقة، والهبة، لأن القبض قد يكون عبر مرة، وإذا شهد على إقرار الزاهي، والواهب، والمتصدق بالقبض، حارت شهادته، ولو ادعى لبيع وشهدا على إقرار التابع بالبيع، واحتلما في الزمان والمكان، نقيض شهادتهما.

ودكر في باب شهادة الزور من «المبسوط» «لو ادعى الشراء، وشهد أحدهما على شراء، والآخر على الإقرار بالشراء، يفتل، لأن لفظ الشراء يوضح الإقرار، ويضلع للانداء، فقد اتفق على أمر واحد، هذا كله من «الفصول».

قَالَ: وَإِدَّ شَهِدًا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ بَقْرَةً، وَاخْتَلَفَا فِي نَوْبِهَا، قُطِعَ، وَزُرَّ
قَالَ أَخَذْتُمَا بَقْرَةً وَقَدْ لَأَحْرُ ثَوْرًا نَمْ يُنْطَعُ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَبِيقَةَ رَضِيَ
(وَقَالَا: لَا يُنْطَعُ فِي لَوْحَتَيْنِ) خَمِيْعًا، وَقَبْلَ الْاِخْتِلَافِ فِي لَوْحَتَيْنِ يَتَشَابَهَانِ
كَالسَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ لَا فِي السَّوَدِ وَالْبَيَاضِ، وَقِيلَ هُوَ فِي جَمِيعِ الْأَلْوَانِ

عَلِيَّةُ الْبَيَاضِ

ثُمَّ قَالَ فِيهِ: «أَوْدَكَرَ بِي «الْمَتَاوِي الصَّعْرِي» - «لَوْ سَكَتَ شَاهِدًا»^(١) لَتَبِعَ عَر
يَابَ لَوْقَتٍ وَلَمَكَبَ، فَسَأَلَهُمَا الْقَاصِي فَقَالَا لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ، تُقْسَلُ شَهَادَتُهُمَا
لَأَنَّهُمَا نَمْ يَكْتُمَا حِفْظَ ذَلِكَ»
قَوْنُهُ: (قَالَ: وَإِدَّ شَهِدًا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ بَقْرَةً، وَاخْتَلَفَا فِي لَوْبِهَا، قُطِعَ)
وَهَذَا مِنْ مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَصَوْرَتُهَا فِيهِ: «مُحَمَّدٌ عَنْ يَفْقُوتَ عَنْ أَبِي حَبِيقَةَ رَضِيَ»: هِيَ شَاهِدَتُنِي شَهِدَ
خَمِيْعًا عَلَى أَنَّهُ سَرَقَ بَقْرَةً، وَاخْتَلَفَا فِي لَوْبِهَا، نَأَى - أُحِيرُ الشَّهَادَةَ وَأَقْطَعُهَا.
وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَضِيَ لَا تُجْبَرُ الشَّهَادَةُ وَلَا تَقْطَعُ، وَلَوْ شَهِدَا^(٢)
أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَرَقَ بَقْرَةً، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ سَرَقَ ثَوْرًا، فَالشَّهَادَةُ سَطْلَةٌ فِي قَوْلِهِ
جَمْعًا»^(٣) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَقِّقِ رَضِيَ

وَلَوْ شَهِدَ عَنْ انْقِصَابٍ وَاحْتِلَافٍ فِي الثَّوْبِ، لَا يُقْسَلُ بِالْإِجْمَاعِ قِيلَ: هَذَا عَلَى
الْخِلَافِ فِي إِه ٢٢٨٢. الْأَلْوَانُ الْمُتَشَابِهَةُ، كَالْحُمْرَةِ مَعَ السَّوَادِ، وَالْأَصْبَحُ: أَل
الْخِلَافُ فِي لِكُلِّ وَاحِدٍ^(٤) كَمَا قَالَ مَحْرُ الدُّيْنِ قَاصِي حَادٍ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

(١) رَفَعَ بِالْأَمْرِ «شَاهِدًا» وَاسْتَبَدَّ بِهِ «أَدَّ»، وَفَاتَحَ «أَدَّ»، وَافْعَ «أَدَّ»، وَاصْرَ «أَدَّ»، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِجَاوِزِ
فِي «الْفُصُولِ» لِلْأَشْرَافِ [ق ٩٨٨، أ/مخطوط مكتبة رابع بَلْقَاءَ تَرْكِيَا / (رَقْمُ الْحَصَّةِ: ٥٧٦)]

(٢) وَفَعَّ بِالْأَمْرِ «شَهِدَ» وَاسْتَبَدَّ بِهِ «أَدَّ»، وَفَاتَحَ «أَدَّ»، وَافْعَ «أَدَّ»، وَاصْرَ «أَدَّ»

(٣) مَضَى «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِ الدُّعَى نَكَبَ «أ/ص ٣٩١»

(٤) يَظْهَرُ «شَرْحُ قَاصِيحَانَ عَلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» [ق/ ١٩٦]

لَهُمَا أَنْ السَّرْفَةَ فِي اسْتِوَاءِ عَثَرِهَا فِي النِّصَاءِ قَسَمَ يَتَمَّ عَلَى كُلِّ فِعْلٍ
بِصَاحَةِ الشَّهَادَةِ وَصَارَ كَالْعَضْبِ تَلْ قَوْلِي، لِأَنَّ مُرَّ الْحَدِّ أَهَمُّ وَصَدَرَ كَذِكُورَةٍ
وَالْأُتُونَةِ.

وَهُ أَبَ التَّوْفِيقِ مُمَكِّنٌ لِأَنَّ التَّحْمُلَ فِي الْمَنَالِي مِنْ تَعْيِيدِ وَاسْتِوَاءِ يَشَاهِدَانِ
أَوْ يَحْتَمِعَانِ فِي وَاحِدٍ فَيَكُونُ السَّوَادُ مِنْ حَسَبٍ وَهَذَا يُبَصِّرُهُ وَالْبَاصُ مِنْ حَسَبِ
آخَرٍ وَهَذَا الْآخَرُ يُشَاهِدُهُ، بِحِلَافِ الْعَضْبِ لِأَنَّ التَّحْمُلَ يَبْدُو بِالتَّهَرُّ عَلَى قُرْبٍ
بَنُ، وَالذِّكُورَةُ وَالْأُتُونَةُ لَا يَحْتَمِعَانِ فِي وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ التَّوْقُوفُ عَلَى ذِيكَ
بِقُرْبٍ مِنْهُ فَلَا يَشْتَبَهُ

عَنْ أَبِي بَالِغٍ

لَهُمَا أَنْ الْمَشْهُودَ بِهِ اِحْتَفَافٌ، فَلَمْ يَسَمَّ عَنِ مَا شَهِدَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِصَاحَةِ
الشَّهَادَةِ، فَلَا يُقْبَلُ كَمَا فِي الْعَضْبِ بِنِ اَوَّلِي، لِأَنَّ لاختلافَ لَمَّا مَعَ قَوْلِ الشَّهَادَةِ
فِي اسبابٍ؛ فَلَا أَنْ يَمْتَنِعَ فِي الْحَدِّ اَوَّلِي، وَكَمَا لَوْ احْتَفَا فِي قَدْرِ الْقِسْمَةِ، وَكَمَا لَوْ
اِحْتَفَا فِي الذِّكُورَةِ وَالْأُتُونَةِ^(١)

وَأَبَى خِيَمَةُ عليه السلام: أَنَّ اِخْتِلَافَهُمَا فِي اَلدُّوْنِ اِخْتِلَافٌ فِي اَمْرِ ذَاتِهِ لَمْ يُكْتَفَ
بَعْلَمُهُ^(٢)، أَلَا بَرَى أَنَّهُمَا لَوْ سَكَنَّا عَنْ حَارِثِ شَهَادَتِهِمَا، كَمَا لَوْ اِحْتَفَا فِي لَوْنٍ
ثَوْبٍ السَّارِقِ، وَلَئِنْ قَوْلَ قَوْلِ الْعَدُولِ وَاحِدٌ مَا اُمَكَّنَ التَّوْفِيقَ وَالْتِمِيزَ، وَدَلَّتْ
مُمَكِّنٌ؛ لِأَنَّ التَّوْفِيقَ اَلْمُحَالِفِي قَدْ يَحْتَمِعَانِ فِي حَيَوَانٍ فِي طَرَفَيْهِ، يَبْرَى أَحَدُ
اَلشَّاهِدَيْنِ أَحَدَ طَرَفَيْهِ، وَالْآخَرُ لَطَرَفِ الْآخَرِ، وَلَا يَنْتَوَعِثُ بَطَرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١) اسطر صمد الشريعة قوبهما كد في اندر المختار [ص ٤٩٤] ويظهر «لا» من «ب»
[٢٥٧٧]، «الموطأ» [١٦٢ ٩]، «المجمع لمهابي» [٤٧٥ ٨]، «الاحكام لمعالي المحامد»
[١٤٦ ٢]، «تنبيه المحققين» [٢٢٣ ٤]، «العناية شرح الهدية» [٤٤٦ ٢]، «بشاه» شرح
الهدية [١٧٣/٩]

(٢) رقع بالأصل: «بعلمه» - «والمثبت من: «ان»، «واتح»

قال ومن شهد لرجل أنه اشترى عند فلان بآلئ، وشهد آخر أنه اشترى بآلئ وحمس مثله. فالشهادة باطلة، لأن المقصود بثبات السب وهو انعقد ويختلف باختلاف الثمن فاختلف المشهود به ولم يسم العدد على كل واحد، ولأن المدعى يكذب أحد شهادته وكذلك إذا كان المدعى هو النائع ولا فرق

في شأبه لسان

طرق الحيوان؛ لأن السرقة عاصاً تقع حقة باليد من بعيد عادة

فإذا احتمل هذا وجب لقول، كما في شاهد الرثاء، وشهد اثنان أنه رأى في هذا الجانب من البيت، وشهد اثنان أنه رأى في الجانب الآخر من البيت؛ جازت شهادتهم، لا مكاب لتوفيق، فكذب ههنا، بخلاف العصب؛ لأنه يقع بهراً جهراً من قريب لشاهد، فلا يشبه عينه لو المعضوب

وبخلاف اختلافهم في القيمة؛ لأن الشاهدين مكلفان بيان ذلك، حتى يعلم أن السرقة كان بصاحب أم لا؟ فصار ذلك اختلاف في نفس الشهادة، لا في أمر رائد.

وبخلاف اختلافهم في الذكورة والأنوثة؛ لأن التوفيق ليس بممكن؛ لأن اجتماعهم وتشابهم لا يكون في حيوان واحد عادة، ولأن الشاهدين^{١١} يكلفان بيان الذكورة والأنوثة؛ لأن القيمة تحييف باختلافهما، فكان اختلافهما في نفس الشهادة

قوله: (قال، ومن شهد لرجل أنه اشترى عند فلان بآلئ، وشهد آخر أنه اشترى بآلئ وحمس مثله؛ والشهادة باطلة) [١٠٢٦٩] أي قال في «الجامع الصغير»^{١٢}

١١ وقع بالأصل «شاهدين» والثمن من (اد) و(ام)، و(اح)، و(اع)، و(اص).

١٢ يقرأ «الجامع الصغير» مع شرحه «جامع الكفا» ص ٢٩ |

بَنَ أَنْ يَدَّعِيَ الْمُدَّعِي قُلَّ الْعَاشِرِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ لِمَا بَيَّنَّا (وَكَذَلِكَ الْكُتَابَةُ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْعَقْدُ إِنْ كَانَ الْمُدَّعِي هُوَ الْعَقْدُ فَصَاحِبُهُ، وَكَذَا إِذَا كَانَ هُوَ الْعَوْلَى لِأَنَّ الْعِشْقَ لَا يَنْشُئُ قَتْلَ الْأَدَاءِ فَكَانَ الْمَقْصُودُ إِثْبَاتَ السَّبَبِ (وَكَذَا

وَكَانَ الْأَسْبَلُ لِمَوْضِعِ أَنْ يَذْكُرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بَعْدَ قَوْلِهِ: (وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْقَبْلِ، وَالْآخَرُ بِالْقَبْلِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَالْمُدَّعِي الْقَبْلَ وَخَمْسٍ مِنْهُ؛ قُلْتُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْقَبْلِ)؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ فِي دَعْوَى لِمَالٍ، وَهَذِهِ فِي دَعْوَى لِعَقْدٍ.

ثُمَّ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «مَحْتَدٌّ عَنْ ١٠٣٨٢ رَامٍ | يَعْقُوبُ عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَدَّعِي عَلَى الرَّجُلِ: أَنَّهُ بَاعَهُ هَذَا الْعَبْدَ بِأَمْبٍ وَخَمْسٍ مِنْهُ دَرَاهِمٍ، فَيُكْفَرُ لِبَيْعِ الْبَيْعِ، فَيُقِيمُ عَلَيْهِ شَاهِدًا بِالْقَبْلِ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَشَاهِدًا بِالْقَبْلِ، فَإِنْ هَذَا تَطَلَّ. وَكَذَلِكَ الْمَكَاتَةُ إِذَا ادَّعَاهَا الْعَبْدُ، وَأَكْثَرَ الْعَوْلَى، وَكَذَلِكَ الْحُلُوعُ إِذَا ادَّعَتْ امْرَأَةً، وَأَنْكَرَ الرُّوحُ

فَأَمَّا السُّكَّاحُ: قَوْلُ أَبِي خَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا حَاءَتْ بِشَاهِدٍ بِشَهْدٍ عَلَى أَمْبٍ وَخَمْسٍ مِنْهُ، وَشَاهِدٍ بِشَهْدٍ عَلَى أَمْبٍ؛ حَارَتِ الشَّهَادَةُ بِالْقَبْلِ، وَهِيَ تَدَّعِي الْقَبْلَ وَخَمْسٍ مِنْهُ. فَأَمَّا يَعْقُوبُ وَمُحَمَّدٌ قَالَا: السُّكَّاحُ بِطَرِيقٍ أَيْضًا. إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» وَفَضْلُ السُّكَّاحِ مِنَ الْخَوَاصِّ.

وَهَذِهِ ثَمَانُ مَسَائِلَ: الْبَيْعُ، وَالْإِجَارَةُ، وَالْكَفَالَةُ، وَالْحُلُوعُ، وَالْعِشْقُ عَلَى مَالٍ، وَالصَّنْعُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ، وَالسُّكَّاحُ، وَالرَّهْرُ.

ثُمَّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا عَلَى وَجْهَيْنِ: أَوَّلُهُمْ يَدَّعِي هَذَا وَيُكْفَرُ، وَالْآخَرُ، أَوْ يَدَّعِي الْآخَرُ وَيُكْفَرُ هَذَا، وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا بَيِّنَ جَمَلَةٍ ذَلِكَ عَنْ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» عَدَّ

(١) ينظر المصدر السابق [ص/ ٣٩٢ - ٣٩٤]

وَمَعَ بِالْأَصْلِ «الْوَيْكِر» وَاسْتَبَدَّ مِنْ قَبْلِهَا، وَامْبٌ، وَاحِبٌ، وَفَعٌ، وَامْبٌ.

نَحْنُ وَالْإِعْتِدَافُ عَلَى مَا بَرَأَ الصُّلْحُ عَنْ دَمٍ لَعْنَةٍ إِذَا كَانَ الْمُدْعَى هُوَ الْمُرَاءُ أَوْ
لَعْنَةً أَوْ الْقَتْلَ) لِأَنَّ الْمُقْصُودَ اثْبَاتُ الْعَقْدِ وَالْحَاجَةُ فَاسَّةٌ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ
الدَّعْوَى مِنْ جَانِبِ آخَرَ فَهُوَ بِمُتَرَلِّفٍ دَعْوَى الدَّيْنِ فِيمَا دَكَّرْنَا مِنَ الرُّخْوَةِ لِأَنَّ
ثَبْتَ الْعَقْدِ وَتَحَقُّقَ الطَّلَاقِ بِغَيْرِ آيَةٍ صَاحِبِ الْحَقِّ فَكَيْفِي الدَّعْوَى هِيَ لَدَيْنِ

عَنْ عَالِيَةِ الدِّيَارِ

قَوْلُهُ: (وَيُتَعَبَّرُ انْتِقَالُ الشَّاهِدِينَ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى)، وَمَعَ هَذَا مَذْكُورٌ مَا نَقَصَ
الْمَوْصُوعُ

أَمَّا الْبَيْعُ: إِذَا ادَّعَى الدَّيْنُ وَأَكْرَمَ الْمُشْتَرِي، أَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي وَأَكْرَمَ الْبَائِعُ،
لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَلَا يُعَدُّ عَلَى الْقَبْلِ، أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا
عَلَى الْآخَرِ عَلَى الْفَيْ وَحَمْسٍ مِنْهُ، سَوَاءً ادَّعَى الْأَقْلَ أَوْ الْأَكْثَرَ؛ لِأَنَّ
الْخِلَافَ وَقَعَ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ فِي الْعَقْدِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَهِدَ عَلَى غَيْرِهِ عَيْنَ
شَهِدَ عَلَيْهِ الْآخَرُ، فَاحْتَلَفَ الْمُشْهُودُ بِهِ؛ فَلَمْ يَثْبُتْ عَلَى كُلِّ عَقْدٍ بِضَابٍ لَشَّهَادَةٍ،
فَلَمْ يُقْبَلِ الشَّهَادَةُ

وَأَمَّا قَسَا: إِذَا لَاحْتِلَافٍ وَمَعَ هَذَا فِي الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْبَيْعِ أَوْ لَشَّرَاءِ قَبْلِ
تَسْلِيمِ دَعْوَى الْعَقْدِ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ بِاحْتِلَافِ الدَّلِيلِ، فَوَاحْتِلَافِ الشَّاهِدَيْنِ، لَمْ يَثْبُتْ
أَحَدُ الْعَقْدَيْنِ

وَأَمَّا الْإِحَارَةُ: فَإِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ،
وَاحْتِلَافِ الشَّاهِدَيْنِ، لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ كَمَا فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ اثْبَاتُ الْعَقْدِ،
وَعَدَ احْتِلَافِ بِاحْتِلَافِ الدَّلِيلِ.

وَإِنْ كَانَتْ بَعْدَ مُصِيبَةِ الْمُدَّةِ وَاسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ، وَالْمُدْعَى هُوَ الْمُؤَاجِرُ؛ فَيُؤَيِّدُ
دَعْوَى الْمَالِكِ، فَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَالْآخَرُ عَلَى الْفَيْ وَحَمْسٍ مِنْهُ،
وَالْمُؤَاجِرُ ادَّعَى لِرَّيَاذَةِ جَارِبِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَيْفِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّةَ إِذَا بَقِضَتْ يَكُونُ

وفي الزهري، إن كان المدعى هو الزهرى لا يُقبل لأنه لا حطَّ له في الزهري فعمرت
شهادة عن الدعوى، وإن كان المُرْتَبِين فهو بمنزلة دعوى الدين

وفي الإحارة إن كان دَيْتٌ في قول المدَّعة فهو بطر لبيع، وإن كان بعد
مضيِّ المدَّة والمدَّعي هو الآخر فهو دعوى دين

في غاية البيان

المُتَارَعَةُ في وجوب الأجر.

فصار كزحلي ادَّعى على زحلي دينا (١٠٠٣٨٣)، وشهد أحدهما على الآخر،
والآخر على الآخر وخمس منه، حازت شهادتهما على الأقل، وإن شهد أحدهما
على الآخر، والآخر على أنقى، لا نفس عند أبي حنيفة، وعندهما، يُقبل على
الأقل، وكذلك هما، وإن كان المدَّعي هو المُتَسَاوِج فهذا دعوى العقيد بالإجماع.

وأما الخُصْمُ، والصِّلَحُ عَنْ دم العمد، والعِنَقُ على مال، فإن كان الدَّعوى من
العبد والمرأة والقاتل، لا تُقبل الشهادة إذا اختلف شاهدا في الدين، لأنَّ
الغرض إثبات العقيد، وإن كان المدَّعي هو الروح أو لمولى (١) أو ولي القصاص
(٢٠٧٠)، حازت الشهادة على الأقل، لأنه دعوى المال، وذلك لأنَّ العنق والعنق
العلاق وقع باعتراف هؤلاء، فتبي الدعوى في وجوب العمد، فصار الكلام فيه
كالكلام في الإحارة بعد مضيِّ المدَّة.

وأما الكتابة: فإن ادَّعى لمولى والمكاتب مُكْرَرٌ لا يُشتمُّ إلى شهادتهما،
لأنَّ الدعوى لا تُقبل، لأنَّ العمد مُتَمَكِّنٌ من القسح، ولأنَّ العنق لا يُثبت قتل
الأداء، فكان المقصود إثبات عقيد، وإن ادَّعى لمكاتب فهذا دعوى العقيد لا
تقبل الشهادة إذا اختلف شاهدا في بدن الكتابة، كما هي لبيع والشرء

وأما النكاح، فإن كان برَّوح بدعي، ولعراه مُكْرَرَةٌ، واختلف الشاهدان في

ولا يبي حصة - ٢ - أن المال في سكك نبي، ولا قبل له الحار
والأردواح والمثلث ولا اختلاف في ما هو الأصل فثبت. ثم إذا وقع الاختلاف
في شيء ينقص بالآقل لاثباتهم عليه، يسوي دعوى أهل المال وأكرههم في
تصحيح

ألا نرى أن لعقد لا يثبت بفساد المهر، ولا يتطل منه، فكذلك لا يحسب
اختلافه، فإذا لم يحتجب الأصل باختلاف الشئ، بقي المهر مفرداً، فينقص بأقل
مقدارين؛ لأنهما اتفقا عنه، وهو متيقن، كما في دعوى المال، باختلاف الشئ
لأنه من ثمة أصل كالمنع، ولهذا لا يصح مدور ذكر نفس، فكذلك دعوى
لعقد

وأما الزهن فإن دعوى لراهن وحسب شهادته، لا تثبت شهادته، لأن لا
حكمة في الزهن؛ لأن حصة الزهن من مخرنهن فكذلك الشهادة بلا دعوى، فلا
تثبت، لأن للدعوى ثم يؤخذ من الشريهن

وإن ادعى المخرنهن فشهد أحدهما على ثوب والآخ على ثوب وحسب منه،
حركات شهادتهما على الآخر، لأن الاختلاف وقع في أحوال الشئ، والتأويل يصح
به، فينقص شهادتهما على الآخر، كما في المثل
قوله (ينقص بالآقل لاثباتهم)، أي ينقص بالسكك بأقل مقداره،
دعوى شاهد على ذلك

نونه (يسوي دعوى أهل المال وأكرههم في تصحيح)

قد فيه نظر، يعني أن يكون حدث له زوجات في بلد، وأن يبي
بشئ ينقص بالآقل ولا فلا، لأن منك يقع بثلث اختلاف، فيسوي دعوى

ثم قيل لاختلاف فيما يد كات المرأة هي المدعنة وفيما يد ك
المدعي هو رزخ بجمع على أنه لا تقل، لأن مقصودها قد يكون مال
ومقصودها ليس إلا العقد.

وقيل الخلاف في الفصلين وهذا أصح والوجه ما ذكرناه، والله أعلم

المدعى مفرداً، فصار مدعى الدين، وقد صرح محمد بن بدوي الأكثر في
رواية «الجامع الصغير»، وقد بته قبله.

قوله: (وقيل لخلاف في الفصلين، وهذا أصح) (٢٠٧٠، ١)، أي، خلاف
بين أبي حيفة وصاحبه في الفصلين جميعاً، يعني فيما يد، كان مدعي استحاح
الرجل أو المرأة.

ولما في قوله: (وهذا أصح)، نظر؛ بما أنهم لم يدكروا الخلاف في «شروح
الجامع الصغير»، وكذا لم يدكروه في «شرح الطحاوي»، فيما إذا كان المدعي
هو الروح، نل قلوا: لا نفس الشهادة؛ لأن الاختلاف وقع في العقد، وقد مر
بيانه.

قوله: (والوجه ما ذكرناه) أشار به إلى ما ذكر من دليل الطرفين عند قوله
(لهم أن هذا اختلاف في العقد) إلى احرم ذكره،
والله أعلم بالصواب

تَبَّ مِنْكَ مُوَرِّثٌ لَا يَقْضِي بِدَلْوَرِثٍ حَتَّى يَشْهَدَ الشُّهُودُ أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَهَا
مِيرَاثًا لَهُ عِنْدَ أَبِي خَبِيعَةَ وَتُحْتَدِثُ بِهِ، جَلَاظًا لِأَبِي يُوسُفَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - هُوَ يَقُولُ

عَنْ عَمِّهِ سَيِّدِ بْنِ

عِنْدَ الْمَوْتِ؛ تَبَّ مِنْكَ الْوَارِثُ،

وَعِنْدَهُمَا، يُشْتَرَطُ الْخَرُّ وَالِاسْتِقَالُ فِي الْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ مِنْكَ لَوَارِثٌ مِنْكَ
مُسَجَّدٌ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّ مَا كَانَ صَدَقَةً عَنِ الْمَوَرِّثِ يَجِلُّ لِمَوَرِّثٍ وَإِنْ كَانَ عَيْنًا، بَلَّغَ
كَانَ مِنْكَ مُتَجَدِّدٌ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ إِبْرَازِ الْمَلِكِ لَهُ ابْتِدَاءً، وَدَلِيلُ الْخَرِّ وَالِاسْتِقَالِ، بَأَنَّ
يَقُولُ الشُّهُودُ: شَهِدُوا أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَ هَذَا الشَّيْءَ مِيرَاثًا لِهَذَا، وَلَكِنْ لَمَّا أَتَتْ الشُّهُودُ
بِذِ الْمَوَرِّثِ عِنْدَ الْمَوْتِ، بَأَنَّ شَهِدُوا عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَهَذَا الشَّيْءُ فِي يَدَيْهِ، أَلَيْسَ
الْمِنْكَ لَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الْيَدَ حِينَئِذٍ تَصِيرُ يَدَ مِنْكَ بِالصَّمَايِ، وَالْأَمَانَةُ مَقْصُودَةٌ
عِنْدَ الْمَوْتِ بِالتَّحْقِيلِ، هُوَ شَهِدُوا عَلَى الْمَلِكِ عِنْدَ الْمَوْتِ؛ جَارَ وَأَعْنَى عَنِ جَرِّ
وَالِاسْتِعَالِ؛ لِأَنَّ الْمِنْكَ عِنْدَ الْمَوْتِ سُبُّ التَّوَرِثِ، فَكَذَا إِذَا شَهِدُوا عَلَى الْيَدِ عِنْدَ
الْمَوْتِ، فَصَارَ كَأَنَّهُمْ شَهِدُوا عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَتَرَكَ مِيرَاثًا

وَبَدَّ الْمُتَعَمِّرَ وَالْمُسْتَوْذَعَ كَيْدَ الْمُعَمِّرِ وَ الْمُودِعِ؛ لِأَنَّهُمَا يَأْتِيَانِ عَنْهُمَا، بِحَلَاظٍ
مَا إِذَا شَهِدُوا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَانَ فِي يَدِ هَذَا الْمُذْعِي مَدَّ شَهْرٍ، حَيْثُ لَا تُقْبَلُ
شَهَادَتُهُمْ فِي ظَاهِرِ الرُّوْيَةِ، جَلَاظًا لِقَوْلِ رُوْيٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ (١).

وَجَهْ قَوْلِهِ أَنَّ الْيَدَ مَقْصُودَةٌ كَالْمِنْكَ، وَلَوْ شَهِدُوا أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَانَ مِنْكَ
بِالْأَمْسِ؛ تُقْبَلُ، فَكَذَا إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ بِالْأَمْسِ، وَدَلِيلُكَ لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ
مَتَى تَبَّ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيْهِ؛ تَبَّ أَنَّ يَدَ الْمُذْعِي عَلَيْهِ حَدِيثٌ، فَيُؤَمَّرُ بِالْإِعَادَةِ إِلَيْهِ،
كَأَنَّ لَوْ أَقَرَّ الْمُذْعِي عَلَيْهِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ فِي يَدِ الْمُذْعِي، وَكَمَا لَوْ شَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ فِي
يَدِ فُلَانٍ يَوْمَ مَاتَ، أَوْ شَهِدُوا بِأَلْحَدٍ مِنْ مُذْعِي.

(١) وقع بالأصل: اقتصار عن إمامنا ومفتي من إمامنا، وفتح اد وادع، واقرأ

(٢) ينظر: شرح الجامع الصغير للناصحان [ق، ١٩٧].

إِنْ مِنْكَ أَنْوَارٌ مِثْلُ الْمَوْرَثِ فَضَارَتْ الشَّهَادَةُ بِأَحْلَافِ الْمَوْرَثِ شَهَادَةُ بِهِ
لِلْمَوْرَثِ، وَهَذَا يَقُولَانِ إِنْ مِنْكَ أَلْوَارِثُ مُتَّحِدَةٌ فِي حَقِّ الْغَنَى حَتَّى يَحْبَ عَلَيْهِ

﴿عَلَى الْيَدِ الْبَاسِ﴾

وَوَجْهُ الظَّاهِرِ أَنَّ يَدَ الْمُدَّعِي رَاقِلَةٌ لِلْحَالِ، فَلَا تُؤْمَرُ بِالْإِعَادَةِ بِهِ إِلَّا عِدَّةُ
الْيَمِينِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ حَقًّا لَهُ [٢١] ١٠٢٧، وَلَمْ يُبَيَّنْ بِمَنْكَ لِأَنَّ الْأَيْدِيَ مُحَلِّمَةٌ بِأَنْ
مِنْكَ، وَيَدٌ عَارِيَّةٌ، وَيَدٌ وَدِيعَةٌ، وَيَدٌ عَضْبٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَحُكْمُهَا مُحَسَّنٌ، بَعْضُهَا
يُوجِبُ [١٥] ١٠٣٨، [١٦] ١٠٣٩، وَبَعْضُهَا لَا، فَيُؤَدَّى كَأَنَّ الْأَيْدِيَ مُحَلِّمَةٌ، كَأَنَّ الشَّهَادَةَ
عَنِ الْيَدِ شَهَادَةٌ عَلَى الْمَخْهُولِ، فَهِيَ تَجِبُ لِإِعَادَةِ إِلَيَّ يَدَ الْمُدَّعِي بِالشَّيْءِ

بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْيَدِ حَيْثُ لَحُوبٌ، لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى الْمَغْنُومِ، لِأَنَّ أَيْدِيَ
عِدَّةِ أَمْوَالٍ تَصِيرُ وَاحِدَةً، لِأَنَّهَا تَصِيرُ يَدَ مَنْكَ بِوَاسِطَةِ الْحِفْظِ وَالتَّحْقِيلِ، وَبِحِلَافِ
يَدِ الْفَرَادِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِأَنَّ أَيْدِيَهُ كَانَتْ مُتَّحِدَةً، إِذَا فَرَّادَ الشَّيْءَ الْمَخْهُولَ صَحِيحًا،
بِحِلَافِ الشَّهَادَةِ الْمَخْهُولِ، وَبِحِلَافِ مَا يَدَا شَهِيدٍ عَلَى إِفْرَادِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ
أَحَدٌ مِنَ الْمُدَّعَى، لِأَنَّ الْأَحَدَ مُوَحِّدٌ بِلَزْزَةِ شَرْعٍ، يَقْوَاهُ حُجَّةٌ «عَنِ الْيَدِ مَا أَحْدَثَ
حَتَّى تَرُدَّهُ».

أَوْ يَقُولُ: إِنْ يَدُ صَاحِبِ الْيَدَاتِ السَّعْيَةِ، وَقَدْ شَهِدُوا بِمُدَّعَى بِالْحَبْرِ،
أَنْزَلَ الْحَبْرَ كَالْمُغْنَمَةِ، فَلَا تَحْوَرُ بِقَصْرِ الْيَدِ أَيْ تَبَيَّنَتْ بِالْمُغْنَمَةِ بِمَا تَبَيَّنَتْ بِالْحَبْرِ،
وَيَدَا شَهِيدَا عَلَى مَخْهُولٍ كَمَا ذَكَرْنَا

«ذَكَرَ فِي «الْمُشَامِلِ» فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» فِي بَابِ الدَّعْوَى فِي الْحَبْرِ مَنْ
يَتَرَدَّدُ دَعْوَى غَمُولٍ لَشَهَادَةِ عَلَى الْإِزْثِ مَرَّاتٍ

مِنْهَا أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّهُ كَانَ لِمَوْرَثِهِ، حَتَّى يُؤَقِّدُوا بِهِ مَوْرَثَهُ لَا يَقُولُ، لِأَنَّ

الموت وقت الموت بثبوت لا يتقال صرورة . . .

في غاية البيان

فإن شهدوا أنه كان لأبيه ترك ميراثه، ولم يبقوا لا علم له وارث هو،
إن كان له ميراث هو ممن يرث في حال دون حال، لا يقضي، لأنه يحتمل أن
لا يتحقق له، وإن كان ممن يرث على كل حال، ينظر انقاضي، ثم
يقضي بكنهه.

أما النظر: فاحتياط، وأما الدفع: فلأن من لا يتحقق طهر ولا مراجع
وفي الزوج والزوجة يقضي بأقل التصيب الزرع ولهم عند أبي حنيفة
وأبي يوسف.

وقال محمد - وهو رواية عن أبي حنيفة - ما كثرهما، لأن الأصل: إكمال،
ونقص عذر.

وأبو يوسف يقول: الأقل يقين، والأكثر شك، فلا يصار إليه.
وليس الأصل ألا يكون له وارث، وبأحد لقاضي كميلاً ما يدفع عندهم
حظ.

وعند أبي حنيفة لا يأخذ قال: رأيت لؤثم يخذ كميلاً ألا ادفع له حقه.
إن قديراً لا يعلم له وارثاً بهذا الموضع، يكفي عند أبي حنيفة، وعندهم: لا
يكفي، لأنه لا يتبين أن لا وارث بموضع آخر.

ولأبي حنيفة رحمه الله: ما روي أن لؤثم قال للشهدين على الإرث
[٢٧١]، «هل تعلمون له وارثاً غير فيكم؟» [٢٨٥]، ولأن الشهود يفتنون على ما

دفع بالأصل: أن يكون ركن من أدلة [٢٨٥]، واج: دفع: دفع: وهو الموقوف
دفع في: الشامل في شرح لمجرد شمس لائمة البهمن [٢٨٥]، محصور مكتبة وبنو الدين
أبدي: ترك: (رمم المحظ: ١٣٢٠)

* ثم ينظر به بعد سماع بهذا الخط، والسهور في هذا باب د ح ح ج أبو ذر في كتابه المراسن

وكذا عني قدام يده على ما ذكره إن شاء الله، وقد وجدت لشهادة على اليد هي مسألة الكتاب لأن يد المتعير والمودع والمستأجر قائمة مقدم يده فعني ذلك عن الجر ولتقل (١٥٥)

قال: وإن شهدوا أنها كانت في يد فلان مات وهي في يده حازت الشهادة لأن الأيدي عند الموت تثقل يد منك بواسطة الصدور والأمانة تصير متضمنة بشبهة قصار يمنية الشهادة على قدم منك وقت الموت

في غاية البيان

عندهم لا غير، فلا يؤخذ عليهم غيره^(١)، إلى هذا لفظ الشامل.

وقال قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «فالحاصل عند بي حيلة ومحمد لا يقتضي توارث ما لم يشهدوا على الاتقان بصد، أو على الجث عند الموت، أو على ما يقو مقام يملك، وهو اليد عند الموت»^(٢).

قوله (وكذا على قيام يده)، أي يكتفي بشهادة على قيام يده عند الموت قوله (عني ما ذكره)، إشارة إلى ما ذكره بقوله، (لأن لأندي عند الموت تثقل يد ملك).

قوله: (وإن شهد أنها كانت في يد فلان)، أي في يد أبيه، وبه صرح

١- باب في ميراث ذوي الأرحام [رم/ ٢٩٠٤]. والثاني في «الس بكرى» في كتاب المرافعة ميراث ذوي الأرحام دون الميراث [رم/ ٦٣٩٤]، وحمد في «المعد» [٣٤٧١٥]، وغيرهم من طريق ابن مكي، قوله أبيه، فإن مات وخل من خروجه، وأني يتي يتي يميزه فقال السو له وارثا، أو د رحم، فلم يجدوا له وارثا، ولا وارثا، فقال رسول الله ﷺ لأخطوه أكبر من خروجه، لفظ أبي دود

٢- العيني «مسند جيد» سطر ١٨٦ لذكر شرح بعضي والآثار بقين [٢٨٥ ١٦].
(١) سطر الشامل في شرح مسجودا يسمى الأئمة السبعي [٢٨٥ ١] محطوط مكتبه وفي السبي أمدي - تركيا/ (وقم الحفظ. ١٣٤٠)

(٢) بنظر: «شرح الجامع الصغير» لقاصيخان [ق/ ١٩٧]

وإن قالوا لم نحل حياً شهادتها كانت في يد المدعي منذ أشهر، لم
تقبل، وعن أبي يوسف أنها تقتل لأن يده منصودة كأيمنك، وهو شهدوا أنها
كانت منك تفس فكذلك هذا صار كما إذا شهدوا بالأشخ من المدعي وخه
نظمه وهو قولهما أن الشهادة قامت بسخهول لأن اليد منصبة وهي متروعة
إلى منك وأمانة وضمان فتعذر القصاء بإعادة لمحبوب، بخلاف لمنك لأنه
معلوم غير مخيف، وبخلاف الآحاد لأنه معلوم وحكمه معلوم وهو وحوب

وَيَدُ يَدِهِ بِيَانٌ

لصدر الشهيد في «شرح الجامع الصغير» حيث قال: وإن شهدوا أنها كانت في
يد أبيه مات وهي في يده، حارت الشهادة، لأنهم لما شهدوا باليد له وقت
الموت؛ فقد شهدوا باليد له وقت الموت؛ لأن يده لا يحو إلا أن يكون يد
منك، أو يد عصب، أو يد أمانة

فإن كانت يد منك؛ فلا شك

وإن كانت يد عصب؛ نصير يد منك بالضرورة

وإن كانت يد أمانة نصير يد عصب بالتحصيل، فنصير يد منك، دل أنهم
شهدوا باليد له وقت الموت، فيثبت القل أي الورثة بالضرورة

وزوي عن الحسن أنها لا تقبل؛ لأنهم شهدوا به [٣٨٦ م] يده فتقصية
والأصح أنها تقبل؛ لما مر من الجواب

قوله (وإن قالوا لم نحل حياً شهادتها كانت في يد المدعي منذ أشهر، لم

قبل)

ارتد، ولأن يَدِي لَيْسَ مُعَايِنٌ وَيَدُ الْمُدَّعِي مَشْهُودٌ بِهِ، وَلَيْسَ الْحَبْرُ كَالْمُعَايِنَةِ
وإِنْ أَقَرَّ بِدَلَالَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دُفِعَتْ إِلَى الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الْجِهَانَةَ فِي الْمُتَرَدِّ
بِهِ لَا تَنْفَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ.

وَبَيْنَ شَهِيدَيْنِ إِذَا أَقَرَّ أَحَدُهُمَا أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِ الْمُدَّعِي دُفِعَتْ إِلَيْهِ لِأَنَّ
الْمَشْهُودَ بِهِ هَاهُنَا الْإِقْرَارُ وَهُوَ مَعْلُومٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَأَرَادَ بِالْمُدَّعِي الرَّحْلَ لِحَيِّ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا قَبْلَهُ فَالْحَيُّ، لِأَنَّهُمْ إِذَا شَهِدُوا
لَمَيْتٍ وَقَالُوا إِنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِهِ وَقَدْ لَمُوتٍ، تُقْبَلُ أَمَّا قَبْلَهُ
قَوْلُهُ (وَلَوْ أَنَّ قَرَّرَ بِدَلَالَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)، أَيْ: أَقَرَّ بِأَنَّ الدَّادَ كَانَتْ فِي يَدِ
الْمُدَّعِي، وَبَيَانُهُ مَرَّ قَتْلَ قَتْلِهِ

قَوْلُهُ، (لِأَنَّ الْجِهَانَةَ فِي الْمُتَرَدِّ بِهِ لَا تَنْفَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ)، وَأَمَّا يَجِبُ عَلَيْهِ
بَيَانُ ذَلِكَ، كَمَا إِذَا أَقَرَّ أَنْ يَمْلِكَ عَلَيْهِ شَيْئًا، يَجِبُ عَلَيْهِ بَيَانُهُ
قَوْلُهُ (وَهُوَ مَعْلُومٌ)، أَيْ: الْمَشْهُودُ بِهِ - وَهُوَ الْإِقْرَارُ - مَعْلُومٌ، وَالْمَحْذُورُ
هُوَ الْمُتَرَدِّ بِهِ، وَالْجِهَانَةُ بِهِ لَيْسَتْ بِمَانِعَةٍ لَصِحَّةِ الْإِقْرَارِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ

الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ

قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ حَاطَرَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ وَهَذَا
مُسْتَحْسَنٌ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، إِذْ شَهِدَ الْأَصْلُ فَلَا يَفْجُرُ عَنْ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ
لِقَصْرِ الْعَوَارِضِ، فَلَوْ لَمْ تَحْزَرْ الشَّهَادَةُ عَنِ الشَّهَادَةِ أَذَى إِلَى نَوَاءِ الْحَقُّوقِ.

— عَمَّا فِي بَابِ —

بَابُ

الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ

— عَمَّا فِي بَابِ —

لَقَدْ قَرَعَ مِنْ شَهَادَةِ الْأَصْلِ شَرْعٌ فِي شَهَادَةِ الْقَرَعِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ عَنِ الْأَصْلِ
فَيَحْزُرُ وَحُودًا، فَأُخِّرَهُ وَضَعًا لِمَا نَبَّ

قَوْلُهُ (قَالَ: الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ حَاطَرَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ). أَيْ:
ذَلِكَ الْمُدَّوْرِي فِي «مَخْتَصَرِهِ»

وَأَرَادَ بِكُلِّ حَقٍّ لَا يَنْقُطُ بِالشَّكِّ عَنِ الْحُدُودِ وَلِقِصَاصٍ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ
مُسْتَحْسَنٌ، وَالْقِيَاسُ: إِلَّا نَحْوَزَ كَمَا فِي «شَرْحِ الْأَنْطِقِ»

وَجَنَّةُ الْقِيَاسِ: أَنَّ الشَّهَادَةَ عِبَادَةٌ وَجِبَ دَأُؤُهَا عَلَى شَهِدِ الْأَصْلِ، فَلَا يَحْزُرُ
يَسْمَ غَيْرَهُ مَقَامَهُ، كَالصَّلَاةِ وَالصُّوْمِ وَمِثْلِ الْعِبَادَاتِ

وَوَجْهُ الِاسْتِحْسَانِ أَنَّ شَهِدَ الْأَصْلُ فَلَا يَفْجُرُ عَنْ أَدَاءِ أَمْرِهِ بِشَهَادَةِ نَفْسِهِ،
لَمْ يَحْزَرْ، أَوْ الْعَرَضِ، أَوْ الْحُزْمِ، فَلَوْ لَمْ تَحْزَرْ الشَّهَادَةُ عَنِ الشَّهَادَةِ، لَتَوَثَّقَتْ
حَقُّوقُ سَائِرِ، إِلَّا أَنَّ فِي الشَّهَادَةِ عَنِ الشَّهَادَةِ شُبْهَةً مِنْ حَيْثُ نَبَّ بِلَدٍّ، لِأَنَّهُ

— عَمَّا فِي بَابِ — (ص ٢٢١)

— عَمَّا فِي بَابِ — (ص ٢٠٠)

— عَمَّا فِي بَابِ — (ص ٢٠٠)

وَبِهَذَا جَوْرًا لِشَهَادَةِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَبِ كَثْرَتِ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا شُبُهَةً مِنْ حَيْثُ
بُذِلَتْ أَوْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهَا رَدَّةٌ اخْتِمَالٍ، وَقَدْ أُمِكنَ الْإِخْتِرَارُ عَنْهُ بِجَسَرِ

﴿ غايه البيان ﴾

فَنَمَّةٌ مُقَامَ شَهَادَةِ الْأَصْرِ، وَلَا بُدَّ أَنْ لَا يَدْخُلَ فِيهَا فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ، فَلَمْ يُقَرَّ
لِلشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيهَا، كَشَهَادَةِ الرَّجُلِ مَعَ السَّيِّءِ.

وَعَدَّلَ فِي الْإِشَارَاتِ الْأَسْرَارِ^(١) بِأَنَّ التَّهْمَةَ^(٢) فِي شَهَادَةِ الْفُرُوعِ ثَلَاثَةٌ، وَكَ
فِي شَهَادَةِ الْأَصُولِ، فَكَانَتِ التَّهْمَةُ مِنْ وَخْبَيْنِ، وَقَدْ أُمِكنَ الْإِخْتِرَارُ عَنْ عِيهِ
رَدَّةً^(٣) [٢٧٢/١] فِي جُمْلَةٍ، فَلَمْ تُقَلَّ هَذِهِ الشَّهَادَةُ فِيمَا لَا يَثْبُتُ مَعَ الشُّبُهَاتِ
كَالْحُدُودِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(٤) تُقَلُّ فِي ٥٠ ٢٨٦ | الْقَصَاصِ وَحَدُّ الْقَذْفِ^(٥)، وَفِي بَيْتِ
الْحُدُودِ لَهُ قَوْلَانِ^(٦)، كَذَا فِي «شرح الألف»^(٧)

اِخْتِجَّ: بِأَنَّهُ حَقُّ الْآدَمِيِّ كَسَائِرِ خُفُوقٍ، وَحَوَائِهِ مَا قُلَّ.

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «خِرَاطَةِ الْعَقَلِ»^(٨) «خَمْسَةُ أَشْيَاءَ لَا تُقَلُّ فِيهَا الشَّهَادَةُ
عَنِ الشَّهَادَةِ: كِتَابُ الْقَاصِي إِلَى الْقَاصِي، وَحَدُّ الرُّمَّا، وَالسَّرِقَةُ، وَالْقَصَاصُ،
وَالْقَذْفُ، وَحَدُّ شُرْبِ الْخَمْرِ»^(٩).

وَقَالَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْكَمَالَةِ مِنْ «الْأَحْكَاسِ»^(١٠) «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^(١١)

(١) أي: تهمة الكذب، كذا جاء في حاشية: «فتح» ١/ ٢٥٥

(٢) يعني شهادته، الأصول كذا جاء في حاشية الأصل، و«فتح» ١/ ٢٥٥

(٣) ينظر «الأم» للشافعي [٥٧٠/٧] و«الحاوي الكبير» لمبارودي [٢١٩/١٧] و«السياسة» في
الشافعي للشيخ الرازي [٢٧٢/ص].

(٤) والأصح بهما المصنف ينظر «الحاوي الكبير» لمبارودي [٢١٩/١٧] و«روضة الباقين» لمبارودي
[٢٨٩/١]

(٥) ينظر - «شرح مختصر القدوري» للألف [٣٠٠/ق]

(٦) ينظر «خِرَاطَةُ الْعَقَلِ» لأبي الليث السمرقندي [٣١٧/ص]

الشهود فلا تقبل فيما تدرى بالشبهات كالحُدود والنقصان ويحوز شهادة
ساحدين على شهادة شاهدتين.

وقد الشافعي لا يحوز، لا لأربع على كل أصب اثبات كل شاهدتين
في مقام شاهد واحد فصار كالمزائين

في المواد محمد بن رستم: يحوز في التقرير العنوي، والشهادة على الشهادة
قوله، (وتحوز شهادة شاهد على شهادة شاهد)، هذا لفظ القُدوري
في المختصر^(١).

قال في «شرح الأقطع»: «وانه يسأل أن يكون شهود لربع أربعة على كل
واحد من شهادتي الأصل ثاب^(٢)»

وقال مالك^(٣)، «تحوز الشهادة على الشهادة في الحُدود والخقوق كلها،
دلت أن تشهد شاهدان على شهادة شاهدتين بشهادتهما جميعاً على شهادة رجل
واحد من الشاهدين الأولين، ولا يصح أن يشهد واحد منهما على شهادة واحد من
شاهدي الأولين، والشهادة على الشهادة في الرِّبَا حاضرة، وذلك أن يشهد أربعة
على شهادة كل واحد من شهود الأضرب الأربعة^(٤)» إلى هنا لفظ كتاب «التصريح»
لأصحاب مالك^(٥).

وقال الشافعي^(٦)، «يشهد على كل شاهد شاهدان، وإن شهد على شهادتهما
جميعاً؛ حار على أقسب القوتين، كما ذكر في «وجزهم»^(٧)».

(١) ومع بالأصل «في مرشد» والمعنى من «أربع» و«م» و«ع» و«ع» واضح.

(٢) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/ ٢٧١].

(٣) ينظر: «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [ق/ ٣٠٠].

(٤) ينظر «التصريح» في هذه الإمام مالك لايس لعلاب [٢٤٨/١].

(٥) ينظر «الموسر» مع العرير شرح الوجيز» لمرالي [١١٧/٣].

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ - لَيْسَ رَوِيَّ،

عَنْ عَالِيَةِ الْمَدِينَةِ

وَيَمْ يَنْبَغُ شَهَادَتُهُمَا عَلَى شَهَادَةِ رَجُلٍ آخَرَ، وَلَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَكُونَ بَرٍّ، كُلُّ أَصْلٍ
وَعَالٍ عَلَى جِدَّةٍ، فَدَلَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى حَوَارِ شَهَادَةِ الْفَرْعَيْنِ حَمَمًا عَلَى شَهَادَةِ
الْأَصْلَيْنِ، وَلَمْ يُزَوَّ عَنْ عَمِيرٍ عَلَيْهِ حَلَاةٌ، فَحُلَّ مَحَلَّ الْإِخْمَاعِ، وَلَا أَنْ يُشْهَدَ بِهِ
فِي حَرْفِ الْفُرُوعِ شَهَادَةُ الْأَصُولِ، فَعَامَتْ عَلَى شَهَادَةِ كُلِّ صِلٍ شَهَادَةُ رَحْلٍ، وَلِهَذَا
اعْتَبِرَ لِكُلِّ أَصْلٍ فَرْعٌ، فَجَبُولُ الشَّهَادَةِ فِي شَيْءٍ لَا يَنْفَعُ بِبَوْلِهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ،
كَأَنَّ إِذَا شَهِدَ الْإِنْسَانُ بِحَقٍّ، ثُمَّ شَهِدَ بِحَقٍّ آخَرَ

أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا لَوْ شَهِدَا عَلَى فَرَسٍ رَحْلِيٍّ حَرًّا، وَلَئِنْ اسْتَحْضَرْنَا مَعَهُ
بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْأَصْلِ، وَكُلُّ قَوْلٍ يَنْفَعُ بِهِ الْإِسْتِحْضَارُ بِحَوٍّ أَنْ يُنْتَلَى إِلَى
لِغَايَةِ بَاسْمَيْنِ، أَضْلُهُ الْإِفْرَازُ، بِجَلَا فَمَا يَدُ شَهِدَ شَاهِدُ الْأَصْلِ عَلَى شَهَادَةِ
بِهِ، ثُمَّ عَلَى شَهَادَةِ غَيْرِهِ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ؛ بَلَّا يَجْمَعُ الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ، وَمِثْلُ
ذَلِكَ لَا يُوَحِّدُ فِي مَسَائِلِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ)، هَذَا لَفْظُ الْمُتَدَوِّرِي فِي
«مَحْتَصَرِهِ»^(١)

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَاحْمَدُ^(٢) وَالْأَوْرَاعِيُّ بِحَوٍّ^(٣) كَذَلِكَ فِي «شَرْحِ الْأَنْطَاقِ».
وَلَمَّا مَا زَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِعَرْلِهِ فِي «الْمَنْشُورِ»^(٤) (لَمَّا
زَوَيْنَا)، وَلَئِنْ مَثَلُ قَوْلِهِ الْعَمِيرُ لِي الْمَاصِي، فَلَا يَصْخُفُ قَوْلُ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْإِفْرَازِ
وَقَالَ فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» مِنْ «الشَّامِ»^(٥) لَا يَجُوزُ عَلَى شَهَادَةِ رَحْلٍ أَقْلُ
مِنْ شَهَادَةِ رَحْلِيٍّ، نَوْزَجِيٍّ وَامْرَأَتِيٍّ، لِأَنَّ شَهَادَةَ حَقٍّ، فَلَا تُكْتَبُ إِلَّا بِمَا هُوَ حَقٌّ»

بِعَمْرِ «مَحْتَصَرِ الْمُتَدَوِّرِي» ص ٢٦١

(١) سَلَّمَ «الْمَعْنَى» لَاحِظٌ فَرَادِهِ، ١٩١/١٠، وَ«الْمَبْلُغُ» فِي شَرْحِ الْمَقْنَعِ «لَا يَنْفَعُ» [٣٤١ ٨]

(٢) بِعَمْرِ «شَرْحِ مَحْتَصَرِ الْمُتَدَوِّرِي» بِالْأَنْطَاقِ ص ٣٠٠.

وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ، وَإِلَّا تَهُ حَقٌّ مِنْ الْحَقُّوِي فَلَا بُدَّ مِنْ بَصَابِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ: وَصَعَةُ لِإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْقَرَعِ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي مَكْدَا، وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ

﴿عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مُرَّةٍ﴾

قَوْلُهُ: (وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى مَالِكٍ)، أَيُّ حَدِيثٌ عَلَيْهِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ فِي تَحْوِيلِ شَهَادَةِ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ.

وَلَمَّا فِي هَذَا لِقَاءُ عَنْ مَالِكٍ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا يُجَوِّزُ شَهَادَةَ وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ، وَهُوَ لَمْ يَشْهَرُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَرَى بَيَانَ مَذْهَبِهِ انْفِصَالًا.

قَوْلُهُ: (وَصَعَةُ لِإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَصْلِ لِشَاهِدِ الْقَرَعِ، أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي مَكْدَا، وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ)، وَهَذَا لِقَاءُ الْقُدْرِيِّ فِي «مَحْصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «وَأَنْ لَمْ يَقُلْ: وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ جَارًا»^(١).

وَأَمَّا قَيْدُ بَقْوِهِ، (أَشْهَدُ عَلَى ٢٨٧ ط) شَهَادَتِي، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى شَهَادَةِ الْغَيْرِ لَا تَحْوَرُّ بِدَوْرِ الْإِشْهَادِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَوْحِيَةٍ بِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا تَصِيرُ مُوَحِيَةً بِسُقْلِ شَهَادَةِ الْأَصْلِ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشْهَادِ وَالتَّحْمِيلِ، وَقَدْ تَرَى بَيَانَهُ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ، وَلَيْتَهُ أَشَارَ فِي «الْمَتْنِ» بِقَوْلِهِ (عَلَى فَا مَرًّا)، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا تَبَيَّنَ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ، كَالِإِقْرَارِ، وَالْبَيْعِ، وَالْعَقْدِ، وَحُكْمِ الْقَاضِي، حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْإِشْهَادِ.

وَأَمَّا قَالَ: (عَنْ شَهَادَتِي)، لِأَنَّهَا هِيَ الْمَعْنَى الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهِ شَهَادَةُ الْقَرَعِ، وَإِنَّمَا قَالَ الْأَصْلُ: أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَمْرًا عِنْدِي؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْأَصْلِ أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ الْقَرَعِ، كَمَا يَشْهَدُ الْأَصْلُ عِنْدَ الْقَاضِي، حَتَّى يَسُقِيَ الْقَرَعُ شَهَادَةَ الْأَصْلِ إِلَى

لأن الفرع كالتائب عنه فلا بُدَّ من التَّخَمُّصِ واستوكس على ما مرَّ، ولا بُدَّ أن يشهد كما تشهد عند القاضي بسقنة إلى مجلس القضاة اهـ.

(وإن لم يقل أشهدي على نفسه حراً) لأن من سمع إقرار غيره حلَّ له الشهادة وإن لم يقل له أشهد.

قل: ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلانا أشهدي على

فصل في ما إذا كان الشاهد

مجلسي لقاضي معينها

وأما قوله: (رأشهدي على نفسه)، فيكره تأكيد الشهادة بأمر المشهود عليه، وإن لم يقل ذلك حراً؛ لأنَّ لسايد الأضي أن يشهد وإن لم يشهد؛ لأنَّ ما يشك حكمه بنفسه، يحوز للشاهد أن يشهد فيه بدور الإشهاد.

قوله: (لأن الفرع كالتائب عنه)، ولا شك أن الفرع قائم مقام لأصل ثابت عنه، وكان ينبغي أن يقول: ثابت عنه.

فيل في تأويل قوله: (كالتائب عنه)؛ لأنَّ القاضي أن يقضي بشهادة أصل واحد ومرتبة عن أصل آخر، ولو كان الفرع ثابت حقيقة بمحض الجمع بين الأصل والحلف، كما لا يحوز الجمع بين الوصوء واليمين.

قوله: (وإن لم يقل له: شهد)، أي: وإن لم يقل المترو لمشاهد أصالة: أشهد على إقراره.

وقال المحاكم الحليل في التَّحْمِيلِ: «أشهد وأشهدك على قهوتي بكذا، وهذا قريب من الأول»^(١).

قوله: (قل)، ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلانا أشهدي على

من شهادته، وذكر شهادة لأفضل وذكر ستخص، ولها لفظ أطول من هذا وقصر منه، وخير الأمور أوسطها.

امره ان يشهد بمقتضى شهادته، ودفعت كدته، وخصمت امره على وجه التحصيل،
ولا يحوز ثباته تحصيلاً بالثبوت

وَوَحُّهُ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ: «أَنَّ أَمْرَ التَّهْدِ مَحْمُومٌ عَلَى بَصِيحِهِ مَا أَتَى، وَأَنَّهُ لَا يَكْتَبُ، وَلَيْسَ ذَيْبٌ إِلَّا أَنْ تُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ ارَادَ لِحْمِصَ، وَيَصِحُّ. كَذَا فِي الشَّرْحِ الْأَنْطَلِقُ»

قوله: (ولها لفظ أطول من هذا وأقصر منه. وحيز الأثير أوساها)، أي
بعبارة القزع عند الأداء لفظ أطول من الذي ذكره بقصدي، وهو كما قد
مضاف، ولفظ أقصر من كما ذكر الشيخ أبو نصر

(وَأَخِيَرُ الْأُمُورِ أَوْسَاطُهَا)، يَعْنِي أَنَّ مَزَكَّةَ الْقُدُورِ فِي «مَحْتَصَرٍ» أَحْسَنُ،
لَهُ وَسْطٌ

وذكر الجصاص أنه يكفي ثلاث شهادات في الإشهاد، ومث في الأداء،
وهو أن يقول في الإشهاد أشهد أن فلاناً أقر عني لفلان بكده، وأشهد على
شهادتي أن لفلان على فلان كذا، ويقول في الأداء: أشهد أن فلان شهيد عني
أن فلان على فلان كذا، وأشهد على شهادة، ولأن أنا أشهد على شهادته أن
فلان على فلان كذا، وهذا معنى ما قل في النظم الجامع» (١٥).

وقع: الأحمر، الأولاد، و حشمت من لارا، ام، صبح، دق، واحي

بط ۱۸۰۰ مختصر اندیسی ۱۸۰۰

[illegible]

وہ لکھا کہ "میں نے اپنے دل سے اس کی یاد دھاری اور اس کے لئے دعا کی۔"

عمر: اصف جامع بکبر، محمد بن حسین شبانی (لا وحید علی بنی) (۱۰۰۰)

[illegible]

ومن قال أشهدي فلاناً على نفسه، لم يشهد السامع على شهادته حتى يقول أشهد على شهادتي، لأنه لا بُدَّ من التحصيل، وهذا خبرٌ عند محمد بن يحيى. لأنَّ القضاء عند شهادة الشروع والأصول جميعاً حتى اشتركوأ في

في حاشية الباز

وجه المشهور: أن الشهادة [على الشهادة] تحصيل، ولم يوجد، فلا يجوز، لأنه أمرٌ أن يشهد بأن شهد لأصل شهد

وجواب قوله: أنا لا يريد في المقصود ما ليس بمذكور كما ذكرنا الصحيح في التهذيب أدب القاضي.

وقال لي «الفتاوى الصغرى» «شهود يرفع بحث أن يدكروا أسماء الأصول، وأسماء آبائهم وأحد ديهم، حتى لو قدرنا للقاضي: شهد أن رجلي تعرفهما أشهاداً على شهادتهما أنهما يشهدن بكذ، وقالا للقاضي: لا نسميهما لك، أو قلنا: لا نعرف أسماءهما، لم نقل حتى يسمي؛ لأنهما تخملاً مخافة، لا عن مغرقة»^(١).

قوله (ومن قال أشهدي فلاناً على نفسه، لم يشهد السامع على ١٥١٣) شهادته حتى يقول: أشهد على شهادتي). وهذه من مسائل «الجامع الصغير»^(٢)، ردت لأن الشروع نائب عن الأصل في الشهادة، والنية لا بُدَّ منه من الإدابة، ولا يكون إلا بالنية إلا بالتركيب والتحصيل، ولم يوجد، ولا بُدَّ من أن يقول: شهد أن فلاناً أقر لهان بكذ، فاشهد على شهادتي، وهذا عند محمد بن يحيى، لأن أصل محمد بن يحيى أن القضاء مضاف إلى ١٥٣٨ من شهادة الأصول والفروع، لأنهم إذا جمعوا جميعاً، فاستشهدوا عليه بالجور إن شاء ضمن الأصول، وإن شاء ضمن

(١) حاشية المجلد الثاني: زيادة من ١٥١٣، و ١٥١٤، و ١٥١٥، و ١٥١٦، و ١٥١٧.

(٢) نظر «الفتاوى الصغرى» للشيخ الشهيد [ق ١٩٧ - ١٩٨]

(٣) ينظر «محضر المذوَّب» [ص ٣٩٢].

لضمان عند الرُّخوع، وقد عُدَّ، لأنه لا بُدَّ من نقل شهادة الأصول ليُصير
خُجَّةً وقَعْدَةً تحمِلُ ما هو خُجَّةٌ

﴿ بعد آيات ﴾

فروع عند مُحمَّد، كما سيجيُّ سائِلاً في أواخر كتاب الرُّخوع عن الشهادة
وإذ كان القضاء مُصفاً أي شهادة الأصول والفروع، لم يكن بُدَّ من النقل
ولا بُدَّ من نقل من تحمِلُ، وهذا معنى شراكهم في الضمان، لأنَّ قضاء الرُّخوع
بضبط الضمان على الأصول، وقضاءه على الفروع

وأما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما وإن كان القضاء مُصفاً إلى الفروع،
حتى وجب لضمان على الفروع خاصة عند رُخوع الأصول، ففروع حمداً
ولا بُدَّ من تحمِلُ "أضداداً لأنهم بما صلبوا بالثقل، لأنَّ شهادة الأصول في
تكرُّ خُجَّةٍ قتل نُقِرَ، وإنما صارت خُجَّةً بنقل الفروع ذلك إلى محض الضمير،
فإذا كان ذلك نقلاً لشهادة الأصول، لم يكن للفروع أن يقوَّضوا ضماناً دون
تحميلهم"

ولو قال لرجل أشهد على شهادتي، فسمعه آخر، لم يشهد على شهادته،
لأنَّ التحمِلُ مُطَّاعٌ بخلاف القضاء إذ يشهد قوماً على قصبة، وسمع آخرون،
وسمع السامعون أن يشهدوا لأنَّ قضاء خُجَّةً بعدية لا تَرَارُ والبيع وغير ذلك،
فصنعت الشهادة عنه بالضمير من غير تحمِلٍ.

قوله (بظهر)، بالضم، جواب النفي، وهو قوله (لا بُدَّ)، ويحْوِ
ضمان به عطف على قوله (البصير)

(١) مع الأصل (لا قضاء) والضمير فيه (أضداداً) والجمع (أضداداً) والضمير فيه (أضداداً)

(٢) ومع الأصل (الأصل)، والضمير فيه (أضداداً) والجمع (أضداداً) والضمير فيه (أضداداً)

(٣) ومع الأصل (أضداداً) والضمير فيه (أضداداً) والجمع (أضداداً) والضمير فيه (أضداداً)

(٤) في (أضداداً) والضمير فيه (أضداداً) والجمع (أضداداً) والضمير فيه (أضداداً)

قال ولا تقبل شهادة شهود المزع ، إلا أن يموت شهود الأصل ، أو يموتوا
سيرة ثلاثة أيام فصاعدا ، أو يعرضوا مرض لا يستطيعون حضور مجلس
الحاكم لأن حوارهم للحاجة ، وإنما نُقِشَ عند عمر الأضل وبهذه الأشياء

قوله. (قال ولا تقبل شهادة شهود المزع ، إلا أن يموت شهود الأضل . أو
يموتوا سيرة ثلاثة أيام فصاعدا ، أو يعرضوا مرض لا يستطيعون حضور مجلس
الحاكم) ، أي : قال القسري في «مختصر» ، وهذه من خواص «الجامع الصغير»

وصورتها فيه : «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام في شاهدين شهدا
على شهادة الرّجل . قال : لا يجوز إلا أن يكون لمشهود على شهادته مريضا
بالمضر لا يستطيع إثبات ما قاصى ، أو يكون على سيرة ثلاثة أيام وباليهين» .
ودى لأن حوار الشهادة على شهادة للحاجة ، وإنما تتحقق الحاجة عند العجز
عن شهادة الأصول

وإنما قلنا : إن حوارها للحاجة ؛ لأنّ اقياس لا تجوز لريادة فهم ، وهي
نعم عدم الإشهاد من الأصول ، ويمكن الاختراع عنها بحسب أشهود يكثرتهم ،
وهذه ١٠ ٣٨٩ - الأشياء يثبت بها عجز ، فنقش الحاجة إلى حوارها ، فجوّزَتْ ؛
لأن تكليف المريض بالحضور إلى مجلس القاضي باطل ، دفعاً لمخرج

وقدّر تعبئة بمدة السفر ؛ لأن المقدّم مُعْتَرٍ في إثبات لعجز ، والمضّر لسر
مُعْزٍ ، ففصل بينهما بمدة السفر ؛ لأن ما دون أسفر في حكم المضّر

والأصل هنا قوله تعالى : ﴿وَأَيُّمُوا كُشَّهَدَةً بَيْنَهُ﴾ [طه ١٠] ، وقوله تعالى
﴿وَلَا يَأْتِ شَهِدَةٌ إِلَّا بِدَعَا دُعَاؤِ﴾ [سورة ٢٨٢] .

يَتَحَقَّقُ الْقَعْرُ وَإِنَّمَا اعْتَرَبَ التَّعَرُّ لَأَنَّ الْمُعْجَزَ بَعْدَ الْبُكَافَةِ وَبَعْدَ السُّبْرِ بَعْدَهُ

وَبَعْدَ نَسَبِ الْبُكَافَةِ

بَيَانُهُ: أَنَّ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ عَلَى شَاهِدٍ لِأَصْلِ وَاحِدٍ مُوَجِبُ النَّصِّ، حَتَّى إِذَا
امْتَنَعَ عَنْهُ كَانَ نَاسِقًا، فَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى شَّهَادَةٍ، إِلَّا إِذَا كَانَ عَدَاً لِلْعَدُوِّ
الْمَذْكُورَةِ أَوْ مَرِيضًا، وَحَسْبُ يَكُونُ مَعْدُورًا فِي التَّحَلُّفِ؛ لِقَعْرِهِ عَنِ الْخُصُوفِ، كَمَا
إِذَا كَانَ مَبًى، فَيَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى (٢٧١/٢) لَشَّهَادَةِ

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي «شرح الجامع الصغير»، «وذكر أبو يوسف رحمته
في «الأمالي» إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَوْ جَاءَ إِلَى الْحَاكِمِ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَزْجَعَ فِي يَوْمِهِ
ذَلِكَ إِلَى أَهْلِهِ؛ فَهُوَ مَعْدُورٌ فِي التَّحَلُّفِ».

قَالَ الْفَقِيهُ «وبهذا القول مأخوذ؛ لَأَنَّهُ يُلْحَقُهُ الْمَشَقَّةُ فِي الْخُصُوفِ، فَصَارَ
حُكْمُهُ حُكْمَ مَرِيضٍ وَبِطَالٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَتِلْكَ مَشَقَّةٌ قَبِيلَةٌ، وَلَا
تُعْتَبَرُ بِذَلِكَ الْمَشَقَّةُ»

وَقَالَ فَحَرُ الْإِسْلَامِ رحمته، «وقول أبي يوسف حسن» (١).

وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» «وقال أبو يوسف ومحمد رحمتهما: تُقْبَلُ وَإِنْ كَانَا فِي
الْمِضَرِّ» (٢)، أَيْ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ وَإِنْ كَانَ شَهِيدٌ لِأَصْلِهِ فِي سَبْرِ،
لَأَنَّهُمْ يَنْقُورُونَ قَوْلَهُمْ، فَصَارَ كَقَوْلِهِمْ إِنْ قَرَّرَهُمْ.

وَنَقَلَ فِي «الفتاوى الصغرى» عَنْ آخِرِ «شهادات المتنبي» «قَالَ مُحَمَّدٌ رحمته
أَقْبَلُ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَبِشَهِيدٍ عَنِ شَهِيدِهِ فِي الْمِضَرِّ مِنْ غَيْرِ مَرَضٍ بِهِ وَلَا
عَدُوٍّ» (٣).

(١) يُنْظَرُ: الْمَجْمَعُ الْأَنْهَارُ فِي شَرْحِ مَلِكِي الْأَبْحَرِ [١٦٤/٢].

(٢) سَبْرٌ: شَرْحُ مَجْمَعِ الصَّغِيرِ لِلْمَرْدَوِيِّ [٢١٢]. مَحْذُوفٌ مَكَاتِبُ حَازَ اللَّهُ مَحَبَّةَ رَقْمٍ [٦٦٢].

(٣) سَبْرٌ: شَرْحُ مَجْمَعِ الصَّغِيرِ لِلْمَرْدَوِيِّ، بِالنَّصِّ [٣٠].

(٤) يُنْظَرُ: «الفتاوى الصغرى» بِالنَّصِّ [١٩٧/ق].

حُكْمًا حَتَّى أُدِيرَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ فَكَذَا سَبِيلُ هَذَا الْحُكْمِ

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي مَكَانٍ لَوْ عَدَا لِأَذَاءِ الشَّهَادَةِ لَا
تَسْتَلْبِغُ أَنْ يَسِيَّتَ فِي أَهْلِ صَحِّحِ الْإِشْهَادِ إِخْتِاءٌ لِحُقُوقِ النَّاسِ، قَالُوا الْأَوَّلُ
أَحْسَنُ وَالثَّانِي أَرْفَعُ وَبِهِ أَخَذَ الْقَبْضَةُ أَبُو النَّيْتِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

قَالَ: فَإِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ حَارَ لَأَتَهُمْ مِنْ أَهْلِ التَّرَكُّةِ
(وَكَذَا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ فَعَدَّلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ صَحَّ) لِمَا قُلْنَا، عَدَبَهُ لِأَمْرِ أَنْ يَبْهَ
مَنْعَةً مِنَ حَيْثُ الْقَضَاءِ بِشَهَادَتِهِ لَكِنَّ لَعَدَلَ لَا يَتَّهِمُ بِمِثْلِهِ كَمَا لَا يَتَّهِمُ فِي شَهَادَةِ
نَفْسِهِ، كَيْفَ وَأَنَّ قَوْلَهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَإِنْ رُدَّتْ شَهَادَةُ صَاحِبِهِ فَلَا تُهْمَةُ.

عَنْ أَبِي لَيْسَانَ

قَوْلُهُ: (حَتَّى أُدِيرَ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ)، أَيْ، عَلَى مِثْلِ السَّعْرِ أُدِيرُ
الْأَحْكَامَ، كَقَصْرِ الصَّلَاةِ، وَفَطْرِ الْمَاءِ، وَاعْتِدَادِ الْمَسْحِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَدْمٍ، وَعَدَمِ
رُحُوبِ تَكْثِيرَاتِ التَّشْرِيقِ عَلَى قَوْبِ أَبِي حَبِيبَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعَدَمِ وُجُوبِ الْأَصْحِيَّةِ،
وَالْحُمُوعِ، وَحُرْمَةِ خُرُوجِ الْمَرْأَةِ بِلا مَحْرَمٍ وَرَوْحِ

قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ أَحْسَنُ)، لِأَنَّ الْمُعْجِزَ يُعَدُّ مَسَافَةً، وَثَلَاثَةُ السَّعْرِ بَعِيدَةٌ.

قَوْلُهُ: (إِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ حَارَ)، هَذَا لِنُقْطَةِ الْمُتَدَوِّرِ فِي

«مَحْضَر» (١)

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصُّعْرِيَّةِ»: «وَإِذَا شَهِدَا عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ وَصَحَّحَ
الشَّهَادَةَ، فَيَتَّبَعِي لِلْقَاضِي أَنْ يَسْأَلَهُمَا عَنْ عَدَائِهِ الَّذِي شَهِدَا عَلَى شَهَادَتِهِ.

لَمْ نَذْكُرْ مُحَقِّقًا - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الْمَسْئُوطِ» سَوَالٌ ٢٩، ١٠ | الْقَاضِي إِذَا سَأَلَ عَنْ

عَدَمِ الْأَصُولِ، وَإِنَّمَا عُرِفَ هَذَا مِنَ الْخَصَافِ

قَالَ: وَإِنْ سَكَنُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ حَارَ، وَيُظَرُّ لِقَاصِي فِي حَالِهِمْ وَهَذَا عِنْدَ

«فِي غَايَةِ الْبَيَانِ»

فَإِنْ قَالَا: هُوَ عَدْلٌ؛ ثَبَتَ عِدَّةُ الْأَصْلِ إِنْ كَانَتْ عِدَّةُ الْمُتَرَوِّعِ ثَابِتَةً، وَإِلَّا لَمْ
تَكُنْ عِدَّةُ مُتَرَوِّعٍ مَعْلُومَةً سَأَلَ عَنْهَا الْقَاصِي. فَوَيْلٌ لِمَنْ ثَبَتَ عِدَّةَ التَّهْمَةِ؛ ثَبَتَ عِدَّةُ
لِلْأَصْلِ يُصَاحِبُ. بِإِذَا هُفَ عَطَفَ «الْمَتَاوِي لَصَحْرَى»

وَقَالَ شَيْخُ الْأَنْعَةِ الشَّرْحِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي»: «لَوْ رُوِيَ عَنْ
مُحَمَّدٍ أَنْ تَعْدِيلَهُمَا لَا يَكُونُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ الْفَرْعَ ثَابِتٌ عَنِ الْأَصْلِ، فَتَعْدِيلُهُ الْأَصْرَ
يَكُونُ سَمَرَةً تَعْدِيلِ الْأَصْلِ نَفْسَهُ».

وَحُجَّةُ ظَاهِرِ الرَّوْبَةِ: أَنَّ الْفَرْعَ ثَابِتٌ عَنِ الْأَصْلِ فِي بَعْضِ عِبَارَتِهِ إِلَى مَجْلِسِ
الْقَاضِي، [وَذَا يَنْقَلِبُ عِبَارَتُهُ إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي] ^(١)، فَقَدْ انْتَهَى حُكْمُ الْبَيَانَةِ. وَفَوَيْلٌ
بِمَسْرُوعَةِ سَائِرِ الْأَحْبَابِ، فَكَيْفَ أَنْ التَّعْدِيلَ مِنْ سَائِرِ الْأَحْبَابِ تَكُونُ صَحِيحًا، فَكَيْفَ
لِتَعْدِيلِ مَنْ تُتَرَوِّعُ، بِغَيْرِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا.

وَذَكَرَ هَذَا فِي «الشَّرْحِ الْأَقْطَعِ» سِرًّا لَا وَحْدًا فَقَالَ

«بَيْنَ قَبْلِ شَهَادَةِ نَفْسِهِ لَا تَصَحُّ، لَا بِتَعْدِيلِهِ، فَكَانَ مُتَّهَمًا فِيهِ

قَبْلَ لَهُ، أَوْ جَبَّ تَصْحِيحُ شَهَادَتِهِ لَا يُوجِبُ التَّهْمَةَ، أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ مُؤَخَّرَةٌ
فِي تَرْكِ قَسْبِهِ. وَمَوْجُودٌ فِي ضِلَالِهِ وَغَدَلَتِ، فَجَبَّ عَلَى قَوْلِكَ أَلَا تَقْسُ شَهَادَتَهُ،
وَكَذَلِكَ لَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ عِنْدَ الْقَاضِي بِحَقٍّ، فَعَدَّلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ حَارَ، وَ
كَانَ فِي ذَلِكَ تَصْحِيحُ شَهَادَتِهِ، كَذَلِكَ هَذَا» ^(٢)

قَوْلُهُ (وَإِنْ سَكَنُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ حَارَ، وَيُظَرُّ لِقَاصِي فِي حَالِهِمْ)، هَذَا عِنْدَ

(١) يُظَرُّ «الْمَتَاوِي لَصَحْرَى» لِلصَّادِقِ الشَّهِيدِ [ق/١٩٨]

(٢) مَا فِي الْمَعْشُورَةِ: ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١

وَلَا يَبِي نُوسَفُ أَنْ الْمَأْخُودَ عَلَيْهِمْ النُّقْلُ دُونَ التَّعْدِيلِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَحْفَظُ عَلَيْهِمْ ، وَإِذَا نَقَلُوا يَتَعَرَّفُ لِقَاضِي الْعَدَالَةِ كَمَا إِذَا حَضَرُوا بِأَنْفُسِهِمْ وَشَهِدُوا .
قَالَ : وَإِنْ نَكَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ شَهَادَةً ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ شُهُودِ الْفَرْعِ ، لِأَنَّ التَّحْمِيلَ لَمْ يَنْشَأْ لِلتَّعَارُفِ بَيْنَ الْخَيْرَيْنِ وَهُوَ شَرْطُ

وَقَدْ رَوَى بَابُ حِجْ

فِي طَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، لِأَنَّ هَذَا يَكُونُ جَرْحًا فِي شَهَادَةِ الْأَصْلِ .
أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَرْعَ لَوْ قَالَ : سَمِعْتُهُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ ؛ لَا تَكُونُ شَهَادَتُهُ حُجَّةً .
وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : لَا تُحِيرُكَ بَشْيْءٌ ، يَكُونُ جَرْحًا .

ثُمَّ قَالَ : «وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَكُونُ جَرْحًا ، فَإِنَّ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَرْحًا فِي الشَّهَادَةِ ، وَيَحْتَسُنُ أَنْ يَكُونَ تَوْفُّقًا فِي حَاثِهِمْ ، فَلَا يَنْشَأُ الْجَرْحُ بِالنَّشْأَةِ» .
وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» : «رَدَّكَ شَمْسُ الْأَثْنَةِ الْخُتَوَائِيُّ أَنَّ لِقَاضِي يَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ ، وَيَسْأَلُ عَنْ الْأَصْلِ ، وَهُوَ لَصَّحِيحٌ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقِيَ مُسْتَوْرًا» .

قَوْلُهُ (وَالْمَأْخُودَ عَلَيْهِمْ) ، أَيِ الْوَاجِبِ عَلَى لَفُوعٍ

قَوْلُهُ (وَإِنْ أَنْكَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ [شَهَادَةً] ^(١) ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ شُهُودِ الْفَرْعِ) .
هَذَا لَفْظُ الْقُدُّورِيِّ فِي «مَحْصَرٍ» ^(٢) ، وَدَلِيلٌ لِأَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ شَهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ : التَّحْمِيلُ ، وَإِذَا أَنْكَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ شَهَادَتَهُمْ ، لَا يُوجَدُ التَّحْمِيلُ ، فَلَا تَصِحُّ شَهَادَةُ لَفُوعٍ ، بَعْدَ الشَّرْطِ ، وَمَعْنَى لَتَعَارُفِ الْمَذْكُورِ فِي «الْمَتْنِ» - بَيْنَ خَتَرِي الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ - أَنَّ الْأَصُولَ أَنْكَرُوا التَّحْمِيلَ ، وَالْفُرُوعُ أَثْبَتُوهُ ، وَشَرَطُوا صِحَّةَ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ التَّحْمِيلِ ، فَإِذَا أَنْكَرَ الْأَصُولُ التَّحْمِيلَ ، يَتَبَيَّنُ الشَّرْطُ ،

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/ ١٩٨]

(٢) ما بين المعنويين ، زيادة من : ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ،

قَالَ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ رَحْمَتِي عَلَى قُلَانَةٍ بَسْتُ قُلَانَةَ الْفُلَانِيَّةِ وَقَالَا أَخْبَرَانَا أَنَّهُمَا يَغْرِفَانَهَا. فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِيْ هَذِهِ أُمُّ لَا^(١) وَبِتَّةٌ نَّقَالَ لِلْمُدَّعِي هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَنَّهَا قُلَانَةٌ لِأَنَّ لَهَا شَهَادَةً عَلَى أُمِّهِ^(٢) الْمَعْرُوفَةِ

عَلَيْهِ لَبْسٌ

فَلَا تَصْحُحُ شَهَادَتُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ

قَوْلُهُ (وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى شَهَادَةِ رَحْمَتِي عَلَى قُلَانَةٍ بَسْتُ قُلَانَةَ الْفُلَانِيَّةِ وَقَالَا أَخْبَرَانَا أَنَّهُمَا يَغْرِفَانَهَا. فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِيْ هَذِهِ أُمُّ لَا^(١) وَبِتَّةٌ نَّقَالَ لِلْمُدَّعِي هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَنَّهَا قُلَانَةٌ). وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ «الْحَامِعِ الصَّغِيرِ»^(٢) أَيِ. وَلِلْفَرْعَانِ. أَحْتَرَمَا [الْأَضْلَالُ]^(٣) أَنَّ الْأَصْنَتَيْنِ يَغْرِفَانِ قُلَانَةً.

وَقَوْلُهُ (فَجَاءَ بِامْرَأَةٍ). بِتَوْحِيدٍ لِمَعْنَى^(٤)، أَيِ فَجَاءَ الْمُدَّعِي بِامْرَأَةٍ. وَهِيَ بَعْضُ نُسَخٍ: «فَجَاءَ»، بِلَفْظِ التَّثْنِيَةِ^(٥)، أَيِ جَاءَ الْفَرْعَانِ بِامْرَأَةٍ، (وَقَالَا لَا مَذْرِيْ أَهِيْ هَذِهِ أُمُّ لَا^(٦)). أَيِ قَالَ لِفَرْعَانِ لَا مَذْرِيْ أَنْ لِمَعْرُوفَةٍ بِالنِّسْبَةِ هِيَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ الْحَاضِرَةُ أُمُّ لَا؟

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ «ح: جِيءَ».

(٢) يَنْظُرُ «الْحَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ ابْنُ الْكَيْبَرِ [ص ٣٩٤]

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْتَوِّلِينَ وَبَيِّنَاتٍ مِنْ «١»، «٢»، «٣»، «٤»، «٥»، «٦»، «٧»، «٨»، «٩»، «١٠»، «١١»، «١٢».

(٤) وَهَذَا لَفْظٌ لِمَطْبُوعٍ مِنَ «الْهَدَايَةِ» لِسُرْعِي [ص ١٣٠] وَكَذَا فِي النُّسخَةِ الَّتِي يَحْتَضِرُهَا الْمُؤَلِّفُ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٢٠٦] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكَّةَ فَبَصَّرَ اللَّهُ أَهْلِيَّ - تَرْكَا، وَفِي نُسَخَةٍ شَهْرَكَمِي (الْمَعْرُوفَةُ عَلَى أَكْثَرِ الدِّينِ الْبَاهِرِيِّ) مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ١٤١] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكَّةَ فَبَصَّرَ اللَّهُ أَهْلِيَّ - تَرْكَا، وَفِي نُسَخَةٍ أَنْفَاسِيٍّ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٥٨] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكَّةَ فَبَصَّرَ اللَّهُ أَهْلِيَّ - تَرْكَا، وَفِي نُسَخَةٍ نَفْطَوِيٍّ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٥٨] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكَّةَ وَلِي الدِّينِ أَهْلِيَّ - تَرْكَا، وَفِي نُسَخَةٍ بَصْرَةِ اللَّهِ الْحَمِيٍّ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٥٦] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكَّةَ حَاسِبُهُ تَرْكَا - أَمْرِيَّكَ / (رَقْمُ الْحَفْظِ: ٣٥٩٤).

فَبَصَّرَ اللَّهُ أَهْلِيَّ - تَرْكَا، وَفِي نُسَخَةٍ الْأَوْرُكِيٍّ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٥٩] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكَّةَ فَبَصَّرَ اللَّهُ أَهْلِيَّ - تَرْكَا، وَفِي نُسَخَةٍ الْبُيُوتِيِّ مِنَ «الْهَدَايَةِ» [ص ٢٢٣] ابْنُ مَحْطُوطٍ مَكَّةَ فَبَصَّرَ اللَّهُ أَهْلِيَّ - تَرْكَا

من تغريمها تلك النسبة، ويُنظر هذا إذا حَقَّقُوا الشهادة ببيع محدودة بذكر
حدودها وشهدوا على المُسري لانه من آخرين يشهدان على أن المَحْدُود بها

لأرض المحدودة بهذه الحدود في يد هذا السيد عني ؛ يصح إعطاء ، وكذا
كأن القصص إلى القصص شهادة شاهدان .

يقضي: أن القاضي يكتب بكتب في كتابه إلى القاضي الآخر أن شاهدني
عندني شهداً عدي أن فلان القلابي على فلانة بنت فلان لفلاسة كذا
من التراجم، فاقصص عندها أنت بدلت، فأحضر للمُدعي فلانة في مجلس القاضي
المكتوب إليه، ودفع الكتاب إليه، بقول القاضي لمكتوب إليه للمُدعي: هات
شاهدين أن التي أحضرناها هي فلانة بنت فلان القلابي المذكورة في هذا الكتاب؛
ليُمكن الإشارة إليها في القضاء عليها؛ لأن هذا [في] معنى الشهادة على
الشهادة، وإن قالوا في هذين البيتين - أعني في الشهادة على الشهادة، وفي كتاب
القاضي (١) ٢٣٤١ إلى القاضي - هي فلانة بنت فلان القلابي، لم يكف حتى
نحوها إلى مخيها.

وَمِنْ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» مُحَمَّدٌ بْنُ الْقَيْمِ الْحَاضِي، وَمِنْ لُغَوِيِّ بَابِ الْأَعْيُنِ
الَّذِي يُنْسَبُ أَبُوهُ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ بَنِي نَعِيمٍ قَوْمٌ لَا يُحْضَرُونَ، فَلَا يَحْضُرُ^(١)
الشَّعْرِيفُ بِدَرْكِ مَا لَمْ يَنْبَغِ إِلَى الْقَبِيلَةِ الْحَاضِيَةِ

قَالَ الشَّافِعِيُّ أَبُو اللَّيْثُ «كَمَا أَتَيْتُمَا نَزَّيْنَهُ عَلَى مُلَاةِ السَّلْحِيَّةِ لَا يَمْتَنِعُ بِهَذَا التَّعْرِيفِ مَا لَمْ يَنْسُبْهَا إِلَى مَحَلَّتَيْهَا وَسَكَنَيْهَا، فَكَذَبَتْ هُمَا».

قوله. (وشهدوا على المشتري). أي: عن شراء المشتري. وهو بكسر

ينظر: شرح الجامع الصغير، للناضحان [ق/ ١٩٩]

(١) مدينه المعقوفتين: ريادة من: لراة، ولام، وانجم، واع، واو.

^١ دود رانديز اوليا بچيس ۱، بر حبيب مس ۱، ۲، و ام ۱، دولجا ۱، وانج ۱، حاجي ۱.

في يد المدعى عنه، وكذا إذا أنكر المدعى عنه أن يتخذ المذكور في
الشهادة حدوداً في يده.

قال وكذا كتب القاضي إلى القاضي، لأنه في معنى الشهادة على
الشهادة إلا أن القاضي لكامل دماسته ووفور ولايته بفرد سائل.

و (ولو ولو في هذين ندين التيممة ثم يحرر حتى ينشأه إلى
محدد) وهي أقلية خاصة، وهذا لأن التعريف لا يثبت منه في هذا، ولا
محضر ما فيه إلى عدمه وهي عامة إلى أبي يعيم لأنهم قوم لا لخصوم،
ويحصل نسبة إلى التحديد لأنها خاصة، وقيل لخاصة سنة عامة
ولأور حديه خاصة، (وقيل شمر فدينه ولتخارئة عامة) وقيل إلى استك
الصغيرة خاصة، وإلى المحلة لكبيرة والمضرة عامة.

ثم التعريف وإن كان يتم بذكر أحد عند أبي حنيفة ومحمد، .

في غاية البيان

الراء، كذا السماع

قوله: (إلا أن القاضي لكامل دماسته ووفور ولايته بفرد سائل).

هذا جواب سؤال؛ وهو أن يقال إن كتاب القاضي إلى القاضي بسر
الشهادة على الشهادة؛ لأن القاضي الكائن بثلث شهادة شهادته إلى القاضي
المكسوب إليه، وفي الشهادة على الشهادة يشترط الأثبات، فيبغى أن يكون القاضي
الكاثر اثني أيضاً، فقال، بعد حرر كتاب القاضي الواحد لكامل دماسته ووفور
ولايته، لأن ولايته عامة، وسن يعبره هذه الولاية

قوله (ثم التعريف وإن كان يتم بذكر أحد عند أبي حنيفة ومحمد، .

حلالاً لأبي يوسف على ظاهر الروايات، فذكر المخذ يقوم مقام الحد لأنه
سُمِّىَ لحدِّ الأعين، فرب مرة الحد الأدنى، والله أعلم

﴿عبد سار﴾

حلالاً لأبي يوسف على ظاهر الروايات، فذكر المخذ يقوم مقام الحد، لأنه
سُمِّىَ لحدِّ الأعين، فرب مرة الحد الأدنى، يعني أن يحد اسم الحد الأعين
في نصبة الحصة، فكان ذكرها في التعريف بمرة الحد الأدنى، وهو أث الأب.
قد في «الجمهرة»، «المخذ من العرب دون الشيعة وفوق سطر، ينكس
لحد، والجمع أفخاذ»^١ وكذلك أث صاحب «المحصل»^٢ أيضاً

وأنت صاحب «ديوان الأدب» بجلال هذا فقال في باب فعل - يفتح لواء
وكثير معين - «المخذ من لحد ثقل من انظر»^٣.

وقال صاحب «اليسير»^٤ - في سورة بحر - قال الزبير بن بكار: اعرت
من م طبقات، شعب، وقيلة، وعمارة ١٢٧٥٢، وطر، وفخذ، ونصبة
فالشعب: تجمع انفس، والقبيلة: تجمع العنائر، والعمارة: تجمع بعضون،
والطر: تجمع الأفخاذ، والمخذ: تجمع المصائل.

فمضر شعب، وربعة شفت، ومذبح شعب، وجمير شعب، وسُميت
نوعاً؛ لأن القدائل انشعبت منها.

وكذا قبيلة، وقريش عمارة، وقضي طر، وهاشم فخذ ١٢٧٥٢،
وبما س نصبة^٥ وكذلك ذكر صاحب «الكشاف»^٦ أيضاً

١ - «جمهرة اللغة» لابن دريد [٥٨٢/١].

٢ - «محصل نسخة» لابن دس [٧١٤/١].

٣ - «ديوان الأدب» للعلاني [٢٤٧/١].

٤ - «اليسير» لمحم، النعماني ج ١ ص ٢٢٢. وقد تقدم التعريف بذلك.

٥ - «الكشاف» للمحشي [٣٧٤/٤].

﴿ غاية البيان ﴾

وفان الأستروشي في فعل بعسر من «فصوله» - «أب في «سمه
 سه و نو رنو سمه و سم انه و فخذ و مصدحه و لم يذك الحذ و فصل و شر
 معرفت ذكر ثلاثة أشياء، فعلى هذا له ذكر | سمه و | سمه و سمه
 فهل يكفي « في اختلاف متتابع، والضحك أنه لا يكفي »
 وفي الشراء ذكر بحد اختلاف، وقد نفس المسمى بدون ذكر الحذ و فقد
 لأنه وقع في فصل مختلف فيه، كذا رأيت في بعض الشروحات
 ونقل عن «فتاوى قاضي خان» «لأن حصل التعرف باسمه و سم انه
 ولعله لا يحتاج إلى ذكر الحذ، وبذلك لا يحصل بذكر أب والحذ لا نحس
 بذلك»

﴿الزاد﴾ ﴿الزاد﴾

باسم المصنفين: «أب و نو رنو سمه و سم انه و فخذ و مصدحه و لم يذك الحذ و فصل و شر
 بآب و سمه و نو رنو سمه و سم انه و فخذ و مصدحه و لم يذك الحذ و فصل و شر
 «في الجمع و إصلاح» في بعض ذلك قد عرفت في بعض النسخ أنهم قد
 «أب و نو رنو سمه و سم انه و فخذ و مصدحه و لم يذك الحذ و فصل و شر
 «أب و نو رنو سمه و سم انه و فخذ و مصدحه و لم يذك الحذ و فصل و شر
 لا في حاشية [٥٠٣/٥]

«أب و نو رنو سمه و سم انه و فخذ و مصدحه و لم يذك الحذ و فصل و شر
 «أب و نو رنو سمه و سم انه و فخذ و مصدحه و لم يذك الحذ و فصل و شر

بهما ما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه صرّب شهداء الرور أربعين سوطاً وسخّم وجهه، ولأنّ هذه كثرة يتعدى ضررها إلى العبد وليس فيها حدّ مقدّر فينبغي
وله أن يزيح كد الشهادة ولا يضره، ولأنّ الإلترخار يحصل بالشهيرة فيكثر
به، ولصوت وإن كان مكلفاً في الرور ولكيه يقع مدعاً عن الرور فوجب
تخصيف نظراً إلى هذا الوجه.

هذا لفظ «شرح الطحاوي» رحمه الله.

لكن قد في «شرح الجامع الصغير» للشمس «والشهير» أن يضاف به في
السيد، ويؤدى في كل محلة بأن هذا شهد بالرور، فلا تشهدوه.

وجه قولهما ما روي أن عمر - رضي الله عنه - صرّب شهداء الرور أربعين سوطاً، وسخّم
وجهه، ولأنّ شهادة الرور كثيرة يلحق ضررها بالناس، وله يذ فيها حدّ مقدّر،
فوجب تغريبه، وأما قل بها كبيرة، لأن الله تعالى قريب بمادة الأوثان، حيث قال
تعالى ﴿فَاجْنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاتَّقُوا قَوْلَ الرُّورِ﴾ [الحج ١٢٠]

ولما روي الطحاوي رحمه الله بإساده إلى عند ترخمى بن أبي بكر، عن أبيه
قال: «أفان الشيء» [ألا أبتكم يا كبر الكبار] «قلنا: متى يا رسول الله
قال: «الإفراك بالله، وحقوق الوالدين» وكان منك فحس فقال: «ألا وقول الرور،
ألا وشهادة الرور» [٣٩٢] «فأزال [يكررها]»، حتى قلت: لا ينكث.

١ - يدور سجد الرور وجهه أي سوطاً بالسجدة - وهو سواد الشعر - وسخّم أفعه وجهه كتب من
سجد والعصب بهر (الجامع الصغير) للشمس [٢٦٩ مادة سخم]

٢ - أخرجه عبد - بن الصغاني في «المصنف» [١٥٣٩٢]، وابن أبي شيبة في «المصنف» [٢٩٦١٣]
من طريق أبيه بن أبي عمير - قال عمر بن الخطاب كتب من أحمد بن محمد في شاهد رور -
فخمد أربعين سوطاً، أن شخم وجهه وإن شخم من شأنه أن يضره.

(٣) ما بين المصنفين، في ٥٢٦ بقولها ١

(٤) مضمون تعريجه

ذكره البخاري في كتاب «الأدب» من «الصحیح».

وَوَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَافِظَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا رُوِيَ عَنْ شُرَيْحِ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّكَ كُنَ إِذَا أَخَذَ شَهِدَ زَوْجًا، بَعَثَ إِلَيَّ سُوْقِيهَ إِنْ كَانَ سُوْقِيًا، وَإِلَى قَوْمِيهَ إِنْ لَمْ يَكُنْ سُوْقِيًا بَعْدَ الْعَصْرِ أَجْمَعَ مَا كَانُوا، وَنَقُولُ: إِنَّ شُرَيْحًا يَفْرُقُكُمْ سَلَامًا وَيَقُولُ: إِنَّا وَحَدَّثْنَا هَذَا شَهِدَ زَوْجًا وَحَدَّرُوهُ، وَحَدَّرُوا النَّاسَ [عَنْهُ] ^(١)، وَكَثُرَ قَصَايَا شُرَيْحٍ بِمَخْصَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَمَ يُنَكِّرُ عَلَيْهِ أَحَدًا، فَوَجَبَ اتِّبَاعُهُ.

وَقَالَ الْخَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» ^(٢): حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ^(٣) قَالَ: حَدَّثَنِي سَقِيَانٌ عَنْ أَبِي حَضَنٍ ^(٤) [٢٧١ هـ] قَالَ: «كَانَ شُرَيْحٌ تَعَثَّ شَهِدَ الزَّوْجَ إِلَى مَسْجِدِ قَوْمِي، أَوْ إِلَى سُوْقِيهِ، فَيَقُولُ: إِنَّا قَدْ رَفَعْنَا هَذَا ^(٥)»، وَلَئِنْ اشْتَعَرِيَ لِلرَّخْرِ، وَالصَّرْثُ يَضْلُحُ زَاحِرٌ مِنْ وَجْهِهِ، وَلَا يَضْلُحُ زَاحِرٌ مِنْ وَجْهِهِ، لِأَنَّ النَّاسَ صِيغَالٍ: صَنَّفَ مِنْهُمْ عَلَى

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة من «الفتح»، «و» من «

(٢) أخرجه محمد بن الحسن في «الأثر» [٥٥٤، ٢] عن شُرَيْحٍ القاضي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به نحوه.

(٣) هذا الأثر علَّقه أبو بكر الرازي والصدر الشهيد في شرحيهما عن «أدب القاضي» بالخصاف، وهو ثابت موصول في نسخة المُنشئة من «أدب القاضي» بالخصاف [٢٥٢ / ١] مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باث، (رقم الحفظ ٥٤٦)، ومظهر شرح «أدب القاضي» للصدر الشهيد [٥٥٢ / ١] شرح «أدب القاضي» لأبي بكر الرازي [ق ٢١٢ ب، مخطوط مكتبة فهد الله أميري - تركيا، (رقم الحفظ ٦٤٨)]

(٤) هذا سنو نظير من المؤلف، فليس بالخصاف رواية عن وكيع بن عمار، بل لم يُدركه أصلاً، وإنما حدث بهذا الخبر عن أبي شيبة عن وكيع فقال حدثني عبد الله بن محمد أبو بكر قال حدثني وكيع «وساق الأثر كما وقع في النسخة المنشئة من «أدب القاضي» بالخصاف [ق ٢٥٢ / ١] مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باث (رقم الحفظ ٥٤٦).

(٥) أي: رَفَعْنَا شَهَادَةَ هَذَا

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٢٣٠٤٤] عن وكيع بن عمار

فصنف ما شرفه الكبير، وصنف منه قد شرفها، و نصرت بضخج و حرا في حق من
لم يات به، ولا بضخج في حق من يات به، لأن نصرت بضخج عن الرخوع، لأنه إذا
علم أنه إذا رجع نصرت ينسج عن الرخوع. فنف به أموال المسلمين، فلم يكر
نم من استغريه نظر إلى القسم الأول، وهو الذي لم يات به

ورحب لتخفيف من إلى القسم الثاني، وهو الذي يات به، والتفتي بالتشهير
وكان كافيا في دفع شره، ولأن الإنسان قد يخترع عن تشهير كدبه أكثر مما يخبر
عن الضرب، خصوصاً إذا كان معروفاً بين الناس، فإنه يرمى بالضرب في خفية
ولا يرمى بالتشهير على الملأ، فكان لتشهير أقوى؛ لأن المقصود دفع الضرر عن
الناس بنهضة واحدة، وقد حصل

وما احتجنا به من حديث عمر رضي الله عنه عندنا محمود على الشيعة لا على
التغريب؛ لأن نوك كان يسيل التعريب لم ينسج، لأربعين، لبلوغة حدٍّ في غير حدٍّ
والتشجيع، يند على ما قلنا أيضاً؛ لأنه مثله، وهي مسوغة بالإجماع.

قال في شرح الأقطع: «ومن أصحاب من قال: لا خلاف بينهم في هذه
المسألة، إلا أن أبي حنيفة رضي الله عنه أحاد في يدهم إذا جاء ناس، فإنه لا يستحق
التغريب؛ لأن المقصود منه الرخو، وقد ارتجى حين ناس، وهما أجاب في الذي لم
يشت، وذلك يستحق التغريب إذا ١٠٠، لأنه أنى منكراً يسر فيه حدٌ مقدّر.

ومن أصحابنا من قال: قول أبي حنيفة: لا يعزّر؛ لأن إشهاره في شوقه
تعريب، بل هو أشد من الضرب في بعض الناس» (٢)، إلى هنا لفظ «شرح الأقطع».

(١) يعني بسويد توجه في التعريب

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [ق/ ٣٠٤]

وَحَدِيثُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَحْمُولٌ عَلَى لِسَانِهِ بِدَلَالَةِ اتِّسَاعِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ
وَالْخَمْسِينَ ثُمَّ تَفْسِيرُ الشَّهِيرِ مَقْبُولٌ عَنْ شُرَيْحٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ كَانَ يَتَعَثُّ إِلَى سُوقِهِ
إِنْ كَانَ سُوقِيًّا، وَإِلَى قَرْبِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ سُوقِيٍّ نَعْدَ الْمُضَرِّ أَجْمَعَ مَا كُنُوا
وَيَقُولُ: إِنْ شُرَيْحًا يُثَرِّكُكُمْ أَسْلَامًا وَيَقُولُ: إِنَّهُ وَجَدَتْ هَذَا شَهِيدَ رُؤْيٍ فَاحْذَرُوهُ
وَاحْذَرُوا النَّاسَ مِنْهُ.

وَذَكَرَ شَخْصُ الْأَيْمَةِ الشَّرْحِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ يُشْهَرُ عَنْهُمَا أَيْضًا

وَالْتَعَزُّيُّ وَالْحَسَنُ عَلَى قَدَرِ مَا بَرَأَ لِقَاصِي عِنْدَهُمَا، وَكَيْفِيَّةُ التَّعَزُّيِّ
ذَكَرَتْهُ فِي الْحُدُودِ وَهِيَ: «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» شَهِيدَانِ أَقَرَّ أَيْهَمَا شَهِيدًا بِرُؤْيٍ ثُمَّ
يُضَرِّبُ رِجْلًا يُعَرِّزُ بِهِ

قوله عليه السلام

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ فِي شَرْحِهِ «أَدَبُ الْقَاصِي» «الْمُضَرِّ أَبُو حَنِيفَةَ
فِي هَذَا أَنَّهُ لَا يُعَرِّزُ، وَلَكِنْ يُعَرِّفُ لِلنَّاسِ، وَيُشْهَرُ رُؤْيِي عَلَيْهِ فِي قَبْسِهِ، أَوْ فِي
سُوقِهِ، وَيُخَذُّ النَّاسُ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ «وَهَذَا إِذَا كَانَ قَدَمًا، فَإِنَّ دَانِمَ يَكُنْ قَدَمَاتٍ، وَيَقُولُ أَنِّي
قَدْ شَهِدْتُ بِالرُّؤْيِ، وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا سَعْيِي أَنْ تُعَرِّزَ»

لَأَبِي حَنِيفَةَ أَنْ قَوْلَهُ: «شَهِدْتُ بِالرُّؤْيِ» سَوِيَّةٌ وَدَمٌّ عَلَى مَا فَعَلَ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ
مُضَرًّا عَلَيْهِ، وَالتَّائِبُ لَا يَحِثُّ عَلَيْهِ التَّعَزُّيُّ؛ لِأَنَّا لَوْ أَوْجَسَاهُ أَوْ جَنَدَاهُ لَتَوَيْتَهُ، فَإِنَّ إِذَا
كَانَ مُضَرًّا عَلَيْهِ دَيْتٌ، فَإِنَّهُ يُعَرِّزُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ أَصَرَ عَلَى ارْتِكَابِ لِمَعَاصِي،
وَبَدَلِ خُطُوفِ نَاسٍ مُشْهَدَةٍ

قَوْلَهُ: (وَالْخَمْسِينَ)، سَاحِرٌ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (بِدَلَالَةِ اتِّسَاعِ)، يُدَلُّ سَوَاهُ

وفائدته أن شاهد الزور في حق ما ذكرنا من الحكم هو نفسه
 ١٠٠ دلت، فأما لا طريق إلى إثبات ذلك بالنية لأنه نفي للشهادة والنيات
 للإثبات.

في غاية البيان

وجهه، أي: سؤنه.

قوله، (وفائدته)، أي: فائدة وضع «الجامع الصغير»، وهذا لأن وضع
 المسألة فيه مما إذا قرأتهما شهدا برؤيه.

وفائدته أنه لا يثبت كذب الشاهد إلا بإقراره، إذ لا مسأل إلى معرفة ذلك
 بالنية؛ لأن النية إذا قامت على أنهما شهدا بغير حق، فلا يلتزم إسي ذلك، لأن
 الشهادة على النفي لا تسمع

والله سبحانه أعلم

كتاب الرَّحُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ

قَالَ وَإِذَا رَجَعَ الشُّهُودُ عَنْ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا، سَقَطَتْ؛ لِأَنَّ
الْحَقَّ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِاتِّقَاصِ وَاقْضَايِ لَا بِفَضِي بِكَلَامٍ مُتَنَاقِضٍ وَلَا ضَمَانٍ
عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُمَا مَا أَتَمَّا شَيْئًا لَا عَلَى الْمُدَّعِي وَلَا عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ

كِتَابُ الرَّحُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ

وَلَمَّا سَبَّ طَهَّرَ بَيْنَ الرَّحُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ، وَيَسَّرَ مَا تَقَدَّمَ، لِأَنَّ الرَّحُوعَ عَلَيْهَا
يَقْضَى سَابِقَةً الشَّهَادَةُ لَا مَحَالَةَ

فَقِيلَ رُكْنُهُ قَوْلُ الشَّاهِدِ، شَهِدْتُ بِرُؤْيِ
وَشَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ عِنْدَ لِقَاضِي،

وَحُكْمُهُ [٢٧٦/٢]؛ إِبْجَاثُ التَّغْيِيرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، سِوَا مَا رَجَعَ قَبْلَ تَصَالِ
اتِّقَاؤِ الشَّهَادَةِ، أَوْ بَعْدَ اتِّصَالِ اتِّقَاؤِهَا، وَضَمَانٌ مَعَ التَّغْيِيرِ إِنْ رَجَعَ بَعْدَ اتِّقَاؤِهَا،
وَكَانَ الشُّهُودُ بِهِ مَالًا، وَقَدْ أَرَاهُ بِغَيْرِ عَرَضٍ

وَلِالرَّحُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ مَشْرُوعٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَثَرُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَهُ، «الرَّحُوعُ إِنَّمَا
أَحَقُّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي عَلَى الْبَاطِلِ»^(١).

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَإِذَا رَجَعَ الشُّهُودُ عَنْ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا: سَقَطَتْ، أَيِ
بِالْمُدَّعِي فِي «مُخْتَصَرٍ»^(٢)، وَأَمَّا تَسْقُطُ الشَّهَادَةُ بِالرَّحُوعِ قَبْلَ الْحُكْمِ، لِأَنَّ

أرجحه الدرافطي في «م» [٢٠٧ ٤]، وليبقي في «السنن الكبرى» [١١٩ ١٠]، عن عمر
رضي الله عنه

^(٢) مختصر الغنوي في «م» [٢٢٣]

وإن حكم بشهادتهم ثم رجعوا، لم يفسح الحكم، لأن آخر كلامهم

﴿بشهادتهم﴾

الشهادة لا يتعمق بها حكم قس القضاء، فإذا لم يقصر القاضي بها؛ صار وجودها وعدمها سواء، سقطت، وهذا لأن الرجوع عن إتمام إفصاحي بكلام يرجع له فيه جانب لصديق على الكذب، والكلام لمتأقصر من الشهادة لا رخص به لصديق على الكذب، فلا يصير حجة، فسقطت الشهادة، ولا يلزم القضاء عن الشهود، لأنه لم يرجد منهم الإنلاف

قوله: (إن حكم بشهادتهم ثم رجعوا، لم يفسح الحكم)، هذا لفظ الصوري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن الشاهد لما أكد نفسه بالرجوع تدقصر كلامه، والقضاء بالكلام لتدقصر لا يجوز. فلا يفسح القاضي حكمه بالرجوع، ولأن الرجوع ليس بشهادة؛ بدليل أنه لا يشترط فيه لحظة شهادة، وما ليس بشهادة لا يطل به حكم

وذكر الخصاص في «أدب القاضي»^(٢) وقال: حدثنا وقت بن خريز بن حارم قال: حدثنا شعبة عن يزيد بن زاذي^(٣) عن الشافعي في شاهدتين شهد أنه طهر امرأة، ففرق القاضي بينهما، ثم أتت أحدهما رجعت عن شهادته، وتزوج الآخر المرأة، قال: «هذا حكم لا يرد»^(٤) يريد بهذا: أن رجوع الشاهد بعد انحصار

(١) ينظر «محضر الصوري» [ص ٢٢٢]

(٢) هذا الأمر لم يذكره أبو بكر الزاري في شرحه على «أدب القاضي» بخصاصة، وعنه صدر الشهيد في شرحه. وهو ثابت موصول في النسخة الشاذية من «أدب القاضي» بخط [ص ٢٤٨] بـ «محضر مكيه كبير» في أصل أحمد (١) (ق ٥٤٦) [ينظر شرح أدب القاضي] بعد شاهد [٥٠٥]. شرح أدب القاضي شرح لأبي بكر بن [ق ٢١٥] بـ «محضر دا» كتب العنبرية (ق ٢١٣)

(٣) في نسخة دي مولو نسخة، وغيره من هذه نسخة دي بطن شرح كتابه سعد [٣٢٤ ٨] وشرح والتعليق لاس أبي حاتم [٢١٣ ٩]

شرح ابن أبي عمير في «المصنف» [١٩٢١]، ومفيد بن منصور في «المصنف»

تَنْصُرُ أَوَّلَهُ فَلَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ بِالشَّاقِصِ وَلَا تَنُفِي الدَّلَالَةُ عَنِ الصَّدَقِ بِمِثْلِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

لَا يَكُونُ مُعْتَبَرًا فِي إِبْطَالِ الْقَضَاءِ.

قَالَ شَيْخُ الْأَنْعَمَةِ السَّرْحِيُّ فِي «الشرح أدب القاضي» للخصاف «أُورِي
عَنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّخِيِّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ حَالُ الشُّهُودِ عِنْدَ رُجُوعِ أَحَدٍ مِنْ حَالِهِمْ وَقَدْ
لَا دَاءَ صَحَّ الرُّجُوعُ، وَإِنْ كَانَ حَالُهُمْ فِي أَدَاءِ الشَّهَادَةِ أَحْسَنَ، لَمْ يَصَحَّ رُجُوعُهُ».

قَالَ: «وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ الْأَوَّلِ، فَاتَمَّ فِي قَوْلِهِ لِأَخْرَجَ قَالَ بَأْسَ رُجُوعِ
الشَّاهِدِ لَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ إِبْطَالِ قَضَاءِ الْقَاضِي، لِأَنَّهُ مُنَاقِضٌ^١، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، لَكِنْ
يَصَحُّ الرُّجُوعُ فِي حَقِّ نَسِيهِ، حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ الْقِسْمَانِ».

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ عَلِيٍّ عليه السلام، وَفِيهِ زُيِّنَ أَنَّ رُحْبَنَ ابْنِ عَلِيٍّ بَرَّجِي، فَشَهِدَا
عَلَيْهِ أَنَّهُ سَرَقَ، فَطَعَّ عَلِيٌّ عليه السلام، بَدَأَ، ثُمَّ حَمَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَدَلَّاهُ عِلْبُطُ فِي الْأَوَّلِ،
إِنَّمَا كَانَ هَذَا الَّذِي سَرَقَ! فَقَالَ عَلِيٌّ عليه السلام، «أَلَا أَصَدَّقُكُمْ عَلَى هَذَا الشَّيْءِ،
وَأَعَزُّكُمْ دِيَّةَ الْأَوَّلِ، وَلَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ قَدْ نَعَمْتُمْ^٢ ذَلِكَ، لَقَطَعْتُ أَيْدِيَكُمْ»^٣.
وَدَكَرَ مُحَمَّدٌ عليه السلام فِي كِتَابِ الرُّجُوعِ عَنْ الشَّهَادَةِ: أَنَّهُ قَالَ «أَسَرُّكُمْ دِيَّةَ يَدِ
الْأَوَّلِ»^٤.

وَالْخَصَافُ أَوْرَدَ هَهُنَا وَقَالَ: «أَعَزُّكُمْ الدِّيَّةَ»^٥، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْقَطْعَ سَرَى

^١ [رقم ٢١٥٢]، من طريق: تَزِيدُ بْنُ رَاسِيٍّ عَنِ الشَّيْخِ عليه السلام به نحوه

^٢ فِي «الْأَوَّلِ» وَالْخَصَافُ

^٣ رَوَى الْأَصْلُ «مَعْدَمًا» وَالنَّصَبُ مِنْ «أَنْ» وَ«م» وَ«ح» وَ«ع» وَ«أَصْرًا»

^٤ عَلَيْهِ سَحَارِي فِي كِتَابِ الدِّيَّاتِ بَابُ إِذَا جَاءَ بَرٌّ مِنْ رَجُلٍ مَلَّ يَدَاؤُ أَوْ نَقَضَ سَهْمَ كَتَمِهِ

[٢٥٢٦]، وَوَصَلَهُ عِدَّةُ بَرِّقٍ فِي «مَعْدَمًا» قَدْ ١٩٤٦، وَالدَّرِصِيُّ فِي «الْمَعْدَمِ»

[١٨٢، ٣]، عَنِ الشَّيْخِ عليه السلام به نحوه

^٥ بِنَظَرِ «الْأَصْلِ» الْمَعْرُوفِ بِالسُّبُوطِ [١٢، ٧] طَلْعَةُ دَوَارَةِ الْأَوْقَاتِ الْبَطْرِ

٦ هَذَا الْبَطْلُ الْمُنْطَرِبُ فِي سِيَاقِ الْأَثَرِ السَّاحِي عِنْدَ حَقِّقِهِ وَفِي سَبْعٍ مِائَةٍ عِدَّةٍ دَرِصِيٍّ

لأَوَّلٍ، وَقَدْ تَرَجَّحَ الْأَوَّلُ بِأَصَالِ الْقَصْدِ بِهِ صَاحِبُ مَا أَتَتْهُ شَهَادَتُهُمْ
لِإِقْرَارِهِمْ عَمَّا نَفْسُهُمْ بِسَبِّ لَصَّامٍ، وَالْتِمَاقُصُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِقْرَارِ،
وَسَقَرَّرُهُ مِنْ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ وَلَا يَصِحُّ الرَّخُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ، لِأَنَّهُ فُسِّحَ لِلشَّهَادَةِ فَتَحْتَضِرُ

عَلَيْهِ سُبُلٌ

إِلَى النَّفْسِ، فَكَوْنُ أَوَّلِهَا فِيهِ الْفُسْ

بَيَّنَّ بِهَذَا أَنَّ رَجُوعَ الشُّهُودِ بِصَحِّ فِي حَقِّ أَحِبِّ الصَّامِ، فَمَا فِي حَقِّ
إِنْصَابِ قَضَاءٍ لِمَا فِيهِ فَلَا يَصِحُّ كَمَا فِي الشَّرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي.

قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِمْ صَاحِبُ مَا أَتَتْهُ شَهَادَتُهُمْ)، هَذَا يَقْطَعُ الْمُدَوِّرِي
فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(١)، وَدَلِيلُ أَنَّهُمَا أَقْرَأَ بَأْتَهُمَا تَعَدِّي وَوَضَعَا الشَّهَادَةَ فِي عِبَرِ
مَوْضِعِهِ، وَصَارَ ذَلِكَ سَبًّا إِلَى تَعَبِ الْعَمَلِ، وَالْإِتْلَافُ بِسَبِّ إِذَا كَانَ بِسَبِّ لَعْنَتِي
يُوجِبُ الصَّدَلَ، كَمَا فِي حَاطِرِ الْبَيْتِ، وَوَضَعَ الْخَطَرَ عَلَى قَارِعِهِ الطَّرِيقِ

غَايَةُ مَا فِي السَّابِّ: أَنَّ كَلَامَ ٢٧٧ الشُّهُودِ مُتَقِصِرٌ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ صِحَّةَ
الْإِقْرَارِ، نَكْوِيهِ غَيْرَ مَتَّهِمٍ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يُسْتَرَدُّ لِمَالٍ مِنَ الْمَخْكَومِ، لِأَنَّ رَجُوعَ
الشَّاهِدِ صَحٌّ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، لَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ

قَوْلُهُ (قَالَ: وَلَا يَصِحُّ الرَّخُوعُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ)، أَيُّ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ
فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(٢)، وَدَلِيلُ أَنَّ الرَّخُوعَ عَنِ الشَّهَادَةِ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَهَادَةً - فَتُحْ

= «التَّعْرِيمُ» وَلَا يُؤْثَرُ كَلَامُهُ بِذِكْرِهِ يُرِيدُ الْإِرَادَةَ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَدَبِ الْقَاضِي / لِلتَّحْصَاتِ وَغَيْرِهَا
لِصَدْرِ الشَّهَادَةِ فِي شَرْحِهِ وَهُوَ ثَابِتٌ مَوْجُودٌ فِي السَّحْنَةِ الْمُسَدَّةِ مِنْ «أَدَبِ الْقَاضِي» لِلْحَمْدِ
[٢٤٨/ب] مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ كُتُبِ بَيْتِي بِبَغْدَادِ أَحْمَدِ مَاتَ (رَقْمُ الْحِفْظِ ٥٤٦)، وَيُظْهِرُ الشَّرْحُ
أَدَبِ الْقَاضِي بِصَدْرِ الشَّهَادَةِ [٥٠٥ - ٥٠٦]، وَشَرْحُ أَدَبِ الْقَاضِي لِأَبِي بَكْرٍ أَمْرًا بِذَلِكَ
٢١٥/ب مَحْظُوطٌ مَكْتَبَةُ بَيْتِي فَهْ أَمْدَنِي - بَرْكِي (رَقْمُ الْحِفْظِ ٦٥٨)

(١) سَفَرُ الْمُحْتَصَرِ الْقُدُّورِيِّ [ص ٢٢٣]

(٢) يَظْهَرُ الْمَعْنَى السَّابِقُ [ص ٢٢٣]

بما تختص به الشهادة من لمخاض وهو مخاض القاصي أي قاصي كس. ولأن الرجوع ثوبة واعتوبة عن حسب الحباية، فالشك بالشر والإعلان بالزوال

﴿قوله لا يفسخ﴾

للمشاهدة، يفسخ بها، فكان مثلاً بالشهادة فاحتض بموضع الشهادة، كالوادع الياس بما كان متقابين ومصادئين، بشرط لتصدد اتحاد المحل، فكذلك

ولأن الرجوع عن الشهادة ثوبة عن حباية الكذب، والثوبة إنما تكون على حسب الحباية، ولحباية كانت محتضنة بمجلس القضاء، فيسعى إلى إحضار الثوبة عنها - وهي الرجوع عن الشهادة الساطلة - شخص بمجلس القضاء أيضاً، لا ترى ابن مازري عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن فقال معاذ رضي رسول الله قال: «عليك سفوى الله ما استطعت، وأذكر الله عند كل شجرة وحجر، ودا عمت شراً، فأخبرت ثوبة، الشرب بالسر، والعلانية بالعلانية»^(١) وفي هذا الحديث طائفت ذكرها أبو بكر بن أبي إسحاق [الكلاباذي]^(٢) في «بحر الفوائد»^(٣).

والحاصل في المسألة ما ذكره في «الفتاوى الصغرى»^(٤) «لشاهد إذا رجع في غير مجلس لقضاء، لا يفسخ، ولرجوع في مجلس قاصي غير قاصي الذي شهد عده صحح، حتى لو ادعى لمشهود عليه رجوع لشاهد في غير مجلس لقاصي، فأدام البينة عليه، لا يفسخ، ولو ادعى رجوعه عند قاصي آخر، قبل السنة عليه، ولو ادعى رجوعه مطلقاً ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده في «المبسوط»، أنه لا يفسخ.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة [رقم ٣٤٣٦٥]، وأحمد بن حنبل في «إبرمه» [ص ٢٦]، ومحمد بن أبي الزهد [٥٣١/٦]، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٢) من المعقولين زيادة من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢.

(٣) بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخيار للكلاباذي [ص ٣٦٤].

(٤) بحث في «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق ١٩٣].

وإذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاصي، فهو دعي المشهود عليه رجوعهما وأرد بيمينهما لا يخلفان، وكذا لا نقل بينة عليهما ادعى رجوعاً ناطلاً، حتى لو أقام البينة أنه رجع عند قاصي كذا وصحته المان تقبل

﴿عنه بيان﴾

ورد لم يكن مدعي الرجوع بينة، وأراد استخلاف الشاهد، وإن كان يدعي رجوعه مطلقاً، وفي غير مجلس لقاصي، لا يستخف، وإن كان يدعي رجوعه في مجلس لقضاء، يستخف إذا ادعى رجوعاً على الشهود وإذا استخلفه، [أو إقامه] ^(١) البينة على ذلك، وب ادعى الرجوع في غير مجلس القاصي، لا يصح، ولو ادعى الرجوع عند القاصي، ولم يدع القضاء بالرجوع، لا يصح؛ لأن الرجوع عند القاصي بما يصح به الفصل به لقضاء.

أما إذا ادعى الرجوع عند القاصي والقضاء بذلك، يصح ويستخلف الشاهد، ونقل البينة على ذلك، ولو شهد عند قاصي ورجع عند قاصي آخر، يصح ويحب الصمان عليه، بكن إذا قضى عليه هذا القاضي بالصمان، كما لو رجع عند القاضي الذي شهد عنه، إنما يحب عليه الصمان إذا قضى القاضي عليه بالصمان، وبه عن شرح شيخ الإسلام خوهر رده ^(٢).

ثم قال ^(٣) «وكان أئمة فخر الدس يستبعد توقف صحة الرجوع على القضاء بالرجوع أو بالصمان» ^(٤)

قوله (ادعى رجوعاً ناطلاً)، لأن الرجوع في غير مجلس القاضي ليس بصحيح.

(١) وقع بالأصل «أو في» والثبت من (د)، (ع)، (ص)، وهو الموافق لما وقع في الفتاوى الصغرى، المصدر: شهيد [١٩٣: ١] مخطوط مكة بغير له في تركيا (رقم مخطوط ١٠٤٧)

(٢) ما بين معنويين في [٤٨]: «إقامه ابته».

(٣) يعني: صاحب «الفتاوى الصغرى»

(٤) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للمصدر: الشهد ١: ٥٣٠

لأن التَّسْبِيبَ صحيحٌ

وإذا شهد شاهدان بمالٍ، فحكم الحاكم به ثم رجعا، صما المال
لمشهود عيه؛ لأنَّ التَّسْبِيبَ عَلَى وَجْهِ التَّعْدِي سَبَبُ الصَّحَابِ كَحَافِرِ لُثْرٍ وَقَدْ
سَبَّ بِالْإِثْلَابِ تَعْدِيًا

قوله، (لأنَّ التَّسْبِيبَ صحيحٌ)، أي، سَبَبُ التَّضَمُّينِ وَالرُّجُوعِ عِنْدَ الْمَاضِي
قوله، (وإذا شهد شاهدان بمالٍ، فحكم الحاكم به ثم رجعا، صما المال
لمشهود عيه)، وهذا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(١)، وَهُوَ مَدَّحٌ مَالِكٍ^(٢)،
وَحَدَّثَ [ابن خَبِيل] ^(٣) ^(٤) ^(٥)
وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»^(٦) «قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ الْجَدِيدِ: لَا صَمَانَ
عِيَهُمْ»^(٧).

لَهُ أَنَّهُ جُمِعَ فِي هَذَا الْإِثْلَابِ اتِّفَاقُ لِبَشْرَةٍ، وَلَا عِبْرَةٌ لِتَسْبِيبِ مَعَ وَحْدِهِ
الْمِيَّاسَةِ، فَفَطَحَ حُكْمَ تَسْبِيبٍ، فَلَا يَجِبُ الصَّحَابُ عَلَى الشُّهُودِ، كَالْحَادِثِ مَعَ
الدَّافِعِ.

- (١) بَصَرُ الْمُحَصَّرِ الْقُدُورِيِّ [ص ٢٢٣]
- (٢) بَصَرُ الدَّاحِ وَالْأَكْبَلِ مُحَصَّرِ خَبِيلٍ لِلْعَرَاقِ [٢٤٤، ٨]، وَاشْرَحَ مُحَصَّرُ خَبِيلٍ لِلْحَرَشِيِّ
[٢٣٠، ٧] وَاصْحَ الْجَبَلِ لَعَلَّسَ [٥٠٥، ٨]
- (٣) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ رِيَادَةِ ص ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١
- (٤) بَصَرُ الْمُحَصَّرِ الْقُدُورِيِّ [ص ٢٢٣]
- (٥) بَصَرُ الدَّاحِ وَالْأَكْبَلِ مُحَصَّرِ خَبِيلٍ لِلْعَرَاقِ [٢٤٤، ٨]، وَاشْرَحَ مُحَصَّرُ خَبِيلٍ لِلْحَرَشِيِّ
[٢٣٠، ٧] وَاصْحَ الْجَبَلِ لَعَلَّسَ [٥٠٥، ٨]
- (٦) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ رِيَادَةِ ص ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١
- (٧) بَصَرُ الدَّاحِ وَالْأَكْبَلِ مُحَصَّرِ خَبِيلٍ لِلْعَرَاقِ [٢٤٤، ٨]، وَاشْرَحَ مُحَصَّرُ خَبِيلٍ لِلْحَرَشِيِّ
[٢٣٠، ٧] وَاصْحَ الْجَبَلِ لَعَلَّسَ [٥٠٥، ٨]

قُلْ: تَعْدُرُ بِحَدِّ الثَّغْنَانِ عَلَى التَّبَاسُيرِ وَهُوَ الْقَاصِي لِأَنَّهُ كَالْمُنْحَا إِلَى الْقَصْدِ، وَفِي إِيْجَابِهِ حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ عَنْ تَعْدُرِهِ مِنْ الشَّعْبِيِّ لِأَنَّ الْحُكْمَ قَاضٍ قَاعِبِرَ التَّشْيِيطِ، وَإِنَّمَا بَضْمَانُ إِذَا قَصَصَ الْمُدْعَى الْمَالَ دُنْيَا كَانَ أَوْ عَيْنًا، لِأَنَّ الْإِثْلَافَ بِهِ يَتَحَقَّقُ، وَلِأَنَّهُ لَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ أَخْذِ الْعَيْنِ وَالرَّمِ الْبَدَنِ

وَقَوْلُهُ بِحَدِّ الثَّغْنَانِ

قَوْلُهُ (وَإِنَّمَا بَضْمَانُ إِذَا قَصَصَ الْمُدْعَى لِمَالَ دُنْيَا كَانَ أَوْ عَيْنًا لِأَنَّ الْإِثْلَافَ بِهِ يَتَحَقَّقُ)، يَعْنِي أَنَّ الشَّاهِدَيْنِ إِذَا رَجَعَا بَعْدَ بَضْمَانٍ بِدَقِيقِ الْمَشْهُودِ لَهُ الْمَالَ مِنْ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ دُنْيَا أَوْ عَيْنًا، لِأَنَّ لَضْمَانًا يَجِبُ عَلَى الشُّهُودِ بِالْإِثْلَافِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الْإِثْلَافُ بَدُونِ قَبْضِ الْمَشْهُودِ بِهِ الْمَالِ، وَهَذَا هُوَ اخْتِيارُ شَمْسِ الْأَثْمَةِ اسْتَرْخِيبِي.

وَأَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاصِرُ وَادِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ قَرَّرَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالذَّنْبِ، فَقَالِ الْعَيْنُ يَجِبُ لَضْمَانُ عَلَى الشُّهُودِ إِذَا رَجَعُوا قَبْضَ الْمَشْهُودِ لَهُ الْمَالُ أَوْ لَمْ يَقْبِضْ، وَفِي الذَّنْبِ لَا يَجِبُ الضَّمَانُ مَا لَمْ يَسْتَوْفِ الْمَشْهُودُ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ

وَالْإِنِّ هَذَا ذَهَبُ شَمْسِ الْأَثْمَةِ ابْتِهَاجِي فِي قِسْمِ «الْمَبْسُوطِ» مِنْ «الشَّامِلِ» فَقَالَ «الشَّهْدُ بِعَيْنٍ ثُمَّ رَجَعَ، صِيغًا قِيَمَةً، قَضَى الْمَشْهُودُ لَهُ أَمْ لَا، لِأَنَّهُمْ أَزَالُوا بِكَ لِأَخْرِجَ عَنِ الْعَيْنِ لِمَقْصُودِي بِهِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ حَالًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ، فَإِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ دُنْيَا، ثُمَّ رَجَعَ الشُّهُودُ فَبِئْسَ قَبْضُ الذَّنْبِ؛ لَا يَضْمَرُونَ، لِأَنَّهُمْ هَاسِرُونَ وَمَا حَالًا، وَلِأَنَّهُمْ أَوْحَا دُنْيَا، فَلَا يُوجِبُ ضَمَانُ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ ضَمَانَ الْعَدُوِّ مُقْتَدَّرٌ بِاجْتِلِ، وَلَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ الذَّنْبِ وَالْعَيْنِ، لَا جَزَمَ لَوْ قَبِضَ الْمَشْهُودُ لَهُ وَصَارَ عَيْنًا بَضْمَانُ»

بِإِسْنَادِ الشَّامِلِ.

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ لَا مُمَانِلَةَ بَيْنَ أَخْذِ الْعَيْنِ وَالرَّمِ الْبَدَنِ)، يَعْنِي: أَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ دُنْيَا، وَلَمْ يَسْتَوْفِ الْمَشْهُودُ لَهُ، لَا يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى الشُّهُودِ؛ لِأَنَّ الضَّمَانُ

فإن رجع أحدهما ضمن لصف والأصل أن يُعْتَبَر في هذا قضاء من بقي
لا رجوع من رجع وقد بقي من بقي بشهادته يصف الحق

يعبد على الممانعة، ولا ممانعة بين العبيد والشأن.

وجه قول الشرخسي رحمه الله في شرح القنصل لصحاب العبيد - أن
قضاء القاضي بالملث بالخصم له في رغم الخصم عنه تطل، والمرء ما حد
برغمه، فلا يضمن شهود ما لم يخرج الملث عن يده

قوله (فإن رجع أحدهما ضمن الصف)، هذا لفظ القنصلي في
المختصره.

والأصل هنا ما ذكره في شرح الجامع الكبير أن لعمري في
الرجوع لقضاء من بقي، لا رجوع من رجع، وأن الشاهد برجوعه يضمن للمشهد
عنه ما أثبت بشهادته للمشهد له، ورجوعه يُعْتَر في حق الصمان عنه، لا في
إبطال ما ثبت للمشهد له.

وأما قلنا، إن العرة لبقاء من بقي له، لأنه لو كانت العرة لرجوع من رجع،
لزم أن يكون الصمان واحداً على الرجوع مع بقاء الحق عند وجود المسمى كما
إذا رجع أحد الثلاثة، لأنه لو كان كذلك؛ كان صمان الاتلاف بلا تلف، وهو
فاسد، إذ الحق باقي لم يتلف منه شيء بعد لشاهدتين

وإذا ثبت هذا الأصل قلنا إن أحد الشاهدين لما رجع بقي يصف الحق مع
شاهد الآخر على شهادته، فإذا كان باقي يصف الحق؛ كان اتالف يصف الحق
لا محالة، فتضمنه الرجوع

(١) سطر المحرر قنصلي ص ٢٢٣

(٢) وقع بالأصل «المعبر» وحسن من «المرجع» ووقع «المرجع» ووقع «المرجع»

وبن شهادته بالمان ثلاثة، فرجع أحدهم؛ فلا صمان عنه، لأنه بقي من
بقي بشهادته كل الحق، وهذا لأن الاستحقاق باق بالحجة، والمثلف متى
استحق؛ سقط الصمان، فأولى أن يمنع

قوله رجع الآخر صمن الرجوع نصف المان؛ لأن بقاء أحدهم ينفي

فيه نسخ

قوله، (وإن شهد بالمان ثلاثة، فرجع أحدهم، فلا صمان عليه). هذا لفظ
لقدوري في «مختصره»^(١)، وهو بناء على الأصل المتعمم، وذلك لأن كل حق
بما بقي بشهادته من بقي على شهادته، ثم يوجد من رجع إنلاف شيء، فلم يدره
لصمان

وقوله (وهذا لأن الاستحقاق باق بالحجة، والمثلف متى استحق، سقط
لصمان، فأولى أن يمنع)، وهذا إشارة إلى قوله، (لأنه بقي من ينفي شهادته كل
الحق)

سأله أن استحقاق لمشهد له بمشهد به - بعد رجوع أحد الثلاثة - باق
ببقاء الحجة، أعني، بقاء الشاهد؛ لأن الاستحقاق متى ثبت في المثلف يبرر
لصمان ويرفعه، وما عيب حق فيه لم يجب الصمان بعد، فأولى أن يدفعه
الاستحقاق الثابت بالحجة ومنعه، لأن الدفع أسهل من الرفع، كما قد نكف
بمال ريد مثلاً، فنقضى قاضي بصمايه عليه ريد، ثم استحق لعين المثلف
عقرو، وأحد لصمان عن المثلف؛ سقط ذلك لصمان لو حث لريد

قوله، (فأولى أن يمنع)، أي الصمان

قوله (إن رجع الآخر صمن الرجوع نصف المان)؛ هذا أيضاً لفظ

لقدوري في

يُضَفُّ لِحَقٍّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ؛ ضَمِمَتْ رُبْعَ لِبَقَاءِ ثَلَاثَةِ الْأَرْبَاعِ بِبَقَاءِ مَنْ بَقِيَ (وَإِنْ رَجَعَتْ ضَمِيمًا يَضَفُّ الْحَقُّ) لِأَنَّ يَشْهَادَةَ الرَّجُلِ تَقِي يَضَفُّ لِحَقٍّ وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ نِسْوَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا؛

قَوْلُهُ تَائِيْدُ سِيَا

وَدَلَّكَ بَيَانٌ عَلَى الْأَصْلِ الْمَقْدُمِ أَيْضًا، لِأَنَّ لِعِبْرَةَ لَمَّا كَانَ لِبَقَاءِ مَنْ بَقِيَ، كَانَ التَّائِيْدُ يَضَفُّ لِحَقٍّ، وَبَدَّ بَقِيَ يَضَفُّ لِحَقٍّ كَانَ التَّائِيْدُ بِالرُّجُوعِ يَضَفُّ لِحَقٍّ لَا مَحَاةً، فَيَضُمُّهُ الرُّجُوعُ جَمِيعًا، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ مِنَ الْآخَرِ، لَكَانَ ضَمَانًا لِيَضَفُّ عَلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ.

وَأُورِدَ فِي «الشرح الأقطع» فِي هَذَا الْمَقَامِ سُؤَالًا وَجَوَابًا فَقَالَ

«فَإِنْ قِيلَ يُؤْ قَالَ رَجَعَ لِأَوَّلٍ، كَيْفَ يَحْوُرُ أَنْ يَلْمِزِي لِيَضَفُّ بِالرُّجُوعِ غَيْرِي، وَفِي زُجُوعِي لَمْ يَحْثُ عَنِّي شَيْءٌ؟»

قِيلَ لَهُ: كَمَا يَدْرُكُ الضَّمَانُ حَمِصَ الشُّهُودِ إِذَا رَحَقُوا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ، وَيُؤْ قَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُؤْ رَجَعْتُ وَخَدِي ثُمَّ يَرْمِي الضَّمَانَ، لِأَنِّي ثَلَاثُهُمْ، ثُمَّ يُنْمِغُ قَوْلَهُ، كَذَلِكَ هَذَا^١.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَرَجَعَتِ امْرَأَةٌ، ضَمِمَتْ رُبْعَ لِحَقٍّ)، وَهَذَا لِعَطْفِ الْمُذَوِّبِ فِي «مَحْتَصَرِهِ»، وَتَمَازُجِهِ بِهِ: «وَإِنْ رَجَعَتْ ضَمِيمًا يَضَفُّ لِحَقٍّ»، وَذَلِكَ لِأَنَّ بَيَانَهُ الرَّجُلَ عَنِ شَهَادَتِهِ يَضَفُّ لِحَقٍّ، فَيُرْجِعُ لِمَنْ تَبَيَّنَ نَيْبُ السُّضَفِّ، فَيَضُمُّانِ ذَلِكَ، فَإِذَا رَجَعَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا وَخَدِي يَضَفُّ الرُّبْعَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ التَّائِيْدُ إِذْ بَقِيَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْحَقِّ بَقَاءَ الرَّجُلِ وَامْرَأَةِ الْآخَرَى عَلَى الشَّهَادَةِ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرَةُ نِسْوَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ ثَمَانٍ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا)

(١) بَطَرُ الشَّرْحِ مَحْتَصَرُ الْمُذَوِّبِ فِي الْأَطْعَمِ أَوْ ٢٠٠

(٢) بَطَرُ الْمَحْتَصَرِ الْمُذَوِّبِ فِي الْأَطْعَمِ أَوْ ٢٠٢

لأنه بقي من شمس شهادته ثل الحق

(وإن رجعت أخرى كان عليهن ربع الحق) لأنه بقي النصف بشهادة
الرجل والربع بشهادة الباقية فهي ثلاثة لأربع

وإن رجع للرجل والنساء، فعلى الرجل شذش الحق وعلى النسوة
حصة أسدسه عند أبي حنيفة وعندهما على الرجل النصف، وعلى النسوة
النصف لأنهن وإن كثرن يقسم مقام رجل واحد وهذا لا يفضل شهادتهن إلا
بأنصاف رجل واحد، ولأبي حنيفة أن كل امرأة قامت مقام رجل واحد،

هذا لفظ القذوري في «مختصره»، وتماثفه مع «وإن رجعت أخرى؛ كان على
النسوة ربع الحق»^(١)، وذلك لأن العبرة بقدر من بقي، وقد بقي ١/٢ من الرجل
والنساء على شهادته، ففي تمام الحق، فلم يجب انضمام على الزاحعات، وإن
رجعت امرأة أخرى؛ وجب ضمان الزرع عن الزاحعات انشع؛ لأنه هو التام
برجوعهن؛ إذ بقي ثلاثة أرباع الحق بقدر الرجل والمرأة العشرة على الشهادة

قوله، (وإن رجع للرجل والنساء، فعلى الرجل شذش الحق، وعلى النسوة
حصة أسدسه عند أبي حنيفة رحمه الله).

وعندهما على الرجل النصف، وعلى النسوة النصف، هذا لفظ القذوري
في «مختصره»^(٢)، يعني: إذا كان الشهود رجلاً وهداً، وعشر نسوة، فراجعوا
جميعاً بعد الحكم؛ يجب الضمان أسدات عند أبي حنيفة رحمه الله، وعندهما، يجب
انضماماً^(٣)

(١) بظر: «مختصر القذوري» [مر/٢٢٣]

(٢) بظر: المصدر السابق [مر/٢٢٣]

(٣) في «الصحح» وعلى وزن لانه على حذري أبي حنيفة رحمه الله

«قال - في نقص عنهن عدلت شهادة اثنتين منهن شهادة رجل واحد»
فصار كما إذا شهد بدلت ستة رجال ثم رجعو وإن رجع النسوة العشرة دون
الرجل كان عليهن نصف الحق على المؤمنين لما قلنا

ولو شهد رجلان وامرأة ساء ثم رجعوا ، فالضمان عليهما دون المرأة

[وخته قولهما ، أن النسوة وإن كثرن ، يقمن مقام رجل واحد في الشهادة ،
بدليل أنه لا تقبل شهادتهن وحدهن ، وصارت شهادة [٢٣٩٦] عشر نسوة
كشهادة ثرائس ، فصار الضمان على الرجل والنسوة نصفاً^(١)

وخته قول أبي حنيفة : أن الشروع جعل شهادة المرأة عند لاختلاط
بمرأة شهادة رجل واحد ، فيصير شهادة عشر نسوة بمرأة شهادة خمسة رجال ،
فصارت كأن الشهود كانوا من رجال ، فرجعوا جميعاً ، فوخت للضمان أسداساً

قال في «شرح الطحاوي» ، «ولو رجع الرجل وخته ، فعليه نصف المال
بالإجماع ، ولو لم يرجع رجل ولكر رجع النسوة ، فعليه نصف المال
أيضاً^(٢)»

قوله (لما قلنا) ، إشارة إلى قوله : (لأنهن وإن كثرن يقمن مقام رجل واحد)
قوله (ولو شهد رجلان وامرأة ساء) ، ثم رجعوا ، فالضمان عليهما دون
المرأة ، وهذه من مسائل «المسوط»^(٣) ، ذكرها نمرضا على مسألة النقذوري رحمه

١ - [١٨٨/١٦] ، «بدائع الصانع» ٢٨٧ ٦ ، «أخيار» [١٥٤ ٧] ، «تيسر الحقائق»
[٢٤١ ٤] ، «البيان شرح الهداية» [٢٠٥ ٩] ، «مجموع أسئلة» [٢٣٨ ٢] ، «فتح الخيرة»
[٤٨٥ ٧] ، «التعحيح والرجح» [ص ٤١٢] ، «الدرر في ح كتاب» [٧٤ ٤]

(١) ما بين المعقوفين زيادة من «ال» ، «لام» ، «واحد» ، «واحد» ، «واحد»

(٢) بصر «شرح مختصر الطحاوي» بالأسبغين ر ٢٥ : [١٢]

(٣) بصر «الأصل المردود بالمصنف» [١١ ١١] طبعة وراء الأقفال المطبوعة

لأنَّ الوَاحِدَةَ بَسَّتْ شَهِدَةُ نَلْ هِيَ بَعْضُ الشَّاهِدِ فَلَا يُصَافُ إِلَيْهِ الْحُكْمُ.

قال وإن شهد شاهدان على امرأة بالكُفاح بمقدار مهر مثلها، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما، وكذلك إذا شهدا بأقل من مهر مثلها) لأنَّ ما دفع التضع غير متقوِّمة عند الإثلاو لأنَّ التضمين يستدعي السئلة على ما عُرِف، وإنما نقصر وتقوم بالتمكُّن لأنها نصبر متقوِّمة ضرورة الملك إماتة بحظر المحل.

وإنَّ عابدة سنان

وإنما لم يحجب الضمان على المرأة؛ لأنَّه لم يضمن بشهادتهما؛ لأنها نصف شاعيد، فلا يُصاف الحكم إلى بعض اليمين.

قال في «الشامل» في قسم «المسوط» «شهد رجل وثلاث نسوة، ثم رجع رجل وامرأة؛ ضجع الرجل والمرأة بصف لمان ثلاث في قباص قول أبي حنيفة

رأيه

وعندهما، ضجع الرجل بصف ابدال، ولم تضمن المرأة، لأنَّ عندهما ثابت بشهادة النساء بصف الحق، وبقي شهادة المراتبي بصف الحق.

وعند أبي حنيفة الحق بشهادة الرجال والنساء على الشيوع، ثم تقدم كل المراتبي مقام رجل، ثلاث نسوة يقمن مقام رجل ويضف

من رجعو جميعاً؛ فعندهما أنصافاً، وعند أبي حنيفة أحصاء على النسوة ثلاثة أحصاء، إلى هنا نكح «الشامل».

قوله: (وإن شهد شاهدان على امرأة بالكُفاح بمقدار مهر مثلها، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما)، أي: قال المُؤدِّب في «مختصر».

قال صاحب «الهدية» (وكذلك إذا شهد بأقل من مهر مثلها)، يعني

(وَكَذَا إِذَا شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بَتْرُوحٍ امْرَأَةً بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلَهَا) لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ بِعَوَصٍ لَمَّا أَنَّ التُّضْعَ مُتَقَوِّمٌ خَالَ الدُّحُولُ فِي الْمَلْتِ وَإِتْلَافٌ بِعَوَصٍ كَلَا إِتْلَافٍ، وَهَذَا لِأَنَّ مَتَى الصَّمَانِ عَلَى الْمُعَانَةِ وَلَا مُعَانَةٌ بَيْنَ الْإِتْلَافِ بِعَوَصٍ وَبَيْنَهُ بِعَوَصٍ عَوَصٍ.

في هذا الباب

لَا صَّمَانٌ عَلَى الشَّاهِدِينَ إِذَا رَجَعَا، وَإِنَّمَا نَمَّ يَجِبُ الصَّمَانُ؛ لِأَنَّ الصَّمَانَ يَسْتَدْعِي الْمُعَانَةَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَاغْتَبُوا عَلَيْهِ بَيْنِي مَا أَغْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (النساء: ١١٩)، وَلَا مُعَانَةٌ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمَقْبَرَةِ الَّتِي هِيَ لِعَوَصٍ - أَعْنِي: سَفْعَةُ التُّضْعِ - فَلَا يَحْتَاجُ الصَّمَانُ، كَمَا فِي إِتْلَافٍ سَائِرٍ مَدَامِ الْمَعْصُوبِ، حَيْثُ لَا يَحْتَاجُ الصَّمَانُ عَدْلَ حَلَاقٍ لِلشَّاهِدِ عَلَيْهِ، وَلَا مَقْبَرَةً يَنْضَعُ لَا فِيمَا بَهَا عَدْلَ لِحَرْجٍ عَنْ مَلِكٍ الْمَرْأَةِ أَلَّا تَرَى أَنَّ امْرَأَةً مَرِيضَةً د ٢٠٣١٧ لَوْ رُوِّحَتْ نَفْسُهَا بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا؛ لَمْ يَحْتَاجْ لَهَا كَمَا لِلْمَهْرِ، بِحَلَالٍ لَوْ سَاعَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهَا شَيْءٌ بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَبِهِ لَمْ يَجِبْ لِلتُّضْعِ قِيَمَةٌ عَدْلُ الدُّحُولِ فِي مِلْكٍ لِرُوحٍ؛ إِبَانَةً لِحَظَرِ الْمَحَلِّ.

قَالَ الْقُدُورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ١٢٧٩٢ | «مختصر» | وَكَذَلِكَ إِذَا شَهِدَ عَلَى رَجُلٍ بَتْرُوحٍ امْرَأَةً بِمَقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلِهَا^(١)، بِعَوَصٍ لَا صَّمَانَ عَلَيْهِمَا إِذَا رَجَعَا، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنََّّهُمَا لَمَّا أَحْرَجَا عَنْ مِلْكٍ الرَّجُلِ مَقْدَارَ مَهْرٍ الْمِثْلِ وَأَتْلَعَاهُ؛ فَقَدْ أَدْخَلَا فِي مِلْكِهِ عَوَصًا بِإِرَائِهِ؛ لِأَنَّ التُّضْعَ مُتَقَوِّمٌ عَدْلُ الدُّحُولِ فِي مِلْكٍ الرَّوْحِ.

فَإِذَا كَانَ الْإِتْلَافُ بِعَوَصٍ؛ كَانَ كَلَا إِتْلَافٍ، فَلَا يَجِبُ الصَّمَانُ، وَإِنْ شَهِدَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ، ثُمَّ رَجَعَا؛ ضَبَحَ الرِّيْدَةَ؛ لِأَنَّهُمَا أَتْلَعَا الرِّيْدَةَ بِعَوَصٍ، حَيْثُ لَمْ يُدْخَلَا بِإِرَائِهِمَا شَيْءٌ.

وَالْأَصْلُ هُنَا مَا ذَكَرَ فِي «شرح الطحاوي»: «أَنَّ كُلَّ مَنْ تَنَفَّ بِشَهَادَةٍ عَلَى

(وإن شهدا بأكثر من مهر لمثل ثم رجع صمنا الزيادة) لأنهما أثمأها
من غير عوصي.

باب العيص

لمشهود عليه منفعة، فلا ضمان عليه برأ حوج، وإن أئلف عين مالي إن كان يعوض
هو عين المال، أو منفعة لها حكم عين المال فلا ضمان عليه، وإن كان يعوض
يعوض، فإنه يجب الصمان

إذا عرفنا هذا فنقول: إذا ادعت امرأة عن رجل أنه تزوجها على ألف
درهم، وهو شكك، وشهد بذلك شاهداً، وقضى القاضي بالسكاح بألف درهم، ثم
زعمت أن القاضي لا يفتح السكاح، ويظهر إلى مهر مئتي دينار، إن كان مهر مئتي دينار،
أو أكثر، فلا ضمان على لشهود؛ لأنهما أسفا على الرخي عين مالي يعوض؛ لأن
الضمان يقتضي مالاً في حال دحرله في يئس الروح

ألا ترى أن الأب إذا زوَّج من ابنة امرأة جاز، لأن الضمان كعين المال في
حق الزوج، وكذلك العريس إذا تزوج امرأة على ألف درهم، وذلك مهر مئتي دينار،
ولا يقتضي من الثمن، فلما كان في حق الزوج كعين مالي في حال دحرله في
يئس، فقد حصل التلّف بعوصي^(١) فلا ضمان عليه.

وإن كان مهر مئتي دينار من ألف [درهم]^(٢)، يضمن الزيادة على مهر المثل؛
لأن التلّف حصل بعير العوصي، هذا إذا كان الروح هو المتكبر.

فإن كانت المرأة تُكبر، والروح يدعي ذلك، فقضى بالسكاح بألف ومهر
مئتي دينار، لم يضمن للمرأة شيئاً؛ لأنهما أئلفا عليها المنفعة، ومثل المنفعة

(١) في ١٤١ و ١٤٢ المعبر عوصي وهو الموقوف على رفق في شرح الطحاوي؛ ولا سحاح
٢ في ١٦٢ أ مخطوط مكتبة شهيد عني - برك (رقم لحظ ٨٦)

(٢) ما بين المعنوقين - زيادة من: ١٤١، ١٤٢ وليست بكتب في شرح الطحاوي؛ ولا سحاح
٢ في ١٦٢ أ/ مخطوط مكتبة شهيد عني - بركيا/ (رقم لحظ: ٨١٦)

قال وإن شهد ببيع شيء بمثل القيمة، أو أكثر، ثم رجعا؛ لم يضمن،
لأنه ليس بإتلاف منى بطرا إلى لِعَوْصٍ (وإن كان بأقل من القيمة ضمن
التقصان) لأنهما اتلفا هذا الخمر بلا عَوْصٍ.

وإن شهد ببيع

لا ضمان عليه.

وكذلك لو ادعى رجل على رجل أنه جره داره مئة شهرا بعشرة،
والمُتَأَجِّرُ يُكْبِرُ، فشهد شاهدان على ذلك، ثم رجفا، فإن كان في قول المدة
نظر إن كان أخوة الذر بمثل المسمى؛ فلا ضمان عليه؛ لأنهما اتلفا عين مال
بعوض؛ لأن المنفعة إذا دخلت تحت العقد تُعَوِّمُ كعين مال قائم، وإن كان دونه
بضمان ريادة، وإن كانت لدعوى بعد نضي المدة بضمان الأخوة؛ لأنهما
اتلفا بعير بعوض.

ولو كان المدعي هو المُتَأَجِّرُ يدعي أنه اساحر الدار مئة بعشرة وأخر مثله
مئة، والمُؤَاجِرُ يُكْبِرُ، فشهدا بذلك، ثم رجعا، فلا ضمان عليهما؛ لأنهما اتلفا
المنفعة^(١). إلى هـ لفظ «شرح الطحاوي».

قوله: (قال وإن شهد ببيع شيء بمثل القيمة، أو أكثر، ثم رجعا؛ لم
يضمن). أي قال المُدَوِّرِيُّ رحمته في «مختصره». وتماثله فيه. «وإن كان بأقل من
القيمة ضمنا للتقصان»^(٢)، وإنما لم يجب الضمان في الصورة الأولى؛ لأنهما لم
أحرزا المبيع عن ماله. فقد أدخل في ملكه بآراءه مثله، والإتلاف بعوض كلاً
إتلاف، فلا يجب الضمان، بخلاف ما إذا شهدا ببيع بأقل من القيمة، حيث
بضمان التقصان؛ لأنهما اتلفا ذلك المثل بعير بعوض.

(١) ينظر «شرح الطحاوي» للأسيدي ٢/ ٦٢٩، معطوط مكتبة معهد علي - تركيا رقم

المخطوط: (٨١٦)

(٢) ينظر «مختصر المُدَوِّرِيِّ» [ص ١٠٠]

ولا فرق بين أن يكون البيع بائناً، أو فيه حارز لبايع - لأن السب هو
السايق - فيصاف المحكم عند سقوط الحارز إليه - فانصاف التلّف إليهم

عنه السيد

قال في «شرح الطحاوي»^(١) «ولو ادّعى رجل على رجل أنه باع عنده بثلث
درهم، وللمشتري ثلث، وقيمة العبد خمس مئة، شهد شاهدان بذلك، ثم رجعوا
بمصاب للمشتري خمس مئة أخرى، ولو كان للمشتري يدعي أنه اشتراه بخمس
مئة، وقيمتها ألف، والبايع يتكبر ذلك، ثم رجعوا يصعدان للبايع خمس مئة أخرى،
لأنهما اتفقا عليه خمس مئة بدل، وخمس مئة بغير بدل»

ولو كان قيمة العبد ألفاً، ودّعى المشتري أنه اشتراه بألفين إلى سبعة، والبايع
يتكبر، شهد شاهدان، ثم رجع بعد الفصاء، وباتبع بالجوار إن شاء اتبع المشتري
رفع بالألفين إلى سبعة، وإن شاء أدراه، ويضمن الشاهدان لثبوت درهم حاله
بأي ذلك^(٢)، فعلى برئ الآخر، وإن احتار بقباع لشهدين كان لهما أن يأخذا
من المشتري عند حصول التمسك^(٣) ألفي درهم، فطفت بهما ألف برأيهما صمدان،
وبعد ذلك بثلث درهم^(٤)

قوله، (ولا فرق بين أن يكون البيع بائناً، أو فيه حارز البايع، لأن السب هو
السايق، فيصاف المحكم عند سقوط الحارز إليه، فانصاف التلّف إليهم).

يعني أن السب الثريل للمبتدئ هو العقد السابق على مضي المدة، أو على

(١) ومع الأصل «التمس لأجل» «المسند من» «أ» «واحد» «و» «أ» «والأمر» رأينا في
حاشية «مع» إلى أنه وقع في بعض النسخ «لأجل» بدل «التمس» وهو لوم في ما وقع
في «أ» وكذا عواييم في «شرح الطحاوي» للأشباحين [٣ و ١٦٣] ب. محطوط مكة مشهد
هي - ترمي / (رقم المسند: ٨١٦)

(٢) ينظر «شرح الطحاوي» للأشباحين [٢ و ١٦٣] ب. محطوط مكة مشهد علي - ترك (درهم
المسند: ٨١٦)

وبأن شهد على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجع صمًا

عنه

سقوط الخيار بمضي المدة، فيصاف الحكم - وهو روال - لمثل بعد سقوط اختيار -
إلى ذلك، ٣٩٨، ٥، السب، وقد خص سبب الروا بشهادة الشهود، فيصاف
السبب، بهم، فيجب عليهم صمد القضاء.

وهذا الذي ذكره جواب سؤال بأن يقال: ينبغي ألا يجب الصمد على
الشاهدين إذا شهدا بالبيع بشرط الخيار؛ لأنهم لم يتبعوا شيئاً على البيع، لأنهم
أبى البيع بشرط الخيار، والبيع لم يرد منك عن البيع بعد، وإنما يرون إدمان
المدة وهو ماض، فإذا سكنت عن رد كان راضياً يرون منك، فكيف يجب
الصمد على شهود حينئذ؟

فقال: سبب التلم هو لعدم سابق، وذلك يثبت بشهادتهم، فيجب عندهم
الصمد.

غاية ما في الباب: أنه سكنت ومضت المدة، وسكوته دلل رضاء يروا
منك، إلا أن لم تلبث إلى ذلك؛ لأنه كان منكراً للبيع، فلو تصرف في البيع
بحكم الخيار وقال: فتحت البيع، كان مقراً بالبيع، ويظهر كذبه عند الناس،
والعاقل يحتجب عن الكذب ويظهره، فلاجل هذا ما تمكن من التصرف في البيع
بحكم الخيار، فلم يدل سكوته على رضاء.

ومع هذا لو أوجب البيع في مدة الخيار؛ لم يضمن الشاهدان شيئاً، لأنه
أزال منك بإختياره، وكذلك لو أنك الخيار للمشتري ومضت المدة وهو ماض،
وفي قيمة البيع بقصد غير لغير؛ يضمنه الشاهدان، ومع هذا لو أوجب الشراء
في المدة سقط الصمد عنهما؛ لأنه ألتف ماله بإختياره، فافهم.

قوله: (وبأن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها، ثم رجع صمًا

بصف المهر؛ لأنَّهما أكدَّ ضمانَ علي شرف السقوط، إلا برى أنَّها لو طارعت
ابن الرُّوح أو زُفَّتْ سقط المهرُ أضلاً وإنَّ تَرْقَة قَبْلَ الدُّخُولِ فِي مَقْتَى

غاية البير

بصف المهر)، هذا نَقَطُ الْقُدُورِيِّ فِي «مختصره»، وتضاف فيه «فإن كان بعد
الدُّخُولِ لَمْ يَضْمَنْ»^(١). وَلَمْ يَذْكُرْ لَمَاقَهُ فِي «الهداية». مع أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي «البلدية»،
فَإِذَا أُدْرِيَ كَيْفَ هَاتِ عَنِ فِي «الهداية»؟ رَدِّتْ لَأَنَّهُمَا هَرَا وَأَكْثَرًا عَلَيْهِ، كَذَّ عَلَى
شَرَفِ السُّقُوطِ بِرَتَادِهِ، أَوْ تَغْيِيلِهَا ابْنَ رُوحَهَا، لَأَنَّ حَيْثُ يَنْسَقُطُ عَنْ جَمِيعِ
المهر. وَتَشَاكُيدُ شَيْءٍ بِالْإِيجَابِ.

ولهذا إِذَا أُكْرِهَ لِرَّحُلٍ عَلَى طَلَاقِ ثَمَرَاتِهِ قَتْلَ الدُّخُولِ بِهَا، كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ
بِصَفِ المهرِ عَلَى الَّذِي أَكْرَهَهُ.

أَوْ يَقُولُ إِنَّ اِطِّلاقَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي مَقْتَى انْفِصَاحٍ، لَأَنَّ الْمَقْفُودَ عَلَيْهِ - وَهُوَ
النَّصُّ - عَادَ إِلَى الْعَرَاهِ مَالِكًا كَمَا كَانَ، فَصَارَ كَهَلَاكِ الْمَسِيحِ قَبْلَ انْقِصَافِ هَوْنِهِ
سَقَطَ جَمِيعُ الشُّعْنِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ بِصَفِ الشُّعْنِ فِي اِطِّلاقِ [٢٢٨: ٢٢٩] قَبْلَ الدُّخُولِ
تَدْنٍ عَلَى طَرِيقِ لَمُتْعَةٍ، وَقَدْ أَثَرَمَهُ الشَّاهِدُ ابْنُ عَلَى لِرَّوْحِ، وَلَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ،
بِوَحْتِ الضَّمَانِ عَلَيْهِمَا، فَصَارَ كَمَا إِذَا شَهِدَا بِمَا، فَقَصَبِي بِهِ ثُمَّ رَجَعَا.

وهذا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ رُحُوعُ الشَّاهِدَيْنِ بَعْدَ دُخُولِ الرُّوْحِ، حَيْثُ لَا
ضَمَانَ شَيْئًا، وَدَلِيلٌ لَأَنَّ شَهَادَتَهُمَا تَصَمَّتْ خُرُوجَ النَّصِّ عَنْ مِلْكِ الرُّوْحِ،
وَالنَّصُّ لَا قِيَمَةَ لَهُ عَدَا اِخْرَاجِ، وَهُمَا لَمْ يَتْلَفَا شَيْءٌ لَهُ يَمِينُهُ. وَلَا قَرَرًا شَيْءٌ عَلَى
شَرَفِ السُّقُوطِ، وَلَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ عَلَيْهِمَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله [٢٢٨: ٢٢٩] يَجِبُ عَلَيْهِمَا الضَّمَانُ كَمَا قَتَلَ الدُّخُولِ؛ لَأَنَّ
مَالِقَ النَّصِّ مُتَمَوِّمَةٌ، فَصَارَ كَمَا بُو شَهِدَا بِعَيْنِ قَصَبِي بِدَلِيلِ ثُمَّ رَجَعَا^(٢).

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص/٢٢٢ - ٢٢٤]

(٢) ينظر «الهدية» فِي مَعْنَى الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ بِمَعْنَى [٢٠١: ٨] «الاعتراف شرح سوجير» =

الْمُنْعِ فَيُوجِبُ سُقُوطَ جَمِيعِ الْمَهْرِ كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ ، ثُمَّ تَجِبُ بَضْفُ الْمَهْرِ
أَبْدَانَهُ بِطَرِيقِ الْمُنْعَةِ فَكَانَ وَاجِبًا بِشَهَادَتِهِمَا .

قَالَ وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَنَّهُ أَعْتَقَ عِنْدَهُ ثُمَّ رَجَعَا ، صَحَّ مَا قِيمَتُهُ ؛ لِأَنَّهُمَا أَتَا

عَلَيْهِ بَيَانٌ

وَلَمَّا أَرَّ صَمَّانُ الْمُتَدَوِّينَ مَتْنِيَّ عَلَى الْمُعَانَةِ بِالْمَنْصِ ، وَلَا قِمَاتِهِ بَيْنَ الْعَيْرِ
وَالْعَرَضِ^(١) ، أَعْنِي بَيْنَ الْمَالِ وَبَيْنَ مَنَافِعِ الْبُضْعِ ، فَلَا يَجِبُ الصَّمَّانُ ، وَإِنَّمَا
تَقْوَمُ الْمَنَافِعُ بِالْمَقْتَرِ بِشَرَايِيهِ ، بِخِلَافِ الْقِيَاسِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، بِخِلَافِ
مَا إِذَا شَهِدَا بِالْعَيْرِ ثُمَّ رَجَعَا ، لِأَنَّ الْمُعَانَةَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالْعَرَضِ نَائِتَةٌ ، وَخِلَافِ مَا إِذَا
كَانَ لِرَجُوعِ قَبْلِ الدُّخُولِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَكْدَا عَلَى الرُّوحِ مَا عَلَى شَرَفِ السُّقُوطِ

قَوْلُهُ : (كَمَا مَرَّ فِي النِّكَاحِ) ، أَيُّ فِي بَابِ الْمَهْرِ عَدَّ فَرْلَهُ (وَتُسْتَحَبُّ الْمُنْعَةُ
لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ إِلَّا بِمُطْلَقَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ الَّتِي طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا ، وَقَدْ سَمِيَ
لَهَا مَهْرًا)

قَالَ فِي «الْمَحْفَةِ» : «وَلَوْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ عَطَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، وَقَدْ دَخَلَ
بِهَا ، وَقَصَصَ الْقَاصِي ، ثُمَّ رَجَعَ ؛ ثُمَّ بَضَفَ بِمَا رَادَ عَلَى مَهْرِ لِمَثَلٍ ؛ لِأَنَّ بَقْدَرِ
الْمَهْرِ ثَلَاثُ عَرُوصٍ ، وَهُوَ اسْتِيفَاءُ مَنَافِعِ الْبُضْعِ ، وَلَوْ كَانَ قَتَلَ الدُّخُولَ - إِنْ كَانَ
الْمَهْرُ مُسَمًى - تَمَّتْ ابْضَافُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَهْرُ مُسَمًى ؛ يَصْحَبُ الْمُنْعَةُ ؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ تَمَّتْ بِشَهَادَتِهِمَا ، وَلَمْ يَخْضُلْ لَهُ بِمُقَابِلَتِهِ عَرُوصٌ»^(٢) .

قَوْلُهُ (وَإِنْ) وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَنَّهُ أَعْتَقَ عِنْدَهُ ثُمَّ رَجَعَا ؛ صَحَّ مَا قِيمَتُهُ ، أَيُّ
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي «مَحْتَصَرِهِ»^(٣) ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا أَتَا بِذَلِكَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِلَا عَرُوصٍ .

(١) راجع [١٢٩: ١٣]

(٢) في (٤) و (١٤) : «العروص»

(٣) ينظر «فتح الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي [٢٦٦: ٢]

(٤) ينظر «مختصر القدوري» [١٢٤: ١]

مَالِيَّةٌ [٥٧] الْعَبْدُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ عَوَصٍ وَالْوَلَاءُ لِلْمُتَّقِ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَا يَتَحَوَّلُ إِلَيْهِمَا يَهْدَى لَصَمَانٍ فَلَا يَتَحَوَّلُ الْوَلَاءُ.

خاتمة الباب

فعلية صمائه، سواء كان مؤسراً أو مغيباً، لأنه صمان سلاف الملك، والولاء للمولى؛ لأن العتق لا يحول إلى الشاهدين بصمايهما؛ لأن العتق لا ينسحب، وثبوت الولاء للمولى لا يكون عوصاً، لأن لولاء لمن يملك، وإنما هو سبب يورث عنه.

قال الشيخ أبو حنيفة الطحاوي في «مختصره»: «إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده، فقصى القاضي عيه بشهادتهما بذلك، ثم رجع عن شهادتهما، كان عليهما ضمان عبده المولاه، ويكون ولاؤه لمولاه دونهما»

وإذا شهد [٥٨] شاهدان على رجل أنه أقر أن عليه أمة قد ولدت منه، وهو يسكر ذلك، فقصى القاضي بشهادتهما عليه بذلك، ثم رجع عن شهادتهما، كان عليهما له ضمان ما بين قيمته من ذكوة إلى قيمته ثم ولد، فإن توفي المولى بعد ذلك فعتقت؛ كان عليهما به قيمة قيمته ثم ولد، ثم رد ذلك إلى تركته مولاه، يكون حكمه حكمهما.

ولو كان شهيداً أن مولاه أقر أنها ولدت منه ابناً له في يده، والعساة على حالها، كان عليهما لمولاه في الأمة كما ذكرنا، وكان عليهما أيضاً لمولاه ضمان بعة ولدها، فإن قضى ذلك المولى، ثم مات، فورثه هذا الأس، كان عليه أن يردها على الشاهدين ما ورث، مثل ما كان أصيب أحده من الشاهدين في حياته من قيمته ومن قيمة أمه؛ لأنه يقول: إن المص أحده ذلك منهما طلقاً، وأنه ذنب في تركه لهما.

وإذا شهد بقصاصي ثم رجعا بعد لتتلي : ضما لدية ، ولا يُقتض منهم

غاية البيان

وردا شهد شاهدان على رجل أنه دبر عنده ، فقصى القاضي عليه ذلك
بشهادتهما ، ثم رجعا عنهما ، فعديهما له ضمان ما بين قيمة العقيد مُدْبِرًا إلى قيمته
غير مُدْبِر ، وإن مات المولى بعد ذلك ، فعقوب من ثلث تركته ؛ كذا عليهم صدر
بغية قبحته عند لوزيته

ورد شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عنده على ألفي درهم إلى ستة
وقبض ألف درهم ، فقصى القاضي بذلك ، ثم رجعا عن شهادتهما ، فوفا المولى
بالخيار إن شاء ضمن الشاهدان بألف درهم حالاً ، وزخف بالمكاتب على المكاتب
إلى أحدهما ، فوفا قصاصا أحدهما بنفسهما منها ألفاً ، وصدقاً بالفصل على ذلك .

وإن شاء المولى اسع لمكاتب بالمكاتب ، وترك تضمين الشاهدتين ، فأي
لوحهين أحضر المولى ثم أدّى المكاتب المكاتبه فعقوب ؛ كان ولاؤه لمولاه ، وبأ
لم يفتي المكاتب ، ولكنه عجز فعاد رقيقاً ، ترى شهادتين من الصان روعت
على المولى رد شيء إن كان نفسه منهم من قيمة العبد عليهما . (إلى هـ لفظ
الطحاوي في «مختصره»^(١))

قوله . (وإذا شهد بقصاصي ثم رجعا بعد القتل : ضمت الدية ، ولا يُقتض
منهما) ، هذا لفظ القدوري في «مختصره»^(٢) .

قال في كتاب «التفرع لأصحاب مالك» «وردا شهدا على رجل بالقتل ،
فقتل شهادتهما ، ثم رجعا وأقرأ بالكذب ، أو العبط غرباً الدية ، ونحملها العاقبة ،
ولم يلزمهما القود وقال أشهب^(٣) يقتض منهم رد تعمداً [٢٣٨٩ هـ] ، ويعرمان

(١) ينظر «مختصر الطحاوي» [ص/٣٤٨] .

(٢) ينظر «مختصر القدوري» [ص/٢٢٤] .

(٣) هو ابن عمرو أشهب بن عبد العزيز ، من كبار أصحاب مالك ، ثقة عليه ، وكانت ولادته من حبيب =

→ عذبة لیبان ←

الدِّبَّةُ إِذَا غَضِبَتْ: أَي هُبْ لَمَطُ كِتَابٍ (التَّوْبَةُ)

وقال في «وجيز الشافعية»: «وإن رُحِعَ بعد استيحاء القسي؛ فعليه انتصاصُ
رُقالٍ تعذبُ»^(١)

وَقَالَ أَصْحَابُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته «وَأِنْ قَالَ لِشُهُودٍ تَعَمَّدُوا لِرِثْمِهِمْ لِقَضَاؤٍ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ قَالُوا أَهْطَأُ، بَأْسُ شُهُودٍ، أَوْ أَشْكُهُ عِيَا، فَعَلَيْهِمْ دِيَّةٌ دِيَّتُ فِي أَمْوَالِهِمْ عَلَى تَحْرِيرِ ضَمَائِهِمُ الْأَمْوَالِ، لَا عَلَى عَوَاقِبِهِمْ، لِأَنَّ الدَّقِيقَةَ لَا تَحْمِلُ إِلَّا عَرَفَ^(*) كَذَا فِي كِتَابِهِمُ الْخُصَى، (الْمُتَنَوِّعُ)»

وَحُكْمُهُمْ فِي إِيْجَابِ لِقَاصِي عَنِ الشَّاهِدِ: أَنَّ مَدَا قُتِرَ تَشْيِيْعًا، فَيَجِبُ
الْإِنْبَاصُ عَنِ الشَّاهِدِ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُكْرَه، وَهَذَا لِأَنَّ الشَّاهِدَ كَمُكْرَهٍ أَيْضًا
لِلْقَاصِي عَنِ نَصَانِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَزْ وَحُوتِ أَعْضَاءُ عَنِ نَفْسِهِ بَعْدَ إِشْهَادِهِ وَتَكْفُرُ،
وَلَوْ رَأَى وَأَخْرَجَ يَنْفُسُو.

ثُمَّ الْمُكْرَهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، وَبِالطَّرِيقِ الْأُولَى أَنْ يَجِبَ عَلَى الشَّاهِدِ؛
لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْقِصَاصِ أَكْثَرُ، فَمَاءً إِلَى الْفَتْحِ مِنَ الْأَكْرَاءِ عَلَى النَّفْسِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ فِي
صُورَةِ الشَّهَادَةِ يُعَابُ عَلَى اخْتِصَاءِ الْقِصَاصِ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلِامْتِنَانِهِ عَلَى النَّفْسِ
يُسَمَّى وَلَا يُعَادُ

= وثائق وبعثت معهم ستة أربعمشبي بعدد وثائق الشافعي شهر طي كد جاء في حاشية (ج) و (ام)

(۱) بطور: ۱. التبرع من يده، ۲. الإمداد ماثلك من أنفسه، ۳. لا، ۴. محالاً، [۸۶ ۸]

١٠. مقرر (الموجهة) مع العريف شرح الموجهة: ليعرأ إلى [١٧٧/١٣].

١٣ وقع لأهل الأعراف، والمسلمين (١)، والنجاة، والحق، والبر، وهو المولى بها
وقرأ في القرآن.

(١) مظهر: الاستوعاب، التصير، البين النعري [٦٥٨١٢].

في طيه بيان

ووجه قول أصحابنا أن القتل لم يؤخذ من الشهود مباشرة؛ لأنهم لم يباشروه، وإنما باشروه لولي، ولا نسلم أنه وجد منهم شيئاً؛ لأن سبب الشيء ما يقضي به وحده ذلك الشيء عابياً، والشهادة بالقتل لا تقضي إلى القتل غالباً، لكون العذر مدوناً شرعاً، قال تعالى: ﴿وَلَنْ نَعْقُوبَ أَقْرَبَ لِلنَّهْيِ﴾ (نساء ١٢٧)، فلم تكن شهادة سبب إلى قتل عابياً، بحلاب الإكراه على القتل؛ [لأن المكروه يحترق روحه على روح غيره، فيقضي الإكراه إلى القتل عابياً]

وَبِمَنْ سَلَّمَتْ أَنْ لَشَّهَادَةً بِالْقَتْلِ سَبَبٌ إِلَى الْقَتْلِ، فَقَوْلُ: الْقَتْلُ بِالسَّبَبِ تَعَلَّقَ بِهِ سَبَبُهُ دُونَ يَقْضَاصٍ، كَمَا فِي حَافِظِ الْمَنَاسِكِ، وَرَاصِحِ الْحَجَرِ، وَلِأَنَّ الْعَمَلِ انْمَوْحُودَ مِنْ فَاعِلٍ مُحْتَارٍ يَقْطَعُ سَبَبَهُ ذَلِكَ لِمَعْنَى إِنْ عَمِلَ بِهِ، وَالْعَمَلُ هَا - وَهُوَ قَتْلٌ - وَجَدَ مِنَ الْوَلِيِّ مَحْتَارٍ الصَّحِيحِ، يَفْطَعُ سَبَبَهُ إِلَى الشُّهُودِ، فَلَا يُجْعَلُ لِقَتْلِ كَأَنَّهُ وَجَدَ مِنَ الشُّهُودِ

ولهذا لا يصح من حل قينه عند فائق؛ لا يقطع السبب عن الحال بتخلل فعل فاعل محتار، ولو لم يقطع بتخلل الفعل الاختياري لسهة، فأدنى حاله أن يورث شهة قطع السبب، ولا يجب لقصاص بالشبهة، فإذا لم يجب لقصاص بالشبهة (١) وجب الدية على الشهود؛ لأنه ليس في الإسلام دم مهتر

واسمائه يكتب بالشهادتين، بحلاب المكروه، فإن تخلل فعله لم يقطع سببه الفعل إلى الذي أكرهه؛ لأن [٢٨١] اختياره فاسد، واختيار الذي أكرهه صحيح، والقامد [الذي] (٢) بمقابلة الصحيح كالعدم، فحينئذ المكروه كالآله به، وأعمال

(١) وقع بالأصل «المعقول» انبثت من «د» و«م»، و«ج»، و«ع»، و«ص»

(٢) عابس المعقولين، زيادة من «د»، و«م»، و«ج»، و«ع»، و«ص»

(٣) عابس المعقولين، زيادة من «م»، و«ع»

قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقْصُرُ مِنْهُمْ بِوُجُودِ الْقَتْلِ مِنْهُمْ نَسِيْبًا فَاضْبَهُ الْمُكْرَهُ نَلْ
أُولَى، لِأَنَّ الْوَلِيَّ يُعَدُّ وَالْعُكْرَةَ يُصْغَرُ

وَلَمْ أُنْ لَقِئْتُ مُتَاسِرَةً نَمَّ يُوجَدُ، وَكَذَا نَسِيْبًا، لِأَنَّ النَّسِيْبَ هُوَ يُفْصِي الْبَتَّ
عَاصًا، وَهَذَا لَا يُفْصِي لِأَنَّ الْغَفْوَ مُدْرَثٌ، بِحِلَافِ الْمُكْرِهِ لِأَنَّهُ يُؤَثِّرُ حَيَاتَهُ

فَقَدْ عَادَ لِيَدِي

الْمَوْجُودُ مِنْهُ كَالْمَوْجُودِ مِنَ الَّذِي أَكْرَهَهُ

أَوْ نَقُولُ: لِشَهِادَةِ شَرِكَتِهِمْ فِي الْقَتْلِ مِنْ لَا قُوَّةَ عَلَيْهِ، فَلَا يَجِبُ ابْتِصَاصُ،
كَمَا دُ اشْرَكَ الْحَاطِيَّ وَلَعَبًا

وَأُورِدَ فِي «الْمَرْحُومِ الْأَقْطَعِ» هَذَا سُؤَالًا وَجَوَابًا فَقَالَ:

«قَبْلَ قِيلَ: رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام «لَنْ تُشْهَدَ عِدَّةُ رَحْلَابٍ عَلَى رَحْلٍ بِالسَّرْقَةِ،
فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِأَحْزٍ، فَقَالَا أَوْهَمْنَا بِمَا السَّرْقَةُ هَذَا، فَقَالَ لَهُمَا
لَا أَصَدُّكُمْ عَلَى هَذَا، وَأُصَمِّمُكُمْ فِي الْأَوَّلِ، فَلِذَا أَتَى أَعَدُّكُمْ أَنْكُمَا فَعَلِمَا ذَلِكَ
عِنْدًا: قُطِعَتْ أَيْدِيكُمَا» (١).

قِيلَ لَهُ: هَذَا يَحْتَمِلُ: قُطِعَتْ أَيْدِيكُمَا عَلَى وَجْهِ الْحَدِّ، أَوْ صَارَ عَذَابُهُ مَعْنً
بَعْنٍ فِي الْأَرْضِ بِالْقِسَادِ بِالشَّهَادَةِ، وَتَكَرَّرَ مِنْهُمْ (٢)

قَوْلُهُ (فَاضْبَهُ الْمُكْرَهُ)، بِكَثْرِ الرَّاءِ

قَوْلُهُ: (وَالْمُكْرَهُ يُصْغَرُ)، بِمَنْعِ الرَّاءِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (بِحِلَافِ الْمُكْرِهِ)، بِمَنْعِ
رَّاءِ أَيْضًا

مَنْعُ حَرِيحِهِ

(١) فِي «م» أَعْنَى وَجْهَ الْقَصَاصِ، لَمْ أَشَارْ فِي الْحَاشِيَةِ إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي مَعْصَرِ الشُّجْحِ: أَعْنَى وَجْهَ الْحَدِّ

(٢) يَنْظُرُ «الْمَرْحُومِ الْفَدَوِيِّ» بِالْأَقْطَعِ [ق/٢٠٥]

ظهيراً، ولأن المثل الاختياري مما يقطع النسبة، ثم لا أقل من الشبهة وهي
ذاتية لبقصاص، بخلاف المال لأنه يثبت مع الشبهات والناقي يعرف في
«المختلف».

كتاب سائر

قوله (ولأن المثل الاختياري ما يقطع النسبة) يعني: إذا كان الاختيار
صحيحاً، أما إذا كان فاسداً كما في فعل المكره، فلا

قوله (والناقي يعرف في «المختلف»)، أي: في «مختلف الرواية»^(١)
تصنيف الفقيه أبي الليث، لا تصنف علاء الدين العالم^(٢).

قال الإمام شرف الدين أبو حمزة عمر بن محمد بن عمر الأنصاري لغني
البحاري في كتاب «المهاج» «رأيت عن بعض مشايخنا أنه لو لم يكن لأصحاب
كتاب سوى ما جمعه الفقيه أبو الليث في «مختلف الرواية» لكتب به صحراً»

قال الإمام القنابي في «شرح الجامع الكبير» - في الباب الثاني من «كتاب
لشهادات» - إذا شهدوا على رجل أنه قتل ولياً فلا يخطأ، أو عمداً، ونفسه
القاضي، وأخذ الولي الدية في الخطأ من العاقبة، أو قتل اقاتل في الغني، ثم
جاء المشهود بقتله حياً، فلعاقبة في الخطأ إن شاءوا رجعوا على الأجنبي لأنه
أحد بعير حق، ثم هو لا يزحج على أحد، وإن شاءوا صموا مشهوداً؛ لأنهم سبوا
لثلب بعير حق، ثم هم يرجعون على الولي؛ لأنهم صدقوا بمقتضى - وهو الدية -
بأداء الصمام، فكيف أن الولي أحد ما منهم

وفي [١٤٠] العمدة لا يجب إقصاض على الولي الذي انتقص من المشهود
عليه، ولا على الشاهدين، لأن النقص أوزر شبهة، لكنه يجب الدية، ويحجر

(١) يطر المحقق لرواية أبي الليث السرقدي [٦٦٦٣ - ١٦٥٢]

(٢) ويمل مما كتب واحد منه أبي الليث، ويرثه علاء الدين العالم. ينظر ما بحثه محقق «المختلف»

لرواية أبي الليث السرقدي [٣٣ - ٢٨]

قوله: وإذا رجع شهود الفرع ضموا، لأن الشهادة في مجلس انقضاء صدرت منهم فكان التلّف مضافاً إليهم

ولم يرجع شهود الأصل وقالوا: لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمّ عليهم لأنهم أنكروا اتّست وهو الإشهاد فلا يتطلّب انقضاء...

عبد المطلب

ورثة المقتول إن شاءوا، ضموا الوليّ الدّية، ثم هو لا يرجع على أحد، وإن شاءوا ضموا الشّاهدين، ثم هما لا يرجعان عند أبي حنيفة؛ لأنهم لم ينفكوا المتضمون، وهو الدّم؛ لأنه لا يقتل التملّك؛ لأنه من مال

وعندهما يرجعون بما صحوا، لأن أداة الضّمان انعقد سبباً لمنكّ انتصوب، لكن لم يثبت لعلّ في المتضمون بعدم قوله، فيثبت في يديه، كفرّ عصت مدبراً، وعصت منه آخر، ومات في يده، وضمّ لمنكّ الأول، يرجع لأول على الثاني بما ضمّن؛ لعلّ قلنا كد ههنا، وإنّا كشّا هذه المسألة - وقد تمّ بتقرّص لها صاحب «الهدية» - تكتنبوا للمائدة

قوله: (وإذا رجع شهود الفرع ضموا)، هذا لفظ القُدوريّ في «مختصره»^(١)

اعلم أنّ شهود الفرع إذا رجعو عن شهادتهم في مجلس انقاضي بعد انقضاء شهادتهم، ضموا المشهود به؛ لأنّ بئلاف المشهود به حصل بأدائهم لشهادة في مجلس لقاضي، فكان الإنلاف مضافاً إلى شهادتهم، فوحد عليهم الضّمان.

قوله: (ولم يرجع شهود الأصل وقالوا: لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا، فلا ضمّ عليهم)، هذا لفظ القُدوريّ في «مختصره»^(٢)، وسنّ يذكر فيه اختلاف بين أصحابنا، وكذلك أتت صاحب «الهداية» مطبّق بلا ذكر اختلاف وقدن في «شرح القُدوريّ» بشيخ الإمام أبي نصر بغداديّ رحمه الله

ذكره قول أبي حنيفة وربي يوسف عليه السلام، وذلك محققاً بضمتين، وهو رواية عن أبي حنيفة ^(١)، إلى هنا لفظه عليه السلام.

وقال الشيخ الإمام أبو المعين التميمي في «شرح الجامع الكبير» - في الباب الثاني من كتاب الشهادات - «فيما إذا شهد على شهادة شاهدين على رجل أنه قتل فلان من فلان خطأ؛ فإن لقاضي تفصي بالدنية على عاقبة لقائين؛ لأن الخطأ موجب بدال، وما هذا سبيله شك بإشهاد على الشهادة

وإذا قصن التميمي بدنية من عاقبة المتهود عليه، ثم جاء المتهود بقتله حياً، فلا ضمان أيضاً على الشهود الفروع، لعدم رجوعهم، وعدم ظهور كذبهم بيقين؛ لأن من الحائز أن الأضحية أشهادهما غير أن لولي يرد على العاقبة ما أحده؛ لأنه استوفى ما ليس له ولا به لإستيفاء، فلزم حصر لأضلال وقالوا لم تشهد هذين على شهادتهما ^(٢)، ثم يفتت إلى إنكارهم؛ لأن إيه - ما ثبت بقصة القاضي بدليله، لا يطرأ إنكار أحد، ولا ضمان على الأصلين.

أما عن قول أبي حنيفة وأبي يوسف عليه السلام فإنهم لو رجعا بأن فلا، أشهدتهما بطل، لا ضمان عليهما، لأن شهادتهما وإشهادهما لقرعني كذا في غير مجلس القضاء، وشهادته في غير مجلس القضاء لا يكون سبباً لضمان، كارتجوع في غير مجلس قضاء، وإذا لم يضم بالرجوع، فكذا إذا ظهر المتهود بقتله حياً لا بضمتين.

وأما عند محمد فهو بضمتين بالرجوع؛ لأن القرعني مقلاً لشهادتهما إلى مجلس القضاء، وجعل حكمهما كأنهما أتتا شهادتهما في مجلس لقاضي بنفسهما

(١) بنظر: «شرح مختصر القدوري» للأطع [٢٠٥/٢].

(٢) وقع بالأصل «شهادتهما وضمت من إيه، وإيه، وإيه، وإيه»، وهو من

لأنه خبرٌ مُخْتَمَلٌ فصارَ كَرُّجُوعِ أَشَاهِدِهِ بِحِلَابٍ مِ قَبْلِ انْقِصَاءِ
وَيَنْ قَالُوا أَشْهَدُ بِهِمْ وَغُلَطًا، ضَمُّوا وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي خَبِثَةَ

عِنْدَ عَالِمٍ سَيِّئٍ

وَرَجَعَا، ثُمَّ هُمَا قَالَا لَا يَضْمَانُ - أَيُّ: فَإِنَّ مُحَمَّدًا فِي مَأْنِهِ لِإِنْكَارِهِ عَلَى الْإِشْهَادِ
لَا ضَمَانَ عَلَى الْأَصْلَيْنِ - ١٠

بِأَنَّ أَوْ يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِمَا خِصَّةً، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى حَوَابِ مُحَمَّدٍ رَفَعَهُ
بَعْدَ إِدَا جَاءَ وَأَنْكَرَا، وَظَهَرَ الْمَشْهُودُ بِقَتْلِهِ حَتَّى، وَنُ حُمِلَ عَلَى الْوُجُوهِ هُمَا،
بِحَتَّاجٍ مُحَمَّدٌ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ رُجُوعِهِمَا وَبَيْنَ ظُهُورِ الْمَشْهُودِ بِقَتْلِهِ حَتَّى.

وَالْفَرْقُ - أَنَّ شَهَادَةَ الْفَرَعَيْنِ يَثْبُتُ شَهَادَتُهُمَا إِذَا تَصَلَّ بِذَلِكَ قَضَاءُ الْقَاصِي .
وَلَكِنْ صَرُورَةُ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ وَبَعَادِهِ عَلَى الْمُنْقَضِيِّ عَلَيْهِ، فَأَمَّا أَنْ يَثْبُتَ فِي حَقِّ
الشَّاهِدَيْنِ الْأَصْلَيْنِ عِنْدَ إِنْكَارِهِمَا ذَلِكَ؛ فَلَا يَذَلَّ صَرُورَةُ إِلَى ثَبُوتِهِمَا فِي حَقِّهِمَا .
وَإِذَا ظَهَرَ الْمَشْهُودُ بِقَتْلِهِ حَتَّى - وَاشْهَادُهُ فِي حَقِّهِمَا عَرُ ثَابِتٌ -؛ ثُمَّ يَضْمَانُ،
بِحِلَابٍ مِ إِذَا رَجَعَا، لِأَنَّ شَهَادَتَهُمَا ثَبَّتْ بِاعْتِرَاقِهِمَا؛ إِذْ لَا رَجُوعَ إِلَّا بَعْدَ الثَّبُوتِ،
وَد ثَبَّتَ فِي حَقِّهِمَا، وَانْسَلَتْ إِلَى مَجِيسٍ لِقَاصِي بِثَبُّتِ الْفَرَعَيْنِ؛ صَبِيحًا عِنْدَ
الرُّجُوعِ ١٠ هَذَا تَقْرِيرُ لَشَيْخِ أَبِي الْمَعْنَى فِي إِسْرَاحِ الْحَامِيعِ الْكَمِيرِ ١١.

قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُخْتَمَلٌ)، أَيُّ: لِأَنَّ إِنْكَارَ الْأَصْلَيْنِ الْإِشْهَادَ خَبَرٌ مُحْتَمَلٌ
بِصِدْقِهِ وَكَذِبِهِ، فَلَا يَتَطَلَّ انْقِصَاءُ لِاحْتِمَالِ، كَمَا إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ انْقِصَاءِ؛
لَا يَتَطَلَّ الْقَضَاءُ بِالرُّجُوعِ، فَكَمَا لَا يَتَطَلَّ إِنْكَارُ الْإِشْهَادِ.

قَوْلُهُ (بِحِلَابٍ مَا قَبْلَ الْقَضَاءِ)، يَعْنِي: إِذَا أَمَكَّرَ شُهُودٌ لِأَصُوبٍ لِإِشْهَادٍ قَبْلَ
النِّصَاءِ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ؛ لَا يَقْضِي لِقَاصِي بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ بَعْدَ ذَلِكَ [١٠٢، ١٠١]، كَمَا
يَذَرِّعُ الشَّاهِدُ قَبْلَ الْقَضَاءِ، حَتَّى لَا يَحْكُمَ لِقَاصِي بِدِيثِ.

قَوْلُهُ (وَيَنْ قَالُوا أَشْهَدُ بِهِمْ وَغُلَطًا، ضَمُّوا)، هَذَا لِقَطْعِ التَّدْوِيرِ فِي

وَأَبِي يُوسُفَ لَا صَدَقَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ انْتَصَفَ وَفَعَلَ بِشَهَادَةِ الْفُرُوعِ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ
يَقْضِي بِمَا تُعَدِّينُ مِنْ لُحُجَةٍ وَهِيَ شَهَادَتُهُمْ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبْشَةَ﴾

«مختصره»^(١)، أي قال الأصول أنشدها لهم على شهادتنا، لكن رجعنا صبر
الأصول، ولم يذكر «تدويري» الخلاف كما ترى

قال صاحب «الهداية» (ومذا عند محمد عليه السلام) وعند أبي حنيفة وأبي
يوسف عليهما السلام لا ضمان عليهما) وكذلك ذكر الخلاف في «شرح الطحاوي»،
وعامة «شرح الجامع الكبير»، و«الشامل»

وقال شمس الأئمة الشرحي في «شرح (٥٠٠: ٥٠٠) أدب القاضي»^(٢) روى
محمد بن علي أصحابنا أنه لا نبي عليهم، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة عليهما السلام
في «الإملاء»: أن عليهما ضمان ذلك، فأتى في ظاهر الرواية فعلى قول أبي حنيفة
وأبي يوسف عليهما السلام لا يضمنون، وعلى قول محمد بن علي، يضمنون، كما روى أبو
يوسف في «الإملاء»^(٣)

اعلم أن الفرع لا ضمان عليهما في هذه ضرورة بالاتفاق؛ لأنهما لم
يرجعا عما شهدا به.

وأما الأصلان، فعليهما الضمان على قول محمد عليه السلام، ولكن للفاصلة بعد
إن شاء وصموا لولي، وإن شاء وصموا الأصليين، فإن صموا الولي؛ فالولي
لا يرجع على الأصليين، وإن صموا الأصليين، رجعا على الولي.

وخة قول محمد عليه السلام أن شهادة الأصليين صارت مقولة إلى مجلس القضاء

(١) سطر «مختصر التدويري» [ص ٢٢٤]

(٢) قال في «الفتح» وقد أخرج بعض دبل محمد، وعادته أن يكون المرحح عنه ما أخرجه سطر

«بدائع الصالحات» [٦: ٢٨٧]، «الأخبار» [٢: ١٥٥]، «تبيين الحقائق» [٤: ٢٥١] «البحر

السيرة» [٦: ١٣٩]، «فتح البدر» [٧: ٤٩٥]، «البحر الرائق» [٧: ١٣٨]

وَنَهْ أَنْ الْقُرُوعَ يَمْلُ شَهَادَةُ الْأَصُوبِ فَصَارَ كَأَنَّهُمْ حَضَرُوا

﴿بَيِّنَةُ الْبَيِّنَاتِ﴾

حُكْمًا؛ لِأَنَّ غَضَاءَ يَنْفَعُ شَهَادَتَهُمَا، وَانْقِصَاءُ فِي فَضْلِ الشَّهَادَةِ لَا يَحْضُرُ إِلَّا شَهَادَةُ
وُجِدَتْ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ سِتٌّ وَحُوبُ الْقَضَاءِ
عِنْدَ طُهُورٍ كَذِبِ الشُّهُودِ

فَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْحَقِيقَةُ، شَهَادَتُهُمَا وَحْدَتٌ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ
فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ لَا تَصْلُحُ سَبِيحًا لَوْحُوبِ الْقَضَاءِ، وَنَ ظَهَرَ كَذِبُ الشُّهُودِ،
فَعَمِلْنَا بِالْحَقِيقَةِ حَالِ بَعْدِهِمْ رُجُوعِهِمَا، وَعَمِلْنَا بِالْحُكْمِ حَالِ رُجُوعِهِمَا

وَلَا بِي حَبِيقَةُ وَأَبِي يُونُسَ رحمهما الله أَنَّ لِقَاسَ يَأْنِي حَوَارِ الْقَضَاءِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى
شَّهَادَةٍ؛ لِأَنَّ الْقَرَعَ بِشَهَادَتِهِ نَقَلَ إِلَى مَجْلِسِ الْقَضَاءِ شَهَادَةُ الْأَصْلِ الَّتِي وَقَعَتْ
فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، وَالشَّهَادَةُ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ لَيْسَتْ مُحْتَاجَةً، وَلَكِنَّ
تَرْكُ الْقَضَاءِ، وَجَوْرُ الْقَضَاءِ بِهَا، وَجَعَلْنَا شَهَادَةَ الْأَصْلِ كَأَنَّهُ حُودَةٌ فِي مَجْلِسِ
قَضَاءٍ فِي حَقِّ جَوَارِ الْقَضَاءِ، لَتَعْمَلُ لَتَسْ صَرُورَةُ إِحْيَاءِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا صَرُورَةُ
بِي خَلْفِهِ كَأَنَّهُ حُودَةٌ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ فِي حَقِّ رِيحَابِ الْقَضَاءِ، لِأَنَّ إِحْيَاءَ
بِخَصَرٍ بِدَوْنِهِ، فَبَقِيَ شَهَادَةُ الْأَصُولِ فِي حَقِّ وَحُوبِ الْقَضَاءِ فِي غَيْرِ مَجْلِسِ
قَضَاءٍ حَقِيقَةٍ وَحُكْمًا.

عَنْ قِيلَ: الْفَرْعُ نَائِبٌ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْعَمَلِ، وَقَعْلٌ نَائِبٌ كَعْمَلِ الْقَضَاءِ عَنْهُ
قَضَاءُ الْقِيَاسِ يَأْنِي جَوَارِ الْقَضَاءِ فِي شَهَادَتِهِ، لِأَنَّ حَقَّ بَدِيٍّ، وَبَيِّنَةُ لَا
حَرَجَ فِي سَدِّهَا، وَبَيِّنَةُ هَذِهِ لَبَيِّنَةُ لَلْصَرُورَةِ عَنْ مَابَيْتِ كَذَا فِي «شَرْحِ
«الْحَامِ لِبَرَهَانِي»

عَنْ قِيلَ: الْفَرْعُ نَائِبٌ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْعَمَلِ، وَقَعْلٌ نَائِبٌ كَعْمَلِ الْقَضَاءِ عَنْهُ

١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠

ولو رجع الأضواء والفرع جميعاً، بحث الصمان عندئذ على الفرع لا غير؛ لأنَّ القصة وقع بشهادتهم. وعند محمد المشهود عليه بالحيار، وإن شاء ضمن الأضواء وإن شاء ضمن الفرع، لأنَّ القصة وقع بشهادة الفرع من الوجه الذي ذكرنا وبشهادة الأضواء من الوجه الذي ذكر محير بينهما، والحيار متعيرتان فلا يجمع بينهما في التضمن.

﴿قوله ما له تعريفاً﴾

قوله: (ولو رجع الأضواء والفرع جميعاً، يجب الصمان عندئذ على الفرع لا غير)، ذكر هذه المسألة تعريفاً على مسألة ضرورية، وهي من مسائل «الأصل»^(١) قوله: (من الوجه الذي ذكرنا)، أي: ذكر أبو خيفة وأبو يوسف رحمهما.

وأراد بذلك الوجه ما ذكره بقوله [٥٠٢: ٥٠٣] (لأنَّ القاضي يقضي بما يعبر من الحجة، وهي شهادتهم)، أي: شهادة الفرع

قوله: (من الوجه الذي ذكرنا)، أي: ذكر محمد رحمهما، وهو أن الفرع يفتقر شهادة الأصول

قوله (فينحى بينهما)، أي: يحيز المشهود عليه في التضمن بين موحيين، إن شاء ضمن الأصول، وإن شاء ضمن الفرع على مذهب [٧٢٨٧: ٧٢٨٨] محمد رحمهما.

قوله (ولجهان مديرتان)، لأنَّ شهود لأصل يشهدون على أصل الحق، وشهود افرع يشهدون على شهادته لأصول، ولا محاسنة بين الشهادتين، فلا تغتر شهادة المريقين بعبرة شهادته واحدة، فهذا لم يجمع بين الأصول والفرع في التضمن بأنَّ يقال، يتضمن المريقان حق المدعى عليه أصفاً، بل في الحيز في تضمن أي المريقين شاء

وإن قال شهود الزرع كذب شهود الأصل، أو عضوا في شهادتهم لم
يُنْتَفَتِ إلى ذلك، لأن ما أفصي من القصص لا يَنْتَقِصُ بِقَوْلِهِمْ، ولا يَجِبُ
الضمان عَنْهُمْ لِأَنَّهُمْ ما رَجَعُوا عَنْ شَهَادَتِهِمْ إِنَّمَا شَهِدُوا عَلَى غَيْرِهِمْ بِالرَّجُوعِ
قال: وإن رجع المُرْكُون عن التُّرْكَةِ، صَمُّوا وهذا عند أبي حنيفة

عنه عليه السلام

قوله (وإن قال شهود الزرع كذب شهود الأصل، أو عضوا في شهادتهم،
لم يَنْتَفَتِ إلى ذلك)، هذا لفظ القُدُورِيِّ رحمته الله في «مختصره»^(١)

قال أبو محمد السَّاجِدِيُّ في «تهذيب أدب القاضي» «وإن قال إنداد شهود
عَدِّ القاضي، قد أشهدوا على شهادتهما، ولكتهما كذب في هذه الشهادة، وهذا
القول بعد لَفْظٍ بِشهادتهما، لم يَنْتَفَتِ إليه، ولم يبرقهما ضمان ذلك، لأنهما
يُخَيَّرَانِ على غيرهما بأنهما كذبا، فلا يُقْبَلُ قَوْلُهُمَا فِيهِ

قوله (قال، وإن رجع المُرْكُون عن التُّرْكَةِ، صَمُّوا)، أي: قال القُدُورِيُّ
في «مختصره»^(٢)، ولم يذكُر فيه الخلاف

قال صاحب «الهداية»^(٣) (وهذا عند أبي حنيفة، وَقَالَ لَا يَصْصُونَ)^(٤)،
وكذلك ألبت الخلاف في «شرح الأقطع»، وقد مرَّت لمساة في باب الشهادة
على الرُّن

وَحَهُ قَوْلُهُمَا، أَنَّ المُرْكِيْنَ أَثَرُوا عَلَى الشُّهُودِ خَيْرًا، وَلَمْ يَشْهَدُوا بِحَقٍّ،

(١) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٤]

(٢) ينظر «مختصر القُدُورِيِّ» [ص ٢٢٤]

(٣) قال حماد الإسلام في «شرحها» والصحيح قول الإمام، وعنده أبي حنيفة، والخصي، «مصدر

شيعه» ينظر «إدائع الصانع» [٢٨٧/٦]، «الاحتبار» ٣، ١٥٥، ١٥٦، «البيان المحتجب»

[٢٥٢/٤]، «الغاية» [١٩٧/٧]، «شرح الهداية» [٢٤٩/٢]، «فتح القدير»

[٤٩٧/٧]، «الغاية في شرح الكتاب» [٧٦/٤]

وَقَالَ لَا يَصْمُونَ لِأَنَّهُمْ أَثَرُوا عَلَى الشُّهُودِ خَيْرًا فَصَارُوا كَشُهُودِ
الْإِخْصَانِ وَلَهُ أَنَّ التَّرَكُّبَةَ غَمَلٌ لِلشَّهَادَةِ، إِذَا قَاصِيَ لَا يَعْمَلُ بِهَا، لَا بِتَرْكِ
فَصَارَتْ بِمَعْنَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، بِحِلَالِ شُهُودِ الْإِخْصَانِ لِأَنَّهُ شَرْطٌ مَخْصُصٌ.

قال وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعا،
فالنصان على شهود اليمين خاصة؛ لِأَنَّهُ هُوَ الشَّيْءُ . . .

عنه البيان

فصاروا كشهود الإخصان.

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْقَاصِيَ لَا يَقْضِي بِالشَّهَادَةِ عَلَى الرَّبِّ، لَا بَعْدَ
تَرْكِهِ لَشُهُودِ، فَكَانَتِ التَّرَكُّبَةُ مُعْطِلَةً لِلشَّهَادَةِ، فَكَانَتْ فِي مَعْنَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، وَالْحُكْمُ
يُصَافُ إِلَى عِدَّةِ الْعِلَّةِ، كَمَا يُصَافُ إِلَى الْعِدَّةِ. بِحِلَالِ شُهُودِ الْإِخْصَانِ، وَهِيَ
الْإِخْصَانُ شَرْطٌ مَخْصُصٌ، لَسِ فِيهِ مَعْنَى الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِخْصَانُ عَلَامَةٌ مُعَرِّفَةٌ لِحُكْمِ
الرَّبِّمَا الصَّادِرِ بَعْدَ الْإِخْصَانِ، وَلَا يَتَرَفَّفُ ثُبُوتُ الرَّبِّ عَلَى ثُبُوتِ الْإِخْصَانِ، وَيَتَرَفَّفُ
الْحُكْمُ بِشُهُودِ الرَّبِّمَا عَلَى التَّرَكُّبِ، فَظَهَرَ لِمَرْقٍ، وَالنَّاقِي مَرَّ بِبَيَانِهِ فِي الْحُدُودِ.

قوله (وإذا شهد شاهدان باليمين، وشاهدان بوجود الشرط، ثم رجعا،
فالنصان على شهود اليمين خاصة)، وهذا لفظٌ لِقُدُورِيٍّ فِي «مَخْصَرِهِ»^(١).

قال لشيخ أبي السَّيِّدِ السَّيِّدِيٍّ - فِي آخِرِ كِتَابِ الْأَيْمَانِ مِنْ «الشرح الجامع الكبير»
قُلْتُ (١٥٧) ٢٥٤ | بَابُ التَّيَمُّنِ فِي طَلَاقِ الشَّيْءِ وَغَيْرِ الشَّيْءِ - «إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى
رَجُلٍ أَنَّهُ قَالَ لَعْنَةُ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ، وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ دَخَلَ الدَّارَ،
وَقَضَى الْقَاضِي بَعَثَهُ، ثُمَّ رَجَعَا؛ صَحَّ شَهِدَا لَتَيْمَنِ، دُونَ شَهِدِي الدُّخُولِ؛
لِأَنَّ الْعِيدَ يَلْفُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي، وَالْقَاضِي قَضَى بِعَقْبِهِ بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْعَقْبِ؛ لِأَنَّ
الْبَيْتَ نَشِئْتُ عَذُّ حَرْبِ الدَّارِ بِقَوْلِهِ أَمَّا حُرٌّ، لَا بِدُخُولِ الدَّارِ، فَكَانَ الْبَيْتُ مَصَادِقًا

عن ما أتته شاهد، ليمس، دون شاهدي الشرط.

قالوا في «شرح الجامع»: ولا يبرأ عنى هذا إذا شهد النان أنه تروّح ملاءة، وشهد آحران أنه دخل بها، وقضى لقاضي بجميع المهر، ثم رجعوا؛ بحث الصّمان على شهود الدّحوي، وإن كان وجوب المهر مصداقاً لى التروّح؛ لأنّ شهود الدّحوي أكتوا أن التروّح استوفى عوضاً ما رُحبت عليه من المهر، فحرّخت شهادة شهود السّكاح من أن تكون إتلافاً

ومال الشيخ أبو الميّن في «شرح الجامع»: «لَمْ يَدْرُ مُحَمَّدٌ ۖ أَنُّ شَاهِدِي الشَّرْطِ لَوْ رَجَعَا عَلَى الْإِنْفِرِدِ هَلْ يَضْمَانِ؟»

[٢٨٣/٢] ثُمَّ قَالَ: «يَسْتَفِي أَنْ يَقَالَ: يَضْمَانِ، لِأَنَّ يَجِبَاتِ لَضْمَانٍ عَلَى مَخْصَلِ الشَّرْطِ - عِنْدَ ابْعَادِ إِمْكَانِ لِإِجْبَابِ عَلَى صَاحِبِ الْعِنَةِ - وَاجِبٌ»

وقال العنّابيّ في «شرح الجامع»: «وإن رجع شهود الشرط وخذّهم، فإن بعضهم لا يضمنون، كشهود الإخصان إذا رجعو وخذّهم».

وقال أكثر المشايخ، يضمنون؛ لأنهم تسيّوا للذهب بعبر حق، وله أثر في وجود العنة عند الشرط، فيكون سبب الضمان عند عدم لعنة، بخلاف الإخصان؛ لأنه يؤثّر في منع وجود العنة - وهو الرّأى - لا في وجوده، فلا يلحق بالعنة

وقال شمس الأئمّة الشّرخسيّ في «أصوله» - في فصل تقسيم الشرط - «أقنّد في شهود التعيين وشهود الشرط - إذا رجعوا - الضمان على شهود التعيين خاصّة؛ لأنهم يقدرون قول المولى، أنت حرّ، وهذا مانعاً من عنة نائمة، لإصافه حكم العتق به، فلم يكن لشرط هناك شبه العنة، فلهذا لا يضمن شهود الشرط شيئاً، سواء رجع عريقان، أو رجع شهود الشرط خاصّة

وَالْتَلَفُ مُصَافٌ إِلَى مُنْتِهِبِ السَّبِّ دُونَ الشَّرْطِ لِمُخْتَصِرِ الْأَثَرِ أَنْ الْقَاضِيَ يَقْضِي
شَهَادَةً لِمَنْ دُونَ شُهُودِ الشَّرْطِ، [١٠٤٨] وَنَزَحَ شُهُودُ الشَّرْطِ وَخُذَهُمْ اخْتَلَفَ
الْمَشَايِخُ فِيهِ، وَمَعْنَى الْمَسْأَلَةِ بِمَنْ الْعَاقِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غاية البيان

وَكذلك إِذَا رَجَعَ شُهُودُ التَّحْيِيرِ وَشُهُودُ الْأَخْيَارِ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ عَلَى شُهُودِ
الْأَخْيَارِ حَدَثٌ، لِأَنَّهُ لَتَحْيِيرٍ سَبٌّ، وَمَا عَارَضَهُ - وَهُوَ الْأَخْيَارُ - عِلَّةٌ مَانِعَةٌ
لِلْحُكْمِ، فَكَأَنَّ الْحُكْمَ مُصَافًا إِلَيْهِ دُونَ السَّبِّ، فَلَمْ يَضْمَنْ شُهُودُ السَّبِّ شَيْئًا، كَمَا
لَا يَضْمَنْ شُهُودُ الشَّرْطِ، بَلَى مَا لَمْ يَضْمَنْ الْأَثَمَةَ

قَوْلُهُ (وَالْقَضَاءُ عَلَى شُهُودِ الْبَيْمَنِ خَاصَّةٌ)، فِيهِ خِلَافٌ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ
تَوَجَّهَ الْقَضَاءُ عَلَى الْغَرَضِ؛ لِأَنَّ سَلَفَ حَصَلَ شَهَادَةُ [٢٠٤٣] الْحَمِيمِ
قَوْلُهُ (مُنْتِهِبِ السَّبِّ)، أَيُّ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ شُهُودَ الْبَيْمَنِ يُشِيرُونَ عِلَّةَ الْعِتْقِ، كَمَا
مَرَّ بَيَانُهُ آنفًا

قَوْلُهُ (أَلَا تَرَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَقْضِي بِشَهَادَةِ التَّحْيِيرِ دُونَ [شُهُودِ] الشَّرْطِ)،
مَعْنَى أَنَّ الْقَاضِيَ يَنْتَعِجُ الشَّهَادَةَ بِالْبَيْمَنِ وَيُحْكَمُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِالْدُّخُولِ، وَدَا
لَمْ يَسْتَقِ شَهَادَتِهِمْ حَقٌّ؛ صَارُوا كَشُهُودِ الْإِخْتِصَابِ فَلَا يُلْزَمُهُمْ الْقَضَاءُ كَمَا
فِي «مَشْرِحِ الْأَقْطَعِ»

قَوْلُهُ (اخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ فِيهِ)، وَمِنْ شُعُورِ الْأَثَمَةِ الشَّرْحِيُّ إِلَى عَدَمِ
وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى وَجُودِ الشَّرْطِ، مَرَّ آنفًا

قَوْلُهُ (وَمَعْنَى الْمَسْأَلَةِ بِمَنْ الْعَاقِ وَالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ)، يَعْنِي شَهْدَ

(١) يَحْتَضِرُ: «أَصُولُ الشَّرْحِيِّ» [٢٢٤/٢].

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْنَوَتَيْنِ رِيبَةٌ مِنْ (وَأَمَّا)، وَفِيهِ «وَدَخَ»، وَاصِلًا

(٣) يُنْظَرُ: «مَشْرِحُ مَحْتَصَرِ الْعُدُودِ» لِلْأَقْطَعِ [٣٠٦/١]

(٤) فِي (ع) وَ(م): «أَهْلِي وَجُوبِ»

غاية البيان

رحلان عسى أنه علق عتق عليه، أو طلاق امرأته بدخول الدار، وشهد أحراان أنه وجد لشرط، فقصص المدعي بوقوع العتق والطلاق، ثم رجعوا جميعاً، فالصمد عسى شهود التيمس دون [شهود] الشرط، لما قضا.

وإنما قيد بقوله (قبل الدخول)، لأن رجوع الشهود بالطلاق عن الشهادة إذا كان بعد دخول الزوج لا يضمنون شيئاً، وقد مر بيان ذلك عند قوله (وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول، ثم رجعا، صعدا نصف المهر)

والله تعالى أعلم

[تم لسفر الحمص من كتاب «غاية البيان» مدرة الرمان في شرح مهدي»
الإمام العلامة أبو حمزة قوم الدين الأندي نقاري روح الله روحه وبور
صريحه، على يد أصغف عبيده وأحوجهم إلى معصية محمد، المدعو صفي الدين
بن محمد بن حسن بن محمد بن أحمد بن عبي بنحرومي سناً، الحديلي مولدا
بولد، عمر الله له ولعن دعا له بالمعصرة ولجمع المسلمين آمين، بسمه وكرمه
وحسن توفيقه إنه على ما يشاء قدير.

ويسوره إن شاء الله تعالى في لجرء الذي يمه كتاب «الوكلة» إن شاء الله
تعالى [٢].

ر. الم. ١٠٠

كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ

قال: كُلُّ عَقْدٍ خَارٌ أَنْ يَتَعَدَّ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ، حَارِ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ عَثْرُهُ؛
لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَعْجِزُ عَنْ الْمُسَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ عَلَى اعْتِدَارِ بَعْضِ الْأَحْوَالِ فَيَخْتَلِجُ
إِلَى أَنْ يُؤْكَلَ عَثْرُهُ فَيَكُونُ بِنَيْبٍ مِنْهُ دَفْعًا لِحَاجَتِهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ

أُورِدَ كِتَابُ الْوَكَاِلَةِ عَقِيبَ كِتَابِ الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّهَادَةِ
وَالْوَكَاِلَةِ إِعَانَةً الْغَيْرِ بِإِحْيَاءِ حَقِّهِ.

وَالْوَكَاِلَةُ - يَكْتُمُ الرَّائِي وَفَتْحُهَا - التَّوَكُّلُ وَالْتِمُسُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: وَكَّلَ إِلَهُ
لَأَمْرًا إِذَا فَوَّضَهُ إِلَيْهِ، يُقَالُ: عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْ، أَيُّ: فَوَّضْ أَمْرَنَا إِلَيْهِ، وَمِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى فِي [٢٨٣: ٢] سُورَةِ هُودٍ: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ وَبِكَرَّمٍ﴾ هُودٍ [١٥٦]، أَيُّ
فَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ مُدْتَرِيًّا وَمُدْتَرِكًا، لَا أَعْتَمِدُ إِلَّا عَلَيْهِ، وَلَا حَافَ غَيْرَهُ؛ إِذْ
كُلُّ شَيْءٍ فِي قَضِيَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ.

وَفِي عُرْفِ أَهْلِ الشَّرْعِ تَعْرِيفُ التَّصَرُّفِ إِلَى الْغَيْرِ لِيَقُومَ بِهِ دَلِيلُ الْغَيْرِ لِأَخْلِ
الْمَقْصُودِ.

قَوْلُهُ: (كُلُّ عَقْدٍ خَارٌ أَنْ يَتَعَدَّ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ، حَارِ أَنْ يُؤْكَلَ بِهِ عَثْرُهُ)، وَهَذَا
لِقَوْلِ الْقُدُّورِيِّ فِي (مَحْتَصَرِهِ) (١)

(١) مَا بَيْنَ الْمَقْصُودَيْنِ رُبْعٌ مِنْ ٨٢١

(٢) بِطَرِيقِ الْمَحْتَصَرِ أَفْهَمُ ٠ ص ١١٥

معنى قوله (أن ينفذه بنفسه)، أي بأهله نفيه على سبيل الاستدراك، واختاره به عن توكيل الوكيل إذا لم يأذن به الموكِّل، فإنه لا يجوز، فإنه لا يتصرف فيما وكل به مُسَدَّدًا، ثم هذا الكُلِّي يجرُّ ولا ينعكس؛ لأنه لا يقال: كلُّ ما لا يجوز به أن تنفذه بنفسه لا يجوز به أن يوكل غيره؛ لأنَّ المسلم لا يجوز له بيع الحُرِّ لحُرٍّ وشراؤها، ويجوز به أن يوكل بدليًّا على قوب أبي حنيفة رحمهم الله.

ولا يردُّ على طرزه الكُنِّي الدُّمِّي، لأنه يبيح بيع الحُرِّ بنفسه، ولا يفتي توكيل المسلم بدليًّا يبيح بيعًا لا يبيح توكيل المسلم بدليًّا؛ لأنه منهيٌّ عن اقتراب الحُرِّ، حيث أمر بحساب الحُرِّ، فكان ديك أمرًا عريضًا في التوكيل، والغورصر لا يقدح في ثبوته.

ثم الأصل في حوار الوكالة: بونه تعالى ﴿وَابْعَثُوا أَحْذَرَ يَوْزِقَكُمْ هَبْرَه﴾ إلى تَمْدِيدِهِ ﴿انكح﴾.

وزوى أصحابنا في كُتُبهم أن النبي ﷺ دفع إلى حكيم بن حزام دينارًا لتشيير به به أضيجه، ووكل عمر بن أبي سلمة في يكاك أم سلمة رضي الله عنها، ولأنَّ الإنسان قد يفرج عن مباشرة العُقُود بنفسه؛ لقلَّة هديته، أو لكثرة أشعابه، أو لكثرة ما به وسحر ذلك، فلما لم يفرج التوكيل يلزم الحرج، وهو مُستحب بالنَّص، فحرر التوكيل نصًّا مخرج، ودفعًا للمحاجة.

(١) يأتي تخريجه مريدًا

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب النكاح لابن أبي عمير [رقم ٣٢٥٤] وأبو يعنى في المسند.

[رقم ٦٩٠٨]، وعنه ابن حبان في صحيحه [رقم ٢٩٤٩]، والحاكم في المستدرج عن

الصحيحين [١٨٤]، عن أم سلمة رضي الله عنها في بيان نفيه، وفي قول أم سلمة لابنها: يا عمرُ فم

فَوَاحٍ رسول الله ﷺ، فَوَاحٍ.

قال المحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

عمر بن أبي سلمة

عن شبيب، عن أبي حصين عن شريح عن أهل المدينة، عن حكيم بن حزام: قال: «لشيء أغناه ديناراً بشري به أضحى، فشرى له أضحى بدينار، فدعا بدينارين، ثم شري له أضحى بدينار، وجاءه بدينار وأضحى، فتصدق بشيء بالدينار ودعا له بالسرك»^(١)، وقد روت حديث غزوة البارق أيضاً في بيوع^(٢)، في: فصل تنبع الفضولي.

قوله: (عمر بن أبي سلمة)، هو عمر بن أبي سلمة المخرومي، ركني أبو حفص، قال محمد بن سعد: «توفي رسول الله وهو ابن سبع سنين»، وقد حط عن رسول الله، وتوفي في خلافة عبد الملك بن مروان بالمدينة^(٣)، كما ذكره ابن شهاب.

ولما في توكيل عمر بن أبي سلمة نظر؛ لأن لشيء تروخ أنه سلمة بعد وفاة نذر في سنة اثنين كما قال أبو عبيدة معمر بن لثمي^(٤)، وكان عمر بن أبي سلمة يوم توفي رسول الله [٢٨٢ هـ] ابن سبع سنين قاله الواقدي ويكون على هذا الحساب سن عمر بن أبي سلمة يوم تروخ ثم سلمة سنة واحدة، فكيف توكله رسول الله وهو طفل لا يعقل؟

(١) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب في معصيات يعاقب [رقم ٣٣٨٦]، ومن طريقه البيهقي في المناسك الكبرى [١١٢٦]، والبيهقي في كتاب البيوع باب منه [رقم ١٢٥٢]، والبيهقي في السنن [٤/٣]، عن حكيم بن حزام: «به» قال ابن أبي العمير: «حدث صحيح» ينظر اسمه على مشكلات بهامة لابن أبي عمير [٥٣٥].

(٢) نفس تحريجه هاهنا.

(٣) ينظر الطيفات الكبرى لابن سعد [٥٣٣/٦].

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيح [٣٤]، عن أبي عبيدة معمر بن لثمي به.

فإن. وتجاوز الوكالة بالحضومة في سائر الحقوق بما قدّمنا من الناحية

في غاية السار

قوله. (قال وتجاوز الوكالة بالحضومة في سائر الحقوق)، أي. قال القُدوري

في «مختصره»

اعلم أن التوكيل بالحضومة في جميع الحقوق وبثباتها جائز إلا في الحدود
ولفصاح. فإن التوكيل بآثارها جائز عند أبي حنيفة رحمته خلافاً لأبي يوسف رحمته وروى
رحمته كذا في «المختلف» ^(١)، وروى محمد بن مصطفي رحمته في بعض الروايات، ذكر قوله
مع أبي حنيفة. وفي بعضها مع أبي يوسف ^(٢). كذا في «شرح الطحاوي».

ودكر لطفناوي في «مختصره». فإن محمد بن رحمته مع أبي حنيفة رحمته، فإن
فيه: «ولا تجوز الوكالة في الحدود، ولا في القصاص إلا في إثبات النيب
إلا عليها، فإذا وجب إقامتها، لم تُنم إلا بمخبر من المؤكل بها في هوي
أبي حنيفة ومحمد رحمته، وقال أبو يوسف رحمته لا تُنقل الوكالة في شيء من ذلك
من حضومة فيها، ولا من إثبات بيته عليها، ولا من غير ذلك منها» ^(٣) إلى هنا
لفظ الطحاوي.

وقال في «شرح الطحاوي». التوكيل في اثني عشر الحدود والقصاص باطل
بالإجماع، ولو كان المؤكل حاصراً، وأمر بإثني عشر بقصاص جاز ^(٤).

أما التوكيل بالحضومة في سائر الحقوق: فإنما حاز بما زوّينا قبل هذا. أن
شيء رحمته وكل في الشراء، فإذا جاز التوكيل فيه؛ جاز في غيره؛ لأنه عقد بجور

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/١١٥]

(٢) ينظر: «مختصر الرواية» لأبي الباق السمرقندي [١١٤٠/١]

(٣) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأشيبنجاني [ق/٢٩٣]

(٤) ينظر: «مختصر الطحاوي» [ص/١٠٩].

(٥) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأشيبنجاني [ق/٢٦٢]

بِذَلِكَ كُلُّ أَحَدٍ يَهْدِي إِلَى وُجُوهِ الْحُصُومَاتِ - وَقَدْ صَحَّ أَنَّ عَلِيًّا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَكُلَّ عَقِيلًا ، وَبَعْدَ أَسْرِ رَكْلٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ

عَنْ عِيَادِ بْنِ أَبِي

أَنْ يَتَوَلَّاهُ اسْمُكَ بِنَفْسِهِ ، فَجَارَ أَنْ يُرَكَّلَ بِهِ غَيْرُهُ كَالْبَيْعِ ، وَلَآنَ الْإِنْسَانُ قَدْ يَفْجُرُ عَنِ الْمَبْشُورَةِ بِنَفْسِهِ ، فَجَارَ أَنْ يُرَكَّلَ غَيْرُهُ ، وَهُوَ امْعِرَادُ بْنُ هُوَلَةَ (لَمَّا قُدِّمًا) .

وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُ اللَّهِ فِي كُتُبِهِمْ أَنَّ عَلِيًّا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَكُلَّ عَقِيلًا فِي الْحُصُومَاتِ ، وَكَانَ قَطْبًا دَكِيًّا ، فَتَبَّ كَبِيرٍ عَمِيرٍ وَأَسْرٍ ، وَكُلَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ .

وَحَدَّثَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي كِتَابِ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (١) عَنْ عِيَادِ بْنِ الْقَوَامِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَحَابٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَهْرِ لَمَدِينَةٍ يَقُولُ لَهُ: حَقَّمْ ، عَنْ (٢) عُمَيْرٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهُ وَكَّلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ ، وَقَالَ: «يَا لِحُصُومَةٍ قَحْمًا» (٣) .

وَمِنْ «الْمَاتِقِ» أَنَّهُ رَكَّلَ أَحَدَهُ عَقِيلًا بِالْحُصُومَةِ ، ثُمَّ وَكَّلَ بَعْلَهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ ، وَكَانَ لَا يَخْضُرُ الْحُصُومَةَ ، وَيَقُولُ إِنَّهَا تَقْحَمُ ، وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَخْضُرُ أَيَّ مَهَابَتٍ وَشِدَائِدٍ ، وَقَحْمُ الطَّرِيقِ مَا ضَعُفَ مِنْهُ وَشَقَّ عَيْنُ سَالِكِهِ» (٤) .

(١) أخرجه محمد بن الحسن في الأصل المعروف بالمسوط [٢٠٥/١١] مطبعة وزارة الأوقاف المصرية ، ورواه في «السنن الكبرى» [٨١/٦] ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - تَكْرَهُ الْحُصُومَةَ ، كَانَ إِذَا كَانَ لَهُ حُصُومَةٌ وَكَلَّ بِهَا عَمِيرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - يَكْبُرُ وَكَلَّيْ . لَفْظُ الْبَيْهَقِيِّ

(٢) يَطْلُقُ «غَرِيبَ الْحَدِيثِ» لِأَبِي عَبْدِ [٤٥٠/٣ - ٤٥١]

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «حَقَّمْ س» ، وَنُصِّتَ مِنْ «س» وَ«م» ، وَاصْحَ ، وَ«ع» ، وَاصْ .

(٤) «الْقَحْمُ» الْمَهَالِكُ يَعْنِي لَدُنُوبَ الْعَبْدِ الَّتِي تَقْحَمُ أَصْحَابُهَا فِي النَّارِ ، أَيُّ: تُلْقِيهِمْ فِيهَا ، وَوَأَحْدُثُهَا قُحْمَةٌ وَهُوَ يَضْمٌ لِقَفْ ، وَاصْحَ سَطًا يَنْعَرُ «الْأَنْهَاءُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِأَمِينِ الْأَثِيرِ [١٩/١] ، وَ«مِنْ مَحْمٍ» وَ«الْمَعْرَبُ فِي تَرْجِيحِ الْمَعْرَبِ» لِلْمُعْزَرِيِّ [١٥٩/٢]

(٥) أخرجه أبو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» [٣٤٢/٤] طَبْعَةُ مَهْمَةِ لَشْرُونِ الْمَطْبَعِ الْأَمْرِيَّةِ وَمِنْ طَرِيقَةِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «السنن الكبرى» [٨١/٦] ، عَنْ عِيَادِ بْنِ الْقَوَامِ بِمُسْنَدِهِ

سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِلْمُحَشَّرِيِّ [١٦٤/٣]

(وَكَذَا يَبْقَانِيهَا وَاسْتَيْفَنِيهَا إِلَّا فِي انْحُدُودٍ وَالتَّقْضَاصِ فَإِنَّ التَّوَكُّلَ لَا تَصِحُّ بِاسْتَيْفَانِيهَا مَعَ عَيْتَةِ التَّوَكُّلِ عَنِ الْمَخْلُصِ) لِأَنَّهَا تَنْدَرِي سَائِهَاتٍ وَشُهُةٍ الْعَمَلِ

وقال الخصائص في «أدب القاضي» (١) حَدَّثَنَا مُعَدُّ بْنُ أَسَدٍ الْحَرَسَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُسَارِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ خُثَيْمِ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: «أَنْ عَلَيَّا كَيْ لَا يَحْضُرَ الْحُضُومَةُ، وَكَأَن يَقُولُ: إِنَّهَا قَحْمٌ، تَحْضُرُهَا الشَّيْطَانُ. فَحَعَلَ عَلِيٌّ الْحُضُومَةَ بِبِي غَمِيٍّ (٢)، فَلَمَّا تَجَرَّ وَرَقٌ حَوْلَهَا بِبِي، فَكَانَ عَلِيٌّ يَقُولُ مَا قُصِيَ لَوْ كَيْبِي، وَقَدْ قُصِيَ عَلَيَّ وَكَيْبِي فَعَلِيٍّ (٣)، إِلَى هَذَا يَنْقُطُ كِتَابُ الْحَصَابِ.

وفي هذا الحديث دليل على جواز التوكيل بالحُصُومَةِ، وفيه دليل أيضاً على ألاَّ يحضر محسن الحُصُومَةِ نَفْسُهُ، وهو مدعى ومذهب عامة العلماء؛ لصحح عليٍّ (عليه السلام).

وقال بعض العلماء: «الأولَى أَنْ يَحْضُرَ نَفْسُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَاعَ مِنَ الْحُضُورِ» (٤) إِلَى مَجْلِسِ الْقَاضِي مِنْ عِلَالَتِ الْمَافِقِينَ، وَقَدْ وَرَدَ بَدَلُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ نَعَامِي: ﴿وَلَوْ دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُقْرَضُونَ﴾ (٥) وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ لَحُوقٌ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِبِينَ (٦) أَوْ قُرْبَهُمْ مَرَضٌ أَمْ زَنَانُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ

(هذا الأثر لم يذكره أبو بكر البرقاني في شرحه على «أدب القاضي»، لا اشتداً ولا مطلقاً وقد علمه «صدر الشهد» في شرحه وهو ثابت موصول في نسخة المخطوطة من «أدب القاضي» بالخصائص [في ١٩٥] بـ مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باب (١٥٤٦) [في ٥٤٦]، وبسط شرح «أدب القاضي» للصدر الشهد [٣٩٨ - ٣٩٩]، وشرح «أدب القاضي» لأبي بكر البرقاني [في ١٦٧] بـ مخطوط مكتبة مدينة قوب. تركيا (رقم لحظ ١١٦٠٣)

(١) مع دلائل «بر عبي» والطب من «م»، و«خ» ومع العبد: لم يرد في نسخة المخطوطة من «أدب القاضي» بالخصائص [في ١٩٥] بـ مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باب (١٥٤٦) [في ٥٤٦]

(٢) في «خ»، و«م»: من الحُصُومَةِ.

ناتئة حار عيبة الموكَّل، بل هو الظاهر للذَّبِ الشَّرعي، بخلاف عيبة الشَّهِيد

﴿عنه لسان﴾

وَرَسُولُهُ بَلْ أَوْلَيْتَكَ هَهُ الْفُلُوسُ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ
بَيْنَهُمْ أَنْ يُقُولُوا سَوِيًّا وَظَعًا ﴿١١﴾ [٢٨ - ٣٥]

وحواله أن تأويل [٢٨١ ١] الآية: الرد من المرافق، والإحابة من المؤمنين
عقداً. كذا في «شرح أدب القاضي».

وأمَّا التَّوَكُّلُ بِمُسْتَعْمَالِ الْخُدُودِ وَالْقَصَاصِ: فإِنَّمَا لَمْ يَجْرُ حَرٌّ عِيبِ التَّوَكُّلِ،
شبهة العقب، والخُدُودُ تَنْدَرِي بِهَا، وَالظَّاهِرُ الْعَمُودُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَنْ تَقُولُوا آمَنَّا
لَيْتَقُولَ﴾ [بقره ١٣٧]، بخلاف خضرة الموكَّل لا بعدام الشبهة، وبخلاف حالة عيبة
لشهود حيث تُسَوِّفُ الْخُدُودُ الْقِصَاصَ مَعَ عَشْتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ رَجُوعُهُمْ مُحْتَمَلًا،
لأنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ رَجُوعِهِمْ إِحْرَارًا عَنِ الْكُذْبِ وَالْعَقْرِ

وأمَّا التَّوَكُّلُ بِإِثْبَاتِ الْخُدُودِ وَالْقَصَاصِ فَحَاشَ عَنْ أَبِي حَيْفَةَ، جَلَاءَ لَا بِي
يُوسُفَ وَرَقْمًا، عَنِ اضْطِرَابِ الْقَوْلِ مُحَمَّدٍ^(١)

وَخَهُ قَوْلِي أَبِي يُونُسَ: أَنَّ خُصُومَةَ ابْنِ كَيْلٍ بَدَلٌ عَنْ خُصُومَةِ الْمُوكَّلِ، وَلَا
مُدْحَلٌ لِلْإِثْبَاتِ فِي بَابِ الْخُدُودِ وَالْقَصَاصِ، وَهَذَا لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ،
وَلَا بِأَشْهَادَةٍ عَلَى أَشْهَادَةٍ، وَلَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ بِإِثْبَاتِهَا اتِّفَاقًا مَعَ عَيْبِ التَّوَكُّلِ

ووجه قول أبي حَيْفَةَ بِهِ أَنَّ ثَوْتَ الْخُدُودِ وَالْقَصَاصِ يَتَعَمَّدُ عَلَى حُجَّةٍ
كَاسِيَةٍ عِنْدَ الْعَاصِي. وَهَذَا وَحْدَتِ الْحُجَّةِ كَمَثَلِ، فَيُحِبُّ اسْتِيفَافَهَا، فَإِذَا جَاءَ أَرَأَى
الْإِسْتِيفَاءَ؟ فَلَا تُسَوِّفُ إِلَّا بِحُصُورِ التَّوَكُّلِ كَذَا فِي «شرح أدب القاضي»

(١) رفع بالأصل «عنى اضطراب» وليس من «ال» و«ال» و«ال» و«ال» و«ال» و«ال»

(٢) يطر «التجريد» للقدوري [٣٠٨٦ ٦]، شرح مختصر بكرجي «نقدري» [٤١٠]، شرح

مختصر الطحطاوي «مختصص» [٢٧٢ ٣] «الأحاديث» [١٥٧ ٢] «النباية» [٢٢١ ٩]، «الحج

نقدري» [٥٠٥ ٧]

لأن الظاهر عدم الرجوع، وبخلاف حالة الحضرة لانتفاء فيه الشبهة.

﴿ عليه السلام ﴾

بخلاف شبهة رجل وامرأتين، ولشهادة على الشاهد، فإن تلك الحجة قاصرة، فلم يجز استيفاء الحذور والقياس بها، وكون التوكيل بدلاً لا يحل بظهور الحق بعد وجود الحجة الكامنة، ولهذا إذا قضى بها فيها نائب القاصي حاراً، ولأن الأصل في إضافة الحكم هو العلة، والحكم هو - وهو وجوب الحد، أو القصاص - مضاف إلى الحاية وهي العلة.

وظهور ذلك عند القاصي يثبت بالشهود، فتنت الحصة في ذلك شرطاً مخصاً، لا حظ لها في أوخوب واطهور، فأشبهت سائر الحقوق، فحار التوكيل بالحصة بثبت الحذور والقياس، كما في سائر الحقوق؛ لأن التوكيل بها إثبات حق لا تؤثر فيه الشبهة.

قوله: (في سائر الحقوق).

قال الجوهري - في كتاب الرد في فضل السير مع لبيد - أسائر التسيح جميعهم^(١).

قالوا إنه وهم من وخهن.

أحداهم في تسميه، لأن لسائر بمعنى: لبيد، لا معنى للجميع

والثاني: أنه أوردته في الأخواب، وهو مهمور العيب، وفي أمثل (١٥٠١). «أسائر» اليوم وقد قال الطهر^(٢) «من سار، بمعنى بقي، بصرته لطالب

(١) ينظر «الصحاح في اللغة» للجوهري (٢/٦٩٢، مادة سير)

(٢) وقع بالأحسن: «السائر». «المتب من» وفي (١٥٠١) «واحد» «سائر»

(٣) هذا مثل حريق مشهور، يضر بطن بطن في الأمر بعد أن تنزل به الناس منه، أضنه أن المثل يُريد لسائر فلا يسير ويتأخر، حتى يدمق وقت الظهر وانقضى معظم اليوم وسائر هو لبيد، وقد يستعمل بمعنى الجميع والهمزة للاستخدام لأنك ي ينظر «المعنى في أمثال العرب» =

وليس كل أحد يُحسن الاستبفاء فتوُمنع منه بُسندُ يابِ الاستبفاء أضلاً، وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة.

مطالع البيان

شيء بعد اليأس منه، ويجوز أن يراد به سائر الجميع، مجازاً
قوله: (وليس كل أحد يُحسن الاستبفاء)، هذا جواب سؤالٍ مُقدّر بأن يقال
يتنعي ألا يجوز التوكيل باستبفاء الحدود والقصاص حال خضرة التوكّل، وهو
القياس، لأنه استبفاء بما قام مقام العير، فصارت كاستبفاء على الشهادة

فاجاب عنه وقال: إنما حار التوكّل باستبفائيهما حال خضرة التوكّل، وهو
الاستبفاء، لأننا لو لم نحذر البينة، بطت الحدود والقصاص، لأن المُنحوق لها
ربما لا يُحسن استبفاءها، فلا تُدّ من استبفائه من يقدّر على ذلك؛ كيلا تصع الحقوق
وهذا في «شرح الأقطع» قال الشافعي: يجوز الاستبفاء مع عيب التوكّل،
وهذا لا يصح؛ لأنه يُشترى القصاص مع تجويز العفو لظاهر، أضله إذا ادعى
لقد العفو، ورغم أن له بينة.

فإن قيل: حق بدخذه^(١) البينة، مجازاً أن يتوكّل في استبفائه مع عيبه كالدين
قبل، الدين لا ينقضي بالشبهة، ويُمكن استدراكه بعد استبفائه، وأكثر الأحوال
أن يكون صاحب الدين قد أبرأ منه، وهذا^(٢) لا ينتج لإستبفاء، والقصاص
تؤثر فيه الشبهة، ولا يُمكن استدراكه بعد الاستبفاء، فاختلقا^(٣).

قوله: (وهذا الذي ذكرناه قول أبي حنيفة)، أي: حوار التوكّل بثبات

بدمحشري [٥٣١]، والره لأكه في الأمالك، بحكم، بروسى [١٥٥'٣]

(١) ينظر النجاشي الكبير للمؤيدى [٥١٧'٦] واليهودى في فقه الإمام الشافعى، بدارين
[١٦٣/٢]

(٢) رفع بالأصل: «يدخل» والمثبت من: «ال» وم، «رجح» و«ع»، «واحد»

(٣) ينظر: شرح محمد القدوري «الأقطع» [٣٥٧/٢]

(وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا تَجُوزُ التَّوَكُّلُ بِإِثْبَاتِ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ بِإِثْبَاتِ الشُّهُودِ أَيْضًا) وَمُحَمَّدٌ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفَسَّحَ مَعَ أَبِي يُوسُفَ . . . وَقِيلَ هَذَا الْإِخْتِلَافُ فِي عَيْبِهِ دُونَ حَضَرَتِهِ لِأَنَّهُ كَلَّمَ التَّوَكُّلَ بِتَقْبُلِ إِمَّا التَّوَكُّلَ عِنْدَ حُضُورِهِ^(١)

لَهُ أَنَّ التَّوَكُّلَ بِنَاءٌ وَشُكْلُهُ السَّيِّئُ يَحْضُرُ عَنْهَا فِي هَذَا التَّابِ كَمَا فِي نَهْدِهِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَكَمَا فِي الْإِسْتِيفَاءِ وَالْأَبِي حَنِيفَةَ . . . أَنَّ الْحُضُومَةَ شَرْطٌ مَخْصُصٌ لِأَنَّ التَّوَجُّوبَ مُضَافًا إِلَى الْحَمَايَةِ وَالْمُتَّحِيزِ إِلَى الشَّهَادَةِ فَيَجْرِي بِهِ التَّوَكُّلُ كَمَا فِي سَائِرِ الْحُقُوفِ، وَعَلَى هَذَا الْإِخْلَافِ التَّوَكُّلُ بِالْحَوَابِ مِنْ حَابٍ مِنْ عَلَيْهِ^(٢) . . . وَكَلَامُ أَبِي حَنِيفَةَ بِهِ أَظْهَرَ لِأَنَّ الشُّكْلَ لَا تَمْنَعُ الشُّكْلُ، غَيْرَ أَنَّ التَّوَكُّلَ غَيْرَ مَقْبُولٍ عَلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنْ شُكْلٍ عَدَمِ الْأَمْرِ بِهِ

عَنْ أَبِي هَبَالٍ

الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ .

قَوْلُهُ: (وَكَمَا فِي الْإِسْتِيفَاءِ)، يَعْنِي: قَالَ أَبُو يُوسُفَ: التَّوَكُّلُ بِإِسْتِيفَاءِ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ مَعَ عَيْبِهِ التَّوَكُّلُ لَا يَحُوزُ بِالِاتِّفَاقِ، شُكْلُهُ السَّيِّئُ، يَعْنِي أَنَّ التَّوَكُّلَ بِإِثْبَاتِهَا أَيْضًا لَهَا الْمَعْنَى

قَوْلُهُ: (وَعَنِ هَذَا الْإِخْلَافِ التَّوَكُّلُ بِالْحَوَابِ مِنْ حَابٍ مِنْ عَلَيْهِ)، أَيْ: إِذَا وَقَلَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَدُّ أَوْ الْقِصَاصُ رَجُلًا بِسُجُوبِ عَمَلٍ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَجُوزُ، وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مُصْطَرَّبٌ.

وَلَكِنْ لَا يَصَحُّ إِقْرَارُ التَّوَكُّلِ غَيْرَ مُوَكَّلِهِ بَأَنَّ قَالَ: قَتَلَ مُوَكَّلِي الْقَتِيلَ الَّذِي دَعَا لَوَيْهِ، لِشُكْلِهِ عَدَمِ الْأَمْرِ بِدَلَالَتِهِ، وَإِنْ كَانَ التَّوَكُّلُ بِسُجُوبِ صَحِيحًا عَلَى

(١) عَدَمُ مَنِ (ط) أَضْمَارُ كَأَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِنَفْسِهِ.

(٢) فِي (ط) . . . عَنْ أَبِي هَبَالٍ الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ.

وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة، لا برضا الخصم، إلا أن يكون التوكيل مريضاً، أو عاتياً مرة ثلاثة أيام فصاعداً، وقد لا يجوز التوكيل بعير رضا لخصم وهو قول لشافعي ولا خلاف في الجواز بين خلاف في المروم.

في عايد لينا

مذهب أبي حنيفة.

قوله: (وقال أبو حنيفة لا يجوز التوكيل بالخصومة، لا برضا الخصم، إلا أن يكون التوكيل مريضاً، أو عاتياً مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً، وقد لا يجوز التوكيل بعير رضا لخصم)، هذا يفتي القُدوري في «مختصره»^(١)، وقول الشافعي كقولهم^(٢)، كذا في «شرح الأقطع»^(٣).

قال صاحب «الهداية»^(٤) (ولا خلاف في الجواز، وإنما الاختلاف في المروم)، يعني، يجوز التوكيل بلا رضا لخصم بالاعتداف، ولكن لا يلزم الوكالة عند أبي حنيفة، وتدرم عندهم.

وفسره الشارحون بقولهم، ترتد الوكالة عنه برضا لخصم، واعتدافاً لا يرتد، يعني هذا يكون معنى قول القُدوري «لا يجوز التوكيل بالخصومة، إلا برضا لخصم»^(٥)، أي لا يلزم؛ إصلاً فلا سم للآزم على المروم؛ لأن الجواز من يدرم المروم.

وذكر شمس الأنعة السرخسي في «شرح أدب القاضي» في باب إيمان

(١) بظ «مختصر القُدوري» [ص/١١٥].

(٢) بظ «الوسيط في المذهب» سمراني [٢٧٨، ٣] و«تنهيد في فقه الإمام شافعي» لسوي [٢١٢/٤] و«العبر شرح الوجيز» بركاتي [٢٠٦/٥].

(٣) بظ «شرح مختصر القُدوري» للأقطع [ق/٣٥٧].

(٤) بظ «مختصر القُدوري» [ص/١١٥].

لَهُمَا أَنَّ التَّوَكِيلَ تَصَرُّفٌ فِي حَاصِرٍ حَقُّهُ فَلَا يَتَقَفَّ عَلَى رِصَا غَيْرِهِ
كَالتَّوَكِيلِ بِتَقْصِيهِ الْإِدْنُورِ

أَوَكَايَةُ أَنَّ التَّوَكِيلَ عِنْدَ أَبِي حَنِيْفَةَ بِعَبْرِ رِصَا لِحَضَمٍ صَحِيحٌ، وَلَكِنْ لِحَضَمٍ أَنْ
يُطَالِبَ لِمُؤَكَّلٍ بِأَنْ يَخْضَرَ سَفِيهِ رُبُحِيَّتٍ، فَلَا يَسْقُطُ حَقُّ لِحَضَمٍ فِي مُطَابَقَةِ الْحَضَمِ
بِالْجَوَابِ بِنَصِيهِ

وَقَالَ عَلَاءُ الدِّينِ أَعَالِمٌ فِي طَرِيقَةِ الْحِلَافِ: «لِتَّوَكِيلُ بِعَبْرِ رِصَا لِحَضَمٍ
لَا يَقَعُ لَارِمًا، وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَابْنُ أَبِي نَعْمٍ لَارِمًا»

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُوهُ خِلَافٌ مَا نُسِبَهُمْ مِنْ طَوْهَرِ أَلْفَاظِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ،
وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، وَالطَّحَاوِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكِبَارِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْأَصْلِ»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّحْلُ رَحُلًا
بِالْحَضَمَةِ فِي دَعْوَى بَدْعِيهَا، وَهُوَ مُقَسَّمٌ بِالسُّلْدِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ، لَا يَرْضَى مِنْ
خَضَمِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا، فَلَا يَقْبَلُ وَكِيلًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ غَائِبَةً
سَبْعَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، فَيُقْبَلُ مِنْهُ التَّوَكِيلُ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيْفَةَ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ
وَالرَّحْلُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ يُقْبَلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مِنَ الْحَاصِرِ وَلِغَائِبٍ مِنْ عَتَةِ
وغيرِ عِلَّةٍ، وَكَذَلِكَ الرَّحْلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَقَالَ أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ: أَقْبَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي تَوْكِيلِهِ وَإِنْ سَجِطَ الْحَضَمُ» رَحِمَهُمُ اللَّهُ.
إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «الْأَصْلِ».

وَقَالَ لِحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ «الْمَحْرَدِ»: «قَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ فِي رَحْلٍ

١٠٩ يَطْرُقُ «طَرِيقَةُ» لِلْعَلَاءِ السَّمَرْتَنِيِّ [ص/٤١٥]

١٠ يَطْرُقُ «الْأَصْلُ» بِمَعْرِفَةِ الْمَصْطَلَحِ [ص/٢٠٨ ١١ طبعته في دار الآداب القبطية]

وَبِهِ أَنَّ لُجُوبَ مُسْتَحَقٍّ عَلَى الْحَضَمِ وَهَذَا بِتَخْصِيرِهِ، وَالنَّاسُ مُتَعَدِّونَ

﴿قوله فليكن منكم﴾

أَرَادَ أَنَّ لِحَاضِمَ رَجُلًا فِي حَقِّ فِي مَالِهِ، أَوْ فِي دَارِهِ، فَإِذَا أَنْ يُؤْكَلَ وَكِيلًا، أَوْ
سَعِيٍّ لِلْقَاضِي أَنْ يَفْسَ مِنْهُ وَكَأَلًا وَهُوَ حَاضِرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَائِبًا، أَوْ مَرِيضًا، فَتُؤْكَلُ
مِنْهُ وَكَأَلُهُ لَوْ كَلَّ لَسِيٍّ وَكَفَى فِي ذَلِكَ

وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا كَانَ بَيْنَهَا وَسَيِّدِهَا حُلٌّ حُضُومَةً، وَهِيَ حَالَةٌ، أَوْ مَطْلُوبَةٌ،
فَلَا يَتَّبَعِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا وَكَأَلًا إِلَّا أَنْ تَحْضُرَ مَعَهَا، أَوْ تَكُونَ مَرِيضَةً
أَوْ عَائَةً، أَوْ يَكُونَ الْقَاضِي [يَقْضِي] بَيْنَ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ، وَهِيَ
مَعْتَدَّةٌ مِنَ الْحَيْضِ، فَتُؤْكَلُ مِنْهَا وَكِيلٌ، إِنْ هَا لَفُظُ كَذِبٍ «المحرد».

وَقَالَ الْحَصَّافُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي» «وَقَالَ أَبُو خَيْفَةَ: لَا أَقْبَلُ وَكَأَلَهُ مِنْ حَاضِرٍ
صَحِيحٍ إِلَّا أَنْ يَرْضَى حَضَمُهُ بِدَنٍّ، فَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُرِيدُ سَمَرًا، فَهَلَّتْ وَكَانَتْ، وَكَذَلِكَ
إِنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى حُضُورِ الْمَجْلِسِ - أَعْنِي: مَجْلِسِ الْقَاضِي - مَعَ حَضَمِهِ
قَبْلَتْ رِكَاتِهِ، وَإِنْ أَبُو يُوْسُفَ: أَقْبَلُ وَكَأَلَهُ الْحَاضِرُ الصَّحِيحُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ
حَضَمُهُ، لِأَنَّ هَذَا أَرْفَعُ بَدَنِيٍّ» إِنْ هَا لَفُظُ الْحَصَّافِ وَلَمْ يَذْكُرْ هُوَ مُحَرِّدًا

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، «وَيَسَّرَ لَهُ أَنْ يُؤْكَلَ فِي
حُضُومَةٍ سَعَةٍ، وَلَا فِي حُضُومَةٍ فِيمَا يُصَالُهُ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَا مَنْ نَحْضِمُهُ بِدَنٍّ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا لَا يَسْتَضَعُ بِحُضُورِ الْحُضُومَةِ، أَوْ يَكُونَ غَائِبًا عَلَى مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ وَيَالِيهَا، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، قُبِلَتْ لَوْ كَذَبَتْهُ فِي هَذَا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَبِشَةَ، وَسَوَاءٌ
عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ رَأَى أَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ قَيِّقُولَانِ: التَّوْكَالَةُ فِي ذَلِكَ
خَائِرَةٌ مِنَ النَّاسِ جَمِيعًا، رَضِيَ الْحَضَمُ أَمْ لَمْ يَرْضَ»^(١) إِنْ هَا لَفُظُ الطَّحَاوِيِّ

(١) ما بين المحدثين، سقط من (م)

(٢) ينظر «أدب القاضي» مع شرح «الشهدا» صحاف (١٣٧: ٣)

(٣) ينظر «مختصر الطحاوي» (ص/١٠٨)

في الحُصُومَةِ، فَلَوْ | ٥٨ ط. قُلْنَا يَدْرُومُهُ تَنْصَرُّ بِهِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى رَحْصِهِ كَاعْتِدَالِهِ

في حصة سائر

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَابِيُّ فِي «شرح الطحاوي»: «لَتُؤَكِّدُ فِي الْحُصُومَةِ عَدْلُ أَبِي حَبِيبَةَ لَا يَجُوزُ، لَا بِرَحْصِ الْحَضَمِ، سَوَاءٌ كَانَ وَكَيْلُ السُّدَيْمِيِّ أَوْ وَكَيْلُ لَمْدَعْنِ عَلَيْهِ، وَلَا مِنْ عُذْرٍ، وَالْعُدْرُ سَهْرٌ أَوْ مَرَضٌ، وَيَسْوِي عَمْدُهُ أَنَّ كَانَ السُّوَكُلُ رَحْلًا، أَوْ مَرَّةً، بِكَوْنِ كَسْتٍ أَوْ نَيْبٍ، وَقَالَ صَاحِبُهُ تُقْلُ لَوْ كَلَهُ مِنَ الرَّحَالِ وَأَسَاءَ حَمِيْقُ فِي حَمِيْقِ الْأَحْوَالِ»

ثُمَّ قَالَ فِي «شرح الطحاوي»: «وَقَدْ بَرَّ أَبُو سَيْبٍ ثَقْلُ مِنَ الْكُفْرِ، وَلَا ثَقْلُ مِنَ النَّيْبِ وَلَا مِنَ الرَّحْلِ»

وَقَالَ أَبُو لَحْصٍ الْكُرْجِيُّ فِي «مختصره»: «لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ حَازِرَةٌ فِي حَمِيْقِ الْحَقُوقِ، أَلَيْ يَجُوزُ اعْطَالُهُ بِهِ، كَانَ الْمُؤَكَّلُ بِدَلَّتِ الصَّالَةِ أَوْ الْمُطْلُوتِ فِي قَرْبِ أَبِي يَرْسُفٍ وَمَحْمَدٍ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو يَرْسُفٍ، إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَصِ وَالْعَالِيَةِ، فَإِنَّهُ لَمْ تُجَرِ الْحُصُومَةُ فِي دِيْنِهِ»

وَكَانَ أَبُو حَبِيبَةَ لَا يَقْلُ لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ مِنْ حَاصِرٍ فِي الْبَصْرِ صَحِيحٌ، إِذَا كَانَ مَرِيضًا فِي الْمَضَرِّ، أَوْ عَدَتْ عَنْهُ فَيَسُ وَكَثَرَتْ | ٥٩ ط. فِي الْحُصُومَةِ، قَالَ مُعْنَى عَنْ أَبِي يَرْسُفٍ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: لَا أَقْلُ لَوْ كَلَهُ فِي الْحُصُومَةِ مِنْ رَحْلِ، وَلَا فَرَاةً بِكَرٍ وَنَ كَانَتْ شَرِيفَةً، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ مَرَضٍ أَوْ غَيْبَةٍ، وَقَالَ أَبُو يَرْسُفٍ وَمَحْمَدٌ، دِيْنٌ حَازِرٌ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُؤَكَّلْ حَاضِرًا عِزٌّ مَرِيضًا» (١) إِلَى هَذَا نَقَطُ الْكُرْجِيِّ

وَدَكَرَ شَمْسُ الْأَثَمَةِ الْتَهْنِيْقِي فِي «لشامل» فِي فَرْصِ «الميسوط» «لَا يَصْحُحُ لَوْ كَلَّ بِعِزِّ رَحْصِ الْحَضَمِ، وَعِنْدَهُمَا: يَصْحُحُ، إِذَا كَانَ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا، جَارًا».

(١) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للأشجباي [ق/٢٦١].

(٢) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للفتودري [ق/٤١٠].

المُشْرِك إذا كانت أحدهما يَحْيَى الآخر .

في نهاية الباب

وقال في «كفائه» : «التوكيل بعير رخص الحضم» - وإن كانت المؤكدة مرأة شريفة - لا يجوز إلا من غير مرض أو عتية عبد أبي حنيفة رحمهما ، وعندهما يجوز .
وقال في «المختلف» و«الحضر» : «التوكيل بعير رخص الحضم لا يصح» .
وقالا : يصح ، وهو قول ابن أبي ليلى .^(١)

وقال الإمام الأصحاحي في «تهذيب أدب القاضي» للحصاني : «قال أبو حنيفة لا أقبل وكالة إلا برخص الحضم» ، فإن أورد سمرًا أو كان غريبًا لا يقدر على حضور مجلس القضي ، ثبت وكالت .

وقال أبو يوسف أقبله على كل حال ؛ لأنه أرقى للناس ، وقول محمّد مثل قول أبي يوسف .

وقال في «حلاصة الصاوي» : «التوكيل من غير رخص الحضم والموكّل صحيح مقبّل لا يصح» ، وعندهما يصح . والفقهاء أجمعون كان يفتي بقولهما .

وقال شمس الأئمة الحلواني في «أدب القاضي» : «الفتي محيّر» [٢٨٦/٢] ، في هذه المسألة : إن شاء أفتى بصواب أبي حنيفة ، وإن شاء أفتى بقولهما .

قال رحمهما : «ونحن نفتي أن الرأي إلى بقاضي ، وأمّا المريض والمسافر يصح توكيلهما ، وإنكر والقيّم والمسلم والدمي سوية في هذا ، وقال مشايخ في المَحْدَرَة^(٢) : يصح من غير رخص الحضم^(٣) .

(١) هو «الكفاية في مختصر شرح الفوري» لشمس الأئمة ، سماعيل بن الحسين النيهي ، المسمى بسنة : ٤٠٢ هـ . وقد تقدم التعريف بذلك .

(٢) ينظر «مختص الرواية» لأبي الفيت السمرقندي [١٧٣٣/٤] .

(٣) المَحْدَرَة هي الملازمة للمحذر - وهو شر - ينكر كانت أو كذا ولا يراها غير المتحاربين من الرجال ، وإن خرجت بحاجة ينظر «معجم لغة الفقهاء» [١١٥/١] .

(٤) وأخبار قرية الحويطي واسمها وصدر شريفة وأبو الفضل الموصل ، ورجح دليله في كل =

﴿طبعة سبار﴾

وفي «أدب القاضي» لشمس الأئمة الحنوابي: «المرأة التي تحرّج في حوائجها ليست بمختدرة»^(١). إلى هنا لفظ «خلاصة المساوي»

والظاهر من هذه الروايات بدل على نفي جوار التوكيل عند أبي حنيفة بلا رضا الخصم، لا من عذر.

وقال في «شرح الأقطع»: «فأما المرأة التي لم تحجر عادتها بالحرّوج، ولا حضور مجلس الحكم، فكان الشيخ أبو بكر الرازي يقول: يجوز لها أن تؤكل، لأنها لم تألف خطاب الرجال، فإذا حصرّت مجلس الحكم امتنعت، فلم تنطق بمختبرتها، نسخها بذلك ضرر، فسقط (١٠٥٠م) عنها الحضور، فحار لها أن تؤكل»^(٢).

ثم قال: قال الشيخ أبو بكر «وهذا شيء استحسنه المتأخرون من أصحابنا، بآثار طاهر الأصل، فيقتضي خلاف ذلك».

ثم رآه قولهما طاهر، وهو أن التوكيل بالحضومة تصرف من المؤكل في حق نفسه، فيصح بلا رضا الخصم، كما لو وكل في سائر حقوقه من إماء الدين واستيعابه، ولأن عبداً لله، وكل عبداً بالحضومة^(٣)، ومن يقل عنه استرضاء الخصم.

ص، أما قولهما به أحد أبو القاسم الصغير وأبو السيث، وفي «قارئ العتاي» أنه لم يجد، وفي «مختار الوارد» لصاحب «الهدية» والمحدث في هذه المسألة أن القاضي قد علم التفتت من الأبي يعلى بوكيله من عمر رصده، وإذ علم أن المؤكل قصد إضرار خصمه لا نفسه، اهـ ومثله في «مصحح عن شمس الأئمة السرخسي وشمس الأئمة الحنوابي، وفي «الحقائق» وإليه عن الأورجندي، كما في «التصحيح» ملحق وفي «الدرر» وعنه هروي متأخرين ينظر «المسودة» [١٩٥، «تبليغ لحيات» ٢٥٥/٤]، «التصحيح وشرح» [٢٧٢]، «فتح القدير» [٥٠٧٧]، «درر الحكام» [٢٨٢/٢]، «فتح باب العدة» [١٥٤٣]، «باب شرح لكتاب» [١٣٨٢]

(١) ينظر «خلاصة الفتاوى» للبخاري [٣٠٢/٢].

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» للأقطع [٣٥٧/٢].

(٣) ههنا تحريجه قريباً

ولأبي حنيفة رحمه الله ما روى أصحاب أبي كُهم: في حديث أم سلمة عن النبي ﷺ «إِذَا بَتَلِي أَحَدُكُمْ بِالنِّسَاءِ فَيَسُو بَيْنَهُمْ فِي الْمَخْرَسِ وَالنَّظَرِ»^(١).

وقد تعلّى لنا ولأه القضا «لا تقص لأحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر»^(٢).

بيان أن القاض لما كان مأموراً باستنوية من الخصوم لم يجوز أن يقرر أحد الخصمين، ويشهد الآخر، فلم يجز لتوكيل بالخصومة بلا رضا الخصم، ولأن الخصومة حق يحتل بحيلاب من يتولاه، فلا يجوز بغير رضا الخصم كاتقوية بالدين، ولأن الجواب حق للمدعي على المدعى عليه وعلى وخير يطلب بطلبه، ويترك تركه، وهو الذي سبغ به على لخصوم، وهذا آية كونه حقاً لعدد، وفي التوكيل بقر هذا الحق إلى الغير على وجه لا يخرى عن الضرر بصاحب الحق؛ لأن الناس متفاوتون في الخصومات، وفي جواب الخصومات، فرت إسباب بصور الناحيل بصورة الحق، ورت إسباب لا يملكه بشيئة الحق على وجهه، فاحتمل أن التوكيل متى له حديق في الخصومات، فيتضرر بذلك الخصم، فيشترط رضا.

وللدليل على تفاوت الناس في الخصومات: قول النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ مَالِ أَحَبِّهِ، فَلَا يَأْخُذْ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنْ عَارٍ»^(٣) ذكره في «أدب القاضي» و«الأسرار» أيضاً.

(١) مسمى بحريته

(٢) مسمى بحريته

(٣) مسمى بحريته

بحلاف المريض والمسافر؛ لأنَّ الجواب غير مُستحقَّ عنهما مُبايعة، ثم كما يلزم التوكيد عند من للمسافر، يلزم إذا أراد السفر، لتحقق الضرورة،

في باب السفر

وحدثنا في كتاب الألفية من «الموطأ» عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة رُوِيَ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قال: «إِنَّمَا أَمَّا بَشَرٌ، وَإِنَّمَا نَحْتَصِمُونَ إِلَيْهِ، فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ مَخْتَبِيهِ مِنْ بَعْضٍ، فَاقْصِي لَهُ عَلَى بَخْوٍ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَصَيْتَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَجِبِهِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»

قوله: (بحلاف المريض والمسافر)، متصل بقوة: (ولا أن يكون التوكيد مريضاً أو عتياً)، يعني: يجوز لتوكيد حسنة بلا ريب انحصار، نعزم وجوب الجواب عليهما لتخبرهما، أحدهما [١٨٦] بالمريض، والآخر بالعتية، وقد لأنَّ الجواب لو أنه ينقطع عنهما لزم لخرج، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي بَيْنٍ مِنْ حَرَجٍ﴾ [نوح ١٧٨]

قوله: (ثم كما يلزم التوكيد عند من للمسافر، يلزم إذا أراد السفر، لتحقق الضرورة).

قال قاضي حان في «فتاواه»: «لكن لا يصدق أنه يريد السفر، وانقاضي ينظر إلى عتية سفره، ويسأل عن توكيد أن يخرج معه، فيسأله عن رخصته، كما في صحيح (إحارة)، يعني: إذا أراد المتأخر فتحها بعذر السفر، فيجوز قوله: أريد»

حاشية ذلك في «الموطأ» روي أبي مصعب لروى [١٥٩٢]، وسجاني في كتاب الجواب باب إذا غصب جارية فزعم أنها مائتة، فقضى بقيمة جارية العتية، ثم، حاشية صاحبها: يعني له، روي في نسخة، ولا يكون عليه بعد روي ٦٥٦٦، وروى في صحيحه في كتاب الألفية باب حكم المسافر والعتية [١٧١٣] وغيرهم من طرق هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة، عن النَّبِيِّ ﷺ، عن

وَنَزَّكَتِ الْمَرْءَ مُحَدَّرَةً لَمْ تَجِرْ غَادَتَهَا بِالرُّبُوبِ وَحُضُورِ مَخْبِيسِ الْحُكْمِ قَبْلَ
الرَّايِ: يَتَرَمُّ التَّوَكُّيلُ بِأَنَّهَا لَوْ حَصَرَتْ لَا تُنْكِنُهَا أَنْ تُطِيقَ حَقُّهَا بِحَبَائِثِهَا فَيَتَرَمُّ
تَوَكُّيُهَا

قَالَ: وَهُوَ شَيْءٌ مُتَخَصِّصُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ

قوله عليه السلام

لِسَفَرٍ لَا تُكْتَبُ الْعُذْرُ إِذَا لَمْ يُصَدَّقْهُ الْآخَرُ، لَكِنْ يَسْأَلُهُ فَيَقُولُ: «فَصِي» مَعَ مَنْ
تُرِيدُ الْحُرُوجَ؟ ثُمَّ يَسْأَلُ رُفْقَتَهُ، إِنْ قَابِلٍ مَعَهُ تَحَقَّقَ اعْدَارُ، وَهُوَ السَّرُّ فِي شَيْءٍ
لِإِحْدَارِهِ، فَكَمَا هُوَ كَذِبٌ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى»

قَوْلُهُ: (قَالَ الرَّايُّ)، أَرَادَ بِهِ، أَبُو بَكْرٍ الْحَضَّاصُ، أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّايِّ،
رَهُو صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ وَ«أَحْكَامِ الْقُرْآنِ»، وَرَبُّ
تِسْعَتِ رِيَاسَةٍ أَصْحَابِ أَبِي حَبِيقَةَ بَعْدَ الشَّيْخِ أَبِي أَحْمَسٍ الْكُرْجِيِّ، وَكَانَتْ
وَلَادَتُهُ سَنَةَ حَمِصٍ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ.

قَوْلُهُ: (قَالَ وَهُوَ شَيْءٌ مُتَخَصِّصُهُ الْمُتَأَخَّرُونَ)، أَيُّ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّايُّ

وَفِي كِتَابِ لَوْ كَذَلِكَ بِعَلَامَةِ التَّسِيرِ^(١) فِي «وَاقِعَاتِ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ»: «مَرْءٌ لَا
تَخْرُجُ مِنَ الْبَيْتِ، فَوَكَّلْتُ وَكَيْلًا بِالْحُصُوفَةِ، فَوَحَّشْتُ عَلَيْهَا، لِيَتَمَيَّنَ إِنْ كَانَتْ مَقَرًّا
لَا تُعَارَفُ بِالْحُرُوجِ مِنْ بَيْنِهَا، وَمَحَاطَةُ الرُّحَالِ فِي الْحَوَائِجِ، يَتَمَيَّنُ الْحَاكِمُ إِيَّهَا
ثَلَاثَةً مِنَ الْعُدُولِ يَسْجُلُهَا أَحَدُهُمْ، وَيَشْهَدُ الْآخَرَانِ عَلَى تَمَيُّنِهَا، أَوْ تُكْرَلُ»

(١) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٧٦].

(٢) ينظر: «مدافع المصانع» [٢٢٦]، «الاحكام» [١٥٧٢]، «لبحر الرائق» [١٠٤٧].

(٣) يعني ر «علامة التيسر» مما مر به الصدر الشهيد في كتابه «اعتقادي الكبرى» من كتاب «الدرر المفردة»
منه فذكر: هكذا نزل عليه الصدر الشهيد في حياجة كتابه ينظر «الفتاوى الكبرى» = التوقيعات = صدر
الشهيد [ق/٣ ب] مخطوط مكتبة بعض الله أفندي - - - (رقم المجلد ١٠٨٦) [١٠٨٦]، و«كتاب الطهارة»
بحاجي خليفة [١٢٢٨/٢].

قال ومن شرط الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، وتلزمه الأحكام؛ لأنَّ الوكيل يعلِّق تصرفه من جهة الموكَّل فلا بُدَّ أن يكون الموكَّل ذلكا يملكه من غيره

﴿في عامة مسائل﴾

قوله (قال) ومن شرط الوكالة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، وتلزمه الأحكام)، أي: قال القُدوري في «مختصره»، ونمَّنه فيه «والموكَّل ممن يعلِّق بعنْد رِيقَصِدْه»^(١)، ثمَّ إنَّ شرطه في لَوْكِيَّة أن يكون الموكَّل ممن يملك التصرف، لأنَّ الوكيل يستفيد لتصرف من الموكَّل، فإذا كان لا يملكه^(٢) الموكَّل سببه لا يملكه الوكيل

قيل: لا يستقيم هذا الشرط إلا على مذهب أبي يوسف ومحمَّد؛ لأنَّه لو كان شرط الوكالة أن يكون الموكَّل مالكاً للتصرف على مذهب أبي حنيفة، لمَّ يحُرَّ أن يوكَّل مسلم لِدُني يبيع خمر، أو شرايين، وهو جائز على مذهب أبي حنيفة، مع أنَّ المسلم لا يملك التصرف به.

فعلَّم أنَّه ليس شرطاً إلا على مذهب أبي حنيفة، بل الشرط عليه أن يكون الموكَّل مالكاً لملك التصرف الذي وُكِّل به.

ولهذا لو قال كلُّ عتيد لا يحور للموكَّل أن يشره بعبه لا يحور للموكَّل أن يشره له، كما لو وُكِّل يبيع الدَّم والميتة

قلنا: ينقصر هذا الكلُّ بعنْد تصرف، فإنَّه لا يحور للموكَّل أن يشره بعبه بكون عتيد، ومحور للموكَّل أن يشره، وكذلك المحاكم لا يحور أن يشره بعبه، ويحور أن يشره له غيره.

(١) يهـ مختصر القُدوري (ص ١٥)

(٢) وقع بالأصل «لا يملك». ولعلَّ من: «أن»، «وأم»، «وأن»، «ووقع»، «واضح»

وَيُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَفْعَلُ الْعَقْدَ وَيُقْصِدُهُ لِأَنَّهُ بِمَوْمٍ مَقَامِ الْمُوَكَّلِ
فِي الْعِبَارَةِ فَيُشْرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَارَةِ حَتَّى لَوْ كَانَ ضَبِيًّا لَا يَفْعَلُ إِذْ
مُخْتَوًى كَدِ الْوَكِيلِ صَلَا

﴿بَابُ عِيَةِ الْبَيْتِ﴾

وَلَقِيْسُ عَلَى الْإِثْمِ وَلَقِيْنَةُ صَعِيْبٌ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الدُّعَى لَا يَفْتَقِدُونَ مَالًا ، وَلَا
يَسْبِكُ الْوَكِيلُ بَصْرَتَهُ ، بِخِلَافِ الْهَرَعِ ، لِوَلَّاهُ عَنْهُمْ عَمَّا

قُلْتُ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي شَرَطَهُ الْقُدُورِيُّ يَسْتَقْسِمُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُلِّ ؛ وَنَحْنُ
حَصَرْنَا هَذَا الْمَقْلُ الْإِسْتِغْنَاءَ عَلَى مَذْهَبِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ نُذَرِكْ كُنْهَ كَلَامِ الْقُدُورِيِّ ؛ إِذْ
مُضْمُونُ كَلَامِهِ ، أَنَّ الْوَكَاةَ لَهَا شَرْطٌ فِي الْمُوَكَّلِ ، وَشَرْطٌ فِي الْوَكِيلِ
فَالْأَوَّلُ ، أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ مِمَّنْ يَمْلِكُ لِنَتَصَرَّفَ وَيُلْزِمُهُ الْأَحْكَامُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَفْعَلُ الْبَيْعَ وَيَقْصِدُهُ

وَمَعْنَى ١٨٧٠ قَوْلُهُ : (أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ) ، أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَايَةٌ
شَرْعًا فِي حَسَبِ التَّصَرُّفِ بِفَعْلِهِ نَحْنُهُ ، بَأَنْ يَكُونَ عَاقِلًا بَادِعًا عَلَى وَجْهِ يُلْزِمُهُ حُكْمُ
التَّصَرُّفِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى حَاصِلٌ فِي تَوْكِيلِ الْمُسْلِمِ الدُّمِّيِّ فِي الْحَقْرِ وَالْحَرِيرِ بَيْعًا
أَوْ شِرَاءً ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لِمُوَكَّلٍ عَاقِلٍ بَادِعٌ لَهُ وَلَايَةٌ شَرْعًا فِي حَسَبِ التَّصَرُّفِ ، لَا فِي
كُلِّ الْأَهْرَادِ عَلَى وَجْهِ يُلْزِمُهُ حُكْمُ التَّصَرُّفِ فَمَا تَصَرَّفَ بِوَلَايَتِهِ .

وَالشَّرْطُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ لِبَيْعٍ وَيَقْصِدَهُ - ، حَاصِلٌ فِي تَوْكِيلِ بَيْعًا ،
وَهُوَ الدُّمِّيُّ ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ مَعْنَى بَيْعٍ وَلِشِرَاءٍ ، وَيَقْصِدُهُ ، فَصَحَّ الشَّرْطُ إِذْ عَلَى
مَذْهَبِ الْكُلِّ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ

وَنَحْنُ شَرْطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ تُلْزِمُهُ الْأَحْكَامُ احْتِرَافًا عَنِ التَّوَكِيلِ إِذْ
وَكُلِّ عِبَةٍ ، حَيْثُ لَا يَصَحُّ تَوْكِيلُهُ بِمَا وَكِّلَ بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ لَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ يُجِبِرُ دَلِيلُ
وَعَنْ وَكِيلِ الْوَكِيلِ بِحَضْرَةِ مُوَكَّلِهِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ لِعَقْدِ - وَهُوَ الْمَنْفَعَةُ - لَا يُلْزِمُ

وإن وكل صفاً مخخوراً بفعل البيع والشراء، أو عنده مخخوراً، جار.
ولا يمتنع بهما الحقوق، ويعلق بموكلهما؛ لأن المصبي من أهل العدة إلا
ترى أنه ينفذ تصرفه بدون ريد، والعقد من أهل التصرف على نفسه ملكة
وإن لا يملكه في حق المولى، والتوكيل ليس تصرفاً في حقه إلا أنه لا يصح
منهما لزم للعقد

في غاية البيان

وهو أن يكون لموكل مالكا للتصرف بولاية شرعية، والتوكيل ممن تغفل لبيع
والشراء ويقصده، وقد رُحِدَ شرط والمانع مستتب، تحقق الحكم، وهو صحة
الوكالة، وكذلك يجوز الوصي^(١) أن يوكل

ولهذا قال في «الشامل» في قسم المسوط «الوصي أن يوكل، لأنه
يتصرف بولاية كالأب».

قوله (وإن وكل صفاً مخخوراً بفعل البيع والشراء، أو عنده مخخوراً، جار.
ولا يمتنع بهما الحقوق، ويعلق بموكلهما)، هذا يعطى المدواري في «مختصر»^(٢)
قال في «شرح لأقطع»^(٣) «أول الشارعي لا يجوز توكيل المصبي»^(٤)
وجه قوله أنه غير مكلف، فصار كالمخوِّب.

ولما تبين من أهل العدة؛ لأن كلاهما شئ عن معنى مفهوم، فصح
توكيلهما كالباع، وانجوز بين ذلك؛ لأنه لا يقصد بيع، فصار كالباعل،
فلم يمتنع بينهما

(١) من «ع»، «م»، «ن».

(٢) ينظر «مختصر المدواري» [ص/١١٥]

(٣) ينظر «شرح مختصر المدواري» للأقطع [٢٥٧].

(٤) ينظر «مختصر» في هذه الآية الشارعي المدواري [٢١١]. وروضة الطالبين للسوي [٢٩٩]

والنجم الوهاج في شرح المنهاج للشمس [٢٧٥]

أما العنق لقصور أهليه وانعقد لحق سنده فتأزم الله من

وعن أبي يوسف أن المشتري إذا لم يعلم بحال البيع ثم علم أنه مبيع
أو مختون به صار البيع لأنه دخل في العقد على رخصته بعقد بالعرف،
إذا ظهر خلافه يحوّل كما إذا عثر على عيب

﴿عنه لسه﴾

وفي عترة عبارة العنق بفتح مضمّ له، فصح، في ختفائه واحتماله، وهذا
لأن الأدبي ٢٢٩٧، صار من مائر الحيوانات بالطلاق، فغنى كلامه؛ كذا يلزم
إحقاقه بالهبة، ولعدّد مالك للتصريف على نفسه، لكنه مكلفاً، إلا أنه لا يملك
لتصرف في حق مولاه؛ كذا يلزم التصرف به، ولهذا لا تنقذه العهدة لحق مسؤولي،
وكذا لا يلحق العهدة العنق؛ لأنه ليس بأهل للتصرف؛ فقصور ولايته بعده التبع
إذا صار توكيلهما ١٠٥٧، ولم يلحق العهدة بهما؛ لحقت العهدة بتوكيلهما؛
لأن أكثر الناس إليهما، حيث انتفع بقصرهما

قال في «شرح الأقطع»: «وروي عن أبي يوسف أن المشتري إن علم أن
بائعه صبي، أو مخجور عليه، لم تعلق الخوف به، وإن لم يعلم ثم علم ثبت
خيار له؛ لأنه إذا لم يعلم؛ فظاهر أنه دخل في العقد على أن حموه تعلق
بالمأقود، وإذا لم يكن كذلك؛ صار بمنزلة عيب، فيثبت له الخيار»^١

وقال في «خلاصة الفتاوى»: «الوكيل يبيع دكان صبيّاً، إن كان مأدوم،
دعهدة عينه استخساناً، وإن كان محجوراً؛ فعلى الأمر، وكذلك في بعد
مخجور»^٢

قوله: «كما إذا عثر على عيب»، والعام: عدم الرضا.

(١) ينظر: شرح مختصر القندري، للأقطع [ق/٣٥٨].

(٢) ينظر: خلاصة الفتاوى، للبحاري [ق/٣٥١].

قال وبعثوه اني عندها الوكلاء غني صرتم كل عقد يصفه الوكيل
إلى نفسه، كالبيع والإجارة، محققة تتعلق بالوكيل دون الموكل.

هذا ما وجدته في نسخة

قوله (قال وبعثوه اني عندها الوكلاء غني صرتم كل عقد يصفه
الوكيل، أي يصفه، كالبيع والإجارة، محققة تتعلق بالوكيل دون الموكل)، أي
قال القنطوري في «مختصره»، وبعثه فيه: «فيسم المبيع، ويتضمن الشئ، ويتضمن
ياشمي، دا شري، ويتضمن المبيع، ويخاصم في العيب»^(١)

وقال في بعض نسخة «ويعقد ندي يعقده»^(٢)، أي حس العقد

وقال في الشرح لأقطع^(٣): «قال الشافعي الحقوق تتعلق بالوكيل»^(٤).

وحه قوله أن حكم العقد - وهو بطل - يقع بالوكيل، فكذلك ما كان حقه
للموكل، لأن حق العيب يقع للموكل، فصدر الوكيل في أبحاث، كوكيل في
النكاح، وكالرسول.

ولما أن الوكيل هو العاقد، وقد أضاف العقد إلى نفسه، وهو من يرون
لصنانه بعقده، لأنه حر مكلف، فتعلق الحقوق به، ولعده عنه كعقد نفسه،
ولا يلزم انصبي لمخجور، والعبد المتخجور إذا صار وكيل، حيث لا يلزمهم

(١) بصر المختار القنطوري (ص ٥١)

(٢) لم يظهر بعد اختلاف في شيء من شرح المختصر القنطوري في شيء من أدباء، ولا جد، ثم
شروح خواهره، والزهدي، وأبي عبد الأقطع، والكافوري، وهذه تدبر لأشعبي، وكلها
محصلة، ولا في «جوهر البيرة شرح القنطوري» نسخة [٢٩٩ ١] ولا لب في شرح
لكتاب اللباني [١٠٢]، ولا في «خلاصة لسان شرح القنطوري» بحكم بيان الوكيل
[٢٩٢]

(٣) بصر: «شرح مختصر القنطوري» للأقطع [٣٥٨/ق].

(٤) بصر: «الهدى في فقه الإمام الشافعي» (ص ٢٢٢) و«روضة الطالبين» (ص ٢٢٢)
[٣٢٧ ٤]، و«اسم النواحي في شرح المنهاج» (ص ١٠٥).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَتَعَبُّ بِمُؤَكَّلٍ، لِأَنَّهُ لَخُفَوُ زَمْعِهِ بِحُكْمِ التَّصَرُّفِ،

﴿عَنْهُ بَيَانٌ﴾

الْعَهْدُ دَفْعًا لِمَصْرُورٍ، كَمَا تَتَأَقَّلُ هَذَا، وَلَا يَرْمُ لِدَافِي وَاسِعَةٍ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ
لِقَضَائِهِمَا ثَبَاتِي لِقَضَاءٍ؛ لِأَنَّهُ بِصِيرٍ حَقْمًا، فَلَا يَصْغُ مَعَاءً مَحْضَمٍ
وَأُورِدَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ سُؤَالَ وَجَوَابًا فَقَالَ:

«إِنْ قِيلَ: انْتَهَى حَقُّ الْمُؤَكَّلِ، بِجَوْرِ لَوْكُلِهِ اِعْدَالُهُ بِهِ، فَجَازَ لِلْمُؤَكَّلِ أَنْ
يُطَالَبَ بِهِ، أَضْلُهُ: سَائِرُ الْحُقُوقِ

قِيلَ: لَا تُسَمُّ أَنْ انْتَهَى حَقُّ الْمُؤَكَّلِ، بَلْ هُوَ لِلْوَكِيلِ، سَمْعٌ بِهِ حَقُّ الْمُؤَكَّلِ،
وَهَذَا تَحْوِيلُ التَّزَيُّعَةِ مِنْهُ، وَلِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُعْطَى بِالشَّمْسِ مَقْصُصِ الْوَكْلَةِ، وَإِنَّمَا لَهُ
اِعْطَالِيَّةٌ عِدَلُ حُكْمِ عَقِيدِهِ، وَهَذَا نَوْ عَزَمَ الْمُؤَكَّلُ عَنْ اِعْطَالِيَّةٍ لَهُ بِعَمَلٍ، وَسَائِرُ
الْحُقُوقِ بِجَلَالِ دَلِيلٍ»^(١).

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» «حَقٌّ يَقْصُصُ فِي الْبَيْعِ لِلرَّكِبِ، وَنَوْ مَصْرُ
الْمُؤَكَّلِ صَحَّ. وَقَالَ: هَذَا فِي غَيْرِ التَّصَرُّفِ، أَثَرُ فِي التَّصَرُّفِ فَلَا يَجُوزُ قَصْصُ
الْمُؤَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ بِمَحْرُومَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ» وَبَعْدَهُ عَنْ آخِرِ صَرْفِ «الْكَافِي» مِنْ شَرْحِ
الصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» أَيْضًا «الْوَكِيلُ مَا دَامَ حَيًّا وَإِنْ كَانَ عَائًا، لَا
تَتَقَبَّلُ الْحُقُوقُ إِلَى الْمُؤَكَّلِ»^(٢).

وَقَالَ أَيْضًا «دَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْوَكِيلَ يَنْتَهِجُ إِذَا مَاتَ عَنْ وَصِيٍّ؛ فَالْحُقُوقُ
تَقَبَّلَتْ إِلَى وَصِيَّتِهِ دُونَ الْمُؤَكَّلِ، وَوُجُودَاتُ وَلَمْ يُوصِ بِرُفْعِ الْأَمْرِ إِلَى الْقَاضِي بِتَضَرُّعٍ
وَصِيٍّ، وَهَذَا ٢٨٨/١ قَوْلُ بَعْضِ مَتَابِعِهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَتَقَبَّلُ إِلَى مُؤَكَّلِهِ وَلَا إِلَى

(١) ينظر: الشرح موجز القدوري «للأنطع» [٢٥٨/ق]

(٢) ينظر: «الفتاوى الصغرى» للصمد الشهيد [١٥٨/ق]

وَالْحُكْمُ هُوَ الْيَمْنُ يَتَعَلَّقُ بِالْمُؤَكَّلِ

فَقِصَّ الشَّيْخُ^(١) وَفَنَّهُ عَنِ تَجَرُّ ابْنِ الْأَوَّلِ مِنْ شَهَادَاتِ «الْجَامِعِ» .

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الشَّيْخَ خَتَمَهُ فِي أَنَّ الْيَمْنَ يَثْبُتُ لِلْمُؤَكَّلِ بِالشَّرَاءِ ثُمَّ يَتَعَلَّقُ مِنْهُ إِلَى الْمُؤَكَّلِ ، وَ يَثْبُتُ لِلْمُؤَكَّلِ ابْتِدَاءً ؟

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو لَحْسَنِ الْكُرْجِيُّ وَمَنْ تَابَعَهُ بِالْأَوَّلِ ، وَبِهِ دَهَتْ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ اخْتِارُ قَاصِي حَالٍ ، كَذَا فِي «الْمَحْوَرِ»^(٢) .

وَقَالَ أَبُو طَاهِرٍ الدَّبَّاسُ بِالنَّاسِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا ، قَالُوا ، إِنَّ الْيَمْنَ يَثْبُتُ لِلْمُؤَكَّلِ ابْتِدَاءً ، وَاسْتِثْنَاءً مَوْجِبًا حُكْمَهُ لِلْمُؤَكَّلِ ، إِلَّا أَنَّ الْمُؤَكَّلَ قَدْ مَقَامَهُ فِي ثُبُوتِ الْيَمْنِ لَهُ بِالتَّوَكُّلِ السَّاقِي ، فَيَثْبُتُ لِلْمُؤَكَّلِ عَلَى وَجْهِ إِحْلَافِهِ عَنِ الزُّكْرِ ، كَالْعِدِّ ثَقُلَ لِهَيْئَةِ وَالصَّدَقَةِ وَيَضْطَلُّ ، فَيَقَعُ الْيَمْنُ فِيهِ بِمَوْلَاهُ عَلَى وَجْهِ الْإِحْلَافِ . وَإِلَيْهِ دَعَتْ صَاحِبَةُ «الْهِدَايَةِ» بِقَوْلِهِ (هُوَ الصَّحِيحُ)^(٣) .

قَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّعْرِيَّةِ»^(٤) قَالَ^(٥) شَمْسُ الْأَنْمَةِ السَّرْحِيَّةِ ، قَوْلُ أَبِي طَاهِرٍ أَصَحُّ^(٦) .

(١) ينظر: السابق .

(٢) لكنه يعني به التحرير في شرح الجامع لكثير من جمال الدين أبي المعتمد محمود بن أحمد بن حمد السيد النقيي الحنفي المعروف بالحصيري (المتوفى سنة ٦٣٦هـ) سطر «عبدية العارفي» لبيضاوي [٤٠٥/٢]

(٣) قال ابن الهمام وإن قال هو لصحيح ، لأن المؤكِّل إذا اشترى مكوَّحه أو مربي لا يصد السكاح ولا يعتق عبده ، ولو لم يثبت له الملك لما كان كذلك ينظر «فتح القدير» لابن الهمام [١٧٨]

(٤) الذي في «الصارى لـصعري» والذي شمس الأنمة السرخسي ، وقول أبي طاهر أصح ينظر «الفتاوى الصعري» للمصدر الشهيد [١٦٩/١] .

(٥) سطر «الصارى الصعري» للمصدر الشهيد [١٦٩/١] وهو مختار من إهمام كما في «فتح القدير» [١٧٨/١] ، «الجوهرة النيرة» على مختصر الطلوزي [٣٠٠/١]

في غيبة السيد

وقول الشافعي كقول أبي طاهر كذا في «شرح الأقطع»

وقال في «الفتاوى الصغرى»: «ذكر صدر الشهيد أن القاضي أبا زيد حالفهما فقال الوكيل نائب في حق الحكم، أصبل في حق الحقوق، فإن الحقوق تثبت له، ثم تنقل إلى المؤكّن من قبله، موافق أن الحسن في حق الحقوق، ووفقاً أن طاهر في حق الحكم، وهذا حسن»^١

وجه قول أبي طاهر: أن الوكيل إذا اشترى داراً حرمة محترمة منه؛ لم يغتفر عليه، وإن ثبت البطلان له لعتق.

وجه قول أبي الحسن: أن الوكيل إذا حالف برمه المشتري، فهو لم يتقبل نعمته إليه لم يدرمه بالمحاربة، كما لا يلزم الوكيل بالنجاح إذا حالف، وإن عصى تنبه إليه وإن لم يحالف، ولا يرد نصيب المحجور، والعقد المخحور، لأنهما إذا جازعا لا يتقبل البطلان بينهما

ولا يلزم القاضي إذا عقد على ما لا يصحير له، على وجه لا يجوز غنى الصغير؛ أن الموقوف يتقبل إليه، وإن كان يولم يحالف ثم يتقبل، لأن من أضاف من قبله، إن أمكنه يتقبل إليه، ولكن لا يلزم الصغار، كيلاً تصيب أمور المستعصرين ساعدت بأسس عن القضاء حرق عن الضمان

ومهم من قال: إن القاضي إذا اعتمد العقد على وجه لا يجوز؛ حرق من النصيب، وصار عقده كعقد الوكيل، وإن فعل ذلك ساهماً؛ لم يخرج من النصيب، ولا يتقبل للبطلان إليه، كما لا يتقبل إلى عقد المحجور

١- في «شرح محضر سمعري» بالأصح [٣٠٩]

٢- في «الأصل» [١٠٠] والبطلان من [١٠٠]، [١٠١]، [١٠٢]، [١٠٣]، [١٠٤]، [١٠٥]

٣- في «الفتاوى الصغرى» صدر الشهيد [١٦٦]

مَكَدَّ تَوَابِعُهُ وَصَارَ كَالرَّسُولِ وَالْوَكِيلِ بِالْكُحِّ

وَلَمْ أَنْ الرُّكْبِلَ مَوَاقِفَهُ حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّهُ انْعَقَدَ يَقُومُ بِالكَلَامِ ، وَصِحَّةُ عِدْرِهِ
تَكُونُهُ أَدَمٌ وَكَذَا حُكْمًا ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِي عَنْ إِصْدَاقِهِ نَعْدَةً إِلَى الْمُؤَكَّلِ ، وَلَوْ كَانَ
سَمِيرًا عَنْهُ لَمْ اسْتَفِي عَنْ ذَيْبِ كَالرَّسُولِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ كَانَ أَصْلًا فِي
الْحُقُوقِ فَتَعَلَّقَ بِهِ زِلْهَذَا قَدْ فِي الْكِتَابِ (بُسْتَمُ لَمَسِيعَ وَيَضَعُ الشُّمُسَ وَيُطَالِئُ

عَنْ خَالِدِ بْنِ

وَجُوبٌ قُوبٌ أَيْ طَاهِرٌ أَنْ يَفُودَ الْبَيْتِ يَحْتَاجُ إِلَى مِلْثِ مُسْتَفْرٍ دَائِمٍ ، وَمِنْ
لَوْكِلٍ غَيْرِ مُسْتَفْرٍ وَلَا دَائِمٍ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَرُودُ عَنْهُ فِي ثَانِي الْحَالِ ، وَيَتَّفِلُ إِلَى
لِمْؤَكَّلٍ بِاعْتِبَارِ الرُّكْلَةِ السَّابِقَةِ ، كَمَا قَالَ فِي «الرِّيَادَاتِ» ، فَمَنْ تَزَوَّجَ نَهْدًا ، ثُمَّ خَرَّ
عَلَى رَقَبَتِهِ ، فَأَجَزَ مَوْلَاهُ ؛ فَإِنَّهُ نَصِيرُ الْأَمَةِ مَهْرًا لِلْمَحْرَةِ ، وَلَا يَكُنُّ الْمَكَاحُ وَرَدًا
تَبَتِ الْمِلْثُ لِلرُّوحِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُنُّ غَيْرَ مُسْتَفْرٍ ، حَيْثُ تَتِمُّلُ مَعَهُ إِبْنُ الْمَحْرَةِ ، فَكَذَلِكَ
هَذَا .

قَوْلُهُ (وَصَارَ كَالرَّسُولِ) ، أَيْ صَارَ لِمُؤَكَّلٍ فِي عَدَمِ تَعَلُّقِ الْحُقُوقِ بِهِ .
كَالرَّسُولِ فِي الْبَيْعِ ، حَيْثُ لَا تَتَعَلَّقُ الْحُقُوقُ بِهِ

صُورَةُ إِرْسَالِ الرَّسُولِ أَنْ يَقُولَ لِبَيْعٍ بَيْعْتُ عِدِي هَذَا مِنْ فُلَانٍ الْعَانِ
بِأَمْرِ دَرَاهِمٍ ، فَأَقْبَبَ بِفُلَانٍ فَقُلْ لَهُ : وَدَعْتَ الرَّسُولَ فَأَحْبَرَهُ بِمَا قَالَ ، فَقَالَ
الْمُشْتَرِي فِي مَحَلِّهِ ذَلِكَ : امْتَرَنْتُ ، أَوْ قَالَ : قَبِلْتُ ؛ ثُمَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا ، كَمَا يَكُونُ
فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ مِنْ «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ»

قَوْلُهُ : (وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، كَانَ أَصْلًا) ، أَيْ إِذَا كَانَ الرُّكْبِلُ عَاقِدًا حَقِيقَةً
وَحُكْمًا ، كَانَ أَصْلًا فِي الْحُقُوقِ (فَتَعَلَّقَ بِهِ) ، أَيْ تَتَعَلَّقُ الْحُقُوقُ بِالرُّكْبِلِ .

قَوْلُهُ : (فِي الْكِتَابِ) ، أَيْ : فِي «مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» .

بأنفس إذا شترى، ويقتصر الشيع ويحصم في الغيب ويحصم فيه؛ لأن
 كَر ذلك من الحقوق ولَمَلْتُ ٥٩، وإيشت بموكل حلاقة عنه، اغتبراً للتوكيل
 السابق كالعقد تنهت وبضطاء هو الصحيح

قال عليه السلام: وفي مسألة العيب تفصيل مذكرة إن شاء الله تعالى

قال وكل عقد يصبغه إلى موكله، كالسكاح، والخلع، والصحيح عن دم
 أحمد: فإن حقوقه تعلق بالموكل دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج

بالمسألة الثانية

قوله: (حلاقة عنه)، أي: عن (٢٨٨/٧) التوكيل

قوله: (كالعقد تنهت وبضطاء)، أي: نفس لهنة

بغني تثبت المملك للموكل على وجه الحلاقة عن العبد بعقده وفنصه

قال الكرخي في المختصره: في اجز كتاب الهنة: «إذ وهب رجل لعبد زحج
 هبة، فالصواب أن العبد، دون قبل وقصص، صحب الهنة، وكان المملك للزوي، ولا
 يجوز قول القوي ولا قصه، كان على العبد ذين أو لم يكن» (١) إلى هه لفظ
 الكرخي.

قوله: (هو الصحيح)، أي: ثبوت المملك للموكل حلاقة عن الوكيل هو
 الصحيح، وهذا احرار عن قول أبي الحسن الكرخي، وقد مر بيته.

قوله: (وفي مسألة العيب تفصيل مذكرة)، بغني: أن الخسوة في الغيب
 للوكيل وعيه، ولكن فيها تفصيل ١٦٠، سيذكر في الباب الذي بعده هذا عند
 قوله: (وإذا اشترى الوكيل، ثم اطلع على عيب).

قوله: (قال وكل عقد يصبغه إلى موكله، كالسكاح، والخلع، والصحيح عن
 دم أحمد: فإن حقوقه تعلق بالموكل دون الوكيل، فلا يطالب وكيل الزوج

بالمهر، ولا يلزم وكيل امرأة نسيبها؛ لأن الوكيل فيها سفير مختص،

في عبه سار

بالمهر، ولا يلزم وكيل امرأة نسيبها، أي وإن القُدوري في «مختصره» .
 وذلك لأن الوكيل لا يثبته من إصافته في عبه العقود إلى مؤكله؛ لأنه لو صاف
 لعقد إلى عبه، لا يقع عن مؤكله، فلما لم يكن يثبته من إصافته العقد إلى مؤكله،
 كان الوكيل بصفته السفير لم تستغن حقوق لعقد به كارسول، وإنما لم يكن له ثبوت
 من إصافته لعقد إلى مؤكله في هذه العقود؛ لأن هذه العقود لا يتقبل بحكمها فيها
 الفصل عن السبب؛ لأن السبب - وهو العقد - إذا وجد، وجد معه الحكم لا
 محالة؛ لأن فيها معنى الإسقاط.

أما الخلع والصلح عن دم بعينه فظاهر.

وإن كان في معنى الإسقاط أيضاً؛ لأن الأصل في المرأة التي خلعت
 محلاً للكلح المالكية، فعقد الكلح سقط عنها نوع المالكية، واللفظ لا يعود،
 فلا يمكن أن يقال: تسقط عنها هذه المالكية لأجل الوكيل، ونثبت هي للوكيل،
 ثم تسقط إلى المؤكل؛ لأن التساقط يتلشى

فلما لم يتقبل الحكم الفصل عن السبب؛ وقع العقد لمن أصيب به، وإن
 أصيب إلى المؤكل، وقع له، وإن أصيب إلى الوكيل، وقع له، فلم يستوزر إذن
 صدور العقد من شخص برصافه إليه، وثبوت حكمه لغيره، فتبقى الوكيل في ذلك
 سفيراً مختصاً.

بحلاف البع والإجارة، فإن الوكيل في ذلك يستعفي عن صفه العبدية من
 مؤكله، ولهذا لا يشترط ذلك بقاء على الحكم يقبل الفصل عن السبب؛ لأنه لا
 يلزم من وجود عقد - وهو السبب - وجود الحكم - وهو المثل - لا محالة، كما

لأنه إن سقط فبئس فلا يتصور صدورهُ من شخصٍ وثبت حكمه بغيره فكذلك
سمير.

عن أبيه

ويؤيد أبو بكر هو الذي أرى المشتري من الثمن، أو وهبه له، أو أبراه عن
البعض، أو خط عنه؛ وإن دلت كنه جائز، ويضمن الزكيل للموكل ما سقط من
المشتري، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما. وقال أبو يوسف لا يصح إبراءه،
ولا هبته، ولا خطه، وكذلك إذا أقر الزكيل لثمن؛ هو على هذا الخلاف، ولو
فعل ذلك الموكل؛ صح ذلك بالإجماع

ولو قيل أن يطالب المبيع المنع تسليم المبيع إذا نقد المشتري ثمنه، ولا يملك
الموكل به، ولو سحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الزكيل، إذا نقد الثمن
إليه، وإذا نقد الثمن إلى الموكل رجع عليه بالثمن، ولو لم يستحق المبيع، وبكى
المشتري وجد به عيباً، فله أن يخاصم مع الموكل، فإذا أثبت عليه العيب ورده
عليه بقضاء قاض؛ أخذ لثمن من الزكيل إذا أمده إليه، ولو نقد الثمن إلى الموكل
أخذه.

وكذلك أبو بكر بالبراء، هو لمطابق بالثمن دون الموكل، وهو الذي يقص
المبيع من المانع دون الموكل، فإذا سحق المبيع، فهو لدى بولي للرُجوع بالثمن
على المانع دون الموكل؛ لأنه هو الذي يقص المبيع من المانع، ولو رجع المبيع
عنه بأنه يسطر إن كان المبيع في يده بعد، ولا يستتمه إلى الموكل؛ فله أن يرده
عليه بالغيب، فلو كان سلفه إلى الموكل، فلا يرده إلا برضا الموكل، وكذلك هو
الحكم في الإخاره والاستحارة.

ولو كان هذا زكياً في العبادات - التي هي مالٌ بغير مالٍ، كالنكاح، والخلع،
ولصح عن دم لغف، والكتان، والبقع على مالٍ - فإن الزكيل في هذه العقود
معتز وسمير، ويصرف حقوق الغيب إلى الموكل دون الزكيل، فإن كان الزكيل

وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ، وَالْكَتَابَةُ، وَالصُّلْحُ عَلَى
الْإِنْكَارِ

فَأَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي هُوَ حَارِبٌ مَخْرُجُ الْبَيْعِ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ .

بِاتِّكَاحٍ وَكَيْلٍ أَوْ رُوحٍ ، فَلَا يُؤْخَذُ الْوَكِيلُ بِالْمَهْرِ ، وَبِمَا يُؤْخَذُ أَوْ رُوحٍ ، إِلَّا بِدَلٍّ صَحِيحٍ
فَوْزٍ خَدٍّ بِالصَّمَامِ ، وَهُوَ لَا بِالْعَقْدِ .

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْوَكِيلُ وَكَيْلَ الْمَرْأَةِ لَيْسَ بِهِ قَنْصَرُ الْمَهْرِ ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ
بِاتِّكَاتِهِ ؛ لَيْسَ إِلَيْهِ قَنْصَرُ مَالِ الْكِتَابَةِ .

وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِاتِّجَاعِهِ إِنْ كَانَ وَكَيْلَ رُوحٍ سَلَّ إِلَيْهِ قَنْصَرُ بَدَلِ الْخُلْعِ ، وَإِنْ
كَانَ وَكَيْلَ الْمَرْأَةِ فَلَا يُؤْخَذُ بِبَدَلِ الْخُلْعِ إِلَّا بِدَلٍّ صَحِيحٍ . وَكَذَلِكَ الْوَكِيلُ بِالصُّلْحِ عَنْ
دَمٍ نَعْمَدٍ ، فَهُوَ عَلَى هَذَا إِبْنِي هَذَا فَعَطُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشرح
الطَّحَوِيِّ» .

قَوْلُهُ : (وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ، وَالْكَتَابَةُ، وَالصُّلْحُ عَلَى
الْإِنْكَارِ) ، (وَالضَّرْبُ الثَّانِي) مَبْدَأٌ ، (مِنْ أَحْوَاتِهِ الْعَتَقُ) جَمْعَةٌ وَقَعَتْ خَيْرًا لَهُ ،
أَيُّ مِنْ أَحْوَاتِ الضَّرْبِ الثَّانِي الْعَتَقُ عَلَى مَالٍ

وَأَرَادَ بِالضَّرْبِ الثَّانِي كُلَّ عَقْدٍ نَصْنَعُهُ الْوَكِيلُ إِلَى مُوَكَّلِهِ ، فَتَعَتَّقَ حَقُّوهُ
لِعَقْدِ بِالْمُوَكَّلِ ، لَا بِالْوَكِيلِ ، جَعَلَ الْكِتَابَةَ مِنْ قَبْلِ مُبَدَلِهِ هَذَا لَيْسَ بِمَالٍ هَذَا هُوَ
مَالٌ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ لِكِتَابَةِ بِمُقَابِلَةِ فَكِّ الْخَجَرِ ، وَكَذَلِكَ جَعَلَ الصُّلْحَ عَلَى الْإِنْكَارِ مِنْ هَذَا
نَحْوِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ لِلصُّلْحِ بِمُقَابِلَةِ دَفْعِ الْحُضُمَةِ فِي حَقِّ مُدَّعَى عَلَيْهِ

قَوْلُهُ : (فَأَمَّا الصُّلْحُ الَّذِي هُوَ حَارِبٌ مَخْرُجُ الْبَيْعِ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ) .

أَرَادَ بِهِ الصُّلْحَ عَنْ قَرَارٍ ، حَقَّقَهُ حَارِبًا مَخْرُجًا لِلْبَيْعِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَدَلُهُ مَالٌ بَدَلٌ ،

والوكيل بالهبة، والتصدق، والإعارة، والإيداع، والرهن، والإقراض، سمي
أيضاً، لأن الحكم بما ثبت بالقبض، وأنه يلاقي محلاً مملوكاً لغيره فلا يجعل
أصلاً وكذا إذا كان الوكيل من جانب الملتزم،

في بيان

فكان حكمه حكم البيع، فتعلق الحقوق ٢٨٩/٢ بهوكيل دون الموكِّل.

قوله (والوكيل بالهبة، والتصدق، والإعارة، والإيداع، والرهن، والإقراض
سمي أيضاً)، يعني: إذا وكل رجلاً بهبة عند من فلا ي، أو يصدق عليه، أو
يغيره، أو يودعه، أو يرهقه عنده، أو يقرضه، فعلى ما أمر به صريح، لأن الموكِّل
وكل غيره بما يملكه بنفسه، وكان الوكيل مضمراً، بحيث تتعلق حقوق العقد بموكله
لا به، كحق الرجوع في الهبة، وسترده إلى يده

ولم يكن لوكيل أن يقبض الوديعة، والعارية، والرهن، والإقراض من ي
بده، لأنه يضيف العقد إلى موكله ويقول: وهذه لك موكلتي، أو رهنه.

والتحقق فيه: أن هذه الأشياء لا يثبت الحكم فيها قبل القبض، وإنما يثبت
بالقبض، والقبض يقع على محل مملوك لغير الوكيل، لأن لوكيل يضيف العقد
إلى غيره كما قُسم.

وإذا كان كذلك: لم يمكن أن يجعل الوكيل أصلاً في حق الحقوق، فكان
سمياً، وهذا معنى قوله: (لأن الحكم فيها يثبت بالقبض، وأنه يلاقي محلاً مملوكاً
لغيره، فلا يجعل أصلاً) واضمراً في (وأنه) يرجع إلى لقبض.

قوله: (وكذا إذا كان الوكيل من جانب الملتزم)، يعني: إذا كان الوكيل
من جانب المستعير، والمُزَهِن، والمُوهِب به (أو المُرْتَهِن)، يكون الوكيل سميّاً
أيضاً، لا تتعلق حقوق العقدي به، بل تتعلق بالموكل؛ لأن الوكيل يضيف العقد إلى
موكله.

وكذا الشركة والمصارعة، إلا أن التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يشت
الملك للموكل بخلاف الرسالة فيه.

قال: وإد حاص للموكل بالنفع الشخصي، فله أن يبيع (ياه)، لأنه أحسن
عن العقد وحقوقه لما أن الحقوق إلى العاقد

في حقه من المال

قوله، (وكذا الشركة والمصارعة)، يعني، أن لو كان في هذين العهدين سعي
أيضا، لا تتعلق حقوق العقدين، بل تتعلق بالموكل، لأن التوكيل لا تدله من إصافه
العقد إلى موكله، فكان سعيه، حتى لو أصاف العقد إلى نفسه لا يقع عن موكله.

قوله (إلا أن التوكيل بالاستقراض باطل)، وهذا استثناء من قوله (وكذا
إذا كان التوكيل من خاب الشئ)

قال بعضهم في بيان بطلان استقراض التوكيل: بأن لعارة التوكيل، والمحل
الذي أمره بالتصرف فيه ملك الغير، فإن الدارمة التي يستقرضها لوكل ملك
المقرض، والأمر بالتصرف في ملك الغير باطل

قلت: هذا الذي قال يتطلل بالتوكيل بالاستقراض فيه صحيح، مع أن الموكل
أمره بالتصرف في ملك الغير، وليس معنى كلام المصنف ما فهمه هذا القائل، بل
معناه أن لوكل بالاستقراض إذا أصاف العقد إلى نفسه وقال: أقرضي، كان
التوكيل باطلا، حتى لا يكون القرض للموكل، بل يكون للوكيل، إلا إذا أصاف
العقد إلى الموكل، وبلغ عن وجه الرسالة فقال: أرسلني فلان إليك تستقرض
كذا، فحينئذ يصح الاستقراض، ويقع القرض للموكل، وليس للوكيل أن يبيع
الموكل عنه، ففهمه، فعليه عما عن تصوير لا طائل تحته

قوله (قال وإذا طالب الموكل بالنفع الشخصي، فله أن يبيع)، أي: قال
عندوري في «مختصره»

قال محمد في «الأصل» «ولو كان البائع أنرا المشتري - يعني أن لو كان امرأة من ثمن - فهو جائز، وهو له صام، وكذبت نؤ وصهه، وكذبت لو اشترى ماعاً، أو كانت دنانير فأخذ بها مئة درهم، أو كسب دراجيم، فأخذ بها مئة دينار، فهو صام، يشتم، وألدي اشترى هو»

وكذبت لو صامته عليه صحتاً ولم يشتر، وكذبت نؤ آخر عنه لثمن إلى أهل، كان صاماً لثمن، وحرار التأخير، ولو حط عنه كان صاماً بما حط عنه، وهذا كله قول أبي خزيمة ومحمد.

وقال أبو يوسف: لا يجوز شيء مما صنع من هذا من هبة وعيرها، والتمال على حله على المشتري»^(١) إلى هنا لفظ محمد في «الأصل» في باب أنوكاله بالقيام على الدار.

وقال في «الفتاوى الصغرى»: «ثم في وقوع المقاصة إن كان دين المشتري على المؤكل، وهو مثل الثمن؛ صار قصاصاً إجماعاً، وإن كان دينه على الوكيل؛ صي لا خلاف، وإن كان بينهما يصير قصاصاً بدين المؤكل أما صد أبي يوسف، فظاهر»

وأما بعدهما فإن ثمن أو صدر قصاصاً بدين الوكيل؛ لا حنخا إلى قصاء وكيل لمؤكل، ولو صار قصاصاً بدين المؤكل؛ لا يحاخ إلى قصاء آخر، ونصرت المسافة، ولأن المؤكل يملك إسقاط ثمن عن المشتري بالإجماع، فعلى هذا لحنه في موضعين:

أحدهما: إذا كان الزوج على زيد دين لا يؤديه، فيتوكل ادائن عن العير في

لَمَقَاصَةُ بَدِينِ الْمُوَكَّلِ أَنْصَا دُونَ دَيْنِ الْوَكِيلِ وَبَدِينِ الْوَكِيلِ دَا كَان وَحْدَهُ.
إِنْ كَانَ يَفْعُ الْمَقَاصَةَ عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ وَمُحَمَّدٍ، لَمَّا أَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ عَنْهُ

شَرَاءً عَلَى مَنْ رِيدَ، ١٠٣، اِشْتَرَى؛ يَفْعُ مَقَاصَةَ بَدِينِ الْوَكِيلِ عَلَى السَّاعِ، وَبَدِينِ وَحِبِّ السَّاعِ عَلَى الْوَكِيلِ، ثُمَّ يُوَكَّلُ بِأَحَدِ الثَّمَنِ مِنْ مُوَكَّلِهِ

وَالثَّانِي أَنْ يُوَكَّلَ رِثَ الْبَدِينِ غَيْرَهُ بِالشَّرَاءِ مِنَ الْمَذْيُوبِ؛ يَفْعُ الْمَقَاصَةَ بَدِينِ الْوَكِيلِ الْمُوَكَّلِ، وَبَدِينِ مَا وَحِبَّ السَّاعِ عَلَى الْوَكِيلِ أَضْلُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اِسْتَعْرَافُ
مِنْ «الْمُرَادَاتِ» فِي بَابِ مِنَ النَّفْعِ

وَحَكَى الْقَدِيهُ أَبُو لُثْثٍ فِي وَصَائِ «الْمَوَارِلِ» عَنْ كِتَابِ «الْمَأْدُونِ» ١٠٤،
الْوَكِيلُ وَبِشْتَرَايَ عَلَى الْمُوَكَّلِ دَيْنٌ مِثْلُ ذَلِكَ اِشْتَرَى؛ يَصِيرُ قَصَاصًا، وَلَوْ كَانَ
لِإِشْتَرَايَ دَيْنٌ عَلَى الْوَكِيلِ أَيْضًا يَصِيرُ قَصَاصًا بِدِينِ عَلَى الْمُوَكَّلِ دُونَ لَدَيْنِ الَّذِي
عَلَى الْوَكِيلِ

وَحَكَى لُثْثٌ عَنْ دِمَاسِكَ الثَّلَجِيِّ: أَنَّ الْوَكِيلَ يَبِيعُ إِذَا بَاعَ مِنْ أَمْرِهِ
دَيْنَهُ لِيَدَّابِرَ أَنْ يَحْمِلَ لِنَفْسِ نَصَاحَةً مِنْهُ عَلَيْهِ فِي فَيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ
بِذَلِكَ، وَيَصْنَعُ الْوَكِيلُ لِلْمُوَكَّلِ مِثْرَةً يَبْرَأُ، لَوْ كُنَّ الْمُشْتَرِي عَلَى لَثْمٍ، وَفِي قَوْلِ
أَبِي يُونُسَ: «لَا يَصِيرُ قَصَاصًا»

وَفِي «نَوَادِرِ ابْنِ سَعَادَةَ» إِنْ كَانَ دَيْنُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُوَكَّلِ، فَارْدَانُ
يُخْلَعُ قَصَاصًا، لَيْسَ بِهِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ يَبِيعُ لَهُ مُطْلَقًا الْمُشْتَرِي بِالنَّصْرِ ١٠٥،
لَنْ هُنَا لَعْدُ «لَعَتَاوِي الصَّعْرِي»

قَوْلُهُ (وَبَدِينِ الْوَكِيلِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ، إِنْ كَانَ يَفْعُ الْمَقَاصَةَ عِنْدَ أَبِي حَسَنٍ
وَمُحَمَّدٍ، لَمَّا أَنَّهُ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ عَنْهُ)، يَفِي أَنَّ الْوَكِيلَ يَمْلِكُ الْإِثْرَاءَ الْمُشْتَرِي عَنْ

وَلَكِنَّهُ يَضْمِنُ لِلْمُؤَكَّلِ فِي الْمَضْلِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿عَلَامَةُ الْبَيِّنَةِ﴾

الَّتِي عَنْدَهُمَا، وَهُوَ إِيرَاءُ بَعْرِ بَعُوضٍ، لِأَنَّ الْفَصَّ حَقٌّ، وَيَضْمِنُ الْمُتَضَاعِدُ أَيْضًا،
لِأَنَّهُ إِيرَاءُ نَصًّا، وَلَكِنَّهُ بَعُوضٌ، فَكَانَ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ أَنْ يَمْلِكَهُ.

قَوْلُهُ [١٠٠، ١٠١]، (وَلَكِنَّهُ يَضْمِنُ لِلْمُؤَكَّلِ فِي الْمَضْلِيِّ)، أَيْ، وَكَانَ الْوَكِيلُ
مَنْ أَمَرَ الْتَمَسَ لِلْمُؤَكَّلِ فِي فَضْلِ الْإِيرَاءِ، وَفَضْلِ الْمُقَاضَاةِ بِدَلِيلِ الْوَكِيلِ

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَإِنَّهُ الْمَرْجِعُ وَالْمَتَّ

باب الوكالة بالبيع والشراء

فصل في الشراء

قال ومن وكل رجلاً بشراء شيء، فلا بد من تسعة حنسه وحنسه أو حنسه ومبيع نفسه بصير يفعل الموكن به مضموناً فتنكته الإيثار، (لأن أن يوكنه وكنت عنه يقول الشئ لي ما رأيت)، لأنه موصى الأمر إلى رأيه، وأي شيء يشتريه يكون منتزلاً والأصل فيه أن الجهة النسيئة تحمّل هي الوكاه كجهته الموصف شتخت، لأن من التوكيل عس توسعة؛ لأنه استغناء ربي اغتر هذا لشرط بغير الحرج وهو مدفوع.

— عليه السلام —

باب لوكالة بالبيع والشراء



فصل في الشراء

قدم بات لوكاله بالبيع والشراء على سائر الأنواع؛ بكثرة وقوع البيع والشراء، ومساس الحاجة إلى الوكاه في ذلك.

ثم قدم فصل شراء، لأن الشراء مشتق من الأصل في عقد البيع، وهو لبيع، والبيع مبرجل به، واشتوب قبل الزوال، فكان اشراء أولى بالتقديم.

قوله، (قال، ومن وكل رجلاً بشراء شيء، فلا بد من تسعة حنسه وحنسه أو حنسه ومبيع نفسه)، أي قال القشوري في «مختصره»، وتماثيه فيه «لأن أن يوكنه وكنت عنه»، يقول بغير ما رأيت.

وأراد بالجنس، النوع، لا مصطلح أهل المصطفى، وهو الكلي المقول على

بسم الله الرحمن الرحيم

الوكالة الحاصّة إذا كانت تخمّع أحاساً محتلمة، أو ما هو في حكم الأجناس؛ فإن
الوكالة لا تجوز حتى يُشَيّص الصفة، أو الثمن، كقوله: «شترى بي ثوباً» لأن اسم الثوب
يقع على جنس، فلا نداء يذكر جنساً منها، فإن اشترى الوكيل شيئاً منها؛ كان
مُشْتَرِيّاً لِمَب

[وكذلك] إذا قال: «شترى لي داراً» لأن الدار وإن كانت جنساً واحداً، إلا
أنها قد صارت في حكم الأجناس؛ لكثرة تفاوتاتها، فأما إذا كان الاسم يقع على
جنسٍ وحيٍّ جازٍ وإن لم يذكر الصفة ولا الثمن، كقوله: «شترى لي حميراً» لأن
لصفة تصير معلومة بحال الموكّل^(١)، كما في «شرح لأقطع»

قال محمد بن الحسن في «الأصل»: «ورداً وكّل امرئ رجلاً أن يشتري له
جارية أو عبداً، فإن هذا لا يجوز من قبل أن يعدّ و الخواري مختلفون، فإن وكّله
أن يشتري له عبداً مؤبداً، أو حبيباً، أو سبيّاً، أو سقى جنساً من الأجناس^(٢)؛
فإن ذلك جائز أيضاً، وتسمية الثمن وتسمية الجنس سواء».

ثم قال في «الأصل»: «ورداً وكّله أن يشتري له ذبابة؛ فإن ذلك لا
يجوز وإن سقى الثمن من قبل أن تدوّت محتلمة» رداً فإن له: «شترى لي حميراً»،
ولم يُسمّ الثمن، فهو جائز عليه، وكذا لو قال: «شترى بي بعلاً»، فإن اشترى به
شيئاً لا يتعاضد الناس في وثيقته؛ لا يلزم الأمر، ولزم المشتري».

ثم قال في «الأصل»: «ورداً أمره أن يشتري به ثوباً؛ فإن ذلك لا يلزم الأمر،
وإن سقى الثمن فإن ذلك أيضاً لا يجوز من قبل أن الثياب محتلمة، فإن قال امرئ

(١) ما بين العقود من زيادة من «ن»، «م»، «و»، «ح»، «ع»، «س»

(٢) نظير «شرح محضر القدرى» للأقطع [٣٥٩/١-٣٦٠]

(٣) غير ما سقى من المؤبد والعشيق والثدي. قد جاء في حاشية «شرح»

﴿ هبة لله ﴾

في ثوب يهوديًا ، ولم يُسمَّ الشمس ، فهو جائزٌ إذ اشتراه ما تُسرى منه ، أو راد عن ذلك بما تتعاضد السُّم في منه ، وكذلك كلُّ حسيٍّ سقاء من الثياب ، فإن سُمِّيَ به ثياباً ، فرادٌ على ذلك شمسٌ ؛ لم يدرم الأمر ، وإن قصص من ذلك ١١ ١٢ ١٣
لشمس ، لم يلزم الأمر ، فإن وصف به صفةً وسُمِّيَ به ثياباً ، فبشري به تلك الصفة باقٍ من ذلك الشمس ؛ جارٍ ذلك على الأمر

ثم قال في «الأصل» : «وإذا وكله أن يشتري له داراً ، ولم يسمَّ الشمس ؛ فإن ذلك لا يبرم الأمر ، ولا يحور عنه» . هـ كذا فقط محمدي في «الأصل»

وقالوا في «شروح الجامع الصغير» : «رُحِّلَ أمر آخر أن يشتري خارية أو ثوباً ، أو دابةً ، أو داراً ، ولم يسمَّ الشمس ؛ فهو مُشترى بغيره ، والوكالة باصةً ، وإن سُمِّيَ ثوباً ، وبَيِّنَ جنس الدابة والثوب ؛ جارٍ» .

وقال قاضي خان في «شرح» : «والأصل في هذا أن لوكالة ضربين خاصةً ، وعامةً ، فإن كانت عامةً : تصحُّ مع الجهالة الكثيرة ، كما يُوقَلُ شتر ما شئت ، أو ما رأيت ؛ لأنه قَوْضٍ لِرَأْيٍ إِلَيْهِ ، فصارت سترلةً لمضاعفة والمضاربة ، وإن كانت خاصةً : فإن كانت الجهالة يسيرةً ، لا تمنع صحة الوكالة ؛ لأنها لا تمنع لامتنال

وقال بشرُّ العريبيُّ : تمنع ، وإن كانت كثيرةً تمنع ؛ لأنها تمنع الامتنال ، والجهالة أنواع ثلاثة :

فاحشة ، وهي ما كانت في شخص تمنع لوكالة وإن بين اشترى ، كما لو وكله

(١) في «مع» ١٢١١ (هرويه) ، والثبت هو الموافق لما وقع في «الأصل» المعروف باسمه

(٢) ينظر «الأصل» / معروف بالبط ، ١١ ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، صفة ورر في الأوقاف القطرية

(٣) ينظر «نحو العبد» ١٠ ، ٢٣٢/٣

﴿ عناية البيان ﴾

بشراء ثوب، أو دابة لا يصح ما سمَّيَ النوع، لأن الثوب إحساسٌ مختصة، تقع
عنى الكزياس^(١)، ولحرير، ولحر وغير ذلك، وبين الحس والحس تدوت
فاحس

وسباب الثمن لا تروى الجهالة، بل قد يكون هروياً يؤخذ بعشرين، وقد يكون
ثوباً مزوياً يؤخذ بعشرين أيضاً، فلا يقدر على الامتثال، فيحتاج إلى بيان الصفة
والدابة اسم لأحاسي^(٢) مختصة، لأنه اسم يما يثبت على وحو الأرض
حقيقة

وهي عرف الناس: يتاوى البقر، والعم، والجمل، والإبل، فما لم يسم
النوع لا يجوز.

وكذا إذا قال: اشتري مملوكاً، أو حيواناً، زبني شخصاً، لا يجوز، لأن
الاسم يقع على أنواع مختصة، مما لا يبيِّن النوع لا يجوز.

وجهالة بسيرة، وهي ما كانت في نوع المخصي، كما لو وكله بشراء جمل،
أو قرس، أو ثوب يهودي^(٣)، يصح وإن لم يبيِّن الثمن، لما روي عن النبي
ﷺ: «أَنَّهُ وَكَّلَ حَكِيمٌ بَنِي جَرَامٍ بِشِرَاءِ شَاةٍ بِالْأَضْحَى»^(٤)، وجعل جهالة النوع عفواً.

ولأن التدوت بين النوع والنوع يسيراً، فلا تمنع الامتثال، لكن تصرف
الموكله إلى ما يليق بحال الموكر، حتى أنه لو كان كذاً، أو فاسياً^(٥)، فاشترى

(١) في اداء بشراشي.

(٢) الكزياس بكسر الكاف: هي ثياب الخشب ولدتهم لتعريف بذلك.

(٣) وقع بالأصل «الأحاسي» والمثبت من (ال)، (ام)، (امح)، (امح)، (امح)، (امح).

(٤) في (ع)، (ام)، (امح) هروياً.

(٥) مسمى بحريجه.

(٦) فاليرياً شبه إلى «العالير» وله يهتد إلى معاد بعد مريد التبع، لكن وقع وتكره في حصة من كذا =

ثم إن كان اللفظ **يجمع أخصاً** أو ما هو في معنى **الأخص** لا يصح التوكيد وإن بين الثمر؛ لأن يذلل لثمر يؤخذ من كل جنس فلا يذري مراد الأمر لتفاحش الجهالة (وإن كان جنساً يجمع أنواعاً لا يصح إلا إنسان الثمن أو النوع)؛ لأنه يتقدير الثمن يصير النوع معلوماً، ويذكر النوع نفي الجهالة فلا تمنع الإنبات

وشاء. إذا وكفه بشرء عبد أو جارية لا يصح؛ لأنه يشمل أنواعاً وإن بين النوع كالتركي والحشي والسدي والمولد حار، وكذا إذا بين الثمن لما ذكرناه، ولو بين نوع أو الثمن ولم يبين الصفة والخردة والرداءة والسطة جار؛ لأنه جهالة مستدركة، ومراعاة من الصفة المذكورة هي الكتاب النوع

وفي «الجامع الصغير» ومن قال **لاخر اشتر لي ثوباً أو دابة أو دراً** قالوا كنه باطللة لجهالة الماشية، فإن لدابة في حقيقة اللع اسم لما يدر على وخر لأرض

وفي العرف يطلو على الحيل والخيما والتبع فقد جمع أخصاً، وكذا

في غيبة هيب

قوله: (إن كان اللفظ يجمع أخصاً)، كلدابة واشوب.

قوله: (أو ما هو في معنى الأخص)، كلدار

قوله: (والمولد)، وهو ما كان من الرقيق مولوداً في البيت، لا محسوباً.

قوله: (لما ذكرناه)، إشارة إلى قوله (لأن يتقدير لثمر بصير النوع معلوماً).

قوله: (والسطة)، السطة، مصدر قولهم وسطت القوم سطة، أي: توسطتهم.

قال تعالى: ﴿توسطنهم﴾ [المائدة ٥]، وهو بمعنى: الوسط، كالعدة والوعيد، والعطية والزعيط.

الثوب؛ لأنه يتناول الملبوس من الأطلس إلى الكساء ولهذا لا يصح تسميته
منهراً وكذلك الدار تشمل ما هو في معنى الأجاس، لأنها تحلف بخلافها
باختلاف الأغراض والجيران والمرفق والمكان واللدان فيعذر لا يمتثل.

قال: وإن سمي ثمن الدار ووصف جنس الدار والثوب حاز مائة
نوعه، وكذلك إذا سمي نوع الدابة بأن قال جداراً

قال: ومن دفع إلى آخر دراهم وقال اشتر لي بها طعاماً ..

في باب البيع

قوله: (لأنه يتناول الملبوس من لأطلس إلى الكساء)، وكأنه أراد بالأطلس
لرفع من الثياب، ومن الكساء أذوتها، ولم يرد في اللغة هكذا.

فإن صاحب «الجمهرة»: «الطنسة» كندرة هي عبوة، والدنب أطلس، وكذلك
يون كل شيء يثسبه. يقال: طلس بطنس طناً^(١)

وقال في «تهذيب ديوان الأدب»: «لأطلس على لون الدنب، يقال دنت
أطلس، والأطلس: اخنق من الثياب»^(٢).

وبعض الفصلاء^(٣):

الإنس مُشَقُّ مِنَ الْأَنَسِ وَالْأَنَسُ أَنْ تَأَى عَنِ الْإِنْسِ
بِأَنَّهُمْ مُلَسَّ وَلَكِنَّهَا عَلَى دَنَابٍ مِنْهُمْ طَنَسٍ

قوله: (قال) ومن دفع إلى آخر دراهم وقال. اشتر لي بها طعاماً ١٨٥ ط م ١٨٥

١ - سطر «جمهرة اللغة» لابن دريد [٨٣٦/٢]

٢ - سطر «معجم ديوان لأدب» للعارفي [٢٦٨، ١]

٣ - هذا البيان غير مشهور في حصة أبيه أخرى في «المصنف» - معشر [٨٥]

وإنما المؤلف من الشاهد الاستدلال به على أن الأطلس هو لا غير

فهو على الحظطة ودقيقتها

﴿عنه تبارك﴾

فهو على الحظطة ودقيقتها، أي قال في «لجامع الصغير»^(١)، في البيع، في أول باب الوكالة بالتبع واشترى.

قال محمد في «الأصل»: «وإن دفع إليّ دراهم وقال: اشترى بي طعاماً، فاشترى له به حنطة، جاز ذب على الأمر، وإن شترى بها حباً أو مأكلة، لم تجز على الأمر، استخيس ذلك، وإن شترى بها دقيقاً، أو خبزاً، فإن كان ذلك يشتري به مثلاً يملك الدراهم، فهو حائز على الأمر، وإن كانت دراهم كثيرة لا يشتري بها مثلاً ذلك، لم تجز ذلك على الأمر»

وإن لم يدفع إليه شيئاً وقال: اشتر لي حنطة، فاشترى له حنطة؛ فإنه لا يجوز على الأمر من قبل أنه لم يسم به كم يشتري»^(٢) كذا في «الأصل»، في باب الوكالة باشتراء والتبع الذي لا يجوز على صاحبه

واراد بالدقيق والخبز: دقيق الحنطة وخبز الحنطة؛ لأن الوكيل يشترى طعام إذا شترى الشعير؛ لا يجوز، فكذا إذا اشترى دقيقه وخبزه.

ألا ترى إلى ما نص محمد في «الأصل» في باب الوكالة في لشم بقوله «وإذا وكل رجلاً رجلاً أن يسلّم له دراهم في طعام؛ فاطعام عسل الحنطة، استخيس ذلك، فإن أسلم في شعير، أو تمر، أو في سمنيم؛ فهو حائز على التوكيل، ولا يجوز على الأمر»^(٣) إلى هنا لفظ «الأصل»

والقياس، أن يتناول كل طعام من المأكلة ولحم وغير ذلك؛ لأن الطعام اسم لما نطعم، وهو عام، ولهذا لو أوصى بالطعام؛ سئل فيه كل مطعم، ولهذا

(١) يعر «الجامع الصغير» مع شرحه السبع الكبير [ص/٢٥٣]

(٢) يعر «الأصل المردف بالسبعة» [١١/٢٦٠ طبع دررة لأدوار المطبعة]

(٣) المصدر السابق [٥/٧٣]

والقياس أن يكون على كثر مطعوم اعترافاً بالتحقيقة كما في نسيب على
لاأكل إذ استطاع اسم لما يطعم

في غاية السهولة

نوحلف ألا يأكل طعاماً ، كان عذماً فيما يطعم ، وهو ما يتأتى فيه المضغ والابلاع ،
تكذا هذا .

وجه الاستحسان أن الطعام في عرفهم ساوٍ [١٦١] والجنة ودقيقها ما
ذكر مقروناً بالشراء ، ولهذا نُسِمَ عندهم لسوق شيء يباع فيها الجبنة ودقيقها
سوق الطعام ، وإذا كان لعرف هكذا ترك لقيس به ، لأن العرف أقوى من القياس ،
لأن الثالث بالعرف كالثابت بالنصر ، ولا عرف في اليمن ونوصيته ، ففي مطلق
الطعام مراداً ، كما هو أصل الوضع .

قال في «الفتاوى الصغرى» : «قال شيخ الإسلام حواهر رآه . إن كنت
الدرهم كثيراً ، بحيث يشتري بها الجبنة لا الدقيق والخبز ، فاشترى بها لوكيل
خبزاً أو دقيقاً ؛ لا يجوز على التوكيل ، وإن كانت وسطاً يشتري بها الجبنة أو
الدقيق ، فاشترى بها الوكيل الجبنة أو الدقيق ؛ حرام ، ولو اشترى بها الخبز لا
يجوز . وإن [١٦٢] كانت فيه ، بحيث لا يشتري بيئتها في العرف إلا الخبز ،
بأنه يجوز إذا اشترى الخبز» .

وذكر المصدر الشهيد في أول باب الوكالة بالبيع والشراء من تبوع «الجامع
الصغير» . «قال الفقيه أبو حنيفة : إن كثرت لأهلك الجبنة ، وإن قلت ؛ فعلى
الخبز ، وإن كانت بين ذلك ؛ فعلى الدقيق» .

وقال في «الفتاوى الصغرى» : «ذكر محمد عزمهم ، أم في عرفها ما طعام
بضمة منه من غير دام ، كاللحم المطبوخ والمعشوي ونحوه ، فسصرف الوكالة

وَخُهُ الْإِسْتِخْصَادُ أَنْ اعْرِفَ أَنَّكَ وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ إِذَا ذُكِرَ مَقْرُونًا
بِاسْتِيعٍ وَاسْتِيعٍ وَلَا عَرَفَ فِي الْأَكْلِ قَتْلِي عَلَى الْوَضْعِ، وَقِيلَ إِنْ كَثُرَتِ الدَّرَاهِمُ
فَعَلَى الْحِطَّةِ، وَإِنْ قَلَّتْ فَعَلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا نَسَّ ذَلِكَ فَعَلَى الدَّقِيقِ.

عَلَى الْبَيَانِ

لِي ذَلِكَ دُونَ الدَّقِيقِ وَالْحِطَّةِ وَالْخَيْرِ، وَالْمَقْرُونِ عَلَى هَذَا

وَفِي «الْقُدُورِيِّ» عَنْ أَبِي يُونُسَ: إِذَا كَانَ ثَمَنُهُ رَيْبَةً، فَدَفَعَ إِلَيْهِ دَرَاهِمَ كَثِيرَةً،
فَهُوَ عَلَى الْخَيْرِ، وَإِذَا وَكَّنَهُ بَشْرًا، نَحِمَ بِدَرَاهِمٍ، فَاشْتَرَى الْمَصْبُوحَ أَوْ الْمُسَوِّدَ
مَعَهُ، لَا يَحْجُورُ عَلَى الْإِمْرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا بَرًّا حَرًّا

وَلَحْمًا لَطِيفًا أَوْ لَوْحَشَ يَحْجُورُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ يُبَاعُ فِي أَسْوَاقِهِ مَعَهُ فَيُشْتَرَى
السُّرُّ، وَيُشْرَى الشَّاةُ الْحَيَّةُ، أَوْ الْمَذْبُوحَةُ، لَا يَحْجُورُ عَلَيْهِ وَإِنْ مَسَى فِي الْأَمْرِ بَعْدَهُ
دَرَاهِمُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُسْلُوحَةً، وَبِوَأَمْرِهِ بِشَرَاءِ التَّنِصُّصِ، فَهُوَ عَلَى نَيْصِ الدَّجَاجَةِ،
مُخَالَفٍ لِلْيَمِينِ عَلَى أَكْلِ التَّنِصُّصِ، حَتَّى يَقَعَ عَلَى نَيْصِ لَطِيفٍ^(١)، هَذَا كَقَوْلِهِ
فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرَى»، كَتَبَهُ تَكْثِيرًا لِلْفَوَائِدِ.

قَوْلُهُ (أَنْ لَعَرَفَ أَمَلْتُ)، أَيُّ: أَقْوَى مِنَ الْقَاسِ

قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ)، أَيُّ: اعْرِفَ وَاقِعَ عَلَى الْحِطَّةِ وَدَقِيقِهِ، وَفَذَلِكَ
مَرَّ الْبَيَانُ.

قَوْلُهُ: (مَنْعِي عَلَى الْوَضْعِ)، وَهُوَ أَنَّ الطَّعَامَ اسْمٌ لِمَا يُطْعَمُ.

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ إِنْ كَثُرَتِ الدَّرَاهِمُ)، إِلَى آخِرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ
الْبُزْجَانِيِّ، وَفَذَلِكَ مَرَّ قَوْلُ هَذَا

قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَلَّتْ فَعَلَى الْخَيْرِ)، لِأَنَّهُ لَا يُدْخَرُ عَادَةً.

قَالَ: وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ وَقَصَرَ، ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ، فَهُوَ أَنْ يَرُدَّهُ
بِالسَّعْبِ مَا دَامَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ،
.....

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ وَقَصَرَ، ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ، فَهُوَ أَنْ يَرُدَّهُ
بِالسَّعْبِ مَا دَامَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ، أَيْ: أَنَّ الْفُتُورِيَّ فِي «مَحْتَصَرٍ»، وَتَمَامُهُ فِيهِ: «إِنْ
سَلَّمَ إِلَى الْمُوَكَّلِ، ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(١)، وَدَبَّكَ لِأَنَّ حُقُوقَ الْفَقْدِ رَاجِعَةٌ إِلَى
الْوَكِيلِ فِي بَابِ الْبَيَاعَاتِ، وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ مِنْ حُقُوقِ الْفَقْدِ، فَيَرُدُّهُ الْوَكِيلُ مَا دَامَ فِي
يَدِهِ بِخِلَافِهِ إِذَا سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ حَيْثُ لَا يَرُدُّهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ لِأَنَّهُ اقْطَعَ حَقَّ
الْوَكِيلِ بِانْتِهَاءِ الْوَكَالَةِ.

وَلِهَذَا قَالُوا: إِذَا سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ، لَمْ يَكُنْ لِشَيْعٍ أَنْ يُطَابِتَ الْوَكِيلَ
بِالسَّعْبِ، لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْوَكَالَةِ وَاقْطَعَ حَقَّهُ، كَذَلِكَ هَذَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْحَامِعِ الْكَبِيرِ»: «الْوَكِيلُ بِشُرَاؤِ إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً
وَرَفَعَهَا إِلَى الْأَمِيرِ، ثُمَّ غَنِمَ بِعَيْبٍ [١، ٢، ٣، ٤] فَهُوَ لَا يَرُدُّهَا إِلَّا بِرِضَا الْأَمِيرِ، فَإِنْ لَمْ
يَدْفَعْهَا إِلَى الْأَمِيرِ، فَهُوَ أَنْ يَرُدُّهَا، فَإِنْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ، أَوْ أَبْرَأَ الدَّيْعَ عَنِ الْعَيْبِ، وَقَدْ
أَقْرَأَ الْأَمِيرُ بِرَدِّهَا؛ صَحَّ رِصَادُهُ، وَإِبْرَاؤُهُ فِي حَقِّهِ دُونَ [٢٨٢، ٢٨٣] الْأَمِيرِ، حَتَّى كَانَ لِلْأَمِيرِ
أَنْ يَأْخُذَ بِالْجَارِيَةِ مَعَ الْعَيْبِ، وَإِنْ شَاءَ نَزَعَهَا عَلَى الْمَأْمُورِ، وَصَمَّمَهُ الثَّغْرَ»^(٢).

قَالُوا فِي «الشُّرُوحِ الْحَامِعِ الْكَبِيرِ»: «وَهَذِهِ اسْمَالُهُ حُجَّةٌ لِأَبِي خَبِصَةَ وَمُحَمَّدٍ
عَنِ أَبِي يُونُسَ فِي مَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ بِالسَّعْبِ، إِذَا أَبْرَأَ الْمُشْتَرِيَ عَنِ الثَّغْرِ، فَلَوْ لَمْ
يَكُنْ لِأَبْرَأَ عَنِ الثَّغْرِ صَحِيحًا ثَمَّةً فِي حَقِّ الْأَمِيرِ، لَمْ يَصَحَّ لِأَبْرَأَ عَنِ الْعَيْبِ هَهُنَا».

أَيْضًا مِنَ الْمَشَايِخِ مَنْ قَالَ: تَأْوِيلُ مَا ذَكَرَ هَهُنَا: إِذَا أَبْرَأَ الْوَكِيلُ الْبَائِعَ عَنِ
عَيْبِ قَلْبِ الْقَبْضِ، لِأَنَّ قَلْبَ الْقَبْضِ الْعَيْبُ لَا حِصَّةَ لَهُ مِنَ الثَّغْرِ، بَدَلًا أَنْ الْبَائِعَ

(١) نَظَرُ «مَحْتَصَرِ الْفُتُورِيِّ» [ص ١١٥ - ١١٦].

(٢) نَظَرُ «الْحَامِعِ الْكَبِيرِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ [ص ٢٢١].

بسم الله الرحمن الرحيم

دا صالح المشتري عن العيب على ثوب بعينه قبل انقص ، لم يكن للثوب جنة
لعيب ، بل نصيب كان السبع ، وفي البيع ثوب ، حتى يقسم الثمن عليهما على قدر
فستهما ، فإد لم يكن للعيب جنة من الثمن ، لم يكن إبراء البائع عن العيب إبراء
عن شيء من الثمن ، فصح .

فأما بعد انقص لا يصح لإبراء عبد أبي يوسف ، لأن للعيب بعد انقص
جدة من الثمن ، بدليل أنه لصح لو كان بعد انقص ، كان للثوب جنة لعيب ،
حتى لو وحده عيب ، يردده بقدر نقصان لعيب من الثمن ، فكان الإبراء عن العيب
إبراء عن بعض الثمن ، فلا يصح عنه .

ومهم من قال ، لا ، بل صح لإبراء عن العيب عند الكل قتل انقبض وبغذه
وفرأوا أبي يوسف ينس إبراء الوكيل بالشراء عن العيب ، ومن إبراء الوكيل
بالبائع عن الثمن .

والفرق هو أنه لا صرر الأمر في إبراء الوكيل بالشراء عن العيب ، فلو للأمر
أن يتركها على المأمور ، أم في إبراء الوكيل بالبائع عن الثمن ، صرر ، لأنه لو صح
الإبراء كان الثمن على الوكيل ، وبزأ المشتري ، وربما يكون المشتري أملاً من
الوكيل ، فافترقا من هذا الوجه .

فإن لم يحترب الأمر شيئاً حتى هك في يد المأمور ، فإنها تهلك من مال
الأمير ، لأن يده كيد المالك في حق المالك ما لم يحدث منع ، ويترجع الأمر على
المأمور ينقص العيب ، لأن الأمر مشتري منه حكماً ، وقد وحده عيب ، وعجز
عن رد ممتلكها في يده حكماً ، وقد إد لم تمت ، يكن اعورث في يد الوكيل
ترجع الموكل عليه بنقصان العيب ، لأن الإغورار عيب حدث في يد الأمير حكماً

وَمِ كُتْلُهَا إِلَيْهِ

(فَإِنْ سَلَّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ لَمْ يَرُدَّهُ إِلَّا بِذِيهِ) ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى حُكْمُ التَّوَكَّلِ ،
وَلِأَنَّ فِيهِ إِطْلَاقَ يَدِهِ لِحَقِيقَتِهِ فَلَا يَتَحَكَّمُ مِنْهُ إِلَّا بِأَذِيهِ وَلِهَذَا كَانَ خَصْمًا لِمَنْ
يَدْعِي فِي الْمُشْتَرَى دَعْوَى كَالشَّعْبِ وَغَيْرِهِ قَتْلَ التَّسْلِيمِ إِلَى الْمُوَكَّلِ لَا بَعْدَهُ .
فَأَنْ وَيَخُورَ التَّوَكُّلُ بَعْدَ الصَّرْفِ وَالسَّلَامِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَمْلِكُهُ بِنَفْسِهِ

غاية البيان

كَلَّا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ [١٤٤/١] الْعَتَّابِيُّ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» ، وَالباقِي يُعْلَمُ
فِي «شَرْحِ» (١) الْجَامِعِ الْكَبِيرِ .

قَوْلُهُ. (وَمِ كُتْلُهَا إِلَيْهِ) ، أَيْ ، الْحَقُوقُ كُتْلُهَا إِلَى التَّوَكُّلِ .

قَوْلُهُ. (وَلِهَذَا كَانَ خَصْمًا لِمَنْ يَدْعِي فِي الْمُشْتَرَى) ، أَيْ ، وَلَاخِلَ أَنْ حُطِّقَ
اعْتِبَارُ كُتْلُهَا إِلَى التَّوَكُّلِ كَانَ التَّوَكُّلُ خَصْمًا لِلْمُدَّعِي قَتْلَ التَّسْلِيمِ إِلَى الْمُوَكَّلِ لَا بَعْدَهُ .
قَوْلُهُ. (كَالشَّعْبِ وَغَيْرِهِ) ، كَالصَّبِيِّ لِمَا دُونَ بِلِشْرَاءِ .

قَوْلُهُ. (وَيَخُورُ التَّوَكُّلُ بَعْدَ الصَّرْفِ وَالسَّلَامِ) ، وَهَذَا لِقَوْلِ الْمُؤَدِّيِّ
فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٢) ، وَدَلَّتْ لِمَا ذَكَرَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ التَّوَكُّلِ بِقَوْلِهِ: (كُلُّ عَقْدٍ جَارٍ أَنْ
تُعْقِدَهُ الْإِنْسَانُ بِنَفْسِهِ ؛ جَارٍ أَنْ يُوَكَّلَ بِهِ غَيْرُهُ) .

وَعَقْدُ الصَّرْفِ وَاسْتَلَمَ يَحُورُ أَنْ يُبَشِّرَهُ الْمُوَكَّلُ بِنَفْسِهِ ، فَجَارَ تَوَكُّلُهُ عَلَيْهِ ،
وَلَكِنْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا إِذَا وَكَّلَ الْمُسْتَلَمُ إِنَّهُ رَحَلًا بِغَوْلٍ عَقْدَ السَّلَامِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ،
مَعَ أَنَّ مَاشَرَةَ الْمُوَكَّلِ بِنَفْسِهِ تَحُورُ

فَجَوَابُهُ أَنَّ الْمَبْسُورَ لَا يَخْلِكُهُ بِنَفْسِهِ بَلْ يَخْلِكُهُ لِكُونِهِ يَتَّبِعُ اسْتَعْدُومَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ

(١) رَوَى الْأَصْلُ «شَرْحَ» وَالْعَنِيَّةُ مِنْ: (أَنْ ، وَلاَمٌ ، وَاقِعٌ ، وَفَعٌ ، وَاصٌّ) .

(٢) يَنْظُرُ: «مَخْتَصَرُ الْمُؤَدِّيِّ» [ص/١١٦]

فَسَمِيتُ التَّوَكُّلَ بِهِ عَلَى مَا مَرَّ ،

حُورٌ ذَلِكَ مِنَ التَّسْمِ إِلَيْهِ رُحْمَةٌ بِهِ ، دَفْعًا لِحَاجَةِ الْمُفَالِيسِ ، وَقَدْ رُوِيَ : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَقِيَ عَنْ بَيْعٍ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ ، وَرُخِّصَ فِي التَّسْمِ »^(١) ، وَمَا تَبَيَّنَ مَحَلَّابُ لِقِيَاسٍ يَفْتَصِرُ عَلَى مَزِيدِ النَّفْسِ ، هُنَّ يَخْرُجُ تَوَكُّيُهُ عِزُّهُ

أَوْ يَقُولُ حَرَّ بَيْعِ الْمَعْدُومِ صَرُورَةَ دَفْعِ حَاجَةِ الْفَقِيرِ ، وَاسْتِثْنَاءُ بِالصَّرُورَةِ بِتَقْدِيرِ الصَّرُورَةِ ، فَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهُ [١٢١٣] فِي التَّوَكُّلِ ، وَلَمْ يَرِدْ نَفْصًا عَلَى الْكُفِيِّ لَدِي قَالَهُ الْقُدَوِيُّ ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَتَ الْمُنْعَمِ إِلَيْهِ انْعَقَدَ بَقِيَهُ لِعَارِضِ الصَّرُورَةِ ، وَالْعَوَارِضُ لَا تَنْفَعُ فِي الْفَوَائِدِ ، هَذَا مَا سَمِعَ بِهِ حَاطِرِي فِي هَذَا الْمَقَامِ .

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي « الْأَصْلِ » فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَكُّلِ فِي الصَّرَفِ « إِرَادَ وَكَّلَ رَجُلٌ رَحْلًا ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ عَشْرَةَ دِينَارٍ تَصْرِفُهَا بِدِرَاهِمٍ ، فَهُوَ جَائِزٌ ، وَلَا يُفِيدُ ذَلِكَ عَيْنُهُ رَسَّ الدَّائِمِ عَلَى الصَّرَفِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِمِ الْعُقْدَةَ ، إِنَّمَا وَلَّى الْعُقْدَةَ التَّوَكُّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَ رَحْلًا يَصْرِفُ لَهُ دِرَاهِمًا ، وَوَكَّلَ آخَرَ رَحْلًا بِدِينَارٍ يَصْرِفُهَا ، فَالْتَفَى الْوَكِيلَانِ وَتَصَارَفَا ، فَهُوَ حَائِزٌ ، وَلَا يُفِيدُ ذَلِكَ عَيْنُهُ « مُرْكَلِي »^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ « الْأَصْلِ » .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي « الْأَصْلِ » فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَكُّلِ فِي التَّسْمِ : « إِرَادَ وَكَّلَ الرَّجُلُ رَحْلًا أَنْ يُسَلِّمَ لَهُ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ فِي كُرٍّ جَنْطِيٍّ ، فَاسْلَمَ إِلَى رَجُلٍ ، وَاشْرَطَ ضَرْبًا مِنَ الْجَنْطِيَّةِ مَعْلُومًا رَاجِلًا مَعْلُومًا ، وَسَمَّى لِمَكَانٍ لَدِي يُوَفِّيهِ بِهِ وَكِيلًا مُسَمًى ؛ فَهُوَ [١٢١٤] حَائِزٌ ، وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَقْبِضَ الطَّعَامَ إِذَا حَلَّ .

وَلِذَا كَانَ لَوَكِيلٌ نَقْدَ الدَّرَاهِمِ مِنْ عِنْدِهِ ، وَنَمْ يَدْفَعُ لَهُ الَّذِي وَكَّلَهُ شَيْئًا ؛ فَهُوَ حَائِزٌ ، وَالطَّعَامُ لِلَّذِي وَكَّلَهُ ، وَالدَّرَاهِمُ دَيْنٌ لِلْوَكِيلِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، فَإِذَا قَبِضَ الْوَكِيلُ

(١) مضمون تخريجِهِ .

(٢) ينظر « الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالسُّيُوطِ » ر ٢١٣ / طبعة وزارة الأوقاف المصرية

ومُرَادُهُ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ دُونَ قَبُولِ السَّلَمِ ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ لَا يَجُورُ ، فَإِنَّ التَّوَكُّيلَ
يَبِيعُ طَعَامًا فِي دَمَتِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لِعَبِيرِهِ ، وَهَذَا لَا يَجُورُ .

فَإِنْ فَارَقَ التَّوَكُّيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ؛ بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِوُجُودِ الْإِتْرَافِ مِنْ

غَايَةِ الْبَيَانِ

الطَّعَامِ ؛ فَلَهُ أَنْ يَخِيَسَهُ عَنْهُ حَتَّى تَقْبِضَ الدَّرَاهِمُ مِنَ التَّوَكُّلِ وَيَسْتَوْفِيَهَا ^(١) . إِلَى
هَذَا لَفْظُ «الْأَصْل» .

قَوْلُهُ (وَمُرَادُهُ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ) ، أَيُّ مُرَادُ الْقُدُورِيِّ بِالتَّوَكُّيلِ بِعَقْدِ
السَّلَمِ ؛ التَّوَكُّيلُ بِالْإِسْلَامِ ، بِمَعْنَى أَنْ الْمُرَادُ مِنَ التَّوَكُّيلِ بِعَقْدِ السَّلَمِ مِنْ حَيْثُ رَتَّ
السَّلَمِ دُونَ قَبُولِ السَّلَمِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجُورُ ، وَهَذَا لَا يَجُورُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ التَّوَكُّيلُ ،
بِمُرَادِ أَنْ يَكُونَ لِمَبِيعٍ فِي دَمَتِهِ تَوَكُّيلٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لِعَبِيرِهِ وَهَذَا التَّوَكُّيلُ ، وَهُوَ
لَا يَجُورُ ؛ لِأَنَّ مَنْ بَاعَ بِذَلِكَ نَفْسِهِ مِنَ الْأَعْيَانِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ لِعَبِيرِهِ ؛ لَمْ يَجُزْ ،
بِكَدِّهِ فِي الْإِثْبَاتِ لَا يَجُورُ مَصْرُوعًا عَلَى ذَلِكَ مُحَمَّدٌ فِي بَابِ الرِّكَالَةِ ^(٢) فِي السَّلَمِ .

نَقَالَ ^(٣) : «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا أَنْ يَأْخُذَ بِهِ دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ ، فَأَخَذَ التَّوَكُّيلُ
دَرَاهِمَ فِي طَعَامٍ مُسَمًّى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى الَّذِي وَكَّلَهُ ، فَالطَّعَامُ عَلَى
التَّوَكُّيلِ ، وَثَمَنُ التَّوَكُّيلِ عَلَى الَّذِي وَكَّلَهُ دَرَاهِمُ قَرْضٍ ^(٤) » . إِنْ هَذَا لَفْظُ مُحَسَّنٍ

وَلَمَعْنَى فِي بَطْلَانِ التَّوَكُّيلِ مَا قُلْنَا ، فَإِذَا بَطَلَ التَّوَكُّيلُ بَقِيَ لِرَكَّابِ عَقْدًا لِعَبِيرِهِ ،
فَعَلَتْ رَأْسَ الْمَالِ ، وَهِيَ سَلَّمَتْهُ إِلَى التَّوَكُّيلِ عَلَى وَجْهِ التَّمْلِيكِ ؛ كَذَلِكَ قَرَضَتْ عَلَيْهِ .

قَوْلُهُ : (فَإِنْ فَارَقَ التَّوَكُّيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، بَطَلَ الْعَقْدُ) ، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ

(١) ينظر المصدر السابق [٣٠٤/١١]

(٢) وقع بالأصل «باب البيع» والمنت من «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» ، «الم» .

(٣) أي: محمد بن الحسن

(٤) ينظر «الأصل» المعروف بالمعروف «لمحمد بن الحسن شيخي» [١٤٥]

غَيْرُ قَبْضٍ (وَلَا يُعْتَبَرُ مُفَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ قَبْضٌ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ

فِي «مَحْتَصَرِهِ» ، أَيُّ : إِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ بِعَقْدِ الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ صَاحِبَهُ الَّذِي عَقْدُ
مَعَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَرْطِ الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ قَبْضُ الْبَدَلِ فِي
الْمَجْلِسِ ، وَقَبْضُ اسْتِبْرَافِ حُقُوقِ الْعَقْدِ ، وَمِمَّا تَتَعَلَّقُ بِالْعَاقِدِ ، وَهُوَ الْوَكِيلُ

وَإِذَا وَجِدَ الْقَبْضُ مِنَ الْوَكِيلِ فِي الصَّرْفِ وَاسْتَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ ؛ صَحَّ الْعَقْدُ
لِوُجُودِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَإِذَا خَصَّ الْاِفْتِرَاقُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ الْعَقْدُ ؛ لِانْتِزَاعِ
الْشَّرْطِ ، وَهُوَ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ

وَلَا يُعْتَبَرُ مَفَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ قَبْلَ الْقَبْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَاقِدٍ ، وَلَا يُشْبِهُ قَبْضُ
الْوَكِيلِ قَبْضَ الرَّسُولِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْضُهُ بَعْدَ مَفَارَقَةِ الْمُزَيَّنِ لَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّهُ حُقُوقُ الْعَقْدِ
لَا تَتَحَقَّقُ بِإِذْنِ الرُّسُولِ ، فَقَبْضُهُ إِذْ لَا يَقَعُ عَنِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَيَقَعُ الْاِفْتِرَاقُ مِنْ
غَيْرِ قَبْضٍ ، فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ

يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الرِّسَالَةَ بِالْعَقْدِ تَتَصَرَّفُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ ، وَلَا
تَتَصَرَّفُ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَالْقَبْضُ خَارِجٌ عَنِ الْعَقْدِ ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الرِّسَالَةِ ، ٢٩٠ و ١
قَبْضُ الرُّسُولِ كَقَبْضِ غَيْرِهِ ، فَلَا يَقَعُ عَنْ ٢٩٣ هـ [الْقَبْضُ الْمُسْتَحَقُّ] ، وَهَذَا
مَعْنَى قَوْلِهِ (لِأَنَّ الرِّسَالَةَ فِي الْعَقْدِ لَا فِي الْقَبْضِ) .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ بَطَالِ الْبَقْدِ بِمَفَارَقَةِ الْوَكِيلِ قَبْلَ الْقَبْضِ ، فِيمَا إِذْ كَانَ
الْمُوَكَّلُ غَائِبًا عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ بِصِيرُ كَأَنَّ
الْمُوَكَّلَ صَارَفَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَا تُعْتَبَرُ مَفَارَقَةُ الْوَكِيلِ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ حَوَاقِمُ
رَدِّهِ .

قَوْلُهُ (وَالْمُسْتَحَقُّ بِالْعَقْدِ قَبْضٌ . . .)

العقد، وهو الوكيل، فيصح قبضه، وإن كان لا يفتق به الحقوق كالصبي والعبد المخجور، بخلاف الرسول؛ لأن الرسالة في العقد لا في القصد، وتقبل كلامه إلى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح قال: قال، وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع، فله أن

في غايه السبا

العقد^(١)، وهو الوكيل، فيصح قبضه، وإن كان لا يفتق به الحقوق كالصبي والعبد المخجور، يعني، أن قبض الوكيل يصح، وإن كان هو ممن لا يلزمه به، كما إذا كان الوكيل صبيًا، أو عبداً مخجوراً؛ لأنه العاقد فيصح، بخلاف الرسول، حيث لا يُعتبر قبضه؛ لأنه أجيب عن العقد؛ إذ هو ليس بعاقد.

قوله: (بخلاف لرسول^(٢))، أي: الرسول في الصرف، والرسول في السلم.

وفي بعض نسخ «الهداية»: (بخلاف الرسول^(٣))، وهو يرتبط بقوله: (فيصح قبضه)، أي: يصح قبض الوكيل، بخلاف قبض الرسول؛ فإنه لا يصح قوله: (قال) وإذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله، وقبض المبيع، فله أن

(١) وقع بالأصل «العقد» بالعمت من ان، واد، وفتح، وادح، وادص.

(٢) قد هو المذهب في نسخة التي يحذف المضاف من «الهداية» [٢، ج ٦٠] مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا، وفي نسخة الشافعي من «الهداية» [ق ٢٢٦] مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا، وفي نسخة الشافعي (المقرونة على أكمل النص الشافعي) من «الهداية» [ق ١٩٤] مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا، وفي نسخة مصر الله الحنفى من «الهداية» [ق ٢٠] مخطوط مكتبة جامعة برستون - أمريكا (رسم الحفظ ٣٥٩٤).

(٣) قد وقع المطبوع من «الهداية» للمرحوماني [١٤٠٣]، وقد في نسخة لأزركاني من «الهداية» [ق ١٤٠] مخطوط مكتبة فيصل الله أندي - تركيا، وفي نسخة القاسمي من «الهداية» [١٩٣] مخطوط مكتبة كوبريني فاضل أحمد باشا - تركيا، وفي نسخة القسطنطيني من «الهداية» [٢، ج ٦٣] مخطوط مكتبة وني بيس أندي - تركيا.

يرجع به على الموكل؛ لأنه انعقدت بينهم مبادلة حكمية ولهذا إذا احتلها في الثمن تخالفنا وترد الموكل بالعين على الوكيل وقد سلم المئسري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه؛ ولأن الحقوق لما كانت رجعة إليه وقد علمه الموكل يتكون ريب يدفعه من تايه.

فإن هلك المبيع في يده قتل حنسه، هلك من مال الموكل، ولم ينسقط الثمن، لأن يده كيد الموكل، فإذا لم يحنسه يصير الموكل فابض بيده.

في غايه البيان

يرجع به على الموكل، أي: قال القدوري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن حقوق العبد تنفس بالعقد، ودفع ثمن من حقوق العقد، فيتعلق بالعقد، وهو وكيل إذا كان مطعاً بالدفع كان مأدوماً من جهة الموكل، فيرجع بما دفع على موكل، ولأنه ثبت بين الوكيل والموكل مبادلة حكمية، فصار الوكيل بشراء كلبائع من الموكل بالشراء، لأن العلت يتقبل إس الوكيل أولاً، ثم يتقبل منه إلى الموكل.

والدليل على المبادلة: أن الوكيل والموكل إذا اختلفا في الثمن تعالفا، والتحالفا من خواص المبادلة، ولهذا كان للموكل أن يرد المبيع على الوكيل بالشراء بالعين، وله أن يرجع بقتضاي العين إذا هلك عند الموكل، وهذا مردي

قوله (فيرجع عليه)، أي: يرجع الوكيل على الموكل

قوله (إليه)، أي: إلى الوكيل

قوله (فإن هلك المبيع في يده قتل حنسه، هلك من مال الموكل، ولم ينسقط الثمن)، هذا لفظ القدوري في «مختصره»، وذلك لأن المبيع أمانة في يد الوكيل، لأنه قبضه بموكل، فليس على الأمير شيء ما لم يخذل منعا، ولا بضمه، كما إذا هككت الأديعة في يد [١٦٦ ط/م] للمودع

قوله أن يخسسه حتى يستوفي الثمن إنما تنبأ أنه بمنزلة النافع من المؤكل.

﴿عنه﴾

قوله: (وله أن يخسسه حتى يستوفي الثمن)، وهذا لفظ القنوري^(١)، أي: يؤكل حبس لمبيع عن المؤكل لإشيقاء الثمن، وقد زعم: ليس للمؤكل حق الحبس، فإذا حبسه صار غاصبا، ودبت لأن قبض الوكيل كقبض المؤكل حكما، فوقع المبيع في يده كوقوعه في يد المؤكل، فيصير الوكيل كأنه سلمه إلى المؤكل، فإذا سلمه إليه حفيظة سقط حق الحبس، فكذا إذا سلمه حكما، ولأن الوكيل أمين ألا ترى أنه لا يصغر بالهلا بعهده كالمودع، فليس للأمين حق الحبس بعد الطلب كالمودع.

ولما: أن يقال المالك إلى المؤكل من جهة الوكيل، فصار الوكيل كالنابع من المؤكل، ثم ينبع حق الحبس لإشيقاء الثمن، فكذا الوكيل، لأنه كالنابع قال صاحب «المحيرة»: «لم يذكر محمد في شيء من الكتب أن الوكيل إذا تم يقدر الثمن وسامحه النافع وسلم المبيع إليه، هل له حق الحبس عن المؤكل إلى أن يستوفي الثمن؟»

ثم قال: «حكى عن الشيخ الإمام شمس الأئمة العلواني أن له ذلك، لأن حق الحبس للمؤكل ليس لأجل ما نقد، بل لأجل تتبع حكمي انعقد بين الوكيل والمؤكل، وهذا المعنى لا يختلف بعد انعقد وقبله».

قلت: هذا كلام عجيب من صاحب «المحيرة»^(٢)، وكنت حتمي عليه هذا وقد صرح محمد في «الأصل» في باب الوكالة^(٣) بالشراء فقال [٢٠١] - «وإذا

(١) المصدر السابق.

(٢) من تكامل بين الإمام عزيز بن الأنباري عن صاحب «المحيرة»، رده عليه بط (فتح المصير).

[٣٩، ٨]

(٣) أي: من باب الوكالة كذا جاء في حاشية: ٤٠٥.

وَقَالَ زُفَرٌ: بَشَرٌ لَهُ ذَنْبٌ، لِأَنَّ الْمُؤَكَّلَ صَارَ قَبْضًا بِيَدِهِ فَكَانَتْ سَلَمَةُ إِلَيْهِ
فَسَقَطَ حَقُّ الْحَسَنِ، قُلْتُ: هَذَا لَا يُفَكِّرُ لِنَحْرُورِ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ رَاضِيًا بِسُقُوطِ
حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ، عَنِ أَنَّ قَبْضَهُ مَوْضُوفٌ فَفَعَلَ الْمُؤَكَّلُ إِنْ سَمِيَ يَحْبِسُهُ وَلَتَفْسِهِ عِنْدَ
حَسْبِهِ

﴿عنه بيان﴾

وَكُلُّ الرَّحُلِ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَدَدًا بِأَلْبٍ دَرَاهِمَ بَعِثْتُهُ، فَشَرَّهُ الْوَكِيلُ وَقَبْضَهُ،
بَطَلَ الْأَمْرُ أَحَدًا بَعِيدًا مِنَ الْوَكِيلِ، وَأَبَى الْوَكِيلُ أَنْ يَذْفَعَهُ، فَيَبْذُرُ أَنْ يَمْنَعَهُ ذَلِكَ
حَتَّى يَشْتَرِيهِ الشَّمْسُ فِي هَوْدٍ أَبِي حَبِيبَةَ، وَإِنْ كَانَ الْوَكِيلُ تَمَدَّ الشَّمْسُ أَوْ لَمْ يَنْقُذْ هُوَ
سَوَاءٌ» إِي هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «الْأَصْلِ».

وَقَالَ فِي «الْعَتَاوِيِّ الصَّعْرِيِّ» «لَوْ كَيْسُ بِالْشَّرِّ إِذَا اشْتَرَى بِأَسْهَيْتَةٍ، فَحُلٌّ
عَلَيْهِ الشَّمْسُ سَوِيَّةٌ، لَا يَحُلُّ عَلَى الْأَمْرِ»^(١)، وَقُلْتُ عَنْ بَابِ لَوْ كَالَةِ بِالْشَّرِّ مِنْ
وَكَلَّةٍ «الْكافي».

قَوْلُهُ: (هَذَا لَا يُفَكِّرُ لِنَحْرُورِ عَنْهُ، فَلَا يَكُونُ رَاضِيًا بِسُقُوطِ حَقِّهِ فِي الْحَسَنِ)،
بِعَنِي لَا يُخْتَلُ قَبْضُ الْوَكِيلِ كَقَبْضِ الْمُؤَكَّلِ فِي إِسْقَاطِ الْحَسَنِ، لِأَنَّ قَبْضَ الْوَكِيلِ
لَا يُفَكِّرُ لِاحْتِرَازِ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَا يَتَوَسَّلُ إِيَّاهُ حَقُّهُ فِي الْحَسَنِ إِلَّا بِاقْتِصَافٍ، فَتَمَّ يَحْمِلُ
الْوَكِيلُ بِمَجْرُودِ الْقَبْضِ رَاضِيًا بِسُقُوطِ حَقِّهِ، لِأَنَّ سُقُوطَهُ بِاعْتِبَارِ الرِّضَا، وَلَمْ يُوجَدْ
الرِّضَا لِأَنَّهُ كَالْمُلْجَبِ فِي الْقَبْضِ مَا قَبِلَا

وَطَرِيقٌ آخَرُ هَذَا فِي جَوَابِ زُفَرٍ: أَنَّ الْأَمْرَ مُتَرَدِّدٌ فِي (١) وَ (٢) الْقَبْضِ بَيْنَ أَنْ
يَقَعَ لِلْوَكِيلِ أَوْ لِلْمُؤَكَّلِ، فَإِنْ سَمِيَ حَسْبُهُ لَوْ كَسُ عَنْ الْمُؤَكَّلِ بَعْدَ اقْتِصَافٍ، وَقَعَ الْقَبْضُ
لِلْمُؤَكَّلِ، وَإِنْ حَسْبُهُ وَقَعَ لِلْوَكِيلِ لَا لِلْمُؤَكَّلِ، فَلَمْ يُعْتَرِ الْمُؤَكَّلُ قَابِضًا بِقَبْضِ وَكَيْلِهِ،
لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ بَعْدَ الْحَسَنِ أَنَّ قَبْضَهُ مَا كَانَ لِأَخِي مُؤَكَّلِهِ، بَلْ كَانَ عَمِلًا فِي الْقَبْضِ لِأَخِي

(١) بَطْنُ ١٠ لَاحِظِ الْمَعْنَى [٢٨٧ ١] طَبْعَةُ وَرَارَةِ لِأَوَقَاتِ بَقَرِيَّةٍ

(٢) بَطْنُ ١٠ عَتَاوِيُّ صَعْرِيُّ بِمَعْنَى الشَّهِيدِ [١٦٧ ١٦٨]

بِهَمَّا أَنَّهُ بِقِرْلَةِ ابْنَيْ مِثْ فَكَرَ حَيْثُ لَا شَيْفَاءَ لِنَمٍ فَيَسْقُطُ بِهِلَاكِ
وَلِأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ مَضْمُونٌ بِنَحْسٍ لَا شَيْفَاءَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَهُوَ الرَّهْنُ بَعْدَهُ
بِحِلَافِ النَّبِيِّ، لِأَنَّ النَّبِيَّ نَفْسُ بَهْلَاكِ وَهَذَا لَا يَنْقُصُ أَضْلُ النَّبِيِّ

﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ﴾

نَصَارَ بِالْحَبْسِ غَاصِبًا ١.

ولما: أَنَّ التَّوَكِيلَ كَالْبَيْعِ مِنَ التَّوَكُّلِ، لِأَنَّ لِمَنْتَ اسْتَقْلَالَ التَّوَكُّلِ مِنْ حَيْثُ، ثُمَّ
لِوَكِيلٍ قَدْ عَثَرَ حَقُّ لِمُوكِلٍ فِي الْمُشْتَرَى، حَيْثُ اشْتَرَاهُ لَهُ، فَوَحَتْ عَلَى التَّوَكُّلِ
أَضْ أَنْ يُعَيَّرَ حَقُّ التَّوَكُّلِ فِي لِمَنِ بِالتَّسْلِيمِ إِلَيْهِ، فَكَانَ حَيْثُ لَا شَيْفَاءَ لِنَمٍ
بِحَقِّ، فَلَمْ يَكُنْ عَاصًا.

ثُمَّ قَالَ أَبُو يُونُسَ، إِنَّ مَضْمُونًا صَعَابَ الرَّهْنِ، حَتَّى يَوْ كَانَ فِيهِ وَهْدٌ بِاشْتَرَى
سَقَطَ، وَلَا يُوجَعُ بِالْفُضْلِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ، مَضْمُونٌ صَعَابَ النَّبِيِّ، وَإِذَا هُنَا سَقَطَ كُلُّ الشَّيْءِ، لِأَنَّ
التَّوَكُّلَ كَالْبَيْعِ

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ يَسَّرُ بَائِعٍ حَقِيقَةً، لِأَنَّ بَيْعَ الْمُشْتَرَى يَدْفَعُ
عَلَى التَّوَكُّلِ، وَهُوَ الشَّيْءُ، وَهُوَ الرَّهْنُ بَعْدَهُ، لِأَنَّ الرَّهْنُ هُوَ الْحَبْسُ بِالنَّمِ.

قَالَ [١٧٧] صَاحِبُ «الْهُدَايَةِ» فِي تَعْلِيلِ أَبِي يُونُسَ، (مَضْمُونٌ) [١٧٨]
بِالْحَبْسِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، أَيْ، بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا فَكَانَ الرَّهْنُ، وَلَيْسَ النَّبِيُّ
كَذَلِكَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ مَضْمُونٌ بِاشْتَرَى ابْتِدَاءً، لَا بِوَسْطَةِ الْحَبْسِ، فَلَمْ يَكُنْ كَهَلَاكِ
النَّبِيِّ، لِأَنَّ النَّبِيَّ يَنْقُصُ نَفْسَهُ، بِحِلَافِ مَا سَمِعْنَا فِيهِ

(١) قَالَ فِي «التَّصْحِيحِ» وَرَجَحَ دِينَهُمَا فِي الْهُدَايَةِ، بِإِعْمَادِ الْحَقِيقَةِ وَاسْمِي وَالْمَوْصُفِي وَصَدْرَ
شَرِيحَةِ بَطْرِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ [ص ٣٢١]، «مَحْضَرُ أَحْلَافِ الْمَسَاءِ» [٤، ٨٦]، «السُّوْطُ»
[١٩، ٦١]، «بَدِيعُ الصَّنَاعِ» [٥، ٤٢]، «بَيْسُ الْحَفَائِظِ» [٢، ٢٦١، ٢٦٢]، «التَّصْحِيحُ»
«الْمَحْبُوعُ» [ص ٢٧٤]، «الْبَحْرُ الْإِبْرَاقِيُّ» [٧، ١٥٦]، «حَاشِيَةُ وَهْدِ عِيُونَ الْأَحَادِثِ» [٧، ٣١٩]

فلما: ينقسخ في حق المؤكل والموكل، كما إذا ردة لموكل بعين ورصي الوكيل به.

قال: وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى عشرين أرطال بدرهم من لحم يباع منه عشرة أرطال بدرهم، لزم الموكل منه عشرة بضع درهم عند أبي حنيفة.

فأجاب عنه صاحب «الهداية» وقال: (ينقسخ ما أنصأ بين المؤكل والوكيل، كما إذا ردة على الوكيل باعني، ورصي هو بذلك، فإنه يصير لموكل)، وهذه المسألة عن أبي يوسف؛ لأنه لا يفرق بين هلاك المبيع قبل القبض في يد البائع، وبين هلاكه في يد الوكيل بالشراء بعد خيبه عن المؤكل لاستيفاء الثمن.

ففي الأول ينقسخ البيع، وفي الثاني لا، وينقح البيع بين الوكيل والموكل بالرّد بعين لا بدل على انصائه إذا هلك في يد الوكيل، محرّخ الجواز عن موصع الرّاع.

ثم تمرة لجلال تظهر فيما إذا كان الثمن خمسة عشر مثلاً، وقيمة المبيع عشرة، فعند أبي يوسف: يرجع الوكيل على الموكل بالعصل، وهو الخمسة، ويظهر فائدة ضمان العصب في عكس هذا، وهو أن تكون قيمة المبيع خمسة عشر، والثمن عشرة، يرجع الموكل على الوكيل بخمسة، فعند رفر يرجع الموكل على الوكيل بالخمسة، وعلى قول محمد لا يتفاوت أحد من أن يكون الثمن كبيراً أو قليلاً، لأنه لا يقطع بهلاك المبيع، [أو] لا يجب شيء أصلاً.

نونه (وإذا وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم، فاشترى عشرين أرطال بدرهم من لحم يباع منه عشرة أرطال بدرهم، لزم الموكل منه عشرة بضع درهم عند أبي حنيفة).

وقالوا: يلزمه العشرون.

ودكر في بعض نسخ شيخ قور محمد مع قول أبي خبيبة ومحمد لم يذكر
الخلافا في الأصل. لأبي يوسف أنه أمره بصرف الدرهم في اللحم وظن أن
سعة عشرة أطلال، فإن اشترى بعشرين فقد زاده حيرا وصار كذا وكذا

عنه

وقالوا يلزمه العشرون. وهذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١).

قال صاحب «الهداية». (ودكر في بعض النسخ قول محمد مع قول أبي
خبيبة)، أي: ذكر في بعض نسخ «مختصر القُدوري»^(٢).

ثم قال صاحب «الهداية»: (ومحمد لم يذكر الخلاف في «الأصل») وهذا
لأن محمدا قال في «الأصل» في أحزاب الوكالة في الشراء: «وإذا وكَّنه أن يشتري
له عشرة أطلال لحم بدرهم؛ لزم الأمر بها عشرة بنصف درهم، وكان يلزمه عشرة
أطلال بنصف درهم»^(٣) إلى هنا لفظ «الأصل»، ولم يذكر الخلاف كما ترى.

وجه قول أبي يوسف، أن النبي ﷺ وكل عذرة لبارقي لبشرى له ضحية،

(١) قال في «التصحيح» وقد مشى على قول الإمام النسفي وأبيهما يطر «يدع الصانع»
[٣٠٦]، «الأخضر» [١٦١٢]، «بني الحقائق» [٢٦٢٤]، «الحاية» [١٢٨]، «سورة»
[٣٨١]، «كلمة لبحر ترائي» [١٥٨٨]، «التصحيح» [ص ٢٧٥]، «رد المحتار»
[٥١٧، ٥]، «الباب» [١٤٩/٢]

(٢) ينظر: «مختصر القُدوري» (ص ١١٧).

(٣) لم يطر بهذا الخلاف في شيء من نسخ «مختصر القُدوري» التي بين أيدي، ولا وحده في
شرح حاشية إمامنا، وأبو نصر الأفعى، والكافوري، وبهاء الدين الأنحاصي، وكلها مخطوطة، ولا
في «الجمهرة البيرة شرح القُدوري» للحدادي [٣٠٨١]، ولا كتاب في شرح لكتاب «مسند»
[٤٨٢]، ولا في «حلاصه» لأن شرح القُدوري لعدم تبيين القُدوري [٥٠٠].

ثم رأيت أن يرحم الله هدي قد أشير إلى هذا الخلاف في «المجتبى شرح مختصر القُدوري»
[١٩٥] بـ مخطوط مكتبة فيصل لله هدي - بركي (رقم لحفظ ٨٠٨).

(٤) سطر «الأصل» معروف بالمسودة [١/٢٩٣] طبعة ورادة الأوقات انقطعه.

قال: ولو وكنه شراء شيء بعينه، فليس له أن يشتريه لنفسه، لأنه يؤذي
إلى تغريب الأمر حيث اعتمد عليه ولأن بيعه عزل نفسه ولا يملكه على ما قيل

في غاية لسان

يشتري (٢١٥) بصدور غيره لنفسه.

ألا ترى أنه لو قال: اشتري نفسك عداً بكذا بمبي حاراً، وبجلا بكذا إذا اشتري
عشرين رطلاً من اللحم من لحم يباع عشرون رطلاً منه بدينارهم، حيث يلزم لجميع
عني للمأمور، وهو لو قيل لا لصدق، لأنه حالف، لأن لمؤكل أمره بشراء
لحم، لا المهرول، وهد مهرول

وقال في «شرح لأقطع»: «إن أمره أن يشتري عداً بعينه، واشتري به عبيد
يسوي كل واحد منهما مئة عن أبي حنيفة أنه لا يرم لأمر واحد منهما»،
ونقله عن «المصنف»

ودكر في «المنتحة» وقد إذا أمره أن يشتري له ثوباً هروياً بعشرة، واشتري له
هروياً بعشرة، وكل واحد منهما يساوي عشرة، فإن أبو حنيفة لا يجوز البيع في
واحد منهما؛ لأنني لا أدري أيهما أعطي بجخته من العشرة؛ لأن الحقيقة لا تعرف
إلا بالخبر والطن» ونقله عن «المصنف»^(١)

قوله: (ولو وكنه شراء شيء بعينه، فليس له أن يشتريه لنفسه)،
وهذا لفظ القنوري في «مختصره»^(٢)، وذلك لأنه يرم في العذر بالمسلم، وهو
حرام، ولأنه لو صح شراءه لنفسه، يلزم حراجه نفسه عن الوكالة بغير علم لمؤكل،
فلا يجوز ذلك؛ لأنه فتح عقد، فلا يصح من غير علم صاحبه كسائر العقود، فإد

(١) سطر الشرح محصر بقنوري، لأقطع [ق ٣٦٦]

(٢) يظر انتحة الصاوي «برهان الدين البحاري» [١/١٤٩] مخطوط مكتبه ولي لدين أمدي مري
(رقم الحفظ: ١٤١٩)

(٣) يظر «محصر القنوري» ص ١١٧

لَا يَمْتَحَضِرُ مِنَ الْمُوَكَّلِ ، فَلَوْ كَانَ الشَّرْهُ مُسَمًّى ، فاشترى بخلاف جسده ، أو
لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى

تتمية الفتاوى

نَمْ يَصَحَّ عَزْلُهُ بِنَفْسِهِ عَنِ الْوَكَالَةِ ، بِقَعُ شِرَاؤُهُ لِلْمُوَكَّلِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ لِنَفْسِهِ .

قَالَ فِي «تَمِيمَةِ الْفَتَاوَى» : «الْوَكِيلُ بِشَرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْهِ بِأَنْ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ ؛
لَا يَصَحُّ ، سِوَا مَا بَوَى عِنْدَ الْعَقْدِ الشَّرْهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ صَرَخَ بِأَنْ هَذَا ، اشْهَدُوا أَبِي قَدِ
اشْتَرَيْتُ لِنَفْسِي ؛ [لَا يَصَحُّ] ، إِلَّا إِذَا خَالَفَ فِي الشَّرْهِ لَإِلَى حَيْرٍ ، أَوْ إِلَى جَسَدٍ
غَيْرِ الَّذِي سَمَّاهُ الْمُوَكَّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَ غَيْرَهُ بِاشْتَرَاءٍ ، فاشْتَرَى لَهُ ، صَحَّ»

وَقَالَ فِي «التَّمِيمَةِ» : «هَذَا إِذَا كَانَ الْمُوَكَّلُ غَائِبًا ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَصَرَخَ
بِالشَّرَاءِ بِنَفْسِهِ ، يَصِيرُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ» (١)

وَأَمَّا فِي وَقْعِ اشْتِرَاءِ الْوَكِيلِ أَنَّهُ خَالَفَ أَمْرَ الْأَمْرِ ، فَقَدْ الشَّرَاءُ عَلَى
نَفْسِ الْوَكِيلِ ، وَإِذَا صَرَخَ بِالشَّرَاءِ لِنَفْسِهِ ، فَقَدْ عَزَلَ نَفْسَهُ ، وَلَكِنْ عَزْلُهُ بِنَفْسِهِ إِنَّمَا
يَصَحُّ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ مِنَ الْمُوَكَّلِ ، فَأَمَّا فِي غَيْبِهِ فَلَا .

وهذا بخلاف الوكيل بكناح امرأة يفتها إذا تزوجها لنفسه بفتها يصح .
والفرق بين الوكيل بكناح امرأة بفتها وبين الوكيل بشراء شيء بفتها ما قال محمّد
في آرل باب الوكالة في الكناح : إن الوكيل هو المشتري ، فقد يكون مشترياً لنفسه
ومشترياً لغيره ، وإذا زوج الوكيل امرأة ، لم يكن الوكيل هو المتزوج ، وإذا تزوج
الوكيل لنفسه ؛ لم يعجز أن يقول : إنه زوج فلانا ، وإنما تزوج هو

قوله : (فلو كان الشراء مسمياً ، فاشترى بخلاف جسده ، أو لم يكن مسمياً

(١) ما من المقومين زياد ، من أعاد ويب بعينه في التتمية الفتاوى لرهان الدين البحاري
[١٤٩٠] مخطوط مكتبة دبي الدين أسدي - ترك (رقم الحفظ ١٤٩٠)

(٢) ينظر التتمية الفتاوى لرهان الدين البحاري [١٤٩٠] مخطوط مكتبة دبي الدين أسدي - ترك
(رقم الحفظ ١٤٩٠)

استرى الثاني بحضرة الوكيل الأول فقد عني الموكل الأول، لأنه حضره وأنه لم يكن مخالفاً.

قال فإن وكله بشراء عبد بغير عبده، فاسترى عبداً، فهو للوكيل إلا أن يثبت الشراء للموكل، أو يشتريه بماله الموكل.

في عامة المسائل

لم حقيقة لوكالة إنما تتحقق فيما يحتاج فيه إلى رأي، كالبيع، والشحاح، والبيع، والكتابة، والإجارة، ولا يتحقق فيما لا يحتاج فيه إلى رأي، كالطلاق والعقار بغير مال، فكان الوكيل مسؤولاً بقول كلام الموكل.

وطلاق الوكيل الثاني وعقاره ليس بطلاق الزكي الأول وعقاره، لأن الثاني لم يقل كلام الأول، ولم يقع نقلاً لكلام الموكل، ولموكل إنما وكل بتقيل كلامه، فلا حل مداهم يقع حلاق الوكيل الثاني وعقاره، وإن كان بحضرة الأول، والله أعلم.

قوله: (حضره رأيه)، أي: [رأي] الوكيل الأول.

قوله: (لم يكن مخالفاً)، أي: لم يكن الوكيل لأوّل مخالفاً للموكل.

قوله: (قال فإن وكله بشراء عبد بغير عبده، فاسترى عبداً، فهو للوكيل إلا أن يثبت الشراء للموكل، أو يشتريه بماله الموكل)، أي: فإن اقتدري بي المختصر (١٧).

قال صاحب «الهداية»: (هذه المسألة على وجهين. إن أضاف العقد إلى ذراهم لأمر، كان للأمر، وهو المزداد بقوله أو يشتريه بماله الموكل دون التقيد، يعني أن الأمر من قول اقتدري (أو يشتريه بماله الموكل)، هو الإضافة وقت الشراء إلى ذاهم الموكل، لا الدفع من ماله للموكل، لأنه إذا شترى بغيرهم فطلقه،

ما بين المستوفين رتبة من (أ)، و(ب)، و(ج)، و(د)، و(هـ)، و(و)، و(ز)، و(ح)، و(ط)، و(ي)، و(ك).

(١٧) بظن «مختصر اقتدري» [ص ١٧]

قال عليه السلام: هَذِهِ الْمَشَانَةُ عَلَى وَجْهِهِ، إِنْ أَضَافَ، لَعَقْدَ إِلَى دَرَاهِمٍ لَا مِرْكَانَ

وَعَلَى سَبِيلِ

ثُمَّ نَقَدَ، مِنْ نَقْدٍ مِنْ دَرَاهِمٍ لِمَوْكَلٍ بِمَعِ الشَّرَاءِ لِلْمَوْكَلِ، وَإِنْ نَقَدَ مِنْ دَرَاهِمٍ
الْمَوْكَلِ، يَقَعُ لَشُرَاءِ الْمَوْكَلِ

وهذا معنى قوله: (لَا فِيهِ تَفْصِيلًا)، أَي لَأَنَّهُ عَلَى نَقْدِ الدَّرَاهِمِ بَعْدَ الشَّرَاءِ
مُطْلَقٌ تَمَصُّلاً، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَهِيَ خِلَافٌ أَيْضًا، لِأَنَّهُمَا إِذَا تَوَافَقَا عَلَى
أَنَّهُ لَمْ يَخْصُرْهُ الَّتِي، بِمَعِ الشَّرَاءِ لَمْ يَقَعِ النَقْدُ مِنْ دَرَاهِمِهِ، وَكَيْلًا كَانَ أَوْ مَوْكَلًا
عِنْدَ أَبِي يُونُسَ، وَعِنْدَ مُحَقِّقِي التَّوَكُّلِ، سَوَاءٌ كَانَ النَقْدُ مِنْ دَرَاهِمِهِ أَوْ لَا

وهذا الَّذِي ذَكَرَهُ لِقُدُورِي فِي «مَخْتَصَرِهِ» لَا تَدْقِ، وَلَفْظُهُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ
عَنِ قَيْدِ الْإِصَافَةِ إِلَى دَرَاهِمٍ الْأَمْرِ مِنْ وَقْتِ (١٤٩٠ هـ)، الشَّرَاءِ، وَغَيْرِ عَدَمِ الْإِصَافَةِ،
فَيُخْتَصَرُ الْمُطْلَقُ عَلَى هَذَا الْمُقَيَّدِ، وَهُوَ مَا إِذَا أَضَافَهُ وَقْتُ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ
بِدَلَالَةِ الْإِخْتِمَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي صُورَةِ الْإِصَافَةِ وَقْتُ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْأَمْرِ؛
لَأَنَّهُ الشَّرَاءُ يَقَعُ لِمَوْكَلٍ فِي صُورَةِ الْإِصَافَةِ إِلَى دَرَاهِمِهِ، حَتَّى لِحَالِ التَّوَكُّلِ عَلَى
مَا يَحِلُّ لَهُ شَرْعًا، لِأَنَّهُ نَوْقُ الشَّرَاءِ لِلْمَوْكَلِ مَعَ إِصَافَةِ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ الْمَوْكَلِ،
يَلِزُّ أَنْ يَكُونَ التَّوَكُّلُ عَاصِبًا بِدَرَاهِمِ الْمَوْكَلِ، وَالْعَصْبُ حَرَامٌ لَا يَتَلَقَّى بِحَالِ
الْمُسْلِمِ، أَوْ حَتَّى لِحَالِ التَّوَكُّلِ عَلَى مَا جُزِيَ فِي عَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ
أَنْ يَقَعَ الْعَقْدُ لِصَاحِبِ الدَّرَاهِمِ إِذَا أُصِيبَ الْعَقْدُ إِلَى دَرَاهِمٍ مُعَيَّنَةٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يُصِيبَ التَّوَكُّلُ الْعَقْدَ إِلَى دَرَاهِمٍ بِنَفْسِهِ، فَيَقَعُ الْعَقْدُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ
يُسْتَكْرَرُ عَادَةً أَنْ يَقَعَ الشَّرَاءُ إِلَى الْمَوْكَلِ مَعَ إِصَافَةِ الشَّرَاءِ إِلَى دَرَاهِمِ (٢٩٦٠ هـ) التَّوَكُّلِ

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَشْتَرِيَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ إِصَافَةٍ إِلَى دَرَاهِمٍ أَحَدٍ، فَيَنْظُرُ هَلْ
نَوَى وَقْتُ الشَّرَاءِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ شَرَى بِشَيْءٍ الْمَوْكَلِ، فَالشَّرَاءُ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَى بِشَيْءٍ
بِنَفْسِهِ، وَالشَّرَاءُ لِلْمَوْكَلِ، لِأَنَّهُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِنَفْسِهِ أَصَالَةً، أَوْ لَعِيرَةً وَكَأَلَةً، لِأَنَّ الْمَأْمُورَ

بأنه وهو المراد عندي بقوله أو يشتريه بقال أو كل ذوق استأذ من ماله.

عبر مَعَيَّرَ، فكأن نيته مفسدة؛ لأنك ستعلم إلى الغويل من جهة لم تكل،
هذا لم يؤخذ التكاذب.

أما إذا وجد فقال أو كل، اشتريه لي، وقال الوكيل اشتريته لنفسي، يحكم
العقد انعقاداً، حملاً بحاله على ما يحل به شرعاً، أو بفعله عادة، وهذا هو المراد
بقوله: (على ما ذكرنا).

والوجه الآخر: إذا توافق على أنه لم يحضره العقد، ففي خلاف بين أبي
يوسف ومحمد، قال أبو يوسف: يحكم العقد، وقال محمد: هو للوكيل، لأن
الأصل في عمل كل حر أن يبيع به، لا إذا قام الدليل على خلافه، ولم يثبت لأنه
لم يثبت إلى دراهم الأمر، ولم يثبت ذلك، توقع لعقد الوكيل.

وجه قول أبي يوسف أن شراءه فسخ، يحتمل الأمرين جميعاً، وقوعه
للموكل، أو للوكيل، فكان الأمر موقوفاً إلى أن يوجد العقد، لأنه يصلح ثبوتاً
كما في حاية التكاذب - على أن فيه حتم حال الوكيل على الصلاح، لأنه لا
يلزم أن يكون غاصباً دراهم الغير.

فإن قلت: كيف قُتِمَ به أصناف العقد إلى دراهم الأمر يبيع الشراء به، وإن
أصافه الوكيل إلى دراهم نصيبه يبيع لشراء به، والله أعلم بالصواب ولا
تعيين في العقود والسوق عند، فكانت الإصافة وعدم الإصافة سواء.

قلت: لا نسلم أنها لا تتعين مطلقاً، بل تتعين في الوكالات، وهو صريح
صاحب «الهداية» في أواخر هذا الفصل في تعليل قول أبي حنيفة، ومسجيء سام
ليان قمة إن شاء الله تعالى.

ولهذا إذا هلك في يد الوكيل بطلب الوكالة، أو بقول لا نريد بيعها

لأن فيه تفصيلاً وخلافاً، وهذا بالإجماع وهو مطلق وإن أضافه إلى ذرهم
نفسه كان بنفسه حملاً لخاله على ما يحل له شرعاً أو بفعله عادة بد الشراء
لنفسه بإضافة العقد إلى ذراهم غيره؛ فنسكتل شرعاً وعرفاً، وإن أضافه إلى
ذراهم مطلقاً، فإن نواها للأمر فهو للأمر، وإن نواها بنفسه فلنفسه؛ لأن له أن

عقده العقد

يعلق الشراء بعينه على وجهي تكون مفسحة لا محالة، بل تريد تفيد الزكاة
بها، فإذا تفيدت الزكاة بها حتى إذا عذكت قبل لشراء بطلت الزكاة؛ صلحت
الإضافة إلى أحدهم متبعية لوقوع العقد منه

قوله: (لأن فيه تفصيلاً وخلافاً)، أي: في استبعاد عقد الشراء مطلقاً

أراد بالتفصيل صورة لتكادب والتوافق، ففي لتكادب تحكّم العقد اتفاقاً،
وفي التوافق على عدم التمسك تحكّم العقد عند أبي يوسف، وعند محمد هو
لبيكيل، وقد مر بيانه أفاً.

قوله (وهذا بالإجماع)، أي: الذي ذكره لعددي، أر ديه: وقوع الشراء
لبيكيل بالاتفاق إذا اشترى مال المؤكل، وهذا مر بيانه

قوله: (وهو مطلق)، أي: الذي ذكره العددي مطلق لا تفصيل فيه.

قوله (حملاً لخاله على ما يحل له شرعاً)، دليل قوله (إن أضافه العقد
إلى ذراهم الأمر، كان للأمر)

قوله (أو بفعله عادة)، عطف على قوله: (يجل له شرعاً)، وهو دليل قوله
(وإن أضافه إلى ذراهم نفسه؛ كان بنفسه).

قوله: (بد الشراء لنفسه بإضافه لعقد إلى ذراهم غيره؛ فنسكتل شرعاً
وعرفاً)، هذا تعبد بقوله (على ما يحل له شرعاً)

يَعْمَلُ بِنَفْسِهِ وَيَعْمَلُ لِلْأَمْرِ فِي هَذَا التَّوَكُّلِ ، وَإِنْ تَكَادَى فِي النَّبَةِ بِحُكْمِ لِقْدِ
بِالْإِخْتِصَاعِ ؛ لِأَنَّهُ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .

وَإِنْ تَوَافَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَخْصُرْهُ النَّبَةُ قُلُوبُ مُحْتَدٍّ هُوَ لِلْعَاقِبَةِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ
أَنْ كُلُّ أَحَدٍ يَعْمَلُ بِنَفْسِهِ إِلَّا إِذَا تَشَتَّ حَقُّهُ لِغَيْرِهِ وَلَمْ تَشَتَّ . وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ .
بِحُكْمِ اسْتَقْدَ ؛ لِأَنَّهُ مَا أَوْفَقَهُ مُطْلَقًا بِحُكْمِ الْوَجْهِينِ فَيَنْقُضُ تَوَافُقًا ، فَمِنْ أَيْ
الْمَالَيْنِ نَقَضَ فَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ الْمُحْتَمَلُ لِصَاحِبِهِ وَلِأَنَّهُ مَعَ تَصَادُقِهِمَا يَحْتَمَلُ النَّبَةُ
بِالْأَمْرِ ، وَفِيمَا قَمْنَا حَقْلُ حَالِهِ عَلَى الصَّلَاحِ كَمَا فِي حَالَةِ التَّكَادُبِ .

والتَّوَكُّلُ بِالْإِسْلَامِ فِي الطَّعَامِ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ

عَلَيْهِ السَّلَامُ

قَوْلُهُ : (فِي هَذَا التَّوَكُّلِ) ، أَيْ فِي التَّوَكُّلِ بِشَرَاءٍ عِنْدَ بَعْضٍ عَلَيْهِ ، وَحُجْرَةٍ بِهِ
عَنِ التَّوَكُّلِ بِشَرَاءٍ عِنْدَ بَعْضٍ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَسَ بِلَوْكِلٍ ثَنَّةٌ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ ، إِلَّا [٥٢٩١ ، ٢]
فِي تَصَوُّرِ الثَّلَاثِ ، مَرَّيْنِ .

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا ذَكَرْنَا) إِنْشَاءٌ لِنُبَيِّنَ : (حَقْلًا لِحَالِهِ عَلَى مَا يَحِلُّ لَهُ شَرْعًا)

قَوْلُهُ : (بِحُكْمِ الْوَجْهِينِ) ، أَرَادَ بِهِمَا وَفَوْقَ الشَّرَاءِ [بِمُتَوَكِّلٍ ، وَوَقُوعَهُ]

بِتَوَكُّلٍ .

قَوْلُهُ : (يَحْتَمِلُ النَّبَةُ لِلْأَمْرِ) ، مَعْنَى يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَوْفُقُ نَفْسَهُ

قَوْلُهُ : (حَقْلُ حَالِهِ عَلَى الصَّلَاحِ) ، وَهُوَ أَلَّا يُجْعَلَ التَّوَكُّلُ عَاصِيًا دِرَاهِمَ الْمُتَوَكِّلِ .

قَوْلُهُ : (وَالتَّوَكُّلُ بِالْإِسْلَامِ فِي الطَّعَامِ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ) ، أَيْ : عَلَى الْوُجُوهِ

الْمَذْكُورَةِ [٥٢٩٠] فِي التَّوَكُّلِ بِالشَّرَاءِ ، فَإِنْ أَصَافَ التَّوَكُّلُ بِالسَّلَامِ لِعَقْدٍ إِلَى دِرَاهِمِ
الْأَمْرِ ؛ كَانَ السَّلَامُ لَهُ ، وَإِنْ أَصَافَ إِلَى دِرَاهِمِ نَفْسِهِ ؛ كَانَ لَهُ ، وَإِنْ عَقَدَ مَصَقًا مِنْ

قَالَ: وَمِنْ أَمْرِ رَجُلًا بِشُرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ، فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ وَمَاتَ عِنْدِي.
وَقَالَ لِأَمِيرٍ: اشْتَرَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ، فَإِنْ كَانَ دَفَعَ إِلَيْهِ الْأَلْفَ

﴿وَقَالَ أَبُو يُونُسَ﴾

عَبْدٌ، صَامِعٌ لِمَنْ دَرَاهِمَ أَحَدٍ، فَإِنْ نَوَى لِنَفْسِهِ لِلْمُؤْكَلِ كَانَ لَهُ، وَإِنْ نَوَى لِنَفْسِهِ كَانَ
لِنَفْسِهِ، وَإِنْ نَكَاذَ يُخَكِّمُ الْقُدُّ، وَإِنْ تَوَافَقَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُ اسْتَبَدَّ كَانَ اسْتَبَدَّ
لِلزَّكِيِّ عَبْدَ مُحَمَّدٍ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: يُخَكِّمُ اسْتَدُّ، مَعْنَى دَرَاهِمَ إِلَيْهِمَا مَعْدُ فَالْعَقْدُ لَهُ.

لَمْ أَعْلَمْ: أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَذْكُرَ مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ أَوَّلًا ثُمَّ يَقُولُ: وَالزَّكِيُّ
بِالشُّرَاءِ عَنِ هَدْيِهِ لَوْجُوهُ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا عليه السلام ذَكَرَ فِي «الْأَصْلِ» مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ،
وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَكِيلَ بِالشُّرَاءِ، بَلَّا أَنْ صَاحِبَ «الْهِدَايَةِ» لَمَّا كَانَ مُتَرَمِّمًا لِلْجَمْعِ بَيْنَ
مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَ«مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ»: شَرَعَ فِي بَيَانِ مَسْأَلَةِ الْقُدُورِيِّ،
فَلَمَّا فَرَعَ عَنْ ذَلِكَ؛ ذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ أَيْضًا بِسَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ، حَيْثُ قَالَ: (عَنِ
هَذِهِ الْوُجُوهِ). فَلَمَّا لَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدٌ مَسْأَلَةَ الزَّكِيِّ بِالشُّرَاءِ فِي شَيْءٍ يَعْبُرُ عَنْهُ بِهَا
عَقْدٌ، وَنَمْ يَحْضُرُهُ يَتَى، اخْتَلَفَ الْحَشَابِيخُ فِيهِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: الْحِلَافُ فِيهِ كَالْحِلَافِ فِي الزَّكِيِّ بِالسَّئِمِ، وَإِنَّهُ دَهَبُ الْقُدُورِيِّ،
رَبْعُهُ صَاحِبُ «الْهِدَايَةِ».

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْحَوَابِثُ فِيهِ عِدْمُهُمَا: كَحَوَابِثِ مُحَمَّدٍ فِي السَّئِمِ، وَفَرَّقَ لَأَنَّ
يُونُسَ بَيَّنَّ السَّئِمَ وَالشُّرَاءَ فَقَالَ: لِيَقْدِرَ فِي بَابِ السَّئِمِ تَأْثِيرُ فِي تَصْيِيدِ الْعَقْدِ،
فَصَلَحَ مُعَيَّنًا كَالْإِصَافَةِ، بِحِلَافِ الشُّرَاءِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَمِنْ أَمْرِ رَجُلًا بِشُرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ^(١)، فَقَالَ: قَدْ فَعَلْتُ وَمَاتَ
عِنْدِي. وَقَالَ لِأَمِيرٍ: اشْتَرَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ، أَيْ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي

(١) فِي «م» أَلْفَةً فِي بَابِ السَّئِمِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَنْتَهِ رَأْسُ الْعَمَلِ فِي الْمَجْدِسِ؛ يُعْطَى السَّئِمُ، لِأَنَّهُ
رَأْسٌ فِي تَصْيِيدِ الْعَقْدِ.

(٢) وَقَعَ فِي «ع» زِيَادَةُ دَرَاهِمَ

بالبذل قَوْلُ الْمَأْمُورِ) ، لِأَنَّ فِي اتَّوَحُّدِ الْأَوْبِ اخْتِرَ عَمَّا لَا يَمْتَبُ اسْتِثْنَاءَهُ وَهُوَ
اِتْرُخُوعٌ بِالثَّمَنِ ٢١١ ر. عَلَى الْأَمْرِ وَهُوَ يُتَكَرَّرُ وَانْقَوْلُ لِيُشْكِرَ

رَفِي اتَّوَحُّدِ الثَّانِي هُوَ أَمِيرٌ يُرِيدُ الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدِهِ لِأَمْنٍ فَيَقْتُلُ قَوْلَهُ

﴿خَاتَمُ سَدَانِ﴾

جاء «لجامع الصغير» .

وصورتها فيه : «محمَّدٌ عَنْ يَغْقُوتَ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي لِرْخُلٍ بِأَمْرِ الرَّجُلِ
أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَبْدًا بِأَلْبٍ دَرَاهِمَ ، فَجَاءَ الْمَأْمُورُ فَقَالَ قَدْ اشْتَرَيْتُ لَكَ عَبْدًا بِأَلْبٍ
دَرَاهِمَ ، وَقَبَضَهُ فَمَاتَ ، وَقَالَ الْأَمِيرُ اشْتَرَيْتَ عَبْدًا بِأَلْبٍ وَقَبَضْتَهُ وَمَاتَ عَبْدُكَ ، وَتَمَّا
اشْتَرَيْتَهُ لِمَيْتٍ . قَالَ . الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِيرِ (١) . لِي لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ
الصَّغِيرِ» ، وَهِيَ مِنْ لُحُوصِ

وهذه المسألة عَلَى أَوْجُوهٍ ثَلَاثٌ أَنْ يَكُونَ التَّوَكُّيلُ مَأْمُورًا بِشَرَاءٍ عِنْدَ بَعْضِهِ ، أَوْ
بِعَبْرِهِ .

وَكُلُّ وَجْهِ عَلَى وَجْهَيْنِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَقْذُودًا ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَكُلُّ وَجْهِ
عَلَى وَجْهَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعِدُّ قَائِمًا أَوْ هَالِكًا ، فَإِنْ كَانَ الْعِدُّ بَعِيرَ عَلَيْهِ ، وَالثَّمَنُ
عَبْرَ مَقْذُودٍ [٢١٦ ر. ٢١٦] ، وَقَالَ التَّوَكُّيلُ . اشْتَرَيْتُ وَقَبَضْتُ وَهَلَكَ ، نَحْمُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَهِيَ
مَالُ الْكِتَابِ ، لِأَنَّ عَرَضَهُ اِتْرُخُوعٌ بِالثَّمَنِ عَلَى الْأَمْرِ ، وَهُوَ يُتَكَرَّرُ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ
مَعَ تَبَعٍ . وَهَذَا لِأَنَّ التَّوَكُّيلَ لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاءُ الْعَقْدِ ؛ لَكُونِ الْعِدِّ خَارِجًا عَنْ
الْمَحَلِّ ؛ لَكُونِهِ مَيْتًا ، فَكَانَ عَرَضُهُ اِتْرُخُوعٌ بِالثَّمَنِ ، وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مَقْذُودًا قَبْلَ قَوْلِ
التَّوَكُّيلِ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ يَدْعِي اِتْرُجُوعَ بِالثَّمَنِ عَلَى التَّوَكُّيلِ ، وَهُوَ يُرِيدُ الْخُرُوجَ عَنْ عَهْدِهِ
الْأَمْنِيِّ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ

وَإِنْ كَانَ الْعِدُّ حَيًّا [٢١٧ ر. ٢١٧] ، وَالثَّمَنُ مَقْذُودًا فَاحْتِلَافًا ، فَقَالَ الْمَأْمُورُ اشْتَرَيْتَهُ

وَنُكَدَ الْعِنْدَ حَيٍّ جِسٍّ خُتْمًا، إِنْ كَانَ لَتَمْسُ مَسْقُودًا فَأَقُولُ نَلْمَأَمُورَ،
لَأَنَّهُ أَمِينٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسْقُودًا فَكَذَبَكَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ؛ لَأَنَّهُ بِغَيْبِكَ
اِسْتِنَابَ شَرَاءٍ وَلَا يُتْلَى فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ.

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾

لَكَ، وَقَالَ الْأَمِيرُ اِسْتَرَيْتَهُ لِنَفْسِكَ، وَلَقَوْلُ الْمَأْمُورِ؛ لَأَنَّهُ أَحْبَبَ عَمَّا بِهَذَا
إِشَاءَةً لِلْحَالِ

وَبَلَّغَ لَمْ يَكُنْ اِسْمُ مَسْقُودًا فَفِيهِ إِحْلَافٌ عَرَفَ فِي «الْمَحْتَفِ» . قَالَ أَبُو
حَبِيبَةَ، الْقَوْلُ لِلْأَمِيرِ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: لَقَوْلُ الْمَأْمُورِ أَيْضًا؛ لَأَنَّهُ أَمِينٌ أَحَبَّ عَمَّا تَمَلَّكَ
إِشَاءَةً؛ لَأَنَّهُ بِغَيْبِكَ أَسْرَى لِلْحَالِ؛ وَلَقَوْلُ قَوْلِ الْأَمِينِ، فَصَرَ كَمَا إِذَا كَانَ اِسْمُ
مَسْقُودًا^(١)

وَلَا بِي حَبِيبَةَ: أَنَّ الْوَكِيلَةَ لَا تَسْأَلُ مَرَصِعَ اِسْمِهِ، وَهَذَا مَوْصِعُ التَّهْمَةِ فَلَا
يُقْبَلُ قَوْلُ لَوْكِلِ

بَيَانُهُ أَنَّهُ رَسْمًا اِسْمُهُ تَقْسِيمُهُ وَقَدْ وَجَدَ بِهِ عَمَّا أَوْ تَمَّ يُعْحَنُهُ، فَلَمَّا لَمْ يُوَافِقْهُ
أَرَادَ أَنْ يَبْرُتَهُ الْأَمْرَ، لِحُسَارِهِ الصُّفْقَةَ، وَمِنْهُ مَتَعَارَفٌ بَيْنَ الْوُكَلَاءِ، فَلَا يُشْبِلُ قَوْلُهُ
لِيَهْدَهُ لَتَهْمِهِ، لَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ تَمَلَّكَ اِسْتِنَابَ اِسْمِهِ مِنْ هَذِهِ التَّهْمَةِ، بِإِحْلَافٍ مَا يَدْرِي
اَلتَّمْسُ مَسْقُودًا، لَأَنَّهُ أَمِينٌ بِدَعْوَى الْحُرُوحِ عَنِ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ، فَيُصَدِّقُ قَوْلُهُ بِإِعْصَارِ
اِسْمِهِ، فَهَبْتُ حُكْمَ النِّعِ [أَيْضًا] نَعَا لِدَلِكْ

وَبَلَّغَ كَانَ لَعْدُ نَعْيِهِ قَبْلَ قَوْلِ لَوْكِلِ، سَوَاءٌ كَانَ اَلتَّمْسُ مَسْقُودًا، أَوْ عَنِ مَسْقُودٍ.

(١) بطر. ومختلف الرواية: لأبي الليث السمرقندي [١٧٣٧/٤ - ١٧٣٨]

(٢) يظن: فسر: حديث [٢٢٥/٤]، حرر: ربيع [١٦١٧]، المجمع الأنهر [٢٣١/٢].

(٣) ما بين المقتضب: ما بين [١٠٠-١٠١]، والحق: [١٠٢-١٠٣]، والحق: [١٠٤-١٠٥]

وعن أبي حنيفة: القول بالأمير، لأنه موضع تهمة بأن اشتراه نفسه، وإذا
 في الصفقة حسيوة ألزمها الأمر، بخلاف ما إذا كان الثمن مقنوداً؛ لأنه أمين
 به يقتل قوله تبعاً لذلك ولا ثمن في يده هـ، وإن كان أمره بشراء عبده بعينه
 لم يحتلماً والتعبد حتى قال قول لعمامور سواء كان الثمن مقنوداً أو غير مقنود،
 وهذا بالإجماع، لأنه أخبر عما يملك استشفاه، ولا تهمة فيه، لأن التوكيل

شبهة البيان

به كان العبد قائماً؛ لأنه أخبر عما يملك إشفاه بلحاظ، فلا يصح تكديسه، ولا
 تهمة فيه أصلاً، لأن التوكيل لا يملك أن يشتريه نفسه.

وإن كان العبد هالِكًا: فالقول قول لعمامور أيضاً، إذا كان الثمن مقنوداً، لأنه
 يدعي خروج عن عهدة الأمانة من الرخاء الذي أمر به، فكان القول قوله، وإن لم
 يكن ثمن مقنوداً، فالقول قول الأمير؛ لأنه أخبر عما لا يملك استشفاه، لأن العبد
 هالك، فكان غرضه الرجوع بالثمن على المؤكل، فلا بُدَّ (١) من فاعله للحجة.
 قوله: (لأنه أخبر عما يملك استشفاه، ولا تهمة فيه)، يعني فيما إذا كان
 العبد حياً، وهو مأمور بشراؤه بعينه.

فإن قلت: الأصل في الدلائل الاطراد، وهذا لا يطرد على أصل أبي حنيفة
 رحمه الله، لأن الأت إذا أقر على الصغير أو الصغيرة بالكناح، لم يصح الإفراق إلا
 بيمين، وكذا وكيل الروح أو الروحانية، ومؤلف العبد إذا أقر بالكناح لا يصح إلا بيمين
 عند أبي حنيفة، بخلاف نص جنيته، مع أن المؤقر يملك استشفاه العقد.

قلت: لا نسلم أنه يملك استشفاه لعقد مطلق، بل يملكه مقيداً بحال حضرة
 الشهود، و[لولا] لم يكن شهود الكناح خصوصاً وقت الإفراق، فلم يملك الإفراق؛
 لأنه لم يملك الإشاء بلا شهود، وهذا هو الجواب الثاني.

(١) ما بين الموصفين. زيادة من (م)، (ع).

بشراء شيء بعينه لا يثبت شراءه بنفسه بمثل ذلت الثمن في حال عبته على ما مر، بخلاف غير المعين على ما ذكرنا لأبي حنيفة.

ومن قول لآخر يعني هذا لعبد لفلان، فاعه ثم أنكر أن يكون فلان أمراً^(١)، فإن فلاناً يأخذه، لأن قوله لسابق إقراراً منه بأن وكالة عنه فلا يتسع الإنكار إلا لاحق.

﴿عابه لبيان﴾

وقول بعض الشرحين إن قوله «يملك استيفاه» وقع على نوبته، وقوله «ولا تهمة فيه» وقع على قول أبي حنيفة، بعيد عن التحقيق، لأن المجمع دليل أبي حنيفة، لا قوله «ولا تهمة فيه» وحده^(٢).

قوله (بي حال عنه)، أي عتبه الموكل، قيد به، لأنه إذا كان حاصراً وصريحاً لو كسر بالشراء لنفسه، يقع الشرء ولو كسر، وإن كان مأموراً بشيء بعينه، لأنه حالف، فانعزل بمحلفته له حال حضرته.

قوله (على ما مر)، إشارة إلى ما ذكر قبل صححه بقوله: (ولو وكله بشراء شيء بعينه، فثبت له أن يشتريه لنفسه).

قوله: (على ما ذكرنا لأبي حنيفة)، إشارة إلى دليل أبي حنيفة قبل حطوط^(٣)، وهو قوله: (لأنه موضع تهمة).

قوله (ومن قول لآخر يعني هذا لعبد لفلان، فاعه ثم أنكر أن يكون فلان أمراً، فإن فلان يأخذه).

وصورة المسألة في «المجامع الصغير» «محمّد بن يعقوب، ٢٠٩٧» عن

(١) وأدبعه في (ط) «ثم جاء فلان وقال إن أمرته بذلك».

(٢) ذه لعمري بقوله قلت لا بعد هذا لأن المسألة مجمعة مع خلافه بغير نظر في نفسه. ح

الهداية [٢٥٧، ٩]

(٣) يعني حطوط

فَإِنْ قَالَ فَلَانٌ لَمْ أَمْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ .

نص الحديث

أبي حنيفة رحمته الله . في رجل قال لرجل : يعني هذا العبد لفلان ، فاشتره له ، ثم أنكر أن يكون فلان أمره بذلك ، ثم جاء فلان فقال : أبا أمرته . قال : يا حنيفة فلان . فإن قال فلان : لم أَمْرُهُ ، وقد كان اشتراه لفلان ، لم يكن لفلان إلا أن يسلمه له المشتري ، فإن سلمه وأحذه النبي اشتراه له ؛ كان تبعاً لنبي أحذه من المشتري ، وكانت الموهبة عليه . وهذا كله من الخواص .

فمعنى قوله (يعني هذا العبد لفلان) ، أي : لأخلي فلان ، يعني أن فلاناً لم يبي أن يشتري هذا العبد لأخيه ، فباعه صاحب العبد ، ثم أنكر العتق أمر فلان بعد الشراء [٢٢٦/١] [وقال] [٢] : لم يكن فلان أمري ، بل شريته لنفسه ، يعقد البيع في الحال ؛ لأنه لا مزارعة في الحال .

فإذا جاء فلان بعد ذلك وقال : كنت أمرته بالشراء ؛ فله أن يأخذ العبد من المشتري ؛ لأن قول المشتري يعني لفلان ؛ فإقراره بالوكالة ، وإقراره على نفسه صحيح ، فرجوعه بعد ذلك لا يصح ، ويصح الشراء للموكل .

وإن قال فلان : لم أَمْرُهُ بذلك ؛ لم يكن له على العبد سبيل ، وإن كان بعد ذلك أمرته ؛ لأن إقرار الموقر يرتد برّد الموقر له ، فإذا عاد إلى تصديقه بعد ذلك لم ينفعه ؛ لأنه عاد حين انتفى الإقرار ، فلم يصح تصديقه ، ولزم الشراء للمشتري إلا بدسّم للمشتري العبد إلى فلان بعد قوله « لم أَمْرُهُ » . فيكون ذلك بيعاً مبدأً سبيل التعاطي ، وصار كمن اشترى شيئاً لغيره بغير أمره ، لو لم يشتري ، فإن طلب المشتري له ، فسّمه المشتري إليه وأحذه ؛ كان ذلك بيعاً بالتعاطي .

قال محرر الإسلام وغيره في الشروح الجامع الصغير : « وثبت بهذا أن شع

قَالَ: إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ فَيَكُونُ بَيْعًا عَنْهُ وَعَلَيْهِ الْعَهْدَةُ، لِأَنَّهُ صَارَ مُشْتَرِيًا بِالتَّعَاطِي، كَمَنْ اشْتَرَى بَعِيرَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ حَتَّى لَرَمَهُ ثُمَّ سَفَعَهُ الْمُشْتَرِي لَهُ، وَذَلِكَ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّ التَّسْلِيمَ عَلَى وَجْهِ التَّبَيُّعِ يَكْمِلُ بِلْتَاظِي وَإِنْ لَمْ يُؤْخَذْ بَعْدَ التَّمَرُّصِ، وَهُوَ يَتَحَقَّقُ فِي التَّمَرُّصِ وَالتَّحْبِيسِ لَا سِتْقَامَ التَّرَاضِي وَهُوَ الْمُغْتَبَرُ فِي النَّابِ.

قَالَ: وَمَنْ أَمَرَ رَحُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عِنْدُنْ بِأَعْيُنِهِمَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمًا،

﴿وَبِهِ بَيَانٌ﴾

التَّعَاطِي كَمَا يَكُونُ بِأَخْذِ إِعْطَاءٍ، فَهَذَا يَتَعَقَّدُ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى جِهَةِ التَّبَيُّعِ وَالتَّمْلِيكِ، وَإِنْ كَانَ أَخْذًا بِلَا إِعْطَاءٍ، لِعَادَةِ النَّاسِ، وَتَمَّتْ بِهِ أَنَّ الْبَيْسَ مِنْ الْأَمْوَالِ وَالْحَبِيسِ فِي بَيْعِ التَّعَاطِي سَوَاءٌ.

قَوْلُهُ: (وَكَيْفَ الْعَهْدَةُ عَيْنٌ)، بِمَعْنَى: لَمَّا تَعَقَّدَ بَيْنَهُمَا بَيْعُ التَّعَاطِي، كَانَتِ الْعَهْدَةُ لِلْأَخْذِ عَلَى الْمُشْتَرِي كَذَلِكَ فَتَرَفَعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ التَّرَدُّوِي، وَفَعَرُوا لَدُنْ قَاصِي حُدُودٍ، وَهُوَ مَقْهُومٌ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَقَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي لَهُ)، اسْتِنْدَاءٌ مِنْ قَوْلِهِ: (لَمْ يَكُنْ لَهُ).

وَالْمُشْتَرِي: بِكُسْرِ الرَّاءِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ كَانَ يَصْحَحُ وَجْهُ عَلَى مَعْنَى: إِلَّا أَنْ يُسَمَّ الْمُشْتَرِي الْعَبْدَ إِلَى الْمُشْتَرِي لَهُ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْمُغْتَبَرُ فِي بَابِ)، أَيْ: التَّرَاضِي هُوَ الْمُغْتَبَرُ فِي بَابِ التَّبَيُّعِ فَلَمَّا وَجَدَ التَّرَاضِي: تَعَقَّدَ التَّبَيُّعُ بِالتَّعَاطِي فِي التَّمَرُّصِ وَالتَّحْبِيسِ، جَلَا قَالًا لَمَّا قَرِئَ الْكَوْجِي، إِنَّ بَيْعَ التَّعَاطِي لَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا فِي الْأُمُورِ الْحَبِيسَةِ، وَقَدْ مَرَّ دَيْتٌ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ

قَوْلُهُ: (قَالَ) وَمَنْ أَمَرَ رَحُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَيْنًا بِأَعْيُنِهِمَا، وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمًا

فَانْتَرَى أَحَدَهُمَا ؛ حَارًا ، لِأَنَّ التَّوَكِيلَ مُطْلَقٌ ، وَقَدْ لَا يَتَّقَى الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْبَيْعِ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ﴾

فَانْتَرَى أَحَدَهُمَا ؛ جَارًا ، أَيُ : قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» .

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» . «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَتْمَةَ
 فِي رَجُلٍ ١٢٢١٦ م أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عِدَّتَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا ، وَلَمْ يُسَمِّ تَمَاءً ،
 فاشترى له أحدهما قال حائِثٌ ، وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُمَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، فاشترى
 أَحَدَهُمَا بِخَمْسِ مَنَةِ أَوْ أَقَلٍّ وَفِيهِمَا سَوَاءٌ ؛ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَإِنْ اشْتَرَى بَأَكْثَرٍ ؛ لَمْ يَنْزِمِ
 الْأَمْرُ إِلَّا أَنْ تَشْتَرِيَ الْآخَرَ بِبَقِيَّةِ الْأَلْفِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَصِمَا .

رَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ : إِذَا اشْتَرَى أَحَدَهُمَا بِأَكْثَرٍ مِنْ خَمْسِ مَنَةٍ يَمْتَعَانِ
 بِهِ النَّاسُ ، وَقَدْ بَقِيَ مَا يُشْتَرَى بِمِثْلِهِ الْعَدُّ لَتَأْخِي ؛ فَهُوَ جَائِزٌ » ، وَهَذِهِ مِنْ
 غَوَاصِّ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

اعْلَمْ : أَنَّ الْمَأْمُورَ بِشَرَاءِ عِدَّتَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الثَّمَنُ مُسَمًّى إِذَا
 اشْتَرَى [١٢٢١٦ م] أَحَدَهُمَا بِمِثْلِ قِيَمَتِهِ ، أَوْ بَأَلٍّ مِنْ قِيَمَتِهِ ، أَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ بِمَا
 يَتَعَانُّ النَّاسُ فِيهِ ؛ حَارٌّ عَلَى الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَيُّقُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، وَقَدْ لَا يَتَّقَى ،
 فَجُعِلَ تَوَكِيلًا بِشَرِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

لَمْ اشْتَرَأْ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ - بِمَا يَتَعَانُّ النَّاسُ فِيهِ - حَائِثٌ عَلَى الْمُوَكَّلِ ؛ لِأَنَّ
 لَاحْتِرَازَ عَمَّا يَتَعَانُّ النَّاسُ فِيهِ مُتَعَدِّ ، فَكَانَ دَاحِلًا تَحْتَ الْوَكَالَةِ ، بِجِلَافٍ مَا لَا
 يَتَعَانُّ آسَاسُ فِيهِ ، فَإِنَّ الشَّرَاءَ بِهِ لَا يَتَّقَدُّ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَهَذَا بِالْإِنْفَاقِ ، بِجِلَافٍ
 التَّوَكِيلِ بِالْبَيْعِ إِذْ بَاعَ بَعْدَ مَا حُشِرَ ؛ جَارَ عَبْدُ أَبِي حَتْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَسَيَجِيءُ ذَلِكَ فِي
 مَعْلُومِ الثَّلَاثِ

وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهُمَا بِأَلْفٍ وَفِيهِمَا سَوَاءٌ ، فَاشْتَرَى أَحَدَهُمَا بِخَمْسِ مَنَةٍ ،

.....

مؤيد غاية سير

أو بأقل، حار على المؤكل بالإجماع، وإب اشتراؤه بأكثر من خمس مئة؛ ثم يلزم الأمر إلا أن يشتري لدفع بقية الألف قبل أن يختصم، فثبت الريادة على الخمس مئة، أو كثر.

وقال أبو يوسف ومحمد إذا شترى أحدهما بأكثر من نصف الألف، بما يتعاضد لئام فيه، وقد بقي من الألف ما يشتري بمثله الباقي؛ حار على المؤكل قال الفقيه أبو الثبث رحمته في الشرح الجامع الصغير «احتل أن المسألة لا خلاف فيها؛ لأن أبا حنيفة رحمته إنما قال، لم يخرج شراؤه على الأمر إذا زاد ردة لا يتعاضد لئام في مثلهما

وأبو يوسف ومحمد قال في الذي يتعاضد لئام في مئة مئة يدرم الأمر، فهذا حُمِلَتْ على هذا الوجه؛ لا يكون في المسألة اختلاف

واحتل في المسألة اختلاف في قول أبي حنيفة رحمته، [١٠٢٢] د. زاد على خمس مئة قليلاً أو كثيراً، لا يجوز على الأمر، وفي قولهم يجوز إذا كانت الريادة قليلة، إلى هنا لفظ الفقيه أبي الثبث

وجه قولهما أن التوكيل حصل مطلقاً من غير تقييد بخمس مئة، واسمطلق يتصرف إلى المتعارف، وبالريادة على خمس مئة يعني يسير لا يخرج عن المتعارف، فلم تكن التوكيل محالاً، فجار شراؤه على المؤكل

ألا ترى أنه بقي من الألف ما يمكن به شراء لئام الباقي، فدون يحصل به عرض الأمر، وهو تحصيل العتيد بالألف، فلا يكون محالاً، ولهد إذا اشترى العبد الباقي بمئة الألف قبل أن يردّه الأمر حار على الأمر بالاتفاق، فكما هذا، بخلاف العتيد لما حش؛ فإنه خارج عن المتعارف، فلم يدخل تحت التوكيل

لما لا يتعبد الناس فيه ، لأنه توكل بالشراء ، وهذا كله بالإجماع
ولو أمره بأن يشتريهما بألف وقيمتها سواء ، عند أبي حنيفة إن اشترى
احدهما بخمسمائة أو أقل جاز ، وإن اشترى بأكثر لم يترحم الأجير ؛ لأنه قاتل
الألف بهما وقيمتها سواء فيقسم بينهما نصيب دلالة ، فكان أميراً بشراء كل
واحد منهما بخمسمائة ثم الشراء بها مؤففة وبأقل منها مخالفة إلى خير
وريادة إلى شر قلت الريادة أو كثرت فلا يحور .

إلا أن يشتري الباقي ببقية الألف قل أن يخنسنا استخساناً ، لأن شراء

﴿ عتبة السنان ﴾

ووجه قول أبي حنيفة رضي الله عنه : أن مطلق مقابلة الألف بالعبدين حال استوائيهما
في الصفة دلالة انقسام الألف عليهما على السواء ، فكان أميراً بشراء كل واحد
مهما بحمسين مثله دلالة ، ولو صرح بشراء كل واحد منهما بحمسين مثله لم يحور
شراء بالريادة ، قلت أو كثرت ، فكذلك فيما نحن فيه ؛ لأن الدلت دلالة كالكسبت
صريحة

فعلى هذا القياس لا يجوز الشراء على الأجير إذا اشترى العبد الباقي ببقية
الألف ؛ لأنه مخالف ، إلا أن استخساناً وقدنا ينقد لكل على الأجير إذا اشترى العبد
لناقي ببقية الألف ؛ لأن الصريح أحق بالعمل من الدلالة ، وهذا لأن المؤكل صرح
أن عزمه حصول العبدتين بألف ، وانقسام الألف على العبدتين ثبت دلالة ، فإذا
شترهما جميعاً ، جاء أن الصريح ، فبطت الدلالة .

قوله : (إلا فيما لا يتعاضد الناس فيه) ، استثناء من قوله : (جواز) .

قوله : (لأنه توكل بالشراء) ، احتراز عن التوكيل بالبيع ، فلو أن ذلك يجوز من
توكيل بغني وحشر عند أبي حنيفة ، وسيجي ذلك .

﴿ في قوله لا بد ﴾

وقال يعقوب ومحمد. ذلك جائز لأمره في موطنه جمعاً إذا قبضه
بأمره^١ إلى هنا لفظ محتمل في أصل الجامع الصغير

قالوا في «شرح الجامع الصغير» «وكذلك إذا قال. أنتم مالي عنك إلى
مالي في كل: صح بالإجماع، ولو قال. إلى من كنت، فعلى الاختلاف»
وقال في «المختلف» «وكذلك المصروف»^٢

فالحاصل: أنه إذا أمر عريضة أن يشتري له ما عينه شيء، فإن عين المبيع أو
البيع حار، ولا قلا، وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز في لوجهي

بهما أن الدراهم والدينار لا تتعبدان في عقود المعاوضات وموخرها عندت،
حلالاً لغيره واشدعي، وقد عرفت ذلك في «طريقة الخلاف»^٣ في كتاب المصروف،
كما لا تتعبدان إذا كانتا عيناً، لا تتعبدان إذا كانتا ديناً، ولهذا إذا اشترى شيئاً بدين له
على البيع، ثم تصدقنا على أن لا دين به، لا يتطلّب اشتراء، ورحت بشأن ذلك الدين،
إذا لم يتعين دراهم لدين، صار التقصد والإحلاق سواء، فإذا أطلق الشراء بدراهم
لصنفه، حار على المؤكل، فكذلك إذا قيد بدراهم الدين، فصار كما إذا عين البيع أو
لبيع، ألا ترى أنه لو كان تصدق مالي عينك على المسكين، جاز

ولأبي حنيفة عليه السلام أن هذا تؤكّل باسطي، ولشوكيل باسطل باطل، وهذا
لأنه تؤكّل بتمليك الدين من غير من عينه الدين، وهو البيع، فلا يجوز؛ لأنه
بميت ما لا تقدر على تسدده، بخلاف التملك من عينه بدين؛ لأنه في نفسه.

١ ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [ص ١٠٤]

٢ ينظر «مختلف» رواه «لابي البث السمرقندي» [١٧٣٧]

٣ ينظر «طريقة الخلاف» للمصنف السمرقندي [ص ٣٥١-٣٥٧]

﴿ غَايَةُ الْبَيَانِ ﴾

وإنما قلنا إنه نوكيلٌ لجميع الدّين من غير من عليه الدّين ، لأنّ الدّراهم
والديناريّين تبعان في الوكالة ، ولهذا قالوا في [٢٨٩/١] «شروح الجامع الصغير»
إنّ الدّراهم إذا عُتِقَتْ في التّوكيل بالشّراء ، ثمّ هلكَتْ عند التّوكيل ، بطلت الوكالة
ألا ترى أنّ السّاحليّ نقل في «الأجاس»^(١) عن «الأصل»^(٢) : «لو كُيِّلَ بِالشّراءِ
إذا قبض الدّينار من التّوكيل ، وقد أقرّ أن يُشْرَى بها طعامٌ ، فاشترى بدّله غيره ،
ثمّ نقد ديناراً مرْكُلاً ، فالطعامُ بالتّوكيل ، وهو صامِتٌ لديناريّ التّوكيل»

ثمّ قال السّاحليّ : «هذه المسألة تدلّ على أنّ الدّراهم والديناريّين تبعان في
التّوكيل ، وهذا بخلاف ما ردّ عن النّاتج أو عن المبيع ، حتى يغيّر النّاتج بتعديله ،
حيث يصحّ التّوكيل ، لأنّ النّاتج بصيرته إنّما عمّة بالمقصود ، لأنّ مغيّر النّاتج يكون
إذًا من التّوكيل بالمقصود ، ثمّ يقع الشّراء بعده ، فلا يودّي إلى ملك الدّين من غير
من عليه الدّين ؛ لأنّ قنص النّاتج كقنص التّوكيل

وبخلاف الأمر بالتّصدق ، لأنّه إخراج المال إلى الله تعالى ، وهو معلوم ،
وليس كذلك ، إذا لم يكن البائع مقيماً ، لأنّ رتبة شخص مجهول لا تتحقّق بقنص
الدّين ، وإذا لم يصحّ التّوكيل يقع الشّراء بالتّوكيل ، فإذا هلك في يده هلك عنه ،
فإنّ دفعه إلى الأمير وقبضه الأمير فهو له ، لأنّه يقع ليّنه بينهما ابتداءً بمسلي [٢٨٩/٢]
التعاضّي ، لأنّه دفعه على جهة اتّصافك ، ويبيّغ اتّعاضّي حائزٌ عندك فيما عوّض من
الأموال أو حسن .

ثمّ اعلم أنّ الدّراهم والديناريّين تتعلّقان في الهبة ، والوصيّة ، والمُضاربة ،
والشّركة مثل القنص والتّسليم ، نصّ عليه في «الزيادات» في باب من الوكالة

(١) بصر الأحاسن المدعي [٢٨٩/٢]

(٢) بصر الأصل المعروف بالسّرد [٢٨٩/١] طبعه وزارة الأوقاف (مقدّمة) .

عنه المسألة

بأنه يكون على غير ما أقره.

فقلتم بذلك أن ما قلناه صاحب «الهدية» في الفصل الثاني من كتاب الشركة
نفيه: (بخلاف المضاربة ولو وكالة المرددة، لأنه لا ينعين لشئان فيهما بالتعيين،
زيما بتعيين بالنقص)، فيه نظر مريبانه في «كتاب الشركة»

أما في الوكالة فإن عقودها لا تعين كل التلخيص، وفي تعيينها بعد التلخيص
احلاف المشايخ، ذكره محرو الإسلام في «شرح الريادات»، وقد مر ذلك أيضاً

وقال الشيخ أبو المعين السبكي في «شرح الجامع الكبير» - في باب من
الأيام مما يوجب الرجل [على] نفسه - اختلف مشايخ في الدراهم والدينار
أنهما عند الإشارة إليهما، هل ينعين ١٠٠ أم لا؟

قال أبو طاهر الدتاس، إنهما لا ينعينان وحكاه عن القاضي أبي حازم، وهو
نور أكثر مشايخ بيع، وسه الشيخ أبو سهل الشرجي إلى عائلة المشايخ.

وقال الكرخي: إذا أشار إليها نعتت ولكن مع هذا للمشتري أن يسمعها ويدفع
عنده - لعدم التقاوت بينها وبين غيرها - فشر الشح أبو المعين قول الكرخي
بأنهم تعينان في العقود جوازاً لا وجوباً.

وقال علاء الدين العالم في «طريقة الخلاف» أقال غمأوما الثلاثة: الدراهم
والدينار لا ينعينان في عقود المعاوضات وموحي وإن عتت حتى لا يطالب
المشتري بأداء تلك الدراهم، وله أن يفسكها ويضمن غيرها، ولا يفتح البيع
بهلاكها قتل الفحص

وقال زفر والشافعي ينعينان، حتى يحل على المشتري تسليمها عند،

وَبِشَيْءٍ لَّسْتُ بِمُخَوِّرٍ عَلَى مَا يَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَبِشَيْءٍ غَايَةِ الْبَيَانِ

وَيَنْقِصُ لَسْتُ بِهَالِكِهِ ، كَمَا فِي حَسَبِ لَفْظِهِ .

ثُمَّ قَالَ أَعَالِمُ فِيهَا «وَعَرَّ أَصْحَابُ رَوَايَاتِهِ فِي أَنَّ الذَّرَاهِمَ وَالذَّنَابِرَ هَلْ تَتَعَيَّنَانِ فِي الْعُقُودِ لِقَابِلِهِ؟ وَلَمَحْضًا: عَدَمُ التَّعَيُّنِ»^(١) . إِلَى هَذَا لَفْظُ الْعَدَمِ ﷺ

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ عَدَمَ تَعَيُّنِ الذَّرَاهِمِ وَالذَّنَابِرِ فِي حَقِّ الْإِسْتِخْفَاقِ لَا غَيْرَ . وَبِهِمَا تَتَعَيَّنَانِ حَسَبًا وَقَدَرًا وَوَضْعًا بِالْإِتِّفَاقِ ، وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ الْعَتَّابِيُّ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ» .

وَاسْتَدَلَّ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ بِمِثَالِ «الْجَامِعِ» ، وَهِيَ مَا إِذَا قَالَ يَا بَعْثُكَ عِنْدِي هَذَا بِهَذَا الْأَلْبِ وَهَذَا الْكُرُّ فَيُفْهِمُ صَدَقَةً ، مَبَاعَةً بِهِمْ ، لِرَمَةِ التَّصَدُّقِ بِالْكَرُّ ، فَوَرَّ الذَّرَاهِمَ ؛ لِأَنَّ لَسْتُ سَبَبٌ لِمِلْكِكَ الْكُرُّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ ، وَلَيْسَ سَبَبٌ لِمِلْكِكَ هَذِهِ الْأَلْبِ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ .

وَاسْتَدَلَّ الْكَرَّجِيُّ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ : لَوْلَا أَنَّ الْعَقْدَ تَسَاوَلَهُمَا ، لَمَّا وَجَبَ التَّصَدُّقُ بِالْكَرُّ ، إِلَّا أَنَّ التَّصَدُّقَ بِالْأَلْبِ لَمْ يَجِبْ ؛ لِأَنَّ حَالَةَ لِرُومِ التَّصَدُّقِ ، حَالَةُ وَجُوبِ الذَّرِّ ، وَهُوَ يُؤَخَّرُ حُكْمًا عَنِ التَّصَدُّقِ عَنِ التَّبَعِ ، وَكَمَا فَرَعَ عَنِ التَّبَعِ صَرَّ الْكَرُّ مِلْكًا لَهُ ؛ لِإِعْدَامِ الْخِيَارِ لِمِلْكِكَ ، فَصَادَفَهُ الذَّرُّ ، فَوَجِبَ التَّصَدُّقُ بِهِ .

فَأَمَّا الْأَلْبُ وَإِنْ كَانَ مَتَعِيًا ، وَلَكِنْ كَانَ لِمُشْتَرِي الْخِيَارِ إِنْ شَاءَ سَلَّمَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يُسَلِّمْ ، فَكَانَ لَهُ عِنْدَ وَجُوبِ الذَّرِّ جَدْرٌ فِي حَقِّ الْأَلْبِ ، فَلَمْ يَرُبَّ عَنِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ تَسَاوَلَهُ الْعَقْدُ ، فَصَارَ الذَّرُّ وَقْتُ وَجُوبِهِ مَضَاقًا إِلَيْهِ ، وَلَا يَمْلِكُ فِيهِ تَدَارُ ، فَلَمْ يَجِبْ لَتَّصَدُّقُ

قَوْلُهُ : (وَلَوْ عَنِ السَّائِعِ ؛ مَخَوِّرٌ عَلَى مَا يَذْكُرُ) ، إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ عَشْرَةِ حُطْرَطٍ (بِخِلَافٍ مَا إِذَا غَيَّرَ التَّبَائِعَ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ وَكَيْلًا عَنْهُ بِالْقَبْضِ) .

(وإن أقره أن يشتري بها عبداً يبيع عنه فاشتراه فمات في يده قتل أن
قبضه الأمر مات من مال المشتري، وإن قبضه الأمر فهو له) وهذا عند أبي
حنيفة وداود أبو يوسف ومحمد هو لازم للأمر إذا قبضه المأمور وعلى هذا
إذا أقره أن يسلم ما عليه أو يصرف ما عنه

لهم أن الدراهم والديناير لا يتعبدان في المدونات ديناً كانت أو عيناً،
ألا يرى أنه لو تبيعاً عيناً بدين ثم تصادف أن لا دين لا يتصل العقد فصار
إطلاقاً وتقييداً فيه سوء فتصح التوكيل ويلزم الأمر، لأن تد التوكيل ككليه
ولأبي حنيفة أنها تتعبد في الوكالات، ألا ترى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها،
أو بالدين منها، ثم استهلك، أو أسقط الدين، بطلت الوكالة.

قوله في بيان

قوله [١٠٩٧/١]: (ألا ترى أنه لو قيد الوكالة بالعين منها، أو بالدين منها،
ثم استهلك، أو أسقط الدين، بطلت الوكالة).

قال بعض الشارحين إنما قيد بالاستهلاك دون الهلاك، لأن بطلان الوكالة
مخصوص بالاستهلاك دون الهلاك، وهذا الذي ذكره محالف لما ذكروه
في «شروح الجامع الصغير» في هذا الموضع، حيث قالوا: لو هلك الدراهم
لمسئمة إلى الوكيل بدشراء بطلت الوكالة

فأقول، كأن المصنف قيد بالاستهلاك، حتى لا ينوهم فتوهم أن الوكالة لا
تصل إذا استهلك الوكيل الدراهم لمسئمة إليه؛ لأنه يضمم الدراهم، فيعمم مثبها
مقامها، فيصير كأن عينها بنية، هذا بالاستهلاك يصل الوكالة، كما في الهلاك،
تغيب ذلك لدراهم، كما في هلاك المبيع قبل التسليم^(١).

(١) أقوه بما في راجد في «شروح الأفكار بكشف الغمير» [٦١/٨]، وشي في «حاشية عن سبيل

وَبَدَّ تَعَيَّنَتْ كَانَ هَذَا تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ مِنْ دُونِ أَنْ يُرَكَّلَهُ بِمَنْصِبِهِ، وَدَلِيلُ لَا يَحْجُورُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بَدَيْنَ لَهُ عَلَى عَمْرِ الْمُشْتَرِي أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِصَرْفٍ مَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِاقتضَى قَبْلَهُ وَدَلِيلُ بَاطِلٌ كَمَا إِذَا قَالَ أَعْطِ مَالِي عَنْكَ مَنْ نَشِئْتُ، بِجَلَابِ قَدْ إِذَا عَنِ التَّائِيغِ؛ لِأَنَّهُ نَصَرُ وَكَيْلًا عَنْهُ فِي نَقْصٍ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ، وَبِجَلَابِ قَدْ إِذَا أَمَرَهُ بِالنَّصِيقِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَالَ لِلَّهِ وَهُوَ مَعْلُومٌ. وَإِذَا لَمْ يَصْبَحِ التَّوَكُّلُ فَقَدْ اشْتَرَى عَلَى لَمَّا تَوَرَّجَ فَبَيْعَتْ مِنْ مَالِهِ إِلَّا إِذَا قَضَى لَأَمْرٍ مِنْهُ لِإِتِّعَادِ لُبَيْعٍ نَدَاطٍ

﴿قَوْلُهُ فِي تَمْلِيكِ الدَّيْنِ﴾

قَوْلُهُ (وَدَلِيلُ لَا يَحْجُورُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى بَدَيْنَ لَهُ عَلَى غَيْرِ الْمُشْتَرِي)، أَيْ: تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ لَا يَحْجُورُ، وَبِهَذَا لَمْ تَحْزَرْ تَوَكُّلُ الْمَدْيُونِ بَأَنْ يَشْتَرِيَ الْمَدْيُونُ بِمَا عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ آخَرُ، كَمَا إِذَا اشْتَرَى الْوَكَيلُ بَدَيْنَ عَلَى غَيْرِهِ، كَمَا إِذَا أَمَرَهُ رِيْدٌ مَثَلًا أَنْ يَشْتَرِيَ بَدَيْنَ لِرِيْدِهِ عَمْرُو شَيْئًا مِنْ آخَرٍ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَكَمَا هِيَ مَحْنُ فِيهِ، وَهُوَ مَا إِذَا أَمَرَ الْوَكَيلُ أَنْ يَشْتَرِيَ بَدَيْنَ عَلَى لَوَكِّلٍ عَمْدًا بِعَمْرِ عَلَيْهِ

قَوْلُهُ (أَوْ يَكُونَ أَمْرًا بِصَرْفٍ مَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِاقتضَى قَبْلَهُ)، أَيْ: قَوْلُ الْقَبْضِ، وَهَذَا عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ (كَانَ هَذَا تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ)، بِغَيْرِ لَمْ يَقْبِ الدَّرَاهِمُ وَالْأَشْيَاءُ فِي الْوَكَايَاتِ؛ كَانَ تَوَكُّلُ الْمَدْيُونِ بَأَنْ يَسَاعَ بِمَا عَلَيْهِ تَمْلِيكُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنَ الْمُوَكَّلِ لَتَوَكِّلٍ، بَأَنْ يَدْفَعِ الْوَكَيلُ مَا لَا يَمْلِكُهُ الْمُوَكَّلُ بِمَا قَبْضٍ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَدَلِيلُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الدَّيْنُ لَا يَمْلِكُهُ صَاحِبُ الدَّيْنِ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ وَضَعُ ثَابِتٌ فِي جَمْعِ الْمَدْيُونِ.

وَإِذَا كَانَ لَا يَمْلِكُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ، كَانَ أَمْرًا وَتَوَكُّلًا بِمَا لَا يَمْلِكُهُ، فَكَانَ بَاطِلًا، وَهَذَا لِأَنَّ السُّبُورَ تُقْضَى بِأَشْيَائِهَا، لَا بِأَعْيَانِهَا؛ لِأَنَّ عُقْبَانَهَا أَوْصَافٌ فِي لَدُنْهِ.

ومن دفع إلى آخر ألفاً، وأمره أن يشري بها جارية، فاشتراها، فقال
لأمر: اشتريتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشتريتها بألف، فالتول قول المأمور
المأمور ومُراده إذا كانت تساوي ألفاً؛ لأنه أمين فيه وقد ادعى الخروج عن
عنده لأمانة والأمر ندعي عليه ضمان خمسمائة وهو يكر، فإن كانت تساوي
خمسمائة فالتقول قول الأمر؛ لأنه خالف حيث اشترى جارية تساوي خمسمائة
والأمر تسول ما تساوي ألفاً قبضت.

﴿عَلَى الْبَيْتِ﴾

لا يمكن تسليمها، والدرهم التي جعلت في قصص للديون شرعاً كانت منك
للديون، فملكها رث الدين بالقبض لا قتله، فقتل لقبض كان التوكيل بدفعه
باطلاً؛ لأن المؤكل لا يملكه، كما إذا قال أعط ما لي عليك من الدين من شئت،
أو ألبه في السخر؛ كان باطلاً.

بحلاف ما إذا قال: أعط ما لي عندك من الغنم أو من شئت، أو ألبه
في السخر؛ كان التوكيل صحيحاً؛ لأن المؤكل يملكه، والمراد من صرف ما لا
يملكه: دفعه لا عقد الصرف.

قوله: (ومن دفع إلى آخر ألفاً، وأمره أن يشري بها جارية، واشتراها، فقال
لأمر: اشتريتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشترتها بألف، فالتول قول المأمور)،
قال صاحب «الهداية» (ومُراده: إذا كانت تساوي ألفاً)، وهذه من خواص «الحامع
الصغير».

وصورتها به: «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه عن رجل دفع إلى
رجل ألف درهم، وأمره أن يشري له بها جارية، واشتراها، فقال الأمر: إنما
شترتها بخمسين مئة. وقال المأمور: اشترتها بألف درهم. قال القول قول
المأمور. وإن كان الأمر قال: اشتر لي جارية بألف درهم، ونم يدفع إليه شئت،

فأشربها، فقال الأمير إنما اشتريتها بحمض منة، وقد أنفقها بآل فاشترى خبيرة. واحتلما، فقال الأمير اشتريتها بحمض منة وقال أنفقها بآل فاشترى خبيرة، فنظر، إن كانت الخبيرة تساوي ألفا، فليقول قول السامور، كما قال محمد في «الجامع الصغير»؛ لأنه وفق أمر الأمير، وقد ادعى الأمير عليه ضمان حمض منة، والسامور تكبر، فكان لقول قوله

اعلم: أنه إذا دفع الألف إلى رجل، وقال له: اشتر لي صرا بها خبيرة، واشترى خبيرة. واحتلما، فقال الأمير اشتريتها بحمض منة وقال أنفقها بآل فاشترى خبيرة، فنظر، إن كانت الخبيرة تساوي ألفا، فليقول قول السامور، كما قال محمد في «الجامع الصغير»؛ لأنه وفق أمر الأمير، وقد ادعى الأمير عليه ضمان حمض منة، والسامور تكبر، فكان لقول قوله

فإن كانت تساوي حمض منة، فليقول بالأمير، ويلزم للخبيرة السامور؛ لأنه خالف الأمر؛ لأن الأمر تناول جارية تُشترى بألف، لا بحمض منة، سواء اشترى بألف، أو بحمض منة، مع أن في شرائها بألف - إذا كانت قيمتهما حمض منة - عتبا واحدا، والتوكيد بالشراء لا يملك ذلك، هذا إذا كان الثمن مفقودا إلى التوكيد

فإن لم يكره مفقودا واحتلما، فليقول قول الأمير، ويلزم للخبيرة السامور، سواء كانت تساوي ألفا، أو حمض منة^(٢)، فإن كانت تساوي حمض منة، فاشترها بألف، ولأنه اشترها بعينها، وإيا اشتراها بحمض منة، ولأنه خالف الأمر، وإن كانت تساوي ألفا، فليقول قول الأمير أيضا

قالوا في «شرح الجامع الصغير»: يتخالف فيه^(٣)، ويلزم الخبيرة المشتري.

(١) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه الدافع لكبرى [ص ٤١٠]

(٢) ومع الأصل: إرجع منة، وانسحب من الألف، ورجع منة، ورجع منة، ورجع منة، ورجع منة

(٣) حذف التصحيح، هذا صحيح فاصي حال بعد أبي جعفر عدم التحالف، وصحيح صاحب الهداية، و«الكافي»، وأصحابنا يقولون التحالف ينظر «معاني شرح الهداية» ٨، ٦٤، «لغة شرح الهداية» [٢٥٩، ٩]، «البحر الرائق» [١٦٤/٢]

قال: ولو أمره أن يشتري به هذا العبد، ولم يُسم له ثمنًا، فاشتراه فقال
الأمير: اشتريته بحسن منه، وقال المأمور: بألف، وصدق البائع المأمور
فالتقول قول المأمور مع بيبه.

سورة عليه السلام

والموكل بقدره لأن اجلث يتقل إلى الوكيل أولاً، ثم يتقل [منه] إلى الموكل
قوله (د) ولو أمره أن يشتري به هذا العبد، ولم يُسم له ثمنًا، فاشتراه
فقال الأمر: اشتريته بحسن منه، وقال المأمور: بألف، وصدق البائع المأمور،
فالتقول قول المأمور مع بيبه، وهذه من الحواضر، يعني أن البائع - وهو مولى
العبد - صدق المأمور، وهو لوكيل، بأنه اشتراه بألف.

قال الفقيه أبو جعفر الهندوي: هذه لمسألة فارقت المسألة لمتقدمة، حيث
أوجب التحلف ثمة، وأرم اجارية المأمور، وههنا لم يوجب التحلف، وأرمها
الأمير؛ لأن البائع ههنا حاضر، وقد صدق المأمور، [فكان ذلك بصورة إنشاء لبيع
بينهما، فكان القول هو المأمور]، فبصر الاختلاف.

قال الشيخ أبو منصور القاتريدي: يجب التحلف ههنا أيضاً، وحوادث
الكتاب يحتمله؛ لأنه ذكر نسي لوكيل، وهو البائع من الموكل، ولا يمين عن
البائع؛ لأنه مدع إلا في صورة التحلف [١٠٥]، فلما ثبت يمين البائع ثبت نسي
المُشترى، وهو الموكل بالطريق الأول؛ لأنه مُسَكَّرٌ

ففي المتكبر ايمين بكل حال، [هذه] (١١) [٢١٦٦ م] هو الصحيح، لأن
تصديق البائع لمؤ لا مُشترى به؛ لأنه إن كان استوفى الثمن كان يبرره الأحيى عن
الوكيل و موكل حمصاً؛ لأنه لا نسل به معهما، وإن لم يستوف الثمن فهو أحيى

(١١) ما بين المعقوفين زيادة من «و» و«م»، و«ن»، و«ل»، و«ح».

(٢) ما بين المعقوفين: في «م»: «وهذا».

بأن لا يحالف هناك لأنه أرفع الخلاف بمصداق السمع، إذ قد حسمت في
مسألة الأولى هو حاشك، فاعترض الاختلاف، وبما يحالف له، دد.

وقد ذكر معظم بمس الخلاف، وهو بمن السمع والسمع عند استثناء
شخص أخير عنهما وقيل أخيراً عن المؤكل إذ لم يجر بينهما عند فلا تصديق
عنه يفتن الخلاف، وهذا قول الإمام أبي منصور، وقد أضناه

عن المؤكل، لأنه لا شغل بينهما، لأنه لم يقع العقد بينهما، فلا تصديق على
المؤكل، فإذا لم يفتن تصديق السمع، بقي الخلاف بين السمع - وهو له دليل -
وبين المثري - وهو المؤكل -، فوجب التحالف، ولم يذكر الإمام عند الأخير
بما هو قول أبي منصور، وكأنه جعل قول أبي جعفر أصح

قوله (بأن لا يحالف) وهو قول أبي جعفر، وقد مر سانه

قوله (فاغتر الاختلاف)، أي: في المسألة الأولى.

قوله (وقل يتحالفان) وهو قول الشيخ أبي منصور.

قوله (وقد ذكر معظم بمس الخلاف، وهو بمن السمع)، أي: ذكر محمد
بمس السماع - وهو المؤكل -، لأنه مانع تقديرًا من قوله، وإنما جمعه معظم
بمس التحالف؛ لأن بمس السماع محصور بصورة التحالف، وبمس المثري
كذلك؛ لأنه بحث عنه المصنف بكل حال؛ لكونه متكرراً

قوله (ولا تصدق عليه) أي: لا تصدق السمع على المؤكل

والله أعلم.

[هذا آخر دفتر الحادي عشر من كتاب «غاية البيان شرح الهداية» من
مصحف التواتر التي وقع عليها خط يدي. برغت عنه. بعون الله تعالى - بعدد في

... ..

﴿قصة حاتم التمار﴾

الحادي والعشرين من ذي الحجة من سنة أربعين وسبع مئة، وشلوه في اثني عشر، فضل في استوكيل خيرة نفسي لعبد بن شاء الله تعالى، حرره العبد الصغير الشارح أبو حنيفة أمير كاتب بن أمير عفر العبد لمدعو ب قوم التمارني الأتقاني، عفر لله به وبوالدته والله بمشكور على إغصه بغمه، وحسن الله ونعم الوكيل^(١).

١٥٠ ١٥١

(١) ما بين العفونتين زيادة من: ام، وانح، واصر.

فصل

في التوكيل بشراء نفس العبد

قَالَ: وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ اشْتَرِ لِي نَفْسِي مِنْ مَوْلَايَ بِأَلْفٍ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَوْلَى اشْتَرَيْتَهُ لِنَفْسِهِ، فَاعَاهُ عَلَى هَذَا، فَهُوَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ بِمَوْلَى؛ لِأَنَّ بَيْعَ نَفْسِ الْعَبْدِ مِنْهُ بِعَتَاقٍ وَشُرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ قَوْلُ الْإِعْطَافِ بِتَدْنٍ

[بَشْرَاءِ أَرْحَمَ أَرْحَمٍ]

١٠٠

[رَبِّ أَعَزَّ عَزِيزًا]

فصل

في التوكيل بشراء نفس العبد

ذَكَرَ هَذَا الْعَصَمَ عَقَبَ فَضْلِ الشُّرَاءِ؛ لِأَنَّهَا تُبَيِّنُ صُورَةً مِنْ حَيْثُ الشُّرَاءُ، وَتُكْرِىءُ مَا كَانَ بَشْرَاءً لِعَبْدٍ نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ بِعَتَاقٍ مُعْتَقًى؛ ذَكَرَهُ فِي فَضْلِ عَلَى جَدَّةٍ

قَوْلُهُ (قَالَ): وَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَجُلٍ اشْتَرِ لِي نَفْسِي مِنْ مَوْلَايَ بِأَلْفٍ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ الرَّجُلُ لِمَوْلَى اشْتَرَيْتَهُ لِنَفْسِهِ، فَاعَاهُ عَلَى هَذَا، فَهُوَ حُرٌّ وَالْوَلَاءُ لِلْمَوْلَى، أَيْ: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ: «مُحَمَّدٌ عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعَبْدِ مَنْخُورٍ عَلَيْهِ بِأَمْرِ الرَّجُلِ أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ بِأَلْفٍ دَرَاهِمَ، فَيَدْفَعُهَا إِلَيْهِ، يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ قَالَ: إِنْ كَانَ لِرَجُلٍ قَالَ لِلْمَوْلَى: إِنِّي اشْتَرَيْتُهُ لِنَفْسِي، فَتَسَّرَ ذَلِكَ، فَاعَاهُ مَوْلَاهُ عَلَى هَذَا فَالْعَبْدُ حُرٌّ وَوَلَاؤُهُ لِلْمَوْلَى، كَأَنَّهُ هُوَ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنَ الْمَوْلَى، وَإِنْ كَانَ تَمَّ يَسَّرَ لِلْمَوْلَى أَنَّهُ يَشْتَرِيهِ لِنَفْسِهِ؛ فَهُوَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي، وَيَكُونُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(ما بين المعقوفين زيادة من نسخة لأم (١)، و(٢)، و(٣)، و(٤)، و(٥)، و(٦)، و(٧)، و(٨)، و(٩)، و(١٠)، و(١١)، و(١٢)، و(١٣)، و(١٤)، و(١٥)، و(١٦)، و(١٧)، و(١٨)، و(١٩)، و(٢٠)، و(٢١)، و(٢٢)، و(٢٣)، و(٢٤)، و(٢٥)، و(٢٦)، و(٢٧)، و(٢٨)، و(٢٩)، و(٣٠)، و(٣١)، و(٣٢)، و(٣٣)، و(٣٤)، و(٣٥)، و(٣٦)، و(٣٧)، و(٣٨)، و(٣٩)، و(٤٠)، و(٤١)، و(٤٢)، و(٤٣)، و(٤٤)، و(٤٥)، و(٤٦)، و(٤٧)، و(٤٨)، و(٤٩)، و(٥٠)، و(٥١)، و(٥٢)، و(٥٣)، و(٥٤)، و(٥٥)، و(٥٦)، و(٥٧)، و(٥٨)، و(٥٩)، و(٦٠)، و(٦١)، و(٦٢)، و(٦٣)، و(٦٤)، و(٦٥)، و(٦٦)، و(٦٧)، و(٦٨)، و(٦٩)، و(٧٠)، و(٧١)، و(٧٢)، و(٧٣)، و(٧٤)، و(٧٥)، و(٧٦)، و(٧٧)، و(٧٨)، و(٧٩)، و(٨٠)، و(٨١)، و(٨٢)، و(٨٣)، و(٨٤)، و(٨٥)، و(٨٦)، و(٨٧)، و(٨٨)، و(٨٩)، و(٩٠)، و(٩١)، و(٩٢)، و(٩٣)، و(٩٤)، و(٩٥)، و(٩٦)، و(٩٧)، و(٩٨)، و(٩٩)، و(١٠٠).

(ما بين المعقوفين زيادة من نسخة ١٠٠)

وَأَسْأَلُكَ مِنْهُ غَنَةً لَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ الْحُقُوقَ فَصَدَرَ كَأَنَّهُ اشْتَرَى بِنَفْسِهِ، وَإِذَا كَانَ إِعْثَافٌ غَفَقَ الْوَلَاءُ.

﴿قوله عليه السلام﴾

الْأَلْفُ مِائَتَانِ وَعَلَى الْمُشْتَرِي أَلْفُ دَرَاهِمٍ مِنْهَا ^(١) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ» «وَبِذَا وَكَّلَ لِعَبْدٍ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ، أَوْ يَسْأَلُهُ لَهُ الْيَتَّقَ عَلَى مَالٍ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْوَكِيلَ وَالْمَوْلَى، وَبَعْدَ ذَلِكَ، وَالْمَالُ عَلَى الْعَبْدِ، وَلَا شَيْءَ مِنْهُ عَلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْهُ» ^(٢) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي بَابِ وَكَالَةِ الْعَتَاقِ مِنْ «الْأَصْلِ».

وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ «شُرُوحِ لُكَاثِي» لِبَعْضِ مُشَافِحِنَا أَنَّهُ قَالَ «هَذَا خِلَافُ مَا ذَكَرَ فِي «الْجَامِعِ الْكَبِيرِ»، فَإِنَّهُ ذَكَرَ نَقْدًا أَنَّهُ إِنْ اشْتَرَى نَفْسَهُ لَهُ مِنْ مَوْلَاهُ؛ يُطَابَقُ بِالنَّصِّ الْوَكِيلُ، وَلَوْ سَأَلَهُ الْيَتَّقَ مِنْ مَوْلَاهُ بِمَالٍ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَوْلَى؛ هَالِكُ الْمَالِ يَكُونُ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِسَقَطٍ لَشَرَاءٍ، أَمْكَنَ أَنْ يُخْعَلَ كَالْمُشْتَرِي بِنَفْسِهِ فِي حَقِّ الْحُقُوقِ، فَصَارَ كَمَا بَوَّاهُ اشْتَرَى نَفْسَهُ لِعَبْدِهِ، حَتَّى لَوْ تَعَدَّرَ بَأَنَّهُ كَانَ الْعَبْدُ مَدْرُكًا يَكُونُ لِنَفْسِهِ عَلَى الْعَبْدِ»

ثُمَّ قَالَ «وَالصَّحِيحُ» مَا ذَكَرَهُ هَهُنَا ^(٣) لِأَنَّ بَيْعَ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِ الْعَبْدِ إِعْتَقٌ، وَقَبُولُ ذَلِكَ قَبُولُ لِإِعْتَقٍ، وَفِي الْإِعْتَقِ وَقَبُولُهُ؛ الْوَكِيلُ مُقَيَّرٌ مُخَصَّرٌ إِلَى هَذَا لَفْظُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(٤) ١٢٠٣ وَكَأَنَّهُ جَعَلَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَيْتَيْنِ

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُعِينِ فِي «شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ» لَمْ يَسَّ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَايَتَيْنِ، وَلَكِنْ مَا ذَكَرْنَا - يَعْنِي فِي «الْجَامِعِ» وَفِي بَابِ وَكَالَةِ الْعَبْدِ لِمَا دُوِّنَ مِنْ «الْأَصْلِ»

(١) سطر «الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير» [ص ٤٠٩]

(٢) سطر «الأصل / المسدود بالمبسوط» [١ / ٢٥٧ طبعة وزارة الأوقاف المصرية]

﴿تأنيده عليه﴾

جواب الاستحسان، وما ذكر في باب الوكالة بالعمى من «الأصل» جواب القياس، وكان عسى من أن يأخذ بالقياس، ويظهر على ما ذكر محمد في «الجامع».

وجه القياس - وهو وجه الضم - أن أحقق أن التوكيل من جانب المولى يقع من العبد من العبد، غير توكيلاً بالإعناق على مال، حتى جاز وأن كان إلى من موقوف، وكان يقتصر الأصل إلى المولى لا إلى الوكيل.

فكذا التوكيل بالشراء من جانب العبد يجب أن يقع توكيلاً بالإعناق، كما في ١٠٢٧، أيضاً، فصار كأن العبد وكل هذا الرجل أن يسأل المولى أن يفتقه عن اليد إلى العطاء، فاعتق، حار ١١، وكان على العبد أن لا يفتقه، وكان قصر الأصل إلى المولى، كما إذا كان مُدْتَرِئاً، وكما إذا اشترى العبد نفسه بنفسه.

وجه الاستحسان: وهو ما ذكر في «الجامع» أن التوكيل من جانب العبد يصير شترية لنفسه أولاً، ثم بائعاً من العبد نفس العبد في صفيه، فيطأ التوكيل لأجل هذا، بخلاف التوكيل من جانب المولى، لأنه وكيل ببيع العبد من نفسه، فلا يمكن أن يخل ببيع نفسه أولاً، بخلاف المُدْتَرِئ، لأنه لا يمكن أن يخل بشتريه لنفسه أولاً، ثم بائعاً من المُدْتَرِئ، لأن شترية المُدْتَرِئ لا يصح، فيكون توكيلاً بقوله الإعناق.

وبخلاف ما إذا اشترى العبد نفسه بنفسه، لأن ذلك قبول للإعناق محاراً، لأن العمل بحقيقة تتبع مُدْتَرِئ، لأن تتبع ما يفتد العبد للمُشْتَرِي، والمُشْتَرِي - وهو العبد - لا يفتد نفسه، لأنه مملوك لمولاه حالة تتبع، ولشخص الوجد في حالة واحدة لا يصح أن يكون مالكا نفسه ومملوكاً لغيره، فصار يبيع نفس العبد من العبد مجاراً عن الإعناق بطريق (١١، ١٢) الإشتراط، حتى لا يبرم لعاء كلام.

وإن لم يُعَيَّن للمواري فهو عند المشتري؛ لأنَّ للفظ حقيقة للمعاوضة

طاعة السائر

العقد، وهذا لأنَّ منع لالأول، وليس، وفي الإعتاق إرادة، فأريد الإعتاق مجازاً،
ثم في مسألة «الجامع الصغير»^١ شرط بيان الوكيل فقال: إنَّ يش أن يشريه
لنفسه، فهو حرٌّ، والولاء للمواري، وإنَّ لم يُشَرَّ فهو عند المشتري، والألف
لمدفع للمواري؛ لأنه كُنْتُ عتبه، وعنى المشتري ألف أحو تنس العبد، ولم
يشترط البيان فيما إذا كان الموكَّل شراء العبد غير العبد، فإنه إذا اش أو لم يُشَرَّ
يقع الشراء بالأمر في الحاضر.

وفرق ما بين العائنين أن الموكَّل إذا كان هو العبد، فنس لوكل أنه اشراء
سري لعبد، يقع البيع، عتقاً موعداً بولاء، وإذا لم يُشَرَّ وقع الشراء للوكيل، عملاً
بحقيقة نطق البيع، وهي المعاوضة، ولا يثبت لإعتاق، وكان بين الشراء
تفاوت، فلم يكن نُدَّ من سالي؛ لأنه ربما يرصى النافع بأحد الأخرين دون الآخر
بحلاف ما إذا كان الموكَّل غير لعبد، حيث يقع العقد [١٠١]، إذا شَرَّه على
كل حال، لا إعتاق، بين الوكيل أو لم يُشَرَّ، فلا تفاوت إذا بين الشراء، لأنه
يكون العهد ببيع على الوكيل عني كل حال، فلا حاجة إلى الساب، ثم إذا اشترى
الوكيل العبد لنفسه العبد، هل يبرم أم لا؟ ثم يذكره محمَّد بن
قلوا في «شروح الجامع الصغير»^٢ «ويشع ١٠١» أن يلزمه؛ لأنَّ الألف
المدفوع كان من المواري.

قوله (ودفعها إليه)، أي: دفع العبد الألف إلى الرجل الذي وكله

قوله (لأنَّ اللفظ حقيقة للمعاوضة)، لأنَّ المؤلى قال: بعتُ هذا العبد بثلث

[١٠١]، وقال الوكيل: اشتريته

وَأَمَّا الْعَمَلُ بِهَا إِذَا لَمْ يَبَيَّنْ تَحَافُظُ عَلَيْهَا . بِحِلَافِ شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ ، لِأَنَّ
الْمَجْدَرِ فِيهِ مُعْتَبَرٌ ، وَإِذَا كَانَ مُعَاوَضَةً يَبْتَئِ لِمَلِكٍ لَهُ وَالْأَلْفُ لِلْمَوْلَى ، لِأَنَّهُ
كُتِبَ عَلَيْهِ .

وَعَنِ الْمُشْتَرِي أَلْفٌ مِثْلُهُ نَفْسًا لِلْعَبْدِ فِيهِ فِي دَمَتِهِ حَيْثُ لَمْ يَصَحَّ الْأَدَاءُ ،
بِحِلَافِ الْوَكِيلِ بِشِرَاءِ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُ لَا يُشْتَرَطُ بَيَانُهُ ، لِأَنَّ الْعَقْدَيْنِ هُنَاكَ

عَدْلَانِ .

قَوْلُهُ : (وَفَكَرَ الْعَمَلُ بِهَا) ، أَيُّ بِالْمُعَاوَضَةِ .

قَوْلُهُ : (فَتَحَافُظُ عَلَيْهَا) ، أَيُّ [عَنِ] الْمُعَاوَضَةِ .

قَوْلُهُ : (بِحِلَافِ شِرَاءِ الْعَبْدِ نَفْسَهُ) ، يَرْتَبِطُ بِقَوْلِهِ : (فَتَحَافُظُ عَلَيْهَا) ، يَعْنِي . لَا
بِحَافِظٍ عَلَى الْمُعَاوَضَةِ فِيمَا إِذَا اشْتَرَى لِعَبْدٍ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ لِلْمُعَاوَضَةِ ،
لِأَنَّ الْعَمَلَ بِحَقِيقَةِ الْمُعَاوَضَةِ مُتَعَدِّ لِمَا مَرَّ بِبَيَانِهِ أَلْفًا ، فَتَعَيَّنَ الْمَجْدَرُ ، وَهُوَ الْإِعْتِقَاقُ .

وَقَوْلُهُ : (نَفْسَهُ) بِاسْتِخْرَافٍ ، كَمَا السَّمْعُ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْعَبْدِ ، وَيَحْوِرُ النُّصْطَ
عَنِ تَبَعٍ مَعْرُوفٍ بِهِ .

قَوْلُهُ : (لِأَنَّ الْمَجْدَرِ فِيهِ مُعْتَبَرٌ) ، أَيُّ . فِي شِرَاءِ لِعَبْدٍ نَفْسَهُ ، وَهُوَ كَوْنُ الشِّرَاءِ
مُسْتَعَدًّا لِلْإِعْتِقَاقِ .

قَوْلُهُ : (وَإِذَا كَانَ مُعَاوَضَةً) ، يَتَّصِلُ بِقَوْلِهِ : (لِأَنَّ اللَّفْظَ حَقِيقَةً لِلْمُعَاوَضَةِ)

قَوْلُهُ : (يَبْتَئِ الْمَلِكُ لَهُ) ، أَيُّ . لِلْمُشْتَرِي .

قَوْلُهُ [١٢٧/١٢٨] : (فَإِنَّهُ فِي ذِمَّتِهِ) ، نَيْ : فَإِنْ لَمْ يَمْ فِي ذِمَّةِ الْمُشْتَرِي

قَوْلُهُ : (حَيْثُ لَمْ يَصَحَّ الْأَدَاءُ) ، لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَدَّى ذَلِكَ الْأَلْفَ إِلَى الْمَوْلَى مِنْ
كُتِبَ عَلَيْهِ . وَكَتَبَ مِنْكَ الْمَوْلَى ، فَلَا يَنْفَعُ نَفْسًا .

على سبط واحد، وفي الخاتمة المنطوقة تنويعه نحو العاقبة، أما ههنا فاحتمل
إغراق معقبات لمولاء ولا معصية على الوكيل والمؤلف عنه لا يرضاه ويترعب
في المعازفة المخصصة فلا يذم من أبيان

ومن قال بعد اشتر لي نفسك من مولات فقال لمولاه: يعني نفسي
لثلاث بكدا، فعل: فهو للآمر؛ لأن العبد يضلح ويكيلاً عن غيره في شراء.

في غاية البيان

قوله: (على سبط واحد)، السبط: النوع كذا في «ديوان الأدب»^(١)

قوله (ومن قال لعبد اشتر لي نفسك من مولات فقال لمولاه يعني نفسي
لثلاث بكدا، فعل، فهو للآمر)، وهذه من مسانيد «الحامع الصغير»، ذكرها محمد
في السبع

وصورتها فيه «محمد عن يعقوب عن أبي خبيصة في الرخل يقول بعد
الرخل: اشتر لي نفسك من مولات فيقول نعم، فيأتي مولاه فيقول يعني نفسي
من ثلاث بكدا وكدا، فهو جائز، وهو للذي أمره، وإن قال يعني نفسي، ولم يقل
لثلاث، فهو حو»^(٢) إلى ما لفظ محمد في «أصل الحامع الصغير».

وأصله أن العبد يضلح أن يكون وكيلاً عن غيره في شراء نفسه، لأن البيع
يرد عليه باعتبار ماله، لا آدميه، وهو أحسن عن قائلته نفسه، فكان وكيله ووكيل
أجنبي آخر سواء، إلا أن بين كون العبد وكيلاً وكون الأجنبي وكيلاً فرقاً
وهو أن الوكيل إذا كان أجنبي لا يشترط إصافه العقد إلى المؤكل، لأنه إن
طبق العقد يقع للمؤكل بصفه، كما إذا أصفه إليه، وإذا كان الوكيل بشراً العبد
فمن العبد، يشترط إصافه العقد إلى المؤكل حتى [في ٢٨٨] يقع به، فإن لم يصفه

(١) سبط: أدب - الأدب: يعقوب [٢١٨]

(٢) يصر: الحامع الصغير مع شرحه جامع الكبير [ص ٣٥٤ - ٣٥٥]

لأنه أخشى عن ماله، وأنشع يرد عليه من حيث إنه ماله.

إليه، بل أطلقه، يكون إعتاقاً.

والعرف: أن الوكيل مأثورٌ بالشراء، ثم تصرف الأجنبي بالوكالة يقع شراءٌ عن كل حال، اشتراءً لنفسه أو لغيره، فتعدم بل الوكالة جعل ما يصنع لنفسه بركة، فصارت الإصافة إلهة والاطلاق سواء، فلم يكن محالاً للامر.

أما تصرف العبد وليس كذلك؛ لأنه إن أضاف العقد إلى نفسه، كان إعتاقاً، وذلك لا يصحح للإمتثال، وإن أضاف العقد إلى موكبه كان بيعاً، وإن أطلق حتى لا يكون إعتاقاً أو بيعاً، فلا يخصص الإمتثال بالشك، فلا حزم اشترطت الإصافة إلى الموكب حتى يكون امتثالاً.

وإن بين العبد لمولاه أنه نشري نفسه لموكبه؛ فالعبد للامر، واشترى في رقة العبد يزوجها على الأمير.

أما العبد [١٢٨ هـ] للأمير: فلأن العبد رخص به إلى ملكه من غير ولاية يربط به.

وأما الشخص في رقة العبد؛ فلاته هو العاقبة، وحقوق العقب ترجع إلى العاقبة.

فإن قيل: العبد المنحجور إذا اشترى غيره لا يدره الحقوق.

قلنا نعم إذا اشترى غيره إذب المولى، وهذا اشترى بإذنه، يدره الحقوق.

وأما رجوعه على الأمير: فلأن الوكيل بالشراء إذا لم يدره شخص؛ كان به أن يزوج.

بدلت على الأمير، وإن وحد الأمير بالعبد عيباً قد عدم العبد به؛ لم يرد؛ لأن العبد

كان وكيلاً بالشراء، والوكيل بالشراء متى [١٢٩ هـ] اشترى شيئاً به عيباً ومد علم

به وقت الشراء، لا يكون له الرد؛ لأنه صدر راصياً بدليل.

إلا أن ما به يبيده حتى لا تنتج الحس بعد البيع فإذا أضافه [١٢١، ١٢٢]

عبد الله بن عبد الله

وإن كان في موضع لا يعلم به العبد، رده به ولدي يبيد الحصة في الرد هو العبد، لأنه لم يرخص به، فكان له الرد من غير استطلاع رأي الموكّل، لأن المشتري - وهو العبد - في يد الموكّل، والوكّل يشتريه يرد بعيب ثم يرخص به من غير استطلاع رأي الموكّل ما دام المشتري في يده.

ثم لو أراد أن ينتج حس لغير حتى بأحد شمن، ليس له ذلك؛ لأنه باع شيئاً هو في يد [١٢١، ١٢٢] المشتري، والمشتري حصر في مجلس لشراء، فلا يكون لبّيع حق الحس؛ لأنه سمس التبع يصير مخيّباً بين البّيع وبين المشتري، فيصير وبصاً، كالمودع إذا اشترى الوديعة، والوديعة حاضرة في مجلس البّيع، فإذا صدحت الوديعة أن يخبها، لم يكن له ذلك.

فإن قيل: إن كان العبد في يده من حيث الحقيقة، فهو في يد الموكّل من حيث الحكم.

قيل له: نعم، لكن مراعاة يد العبد [١٢١، ١٢٢] أولى؛ لأن يده حقيقة، ويد لتابع قل البّيع كان حكمية، فكان مراعاة اليد الحقيقية، وأنها أقرب إلى العبد أولن بالاعتبار، كما في الوديعة. كما قال الشّرح الإمام أبو العباس السّمي في «شرح الجامع الكبير» في باب الوكالة في السّوق ما نصّه وما لا يصحّ، وأبقي بغير ثمة.

قوله: (إلا أن ما بيته يبيده)، استثناء من قوله: (أحسب عن ماليته)، وكأنه قاله^٢ جواب لسؤال: بأن يقال: لمّا كان أحسباً عنها، كان للبّيع حس العبد لأجل الشمن، فقال: ليس له ذلك؛ لأن ما بيته في يد العبد، وهو مشتري، وهذا مرّ اليان.

(١) وقع بالأصل: «كتاب». واستثنى من [١٢١، ١٢٢]، ولاح، ولاح، ولاح.

(٢) وقع بالأصل: «ما أورد». والمثبت من [١٢١، ١٢٢]، ولاح، ولاح، ولاح.

(٣) وقع بالأصل: «قال». والمثبت من: [١٢١، ١٢٢]، ولاح، ولاح، ولاح.

إلى الأمر صلح فعله امتثالاً فيقع العقد للأمر

وإن عقد بنفسه فهو حر، لأنه إغناق وقد رضى به المولى دون
المعاوضة، والعقد وإن كان وكيلاً بشيء معين، ولكنه أتى بحسن
صرف آخر، وفي مثله ينقد على الوكيل.

وكذا لو كان يعي نفسه ولم يقل لفلان فهو حر، لأن المطلق تحتمل
المؤخر فلا يقع امتثالاً بالشك فيبقى التصرف واقعاً لنفسه.

○ قوله ○

قوله: (وإن عقد لنفسه، فهو حر)، لأن بيع العبد من نفسه إغناق محرراً،
وقد رضى به المولى دون المعاوضة، فلا يقع العقد للأمر، لأنه لو وقع العقد له
بغير المولى مفروراً؛ لأن المولى لم يرض بأن يخرج ٢٠٠ د من ملكه بغير
نوب يولاء، فلا يجوز أن يروى منك بغير رضا؛ لأن الله تعالى أحار التجارة
بالترصي.

قوله: (وإذا كان وكيلاً بشيء معين، ولكنه أتى بحسن تصرف
آخر، ففي مثله ينقد على الوكيل)، هذا جواب سؤال مقدم بأن يقال الوكيل شراء
شيء بعينه ليس له أن يشتريه غيره، بل يقع الشراء للأمر، وقد مر ذلك قبل هذا
المحل.

لكنه ينبغي على هذا أن يقع الشراء للأمر؛ لأن الموكّل به معين، وهو نفس
العبد، فقال نعم كذلك، إلا أن الوكيل بالشراء إذا أتى بحسن تصرف آخر، ينقد
الشراء على الوكيل، وقد أتى بتصرف آخر غير الذي ساء الموكّل، لأن شراء
العبد من نفسه ليس له لإغناق، لا قبول البيع، وقد مر بيانه قبل هذه المسألة.

منفعة، بخلاف العند؛ لأنه تنبع من نفسه، لأن ما في يد العند للمولى وكذا

في نسخة أخرى

والصرف، والإحارة على هذا الخلاف»

قال محمد بن الحسن في «الأصل» في باب الوكالة بالبيع ١٠٩٦ هـ، ١٠٩٦ هـ، على
النار «ويزيد» ٢٠٠ هـ، الوكيل من نفسه، أو من ابن له صغير من عبده؛ لم يخر،
وكذلك الإحارة، ولو بع الوكيل شيئاً من ذلك من ابن له كبير، أو من امرأته، أو
ابنه، أو أمته، أو عنده، أو أمته، أو مكاتبه، فهو جائز، إلا من عبده، أو أمته، فإنه
لا يجوز؛ لأنه قال: ما باعه من شيء فهو جائز، ولو لم يقل ذلك لم يخر ذلك في
قياس قول أبي حنيفة رحمته الله، وكذلك الإحارة ^(١)، إلى هنا لفظ «الأصل»

وقال في «شرح الكافي» في هذا الباب «ويزيد» الوكيل بالبيع ١٠٩٦ هـ،
من نفسه، أو من ابن له صغير، لم يخر ^(٢)، وكذلك الإحارة؛ لأن النفع منه تنبع
من نفسه، وأنه لا تمليك ذلك.

ولو باعه من ابن له كبير، أو من امرأته، أو من أولاده، أو من مملوكه، أو
مكاتبه، وقد أحار له في الوكالة، باع به من شيء، فهو جائز، إلا من مملوكه إذا
لم يخر عبده دبر؛ لأنه تنبع من نفسه.

ولما جاوز النفع من هؤلاء، لأنه فرض إليه ذلك، ولو لم يقل ذلك، لم يخر
لنفع في قياس قول أبي حنيفة، وكذلك الإحارة؛ لأنه يمكنه التهمة فيه، والوكالة
أمانة، فبحث تزييفها عن الجانية.

وقال الإمام الأسججاني في «شرح الطحاوي» «لا يجوز شراء وكيل نفسه».

(١) ينظر «مجلس الرواة» لابي اسك السمرقندي [١٤٣٨-١٤٣٩]

(٢) ينظر «الأصل» معروف بالسود [١٤٩١-١٤٩٢] طبعه وزارة الأوقاف المصرية

(٣) ينظر «السود» للسرعيني [١٩/٣٧]

.....

فصل في بيان

خلاف ما إذا باع من عبده الذي لا ذين عليه ، لأنه وما في يده من مولاة ، والتسعة
من كالتسعة من نفسه ، ولو باع الوكيل من عبده لا يجوز ، فكذلك إذا باع من عبده ،
وكذلك إذا باع من مكاتبه ، لأن الرق ماق في المكاتب فصار كالعبد القس ،
وخلاف ما إذا باع من ابنه لصغير ، لأنه تسع من عبده ، والوكيل لا يملك ذلك .

وروجه قول أبي حنيفة أن الوكالة أمانة ، فيجب نزولها عن العبدية ، وما
حصله الإنسان بهؤلاء بمنزلة ما يحصله لغيره ، ألا ترى أنه لا يحوز شهادة بعضهم
بعض ، فصار عقد الوكيل مع هؤلاء كالعقد مع نفسه ، فلا يجوز .

نعم إن الأملك متباينة ، ولكن ما وقع الأملك متصلة ، حيث يتسرع بعضهم
سأله [٢٠١٢] رد بعض عادة ، فإذا تعكس في لعقد تهمة الإيثار و لمع للوكيل ، لم
يصح حتى تزول التهمة بالزيادة على نفس المثل ، كما وصي إذا باع من نفسه

وعان [٢٠١٢] في لائحة لقوى : لا يبيع الوكيل من لا تثبت شهادته له ما من
من قمته لا يحوز عند أبي حنيفة ، وبأكثر من قيمته يحوز ، ويمثل العينة - في
رواية البيوع والوكالة - لا يحوز ، وفي رواية المضاربة يحوز ، إنما لخلاف في
البيع بعين يسير ذكره في وكاله شمس الأئمة اسرخسي رحمه الله

وتسع المضارب وشراؤه من لا تثبت شهادته له بسبب لزمه ، أو الزوجية
بغير يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله ، كما في الوكيل الخاص ، ويثبته ما بأكثر
من القيمة . وشراؤه ما بأقل ، يجوز إجماعاً ، ويثبته وشراؤه بمثل القيمة يحوز
عنده ، وكذلك عند أبي حنيفة باتفاق الروايات .

ونحو حنيفة فرق بين الوكيل الخاص ، والمضارب على رواية الوكالة والبيوع ،

وَيَنْقَلِبُ حَقِيقَةً بِالْعُخْرِ

وَلَهُ أَنْ مَوَاصِعَ التُّهْمَةِ مُسْتَشَاءٌ عَنِ الْوَكَالَاتِ ، وَهَذَا مَوَاصِعُ التُّهْمَةِ بِدَلِيلِ
عَدَمِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ لِأَنَّ الْمَدْفِعَ بَيْنَهُمْ مُتَّصِفَةٌ قَصَارَ بَيْعًا مِنْ نَفْسِهِ مِنْ رَحِيهِ ،
وَالْإِجَارَةُ وَالصَّرْفُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ .

قَالَ ، وَالْوَكِيلُ بِالنَّبْعِ يَحُورُ بِنَعْتِهِ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَالْعَرَضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

﴿عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَبَيْعُ الْمَعَاوِصِ مِمَّنْ لَا [١٢/٢١٢] تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بَأْتِي فِي شُرْكََةِ هَذَا «الْكِتَابِ» أَنَّهُ
يَنْقُطُ ، وَفِيهِ كَلَامٌ ، مِنْ أَصْحَابٍ مَنْ قَالَ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي الْوَكِيلِ
الْخَاصُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُ الْجَوَابِ فِي الْمُصَارِبِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَكِيلِ
وَالْمُصَارِبِ ، إِلَى هَذَا لَفْظُ «التَّعْمَةِ»

وَجَهْ الْعَرَقِ أَنَّ الْمُصَارِبَ كَالْمُصْرِفِ لِمَنْ مِنْ رَحِيهِ ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ تَهْمُهُ
بَعْدَ مَا صَارَ الْمَالُ عُرُوصًا ، وَأَنَّهُ شَرِيكُهُ فِي الرُّبْعِ ، فَلَا تُلْخِصُهُ التَّهْمَةُ فِي النَّبْعِ بِمِثْلِ
الْقِيَمَةِ مِنْ هُؤُلَاءِ ؛ لِأَنَّهُ إِشْرَ فِي الْعَبْرِ دُونَ الْعَالِيَةِ ، وَفِي الْعَبْرِ هُوَ كَالْمُتَصَرِّفِ لِنَفْسِهِ ،
بِخِلَافِ النَّبْعِ بِالْعَبْرِ ، فَإِنَّهُ إِشْرَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعَالِيَةِ ، وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ نَائِبٌ مَخْصُصٌ

أَمَّا الْوَكِيلُ فَانْتِ فِي الْعَبْرِ وَالْمَالِيَةِ [١٢/٢١٣] جَمِيعًا ، فَبِهَذَا لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ
مِنْ هُؤُلَاءِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ، بَلَا أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ قَدْ أَحَارَ لَهُ فِي لَوْكَانَةٍ ، بِأَنْ قَالَ : بَيْعُ
مِمَّنْ شَيْئٌ ، فَمَا بَاعَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ ؛ يَحُورُ بِنَعْتِهِ مِنْ هُؤُلَاءِ حِينَئِذٍ

قَوْلُهُ (وَيَنْقَلِبُ حَقِيقَةً بِالْعُخْرِ) ، أَيَّ يَنْقَلِبُ حَقُّ الْمَوْلَى فِي كِتَابِ الْمُكَاتَبِ
إِلَى حَقِيقَةِ الْجَلْدِ بِعُخْرٍ [١٢/٢١٤] لِمُكَاتَبٍ عَنْ أَدَاءِ بَدْلِ الْكِتَابَةِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى
يَجْلَدُ حِينَئِذٍ حَمِيعًا مَا فِي يَدِهِ .

قَوْلُهُ : (قَالَ ، وَالْوَكِيلُ بِالنَّبْعِ يَحُورُ بِنَعْتِهِ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ وَالْعَرَضِ عِنْدَ أَبِي

وَقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِقُضَايَا لَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ
وَالدَّنَابِيرِ؛ لِأَنَّهُ مُطْلَقُ الْأَمْرِ يَتَقَبَّدُ بِالتَّعَارُفِ، لِأَنَّ التَّصَرُّفَاتِ لِدَفْعِ الْحَاجَاتِ

عَنْ عَمَلِهَا

وَقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِقُضَايَا لَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ
وَالدَّنَابِيرِ^(١)، وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْقُدُورِيِّ^(٢)، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي «مَخْتَصَرِهِ» قَوْلَهُ
(وَالْعَرَضِ) وَلَا قَوْلَهُ (وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالذَّرَاهِمِ وَالذَّنَابِيرِ).

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ»: «فَإِنْ بَاعَهُ شَخْصٌ تَسِيرَ فَإِنْ أَبَا حَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: هُوَ
جَائِزٌ وَإِنْ بَاعَهُ بَدْرَاهِمَ، وَقَالَ أَبُو يُوْسُفٍ وَمُحَمَّدٌ رضي الله عنه لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَّا أَنْ يُحْطَ
بِثَمَرِهِ مَا يَتَعَانُ النَّاسُ فِيهِ، فَإِنْ حُطَّ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ بَاعَهُ بِسَبْعَةِ
أَوْ ثَمَنٍ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ بَاعَهُ دَنَابِيرَ أَوْ بَدْرَاهِمَ، أَوْ بَعُورَ، أَوْ شَيْءَ مِمَّا يُكْتَلُ،
أَوْ بَعُورٌ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَقَالَ أَبُو يُوْسُفٍ وَمُحَمَّدٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَبْيَعَهُ بِدَنَابِيرَ، أَوْ
بَدْرَاهِمَ؛ لِأَنَّهُمَا الْأَثْمَانُ الَّتِي تَقَعُ عَلَيْهَا بَيْعُ النَّاسِ^(٣)، إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ
بِ«الْأَصْلِ»، فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ ٢١١، فِي الْبَيْعِ

وَقَالَ فِي «الْأَسْرَارِ»: ارْوَى الْحَسُّ عَنْ أَبِي حَيْفَةَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا
بِثَمَرٍ لِقِيَمَةٍ، وَبِقُضَايَا يَتَعَانُ فِي ثَمَلِهِ^(٤)، وَهُوَ قَوْلُهُمَا، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ كَمَوْلَاهُمَا^(٥)

(١) فِي «التَّصْحِيحِ» وَرَجَّحَ قَوْلَ الْإِمَامِ، وَهُوَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ عَمَلُ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقَاوِيلِ وَلَا حَتَّارَ عَمْدَ
الْمَجْمُوعِي، وَوَأَقْبَهُ لِمَوْصِلِي وَصَلَّى الشَّرِيعَةِ إِذَا وَعَى أَصْحَابُ الْمَنُونِ الْمَوْضُوعَةِ بِفَضْلِ الْمَذْهَبِ بِمَا
هُوَ ظَهَرُ الرُّوَايَةِ يَنْظُرُ «الْحَمَّاعُ الْعَمِيرُ» [ص ٤٠٩]، «الْمَسْرُودُ» [٣٦١/٩]، «بِدَائِعُ نَصَائِحِ»
[٢٧١/٦]، «تَمِيزُ الْحَانَتِ» [٢٧/٢]، «الْجَوْهَرَةُ الْبَرَّةُ» [٣٠٦/١]، «الْبَابَةُ» [٢٦٨/٩]، «الْمَنَانُ
الْحِكَامُ» [٢٥٤/١] «مَجْمَعُ النُّصَائِبِ» [٢٤٩]، «التَّصْحِيحُ» [ص ٢٧٥]، «الْبَيَاتُ» [١٤٧/٢]

(٢) يَنْظُرُ «مُسْتَعْمَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١١٧]

(٣) يَنْظُرُ «الْأَصْلُ الْمَعْرُوفُ بِالْمَسْرُودِ» [٢٧٢/١ - ٢٧٣]، عَلَيْهِ رَوَاهُ الْأَرْبَابُ لِقَضَائِهِ

(٤) يَنْظُرُ «نُوسَطُ مِنْ أَسْطَرِ» [٢٨٥/٣]، وَارْوَاهُ الطَّالِبِيُّ «بُخَارِيُّ» [٣٠٥، ٣٠٦]

(٥) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَرِجٍ الْمَهَاجِ الشَّافِعِيِّ [٤٢، ٤٣]

بِشْرَاءِ الْمَخْمَرِ وَالْجُمْدِ وَالْأَصْحَبَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْمَتَاعَ هُوَ الْبَيْعُ بِشَرِّهِ الْمَنْعِلُ ؛ لِأَنَّ لِمَنْعٍ يَمْتَنِعُ عَادَةً أَنْ يَبِيعَ
بِأَقْرَبٍ مِنَ الْقِيَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْصَرُّ بِهِ ، كَمَا يَمْتَنِعُ الْمُشْتَرِي مِنَ الشَّرَاءِ بِأَكْثَرٍ مِنَ الْقِيَمَةِ ،
مَكَانَ الْمَتَاعِ إِذْ هُوَ الْبَيْعُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ، وَلِأَنَّ السَّيِّئَ يَمْتَنِعُ بِأَحْسَنِ بَيْعٍ مِنْ وَجْهِ هُنَا
مِنْ وَجْهِ ، فَلَمْ يَسَاوِنَهُ مُطْلَقُ التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ .

بَيَانُهُ : أَنَّهُ إِذَا بَاعَ شَيْءٌ بِسَاوِي عَشْرَةِ حِمَصَةٍ ؛ كَانَ بِقَدْرِ الْحِمَصَةِ تَمْلِكُكَ مَالٍ
مَالٍ ، فَكَانَ بَيْعًا ، وَجَمَاعًا فَوْقَ ذَلِكَ تَمْلِكُكَ مَالٍ بِعَرِّ عَرَضٍ ، فَكَانَ هُنَا ، وَلِهَذَا لَا
يَحْجُورُ لِلْأَبِ وَالْوَصِيِّ بَيْعُ مَالِ الصَّبِيِّ بِعَرِّ فَاحِشٍ ؛ لِرُقُوعِهِ تَبَرُّعًا .

وَنَوْكَانَ بَيْعًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ لِحَدَرِ مَهْمَا ، لِأَنَّهُمَا يُمْسِكَانِ بَيْعَ مَالِ الصَّبِيِّ لَا الشَّرْعَ
بِهِ ، وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ بَيْعُ الْمَرِيضِ مَرَضٍ أَمُوتَ مَعَهُ مِنَ التَّلَافِ إِذَا سَاعَهُ بِعَرِّ فَاحِشٍ .

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْمَتَاعَ هُوَ الْبَيْعُ بِالسُّقُودِ ؛ لِأَنَّ التَّبِيعَ بِالْعَرَضِ مُقَابِلَةٌ ، وَهِيَ
بَيْعٌ مِنْ وَجْهِ ، بِشَرِّهِ مِنْ وَجْهِ ، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ مُطْلَقِ التَّوَكُّلِ ، وَهُوَ بِالْبَيْعِ

وَوَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالْبَيْعِ وَقَعَ مُطْلَقًا بِلَا قَيْدٍ بِشَرِّهِ دُونَ
نَفْسٍ ، وَقَدْ أَتَى التَّوَكُّلُ بِمَا وَكَّلَ بِهِ ، لِحَدَرِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ التَّوَكُّلَ وَقَعَ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَلَغَ هَذَا الْعَبْسُ ، وَالْمُطْلَقُ يُحْرَى
عَلَى إِطْلَاقِهِ إِلَّا إِذَا مَنَعَ مَعَهُ مَنَعٌ ، كَأَمْرِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ

وَأَمَّا قُلْنَا إِنَّ الْوَكِيلَ أَتَى بِمَا وَكَّلَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِمُطْلَقِ الْبَيْعِ ، وَتَبِيعَ مُطْلَقًا
هُوَ بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، وَتَبِيعَ بِعَرِّ فَاحِشٍ بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ؛ بِدَلَالَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْعَدَفِ
وَبَحْثِهِمْ ، فَيَكُونُ الْوَكِيلُ أَنْتَ أَمْرًا بِهِ ، يَحْجُورُ تَبِيعُهُ

أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَلِأَنَّ لِمَنْعٍ تَمْلِكُكَ مَالٍ مَالٍ ، وَالتَّبِيعُ بِعَرِّ فَاحِشٍ كَدَمَتْ

وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فَمِنْ التَّاسِ بِمَقُولِهِ هَذَا بَيْعٌ رَاسَخٌ ، وَدَمَتْ بَيْعٌ حَاسِرٌ ، وَدَمَتْ بَيْعٌ

عنه السيد

عَدْلٌ، فَنُؤَلَّا أَنَّ التَّبِعَ بِعَيْنٍ فَاحْشٍ بِيَعًا، لَمْ يَصَحَّ إِطْلَاقُ لَتَبِعَ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ، فَإِنَّ مِنْ حَلَفٍ لَا يَتَّبِعُ، وَبِعَ بِعَيْنٍ فَاحْشٍ، حَيْثُ هِيَ يَمِينُهُ،
فَنُؤَلَّا أَنَّهُ يَتَّبِعُ مِنْ كَرٍّ وَخَجٍّ لَمْ يَخُشَ.

وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّ التَّبِعَ بِالْعَيْنِ [٥٠٧ هـ]، فَاحْشٍ أَوْ بِالْعَرَضِ لَسَرٍ بِمَعَارَفٍ، بَلْ
ذَلِكَ مَعَارَفٌ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْحَاجَةِ إِلَى تَحْصِيلِ الثَّمَنِ، وَعِنْدَ التَّجَرُّمِ مِنَ الْبَيْعِ،
وَإِطْلَاقُ لَفْظِ لِمُؤَكَّرٍ وَإِقْدَامِ التَّوَكُّلِ [١٠٣١ هـ] عَلَى ذَلِكَ مِنْ عَيْرِ بُهْمَةٍ دَلِيلٌ عَلَى وَفْوِ
الْحَاجَةِ.

عَلَى أَنَّ نَقُولَ: قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْمَعَارَفَ هُوَ التَّبِعُ بِعَيْنٍ لِمَثَلٍ، وَبِالْفَوْرِ أَشْأَ
تَعْنُونَ بِهِ؟ إِنَّ قَسَمَ بَعِيٍّ لَعُزْفِ الْقَوْلِيِّ، وَهُوَ أَنَّ مَعَارَفَ النَّاسِ إِطْلَاقُ النَّقْطِ عَلَيْهِ
دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ ثَبَتَ هُنَا، وَإِنْ قَسَمَ- تَعْنِي الْعُرْفَ الْعَمَلِيَّ، وَهُوَ أَنْ يُطْلَقُوا
الْلَّفْظَ عَلَى هَذَا، وَعَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُمْ مَعْلُومًا هَذَا دُونَ غَيْرِهِ، فَلَا تُسَلِّمُ تَفْيِيدَ الْمُطْلَقِ
بِالْعُرْفِ الْعَمَلِيِّ بِدَلَالَةِ الْحُكْمِ.

بِأَنَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا، فَأَكَلَ لَحْمَ آدَمِيٍّ، أَوْ لَحْمَ جَنْزِيرٍ، حَيْثُ، وَإِنْ
رُجِدَ الْعَادَةُ عَلَى لَامِصَاعٍ عَنِ أَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ نَحْوُ سُمِّيَ لَحْمًا فِي الْعُرْفِ الْقَوْلِيِّ؛ لَمْ
يَتَّفِقْ الْيَمِينُ بِالْعُرْفِ الْعَمَلِيِّ، وَنَهَى بِمَنْعِ الْحَيْثُ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا مَعْلُومًا مِنَ الْأَحْكَامِ قَوْلُ: يَقُولُ فِي «التَّحْقِيقِ» وَ«الْفَتْاوَى
الصَّغْرَى» عَنْ بَابِ التَّوَكُّلِ بِاسْتِسْلَامِ «أَنَّ تَفْيِيدَ التَّوَكُّلِ [١٢ ١٦٥ هـ] بِشَرْطِ الْأَصْحَةِ،
وَالْجَمْدِ، وَالْمَخْمِ مَرْوِيٌّ [١٣٠٤ هـ] عَنْ أَبِي يُونُسَ، أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ يُعْتَبَرُ
الْإِطْلَاقُ، يَعْنِي: لَا يَتَقَبَّدُ بِرَمَانٍ لِأَصْحَةِ وَالصَّيْفِ وَالنِّسَاءِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ
فِي «الْمَتْنِ»: (وَالْمَسَائِلُ مَنْشُوعَةٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ).

ولئن سلمنا أنَّ التوكيل يقتضي مقوِّراً، إنما يقتضي دلالة العرض، لا بدلالة
ماده، لأنَّ العرض من شراء المصنوع دفع صريح تزد، ودلت يحتضر باستثناء،
والعرض من شراء الخمر دفع صريح الحر، ودلت يحتضر بالصعب، حتى لو
عنفت هذه الدلالة، بأنَّ وُجد التوكيل متى يفتد ترخص المصنوع، كالحذادين
وعبرهم، أو ترخص الخمر، كالمقاعيين^(١) وغيرهم، لا يفتد، كما قال الإمام علاء
مدني العلم في «طريقة الخلاف»^(٢)

وكذلك التوكيل بالأصحية تقتضي تأييد الترخيص، لا بالعادية، لأنَّ
عرض التوكيل خروج عن عهدة الوجوب الذي فتحه في أيام تلك الشئة

وأما التوكيل بالشراء، إنما يتم بخبره الشراء على فاحش على إحدئ
روايتي عن أبي حنيفة للثمة، لأنه من الجائر أن يشتريه لبيع، ثم نكحاً
أى به الحضران، الخفة بالأمير، حتى لو انفتت التهمة، بأن كان وكيلاً بشراء
نبي، بعينه، حار شراؤه على الأمير عند أبي حنيفة أيضاً، بعدم التهمة

وأما إذا حلف لا يشتري رأساً لا يقع على رأس المصنوع، لأنَّ لئس لا
تظنون اسم الرأس عليه على الإطلاق، بل يقوون رأس المصنوع، فتفتدت
اليمين بالعزم القولي.

وأيضاً العرض من البيع، المصنوع، أو الحمل، وهذا ١٠٣١، إنما يتحقق في

(١) الفدائي يثبه في دفع كرماني - وهو شرايت لحد من شعير، وشعير به يدبرع في رأسه
ويغصوه من تزد ويبدو أن بيت اسمه كاس رائحة قديمة، حيث يقوم بقصاع في بيع ذلك الخمر
من كرماني بمائة، وكان يتوخد الحمد موضعه في دفع، كي تزد ويغصو مدافه يطر المصنوع
العروس لثريدي [١١ ٣٤٩ مادة فتح]

(٢) يهر طريقة خلاف، بدلاء نسرودي [ص ٣٥٢ - ٣٥٣]

برمان الحاحه، ولأن النع بعني فاحش يتبع من وجهه من وجهه، وكذا
المقاصصه يتبع من وجهه من وجهه فلا يتساو له مطلق اسم النع

وله بالله أن التوكيل بالنع مطلق فاحش على إطلاقه في غير موضع
الثقة، والنع بعني أو بالعني متعارف عند شدة الحاجة إلى الثمن والشتم
من العني، والمسايل مضمومة على قول أبي حنيفة على ما هو المروي عنه وأنه

في سائر النسخ

أمر معتاد، لا يغير معتاد، وشراء رأس العصفور غير معتاد، فلم يسأله أبين
وهذا هو لحوائج عن تعدد أبي حنيفة عن رأس العنم عند أبي حنيفة، ويرأس العنم
أيضاً عندهما؛ لأن ما هو المعتاد أراد على خلاف لعمدتين بدلالة القرص.

وأما الأب والوصي، فإنما لم تملكك تتبع مال الصبي بعني فاحش، وإن كان
دفع بيعاً من كل وجه؛ لأنه يخرى عن دفع الصبي، وهما لا يملكك انصرف في
مال الصبي، إلا على الوجه الذي له فيه نظر

وأما المريض؛ فإنما اعتبر ببعنه بعني فاحش من الثلث؛ لأنه معرض لحرق
في الورثة بالإنطاد، وهذا هو باع بعني يسير؛ يفتقر من الثلث أيضاً، أم
هيا فالأمر بحلوه.

قوله (برمان الحاحه)، أي من هذه السة

قوله. (وكذا المقاصصه)، هي تتبع تعرض بالفرض، سمي بها؛ لأن كل واحد
من العرضي مثل الآخر، يقال: هما قنصان، أي مثلاً

قوله. (والمسايل مضمومة على قول أبي حنيفة)، أراد بها مسائل شرعية،
العنم، والجمد، والأصحية، وقد مر اليد

بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، حَتَّى أَنْ مِنْ حَتْمٍ لَا يَبْعُ بَعْضُهُمَا، غَيْرَ أَنَّ الْإِبْرَامَ وَالْوَصِيَّةَ
بِغَيْرِ مَعْنَى أَنَّهُ يَبْعُ؛ لِأَنَّ وَلَا يَتَّبِعُهُمَا نَفَرِيَّةً وَلَا يَصْرِفُهُمَا، وَالْمُتَابَعَةُ شَرَاءٌ مِنْ
بَيْعٍ وَاحِدٍ، وَيَبْعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ لَوْ حُودٍ حَذُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

نَوَلَهُ. (وَالْمُقَابَلَةُ شَرَاءٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، وَسِعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ)، حَوَتْ عَنْ
بُيُوعِهِمَا وَكَذَا الْمُقَابَلَةُ بَيْعٌ مِنْ وَاحِدٍ، شَرَاءٌ مِنْ وَاحِدٍ. فَلَا يَتَّبِعُهُمَا مَطْلُوعُ اسْمِ الْبَيْعِ
فَقَالَ لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ شَرَاءٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، بَيْعٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ؛ إِذْ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُوَضَّعِينَ يَصْطَحُّ أَنْ يَكُونَ مُبْعًا وَثَمًا، وَيَفْرُقُ أَحَدُ الْأُمُورِ مِنَ الْآخَرِ
بِحَوْلِ حَرْفِ إِبْرَامَ إِذْ يَضْحَكُ الْأَثْمَانُ ثَمًا هِيَ اتِّبَاعٌ، فَعَلَى أَنَّهُمَا دَحْلُ الدَّاءِ
نَحْمَلُ دَلِيلَ ثَمًا، وَالْآخَرُ مُبْعًا

فَإِذَا كَانَ بَيْعُ الْمُقَابَلَةِ بَيْعًا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، سَأَلَهُ مُطْلُوعُ التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ، إِذْ
الْوَكْلُ بَاعٌ ١٧٢. الْفَرْصُ الَّذِي كَانَ وَكَيْلًا يَبِيعُهُ بِالْعَرْضِ الَّذِي فِي يَدِ الْعَاقِلِ
مَعَهُ، حَيْثُ قَالَ يَبْعُ هَذَا بِذَاكَ، وَلَمْ يَقُلْ؛ اشْتَرَيْتُ ذَاكَ بِهَذَا الَّذِي فِي يَدِي؛ لِأَنَّهُ
يَخْرُجُ عَنِ وَدَقِ أَمْرِ الْمُوَكَّلِ، وَهَذَا أَمْرُهُ سَائِعٌ، لَا بِالْشَّرَاءِ، فَحَصَلَ الْبَيْعُ بِمَا
وُكِّلَ بِهِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ، فَسَأَلَهُ التَّوَكُّلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا ١٧٣. ١٧٢. ١٧٣.

(١٧٢) وَقَالَ فِي «اتِّمَمَةِ الْمُتَاوَى» التَّوَكُّلُ بِالْبَيْعِ مُطْلَقٌ إِذَا سَاعَ شَعْرٌ
مُؤَجَّلٌ؛ قَبْلَ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِحُجُورٍ وَدُونَ طَائِفَةِ لَمَدَّةٍ. وَعَدَدُهُمَا، بِحُجُورٍ
بِأَحَدٍ مُتَعَارِفٍ فِي تِلْكَ سَلْعَةٍ، وَبِأَمْرٍ بِدَوِّعٍ عَلَى ذَلِكَ فَلَا.

وَعَنْ أَبِي يُوْسُفَ: إِنْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ عَلَى وَحْدِهِ الشَّجَارَةَ، فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِالشَّيْئَةِ
١٧٤. ١٧٥. وَإِنْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ بِحَاجَتِهِ إِلَى التَّقْفِ أَوْ قَضَاءِ لَدَيْنَ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ،
فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ بِالشَّيْئَةِ، وَنَفَقَهُ عَنْ بَابِ إِبْرَامَ بِالسَّلَامِ بِالصَّدْرِ الشَّهِيدِ.

قال: ولو كُيِّلَ بالشَّراءِ يَحْجُورُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، وَلَا يَحْجُورُ بِمَا لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي بَيْعِهِ، لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِيهِ [١٧٣] مُتَحَقِّقَةٌ

﴿كتاب البيوع﴾

ثُمَّ قَالَ فِي «التَّهْمَةِ» «وَرَدَّكَ فِي الدَّيْلِ الثَّانِي مِنْ شَرْحِ بَيْعٍ «الْكَافِي»: أَنَّ الْوَكِيلَ مُضْطَرٌّ الشَّيْءَ يَمْلِكُ لِنَعْيٍ بِالسَّيِّئَةِ عِنْدَمَا خَلَفَ لِشَافِعِيٍّ، ثُمَّ قِيلَ يَحْجُورُ الشَّيْءُ بِالسَّيِّئَةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ، طَلَبَ الْعِدَّةُ أَوْ قُصِّرَتْ، وَعِنْدَهُمَا لَا يَحْجُورُ، لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مَعْدُومٌ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ، وَهُوَ الْمَأْخُودُ».

[١٧٤] قَوْلُهُ: (قَالَ، وَالْوَكِيلُ بِالشَّراءِ يَحْجُورُ عَقْدُهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، وَلَا يَحْجُورُ بِمَا لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ)، أَيُّ: قَالَ لِقُدُورِيِّ فِي «مَخْتَصَرِهِ».

وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْأَقْطَعِ»^(١)، وَغَنَ أَبِي حَنِيفَةَ رُويَةً أُخْرَى أَنَّهُ يَحْجُورُ بِالْعَمَلِ، وَالكَثِيرُ؛ لِعُمُومِ الْأَمْرِ، وَإِنَّمَا جَرَّ عَقْدُ الْوَكِيلِ بِالشَّراءِ بِزِيَادَةِ يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا، لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ؛ لِدُخُولِهَا تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ، فَهَمَّ يَتَحَقَّقُ الْعَيْنُ، فَكَانَتْ الزِّيَادَةُ كَالْعَدَمِ، فَحَارَ الشَّراءُ عَلَى الْأَمْرِ لِعَدَمِ التَّهْمَةِ

بِخِلَافِ الشَّراءِ بِزِيَادَةِ لَا يَنْعَاسُ النَّاسُ فِي مِثْلِهَا؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ ظَاهِرَةً لِعَدَمِ دُخُولِهَا تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ، فَتَحَقَّقَ الْعَيْنُ، وَكَانَ الْوَكِيلُ مَسْهُمًا فِي الْحَقِّ الشَّراءِ بِالْأَمْرِ، فَلَمْ يَجْزُ عَنِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْحَاثِرِ أَنْ تَشْتَرِيَهُ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ لَمَّا رَأَى الْحَرَامَ فِي الشَّراءِ لِحَقِّهِ بِالْمُؤَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ يَحْجُورُ بِشَرَاءِ ذَلِكَ لَشَيْءٍ بِنَفْسِهِ، حَتَّى إِذَا تَنَتَّ

(١) قَالَ فِي «الدَّخِيرَةِ»: وَتَكَلَّمُوا فِي مَعْدُومِ تَفَاصُلِ بَيْنِ الْعَيْنِ وَالْأَمْرِ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ الْأَمْرِ مُحَمَّدٌ فِي «السَّرَادِ» أَنَّ كُلَّ عَيْنٍ يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ فَهُوَ يَسِيرٌ وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ فَهُوَ لَا حَاشَ، ثُمَّ قَالَ رَدِّهِ أَشَارَ فِي «الْمَعَاجِمِ» أَهَكَذَا فِي «الْبَابِ» [١٨٢]،

(٢) يَقُولُ «مَخْتَصَرُ الْقُدُورِيِّ» [ص ١١٧]

(٣) يَقُولُ «شَرْحُ مَخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ» لِلْأَقْطَعِ [٢٦٤/٩]

بَعْلَهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَإِذَا لَمْ يُوَافِقْهُ أَلْحَقَهُ بِغَيْرِهِ عَلَى مَا مَرَّ ، حَتَّى يَوْكُنَ وَكَيْلًا
بِشَيْءٍ بَعْثُهُ قَالُوا يَتَّقِدُ عَلَى الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ لَا تَمْلِكُ شُرَاءَهُ نَفْسَهُ ، وَكَذَا
الرَّكِبُ بِالسَّكَّاحِ إِذَا زَوَّجَهُ مُرَاةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِنْهَا ، حَارَ عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ

عَالِيَةِ الْبَيِّنَاتِ

تَهْمَةٌ بِأَنْ كَانَ وَكَيْلًا بِشُرَاءِ شَيْءٍ بَعْثُهُ ، يَفْعُ شُرَاؤُهُ عَلَى الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ
الرَّكِبُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ ، وَإِنْ مَرَى الشَّرَاءَ لِنَفْسِهِ ، أَوْ صَرَخَ [١٨٠] بِدَيْتٍ بِأَنْ
قَالَ : شَهِدُوا أَنِّي قَدْ اشْتَرَيْتُهَا بِنَفْسِي ، لَا إِذَا حَانَتْ فِي الثَّمَنِ ، لَا أَيْ خَيْرٍ ، أَوْ
حَانَتْ إِلَى جَسَدٍ آخَرَ ، وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ مَرَّةً .

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ خَوَاهِرُ زَادَهُ ، «جَوَارُ عَقِيدِ الْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ بَرِيْدَةٌ يَتَغَابَرُ
النَّاسُ فِي مِثْلِهَا : فِيمَا لَيْسَ لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدٍ ، فَأَمَّا مَا لَهُ قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ
عِنْدَهُمْ ، كَالسَّخَمِ وَالْخُبْرِ إِذَا رَآهُ الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ عَلَى ذَلِكَ لَا يَرْمُ الْأَمْرَ ، قَسَبَ
رَبِيْدَةٌ أَوْ كَثُرَتْ » ، قَالَ لِي بَبُوعُ «التَّهْمَةُ» «وَبِهِ يُقْتَلُ» [١٨١]

قَوْلُهُ : (عَلَى مَا مَرَّ) ، إِيْشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَ فِي «الْمَنْ» قَبْلَ وَرَقَيْنِ بِقَوْلِهِ ، (لِأَنَّهُ
مَوْضِعُ تَهْمَةٍ ، بِأَنْ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَإِذَا رَأَى الصَّعْقَةَ خَاسِرَةً أَلْرَمَتْهَا الْأَمْرَ) .

قَوْلُهُ : (وَكَمَا الْوَكِيلُ بِالسَّكَّاحِ إِذَا زَوَّجَهُ امْرَأَةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِنْهَا ؛ جَارَ
عِنْدَهُ) ، أَيْ : عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ [١٨٢] ، بِغَيْرِ تَعْدِيمِ التَّهْمَةِ

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ» فِي أَوَّلِ بَابِ الْوَكَالَةِ فِي السَّكَّاحِ : (وَإِذَا رَكِبَ رَجُلٌ
رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهُ امْرَأَةً بِغَيْرِهِ ، فَرَوَّجَهَا إِثْمًا ، فَهُوَ جَانِثٌ ، مِنْ رَادَّهَا عَلَى مَهْرٍ
[١٨٣] مِنْهَا ؛ فَهُوَ جَانِثٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام .

وَلِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ ، إِذَا زَوَّجَهَا بِمَا يَتَغَابَرُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ فَهُوَ

() يَنْظُرُ «الْمَوْضِعُ» [١٩٧ ٣٧] ، «إِدْبَاعُ الصَّالِحِ» [٢٧ ٦] ، «الْأَمْرُ الْحَكَمُ» [٢٥٤ ١] ، «حَاشِيَةُ

الإضافة إلى التوكيل في العقد ولا تتعكف عليه لثمة، ولا كذلك التوكيل

في حيازة الميراث

جائز، وإذا رد أكثر من ذلك لم يزم لروح سحح، لا أن يرحصه

ورد وكذا رجل رخل أن يروح امرأة بعينه، فتزوجها التوكيل؛ فهو جائز،
وهي امرأته، ولا يثبت هذا الشراء لو أمره أن يشتري عبداً بعينه، فاشتره التوكيل
نفسه؛ كان العبد بلامره^(١) إلى ما لفظ الأصل.

قال في «شرح الكافي»^(٢) في هذا الباب «واضحه» ما ذكر في «كتاب
لسوع» أن الوكالة [١٧٠] في السطقة يرعى فيها الصيغة، ولا تنقيد بالعقد
المعروف عند أبي حنيفة، وعندهما تنقيد.

وسحح بأكثر من مهر البتل بما لا يتعاقب الناس فيه ليس بمعروف، وكان
يتنعي أن يكون أحوال على غوب الكل هكذا؛ لأن التوكيل من قبل الروح هي معنى
التوكيل بالشراء، والوكالة بالشراء من تنقيد بالعرف.

فنا تلى، ولكن الوكالة [١٧١/١٧٢] بالشراء إنما تنقيد بالعرف في موضع
الثمة، ولثمة لا تدخل في هذا الباب، لأنه لا يؤم أن يكون عاقداً نفسه،
بحلاف التوكيل بشراء شيء معين بعينه، حتى لو ارتفع هذا التوهم في شراء أيضاً،
بأن كان التوكيل في شراء شيء بعينه، يكون على هذا الحلاف أيضاً.

ونؤثرها لتوكيل كاتب امرأته، ولا يثبت هذا شراء، فإن التوكيل بالشراء
مواثي لشري لنفسه أو أطلق؛ بصير مشترياً لتوكله إذا كان التوكيل بشيء
بعينه، وفي التوكيل بالزواج إذا أصاف العقد إلى موكله ينفذ عليه، ورد أصافه إلى
نفسه بصير مخالفاً، وإنما كان كذلك؛ لأن في الشراء انعقد هو التوكيل، وبهذا

(١) ينظر الأصل المعروف بالمسودة [١١١-١١٢] طبعه وزارة الأوقاف القطرية

(٢) ينظر المسودة للمرحومي [١١٧/١١٩-١١٩]

الشراء، لِأَنَّهُ يُطْلَقُ الْعَقْدُ

قَالَ: وَالَّذِي لَا يَتَعَاشَرُ فِيهِ النَّاسُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ،
وَيُقَالُ فِي الثُّرُوصِ الْإِلَاحُ بِسَمِّهِ وَفِي الْخَيَاطَاتِ الْإِلَاحُ بِأَرْدِهِ وَفِي الْعُقَارَاتِ الْإِلَاحُ
بِأَرْدِهِ، لِأَنَّ التَّصَرُّفَ يَكْثُرُ وَخُودُهُ فِي الْأَوَّلِ وَيَقِلُّ فِي الْآخِرِ وَيَتَوَسَّطُ فِي
الْأَوْسَطِ وَكَثْرَةُ الْعَبْرِ لِقِلَّةِ التَّصَرُّفِ

قوله عليه السلام

يُؤْخَذُ بِحَقْوِقِ الْعَقْدِ، إِلَّا أَنَّهُ لَتَرَمَّ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ عَقْدِهِ وَاقِعًا لِعَبْرِهِ، فَيَقَعُ لِعَبْرِهِ
عَنِ وَجْهِ عَقْدِهِ

وَفِي السَّكَّاحِ: الْعَاقِدُ هُوَ الْمُوَكَّلُ، فَإِنَّمَا يَكُونُ عَاقِدًا لَهُ إِذَا أَصَافَ الْعَقْدَ
وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَفْعَلْ، فَإِذَا أَصَافَ الْعَقْدَ إِلَى نَفْسِهِ، فَمَعْدُ جَعَلَ نَفْسَهُ عَاقِدًا، فَصَارَ مُعَاقِدًا،
وَمَعْدُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُجْعَلَ عَاقِدًا لِنَفْسِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَاقِدِ، ثُمَّ يَلَايِمُ فِيمَا
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآمِرِ فِي [١٦٣ ط ١] السَّكَّاحِ، لِأَنَّ حُكْمَ السَّكَّاحِ يَفْعَلُ وَقَوِّعُهُ لِشَخْصٍ لَا يَقْبَلُ
النَّقْلَ إِلَى غَيْرِهِ، وَفِي الشُّرَاءِ: يَسْتَقِيمُ أَنْ يُجْعَلَ عَاقِدًا لِنَفْسِهِ فِيمَا بَيْنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ،
ثُمَّ يَلَايِمُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآمِرِ، فَجَعَلَهُ هَكَذَا^(١) كَذَلِكَ فِي «الشرح الكافي».

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُطْلَقُ الْعَقْدُ)، أَيُّ يَسْتَعْنِي الْوَكِيلُ بِشُرَاءٍ عَنْ إِصَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى
الْمُوَكَّلِ

قَوْلُهُ (قَالَ): وَالَّذِي لَا يَتَعَاشَرُ فِيهِ النَّاسُ، لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُتَقَوِّمِينَ)،
أَيُّ: قَالَ الشَّيْخُ الْقُدُّورِيُّ فِي «مختصره»^(٢)

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مختصره»^(٣) «وَالْمُقَدَّرُ الَّذِي لَا يَتَعَاشَرُ
نَاسٌ فِيهِ بِضَفِّ الْعُسْرِ وَأَقْلَ مِنْهُ، وَهَذَا غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عَنْهُمْ، وَلَكِنْ مَدَاهِلُهُمْ تَدُلُّ

(١) يَطْرُقُ الْمُسْرُطُ بِسَرَحِي [١١٧-١١٩]

(٢) يَطْرُقُ الْمُسْرُطُ بِسَرَحِي [ص ١١٧]

في باب المطالع

عليه^(١) إلى هنا لفظ الطحاوي.

وقال الإمام الأسعجاني في شرح الطحاوي^(٢) [٢٠٠، ١٢] «وروي عن أبي
سب يحيى أنه قال: قد رُ ما يُعَلِّسُ السُّ فيه في لغوي^(٣) «دُليم»^(٤)، وفي لحيوان،
«دُة يَزْدُة»^(٥)، وفي العفري: «دُة دُوارْدُة»^(٦)»

وقال الشيخ أبو المَعِين النُّسَبي في «شرح الجامع الكبير» في الباب الثاني
من كتاب الركاة - «تقبل من أصحابه في باب البياعات مُنْحَقٌ بعدم، لتعدي
بضباية عنه؛ لدحوب ذلك تحت تقويم المقومين، والكثير منها غير مُنْحَقٍ بالعدم،
لدحوب الاتساع عنه تحت الإمكان»

ثم قال «احتج أصحابي في لحدِّ لحدل بين القليل والكثير:

منهم من قال ما يتعابُرُ لِمَنْ فيه قليل، وما لا يتعابُرُ النَّاسُ فيه كثيرٌ

ومنهم من قال: ما يدخل تحت تقويم المقومين؛ فهو قليل، وما لا يدخل،
فهو كثير، والمعنى في ذلك: هو إمكان التحريز، وعدم الإمكان.

(١) يظن: «مختصر الطحاوي» [ص/١٩١]

(٢) يظن: «شرح مختصر الطحاوي» [ص/٢٦٠]

(٣) دُليم: فتح الدال المهملة وسكون الهمزة، ثم عرء ياء من، دليم بكسر اللام وسكون الهمزة
أخر الحروف، وفي آخره ميم، وهو اسم النصف، والعرء هنا نصف عرءهم يظن: «شرح
الهداية للعيني» [٢٧٢/٩]

(٤) دُة يَزْدُة: فتح الدال وسكون الهمزة، وهو اسم لعشره عرءية، ويَزْدُة: باب، آخر الحروف
بكسر الزاي، دُة مثل لَو، وهو اسم أحد عشر عرءية يظن: «مختصر سبكي»

(٥) دُة دُوارْدُة: وهذا اسم لأنبيء، وقُرأ رُدة، يهضم الدال المهملة، ويقالوا وسكون اللام بعد
الآلف، وسكون الراء، وسكون الدال، سبكي عندهم معبر كثير، وهذا الر في دال مهملة معرءية هـ

ماكنه - يظن: «مختصر سبكي»

﴿عَنْ أَبِي بَكْرٍ﴾

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: ذَلِكَ مُقَوَّصٌ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي

وَمُحَمَّدٌ قَدَّرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ «دَقِيمٌ»، بِمَعْنَى «الْحَامِعُ الْكَبِيرُ»^(١)،
وَالْبَيْعُ^(٢) ٢٠ د يَنْحَقُّ قَصُورًا ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْقَاسِمِ مِنْ شُعَيْبٍ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ^(٣)، حَكَى عَنْهُمْ: أَنَّهُمْ قَدَّرُوا الْبَيْعَ فِي الْقَفَرِ بِ«دَقِيمٍ دَوَارِقَةً»، وَفِي الْحَيَوَانِ
بِ«دَقِيمٍ دَقَّةً»، وَفِي الْعُرُوضِ بِ«دَقِيمٍ». «إِلَى هَذَا لَفْظُ الشَّيْخِ أَبِي الْقَاسِمِ^(٤)»

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ الْمُتَصَرِّفِينَ بِلَعِبٍ مِنْهُمْ مَنْ يُقْفَى عَنْهُ «بَعْنُ ابْنِ» فِي تَصَرُّفَاتِهِ،
بَعْدَ كَانَ أَوْ شَرَاءً، وَلَا يُتَخَصَّنُ مِنْهُ الْعَنْ^(٥) [٢٠٠] الْمَاحِشُ، وَدَيْكَ كَالْأَبِ فِي مَالِ
نَفْسِهِ، وَالْحَدِّ، وَتَوْصِيٍّ، وَمُؤْتَايَ يَوْفَقُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُقْفَى فِي تَصَرُّفِهِ الْعَنْ الْبَيْعَ إِحْمَاعًا، وَفِي الْعَنْ الْمَاحِشِ
خِلَافًا، وَذَلِكَ كَالْعَبْدِ لِمَا دُونَ، وَتُمْكِنُ. فَإِنَّ الْعَنْ الْبَيْعَ عَقُورًا^(٦) [٢٠١]
[عَنْهُمْ]^(٧) [إِحْمَاعًا، وَكَذَلِكَ الْعَنْ الْمَاحِشِ عَدَّ أَبِي حَسَنَةَ^(٨)، خِلَافًا لِهَمَّا،
بَيْعٌ وَالشَّرَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّوَادُّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُقْفَى عَنْهُ الْعَنْ الْمَاحِشِ فِي شِرَائِهِ إِحْمَاعًا، وَيُقْفَى عَنْهُ الْعَنْ
الْمَاحِشِ فِي بَيْعِهِ عَلَى الْخِلَافِ، وَذَلِكَ الْمُصَارِفُ، وَشَرِيكَ الْعَدْلِ، وَالْمُتَوَصِّي،
وَالْوَكِيلُ الْمُطْلَقُ لَتَبْعٍ، تَبْعٌ هَذَا بِمَعْنَى فَاحِشٍ حَائِزٍ عَدَّ أَبِي حَسَنَةَ خِلَافًا لِهَمَّا،

(١) يُظَاهَرُ بِهِ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْقَدْرِ الْمُبْذُوعِ مِنَ «الْحَامِعِ الْكَبِيرِ» وَالْمُطْلَقُ بِهِ مُفْطًى كَيْ يَشْمَلَ هَذِهِ
أَنْوَاعَ مِثْلِهِ.

(٢) بِمَعْنَى مَنْ يَرْجِعُ بَعْدَ مَدِّ الشَّيْءِ قَبْلَ مَدِّهِ عَدَّ الْقَاضِي، وَلَا يَدْرِي بِمَعْنَى «دَقِيمٍ» وَلَا بِمَعْنَى
تَصَوُّفِهِ، وَلَا عَدَّ الْقَاضِي التَّصْيِيحَ، وَلَا الْكُفْرَ، وَلَا الْكُفْرَ وَلَا حَسَنَةَ عَدَّ مِثْلَهُ فِي
حَقَائِقِ الْحَقِيقَةِ.

(٣) وَقَعَ بِالْأَصْلِ «أَبُو»، وَالْمَعْنَى مِنْ «دَقِيمٍ»، وَفِي «دَقِيمٍ»، وَفِي «دَقِيمٍ».

(٤) مَا فِي الْمَقْصُودِ فِي «دَقِيمٍ» [إِحْمَاعًا]

قال وإذا وكله بيع عد، فباع بصفته، حار عند أبي حنيفة؛ لأن النمل
مطلق عن عد، لا يترى ولا خفاء، لا ترى أنه لو باع النمل بشيئ لخصف
بحور عنده وإذا باع النصف به أولى.

وشراء هؤلاء يعني فاحش لا ينفذ إجماعاً

ومهم من لا يغني عن المثل وروى في كتاب السير، كالمريض مريض
الموت عنه ذنب متعرق، لا يغني عنه سائر، وغني من وصيته بعد موته السير
بدايع تركه لعصاء ذبونه، وكذا المريض لو باع من مريض ورثته لا يغني عنه ذنب
المحابة عند من يحور بيع المريض من ورثته، وهو أبو يوسف ومحمد، ويحيز
المشتري منه بين أن يؤدي لثمنه، أو تمام القيمة، وبين أن يفسخ

وعلى قول أبي حنيفة لا يحور بيع المريض من ورثته وإن كان يكثر من
بيعته حتى يحيز سائر ورثته، وليس عنه ذنب، ولو باع المصاب من لا يحور
شهادته له؛ لا يغني عنه لمحابة السيرة. ولو باع الوصي منهم فكذلك. كما
في «تكملة الفناوي».

قوله. (وإذا وكله ببيع عد، فباع بصفته، حار عند أبي حنيفة)، وهذه من
مسائل «الجامع الصغير»

وصورتها فيه «محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه في رجل أقر رجلاً
أن يبيع عنه هذا، فباعه بصفته، قال هو حار، وقال [١١٢] يعقوب ومحمد
لا يحور إلا أن يبيع النصف، لا حر.

وقال محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل أقر رجلاً أن يشتري له
هذه الدار، فاشتري نصفها، قال لا يحور، وإن اشتراها نصفاً نصفاً، أو شقها

(وَقَالَ: لَا يَجُوزُ)؛ لِأَنَّهُ عَيْتْرٌ مُتَعَارِفٌ بِنَا فِيهِ مِنْ ضَرَرِ الشَّرِكَةِ (إِلَّا أَنْ يَبِيعَ النُّصْفَ الْآخَرَ قَبْلَ أَنْ يَحْتَصِمَا)؛ لِأَنَّ بَيْعَ النُّصْفِ قَدْ يَبْعُ وَبَيْعُهُ (لِي

عَلَيْهِ الْبَيَانُ)

يَنْفَعُ حَتَّى شَرَاهُ كُلَّهَا؛ حَرًّا (١) بِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُ مَحْمَدٌ فِي «أَصْلِ الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ»
وَقَدْ فِي «شرح الطحاوي» (٢) «وَمَنْ وَكَّلَ بِبَيْعِ عِلْدٍ فَابْتِيعَ بَصْفَهُ، أَوْ مِمَّا سِوَاهُ
مِنْ أَجْرَانِهِ؛ لَا يِلْزَمُ الْآمِرُ، وَبِلْزَمِ الْوَكِيلِ، إِنْ ابْتِيعَ الْبَاقِي مِنْهُ قَبْلَ الْحُصُومَةِ، لِرَمِّ
لِأَمْرِ عِدَّتِهِ، وَعَدُّ رُقْرُقَةٍ يِلْزَمُ الْوَكِيلَ دُونَ الْآمِرِ»

وَبِإِخْتِصَامِ الْوَكِيلِ مَعَ الْمُوَكَّلِ لِيُتَقَضِيَ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْوَكِيلُ الْبَاقِيَّ،
وَالَّذِي انْقَضَى الْوَكِيلُ، ثُمَّ إِنَّ الْوَكِيلَ اشْتَرَى الْبَاقِيَّ بَعْدَ ذَلِكَ، يِلْزَمُ الْوَكِيلَ
بِالْإِخْمَاعِ، وَكَذَلِكَ هَذَا الْحُكْمُ فِي خَمِيعِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي فِي تَعْيِينِهَا مَضْرُوءَةٌ (١) ٢٣١، ١٠،
وَيَكُونُ التَّشْيِيطُ فِيهِ عَيْبًا، كَعَمِيٍّ، وَالْأَمَةِ، وَبَدَائَةِ، وَلُثُوبٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءِ لَيْسَ فِي تَعْيِينِهَا مَضْرُوءَةٌ، وَلَا يَكُونُ التَّشْيِيطُ فِيهِ عَيْبًا،
فَاشْتَرَى بَصْفَهُ؛ لِرَمِّ الْآمِرِ، نَحْوُ أَنْ يُؤَكِّدَهُ بِشُرَاءِ كُرٍّ مِنْ جَنْطَةٍ بِمِئَةِ دِرْهَمٍ، فَاشْتَرَى
بِضْفِ الْكُرِّ بِخَمْسِينَ دِرْهَمًا؛ لِرَمِّ الْآمِرِ (١) ٢٣١، ١٠، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءِ عَدِيٍّ،
فَاشْتَرَى لَهُ أَحَدَهُمَا؛ لِرَمِّ الْآمِرِ بِالْإِخْمَاعِ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَهُ بِشُرَاءِ جَمَاعَةٍ مِنْ
الْعَدِيَّةِ، وَاشْتَرَى وَاحِدًا مِنْهَا؛ لِرَمِّ الْآمِرِ.

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عِنْدِهِ، فَبَاعَ بَصْفَهُ، أَوْ جَرَاءً مَعْلُومًا؛ جَرَّ بَيْعُهُ عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سِوَاةَ بَاغِ الْبَاقِيِّ مِنْهُ أَوْ لَمْ يَبِعْ، وَعَنْهُمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَصْفِهِ إِلَّا أَنْ يَبِيعَ
الْبَاقِيَّ (١) ٢٣١، ١٠، فَحَسْبُكَ يَجُوزُ بَيْعُهُ، فَهُمَا حَقْلَاهُ كَالشُّرَاءِ، وَهُوَ قَرَقٌ بَيْنَهُمَا (٢).
بِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُ «شرح الطحاوي».

(١) بَطْنُ الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ مَعَ شَرْحِهِ الْكَبِيرِ [ص ٣٥٢ - ٣٥٤].

(٢) بَطْنُ «شرح مختصر الطحاوي» بِالْأَسْتِخْبَارِ أَق ٢٦٦.

الإفتقار بأن لا يَحِلَّ مَنْ يَشْتَرِيهِ حُمْلَةً فَتَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُعْرِقَ ، فَإِذَا بَاعَ الْبَاقِي قَبْلَ
نَقْضِ الْبَيْعِ الْأَوَّلِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ وَقَعَ وَبَيْعُهُ ، وَإِذَا لَمْ يَبْعَ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْعَ وَبَيْعُهُ فَلَا
يَجُوزُ ، وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ عِنْدَهُمَا .

وَقَدْ عَمِلَ عَلَيْهِ سَيِّدُ

وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَغْتَرُ بَعْمُومَ وَالْإِطْلَاقُ فِي التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ ،
وَأَمَّا فِي التَّوَكُّلِ بِالشَّرَاءِ : فَتُغْفَرُ الْمُعَارَفَةُ الَّتِي لَا صَرَرَ فِيهَا وَلَا تَهْمَةٌ ، وَعِنْدَهُمَا :
كِلَاهُمَا سَوَاءٌ ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَخْلُفُ لَشُرَاءٍ يَغْنِي فَاحِشٍ ، لَأَنَّهُ صَرَرٌ ، لَا يَنْبَغُ الْبَيْعُ
بِغَيْرِ فَاحِشٍ أَيْضًا عِنْدَهُمَا ، لَأَنَّهُ صَرَرٌ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ انْصَرَرَ بِسَبَبِ الْمَطْلُوبِ بِالْعَقْدِ ،
بِالسَّطُورِ هُوَ الْمَنْعُ .

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ : لَا يَجُوزُ بِتَوَكُّلِ بَيْعِ الْعَبْدِ أَنْ يَبْعَ بَصَفَةً ؛ لَأَنَّهُ صَرَرٌ ؛ إِذْ
فِي اسْتِثْنَائِهِ نَهْيٌ ، لَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَى مُتَعَرِّقًا ، كَمَا يُشْتَرَى حُمْلَةً إِلَّا إِذَا بَاعَ الْبَاقِي قَبْلَ
نَقْضِ التَّوَكُّلِ الْبَيْعِ ، فَحَبِطَ يَجُوزُ عِنْدَهُمَا أَيْضًا اسْتِحْسَانًا ؛ لَأَنَّهُ رُبَّمَا لَا يَتَبَيَّنُ لَهُ
بَيْعُ الْكُلِّ جَمْلَةً ، إِذَا بَاعَ الْبَاقِي ظَهَرَ أَنَّ بَيْعَ الْبَعْضِ وَسِيئَةٌ إِلَى تَحْصِيلِ
مَقْصُودِ الْآخِرِ ، فَحَارَ .

وَالْأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالسَّيِّئِ وَقَعَ مُطْلَقًا عَنْ قَبْلِ الْجَمْعِ وَالْمُتَرَبُّعِ ؛
لَأَنَّ التَّوَكُّلَ لَمْ يَنْصَرْ عَلَى ذَلِكَ ، فَلِهَذَا حَوَّرَ أَبُو حَنِيفَةَ الْبَيْعَ بِأَعْيُنِ الْفَاحِشِ عَمَلًا
بِالْإِصْلَاحِ ؛ فَإِذَا جَاءَ بَيْعُ الْكُلِّ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنَ الشَّيْءِ جَازَ بَيْعُ الْبَعْضِ بِدَسْتِ الشَّيْءِ
بِالنَّظَرِ الْأَوَّلِيِّ ؛ لِأَنَّ إِنْشَاءَ الْبَعْضِ مَعَ بَيْعِ الْبَعْضِ بِهَذَا لَمْ يَنْقُصْ لَهُ مِنْ بَيْعِ الْكُلِّ
بِدَلِيلٍ لَمْ يَنْقُصْ .

بِحِلَالِ الشَّرَاءِ ، حَيْثُ لَا يَجُوزُ شُرَاءُ النَّصَفِ لِلتَّهْمَةِ ؛ لَأَنَّهُ مُتَّهَمٌ ، لَأَنَّهُ
يُخَصَّمُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَشْتَرِيَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِأَمِيرِهِ ، وَلِهَذَا لَمْ يَحْزَرْ شُرَاؤُهُ
بِأَعْيُنِ الْفَاحِشِ لِيَتَّهَمَ ، لَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَأَى فِيهِ أَعْيُنَ فَاحِشَةٍ بِمُؤَكِّدَةٍ

وَإِنْ وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ، فَاشْتَرَى بِصَفِهِ؛ فَالشَّراءُ مُوقُوفٌ، فَإِنْ اشْتَرَى تَائِقَةً
بِمُكْتَلٍّ؛ لِأَنَّ شِرَاءَ الْبَعْضِ قَدْ يَقَعُ وَبِسَبَبِهِ إِلَى الْإِمْتِنَانِ بِأَنْ كَانَ مُؤَرَّوفاً بَيْنَ
خِدْمَةِ فَيَحْتَاجُ إِلَى شِرَائِهِ شَيْئاً شَقِصاً، إِذَا اشْتَرَى التَّائِقِي قَبْلَ رَدِّ الْأَمْرِ النِّعَ
حَتَّى أَنَّهُ وَقَعَ وَبِسَبَبِهِ فَيَقَعُ عَلَى الْأَمْرِ، وَهَذَا بِالْإِتِّفَاقِ.

وَيُذَكِّرُ غَايَةَ بَيَانِ بَيِّنَةٍ

وَمِنْ شِرَاءِ النُّصْفِ تَهْمَةٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْكَاءَ [١٦ = ٢٣] هِيَ الْأَعْيَانُ الْمُجْتَمِعَةُ عَبْدٌ،
وَبَعْدَ ضَرْزٍ، فَيَحْتَثُّ أَنْهُ الْحَقُّ بِمُوكَلِّهِ اجْتِنَاباً عَنْ ضَرْزٍ فِيهِ، وَيَسَّرُ النِّعَ
كَلِمَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ يُلَوِّكِلُ بَلْ يَقَعُ لِلْمُوكَلِّ، فَلَا يَكُونُ مَتَّهِماً.

وَلِأَنَّ لِعَبْدٍ أَوْ الدَّارَ قَدْ يَكُونُ مِيرَاثُهُ لِحِمَاةٍ لَا يَتَمَتَّعُ بِشِرَاءِ ذَنْفٍ حُمَلَةً، إِذَا
اشْتَرَى شَيْئاً شَقِصاً حَتَّى اشْتَرَى التَّائِقِي، ظَهَرَ أَنَّ شِرَاءَ الْبَعْضِ عِنْدَ شِرَاءِ التَّائِقِي
كَانَ وَسِيلَةً إِلَى تَحْصِيلِ مَقْصُودِ الْأَمْرِ، فَجَارَ، فَصَارَ كَأَنَّهُ اشْتَرَى حُمَلَةً [١٧ = ٢٣]،
وَرَأَى التَّهْمَةَ، فَكَانَ اشْتَرَاءً لِلْأَمْرِ.

ذَلِكَ الْفَقْهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «وَمِنْ قَوْلِي زُفَرٌ يَكُونُ
شِرَاءُ بَعْضِهِ فِي الْأَحْوَالِ كَهَا؛ لِأَنَّهُ نَمَّا اشْتَرَى النُّصْفَ فَهُوَ مُحَالِفٌ فِي الظَّاهِرِ،
فَصَارَ شِرْؤُهُ لِبَعْضِهِ، فَمَّا اشْتَرَى النُّصْفَ الْآخَرَ صَارَ الشَّرَاءُ لِبَعْضِهِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ
الشَّرَاءَ لَا يَقَعُ، فَلَمَّا صَارَ الْأَوَّلُ لَهُ ظَهَرَ أَنَّ النُّصْفَ التَّائِقِي لَهُ أَيْضاً.

لِجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا يَصِيرُ الشَّرَاءُ لِنَفْسِهِ لِلتَّهْمَةِ، فَلَمَّا اشْتَرَى نَصْفَ الْآخَرَ
رُفِعَ التَّهْمَةُ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الشَّرَاءِ جَمَلَةً».

قَوْلُهُ (وَإِنْ وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ، فَاشْتَرَى بِصَفِهِ؛ فَالشَّراءُ مُوقُوفٌ). يَعْنِي:
بِالْإِتِّفَاقِ، وَقَدْ مَرَّ بَيَانُ الْمَسْأَلَةِ

قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُنَشَّى بِ«التَّقْرِيبِ»: «لَا قَوْلَ أَبُو يُوْسُفَ: إِذَا وَكَّلَ
رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ عَبْدًا، فَاشْتَرَى بِصَفِهِ؛ جَارَ عِثْقُ الْأَمْرِ فِيهِ، وَلَمْ يَحْزَرْ عِثْقُ

وَلَمْ يَرَوْا لِأَبِي حَبِيبَةَ إِلَّا أَنَّ فِي الشَّرَاءِ تَتَحَقَّقُ التَّهْمَةُ عَلَى مَا مَرَّ
وَأَخْرَجَ أَنَّ الْأَمْرَ فِي لَسَعِ نَصَادِفِ مَلِكِهِ، فَصَحَّ، فَيُعْتَمَرُ بِهِ إِطْلَاقُهُ، وَالْأَمْرُ
بِالشَّرَاءِ ضَادِفٌ مِلْكِ الْغَيْرِ، فَلَمْ يَصَحَّ، فَلَا يُعْتَمَرُ بِهِ التَّقْيِيدُ وَالْإِطْلَاقُ

﴿عَايَةُ الْبَيَانِ﴾

الْوَكِيلُ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَحْوِزُ عِنْتُ الْوَكِيلِ فِيهِ دُونَ الْوَكِيلِ. وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ: أَنَّ الْوَكِيلَ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بَعَثَهُ لَا تَقْبَلُ الشَّرَاءَ لِنَفْسِهِ،
فَتَرْفَعُ عَلَى حُكْمِ مِلْكِ الْأَمِيرِ، فَإِذَا أَعْتَقَهُ كَانَ إِحْدَرَةً، فَقَدْ عِنْتُهُ
وَوَجْهٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ: أَنَّ الْوَكِيلَ لَمَّا خَالَفَ مَا أَمَرَ بِهِ؛ لِرَفْعِهِ ذَلِكَ، وَتَبَيَّنَ
١٢١ ٢٢٣. إِذَا الْعَرَبُ مِنْ جِهَةِ الْحُكْمِ، إِذَا مَلَكَ حَرًّا عِنْتَهُ.

قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ) بِشَارَةِ إِلَى قَوْلِهِ قَدْ عَشْرِينَ خَطًّا (لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِيهِ مُتَحَقِّقَةٌ).
قَوْلُهُ: (وَأَخْرَجَ أَنَّ الْأَمْرَ فِي [٥٣٠/١٦] لَسَعِ نَصَادِفِ مَلِكِهِ، فَصَحَّ، فَيُعْتَمَرُ بِهِ
إِطْلَاقُهُ، وَالْأَمْرُ بِالشَّرَاءِ ضَادِفٌ مِلْكِ الْغَيْرِ، فَلَمْ يَصَحَّ، فَلَا يُعْتَمَرُ بِهِ التَّقْيِيدُ
وَالْإِطْلَاقُ)، أَيُّ: دَلِيلُ أَحَرِّ فِي لَمَرِّ بَيْنَ لَسَعِ وَشِرَاءِ.

لِأَبِي حَبِيبَةَ أَنَّ الْأَمْرَ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ بِالنَّسَبِ ضَادِفٌ مِلْكِ الْأَمِيرِ، فَصَحَّ
أَمْرُهُ لَوْلَا يَتَنَبَّهُ عَلَى مِلْكِهِ، فَعُتِبَ بِطَلَاقِ الْأَمِيرِ، فَجَارَ بَيْنَ لَسَعِ وَشِرَاءِ، لِأَنَّ الْأَمْرَ وَقَعَ
مُطْلَقًا عَنِ الْحُكْمِ وَالْفَرْقِ.

فَلَمَّا الْأَمْرُ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ [٥٣٠/١٦] بِالشَّرَاءِ ضَادِفٌ مِلْكِ الْغَيْرِ، وَهُوَ مَا
النَّسَبِ فَلَمْ يَصَحَّ لِأَمْرٍ مُنْصَوِّدٍ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ لِلْأَمْرِ فِي مَالِ الْغَيْرِ، وَإِنَّمَا صَحَّ
صَرُورَةُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَا عُمُومٌ لِمَا نَبَتْ صَرُورَةُ، فَلَمْ يُعْتَمَرُ بِإِطْلَاقِهِ، فَلَمْ يَخْرُ بِشِرَاءِ
النَّسَبِ، لِأَنَّ النَّبْتَ بِالصَّرُورَةِ يَنْقَدِرُ بِقَدْرِ الصَّرُورَةِ، وَدَلِيلُ تَأْدِي بِالْمُتَعَارَفِ،
وَهُوَ بِشِرَاءِ الْكُلِّ لَا النَّسَبِ؛ لِأَنَّ لِعَرَضِ الْمَطْبُوعِ مِنَ الْكُلِّ لَا يَخْصُلُ بِشِرَاءِ

في يد لوكاه وبيع وشراء

ومن أمر رخلأ ببيع عبده، فدفعه وقصصه من، أو له ببيع، فريده
المشتري بعيب لا يحدث منه نقصا، فخاصي به، أو قرر، أو بلاء، سبي
وإنه يرد على الأمر.

فخص، لا إذا اشتري أن في قتل لا يحصا، فيجوز على الأمر، لأنه حصص
منه، لأنه ربما يتعدى عليه تحصنه دفعه، فريده بعيب

[٢٤/١٢] قلنا المشتري انكر جهرا أنه قصصه من الأمر، فله أن يعرض
أنه قصصه الخلاق، فلم ينفذ على الأمر

ولا يقال أن الأمر في صورة شراء، فله أن يعرض منعه، لأن منعه
لأنما شؤل الشئ في باب بيعت، فله أن يعرض

قوله: (قال ومن أمر رخلأ ببيع عبده، فدفعه وقصصه من، أو له ببيع،
فرده المشتري بعيب لا يحدث منه نقصا، فخاصي به، أو بلاء، سبي،
وإنه يرد على الأمر)، أي قال محمد في «بيع الجامع الصغير»

وصورة المسألة فيه «محدث عن يعقوب عن أبي حنيفة إن في رجل يبيع
الرخل يبيع عبده، فبيعه من رخلأ، ويدفعه إليه، فلا ينقصه من، أو ينقصه
يؤيد المشتري أن يرد على ما شؤر بعيب، فله أن يعرض منعه، وهو غير
يحدث منه، فريده عنه سبي، أو بلاء، سبي، أو بلاء من شؤر بعيب
منشأ من أن يرد على الأمر، وإن كان غف بحدث منه، فريده عنه سبي، أو
بلاء من الشؤر بعيب، أو سبي فله أن يعرض منعه، فله أن يعرض
الشؤر على الأمر، وإن كان ذلك بلاء من شؤر بعيب، فله أن يرد على
الأمر» أي هذا لفظ محمد في «أصل الجامع الصغير»

﴿حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ﴾

وَأَصْلُ ذَلِكَ، أَنَّ الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ حُقُوقُ الْعَقْدِ، وَعَنِ خُصْمَةِ الْحَقُوقِ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ، وَيَكُنْ إِذَا رُدَّ عَلَيْهِ مِنْ يَكُونُ ذَلِكَ رَدًّا عَلَى الْمُوَكَّلِ أَمْ لَا؟^(١) وَهَذَا كَدَنُ الْعَيْبِ لَا يَخْدُثُ مِثْلُهُ، كَالِإِضْغَاعِ الرَّائِدَةِ، وَالشَّرِّ الشَّاعِبَةِ، أَوْ لَا يَخْدُثُ مِثْلُهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُدَّةِ؛ رَدَّهُ الْقَاضِي بِلا بَيِّنَةٍ^(٢) وَلَا إِقْرَارٍ، وَلَا يَمِيرُ؛ بَلْهُمُ الْقَاضِي يَقْبَلُ بِكُوبِهِ عَدَا الْبَائِعِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ رَدًّا عَلَى الْمُوَكَّلِ، وَلَا يَحْتَاجُ الْوَكِيلُ فِي لَرَدِّ إِلَى خُصُومَةٍ.

وَأَمَّا شَرْطُ مُحَمَّدٍ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» الْبَيِّنَةُ، أَوِ الْإِقْرَارُ، لَا شَبَاهَ الْأَقْرَبِ إِلَى الْقَاضِي بِأَنَّ الْعَيْبَ قَدِيمٌ أَمْ لَا، أَوْ يَغْتَمُّ لِقَاضِي بَقَا أَنْ يَمُنَّ هَذَا الْعَيْبَ لَا يَخْدُثُ فِي مَدَّةٍ شَهْرٍ مَثَلًا، وَلَكِنَّهُ لَا يَغْتَمُّ تَارِيخَ الْبَيْعِ^(٣) قَتَى كَانَ، وَيَحْتَاجُ الْمُشْتَرِي إِلَى وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ لِحُجْجٍ عَلَى أَنَّ تَارِيخَ الْبَيْعِ مَدَّةٌ شَهْرٍ حَتَّى يَطْهَرَ عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّ هَذَا الْعَيْبَ كَانَ فِي يَدِ الْبَائِعِ، فَيُرَدُّ أَسْفِيحَ عَلَيْهِ.

وَبَعْضُ مُتَابِعِيهَا ذَكَرُوا^(٤) أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَحْتَاجُ لِيَكُونَ الْبَائِعُ^(٥) هُوَ أَوْ يَكُونُ عِبًا فِي الْبَاطِلِ، لَا يَخْدُثُ مِثْلُهُ، يَكُنْ إِنَّمَا يَطْهَرُ عَلَيْهِ انْسَاءً، كَالْقَرْنِ^(٦) فِي الْعَرْجِ وَمَحْرِهِ، فَالْقَاضِي يُبْرِي السَّاءَ، هُوَ شَهِدُنْ بِدِيكَ، وَلَا يَنْتُثُ الرَّدُّ بِشَهَادَتِهِنَّ، لَكِنْ يَنْتُثُ حَقُّ الْخُصُومَةِ لِمُشْتَرِي فِي تَوْحِيهِ لِيَمِيرَ عَلَى لَتَائِعِ، فَيُخْلِفُهُ الْقَاضِي، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ سَكْرُهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ رَدًّا عَلَى الْمُوَكَّلِ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ خُصُومَةٍ.

فَأَمَّا إِذَا عَاتَيْنَا الْقَاضِي تَارِيخَ الْبَيْعِ وَالْعَيْبَ ظَاهِرًا لَا يَحْتَاجُ فِي الرَّدِّ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُجْجِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ رَدًّا عَلَى الْمُوَكَّلِ بِلا خُصُومَةٍ، وَهَذَا كَانَ عَيْبًا يُخْتَصِلُ

(١) فِي ١٤٦ «تَارِيخِ الْعَيْبِ»

(٢) بَعْدَ - بَشَرًا لِقَاضِي، مَكُونٌ بِهَذَا - هُوَ عَظِيمٌ أَوْ عَدَّةٌ مَدَّةً مِنْ وَتُوجِ لَدَيْهِ وَهَذَا نَعْدَمُ نَعْرِفُ

في باب الوكالة

الحديث في هذه المدة بعد البيع ؛ والقاضي لا يرثه لا بحجة ، إنما يبيته ، أو يكون
البيع^(١) ، أو بإقراره بأن هذا العيب كان في يده قبل التسليم ، لن المشتري .

فيذا قضى القاضي بالرد على الوكيل بواحد من هذه الحجج ، هل يكون
رداً^(٢) على الموكل حتى لا يحتاج الوكيل إلى الحصة مع الموكل ، فإن رد
البيته ، فهو لازم للموكل ؛ لأن [١٢٥١٢] البيته حجة في حق الناس كافة

وكذلك إذا رد عليه بالشكول ؛ لأن الوكيل مضطر في الشكول ؛ لأنه لم يشر
إحراق معبد ، والموكل هو الذي أوقعه في هذه الورطة ، فكان الحلاص عليه ،
فكان لرد على الوكيل رداً على الموكل .

وإن رد بالإقرار ، لزم المأمور ، لكن له أن يخاصم الموكل ، قبله بيته ، أو
شكول ؛ لأن الرد لما كان بالقضاء لم يخلل ابتداء عقد لعقد الرضا ، بل جعل فسخاً ،
ولكنه بدليل قاصر ، وهو أن الوكيل بقيام عيب عند الموكل ، فمن حيث إنه
منع كان للوكيل حق الخصومة ، ومن حيث إنه [١٢٥١٦] يثبت بدليل قاصر ؛ لم
يثبت الرد على الموكل إلا بحجة .

فأمّا إذا كان الرد بمجرد إقرار الوكيل بلا قضاء ؛ لم يكن له أن يخاصم
الموكل ؛ لأنه منع بالتراضي ، فكان له حكم عقد جديد في حق عريهما ، بطل
حق الخصومة ، هذا في عيب يحدث مثله

أمّا إذا كان عيباً لا يحدث مثله ، والرد بعير فقبض قاضي : قالوا في «شرح الجامع
الصغير» [١٢٥١٦] فقد ذكر في عامة روايات «المسوط»^(٣) : أنه يبرم الوكيل ،

(١) وقع بالأصل : «بشكول البيع» والمثبت من : «ن» و «م» ، وفتح ، و «ع» ، و «ص» .

(٢) وقع بالأصل : «ذلك رد» ، والمثبت من : «ن» و «م» ، وفتح ، و «ع» ، و «ص» .

(٣) ينظر : الأصل / المعروف بالمسوط [٢٨٥/١١] طبعة ورشة لأوراق لقطريه

لأن الناصبي تبين حدوثه بعد في يد لئيم فلم يكن قصده مستنداً إلى هذه
الصحاح

وبأول اشتراطها في «الكتاب» أن الناصبي يعلم أنه لا يحدث مثله في

في هذه النسخ

ولا يحصن المؤكل، وذكر في كتاب البيوع من «الأصل»^١ أنه يدرم المؤكل من
غير ضرورة، لأن لحصن فعلاً غير ما يفعله الناصبي؛ لأن الرد حق متعين في
هذا، فإذا تعي الحق، صار تسليم الحضم وسليم الناصبي مؤثراً، كسليم الشفعة،
وقضاء الدين، والرجوع في دينه

وخة عامة الروايات، أن هذا رد ثبت بالناصري، فصار كسليم الحديد، فلم
يدرم المؤكل، ولا تسليم آتاهم فعلاً غير ما يفعل الناصبي، لأن الرد ليس متعيناً،
لأن الحق في مصادة تسليم، ثم في الرد عند المعسر عن ذلك ثم في الرجوع
بحصة العيب عند المعسر عن الرد، فلم يكن الرد متعيناً، وبعد ذكر من المسائل
الحق متعين لا يحتمل التحول إلى غيره، فقد انقضى، بعد الجمع

قوله: (فرده العسري عليه يعنى لا يحدث مثله بقضاء الناصبي مبق، أو
بإقراره، أو بإتاء يمي فإنه يردّه على الأمر).

١٠٠٠. فإن قلت إذا كان الزكيل مقرراً بالعيب يرد عنه فلا حاجة إلى
قضاء الناصبي، فما فائدة ذكره؟

قلت الكلام وقع في الرد على المؤكل، وإذا كان الرد على الزكيل بقرره
ولا قضاء لا يردّه على المؤكل وإذا كان عيباً لا يحدث مثله في عتقه بوبت
المسوط، فظهرت ضرورة ردّه، فافهم واعلمه

قوله (إلى هذه الصحاح)، إشارة إلى أسفه، وإلّا قراره، وإن الناصبي

قوله (وإذا اشتراطها) في «الكتاب» أي اشتراط الصحاح

ثاني شهر ١٢١٣ | لَكَيْتَ أَشْتَه عَيْنَهُ تَارِيحُ النِّعِجِ فَيُخْبِرُ إِلَى هَذِهِ الْمُخْبِرِ لِيُفْهَرِ
تَرِيحُ، أَوْ كَانَ عَيْنًا لَا يَغْرِفُهُ إِلَّا لِنِسَاءٍ أَوْ الْأَطْفَالِ، وَفَوَئِهُنَّ وَفَوَئِهُنَّ الطَّبِيبُ
حَتَّى فِي تَوَحُّدِ الْحُصُونَةِ لَا فِي الرَّدِّ فَيَنْتَقِرُ إِلَيْهَا لِلرَّدِّ، حَتَّى لَوْ كَانَ الْقَاصِي
عَنِ النِّعِجِ وَالْعَيْنِ طَاهِرًا لَا يَخْتَارُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا وَهُوَ رَدٌّ عَنِ الْمُوَكَّلِ فَلَا
يُخْبِرُ مُوَكَّلًا إِلَى رَدِّ وَحُصُونَةٍ

فَإِنْ (وَكَذَلِكَ إِنْ رَدَّهُ عَلَيْهِ بَعِيْبٌ يَخْذُلُ مِثْلَهُ بِنَيْتَةٍ أَوْ بِرِثَاءٍ يَجِي) ؛ لِأَنَّ
ثَلَاثَةَ حُجَّةٍ مُطْلَقَةً، وَالْمُوَكَّلُ مُضْطَرٌّ فِي التَّكْوِيلِ بِغَدِ الْعَيْنِ عَنْ عَيْنِهِ مَعْتَابَرِ
عَدَمِ مُعَارَسَةِ الْمَبِيعِ قَدِيمِ الْأَمْرِ.

قَالَ (فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ لِرِمِّ الْمَأْمُورِ) ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ وَهُوَ
عَبْرُ مُضْطَرٍّ إِلَيْهِ لِإِمْكَانِهِ الشُّكُوتِ وَالتَّكْوِيلِ، إِلَّا أَنَّ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ الْمُوَكَّلَ فَيُلْزِمُهُ
بِنَيْتَةٍ أَوْ بِتَكْوِيلِهِ، بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّدُّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، وَالْعَيْنُ يَخْذُلُ مِثْلَهُ،
حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ مَانِعَهُ، لِأَنَّهُ يَنْبَغُ حَدِيدٌ فِي حَقِّ ثَابِتٍ وَالْبَائِعُ

﴿وَأَيُّ حَاوِيَةِ الْعَيْنِ﴾

الْمَذْكُورَةُ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَقَدْ مَرَّ السَّالِفُ

قَوْلُهُ (فَيَنْتَقِرُ إِلَيْهَا لِلرَّدِّ)، أَيْ، يَنْتَقِرُ الْمُشْتَرِي إِلَى الْحُجَّةِ، وَهِيَ تَكْوِيلُ الْبَائِعِ
عَنِ الْمَبِيعِ مِثْلًا لِرَدِّ الْمَبِيعِ، وَقَدْ مَرَّ السَّالِفُ

قَوْلُهُ (إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا)، أَيْ، مِنْ الْمُخْبِرِ، وَهِيَ الْبَيْتَةُ، أَوْ الْإِقْرَارُ، أَوْ بَاءُ التَّحْيِي.
قَوْلُهُ (لِإِمْكَانِهِ الشُّكُوتِ وَالتَّكْوِيلِ)، يَرْفَعُ لِكُوتِ وَالتَّكْوِيلِ، أَيْ، لِأَنَّهُ
يُمْكِنُهُ الْكُوتُ | ٢٧٧ | وَالتَّكْوِيلُ

قَوْلُهُ (بِحِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّدُّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، وَالْعَيْنُ يَخْذُلُ مِثْلَهُ، حَتَّى لَا
يَكُونَ لَهُ أَنْ يُخَاصِمَ مَانِعَهُ).

ثانتهما، وأردت بالقصء فسح لعموم ولاية القاضي، غير أن الحجة قصيرة وهي الإقرار، فمن حيث المنع كان له أن يخصمه، ومن حيث القصور لا يلزم المؤكل إلا بحقيقة، ولو كان النعت لا يحدث مثله ولرد يغير قضاء بقراره تلزم المؤكل من غير حصوصم في رويته؛ لأن الرد متعين وفي عامة الروايات ليس له أن يخصم لما ذكرنا والحق في وصف السلامة ثم يتفصل إلى الرد ثم إلى الرجوع بالقصاص فلم يتغير الرد، وقد بيناه في النهاية بأطول من هذا.

قال: ومن قال لأحر أمرتك ببيع غندي بنقدي، فبعته بسبيله، وقال المأمور أمرتني ببعه، ولم تقل شيئاً، فالقول قول الأمر؛ لأن الأمر يستفاد

في غاية البيان

وكان ينبغي أن يقول أن يخصم مؤكته، أو يقول: أمره، وكان ينبغي أيضاً أن يقول: مكان قوله: (ولبايع ثابتهما) - والمؤكل ثابتهما، والأمر ثابتهما؛ لأن الكلام في محصمة بوكيل مع لمؤكل، وهو ليس ببيع.

قوله: (في رواية)، أراد بها رواية كذب ليوع من «الأصل»

قوله: (وفي عامة الروايات)، أي: من «المسوط»

قوله: (٢٧٧، ٢٧٨)؛ (لما ذكرنا) إشارة إلى قوله: (لأنه يبيع خديج في حق ثالث)

قوله: (والحق في وصف السلامة)... إلى آخره، جواب لقوله: (لأن الرد متعين)، وبما ذلك قررناه آنفاً

قوله: (قال ومن قال لأحر أمرتك ببيع غندي بنقدي، فبعته بسبيله، وقال المأمور أمرتني ببعه، ولم تقل شيئاً، فالقول قول الأمر)، أي: قال في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة ر.ه» في محل قال لأحر.

من جهته

فتح عليه لسان

أمرتك أن تباع عندي بالثمن، فبعتته بالنسيئة، فكان المأمور: بل أمرتني أن يبيعه،
وتم ثمن شيئاً قال: القول قول المولى.

وقال أيضاً: «عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام في رجل دفع إلى رجل مالا
مصارعة، فاحتلف، فقال رب المال: أمرتك أن تباع بالثمن دون ما سواه، وقال
المصاري: أعطيتني المان مصارعة ولم تفل شيئاً، قال: القول قول المصاري الذي
أخذ المان»^(١)، إلى هذا لفظ محمد في «أصل لجامع الصغير»

وقال في «الأصل»: «وإذا وكل الرجل رجلاً ببيع عبده، فقال الأمير: أمرتك
بألف، وقد باعه [٢٧٧ د] الوكيل بحمسي مئة، فإن البيع باطل لا يجوز، والقول
قول الأمير مع يمينه، وكذلك لو باعه بدسيرة، وقال الأمير: أمرتك بدراهم، أو
بحطة، أو شعير، فالقول في ذلك قول الأمير مع يمينه، ولا يجوز البيع، فإن باعه
سبعة ستة، فقال الأمير: أمرتك بالحال، فالقول قول الأمير، والبيع مردود، وكذلك
هذه المسألة في السكاج، والحلج، والمكائبة، والإخارفة، والبقي على ما^(٢)»
في هذا لفظ محمد في «الأصل».

وإنما كان القول قول الموكل؛ لأن الإذن يستعاض من جهته، فكان القول قوله
[٢٧٧ د] في كميته.

تحقيقه: أن الأمر قد يقع مطلقاً، وقد يقع مقيداً، ولم يوجد دليل على أحد
التوجهين، فكان القول قول الموكل؛ لأنه يدعي الخصوص، ولأصل في الوكالة
لخصوص، ولهذا لو قال: وكلتك في مال؛ يصير وكلاً في الحفظ؛ لأنه الأدنى،
وليس له أن يتصرف فيه.

(١) ينظر «الجامع الصغير مع شرحه» [ص ٤٠٩ - ٤١٠]

(٢) ينظر «الأمر» [ص ١٦ - ٢٦٤] طبعة وزارة الأوقاف بقطرية

وَلَا دَلَالَةٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ

قال وإن اختلف في ذلك لمصاريب ورب المال فثبوت قول المصاريب؛ لأن الأصل في المضاربة العموم، ألا ترى أنه يملك التصرف بإكثر من عقد مضاربة فقامت دلالة الإحلاق، بخلاف ما إذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمصاريب في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال؛ لأنه سقط الإطلاق بتصادفهما قول ربى الوكالة المختصة

﴿إِنْ شَاءَ الْمَالِكُ﴾

وهذا بخلاف ما إذا اختلف رب المال مع المصاريب كان القول قول المصاريب، وفي قول زهر، القول قول رب المال، وهو القياس [٢٨١/١]؛ لأن الأمر مستفاد من جهة رب المال، فصار كما في الوكالة.

قال القتيبي أبو الليث في «الشرح الجامع الصغير» «والعلماء استخصوا في المضاربة؛ لأن المضاربة بماؤها على العموم، وقد تصادق على المضاربة، ثم رب المال ادعى زيادة شريح، والمصاريب منكر، والقول قول، وليس كالوكيل؛ لأن [٢٨٢/٣] الوكالة عقد خاص، والمضاربة تقضي للعموم، فرب المال إذا أمر بالمضاربة؛ فقد أقر أن المصاريب يملك عموم التصرف؛ لأن المصاريب له أن يوكّل، ويستأجر، ويصنع، وهذا أمر بامر عدم، ثم ادعى معنى لخصوص؛ لا يصدق على ذلك

ولو كان رب المال يدعي المضاربة في نوع مسمى، والمصاريب يدعيها في نوع آخر؛ كان القول قول رب المال، لأن للعموم والإحلاق سقط باتفاقهما في نوع، فصار نظير الوكالة

قوله: (ولا دلالة على الإطلاق)، أي لا دلالة على إطلاق الأمر، لأن التوكيل قد يقع لمطلق عن قيد، سبب، ونسبة، وقد يكون مقيداً [٢٨٢/١٢] بأحدهما،

ثُمَّ مُطْلَقُ الْأَمْرِ بِالسَّيِّئِ يَنْتَظِمُهُ نَقْدًا أَوْ سِيئَةً إِلَى أَيِّ أَحَدٍ كَانَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
وَعِنْدَهُمَا: بِتَقْيُيدٍ بِأَجَلٍ مُتَعَارِفٍ وَالْوَجْهُ قَدْ تَقَدَّمَ.

قَالَ. وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، [١١٠] قَبَاعُهُ وَاحِدٌ بِالسُّمِّ رَهًا، قَضَاعٌ
فِي يَدِهِ، أَوْ أَحَدًا بِهِ كَثِيرًا، فَتَوَيَّ الْمَالُ عَلَيْهِ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ

عَنْ عَائِدَةِ سَمَاءَ

يَأْذُنُ الدَّلِيلَ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَدْعِي لِسَيِّئَةٍ، فَلَمَّا ثُمَّ يُؤْخَذُ
الدَّلِيلُ؛ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ يُستَاقَدُ مِنْ حَيْثُ.

قَوْلُهُ (ثُمَّ مُطْلَقُ الْأَمْرِ بِالسَّيِّئِ يَنْتَظِمُهُ نَقْدًا أَوْ سِيئَةً إِلَى أَيِّ أَحَدٍ كَانَ عِنْدَ أَبِي
حَنِيفَةَ).

وَعِنْدَهُمَا بِتَقْيُيدٍ بِأَجَلٍ مُتَعَارِفٍ^(١)، وَكَانَ الْأَسْبَحُ أَنْ يَذَكَرَ مِائَةَ السِّيئَةِ
فِي أَوَّلِ الْمَصْرِ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَالْوَكِيلُ بِالسَّيِّئِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ)، وَالْإِلَى
دَيْبِ الْمُؤْصِحِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَالْوَجْهُ قَدْ تَقَدَّمَ)، أَيِ: الرَّجُلُ مِنَ الْجَانِبِ قَدْ تَقَدَّمَ
نَحْوُ: لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمِلَ بِإِصْلَاحِ الْأَمْرِ، وَهُمَا بِالْمُتَعَارَفِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، قَبَاعُهُ وَاحِدٌ بِالسُّمِّ رَهًا، قَضَاعٌ فِي يَدِهِ،
أَوْ أَحَدًا بِهِ كَثِيرًا، فَتَوَيَّ الْمَالُ عَلَيْهِ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ)، أَيِ: قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»،
وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِيهِ: «قَالَ يَعْقُوبُ [١٠٣٨] وَمُحَمَّدٌ: إِذَا أَمَرَ رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ
يَبِيعَ لَهُ عَبْدًا، مِائَةً، ثُمَّ أَحَدًا بِالسُّمِّ رَهًا، قَضَاعٌ فِي يَدِهِ، وَاحِدًا بِهِ كَثِيرًا؛ فَهُوَ
جَانِزٌ، وَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ»^(٢) إِلَى هَذَا نَقَطُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

قَالَ [١٠٣٨] الْقِصَّةُ أَبُو اللَّيْثِ فِي «شرح الجامع الصغير»: «وَلَسَ فِي الْمَسْأَلَةِ
خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ، وَلَمْ يُرْوَعْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَدِدْتُ لِأَنَّ

(١) يَنْظُرُ «الْمَوْطُوعُ» [١٢ ١٢٣]، «السَّابِقُ شَرْحُ الْإِسْلَامِ» [٩ ٢٧٨]، «الْحَاكِمُ» [ص ٢٥٤]

(٢) يَنْظُرُ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ شَرْحِهِ لِمَنْعِ الْكَلْبِ [ص ١١٢]

أَصِيلٌ فِي الْحَقُوقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اِسْتِثْنَاءُ الثَّمَنِ مِنْ حُقُوقِ الْعَقْدِ ، وَهِيَ رَجْعَةٌ إِلَى الْوَكِيلِ ، وَفِي الْكَفَالَةِ وَالرَّهْنِ
تَوَكُّلٌ ^(١) لَا اِسْتِثْنَاءَ فَعَلَكُمَا ^(٢) الْوَكِيلُ ، فَصَارَ هَلَاكُ الرَّهْنِ فِي يَدِ الْوَكِيلِ كَهَلَاكِهِ
فِي يَدِ الْمُوَكَّلِ ، فَهَمْ يَضْمَنُ ، كَمَا إِذَا هَلَكَ الثَّمَنُ فِي يَدِ الْوَكِيلِ

بِحَلَالِهِ الْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدَّيْنَ بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ اخْتِارَ الْكَفِيلِ وَالرَّهْنِ ، وَلَمْ يَزَلْ أَلِ
الْوَكِيلِ بِالتَّيَمُّنِ أَصِيلٌ فِي حَقِّ الْحَقُوقِ ، وَلِهَذَا لَوْ حَجَرَهُ الْمُوَكَّلُ عَنْ قَبْضِ الثَّمَنِ لَمْ
يَجْزَ حَجَرُهُ ، وَالْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدَّيْنَ بِمَا يَمْلِكُهُ بَيَانُهُ لَا أَصَالَةً ، وَلِهَذَا إِذَا نَهَى
لِلْمُوَكَّلِ عَنْ قَبْضِهِ جَارَ ، وَالْمُوَكَّلُ جَعَلَهُ دَنَا فِي قَبْضِ الدَّيْنِ لَا فِي اخْتِارِ الْكَفِيلِ
وَالرَّهْنِ ، فَطَهَرَ الدَّيْنُ .

قَبْلُ الْمُرَادِ مِنَ الْكِفَالَةِ فِي قَوْلِهِ : (أَخَذَ بِهِ كَفِيلًا) هُوَ الْحَوْلُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ لَا
يَتَحَقَّقُ فِي الْكِفَالَةِ ، وَقِيلَ : بَلَى لِكِفَالَتِهِ عَلَى حَقِيقَتِهَا ، بَدَأَ التَّوَكُّلُ يَتَحَقَّقُ فِيهَا ؛ بَأَنَّهُ
مَاتَ لِكَيْفَالِ رَأْسِكُمْ عَنْهُ مُنْجَسًا

وَقَدْ شَبَّحَ الْإِسْلَامُ عِلَاءَ الدَّيْنِ أَوْ لِحُسْنِ عِلْيِهِ بِمُحَمَّدٍ لِأَسْبَاطِهِ
[١٧٩٠٢٤] هِيَ شَرْحُهُ لِمَا مَخْتَصَرُ الْكَافِي بِمَحَاكِمِ الشَّهِيدِ - فِي تَوَابِ الْمَوَاكِلَةِ فِي
الرَّهْنِ - لِإِذَا دَقَعَ الرَّحْلُ إِلَى الرَّجُلِ مَتَاعًا فَقَالَ بَعْدَهُ وَارْتَهَنَ لِي بِهِ رَهًا ، فَعَمِلَ
فَهُوَ حَائِزٌ ، لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَهُ بِهِ ، وَلَوْ دَعَاهُ بِتَمْسِهِ جَارَ ، فَكَدَّ إِذَا فَعَلَهُ بَاتِيهِ ، هُوَ كَانَ
الرَّاهِنُ ^(٣) أَفَلَمْ مِنَ الثَّمَنِ بِمَا لَا تَتَعَلَّقُ الشَّيْءُ بِهِ ، فَهُوَ حَائِزٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُمَا .

(١) أَشَارَ فِي حَقِّهِ «ص» إِلَى أَنَّهُ رَفَعَ فِي بَعْضِ شُرُوحِ «تَوْكِيدَ» لِأَسْبَابِهِ ، بِدَلِيلِ «تَوْكِيلِ» لِأَسْبَابِهِ ،

(٢) أَلِ فِي حَقِّهِ «ص» بِأَنَّهُ رَفَعَ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ «مُسْكَنَهُ» ، بِدَلِيلِ «مَمْلُوكَهُمَا» وَهُوَ الْمَوْكُوفُ
لِدَوْعِهِ فِي «ص»

(٣) فِي «ص» - الرَّهْنِ

وَتَمْنُ الثَّمَنِ مِنْهَا وَالْكَفَالَةُ تَوَثُّقٌ بِهِ، وَالْإِزْنَةُ رِثْقَةٌ لِجَانِبِ الْإِسْتِيفَاءِ
يَمْلِكُهَا بِخِلَافِ الْوَكِيلِ يَقْتَضِي الدَّيْنَ؛ لِأَنَّهُ يَفْعَلُ بِنَتِهِ وَقَدْ أَبَاهُ فِي قَنْصِ
الدَّيْنِ دُونَ الْكَفَالَةِ وَأَخَذَ الرَّهْنِ وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ يَقْبِضُ أَصَالَهُ وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ
الْمُوكَّلُ حَجْرَهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

غاية البيان

وَيَحْتَسُنُ أَلَّا يَجُوزَ عَلَى قَوْلِهِمَا؛ بَاءً عَلَى أَنَّ أَخَذَ الرَّهْنَ يُشْبِهُ الْبَيْعَ [٢٠٨/٥]؛
لِأَنَّ قَبْضَ الرَّهْنِ قَبْضُ ضَمَائٍ، وَيَصِيرُ مُسْتَبَدلاً مُسْتَوْفِياً فِي الْعَاقِبَةِ، وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ
عِنْدَهُمَا؛ لَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ بِالْعَبَسِ الْفَاحِشِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؛ يَمْلِكُ.

وَلَوْ بَاعَهُ وَلَمْ يَرْتَهِنْ لَمْ يَجُزْ [١٥٢/١] الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْبَيْعِ بِشَمَنِ مُؤَكَّدٍ
بِالرَّهْنِ، فَبِذَا بَاعَهُ بِشَمَنِ غَيْرِ مُؤَكَّدٍ يَصِيرُ مُحَالِفاً، وَلَوْ قَالَ: بَعُهُ بِرَهْنٍ ثَقِيٍّ، فَارْتَهَنَ
رَهْماً أَقَلَّ مِنْهُ بِمَا يَتَعَابَرُ النَّاسُ فِيهِ؛ فَهُوَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ بِخُصِّ التَّوَثُّقِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّاثِلٌ
لِلدَّيْنِ أَوْ مُقَارِبٌ لَهُ، فَصُلِحَ وَثِقَةً لَهُ؛ لِأَنَّ الْوَثِيقَةَ مَا يُقْبَضُ إِلَى الْحَقِيقَةِ.

وَأِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُ بِمَا لَا يَتَعَابَرُ النَّاسُ [١٢/٣] فِيهِ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ تَوَثُّقَ الْكَثِيرِ
بِخَبَرِ الْقَلِيلِ مَثَلٌ لَا يُعْقَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْبَضُ إِلَى اسْتِيفَائِهِ، وَإِنْ ارْتَهَنَ رَهْماً ثَقِيّاً،
وَقَبَضَهُ، ثُمَّ رَدَّهُ عَنِ صَاحِبِهِ؛ فَهُوَ ضَامِرٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْآمِرِ؛ لِأَنَّ مَدَّةَ
التَّوَثُّقِ مَرْجَعُهُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ الْوَكِيلُ بِالرَّدِّ مُطِيعاً لَهُ، فَيَضْمَرُ. وَأَمَّا كِتَابُ هَذِهِ
لِمَسَائِلَ تَكْثِيرًا لِلْعَوَائِدِ.

قَوْلُهُ: (فَوَيْيَ الْمَالِ عَلَيْهِ)، أَيُّ: عَلَى الْكَفِيلِ

قَوْلُهُ: (وَقَنْصُ الثَّمَنِ مِنْهَا)، أَيُّ: مِنَ الْحُقُوقِ.

قَوْلُهُ: (لَا يَمْلِكُ الْمُوكَّلُ حَجْرَهُ^(١))، أَيُّ: حَجَرَ الْوَكِيلِ عَنْ قَنْصِ الثَّمَنِ

فصل

وإذا وكل وكيلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكلاه به دون الآخر
وهذا في تصرف يحتاج فيه إلى رأي كلتيهما والخلع وغير ذلك، لأن الموكَّل

عنه لسان

فصل



إنما فصل هذا الفصل عما تقدم وإن كان الفصل العنقذم فصل لبيع أيضا،
لأن هذا الفصل في وكالة الاثنين، ووكالة الواحد مقدم عليه لا محالة، ولكن مع
هذا لم يكن ليذكر الفصل كثير حاجة إلا أن يقال يُفهم من شيء آخر غير الوكالة
بالتبع، وهو الوكالة بالجمع، والطلاق، والتزويج، والكتابة، والإعتاق، والإجارة،
وهذا حسن.

قوله [١١٢/٥٣ د]: (وإذا وكل وكيلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكل
به دون الآخر)، هذا لفظ القُدوري في «مختصر»، وتماثله فيه «لأن أن يوكلهما
بالخصومة، أو بطلاق زوجته بغير عوص، أو بعشيرة عنده بغير عوص، أو مردود بغير
عصه، أو بمصاة دين عليه»^(١).

والأصل في ذكره النسخ أبو المعير شفي في «شرح الجامع الكبير»
في كتاب الطلاق «أن الوكيلين بالتصريف إذا ائرد أحدهما به يُنظر: إن كان
تصرف يُحاف به العين، ويحتاج فيه إلى ائروي ليخصر الاحتراز عن العين: لا
يجوز تصرف المئرد به، لأن الموكَّل في مثل هذا تصرف لا يرضى إلا بمحموعة
أبهم، فكان غير مقصود ذلك أي كل واحد منهم على الاستئذاد

وإن كان لا يُحاف به العين. ينفذ تصرف ١١٢/٥٣ د كل واحد منهما بما لا

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/١١٦]

بما يرى أحدهما ، والتدلل وإن كان مُعَدَّرًا وَلَكِنْ التَّقْدِيرُ لَا يَنْتَعِ
الْمُتَعَمَّلُ الرَّأْيَ فِي الزِّيَادَةِ وَاخْتِيَارِ الْمُشْتَرِي .

﴿ عَنده سائر ﴾

حَاثَةٌ فِي تَحْصِيهِ إِلَى اجْتِمَاعِ الرَّأْيِ وَالتَّعَاوُنِ فِي التَّائُلِ لِيُظْهَرَ مَا عَنِ أَنْ تَمَكَّنَ بِهِ
بَنُ بَعْرِ ، فَيَكُونُ [٣١ ١٧] لِمُؤَقَّلٍ رَاصِبًا يَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِسْتِدَادِ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» : «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيقَةَ (ع) فِي
الرَّحْلِ بِأَمْرِ الرَّحْلِيِّ يَبِيعَانِ لَهُ هَذَا الْعَدَّ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، قَسَبَهُ أَحَدُهُمَا بِذَلِكَ . قَالَ
لَا يَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَمَرَ رَجُلَيْنِ بِخُلْعَانِ امْرَأَتِهِ مِثْلَ أَلْفِ دِرْهَمٍ ، فَخُلِعَ أَحَدُهُمَا ،
لَمْ يَجُزْ» (١) إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» .

وَقَالَ فِي «الْأَصْلِ» : «وَبَدَأَ وَكَلَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَيْنِ بِبَيْعِ عَبْدٍ لَهُ ، أَوْ دَارٍ ، أَوْ
ذَاتِهِ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ ؛ وَإِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي قَوْلِ
أَبِي حَبِيقَةَ وَأَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ (ع) مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ لَمْ يَرُصْ بِرَأْيِ الْبَائِعِ مِنْهُمَا فِي
الْوَكَالَةِ وَخُذَهُ ، وَلَوْ كَانَ سَمَى لَهُمَا ثَمَنًا ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا بِهِ ؛ لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ بَاعَا جَمِيعًا
بِذَلِكَ لَقَمَعَ فَهُوَ جَائِزٌ .

وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ بِهَا ثَمَنًا ، فَبَاعَا جَمِيعًا بِثَمَنِ مَبْنِيٍّ فَإِنَّ أَبَا حَبِيقَةَ كَانَ يَقُولُ : هُوَ
جَائِزٌ وَإِنْ بَاعَا بِدِرْهَمٍ شَيْئًا يُسَوِي الْقَا .

وَقَالَ [٣٠ ٩ ٦] أَبُو يُونُسَ [٣١ ١٢] وَمُحَمَّدٌ : إِذَا خَطَا مِنَ الشَّمْسِ مَا لَا يَتَعَايَنُ
النَّاسُ فِي مِثْلِهِ لَمْ يَجُزْ .

وَقَالَ أَبُو حَبِيقَةَ إِنْ وَكَّلْتُمَا أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ شَيْءٌ ، فَرَادَا عَلَى ثَمَنِهِ مَا لَا يَتَعَايَنُ
النَّاسُ فِي مِثْلِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِيهِ ، وَقَالَ الْبَيْعُ وَالشَّرَاءُ فِي ذَلِكَ مُحْتَلِفٌ فِي قَوْلِ أَبِي
حَبِيقَةَ .

(١) نَظَرَ الْجَامِعُ الصَّغِيرُ مَعَ مَرْجَحِهِ النَّدِيمُ [١١٦]

قَالَ (إِلَّا أَنْ تُرَكَّبَهُمَا بِالْحُضْرَةِ) لِأَنَّ الْإِحْتِمَاعَ فِيهَا مُعَذَّرٌ لِلْإِقْضَاءِ إِلَى

﴿مَعَاذِ اللَّهِ﴾

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ، هُمَا سَوَاءٌ لَا يَحُورُ عَلَى الْإِمْرِ إِلَّا مَا يَتَعَاثَرُ لِلنَّاسِ فِي مِثْلِهِ.

وَأَمَّا وَكَلَّ الرَّحْلُ رَجُلَيْنِ أَنْ يُرَوِّجَهُ مَرَأَةً بَغْنَمًا أَوْ يَبْعِرَ عَنْهَا، وَرَوَّجَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحُورُ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ حَاصِرًا وَأَحَدُ الرَّجُلَيْنِ فَهُوَ حَاضِرٌ.

وَلَوْ وَكَّلَهُمَا بِشَيْءٍ مَرَأَةً، أَوْ مُكَاتَبَةً عَدِيْلَةً، أَوْ بَعِثَ عَدِيْلَةً عَلَى مَالٍ، فَأَمَضَى أَحَدُهُمَا ذَلِكَ دُونَ الْآخَرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ لَا يَحُورُ وَلَا يَنْقُضُ، وَلَوْ كَانَ سَمَى لِهَمَا مَالًا فَأَمَضَى أَحَدُهُمَا ذَلِكَ الْمَالِ، لَمْ يَحُورْ، وَإِنْ أَمَضِيَتْهُ يَدُكَ الْعَدِيْلَةَ حَاضِرًا، وَإِنْ لَمْ تُسَمِّ يَهْمًا مَالًا فَطَلَقًا خَمِيسًا عَلَى دَرَاهِمٍ، أَوْ كَاتَبَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ، أَوْ أَعْتَقَهُ عَلَى دَرَاهِمٍ، فَإِنَّهُ يَحُورُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ (١) بِمَرَلَةِ التَّبَعِ، وَلَا [١٢٠٣٩٠] يَحُورُ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ (٢) إِلَى مَا نَقَضَ مُحَمَّدٌ فِي «لِأَصْلِ»

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» (٣) وَكَلَّ الرَّحْلُ رَجُلَيْنِ يَبْنِعُ عَدِيْلَةً، أَوْ بِاسْيَاعَةٍ، أَوْ بِتَرْوِيجِ امْرَأَةٍ، أَوْ بِخَلْعِ امْرَأَةٍ مَعَهُ عَلَى مَالٍ، أَوْ بَعِثَ عَدِيْلَةً عَلَى مَالٍ، أَوْ بِمُكَاتَبَةٍ، فَعَلَّ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، لَمْ يَحُورْ إِلَّا أَنْ يُجِيرَهُ الْآخَرُ نَحْوَهُ، وَإِنْ وَكَّلَهُمَا بِعَقْدٍ عَدِيْلَةً بِعِيرٍ مَالٍ، وَبَطْلَانِ امْرَأَةٍ بِعِيرٍ مَالٍ، فَعَقَلَ ذَلِكَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، جَرَّ (٤) إِلَى مَا نَقَضَ الطَّحَاوِيُّ (٥)

قَالَ الْإِمَامُ الْأَشْجَعِيُّ فِي «شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ» (٦) «لِأَصْلِ» فِي هَذَا، أَنَّ الْوَكِيلَيْنِ بِالْمُتَدَبِّعَةِ إِذَا فَعَلَ أَحَدُهُمَا الْمُتَدَبِّعَةَ دُونَ صَاحِبِهِ لَمْ يَحُورْ، وَلَا يُنْقَضُ حَتَّى يُجِيرَهُ الْوَكِيلُ الْآخَرُ أَوْ الْمُوَكَّلُ، وَلَا يَحُورُ فَعَلُ أَحَدِهِمَا، لِأَنَّ الْمُتَدَبِّعَةَ تَتَعَلَّقُ بِالرَّأْيِ وَلِغُسُورِهِ، وَقَدْ رَضِيَ بِرَأْيِهِمَا وَمَشُورَتِهِمَا، وَلَمْ يَرْضَ بِرَأْيِ أَحَدِهِمَا، سَوَاءٌ كَانَ

(١) بصر لأصله المعروف بالمسؤول (١١ ٢٦٦) طبعه وزارة الأوقاف المصرية [

(٢) بطل: مختصر الطحاوي (ص ١١٢)

مَنْعٌ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَالرَّأْيُ يَخْتَلِفُ إِيَّاهُ سَابِقًا بِتَقْوِيمِ الْحُصُومَةِ

﴿مَنْعٌ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ﴾

بُنِيَ (٤٣١، ١١) مُسَمًّى أَوْ لَمْ يَكُنْ مُسَمًّى، وَالْوَكِيلُ الْآخَرُ حَاضِرٌ أَوْ غَائِبٌ، إِلَّا
فِي الشَّرَاءِ يَنْقُذُ عَنْهُ وَلَا يَتَوَقَّفُ؛ لِأَنَّ الشَّرَاءَ إِذَا وَخَّذَ بِقَادًا عَلَى الْعَايِدِ فَإِنَّهُ يَنْقُذُ
وَلَا يَتَوَقَّفُ، بِحِلَافِ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَةِ الْمُوَكَّلِ أَوْ الْوَكِيلِ، وَكَذَلِكَ
بِوَكِيلَانِ بِالتَّرْوِيعِ، وَالْحُلْعِ، وَالْكُتْبَةِ عَلَى مَالٍ إِذَا فَعَلَهُ أَحَدُهُمَا لَا يَحْزُرُ حَتَّى
يُجِزَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ لَوْكِيلُ الْآخَرِ

وَأَمَّا الْوَكِيلَانِ بِالْعَقْدِ عَلَى غَيْرِ مَالٍ، وَالْوَكِيلَانِ بِإِطْلَاقٍ عَلَى غَيْرِ مَالٍ:
لأَحَدِهِمَا أَنْ يُعْتَقَ، وَيُطْلَقَ، وَكَذَلِكَ الْوَكِيلَانِ بِالْحُصُومَةِ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُحَاصِمَ إِلَّا
أَنَّهُ إِذَا انْتَهَى إِلَى قَضِي الْمَالِ لَا يَحْزُرُ فَضْرُ أَحَدِهِمَا حَتَّى يَجْتَمِعَا؛ لِأَنَّ الْحُصُومَةَ
مَالًا لَا تَنَاقِي فِيهَا إِتَادَ بِالْاجْتِمَاعِ، وَالْقَبْضُ مِمَّا تَنَاقِي فِيهِ الْاجْتِمَاعُ.

وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ بِتَسْلِيمِ مَا وَهَبَ إِلَى الْمُؤَهَّبِ لَهُ، فَسَلَّمَ أَحَدُهُمَا؛
صَحَّتْ لَهُبَتُهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ اثْنَيْنِ بِعِصَاءِ الدِّينِ وَسَلَّمَهُمَا إِلَيْهِمَا، فَقَضَاهُ
أَحَدُهُمَا جَازَ.

وَأَمَّا الْوَصِيَّانِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ (٤٣٢، ١٢) عِنْدَ بِي
خَبِيئَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَالْوَكِيلَيْنِ بِالتَّبْعِ، إِلَّا فِي أَشْيَاءَ مَعْرُوفَةٍ تَذَكَّرُهَا فِي أَوْصِيَا
وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ نَكَلَ وَاحِدُهُمَا وَلَا يَتَصَرَّفُ عَلَى جَدَّةٍ، وَلَوْ دَفَعَ مَالَهُ
لِأَحَدِهِمَا مُصَارِفَةً فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ بِالْإِتْمَاقِ (١). كَذَا
فِي «شرح الطحاوي».

(١) [٤٣٢] وَقَالَ فِي «شرح الأقطع» «وَأَمَّا التَّوَكُّلُ بِالْحُصُومَةِ: فَلأَحَدِهِمَا أَنْ

(وَلَوْ أَنَّ بَطْلَانِي رَوَّجْتَهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ أَوْ بَعَثْتِي عَنْدهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ

ببغورٍ بها وفان رتو لا ببغور^(١)

وجه قولهم [٤٧٠٩] أَنَّ الْحُصُونَةَ مِنْهُمَا لَا يُفَكِّرُ فِي حَالِهَا وَحَدِّهَا، أَلَا تَرَى
أَنَّ لِقَاصِي لَا يَفْهَمُ عَنْهُمَا إِذَا تَكَلَّمَ مَعًا، وَدَا لَمْ يُفَكِّرْ عِلْمُ أَنَّ الْمُتَوَكَّلَ حَقْلٌ ذَلِكَ
إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَيَجُورُ أَنْ يَنْفَرِدَ

وجه قول رُقَر أَنَّ الْحُصُونَةَ نَحْتَاخُ إِلَى لِرَأْيٍ، وَهُوَ مِمَّنْ يَرْصَنَ بِرَأْيٍ أَحَدِهِمَا؛
لأنَّ رَأْيَ الْأَنْبِيَاءِ مُخَالِفٌ لِرَأْيِ الْوَاحِدِ، فَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَنْفَرِدَ، كَمَا
فِي التَّوَكُّلِ بِالشَّرَاءِ.

وقال فخر الدين قاضي خان في «شرح الجامع الصغير» «لا ينفرد أحد
الوكيلين إلا في أربعة.

[٤٧٣٣-١٢] إِذَا وَكَّهْمَا بِالطَّلَاقِ.

والثاني: إِذَا وَكَّهْمَا بِالْعَنَاقِ

والثالث: إِذَا وَكَّهْمَا بِرَدِّ وَدِيعَةٍ، أَوْ عَدِيَّةٍ، أَوْ عَضْبٍ، أَوْ ذِيٍّ عَلَيْهِ لِرَجُلٍ.

والرابع: إِذَا وَكَّهْمَا بِالْحُصُونَةِ؛ لِأَنَّ فِي الثَّلَاثَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الرَّأْيِ، وَأَمَّا
فِي لِحْصُونَةٍ فَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا لِمَعْنَى.

ودكر في «الجامع»: «لَوْ قَالَ لِرَجُلَيْنِ: طَلِّقَا أَمْرَاتِي إِنْ شِئْتُمَا أَوْ أَرَدْتُمَا،
فَطَلَّقَهَا أَحَدُهُمَا، لَمْ يَقَعْ، لِأَنَّهُ عُلِيَ الطَّلَاقُ بِمَشِيَّتَيْهِمَا، فَلَا يَزُلُ عَمْدَ مَشِيَّتِهِ
أَحَدِهِمَا^(٢)».

وكذلك لو قال: أَمْرُهُمَا بِأَيْدِيكُمَا؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لِرَأْيِ إِسْمَاعِيلَ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَمْرُ

(١) ينظر: «شرح مختصر القدوري» للأمنع [٢٩٧/٢].

(٢) عده من مسائل «الأصل» للثباني [٤١٨، ١٩].

التوكيل به، وهذا لأنه رضى برأيه والناس متفاوتون في الآراء

قال (إلا أن يأتى له المؤكل) بوجوب الرضا (أو يقول له عمل برأيك) بإطلاق التمريض إلى رآيه، وإذا حار في هذا الوجه يكون الثاني وكيلًا عن المؤكل حتى لا يملك الأول عزله ولا يتعزل بمؤنه ويتعزلان بموت الأول، وقد مر نظيره في أدب القاضي.

عابه لبيان

«مختصر» ونحوه فيه: «إلا أن يأتى له المؤكل في ذلك، أو يقول له: عمل برأيك»^(١)

قال شيخ الإسلام علاء الدين الأسخاوي في «شرح الكافي» - هي أول كتاب الوكالة - «وليس للمؤكل أن يركل غيره، لأنه رضى برأيه، والناس يتفاوتون في الرأي، فلا يكون راضياً برأي غيره، إلا إذا قال له: ما صنعت في ذلك من شيء فهو جائز، لأنه جعله وكيلًا عامًا، فيملك التوكيل، لأنه برأيه».

قال صاحب «الهداية» (قد حار في هذا الوجه) [١٠٣/١٧١] أي، إذا حار توكيل الوكيل غيره فيما إذا أذن له المؤكل في التوكيل، أو قال له: عمل برأيك، يكون الثاني وكيلًا عن المؤكل لا عن الوكيل الأول.

ومثله: أن الوكيل الأول لا يملك عزل الوكيل الثاني، ولا يعزل الوكيل الثاني الوكيل الأول، ولكن سقرلان جميعاً بموت المؤكل.

قوله (وقد مر نظيره في أدب القاضي)، وهو ما ذكره في قول فضل قس [باب] (١) لتحكيم بقوله (وليس للقاضي أن يستخيف على القضاء إلا أن يقو ص إليه ذلك)، أي أن قال (ولو قضى الثاني بمختصر من الأول، أو قضى الثاني

(١) ينظر «مختصر لنووي» [ص ١١٦]

(٢) ما بين المعنيتين زيادة من (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) و(١١) و(١٢) و(١٣) و(١٤) و(١٥) و(١٦) و(١٧) و(١٨) و(١٩) و(٢٠) و(٢١) و(٢٢) و(٢٣) و(٢٤) و(٢٥) و(٢٦) و(٢٧) و(٢٨) و(٢٩) و(٣٠) و(٣١) و(٣٢) و(٣٣) و(٣٤) و(٣٥) و(٣٦) و(٣٧) و(٣٨) و(٣٩) و(٤٠) و(٤١) و(٤٢) و(٤٣) و(٤٤) و(٤٥) و(٤٦) و(٤٧) و(٤٨) و(٤٩) و(٥٠) و(٥١) و(٥٢) و(٥٣) و(٥٤) و(٥٥) و(٥٦) و(٥٧) و(٥٨) و(٥٩) و(٦٠) و(٦١) و(٦٢) و(٦٣) و(٦٤) و(٦٥) و(٦٦) و(٦٧) و(٦٨) و(٦٩) و(٧٠) و(٧١) و(٧٢) و(٧٣) و(٧٤) و(٧٥) و(٧٦) و(٧٧) و(٧٨) و(٧٩) و(٨٠) و(٨١) و(٨٢) و(٨٣) و(٨٤) و(٨٥) و(٨٦) و(٨٧) و(٨٨) و(٨٩) و(٩٠) و(٩١) و(٩٢) و(٩٣) و(٩٤) و(٩٥) و(٩٦) و(٩٧) و(٩٨) و(٩٩) و(١٠٠) و(١٠١) و(١٠٢) و(١٠٣) و(١٠٤) و(١٠٥) و(١٠٦) و(١٠٧) و(١٠٨) و(١٠٩) و(١١٠) و(١١١) و(١١٢) و(١١٣) و(١١٤) و(١١٥) و(١١٦) و(١١٧) و(١١٨) و(١١٩) و(١٢٠) و(١٢١) و(١٢٢) و(١٢٣) و(١٢٤) و(١٢٥) و(١٢٦) و(١٢٧) و(١٢٨) و(١٢٩) و(١٣٠) و(١٣١) و(١٣٢) و(١٣٣) و(١٣٤) و(١٣٥) و(١٣٦) و(١٣٧) و(١٣٨) و(١٣٩) و(١٤٠) و(١٤١) و(١٤٢) و(١٤٣) و(١٤٤) و(١٤٥) و(١٤٦) و(١٤٧) و(١٤٨) و(١٤٩) و(١٥٠) و(١٥١) و(١٥٢) و(١٥٣) و(١٥٤) و(١٥٥) و(١٥٦) و(١٥٧) و(١٥٨) و(١٥٩) و(١٦٠) و(١٦١) و(١٦٢) و(١٦٣) و(١٦٤) و(١٦٥) و(١٦٦) و(١٦٧) و(١٦٨) و(١٦٩) و(١٧٠) و(١٧١) و(١٧٢) و(١٧٣) و(١٧٤) و(١٧٥) و(١٧٦) و(١٧٧) و(١٧٨) و(١٧٩) و(١٨٠) و(١٨١) و(١٨٢) و(١٨٣) و(١٨٤) و(١٨٥) و(١٨٦) و(١٨٧) و(١٨٨) و(١٨٩) و(١٩٠) و(١٩١) و(١٩٢) و(١٩٣) و(١٩٤) و(١٩٥) و(١٩٦) و(١٩٧) و(١٩٨) و(١٩٩) و(٢٠٠) و(٢٠١) و(٢٠٢) و(٢٠٣) و(٢٠٤) و(٢٠٥) و(٢٠٦) و(٢٠٧) و(٢٠٨) و(٢٠٩) و(٢١٠) و(٢١١) و(٢١٢) و(٢١٣) و(٢١٤) و(٢١٥) و(٢١٦) و(٢١٧) و(٢١٨) و(٢١٩) و(٢٢٠) و(٢٢١) و(٢٢٢) و(٢٢٣) و(٢٢٤) و(٢٢٥) و(٢٢٦) و(٢٢٧) و(٢٢٨) و(٢٢٩) و(٢٣٠) و(٢٣١) و(٢٣٢) و(٢٣٣) و(٢٣٤) و(٢٣٥) و(٢٣٦) و(٢٣٧) و(٢٣٨) و(٢٣٩) و(٢٤٠) و(٢٤١) و(٢٤٢) و(٢٤٣) و(٢٤٤) و(٢٤٥) و(٢٤٦) و(٢٤٧) و(٢٤٨) و(٢٤٩) و(٢٥٠) و(٢٥١) و(٢٥٢) و(٢٥٣) و(٢٥٤) و(٢٥٥) و(٢٥٦) و(٢٥٧) و(٢٥٨) و(٢٥٩) و(٢٦٠) و(٢٦١) و(٢٦٢) و(٢٦٣) و(٢٦٤) و(٢٦٥) و(٢٦٦) و(٢٦٧) و(٢٦٨) و(٢٦٩) و(٢٧٠) و(٢٧١) و(٢٧٢) و(٢٧٣) و(٢٧٤) و(٢٧٥) و(٢٧٦) و(٢٧٧) و(٢٧٨) و(٢٧٩) و(٢٨٠) و(٢٨١) و(٢٨٢) و(٢٨٣) و(٢٨٤) و(٢٨٥) و(٢٨٦) و(٢٨٧) و(٢٨٨) و(٢٨٩) و(٢٩٠) و(٢٩١) و(٢٩٢) و(٢٩٣) و(٢٩٤) و(٢٩٥) و(٢٩٦) و(٢٩٧) و(٢٩٨) و(٢٩٩) و(٣٠٠) و(٣٠١) و(٣٠٢) و(٣٠٣) و(٣٠٤) و(٣٠٥) و(٣٠٦) و(٣٠٧) و(٣٠٨) و(٣٠٩) و(٣١٠) و(٣١١) و(٣١٢) و(٣١٣) و(٣١٤) و(٣١٥) و(٣١٦) و(٣١٧) و(٣١٨) و(٣١٩) و(٣٢٠) و(٣٢١) و(٣٢٢) و(٣٢٣) و(٣٢٤) و(٣٢٥) و(٣٢٦) و(٣٢٧) و(٣٢٨) و(٣٢٩) و(٣٣٠) و(٣٣١) و(٣٣٢) و(٣٣٣) و(٣٣٤) و(٣٣٥) و(٣٣٦) و(٣٣٧) و(٣٣٨) و(٣٣٩) و(٣٤٠) و(٣٤١) و(٣٤٢) و(٣٤٣) و(٣٤٤) و(٣٤٥) و(٣٤٦) و(٣٤٧) و(٣٤٨) و(٣٤٩) و(٣٥٠) و(٣٥١) و(٣٥٢) و(٣٥٣) و(٣٥٤) و(٣٥٥) و(٣٥٦) و(٣٥٧) و(٣٥٨) و(٣٥٩) و(٣٦٠) و(٣٦١) و(٣٦٢) و(٣٦٣) و(٣٦٤) و(٣٦٥) و(٣٦٦) و(٣٦٧) و(٣٦٨) و(٣٦٩) و(٣٧٠) و(٣٧١) و(٣٧٢) و(٣٧٣) و(٣٧٤) و(٣٧٥) و(٣٧٦) و(٣٧٧) و(٣٧٨) و(٣٧٩) و(٣٨٠) و(٣٨١) و(٣٨٢) و(٣٨٣) و(٣٨٤) و(٣٨٥) و(٣٨٦) و(٣٨٧) و(٣٨٨) و(٣٨٩) و(٣٩٠) و(٣٩١) و(٣٩٢) و(٣٩٣) و(٣٩٤) و(٣٩٥) و(٣٩٦) و(٣٩٧) و(٣٩٨) و(٣٩٩) و(٤٠٠) و(٤٠١) و(٤٠٢) و(٤٠٣) و(٤٠٤) و(٤٠٥) و(٤٠٦) و(٤٠٧) و(٤٠٨) و(٤٠٩) و(٤١٠) و(٤١١) و(٤١٢) و(٤١٣) و(٤١٤) و(٤١٥) و(٤١٦) و(٤١٧) و(٤١٨) و(٤١٩) و(٤٢٠) و(٤٢١) و(٤٢٢) و(٤٢٣) و(٤٢٤) و(٤٢٥) و(٤٢٦) و(٤٢٧) و(٤٢٨) و(٤٢٩) و(٤٣٠) و(٤٣١) و(٤٣٢) و(٤٣٣) و(٤٣٤) و(٤٣٥) و(٤٣٦) و(٤٣٧) و(٤٣٨) و(٤٣٩) و(٤٤٠) و(٤٤١) و(٤٤٢) و(٤٤٣) و(٤٤٤) و(٤٤٥) و(٤٤٦) و(٤٤٧) و(٤٤٨) و(٤٤٩) و(٤٥٠) و(٤٥١) و(٤٥٢) و(٤٥٣) و(٤٥٤) و(٤٥٥) و(٤٥٦) و(٤٥٧) و(٤٥٨) و(٤٥٩) و(٤٦٠) و(٤٦١) و(٤٦٢) و(٤٦٣) و(٤٦٤) و(٤٦٥) و(٤٦٦) و(٤٦٧) و(٤٦٨) و(٤٦٩) و(٤٧٠) و(٤٧١) و(٤٧٢) و(٤٧٣) و(٤٧٤) و(٤٧٥) و(٤٧٦) و(٤٧٧) و(٤٧٨) و(٤٧٩) و(٤٨٠) و(٤٨١) و(٤٨٢) و(٤٨٣) و(٤٨٤) و(٤٨٥) و(٤٨٦) و(٤٨٧) و(٤٨٨) و(٤٨٩) و(٤٩٠) و(٤٩١) و(٤٩٢) و(٤٩٣) و(٤٩٤) و(٤٩٥) و(٤٩٦) و(٤٩٧) و(٤٩٨) و(٤٩٩) و(٥٠٠) و(٥٠١) و(٥٠٢) و(٥٠٣) و(٥٠٤) و(٥٠٥) و(٥٠٦) و(٥٠٧) و(٥٠٨) و(٥٠٩) و(٥١٠) و(٥١١) و(٥١٢) و(٥١٣) و(٥١٤) و(٥١٥) و(٥١٦) و(٥١٧) و(٥١٨) و(٥١٩) و(٥٢٠) و(٥٢١) و(٥٢٢) و(٥٢٣) و(٥٢٤) و(٥٢٥) و(٥٢٦) و(٥٢٧) و(٥٢٨) و(٥٢٩) و(٥٣٠) و(٥٣١) و(٥٣٢) و(٥٣٣) و(٥٣٤) و(٥٣٥) و(٥٣٦) و(٥٣٧) و(٥٣٨) و(٥٣٩) و(٥٤٠) و(٥٤١) و(٥٤٢) و(٥٤٣) و(٥٤٤) و(٥٤٥) و(٥٤٦) و(٥٤٧) و(٥٤٨) و(٥٤٩) و(٥٥٠) و(٥٥١) و(٥٥٢) و(٥٥٣) و(٥٥٤) و(٥٥٥) و(٥٥٦) و(٥٥٧) و(٥٥٨) و(٥٥٩) و(٥٦٠) و(٥٦١) و(٥٦٢) و(٥٦٣) و(٥٦٤) و(٥٦٥) و(٥٦٦) و(٥٦٧) و(٥٦٨) و(٥٦٩) و(٥٧٠) و(٥٧١) و(٥٧٢) و(٥٧٣) و(٥٧٤) و(٥٧٥) و(٥٧٦) و(٥٧٧) و(٥٧٨) و(٥٧٩) و(٥٨٠) و(٥٨١) و(٥٨٢) و(٥٨٣) و(٥٨٤) و(٥٨٥) و(٥٨٦) و(٥٨٧) و(٥٨٨) و(٥٨٩) و(٥٩٠) و(٥٩١) و(٥٩٢) و(٥٩٣) و(٥٩٤) و(٥٩٥) و(٥٩٦) و(٥٩٧) و(٥٩٨) و(٥٩٩) و(٦٠٠) و(٦٠١) و(٦٠٢) و(٦٠٣) و(٦٠٤) و(٦٠٥) و(٦٠٦) و(٦٠٧) و(٦٠٨) و(٦٠٩) و(٦١٠) و(٦١١) و(٦١٢) و(٦١٣) و(٦١٤) و(٦١٥) و(٦١٦) و(٦١٧) و(٦١٨) و(٦١٩) و(٦٢٠) و(٦٢١) و(٦٢٢) و(٦٢٣) و(٦٢٤) و(٦٢٥) و(٦٢٦) و(٦٢٧) و(٦٢٨) و(٦٢٩) و(٦٣٠) و(٦٣١) و(٦٣٢) و(٦٣٣) و(٦٣٤) و(٦٣٥) و(٦٣٦) و(٦٣٧) و(٦٣٨) و(٦٣٩) و(٦٤٠) و(٦٤١) و(٦٤٢) و(٦٤٣) و(٦٤٤) و(٦٤٥) و(٦٤٦) و(٦٤٧) و(٦٤٨) و(٦٤٩) و(٦٥٠) و(٦٥١) و(٦٥٢) و(٦٥٣) و(٦٥٤) و(٦٥٥) و(٦٥٦) و(٦٥٧) و(٦٥٨) و(٦٥٩) و(٦٦٠) و(٦٦١) و(٦٦٢) و(٦٦٣) و(٦٦٤) و(٦٦٥) و(٦٦٦) و(٦٦٧) و(٦٦٨) و(٦٦٩) و(٦٧٠) و(٦٧١) و(٦٧٢) و(٦٧٣) و(٦٧٤) و(٦٧٥) و(٦٧٦) و(٦٧٧) و(٦٧٨) و(٦٧٩) و(٦٨٠) و(٦٨١) و(٦٨٢) و(٦٨٣) و(٦٨٤) و(٦٨٥) و(٦٨٦) و(٦٨٧) و(٦٨٨) و(٦٨٩) و(٦٩٠) و(٦٩١) و(٦٩٢) و(٦٩٣) و(٦٩٤) و(٦٩٥) و(٦٩٦) و(٦٩٧) و(٦٩٨) و(٦٩٩) و(٧٠٠) و(٧٠١) و(٧٠٢) و(٧٠٣) و(٧٠٤) و(٧٠٥) و(٧٠٦) و(٧٠٧) و(٧٠٨) و(٧٠٩) و(٧١٠) و(٧١١) و(٧١٢) و(٧١٣) و(٧١٤) و(٧١٥) و(٧١٦) و(٧١٧) و(٧١٨) و(٧١٩) و(٧٢٠) و(٧٢١) و(٧٢٢) و(٧٢٣) و(٧٢٤) و(٧٢٥) و(٧٢٦) و(٧٢٧) و(٧٢٨) و(٧٢٩) و(٧٣٠) و(٧٣١) و(٧٣٢) و(٧٣٣) و(٧٣٤) و(٧٣٥) و(٧٣٦) و(٧٣٧) و(٧٣٨) و(٧٣٩) و(٧٤٠) و(٧٤١) و(٧٤٢) و(٧٤٣) و(٧٤٤) و(٧٤٥) و(٧٤٦) و(٧٤٧) و(٧٤٨) و(٧٤٩) و(٧٥٠) و(٧٥١) و(٧٥٢) و(٧٥٣) و(٧٥٤) و(٧٥٥) و(٧٥٦) و(٧٥٧) و(٧٥٨) و(٧٥٩) و(٧٦٠) و(٧٦١) و(٧٦٢) و(٧٦٣) و(٧٦٤) و(٧٦٥) و(٧٦٦) و(٧٦٧) و(٧٦٨) و(٧٦٩) و(٧٧٠) و(٧٧١) و(٧٧٢) و(٧٧٣) و(٧٧٤) و(٧٧٥) و(٧٧٦) و(٧٧٧) و(٧٧٨) و(٧٧٩) و(٧٨٠) و(٧٨١) و(٧٨٢) و(٧٨٣) و(٧٨٤) و(٧٨٥) و(٧٨٦) و(٧٨٧) و(٧٨٨) و(٧٨٩) و(٧٩٠) و(٧٩١) و(٧٩٢) و(٧٩٣) و(٧٩٤) و(٧٩٥) و(٧٩٦) و(٧٩٧) و(٧٩٨) و(٧٩٩) و(٨٠٠) و(٨٠١) و(٨٠٢) و(٨٠٣) و(٨٠٤) و(٨٠٥) و(٨٠٦) و(٨٠٧) و(٨٠٨) و(٨٠٩) و(٨١٠) و(٨١١) و(٨١٢) و(٨١٣) و(٨١٤) و(٨١٥) و(٨١٦) و(٨١٧) و(٨١٨) و(٨١٩) و(٨٢٠) و(٨٢١) و(٨٢٢) و(٨٢٣) و(٨٢٤) و(٨٢٥) و(٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٨) و(٨٢٩) و(٨٣٠) و(٨٣١) و(٨٣٢) و(٨٣٣) و(٨٣٤) و(٨٣٥) و(٨٣٦) و(٨٣٧) و(٨٣٨) و(٨٣٩) و(٨٤٠) و(٨٤١) و(٨٤٢) و(٨٤٣) و(٨٤٤) و(٨٤٥) و(٨٤٦) و(٨٤٧) و(٨٤٨) و(٨٤٩) و(٨٥٠) و(٨٥١) و(٨٥٢) و(٨٥٣) و(٨٥٤) و(٨٥٥) و(٨٥٦) و(٨٥٧) و(٨٥٨) و(٨٥٩) و(٨٦٠) و(٨٦١) و(٨٦٢) و(٨٦٣) و(٨٦٤) و(٨٦٥) و(٨٦٦) و(٨٦٧) و(٨٦٨) و(٨٦٩) و(٨٧٠) و(٨٧١) و(٨٧٢) و(٨٧٣) و(٨٧٤) و(٨٧٥) و(٨٧٦) و(٨٧٧) و(٨٧٨) و(٨٧٩) و(٨٨٠) و(٨٨١) و(٨٨٢) و(٨٨٣) و(٨٨٤) و(٨٨٥) و(٨٨٦) و(٨٨٧) و(٨٨٨) و(٨٨٩) و(٨٩٠) و(٨٩١) و(٨٩٢) و(٨٩٣) و(٨٩٤) و(٨٩٥) و(٨٩٦) و(٨٩٧) و(٨٩٨) و(٨٩٩) و(٩٠٠) و(٩٠١) و(٩٠٢) و(٩٠٣) و(٩٠٤) و(٩٠٥) و(٩٠٦) و(٩٠٧) و(٩٠٨) و(٩٠٩) و(٩١٠) و(٩١١) و(٩١٢) و(٩١٣) و(٩١٤) و(٩١٥) و(٩١٦) و(٩١٧) و(٩١٨) و(٩١٩) و(٩٢٠) و(٩٢١) و(٩٢٢) و(٩٢٣) و(٩٢٤) و(٩٢٥) و(٩٢٦) و(٩٢٧) و(٩٢٨) و(٩٢٩) و(٩٣٠) و(٩٣١) و(٩٣٢) و(٩٣٣) و(٩٣٤) و(٩٣٥) و(٩٣٦) و(٩٣٧) و(٩٣٨) و(٩٣٩) و(٩٤٠) و(٩٤١) و(٩٤٢) و(٩٤٣) و(٩٤٤) و(٩٤٥) و(٩٤٦) و(٩٤٧) و(٩٤٨) و(٩٤٩) و(٩٥٠) و(٩٥١) و(٩٥٢) و(٩٥٣) و(٩٥٤) و(٩٥٥) و(٩٥٦) و(٩٥٧) و(٩٥٨) و(٩٥٩) و(٩٦٠) و(٩٦١) و(٩٦٢) و(٩٦٣) و(٩٦٤) و(٩٦٥) و(٩٦٦) و(٩٦٧) و(٩٦٨) و(٩٦٩) و(٩٧٠) و(٩٧١) و(٩٧٢) و(٩٧٣) و(٩٧٤) و(٩٧٥) و(٩٧٦) و(٩٧٧) و(٩٧٨) و(٩٧٩) و(٩٨٠) و(٩٨١) و(٩٨٢) و(٩٨٣) و(٩٨٤) و(٩٨٥) و(٩٨٦) و(٩٨٧) و(٩٨٨) و(٩٨٩) و(٩٩٠) و(٩٩١) و(٩٩٢) و(٩٩٣) و(٩٩٤) و(٩٩٥) و(٩٩٦) و(٩٩٧) و(٩٩٨) و(٩٩٩) و(١٠٠٠) و(١٠٠١) و(١٠٠٢) و(١٠٠٣) و(١٠٠٤) و(١٠٠٥) و(١٠٠٦) و(١٠٠٧) و(١٠٠٨) و(١٠٠٩) و(١٠١٠) و(١٠١١) و(١٠١٢) و(١٠١٣) و(١٠١٤) و(١٠١٥) و(١٠١٦) و(١٠١٧) و(١٠١٨) و(١٠١٩) و(١٠٢٠) و(١٠٢١) و(١٠٢٢) و(١٠٢٣) و(١٠٢٤) و(١٠٢٥) و(١٠٢٦) و(١٠٢٧) و(١٠٢٨) و(١٠٢٩) و(١٠٣٠) و(١٠٣١) و(١٠٣٢) و(١٠٣٣) و(١٠٣٤) و(١٠٣٥) و(١٠٣٦) و(١٠٣٧) و(١٠٣٨) و(١٠٣٩) و(١٠٤٠) و(١٠٤١) و(١٠٤٢) و(١٠٤٣) و(١٠٤٤) و(١٠٤٥) و(١٠٤٦) و(١٠٤٧) و(١٠٤٨) و(١٠٤٩) و(١٠٥٠) و(١٠٥١) و(١٠٥٢) و(١٠٥٣) و(١٠٥٤) و(١٠٥٥) و(١٠٥٦) و(١٠٥٧) و(١٠٥٨) و(١٠٥٩) و(١٠٦٠) و(١٠٦١) و(١٠٦٢) و(١٠٦٣) و(١٠٦٤) و(١٠٦٥) و(١٠٦٦) و(١٠٦٧) و(١٠٦٨) و(١٠٦٩) و(١٠٧٠) و(١٠٧١) و(١٠٧٢) و(١٠٧٣) و(١٠٧٤) و(١٠٧٥) و(١٠٧٦) و(١٠٧٧) و(١٠٧٨) و(١٠٧٩) و(١٠٨٠) و(١٠٨١) و(١٠٨٢) و(١٠٨٣) و(١٠٨٤) و(١٠٨٥) و(١٠٨٦) و(١٠٨٧) و(١٠٨٨) و(١٠٨٩) و(١٠٩٠) و(١٠٩١) و(١٠٩٢) و(١٠٩٣) و(١٠٩٤) و(١٠٩٥) و(١٠٩٦) و(١٠٩٧) و(١٠٩٨) و(١٠٩٩) و(١١٠٠) و(١١٠١) و(١١٠٢) و(١١٠٣) و(١١٠٤) و(١١٠٥) و(١١٠٦) و(١١٠٧) و(١١٠٨) و(١١٠٩) و(١١١٠) و(١١١١) و(١١١٢) و(١١١٣) و(١١١٤) و(١١١٥) و(١١١٦) و(١١١٧) و(١١١٨) و(١١١٩) و(١١٢٠) و(١١٢١) و(١١٢٢) و(١١٢٣) و(١١٢٤) و(١١٢٥) و(١١٢٦) و(١١٢٧) و(١١٢٨) و(١١٢٩) و(١١٣٠) و(١١٣١) و(١١٣٢) و(١١٣٣) و(١١٣٤) و(١١٣٥) و(١١٣٦) و(١١٣٧) و(١١٣٨) و(١١٣٩) و(١١٤٠) و(١١٤١) و(١١٤٢) و(١١٤٣) و(١١٤٤) و(١١٤٥) و(١١٤٦) و(١١٤٧) و(١١٤٨) و(١١٤٩) و(١١٥٠) و(١١٥١) و(١١٥٢) و(١١٥٣) و(١١٥٤) و(١١٥٥) و(١١٥٦) و(١١٥٧) و(١١٥٨) و(١١٥٩) و(١١٦٠) و(١١٦١) و(١١٦٢) و(١١٦٣) و(١١٦٤) و(١١٦٥) و(١١٦٦) و(١١٦٧) و(١١٦٨) و(١١٦٩) و(١١٧٠) و(١١٧١) و(١١٧٢) و(١١٧٣) و(١١٧٤) و(١١٧٥) و(١١٧٦) و(١١٧٧) و(١١٧٨) و(١١٧٩) و(١١٨٠) و(١١٨١) و(١١٨٢) و(١١٨٣) و(١١٨٤) و(١١٨٥) و(١١٨٦) و(١١٨٧) و(١١٨٨) و(١١٨٩) و(١١٩٠) و(١١٩١) و(١١٩٢) و(١١٩٣) و(١١٩٤) و(١١٩٥) و(١١٩٦) و(١١٩٧) و(١١٩٨) و(١١٩٩) و(١٢٠٠) و(١٢٠١) و(١٢٠٢) و(١٢٠٣) و(١٢٠٤) و(١٢٠٥) و(١٢٠٦) و(١٢٠٧) و(١٢٠٨) و(١٢٠٩) و(١٢١٠) و(١٢١١) و(١٢١٢) و(١٢١٣) و(١٢١٤) و(١٢١٥) و(١٢١٦) و(١٢١٧) و(١٢١٨) و(١٢١٩) و(١٢٢٠) و(١٢٢١) و(١٢٢٢) و(١٢٢٣) و(١٢٢٤) و(١٢٢٥) و(١٢٢٦) و(١٢٢٧) و(١٢٢٨) و(١٢٢٩) و(١٢٣٠) و(١٢٣١) و(١٢٣٢) و(١٢٣٣) و(١٢٣٤) و(١٢٣٥) و(١٢٣٦) و(١٢٣٧) و(١٢٣٨) و(١٢٣٩) و(١٢٤٠) و(١٢٤١) و(١٢٤٢) و(١٢٤٣) و(١٢٤٤) و(١٢٤٥) و(١٢٤٦) و(١٢٤٧) و(١٢٤

قَالَ: فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ، فَقَدْ وَكَّلَهُ بِحَضْرَتِهِ جَارٍ، لِأَنَّ الْمُقْضُوذَ

عَلَيْهِ نَبَاهٌ

فَأَخَازَهُ الْأَوَّلُ، جَازَ كَمَا فِي الْوَكَالَةِ.

قَوْلُهُ (قَالَ) فَإِنْ وَكَّلَ بِغَيْرِ إِذْنِ مُوَكَّلِهِ، فَقَدْ وَكَّلَهُ بِحَضْرَتِهِ جَارٍ، أَيُّ قَالَ
الْقُدْرِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١)، بِمَعْنَى: عَقْدَ وَكَيْلٍ الْوَكِيلِ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ

قَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [١١٦/٣٠٢]
فِي رَجُلٍ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ، فَأَمَرَ الْوَكِيلُ رَجُلًا بِبَيْعِهِ قَالَ: إِنْ بَاعَهُ وَالْوَكِيلُ الْأَوَّلُ
حَاصِرٌ جَارٌ ذَلِكَ، وَإِنْ بَاعَهُ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ لَمْ يَحْزَرْ»

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: «عَنْ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: فِي رَجُلٍ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ،
بَاعَهُ رَجُلٌ غَيْرُ الْوَكِيلِ [١١٦/٣٠٢]، فَبَاعَ الْوَكِيلُ، فَلَمْ يَبَيْعْ، قَالَ: حَازِرٌ»^(٢) إِلَى
هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»

وَقَالَ فِي «اشرح الطحاوي»: «وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ بِغَيْرِهِ بِمَا وَكَّلَ بِهِ»^(٣) إِلَّا
أَنْ يُطْلَقَ لَهُ الَّذِي وَكَّلَهُ، أَوْ يُجِيرَ أَمْرَهُ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ، فَيَكُونُ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ بَاءَ الْوَكَالَةِ
عَنِ الْحَصْرِ [١١٦/٣٠٢]، فَهِيَ لَهُ أَنْ يُقَوِّصَ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ
بِذَلِكَ، أَوْ يَقُولَ لَهُ وَقَدْ تَوَكَّلْتُ مَا صَعْتَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَائِزٌ، فَحِينَئِذٍ يَحْزُرُ.

وَبِئْسَ وَكَّلَ رَجُلًا بِبَيْعِ عَبْدٍ وَلَمْ يُجِزْ لَهُ مَا صَعَّ، وَلَا أَدَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَوَكَّلَ
الْمُوكَّلُ غَيْرَهُ بِبَيْعِ ذَلِكَ، فَبَاعَهُ الْوَكِيلُ الثَّانِي، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ: إِنْ بَاعَهُ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ
الْأَوَّلِ جَارٍ الْبَيْعِ، وَصَارَ كَأَنَّ الْوَكِيلَ الْأَوَّلَ هُوَ الَّذِي بَاعَهُ، وَلَوْ بَاعَهُ بِغَيْرِ حَضْرَةِ
الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَحْزَرْ بِبَيْعِهِ حَتَّى يُجِيرَهُ الْوَكِيلُ الْأَوَّلُ، أَوْ الْمُوَكَّلُ.

(١) ينظر «مختصر القُدري» [١١٦/ص].

(٢) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه النافع الكبير [٤١١/ص].

(٣) ومع الأصل «وكله» راجع من «ان»، «وام»، «وانع»، «واع»، «وامن».

حُصْرُ رَأْيِ الْأَوَّلِ وَقَدْ حَصَرَ .

عنه عليه السلام

وَقَالَ زُفَرٌ لَا يَحُورُ بَيْعُ الْوَكِيلِ لِثَانِي سِوَاهُ كَانَ بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ، أَوْ
بِعَبْرِ حَضْرَتِهِ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، يَحُورُ بَيْعُ الْوَكِيلِ الثَّانِي بِحَضْرَةِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ وَبِعَبْرِ
حَضْرَتِهِ، وَأَمَّا الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ إِذْ وَكَّلَ غَيْرَهُ فاشترى الثاني؛ فهو على الخلاف^(١)،
لِي هَذَا لَفْظُ «شرح الطحاوي».

وَجْهٌ قَوْلِ ابْنِ أَبِي [١٢٠ ٣٢٥ هـ] لَبَلَى أَنَّ الْوَكِيلَ قَائِمٌ مَعَهُ لِلْمُؤَكَّلِ، وَالْمُؤَكَّلُ
مُؤَكَّلٌ غَيْرُهُ حُرٌّ، فَكَلَّاهُ وَكَلَّاهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مَثَّلَ أَنْ يُبَشِّرَ سَمِيحَةً مَلَكَ أَنْ يُؤَكَّلَ غَيْرَهُ،
وَبِهَذَا كَانَ لِمُؤَدِّعٍ عِنْدَهُ أَنْ يُؤَدِّعَ غَيْرَهُ، فَصَارَ كَالْعَبْرِ الْمَأْدُوبِ وَالْمُضْطَرِّبِ، فَكِلَاهُمَا
يُمَكِّنُ الْتَوَكُّلَ

وَلَا أَنَّ الْمُؤَكَّلَ رَضِيَ بِرَأْيِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، فَلَا تُعَدُّ بَيْعُ الثَّانِي عَلَيْهِ،
بِحِلَالِ تَسَالُفِ الْإِذْنِ، لِأَنَّهُ مُشَاهِدٌ عَلَى الْعُمُومِ، بِحِلَالِ الْوَكَالَةِ

وَجْهٌ قَوْلِ زُفَرٍ أَنَّ الْمُؤَكَّلَ رَضِيَ بِبَيْعِ الْأَوَّلِ وَلِرُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَمْ
يَرْضَ بِبُزُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى غَيْرِهِ، مِنْ جِازِ بَيْعِ لَثَانِي كَسَبِ الْعَهْدَةِ عَلَيْهِ، وَالْمُؤَكَّلُ
رَضِيَ بِهِ

وَلَا أَنَّ الْمُقْصُودَ الْإِتِّفَاعُ بِرَأْيِ الْأَوَّلِ، إِذْ حَصَرَ حَصَلَ دَيْتٌ، فَجَارَ، وَإِلَّا
فَلَا، وَلِرُومِ الْعَهْدَةِ لَيْسَ بِأَمْرٍ مُقْصُودٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ وَقَدْ لَا يَظْهَرُ، وَإِنَّمَا الْمُقْصُودُ
وَقُوعُ امْتِنَانِكَ وَحُصُونِ الشَّرِّ، وَنُوبَاعِهِ الْوَكِيلُ الثَّانِي حَالِ عَيْفَةٍ لِأَوَّلٍ، فَبَعَثَهُ
فَاحَدًا، أَوْ بَاعَهُ أَجْنَبِيًّا مَعَهُ فَاجَارَ؛ حُرٌّ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ رَأْيُهُ

وَقَالَ فَخْرُ الْإِسْلَامِ فِي «شرح الجامع الصغير» «وإذا في كتاب الوكالة: إذا

(١) ينظر «شرح مختصر لطحاوي» للأسيبغاوي [ق ٢٦٥]

من ثم يوكيل الثاني صحيح من حيث هو
قال في «التناوي الصغرى» (١) أحسن هذا من حيث هو
وهو (١٠٠) من جهة أخرى فيه. لكن ذكره في (١٠٠) من جهة أخرى
في (١٠٠)

ونقل في «التناوي الصغرى» عن (١٠٠) من حيث هو (١٠٠)
وكيل ببيع أو الإحارة أو وكل غيره. مع (١٠٠) من حيث هو (١٠٠)
عنه. فأحرار التوكيل الأول ذلك؛ أحاراً فلهذا من حيث هو (١٠٠)
محاراً، وإن حصل بيع أو إحارة من شيء محصره (١٠٠)

وذكر منذ هذا أنه إذا بيع شيء محصره لأول محار. وهو من حيث هو (١٠٠)
وهو المذكور في «العامة الصغرى» ذكره في (١٠٠) من حيث هو (١٠٠)
على أنه من «المبسوط» لبيع لإسلام حوهر ردة

ثم قال شيخ الإسلام حواهر رادة «حكى عن الكرخي أنه كان يقول بس في
مسألة اختلاف التوابين، لكن ما ذكره قطف في بعض المواضع محمولاً (١٠٠)
على ما إذا أحار التوكيل الأول ذلك (١٠٠)، ولأن هذا ذهب عنه مشايخنا (١٠٠).

ووجه ذلك أن توكيل التوكيل لم يصب التحق بالعدم، فيكون الثاني
فصيرت. وغفد غفولاً لا يتم بمجرد خضرة المجرى ما لم تجز، ومنهم من جعل
في المسألة رواية في رواية بشرط الإحارة كما ذكرنا، وفي رواية يكتفي
بحصول الأوب، كما ذكر في «العامة الصغرى»

(١) بظن «التناوي الصغرى» المصدر (١٠٠)

(١٠١) الثغالي هو عمر بن موسى بن يوسف (توفي سنة ٤٥٢هـ) وقد عرفت برحمته

(٢) بظن «التناوي الصغرى» المصدر التمهيد [ق/١٦٢]

وَتَكَلَّمُوا فِي حُقُوقِهِ، (وإن عقد في حال عيبه لم يحرز) لَأَنَّهُ قَات رَأْيُهُ إِلَّا أَنْ تُلْغَى فَاِحَارُهُ

وكذا لو باع غير الوكيل، فبطلت، فاحارته؛ لَأَنَّهُ خَصَر رَأْيُهُ (ولو فُتِّرَ الْأَوَّلُ، الثَّمَنُ لِلثَّانِي فَعَقْدُ بَيْعِهِ يَحْرُزُ) لِأَنَّ الرَّأْيَ فِيهِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِتَقْدِيرِ الثَّمَنِ طَهْرًا، وَقَدْ خَصَلَ، وَهَذَا بِحِلَافِ مَا أَجَابَ بِهِ إِذَا وَكَلَ وَكَيْلَيْنِ وَقُدِّرَ الثَّمَنُ، لِأَنَّهُ سَأَلَ فَوَصَّ إِلَيْهِمَا مَعَ تَقْدِيرِ الثَّمَنِ ظَهَرَ أَنَّ غَرَضَهُ اخْتِمَاعُ رَأْيِهِمَا فِي لُزَامَةِ وَخِيَارِ الْمُتَسَرِّي عَلَى مَا بَيْنَا، أَمَّا إِذَا لَمْ يُقَدَّرِ الثَّمَنُ وَفَوَصَّ إِلَى الْأَوَّلِ كَانَ غَرَضُهُ رَأْيُهُ

بَابُ تَقْدِيرِ الثَّمَنِ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاصِرُ زَادَهُ: «وَعَلَى هَذَا أَحَدُ وَكَيْلَيْ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ إِذَا أَمَرَ صَاحِبَهُ بِخَصْرَتِهِ أَوْ آخَرَ جَارٍ فِي رَوَابِئِهِ، وَلَا يَحْرُزُ فِي رَوَابِئِهِ مَا لَمْ يُجَرَّ لِأَمْرِ الثَّانِي أَوْ الْمَالِكِ» كَذَا فِي «التَّحْقِيقِ» وَ«الْفَتَاوَى الصَّغَرِيَّةِ»^(١)

قَوْلُهُ (وَتَكَلَّمُوا فِي حُقُوقِهِ) بِغَيْرِهِ: إِذَا عَقَدَ الْوَكِيلُ الثَّانِي بِخَصْرَةٍ لَوَكِيلِ الْأَوَّلِ حَازَ، نَكَبَ فِي حُقُوقِ الْعَقْدِ كَلَامٌ

قَالَ بَعْضُهُمْ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ رَضِيَ بِرُومِ الْعَهْدَةِ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي^(٢). كَذَا يَقْرَأُ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغَرِيَّةِ» عَنْ «الْفَتَاوَى الْقَالِيَّةِ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَرْجِعُ إِلَى الثَّانِي، لِأَنَّ الْعَقْدَ - وَهُوَ السَّبَبُ - وَجَدَ مِنَ الثَّانِي، وَإِلَيْهِ دَعَا أَبُو الْيَتِيمِ فِي حَبْلِ الْغَيْوَةِ^(٣).

[١١٧٧] قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ بَاعَ غَيْرُ الْوَكِيلِ، فَطُلِعَ، فَاِحَارُهُ)، يَعْنِي إِذَا بَاعَ لِأَجْبِي فَاِحَارَهُ لَوَكِيلٍ بَعْدَ بُنْوَاعِ الْخَيْرِ حَازَ

قَوْلُهُ: (عَلَى مَا بَيْنَا)، إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ: (وَالْبَدَلُ وَإِنْ كَانَ

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٦٢]

(٢) ينظر «الفتاوى الصغرى» للصدر الشهيد [ق/١٦٢]

(٣) ينظر «غريب المسائل» لأبي السبب السمرقندي [س/١١٦]

قال: وإذا رُوح المَكائث أو الدُّمَيُّ أو العِدائَةُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ .
 أو باع أو اشترى لها ، لم يخرُ مَعَهُ انْتِصَافٌ في مالها لأن الرِّقَّ وَالْكَفْرَ سَطَعَا
 وَلَايَةً ، أَلَا يَرَى أَنَّ الْمَرْقُوقَ لَا يَنْبَغُ إِكْحاحُ نَفْسِهِ بِمِلْكٍ إِنْكَاحُ حُرِّهِ .
 وكذا الْكَافِرُ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ حَتَّى لَا تُقْلَ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ
 وَلَايَةُ نَظَرِيَّةٌ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّخَرُّصِ إِلَى الْقَادِرِ الْمُشْفِقِ لِحَقِّقِ مَعْنَى التَّطَرُّفِ ، وَلِوَقْفِ
 بَيْنِ الْقُدْرَةِ وَالْكَفْرِ بِقَطْعِ الشَّمْعَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ فَلَا تَخَوُّصُ إِلَيْهِمَا

مُنْذَرًا ، وَلَكِنَّ التَّقْدِيرَ لَا يَنْتَفِعُ اسْتِعْمَالُ الرَّأْيِ [١٠٠، ١٠١] فِي الرِّبَاةِ وَاخْتِيَارِ
 الْمُشْتَرِي ، بِمَعْنَى : فِي اخْتِيَارِ الْمُشْتَرِي الَّذِي لَا يُعَاطَلُ فِي تَسْيِيمِ التَّمَنِ
 قَوْلُهُ : (وإذا رُوح المَكائث أو الدُّمَيُّ أو العِدائَةُ وهي صغيرة خُرَّةٌ مُسلمةٌ .
 أو باع أو اشترى لها ، لم يخرُ) .

وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ فِي «الجامع الصغير» : «مُحَمَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي خَبِيبَةَ
 فِي الدُّمَيِّ أَوْ الْمَكَاثِ أَوْ الْعِدِّ يُرَوِّحُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ابْنَهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ خُرَّةٌ مُسلمةٌ
 قَالَ لَا يَحُوزُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ بَاعَ لَهَا أَوْ اشْتَرَى لَهَا يَحُوزُ» [١] إِلَى هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ
 فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» .

وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ «لَا يَكَاخُ إِلَّا يُولِي» [٢] ، وَلَيْسَ الْكَافِرُ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ عَلَى
 الْمُسْلِمِ قَالَ تَعَالَى «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [٣] ، وَقَالَ تَعَالَى
 «وَالَّذِينَ» [٤] ، وَكَتَبُوا بِفَنَائِهِمْ أَوْلِيَاءَهُ تَقِيصُ [٥] ، وَلِهَذَا لَمْ يَكِبِ
 الْكَافِرُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ ، وَالْعِدُّ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ . أَلَا تَرَى إِلَى

(١) بَطْنُ «الجامع الصغير» مع شرحه لدفع الكبر [ص ١١٢]

(٢) مَعْنَى الْحَرِيصَةِ

قال أبو يوسف ومحمد والمُرْتَدُّ إذا قُتِلَ عَنِ رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ كَذَلِكِ،
لِأَنَّ الْحَرْبِيَّ أَبْعَدُ مِنَ الدِّمِيِّ قَدَوْنِي يَسُبُّ الْوِلَايَةَ، وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ فَتَصَرُّفُهُ فِي مَا يَدُ

﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ﴾

قوله تعالى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الشعر ١٧٥]، فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَنِ نَعْبِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى غَيْرِهِ بِالصَّرِيحِ الْأَوَّلِيِّ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ
الْمَتَعَدِيَّةُ فَرَعُ الْوِلَايَةِ الْقَاصِرَةِ.

وهذا لَمْ يَضَحِ الْعَدُوُّ أَنْ يَكُونَ نَاصِبًا، وَلَا شَطَطًا، وَلَا شَهَدًا، وَكَذَلِكَ
الْمُكَانَتُ عِنْدَ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ، وَلِأَنَّ الْوِلَايَةَ عَلَى الصَّغَارِ وَالصَّعَائِرِ تَثْبُتُ بِطَرَفٍ
لَهُمْ لِقَحْرِهِمْ، وَاسْطَرَّ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ مِنْ لِقَائِهِ الْمُشْفِقِ، وَلَا شَفَقَةً لِلْكَامِرِ عَلَى
الْمُسْلِمِ، وَلَا قُدْرَةً لِلرَّيْفِيِّ، فَسَقَطَتِ الْوِلَايَةُ؛ بَعْدَ تَحَقُّقِ النَّصْرِ، وَكَذَلِكَ بُوِ اسْتِثْنَاءُ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهَا أَوْ بَاغٍ؛ لِسَمْعِنِ اللَّهِ قُلْنَا

قوله: (قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: وَالْمُرْتَدُّ إِذَا قُتِلَ عَلَى رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ
كَذَلِكَ)، وَهَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصَوَرُهَا فِيهِ: «وَعَالٌ يَعْصِي وَمُحَمَّدٌ. وَكَذَلِكَ عِنْدَنَا الْمُرْتَدُّ إِذَا مَاتَ عَنِ
رِذْوَةِ وَالْحَرْبِيِّ الْمُتَأَمِّنُ [٢٨/١٢] لَا يَحُوزُ شِرَاءً وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَلَا يَتَّبِعُهُ، وَلَا
يُكَاحُّهُ عَلَى ابْنِهِ إِذَا كَانَتْ ابْنَتُهُ صَغِيرَةً مُسْلِمَةً، وَلَا تَزَوَّجُهَا وَلَا يَرْثُهَا»^(١). إِلَى هَذَا

(١) يَعْنِي جَمْعُ صَغِيرَةٍ وَهِيَ اشْهَرُ هَذِهِ الْجَمْعِ عَلَى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهِيَ أَعْرَضَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ
الْحَدِيثِ وَأَكْرَهُهُ قَالَ فِي «الْمَصْبُوحِ» «الصَّغِيرَةُ صِفَةُ حَقِيقَةٍ صَغِيرَةٍ، وَلَا تَجْمَعُ عَلَى صَغِيرٍ قَالَ
ابْنُ بَرَكِيَّةٍ إِذَا كَانَتْ فَعِيَّةً سَمِيحَةً وَلَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى مَعْمُولَةٍ؛ يَجْمَعُهَا ثَلَاثَةُ أَمْثَلَةٍ نَعْبٌ بِالْكَسْرِ،
وَعَدْلٌ، وَفَعْلٌ، فَالْأَوَّلُ مِثْلُ صَبِيحَةٍ وَصَبَاحٍ، وَالثَّانِي مِثْلُ حَبِيبَةٍ وَصَحَابَةٍ، وَهَذَا يَسْتَعْمَلُونَ
بِجَعَالٍ عَنْ عَدْلٍ، قَالُوا صَبِيحٌ وَصَبَاحٌ، وَصَبِيرَةٌ وَصَعَارٌ، وَكَبِيرَةٌ وَكَبَارٌ، وَلَمْ يَقُولُوا سَعَانٌ وَلَا
صَعَانٌ، لَا كِبَارٌ فِي الشَّيْءِ، بِمَا حَادَّ ذَلِكَ فِي النُّحُوبِ» وَقَالَ ابْنُ مَعْصُومٍ: «وَهِيَ صَغِيرَةٌ، وَهِيَ
صَغِيرَاتٌ، وَصَعَارٌ، وَلَا تَقُلْ صَعَانٌ، لَا فِي السُّبُوبِ» بَطْنُ «الْمَصْبُوحِ» لِسِيرَةِ الْفَيْيُومِيِّ [٣١٠/١]
مَادَّةُ صَغَرٌ، وَالطَّائِرُ الْأَوَّلُ لِابْنِ مَعْصُومٍ [٢٤٨/٨]

(٢) بَطْنُ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مَعَ شَرْحِهِ السَّامِعِ الْكَبِيرِ [ص ٣٠٥]

وإن كان ماعداً عندهما لكثرة موقوف علي ولده ومال ولده بالإجماع لأنها لانه

— هـاية ليدان —

بخط محمد في «أصل الجامع الصغير».

قال الفقيه أبو الليث: «هذا ١٢١٢، في قولهم حنف، وإنما لم تكن للحزب ولاية لم تلونا، ولأنه أتبع من الدني، لأن الدني من أهل دارنا، وهذا من الحزب التي هي حنف الإسلام، والمستأمن ليس من أهل دارنا، ولم يوحده منه حنف الإسلام، فإذا لم يثبت الولاية للدني على الصغيرة المسلمة، فإذن لا يثبت للحزب، ولهذا لم ١٢٦٢، أنحر شهادة الحزب على الدني، وأما الشرع، فإن ولاية موقوفة بالإجماع

أما أبو حنيفة مرق على أنه أن عقوده في مال نفسه موقوفة، وكذلك في مال

ولده.

وأما أبو يوسف ومحمد - وإن كانا يجريان عقوده في مال نفسه ويخجلانه بمسألة المسلم في البيع والشراء -؛ يخجلان عقوده في مال ولده موقوفة، فإن أسلم حر، وإلا فلا، لأن الولاية نظرية ١٢١٢، واتفاق المدة داع إلى لغيره، وذلك مَرَدَّدٌ بين الوجود والعدم، لأنه معدوم في الحال، ولكنه يترجح وجوده؛ لأنه مخبوء عنه، فوجب لتوقف.

هذا قيل على رده استقرت جهة الاستطاع، سقطت عقوده، لأنه لا ولاية لبيكار على المسلم، وإن أسلم كانه كان على الإسلام فمعدت عقوده؛ لأن الارتداد كان عريصاً، فإذا ارتفع العارض زال حكمه، وعاد حكم الأصل على ما كان.

قال فخر الإسلام في «شرح الجامع الصغير»، «وهذه من مسائل الوكالة، وتوقف الولاية في كتاب المأذون».

تَطَرُّهُ وَذَلِكَ بِاتِّعَادِ الْمِلَّةِ وَهِيَ مُتَرَدِّدَةٌ، ثُمَّ تُسْتَهْرُ حِجَّةُ الْإِنْقِطَاعِ إِذَا قُتِلَ عَلَى
الرَّدَّةِ فَيَنْطَلُ وَيُحْطَلُ بِإِسْلَامٍ يُجْعَلُ كَأَنَّهُ نَزَلَ مُسْلِمًا قَبِيحًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَابِلَةُ الْبَيَانِ

قوله: (وَذَلِكَ)، إشارة إلى لولاية^(١) التطرية

قوله: (وَهِيَ)، أي: لملة.

قوله: (فَيَنْطَلُ)، أي: تَصَرُّفُ الْمُتَرَدِّدِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ [بِالصَّوَابِ]^(٢).



(١) وقع بالأصل: «إلى الوكالة»، والمثبت من: «ن»، «م»، «و»، «ج»، «ل»، «غ»، «ض».

(٢) ما بين المقولتين زيادة من: «ع».

بَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ

قال: الوكيل بالخصومة وكيل بالنقض، خلافاً لزمير فهو يقول رصي
خصومته والقبض غير الخصومة ولم يرص به.

نهاية السند

كِتَابُ الْوَكَالَةِ بِالْخُصُومَةِ وَالْقَبْضِ

لَمَّا كَانَتِ الْخُصُومَةُ مَهْجُورَةً شَرْعاً، يَقُولُهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَسْرِعُوا بِتَشْأَلُوا﴾
[الأنعام: ٥٦] حَتَّى تَرْكَبَ حَقِيقَتُهَا إِلَى مُطْلَقِ الْجَوَابِ مُحَارَ، إِبْلَاقَ لَاسْمِ الشَّيْءِ
عَلَى الْمُحْتَبَبِ؛ أَحَرَّ دَكَّرَ الْوَكَالَةَ بِالْخُصُومَةِ عَمَّا لَيْسَ بِمَهْجُورٍ، بَلْ هُوَ مُطْلَقٌ مُجَرَّدٌ
عَلَى حَقِيقَتِهِ.

[١٢، ٣٩، د.] قَوْلُهُ: (وَالْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ وَكَيْلٌ بِالْقَبْضِ)، هَذَا لَفْظُ الْقُدُورِيِّ
فِي «مَخْتَصَرِهِ»^(١).

قَالَ قَاضِي خَانَ فِي «شَرْحِ الْحَامِعِ الصَّغِيرِ». «هَذَا طَاهِرُ الرُّوَايَةِ»
وَقَالَ فِي «إِشَارَاتِ الْأَشْرَارِ»: «الْوَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ يَمْلِكُ قَبْضَ الدَّيْنِ عِنْدَنَا
خِلَافَ لَزْمِيرٍ».

وَقَالَ شَمْسُ الْأَنْعَمَةِ السَّيْهَقِيُّ فِي «كَمَابَتِهِ». «الْوَكِيلُ يَنْفَضِي الدَّيْنَ لَهُ الْقَبْضُ
اتِّمَامًا»^(٢).

وَجْهٌ قَوْلُ زُفَرٍ: أَنَّهُ رَصِيَ بِهَدَايَتِهِ فِي الْخُصُومَةِ لَا بِأَمَانَتِهِ فِي الْقَبْضِ؛ إِذْ يُؤْتَمَرُ
عَنِ الْخُصُومَةِ مَنْ لَا يُؤْتَمَرُ عَلَى الْقَبْضِ، فَلَا يَحْتَكُ الْقَبْضُ

(١) ينظر «مختصر القدوري» [ص/١١٧].

(٢) ينظر «نحوه الفقهاء» [٢٢٩ ٣]، «المنهاج» [١٢٥٥ ٣]، «مدارج الصانع» [٢٣ ٥]، «نسخ

الحقائق» [٢٧٨/٤]، «الجمهرة البيرة» [٣٩٨/١]

بِمُقَاضِي عَلَى التَّوَضُّعِ وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَيْمَانِ

فَإِنْ كَانَا وَكَيْلَيْنِ بِالْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضَانِ إِلَّا مَعًا؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِأَمَانَتِهِمَا لَا
بِأَمَانَةِ أَحَدِهِمَا، وَاجْتِمَاعُهُمَا مُمَكِّنٌ بِخِلَافِ الْخُصُومَةِ عَلَى مَا مَرَّ

﴿عَلَيْهِ بَيَانٌ﴾

يعني: لَا يُرَادُّ الْقَبْضُ مِنَ التَّقَاضِي فِي عُرْفِ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَهُ مِنْهُ،
بَلْ يَفْهَمُونَ مِنَ التَّقَاضِي الْمَطَالَةَ، وَحَرُّ لَا يُكْنَى أَنَّ التَّوَضُّعَ عَلَى حِلَالٍ مُعْرِفٍ،
بَلْ يُرَادُّ مِنْهُ فِي التَّوَضُّعِ مَا يُرَادُّ مِنْهُ فِي الْعُرْفِ

قوله: (وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَيْمَانِ)، يعني أَنَّ التَّوَكِيلَ بِتَقَاضِي لَدَيْنِ يَمْلِكُ
لِنَصِّ اتِّعَاقًا فِي حَوَاقِ كِتَابِ الْوَكَالَةِ، لَكِنْ تَرَى الْمَشَاحِيحَ عَلَى الْأَيْمَانِ لِمَا
الرَّمَايَ

قوله: (فَإِنْ كَانَا وَكَيْلَيْنِ بِالْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضَانِ إِلَّا مَعًا)، وَهَذِهِ مِنْ
مَسَائِلِ «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»^(١)

قَدْ بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا الْفَصْلِ: أَنَّ التَّوَكِيلَ بِالْخُصُومَةِ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يُخَاصِمَ، لَا إِذَا
انْتَهَى [إِلَى] ^(٢) قَبْضِ الْمَايَ لَا يَجُوزُ قَبْضُ أَحَدِهِمَا، وَدَبَّكَ لِأَنَّ شَرْطَ اجْتِمَاعِهِمَا
عَلَى خُصُومَةٍ يُنَبِّئُ الْأَمْرَ عَلَى الْحَاكِمِ بِالشَّعْبِ، فَلَمْ يَلِمْ اجْتِمَاعَهُمَا، ثُمَّ لَا
يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَقْبِضَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَهَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدُهُمَا.

قوله: (بِخِلَافِ الْخُصُومَةِ عَلَى مَا مَرَّ)، يعني أَنَّ التَّوَكِيلَ بِالْخُصُومَةِ لَا
يُشْتَرَطُ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْخُصُومَةِ، بَلْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَمْرُدَ بِالْخُصُومَةِ كَمَا
مَرَّ فِي أَوَّلِ الْمَضِيِّ الْمَتَقَدِّمِ عِنْدَ قَوْلِهِ (وَرَدًا وَكُلَّ وَكَيْلَيْنِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ
يَتَصَرَّفَ فِيمَا رُكِّلَ بِهِ دُونَ الْآخَرِ، إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُمَا بِالْخُصُومَةِ).

(١) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه جامع الكبير [ص ٤٠٧]

(٢) ما بين الموقوفين ريادة من «أ»، «و»، «م»، «ن»، «هـ»، «و»، «ز»

قال: والوكيل يقضي الدين كونه وكيلاً بالخصومة عند أبي حنيفة حتى لو أقسمت عليه البيعة على امتيناء المؤكل أو برأيه تقبل عنده، وقال: لا يكون

عند أبي حنيفة

وعند زفر: ليس للوكيل بالخصومة أن يقضي الدين

قال الفقيه أبو الليث في «شرح الجامع الصغير»: «ومشايح هذه البلدة كانوا يهرون يقول زفر، وبه يأخذون» يعني مشايح بلخ قال «وبه نأخذ»

قوله. (والوكيل يقضي الدين كونه وكيلاً بالخصومة [١١، ١٢، ١٣، ١٤] عند أبي حنيفة). وهذه من مسائل «محصر القُدوري»^(١).

قال القُدوري في كتابه المسمى «التقريب»: «قال أبو حنيفة: لو كُيِّلَ بَقَضِ الدَّيْنِ وَكَيْلٌ بِالْخُصُومَةِ، فَإِنْ أَقَامَ الْمُطْلُوبُ الْبَيْعَةَ أَنَّهُ قَضَى الْمُوَكَّلَ، قُبِلَتْ بَيْعَتُهُ عَلَيْهِ وَهَذَا لَا تُقْبَلُ بَيْعَتُهُ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ لَخُصُومَةً تُقْبَلُ»^(٢).

وروى الحسن عن أبي حنيفة مثله، إلى هذا لفظ كتاب «التقريب».

وقال [١٣، ١٤] في «إشارات الأسرار» «الوكيل يقضي الدين تُسَمَّعُ عَلَيْهِ الْبَيْعَةُ بِقَضِ الْمُوَكَّلِ، أَوْ بِإِثْرَائِهِ عَنِ الدَّيْنِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ عليه السلام خِلَافَ بَعْضِهَا، ثُمَّ إِنَّمَا قَبِلَ بِالْوَكِيلِ بِقَضِ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ بِقَضِ الْعَيْنِ لَا يَكُونُ خَصْماً إِجْمَاعاً».

(١) مال الأنسجاني وعليه معنى اليوم نظراً «المبسوط» [١١، ١٩]، «المحيط البرهاني» [٤٩١/٩]، «الاحتيار» [١٦٥/٢]، «زاد المعاد» [١٠٤/ب]، «البحر الرائق» ومعه نسخة الخائف [١٧٨/٧]، «الدر المختار» ومعه حاشية ابن عبيدين [٥٢٩/٥]، «الذيل» [١٥٠/٢].

(٢) ينظر «محصر القُدوري» [ص ١٠٧].

(٣) قال في «التصحيح» وعني قول الإمام مشي المجوسي في أصح الأصول والاختيارات والسياسة والروايات وصدر الشريعة، ثم قال: «وميد يقضي الدين لأن الوكيل يقضي العين لا يكون وكيلاً بالخصومة فيها بالإجماع، قال في «الاحتيار» وغيره، اهـ ينظر «المبسوط» [١٧/١٩]، «محله» [٢٢٩/٣]، «المحيط البرهاني» [١٥٧/٨]، «الاحتيار» [١٦١/٢]، «التيب المحقق» [٢٧٨/٤]، «التصحيح» [ص ٢٧٥]، «الجوهرة البهية» [٣٠٩/١]، «درر الحكام» [٢٩١/٢].

حُضماً وَهُوَ، رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ لِأَنَّ الْقَنْصَ عَيْزُ الْحُصُومَةِ، وَلَيْسَ

عَلَامَةُ الْبَيَانِ

وَنَقَلَ فِي «الفتاوى الصغرى» عَنْ «مفقود شيخ الإسلام حواهر رآده»: «أَنَّ التَّوَكِيلَ بِقَنْصِ الدَّيْنِ لَا يَمْلِكُ الْحُصُومَةُ إِجْمَاعًا إِنْ كَانَ التَّوَكِيلُ مِنَ الْقَاصِي، كَمَا تَوَكَّلَ وَكَيْلًا بِقَنْصِ دُيُونِ الْعَائِبِ» (١).

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الجامع الصغير» «عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ: فِي رَجُلٍ لَهُ فِي يَدَيْهِ رَجُلٌ عِنْدَ، فَوَكَّلَ رَجُلًا بِقَنْصِهِ مِنَ الدَّيْنِ الْعَبْدُ فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ عَاتَى التَّوَكَّلَ، فَأَمَّا الدَّيْنُ فِي يَدَيْهِ الْعَبْدُ النَّبِيَّةُ أَنَّ الْعَائِبَ قَدْ بَاعَهُ إِيَّاهُ، قَالَ: أَقْبَهُ حَتَّى يَخْضَرَ الْعَائِبُ [١١١٢]، وَكَذَلِكَ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الدَّيْنَ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ، فَوَكَّلَ رَجُلًا بِقَنْصِهِ، فَأَمَّا الدَّيْنُ عِنْدَ الدَّيْنِ النَّبِيَّةُ أَنَّهُ قَدْ أَوْفَاهُ؛ قُبِلَتْ بَيْتُهُ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ هَذَا وَالْأَوَّلُ سَوَاءٌ» (٢). إِلَى هُنَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ فِي «أَصْلِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَجْهٌ قَوْلُهُمَا: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْقَنْصِ، وَالْقَنْصُ عَيْزُ الْحُصُومَةِ، فَلَا يَكُونُ التَّوَكِيلُ بِقَنْصِ الدَّيْنِ وَكَيْلًا بِالْحُصُومَةِ.

بَيَانُ الْمُغَايِرَةِ: أَنَّ الْقَنْصَ يَعْتَمِدُ عَلَى أَمَانَةِ الرَّجُلِ، وَالْحُصُومَةُ تَعْتَمِدُ عَلَى خَدْلِهِ، فَوَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ الْحُصُومَةُ كَالْتَّوَكِيلِ بِقَنْصِ الْعَيْنِ، وَكَأَنَّ لَوْ طَلَبَ الْأَمْرُ مِنْ ذَلِكَ بِصِيعَةِ الْأَمْرِ، لَا بِصِيعَةِ التَّوَكِيلِ، لَكِنْ يُوقَفُ الْأَمْرُ احْتِبَاطًا حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ وَلَا يَتَّوَكَّلُ إِلَى أَنْ يَخْضَرَ الْعَائِبُ.

وَجْهٌ قَوْلِ أَبِي حَنِيْفَةَ: أَنَّ التَّوَكِيلَ بِقَنْصِ الدَّيْنِ تَوَكِيلٌ بِالْإِثْمِ وَالْإِثْمُ؛ لِأَنَّهُ تَوَكِيلٌ بِتَمَكُّنِ الْمَقْصُودِ بِمُقَابَلَةِ مَا فِي الدَّيْنِ فَصَاحًا، لِأَنَّ الدُّيُونَ تُقْصَى بِأَمْثَالِهَا، لَا بِأَغْيَابِهَا؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَا يُغَيَّرُ قَنْصُهُ، لِأَنَّهُ وَصْفٌ ثَابِتٌ فِي

(١) ينظر «الفتاوى الصغرى» بتصدر الشاهد [ق ١٧٠]

(٢) ينظر «الجامع الصغير» مع شرحه الدافع الكبير [ص ٤٠٥]

وَأَيُّ حَيْفَةٍ أَنَّهُ وَكَلَهُ بِالتَّمْلِيقِ لِأَنَّ الدُّيُونَ تُغْضَى بِأَمْسِهَا، إِذَا فُضِّلَ
عَنْ نَفْسِهِ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا أَنَّهُ حُجِلَ اسْتِجَاءً لِعَيْنِ حُجَّتِهِ مِنْ وَجْهِهِ. فَأَنَّهُ الْوَكِيلُ
خَدَّ لِشُعْبَةٍ

وَحُهُ الاسْتِخْصَانِ فِي قَوْلِ الْبَيْتِ فِي قَصْرِ الْبَدِ حَاصَّةً أَنَّ الْوَكِيلَ فِي نَفْسِ
تَقْصِيرِ قَائِمٍ مَقَامِ الْمُؤَكَّلِ ، فَيُجْعَلُ حَصَمًا فِي إِطْلَاقِ حَقِّ الْمُتَقَصِّرِ احْتِطًا ، وَإِذَا حَصَرَ
الْعَائِلَ ، تُعَادُ عَلَيْهِ الْبَيْتُ

قال فخر الإسلام: اذكر الاستحسان وقياس في كتاب الوكالة»

وأورد القدوري سؤالاً وجواباً في كتاب «التقريب» فقال

«إِنَّ قِيلَ: لَوْ كَانَ الْوَكِيلُ بِشَخْصٍ وَكَيْلًا مَأْمُوثًا، ثُمَّ خَرَّ نَوَكِيلُ الْعَلَمِ
مِنْ قَبْضِ الْحَفَرِ، كَمَا لَا يُؤْتَمَرُ مِنْ مَعْنَاهَا

والجواث. أن هذا سلك من طريق الحكم، والمسلم يصح أن يُحكّم المحضر
مُكَمَّا وإن لم يخر عنه عيها

قوله (نفسه) بالجر على ته مدح من ادب

١٢١٢. قوله: (إِلَّا أَنَّهُ حُجِّلَ اسْتِغْنَاءُ لِعَيْنِ حَقِّهِ مِنْ وَجْهِهِ)، استثناءٌ مِنْ قَوْلِهِ (لَأَنَّ الدُّبُونَ تُقْضَى بِأَمْتَالِهَا)، بِمَعْنَى أَنَّ الدُّبُونَ وَرَدَ كَمَا تَقْضَى بِأَمْتَالِهَا، لَا بِأَعْيَانِهَا، لِغَايَةِهَا، لِمَا بَيَّنَّا أَمْعًا، يَلَا أَنْ اسْتِغْنَاءُ حُجِّلَ لَهُ حُكْمٌ عَيْنِ الدُّبِيِّ، بِدَلِيلِ أَنَّ رِثَ شَيْءٍ يُخَيَّرُ عَلَى الْقَبْضِ، فَلَوْ كَانَ تَمَكُّنٌ مَخْصَصًا بِشَيْءٍ فِيهِ مَعْنَى اسْتِغْنَاءٍ عَيْنِ الْحَقِّ، لَمْ يُخَيَّرْ عَلَى الْقَبْضِ، وَكَذَلِكَ صَحَرَتْ بِحَسَنِ حَقِّهِ حُلٌّ لَهُ السُّؤْلُ

قوله (فأشبه الوكيل بأخذ النضعة)، إن أشبه بوكيل بمضي لذني وكيل
بأخذ أشبهه بغني آت حضم، فكذلك

وَالرَّخْوَعُ فِي الْهَبَةِ وَالزَّكِيلُ بِالشَّرَاءِ وَالشُّفْعَةُ وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ، وَغَيْرُهُ أَشْنُهُ بِأَحَدِ الشُّفْعَةِ حَتَّى يَكُونَ خَضَمًا قَتَلَ الْقَبْضِ كَمَا يَكُونُ خَضَمًا قَتَلَ الْأَخِيهِ هَذَاكَ وَالزَّكِيلُ بِالشَّرَاءِ لَا يَكُونُ خَضَمًا قَبْلَ مُبَاشَرَةِ الشَّرَاءِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمُبَادَلَةَ تَفْتَضِي حَقُوقًا وَهُوَ أَصِيلٌ فِيهَا فَيَكُونُ خَضَمًا فِيهَا.

قَالَ (وَالزَّكِيلُ بِقَبْضِ الْعَيْنِ لَا يَكُونُ وَكِيلًا بِالْحُضُومَةِ) بِإِلْتِقَائِهِ لِأَنَّهُ أَمِيرٌ مَخْصُصٌ، وَالْقَنْصَرُ لَيْسَ بِمُبَادَلَةٍ فَأَشْنُهُ لِرَسُولٍ (حَتَّى أَنْ مَنْ وَكَّلَ زَكِيلًا يَقْتَضِي عِنْدَهُ مَا قَامَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ الْبَيْتَةُ أَنَّ الْمُوَكَّلَ بَاعَهُ إِيَّاهُ وَقَفَ لِأَمْرِهِ حَتَّى يَخْضُرَ الْعَايِبُ

عنه ليد

قوله: (وَالرَّخْوَعُ فِي الْهَبَةِ)، بِالْحَرِّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (بِأَخِي الشُّفْعَةِ)

يَعْنِي إِذَا وَكَّلَ وَكِيلًا بِالرَّخْوَعِ فِي الْهَبَةِ؛ كَانَ خَضَمًا حَتَّى إِذَا أَرَادَ الرَّخْوَعُ مَا قَامَ الْمَوْهُوتُ بِهِ لَبَيْتُهُ أَنَّ الْوَاهِتَ ٣١١٠٠ أَخَذَ الْعَرْصَ؛ يَقْبَلُ بَيْتَهُ.

قَوْلُهُ. (وَالشُّفْعَةُ) بِالْحَرِّ أَيْضًا عَطَفًا عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّا، يَعْنِي. أَنَّ [٣١١٠٠] أَخَذَ الشَّرِيكَ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يَقَامَ شَرِيكُهُ، فَأَرَادَ الزَّكِيلُ الْمَقَامَةَ، مَا قَامَ الشَّرِيكُ الْآخَرُ الْبَيْتَةُ أَنَّ الْمُوَكَّلَ [٣١١٠٠] أَخَذَ نَصِيْبَهُ؛ يَقْبَلُ بَيْتَهُ؛ لِأَنَّ الزَّكِيلَ خَضَمٌ؛ لِأَنَّ فِي الْقِسْمِ مَعْنَى التَّغْيِيكِ.

قَوْلُهُ: (وَالرَّدُّ بِالْعَيْبِ)، سَجَرُ الْمَذَالِ عَطَفَ عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّا أَيْضًا، يَعْنِي. أَنَّ الْمُشْتَرِيَ إِذَا وَكَّلَ وَكِيلًا بِرَدِّ الْمُشْتَرَى سَبَبِ الْعَيْبِ، مَا قَامَ الْبَائِعُ لَبَيْتُهُ أَنَّ الْمُشْتَرِيَ رَضِيَ بِذَلِكَ؛ قَبِلَ بَيْتَهُ

قَوْلُهُ. (وَهَذَا لِأَنَّ الْمُبَادَلَةَ تَفْتَضِي حَقُوقًا)، إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ (تَهُ وَكَلَهُ بِالتَّمْلُكِ، فَأَشْنُهُ الزَّكِيلَ بِأَخِي الشُّفْعَةِ)، يَعْنِي أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ لَوْ كَيْلَ بِالْقَبْضِ بِالتَّمْلُكِ، كَانَ فِيهِ

حتى يخضر لعائت استخساناً ذون العتق و لطلاق.

قال: وإذا أقر الوكيل بالخضومة على موكله عند القاصي، حار إقراره عليه، وإن أقر في غير مجلس القضاء، لم يخضر عند أبي حنيفة ومحمداً استخساناً، إلا أنه يخرج من الوكالة وقال أبو يوسف يخور إقراره، وإن أقر في غير مجلس القضاء.

باب ما جاء في

وليس هذا كالذر و بعد؛ لأن الذر شيء بعينه، والذر ليس بشيء فتم بعينه، وهو قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ليس بخضم في شيء من ذلك، وأبى ذلك كنه، الذين وعبره سواء^(١) إلى هالف محمد في الأصل قوله، (ذون العتق والطلاق)، أي: تنسب نية البراءة والعتق والأمة في حق مقرر يد الوكيل حصّة، لا في حق العتق والطلاق

قوله (وإذا أقر الوكيل بالخضومه على موكله عند القاصي، حار إقراره عليه، وإن أقر في غير مجلس القضاء، لم يخضر عند أبي حنيفة ومحمداً استخساناً إلا أنه يخرج من الوكالة

وقال أبو يوسف يخور إقراره، وإن أقر في غير مجلس القضاء)^(٢) [٢٥١/١]، وهذه من مسائل القنوري^(٣).

ولفظ «الحامع الصغير» - «محمد عن نفوس عن أبي حنيفة» [١٠١/١]

(١) ينظر الأصل المدعاه بالمسموعة [٣٣٩/١١] طبعة وزارة الأوقاف لطريقه

(٢) قال الإسماعيلي والصحيح قولهم ينظر «الحامع الصغير» [ص ٤٠٦]، «سبيل الحائز»

[٢٧٩/١]، «إراد مذهب» [١٠٥/١]، «مؤلفه ليرة» [٣٠٩/١]، «العبارة» [١٤٢/٨]، «المد»

«نظر» [١٨١/٦]، «سنة عشر سلافي» [٢٩١/٢] «درر لحكام» [٢٩١/٢]، «التصحيح»

[٢٩٦/١] «سنة» [١٥١/٢]

(٣) ينظر «محضر القنوري» [ص ١١٧]

وَقَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَحُورُ فِي الْوُخْهِينِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ: «...»

«...»

بِإِخْلَافِهِ عَلَى زُخْرٍ مَالٍ، فَوَكَّلَ زُخْرًا بِالْخُصُومَةِ فِيهِ، وَتَدْعَى عَلَيْهِ بِتَحْدِثِهِ،
بِأَنْ يُوَكِّلَ عِنْدَ الْقَاصِي أَنْ لَدَيْهِ وَكَتَبَهُ قَدْ اسْتَوْفَاهُ. فَإِنْ يُقْضَى عَلَى لَدَيْهِ الْمَالُ
بِإِثْرٍ لَوَكِّلَ، وَإِنْ أَقَرَّ عِنْدَ غَيْرِ قَاصِي، فَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شَاهِدَانِ، ثُمَّ يُقْضَى عَلَى
لَدَيْهِ الْمَالُ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُقْضَى لَهُ بِدَفْعِ الْمَالِ إِذَا شَهِدَتْ الشُّهُودُ
بِإِثْرِهِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ.

وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: إِقْرَأْهُ يَلِرُّهُ الْمُوَكَّلُ عِنْدَ الْقَاصِي وَعِنْدَ غَيْرِ قَاصِي، وَهُوَ
لَا يُرْمَى إِلَى هَذَا نَفْطُ «أَصْلُ الْحَامِصِ الصَّغِيرِ».

وَقَالَ فِي «الْأَصْلِ»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّخْصَ بِالْخُصُومَةِ فِي شَيْءٍ، فَهُوَ حَائِثٌ، وَهُوَ
حُضْمٌ بِمِثْلِهِ لَدَيْهِ وَكَتَبَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَحُورُ بِقَرَارِ الْوَكِيلِ عَلَى لَدَيْهِ وَكَلَّهُ إِلَّا عِنْدَ
الْقَاصِي، فَأَمَّا عِنْدَ غَيْرِ الْقَاصِي؟ فَلَا يَحُورُ، هَذَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَقَالَ
أَبُو يُونُسَ: يَحُورُ بِقَرَارِهِ عِنْدَ الْقَاصِي وَعِنْدَ غَيْرِهِ. وَتُقْبَلُ النِّسْبَةُ، وَتُطْرَقُ
عِنْدَهُ بِذَلِكَ»^(١). إِلَى هَذَا نَفْطُ «الْأَصْلِ».

وَقَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي كِتَابِ «التَّقْرِيبِ»: «فَإِنْ أَوْ حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ يَحُورُ بِقَرَارِ
وَكِيلٍ عَلَى مُوَكَّلِهِ بِخُضْرَةِ الْحَاكِمِ، وَلَا يَحُورُ بِغَيْرِ خُضْرَتِهِ».

وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يَحُورُ فِي الْحَالِثِ إِلَى هَذَا نَفْطُ «التَّقْرِيبِ»

وَقَوْلُ أَبِي يُونُسَ أَوَّلًا كَقَوْلِ زُفَرٍ كَذَا فِي «الْمَحْتَلَفِ»^(٢)، وَكَذَلِكَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ مِثْلَ قَوْلِهِ أَيْضًا^(٣)،

(١) بَطْنُ «بَحَامِصِ الصَّغِيرِ» مَعَ مَرَجَةِ السَّامِعِ الْكَبِيرِ [ص ١٠٦]

(٢) بَطْنُ «أَصْلُ الْمَعْرُوفِ بِالْمُطَرِّقِ» [١١ ٢٠٧ طبعه د. ر. د. لَأَوْدَدُ اعْطَرِبَهُ]

(٣) بَطْنُ «مَحْتَلَفِ الزَّوَابِ» لِأَبِي هَالِكٍ السَّرْمَدِيِّ [٣ ١٧٤٦]

(٤) بَطْنُ الشَّافِعِيِّ هُوَ عَدَمُ مَعَالِ بِقَرَارِ الْوَكِيلِ عَلَى الْمُوَكَّلِ بَطْنُ «الْحَادِي الْكَبِيرِ» بِمَعْنَى «رَمَى»

أولاً، وهو نفاذ لآلة مأثور بالخصومة وهي تسرعة والإقرار بضادته لآلة

﴿في كتاب التوبة﴾

وقول مالك في «التصريح» كقوله أيضاً^(١).

وقال في كتاب الحابلة: «ولا يصح إقرار الوكيل على مؤكده، لا عند المحاكم ولا عند غيره، ولا ضحجه عنه، ولا لإمرء، (لا أن تصرخ بذكر ذلك في بوكيله)»^(٢).

ثم أعلم أن قول أبي حنيفة ومحمد إسحاق، وقول رفر قياس، كذا ذكره فخر الإسلام وغيره في «شرح الجامع الصغير».

وصورة المسألة: ما إذا كان وكيل المدعي، فأنه بطلان الحق، أو كان وكيل المدعى عليه، فأنه يلزم الحق عليه.

وخه قول رفر: أنه وكلة بالخصومة والمشاركة، والإقرار فسالمة ومساعدة، فكان بين الإقرار والخصومة تضاداً، فلا يدخل تحت ما يصاد، فلا يجوز إقرار الوكيل على مؤكده، كما لا يجوز ضحجه^(٣)، مع أن لصنع أقرب إلى الخصومة من الإقرار.

وكما لو وكلة بالخصومة واستثنى الإقرار بأن قال: وكنت بالخصومة بشرط

= [٥١٣] والوسيد في المدعيه بنعاس ٢٩٧٣ | والسير شرح الوسير | رقمي [٢٤٣ ٥]

(١) سطر «التصريح» في هذه الإمام مالك، لاسيما لجلاله [٣٧٢ ٢]

(٢) سائل في كتاب المسألة بولان قال ابن عبد البر: «حيث قول مالك في قول [مرور الوكيل بالخصومة عند القاضي على مؤكده، مرة أجاز، ومرة قال لا يلزم مؤكده ما أقر به عليه وحده يعمل عند أنه لا يحمل إليه الأمر، عليه دعه ما أقر به عند القاضي، وهذا في غير الخصومة»
يسطر «الكتاب» في هذه أهل المدينة: لاسيما عبد البر [٧٨٧ ٢]، والفتح والوكيل للمحضر حصل للمواق [١٧١/٧]، وفتح الجليل: لعيش [٣٦٠/٦]

(٣) لأحمد في هذه المسألة قولاً أيضاً بغير «المروق» لاسيما صبح [١٩٧]، واكتشاف الغطاء: بعبير [١٧٣ ٣]

ساعة، والأمر بالشئ لا يتناول صفة

عامة ليس

«إذ» الأثير علي، فأقر الوكيل، لم يصح إقراره، لأن لفظ التوكيل بالخصومة
 لا يسأل لإقرار، فهو تناوئه بطل الاستثناء وصح الإقرار، لأن الخصومة شئ
 واحد، والاستثناء من شئ واحد لا يجوز، ولأن الداحل تحت الأمر جواب هو
 نافية، وهو الإنكار لا الإقرار، تمسك بحقيقة اللفظ، وعملاً بالعرف، لأن
 الحاجة إلى الاستنباط واحتياط الأهدى فالأهدى إنما يكون في المأكرة دون
 الإقرار، والعرف يصلح دليلاً معيَّناً، كما في التوكيل بشراء المخم وبيعته بنصف
 إلى وقت الحاجة بالعرف، فكذا هنا

ولما: أن حقيقة التوكيل بالخصومة منهجرة شرعاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا
 تَسْرِعُوا﴾ [الأعمال: ٤٦]، فصار إلى المحار صوتاً لكلام العاقل عن الإلزام، ومطلق
 الجواب يصلح مجازاً، لأن الخصومة تنب بالحواب، وإطلاق السبب وإرادة
 السبب طريق من طرق المجاز.

ثم مطلق الجواب يتناول الإنكار والإقرار جميعاً، فكما أن إنكار الوكيل
 يصح من حيث إنه جواب، فكذا يصح إقراره من حيث إنه جواب، لأن الجواب
 نكرة يكون «لا»، «نعم»، ونكرة يكون «لا»، «نعم»، يصح إقرار الوكيل بنكاهه.
 ولا يقال: بأن إنكار الخصومة جواب مقيد، فيبني ألا تملك مطلق
 الجواب، إذ المطلق فوق المقيد

لأننا نقول: المقيد يستعمل على الأصل والوضع، والمطلق يتعرض للأصل
 دون الوضع، فكان في المقيد ما في المطلق وريادة، فجار جعله مجازاً عنه، إلى
 هذا أشار شيخ الإسلام علاء الدين الأنسجاني في «شرح الكافي» للحاكم الشهيد
 والجواب هنا قال رقر: أن التوكيل أبداً إنما يكون بما يكون ممنوفاً بموكل،

باب بيان

وأحد لحواشي من الإكراه والإقرار بين مملوك له قطعاً لأن حصته بد كان
محققاً سره الإقرار وإذا كان منكراً يدرمه للإكراه، فمن يتعين أحد لجوابين لدى
هو عبارة عن الخصومة، وهو الإكراه ٢٢٢، لا حصار وتردد في كونه مراداً،
فخص كلامه - بعد ترك حقيقته - على ما يطق عليه اسم الجواب مطلقاً مجازاً.

ثم الإقرار والإكراه يدرج تحت مطلق الجواب، فيصح إقرار التوكيل
كالإكراه، لا باعتبار أنه إقرار، ولا باعتبار أنه إكراه، بل باعتبار [١٠، ١١] أنه
جواب، ولا يدرم على هذا توكيل المولى للموكل في بيع الحضر [١١، ١٢] أو شرائها،
فإنه يحوز غنى مذهب أبي حنيفة، مع أن المضم لا يثبت ذلك بعينه

لأننا نقول: إن ذلك مملوك للمولى صفة وحكم، لا تصرف التوكيل، وإن لم
يكن مملوكاً قصداً على وجه لا يلحقه انقضاء والإثم في ذلك

على أننا نقول: إن للمولى ولاية في جسي التصرف؛ لكونه حراً عاقلاً بالغاً
على وجه يدرمه حكم التصرف فيما تصرف بولاية، ولا يشترط أن يكون للموكل
ولاية في كل الأفراد، وقد مضى ما دلل ذلك في أوائل كتاب الوكالة عند قوله (ومن
شرط الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف)، وتلزم الأحكام، ولا يدرم
على هذا إقرار الأب وأوصي على التيمم، فإنه لا يحوز، لأنه غير موكل بالجواب،
ولا مأثور به، إذ تصرفهما بالولاية على طريق التطر، ولا بطريقه، ولا يدرم إقرار
التوكيل بالنقص والخذ، حيث لا يحوز على الموكل؛ لشبهه عدم لأمر بذلك

والجواب عن القياس على [١١، ١٢] الصلح بقول إنما لم يصح صلح
التوكيل، لأن الخصومة لسبب داخ إلى الصلح، بل هي تصدق إساءة بتعين

.....

والجواب عما إذا استثنى حيث يصح ويتطل إقرار الوكيل بقول: لا نسلم
بصح الاستثناء، بل لا يصح الاستثناء عند أبي يوسف، كما ذكره حرر الإسلام
في «شرح الجامع الصغير».

وفي «أصول فقه» أيضًا في باب بيان التغير^(١)، فعنى هذا يصح إقراره
بطلان الاستثناء، وهذا لأن المؤكل وكله بما لا يملكه، وهو إنكار الحق.

ولئن سلمت أنه يصح الاستثناء على ما روي عن محمد بن قيس؛ إنما صح؛
لأن نصيبه على استثناء الإقرار دليل على ملك المؤكل استثناء الإقرار؛ لأن غرضه
إنكار الوكيل، وإذا كان غرضه الإنكار الذي هو أحد الجوابين عنه؛ لم يصح
إقراره؛ لأنه لا يمكن إرادته مجازاً عن الخصومة؛ لتردد في أحد الجوابين عنه

بخلاف ما إذا أطلق التوكيل بالخصومة ولم يستثن إقراره؛ حيث يصح إقرار
الوكيل على المؤكل فضلاً لكلام على ما هو الأقوى، وهو مطلق الجواب.

وعن محمد أنه فرق بين وكيل الطالب، ووكيل المطلوب، فقال «إن
كل مطلوب يستثنى الإقرار؛ لا يصح؛ لأن المطلوب يخبر على
الخصومة، ولا تمكنه التوكيل بما فيه ضرر الطالب، بخلاف الطالب؛ لأنه لا
يخبر».

قال (١٦٦٦م) في «نتمة الفناوي»: «إذا وكل بالخصومة واستثنى الإقرار؛
صححت الوكالة ولا استثناء في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف أنه لا يصح، وعن
محمد، يصح استثناء الإقرار من الطالب؛ لأنه مخير، ولا يصح من المطلوب؛
لأنه مجبور عليه».

(١) ينظر: «أصول البيهقي» [ص ٢٦٦]

ولهذا لا يَمْلِكُ الصُّلَحُ والإبراء ونَصَحُ إِذَا اسْتَشَى الإِقْرَارُ،

$$-\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{t} \right) = \frac{1}{2t^2}$$

قَدْ قُتَّ، التَّوَكُّيلُ لِأَجْلِ حَاجَةِ الْمُتَوَكِّلِ، وَهَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّوَكُّيلِ بِالْإِثْرِ
ظَاهِرًا، لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَنِ الْإِقْرَارِ بِهِ، فَيَسْتَعِي الْأَصَحُّ بِإِقْرَارِ التَّوَكُّيلِ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ
لَيْسَ بِأُمُورٍ بِالْإِقْرَارِ صَاحِرًا.

قُلْتُ. لَا أَسْمُ أَتَاهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّوَكُّلِ بِالْإِفْرَارِ، لِأَنَّهُ رَبُّمَا لَا يَغْرُبُ تَوَجُّ
الْحَقِّ إِلَيْهِ وَلَا يَهْدِي الدَّعْوَةَ، فَيُؤَكِّلُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، أَوْ رَبُّهُ يُؤَكِّلُهُ لِيَقْرَبَهُدَا الْقَدِيرِ
عَنِ وَجْهِهِ لَا يَنْزِعُهُ شَيْءٌ آخَرَ ١٠٠ : ١١١ وَيُدْفَعُ عَنْهُ حُصُونَةُ أُخْرَى

ثُمَّ بَقِيَ الْكَلَامُ مَعَ أَبِي يُوسُفَ وَخُذْ قَرِيبَهُ أَنْ أَوْكِلَ قَسَمٌ ۚ ۝ ١٧ ۚ ۝ ١٨ ۚ ۝ ١٩ ۚ ۝ ٢٠ ۚ ۝ ٢١ ۚ ۝ ٢٢ ۚ ۝ ٢٣ ۚ ۝ ٢٤ ۚ ۝ ٢٥ ۚ ۝ ٢٦ ۚ ۝ ٢٧ ۚ ۝ ٢٨ ۚ ۝ ٢٩ ۚ ۝ ٣٠ ۚ ۝ ٣١ ۚ ۝ ٣٢ ۚ ۝ ٣٣ ۚ ۝ ٣٤ ۚ ۝ ٣٥ ۚ ۝ ٣٦ ۚ ۝ ٣٧ ۚ ۝ ٣٨ ۚ ۝ ٣٩ ۚ ۝ ٤٠ ۚ ۝ ٤١ ۚ ۝ ٤٢ ۚ ۝ ٤٣ ۚ ۝ ٤٤ ۚ ۝ ٤٥ ۚ ۝ ٤٦ ۚ ۝ ٤٧ ۚ ۝ ٤٨ ۚ ۝ ٤٩ ۚ ۝ ٥٠ ۚ ۝ ٥١ ۚ ۝ ٥٢ ۚ ۝ ٥٣ ۚ ۝ ٥٤ ۚ ۝ ٥٥ ۚ ۝ ٥٦ ۚ ۝ ٥٧ ۚ ۝ ٥٨ ۚ ۝ ٥٩ ۚ ۝ ٦٠ ۚ ۝ ٦١ ۚ ۝ ٦٢ ۚ ۝ ٦٣ ۚ ۝ ٦٤ ۚ ۝ ٦٥ ۚ ۝ ٦٦ ۚ ۝ ٦٧ ۚ ۝ ٦٨ ۚ ۝ ٦٩ ۚ ۝ ٧٠ ۚ ۝ ٧١ ۚ ۝ ٧٢ ۚ ۝ ٧٣ ۚ ۝ ٧٤ ۚ ۝ ٧٥ ۚ ۝ ٧٦ ۚ ۝ ٧٧ ۚ ۝ ٧٨ ۚ ۝ ٧٩ ۚ ۝ ٨٠ ۚ ۝ ٨١ ۚ ۝ ٨٢ ۚ ۝ ٨٣ ۚ ۝ ٨٤ ۚ ۝ ٨٥ ۚ ۝ ٨٦ ۚ ۝ ٨٧ ۚ ۝ ٨٨ ۚ ۝ ٨٩ ۚ ۝ ٩٠ ۚ ۝ ٩١ ۚ ۝ ٩٢ ۚ ۝ ٩٣ ۚ ۝ ٩٤ ۚ ۝ ٩٥ ۚ ۝ ٩٦ ۚ ۝ ٩٧ ۚ ۝ ٩٨ ۚ ۝ ٩٩ ۚ ۝ ١٠٠ ۚ ۝ ١٠١ ۚ ۝ ١٠٢ ۚ ۝ ١٠٣ ۚ ۝ ١٠٤ ۚ ۝ ١٠٥ ۚ ۝ ١٠٦ ۚ ۝ ١٠٧ ۚ ۝ ١٠٨ ۚ ۝ ١٠٩ ۚ ۝ ١١٠ ۚ ۝ ١١١ ۚ ۝ ١١٢ ۚ ۝ ١١٣ ۚ ۝ ١١٤ ۚ ۝ ١١٥ ۚ ۝ ١١٦ ۚ ۝ ١١٧ ۚ ۝ ١١٨ ۚ ۝ ١١٩ ۚ ۝ ١٢٠ ۚ ۝ ١٢١ ۚ ۝ ١٢٢ ۚ ۝ ١٢٣ ۚ ۝ ١٢٤ ۚ ۝ ١٢٥ ۚ ۝ ١٢٦ ۚ ۝ ١٢٧ ۚ ۝ ١٢٨ ۚ ۝ ١٢٩ ۚ ۝ ١٣٠ ۚ ۝ ١٣١ ۚ ۝ ١٣٢ ۚ ۝ ١٣٣ ۚ ۝ ١٣٤ ۚ ۝ ١٣٥ ۚ ۝ ١٣٦ ۚ ۝ ١٣٧ ۚ ۝ ١٣٨ ۚ ۝ ١٣٩ ۚ ۝ ١٤٠ ۚ ۝ ١٤١ ۚ ۝ ١٤٢ ۚ ۝ ١٤٣ ۚ ۝ ١٤٤ ۚ ۝ ١٤٥ ۚ ۝ ١٤٦ ۚ ۝ ١٤٧ ۚ ۝ ١٤٨ ۚ ۝ ١٤٩ ۚ ۝ ١٥٠ ۚ ۝ ١٥١ ۚ ۝ ١٥٢ ۚ ۝ ١٥٣ ۚ ۝ ١٥٤ ۚ ۝ ١٥٥ ۚ ۝ ١٥٦ ۚ ۝ ١٥٧ ۚ ۝ ١٥٨ ۚ ۝ ١٥٩ ۚ ۝ ١٦٠ ۚ ۝ ١٦١ ۚ ۝ ١٦٢ ۚ ۝ ١٦٣ ۚ ۝ ١٦٤ ۚ ۝ ١٦٥ ۚ ۝ ١٦٦ ۚ ۝ ١٦٧ ۚ ۝ ١٦٨ ۚ ۝ ١٦٩ ۚ ۝ ١٧٠ ۚ ۝ ١٧١ ۚ ۝ ١٧٢ ۚ ۝ ١٧٣ ۚ ۝ ١٧٤ ۚ ۝ ١٧٥ ۚ ۝ ١٧٦ ۚ ۝ ١٧٧ ۚ ۝ ١٧٨ ۚ ۝ ١٧٩ ۚ ۝ ١٨٠ ۚ ۝ ١٨١ ۚ ۝ ١٨٢ ۚ ۝ ١٨٣ ۚ ۝ ١٨٤ ۚ ۝ ١٨٥ ۚ ۝ ١٨٦ ۚ ۝ ١٨٧ ۚ ۝ ١٨٨ ۚ ۝ ١٨٩ ۚ ۝ ١٩٠ ۚ ۝ ١٩١ ۚ ۝ ١٩٢ ۚ ۝ ١٩٣ ۚ ۝ ١٩٤ ۚ ۝ ١٩٥ ۚ ۝ ١٩٦ ۚ ۝ ١٩٧ ۚ ۝ ١٩٨ ۚ ۝ ١٩٩ ۚ ۝ ٢٠٠ ۚ ۝ ٢٠١ ۚ ۝ ٢٠٢ ۚ ۝ ٢٠٣ ۚ ۝ ٢٠٤ ۚ ۝ ٢٠٥ ۚ ۝ ٢٠٦ ۚ ۝ ٢٠٧ ۚ ۝ ٢٠٨ ۚ ۝ ٢٠٩ ۚ ۝ ٢١٠ ۚ ۝ ٢١١ ۚ ۝ ٢١٢ ۝ ٢١٣ ۝ ٢١٤ ۝ ٢١٥ ۝ ٢١٦ ۝ ٢١٧ ۝ ٢١٨ ۝ ٢١٩ ۝ ٢٢٠ ۝ ٢٢١ ۝ ٢٢٢ ۝ ٢٢٣ ۝ ٢٢٤ ۝ ٢٢٥ ۝ ٢٢٦ ۝ ٢٢٧ ۝ ٢٢٨ ۝ ٢٢٩ ۝ ٢٣٠ ۝ ٢٣١ ۝ ٢٣٢ ۝ ٢٣٣ ۝ ٢٣٤ ۝ ٢٣٥ ۝ ٢٣٦ ۝ ٢٣٧ ۝ ٢٣٨ ۝ ٢٣٩ ۝ ٢٤٠ ۝ ٢٤١ ۝ ٢٤٢ ۝ ٢٤٣ ۝ ٢٤٤ ۝ ٢٤٥ ۝ ٢٤٦ ۝ ٢٤٧ ۝ ٢٤٨ ۝ ٢٤٩ ۝ ٢٥٠ ۝ ٢٥١ ۝ ٢٥٢ ۝ ٢٥٣ ۝ ٢٥٤ ۝ ٢٥٥ ۝ ٢٥٦ ۝ ٢٥٧ ۝ ٢٥٨ ۝ ٢٥٩ ۝ ٢٦٠ ۝ ٢٦١ ۝ ٢٦٢ ۝ ٢٦٣ ۝ ٢٦٤ ۝ ٢٦٥ ۝ ٢٦٦ ۝ ٢٦٧ ۝ ٢٦٨ ۝ ٢٦٩ ۝ ٢٧٠ ۝ ٢٧١ ۝ ٢٧٢ ۝ ٢٧٣ ۝ ٢٧٤ ۝ ٢٧٥ ۝ ٢٧٦ ۝ ٢٧٧ ۝ ٢٧٨ ۝ ٢٧٩ ۝ ٢٨٠ ۝ ٢٨١ ۝ ٢٨٢ ۝ ٢٨٣ ۝ ٢٨٤ ۝ ٢٨٥ ۝ ٢٨٦ ۝ ٢٨٧ ۝ ٢٨٨ ۝ ٢٨٩ ۝ ٢٩٠ ۝ ٢٩١ ۝ ٢٩٢ ۝ ٢٩٣ ۝ ٢٩٤ ۝ ٢٩٥ ۝ ٢٩٦ ۝ ٢٩٧ ۝ ٢٩٨ ۝ ٢٩٩ ۝ ٣٠٠ ۝ ٣٠١ ۝ ٣٠٢ ۝ ٣٠٣ ۝ ٣٠٤ ۝ ٣٠٥ ۝ ٣٠٦ ۝ ٣٠٧ ۝ ٣٠٨ ۝ ٣٠٩ ۝ ٣١٠ ۝ ٣١١ ۝ ٣١٢ ۝ ٣١٣ ۝ ٣١٤ ۝ ٣١٥ ۝ ٣١٦ ۝ ٣١٧ ۝ ٣١٨ ۝ ٣١٩ ۝ ٣٢٠ ۝ ٣٢١ ۝ ٣٢٢ ۝ ٣٢٣ ۝ ٣٢٤ ۝ ٣٢٥ ۝ ٣٢٦ ۝ ٣٢٧ ۝ ٣٢٨ ۝ ٣٢٩ ۝ ٣٣٠ ۝ ٣٣١ ۝ ٣٣٢ ۝ ٣٣٣ ۝ ٣٣٤ ۝ ٣٣٥ ۝ ٣٣٦ ۝ ٣٣٧ ۝ ٣٣٨ ۝ ٣٣٩ ۝ ٣٤٠ ۝ ٣٤١ ۝ ٣٤٢ ۝ ٣٤٣ ۝ ٣٤٤ ۝ ٣٤٥ ۝ ٣٤٦ ۝ ٣٤٧ ۝ ٣٤٨ ۝ ٣٤٩ ۝ ٣٥٠ ۝ ٣٥١ ۝ ٣٥٢ ۝ ٣٥٣ ۝ ٣٥٤ ۝ ٣٥٥ ۝ ٣٥٦ ۝ ٣٥٧ ۝ ٣٥٨ ۝ ٣٥٩ ۝ ٣٦٠ ۝ ٣٦١ ۝ ٣٦٢ ۝ ٣٦٣ ۝ ٣٦٤ ۝ ٣٦٥ ۝ ٣٦٦ ۝ ٣٦٧ ۝ ٣٦٨ ۝ ٣٦٩ ۝ ٣٧٠ ۝ ٣٧١ ۝ ٣٧٢ ۝ ٣٧٣ ۝ ٣٧٤ ۝ ٣٧٥ ۝ ٣٧٦ ۝ ٣٧٧ ۝ ٣٧٨ ۝ ٣٧٩ ۝

وَوَجْهٌ قَوْلُهُمَا أَنْ يُقَرَّرَ الْوَكِيلُ إِنَّمَا يَصُحُّ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ حُرُوثُ الْحُصُونِ
مَجْرَأًا، وَالْحُصُونُ تَحْتَضُّ بِمَجْلِسِ الْقَضَاءِ، فَكَلَّا جَوْرُهَا.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ سَمَاعُ بَيِّنَةٍ، وَلَا اسْتِحْلَافٌ، وَلَا إِغْدَاءٌ، وَلَا حِسٌّ، وَلَا عَدُّ الْقَاصِي، وَمَا يَكُونُ فِي عَيْرِ مَجْلِسِ الْقَاصِي يَكُونُ ضُلْحَةً، فَإِذَا كَانَ الْجَوَابُ الْمُعْتَبَرُ هُوَ الْجَوَابُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، لَمْ يُعْتَبَرْ إِفْرَارُ الرِّكَيلِ عَلَى مُوَكَّهٍ فِي عَيْرِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ، فَإِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى إِفْرَارِهِ ذَلِكَ، حَرَجَ مِنَ الْوَكَاةِ حَتَّى لَا يُدْفَعَ إِسْمَالُ بَيْتِهِ، لِأَنَّهُ مَعَ الْإِفْرَارِ لَا يَضْلُحُ لِلْحُضُومَةِ، لِأَنَّهُ مَتَافِصٌ فِي دَعْوَاهُ، لِأَنَّهُ كَدَّتْ نَعْتَهُ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

قوله: (ولهذا لا يملك الضلع والإبيرة)، هذا استدلال من رُفْعٍ بالأحكام،

(١) الإعداد: مصدر أعدي بُعِدَ، بَدَّ طَلَّ حضور الشيء، وأُعِدَّ قَرَبَهُ، أي: استحضره

منطقه : معجم حیوانی الأسماء : بلغاریا [۱۰۰/۱]

وكذا لو وكله بالجواب مُطلقاً، يتقيد بحواب هو خصومة، ولهد بخار فيها لأهذي فالأهذي

في هذه أي، ولا خيل أن الأمر بشيء لا يتناول صده، لا يثبت بوكيل بالخصومة الصلح والإبراء، لأن الخصومة صُدِّعت

ومنها: أنه إذا وكله [١٠٨٨] بالخصومة، واستى الإقرار، صَحَّ الاستثناء ونظر إقرار الوكيل، لأن الأمر بالشئ لا يتناول صده، وهذا لأنه مأثورٌ مُعارض، لإقرار مُسألمة، وبينهما تضاد، ولهذا إذا قرَّر في غير محسب القاصي لا يصح ومنها، إذا وكله بالإكثار، فأقر، لا يصح، لأن الإكثار مُعارض، والإقرار حدها قوله [١٠٨٧] (وكذا لو وكله بالجواب مُطلقاً، يتقيد بحواب هو خصومة، وهذا بخار فيها لأهذي فالأهذي)، وكأن هذا سهو الفلم من صاحب «الهداية»، وطبي أنه أراد يديك: فكذلك فيما وكله بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة على وجه التَّيَحُّج.

بغني: لَمَّا كان الأمر بشئ لا يتناول صده حتى لا يثبت الوكيل لصلح، وصَحَّ استثناء التوكيل الإقرار؛ أنتخ أن التوكيل بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة، وهو الإنكار لا برحوب هو مُسألمة وهو لإقرار ولا خيل أن التوكيل بالخصومة يتقيد بحواب هو خصومة؛ يختار في التوكيل بالخصومة لأهذي هي لخصومة [١٠٨٦] فالأهذي.

ولا يُمكن تصحيح كلام صاحب «الهداية» بإخراجه عن ظاهره؛ لأنه لو وكله بالجواب مُطلقاً، لا يتقيد بحواب هو خصومة، وهو الإنكار؛ لأنَّ لمأثور به هو

(١) رد القاصي راجع بقوله: أنظر ثم ساق ما يرد على كلام الأتقاني من حجج وبراهين يظن أنها الأفكار [١١٦، ٨]، فيسبغ الحقائق وحاشه الشئ [٢٨٠، ٤]، ورد المحار [٥٣١، ٥]

وجه الاستحسان أن التوكيد صحيح قطعا وصحته يتناول ما يفيك قطعا
وذلك مطلق الجواب دون أحدهما عيا وصرين المحذور موجود على ما نبه

﴿ عليه السلام ﴾

مطلق الجواب، وهو يشمل الإنكار والإقرار جميعا، ولا مضادة بين الجواب
والإقرار، بخلاف المناقور بالحضومة. فيجوز أن يكون رُفِرَ بين الحضومة والإقرار
مضادة.

ولهذا صرح علاء الدين العامي في «طريقة الخلاف»: أنه لو وَكَّه بالجواب
المُطَقَّ، فاقترأ بصح.

فعلَمْ أنه إذا وَكَّه بالجواب المُطَقَّ لا يتعدَّ جواب هو حضومة، وقد نحرر
بعض الشارحين في هذا المقام فقال هذه مسألة مُبتدأة لا للاستشهاد.

فأقول: لو قال صاحب «الهداية» في هذا المقام كما قبل أولا - في بيان قوب
رُفِرَ بقول: ولأن الدحل تحت الأمر جواب هو مُتَارَعَة، وهو الإنكار لا الإقرار،
تمسكا بحضمة السقط، وعملا بالغريب، لأن الحاجة إلى الاستسنة، واحتيال الأندى
فلا تلهي بما تكون في المُسَاكِرَة دون الإقرار -؛ كان أولى وأقرب إلى التحقيق

قوله [١١٠١، ١١٠٢] (التوكيد صحيح قطعا)، أي لتوكيد بالحضومة صحيح
جساعا.

قوله، (دون أحدهما عيا)، أي. دون أحد الجوانب عيا، وقد بيناه قبل
هذا

قوله، (وطريق لمحار)، أي بين الحضومة ومطلق الجواب، وقد مرَّ بيان
إننا

قوله [١١٠٦، ١١٠٧]: (على ما سب)، بشارة إلى ما ذكره عند قوله (هُمَا يَقُولَانِ)

إِشَاءَ اللَّهِ تَعَالَى فَيُضَرَفُ [٦٥ ط] إِلَيْهِ تَحَرُّيًا لِلصَّحَّةِ قَطْعًا.

وَلَوْ اسْتَنْتَى الْإِفْرَارَ ؛ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ . وَعَنْ
مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ لِلتَّصْصِصِ زِيَادَةً دَلَالَةً عَلَى مَذْكَرِ إِثْمِهِ ؛ وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ
يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلَى .

وَعَنْهُ أَنَّهُ قَصَلَ بَيْنَ الطَّائِبِ وَالْمُطْلُوبِ وَلَمْ يُصَحِّحْهُ فِي الثَّانِي لَكُونه
مُخَوَّرًا عَلَيْهِ وَتَحْيِيرَ الطَّالِبِ فِيهِ ؛ فَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يُوسُفَ ؛ إِنَّ التَّوَكِيلَ قَائِمٌ

﴿ عَنْهُ بَيَانٌ ﴾

إِنَّ التَّوَكِيلَ تَسَاوَلَ جَوَابًا يُسَمَّى حُصُومَةً .

قَوْلُهُ : (فَيُضَرَفُ إِلَيْهِ) ، أَيُ : يُضَرَفُ التَّوَكِيلُ بِالْحُصُومَةِ إِلَى مُطْلَقِ ٦٤ ط ٤٧ م .
الْجَوَابِ

قَوْلُهُ : (وَلَوْ اسْتَنْتَى الْإِفْرَارَ ؛ فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ) ، جَوَابٌ عَنْ
قَوْلِهِ : (وَيَصِحُّ إِذَا اسْتَنْتَى الْإِفْرَارَ) .

قَوْلُهُ : (وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُحْمَلُ عَلَى الْأَوَّلَى) ، أَيُ عِنْدَ إِطْلَاقِ التَّوَكِيلِ
بِالْحُصُومَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءِ الْإِفْرَارِ يُحْمَلُ لِلتَّوَكِيلِ بِالْحُصُومَةِ عَلَى مَا هُوَ الْأَوَّلَى ،
وَهُوَ مُطْلَقُ الْجَوَابِ

قَوْلُهُ . (وَعَنْهُ) ، أَيُ . وَعَنْ مُحَمَّدٍ

قَوْلُهُ : (وَلَمْ يُصَحِّحْهُ فِي الثَّانِي) ، أَيُ لَمْ يُصَحِّحْ مُحَمَّدٌ اسْتِثْنَاءَ الْإِفْرَارِ مِنَ
الْمُطْلُوبِ .

قَوْلُهُ : (لَكُونه مُخَوَّرًا عَلَيْهِ) ، أَيُ عَلَى تَرْكِ الْإِنْكَارِ ، أَوْ يُقَالُ : لَكُونه
الْمُطْلُوبِ شَخْصًا يُخْتَرُ عَلَيْهِ فِي الْحُصُومَةِ

قَوْلُهُ ٦١ ط ٤٩ م : (فَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو يُوسُفَ) ، هَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ الْمُحَاحَةِ

وهما بقولان: إن التوكيل تناول حوائج يسمى خصوصية حقيقة أو محاراة، والإقرار في مجلس القضاء خصوصية مجازاً، لما لأنه حرج في مقامه أو لأنه سبب له لأن لطاهر إثباته بالمشقة وهو الخواب في مجلس القضاء فيختص به، لكن إذا أقيمت اليقظة على إقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة حتى لا يؤمر بدفع المال إليه لأنه صار موقوفاً وصار كالأب والوصي، إذا أقر في مجلس القضاء، لا يصح ولا يدفع المال بينهما

في مجلس القضاء

مع أبي يوسف بعد فراع بين السخاخية مع رفر

قوله: (وهما بقولان)، أي: أبو حنيفة ومحمد.

قوله: (إن التوكيل تناول حوائج يسمى خصوصية حقيقة أو محاراة)، يعني: أن التوكيل بالخصوصية يراد به محاراة.

ثم الجواب إن كان إنكاراً كما قل رفر، يكون ذلك حقيقة في الخصوصية؛ إذ لا فرق بين الإنكار والخصوصية، وإن كان إقراراً كما قلنا نحن جميعاً؛ كان تناول الخصوصية على الإقرار مجازاً، لأن الخصوصية سبب بجواب، وهو يشمل على الإقرار والإنكار جميعاً، ثم الخصوصية تختص بمجلس القضاء، فكذا جوبها.

قوله: (فيختص به)، أي: يختص حوائج الخصوصية بمجلس القضاء.

قوله: (وصار كالأب والوصي إذا أقر في مجلس القضاء)، لا يصح ولا يدفع المال بينهما)، يعني: أن الأب أو الوصي إذا أقر في مجلس القضاء، فأنكر المدعى عليه، صدقه لأب أو الوصي^(١)، ثم حجة يدعي ذلك المال؛ لا يدفع المال إليهما؛ لأنهما خرجا عن ولاية والوصاية في حق هذا المال بإقرارهما على الشيء، فكذلك هنا حرج الوكيل عن الوكالة^(٢)، رد بالإقرار في غير مجلس القضاء؛ لا

(١) مع بالأصل «ووصي» والمسا من «أب»، «أم»، «فتح»، «فتح»، «واحد»

قَالَ وَمَنْ كَتَلَ مَالِي عَنْ رَحُلٍ، فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِقَنْصِهِ عَنِ الْعَرِيمِ، لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ مَنْ يَفْعَلُ لِعَیْرِهِ، وَلَوْ صَحَّحْنَاهَا صَارَ

عَنْهُ نِيَابَةٌ

يُذَمُّ لِمَالِ الْبُيُوتِ.

وَمِثْلُ الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ مِنْ مَسَائِلِ «طَرِيقَةِ الْحِلَافِ»^(١)، فَدَبَّاهَا بِحَسَبِ
الْأَحْكَامِ، فَهِيَ طَلَبُ الْعَرِيمِ عَلَيْهِ بِكُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ

قَوْلُهُ، (قَالَ) وَمَنْ كَتَلَ مَالِي عَنْ رَحُلٍ، فَوَكَّلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بِقَنْصِهِ عَنِ الْعَرِيمِ، لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً، أَيُّ قَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ».

وَصَوَرُهَا فِيهِ، «مُحَمَّدٌ عَنْ يَفْقُوتَ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ: فِي رَحُلٍ عَلَيْهِ مَالٌ لِرَحُلٍ،
يَكْتَلُ بِهِ عَنْهُ إِنْ شَاءَ، فَوَكَّلَ صَاحِبُ الْمَالِ الْكَفِيلَ بِقَنْصِهِ عَنِ الْعَرِيمِ، قَالَ لَا يَكُونُ
وَكِيلًا فِي ذَلِكَ أَدَاءً»^(٢) هَذَا لَفْظُ مُحَمَّدٍ [١٨٠/١] فِيهِ

وَأَمَّا لَمْ تَصْخُ الْوَكَالَةُ لَوْحَاهُ

أَحَدُهُمَا، أَنَّ الْوَكِيلَ هُوَ عَامِلٌ لِعَیْرِهِ بِسَبِيلِ الْبَيْتَةِ، وَهَذَا عَامِلٌ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ
بِفَضْلِ الدِّينِ عَنِ الْعَرِيمِ تَرَى دَمَةً نَفْسِهِ عَنِ الصَّمَامِ، وَبَيْنَ الْأَمْرَيْنِ تَصَادُّ، فَلَا
تَصْخُ الْوَكَالَةُ.

وَالثَّامِي: أَنَّ الْكَفِيلَ ضَمِيرٌ، وَالْوَكِيلُ أَمِيرٌ، فَلَا تَصْخُ الْوَكَالَةُ لَثَلَا يُلْزَمُ أَنْ
يَكُونَ الضَّمِيرُ أَمِينًا، وَهَذَا لِأَنَّهُ قَبُولُ قَوْلِ الْأَمِيرِ وَاجِبٌ، وَقَبُولُ قَوْلِ الضَّمِيرِ لَيْسَ
بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْعِي بَرَاءَةً نَفْسِهِ، فَبِذَا انْتَهَى قَبُولُ قَوْلِ هَذَا الْوَكِيلِ لَكُوبِهِ كَفِيلًا،
انْتَهَتْ الْوَكَالَةُ أَيْضًا [١٨٠/١]، لِأَنَّ نِيَاءَ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ انْتِهَاؤَ الْمَلْرُومِ.

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» «يُطْبِقُ هَذَا مَا ذَكَرَ فِي الْمَأْدُودِ أَنَّ الْمُؤَلَّى

(١) يَطْرُقُ «طَرِيقَةُ الْحِلَافِ» بِمَعْنَى السَّرْقَنْدِي [ص/٤١٣ - ٤١٤]

(٢) يَطْرُقُ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» مَعَ تَرْجُمِهِ لِمَنْعِ الْكَبِيرِ [ص/٤٠٥].

عدلاً لنفسه في إبراء رقبته

إذا أعتق عبده، أو أذن له، أو صمى، أو قيمه، والعقد يثبت بجميع
الذي في كتاب المولى كميل عنه. وإن وكل العقد للمولى بنقص الدين من العقد،
كان باطلاً. لأن المولى في نقص الدين عن العقد عامل لنفسه، فلا يصلح وكيلاً
عن عبده.

قال في كتاب المأذون من «شرح الطحاوي»: «المعنى: إذا أعتق عبده
المأذون جاز عنه، لأن ملكه باقي فيه، والعرقمة بالحيار: إن شاءوا اتبعوا العبد
بالتنبي، وإن شاءوا اتبعوا المولى بالأقل من قيمته ومن الدين، سواء كان عالماً
بالتنبي أو لم يكن. بخلاف الحايبة فإن العبد إذا جنى فأعتقه المولى، إن كان عالماً
بالحيبة صار محتاراً للعداء، وإن كان غير عالم لم يلزمه شيء إلا قدر لقيمة لا
غير. وهي باب الدين نمره لقيمة وإن كان عالماً

والفرق بينهما أن لصمد وجب على المولى في الحايبة، لأنه عاقبه، إلا
أنه كان يتخلص منه بالدفع، وبالتخي أطلق حق الدفع، فصار محتاراً بذمة إن كان
[درا] عالماً، وأما في الدين: فهو في ذمة العبد، ألا ترى أنه يبيع فيه، والمولى
أطلق حق البيع، ولو بيع لا يكون إلا قدر المصنف، لأنه في الظاهر لا يشتري ما أكثر
من المصنف، فذلك لمقتضى النسخة.

وفي مسائلنا: لو احتاز باع المولى لا يكون إبراء للعبد، ولو باع العبد لا
يكون [ذلك] إبراء للمعنى، بخلاف العاصب وعاصب العاصب إذا احتاز
معضوث منه تصمى خلعها انقطع عنه عي الآخر

أما في المأذون: ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨،

والفرق بينهما أن هـاك وحت على كل واحد منهما على طريق الأصلية ،
 ورد صغر أحدهما ، [فقد] (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥

وقال الشيخ أبو المصعب السبي - في الباب الثاني من كتاب الوكالة من شرح
[١١/٥١٧] الجامع الكبير - «رَحُلُ نَه عَلَى أَحَرِّ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَرَحُلٌ بِهَا كَيْسٌ،
فَأَمَرَ رَبُّ الْمَالِ أَحَدَهُمَا أَنْ يَتْرَى صَاحِبَهُ، فَبَرَأَهُ؛ حَرًّا، أَمَّا إِذَا وَكَّلَ الْأَصِيلُ بِيَرَاءِ
لِكَفِيلٍ؛ فَلَا نَهَ وَكَلَهُ بِإِبْرَاءِ غَيْرِهِ عَنِ الدَّيْنِ، لَا بِإِبْرَاءِ نَفْسِهِ، فَإِنَّ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ لَا
تُوجِبُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ، وَالتَّوَكُّلُ بِإِبْرَاءِ الْغَيْرِ جَائِزٌ

وَمَا إِذَا وَكَّلَ الْكَفِيمَ بِإِبْرَاهِيمَ الْأَصِيلِ ؛ فَلَاتِهِ وَكَّلَ الْكَفِيمُ بِإِبْرَاهِيمَ مَا عَلَيْهِ نَعْمٌ
بَعِيرُهُ . وَهُوَ بَرَاءَةُ الْأَصِيلِ ، وَنُوْ وَكَّلَهُ بِإِبْرَاهِيمَ مَا عَلَيْهِ مَقْصُودًا ؛ جَاوَزَ ، فَهَذَا أَوَّلِي ،
وَكَدَلْتُ عَبْدًا عِنْدَ عِيٍّ أَمْرًا رُبَّ الْمَالِ أَنْ يُبْرِتَهُ الْمُتَوَلَّى ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ الْمُتَوَلَّى بِإِبْرَاهِيمَ وَغَيْرِهِ ،
وَنُوْ أَمَرَ بِإِبْرَاهِيمَ نَفْسِهِ صَحَّ ، فَهَذَا أَوَّلِي ۝

وَقِيلَ هَذَا أَتُؤْذِنُ سَوَآلًا وَجَوَابًا فِي إِبْرَاءِ النَّفْسِ فَقَالَ:

«فَإِنْ قِيلَ: التَّوَكُّلُ مَنْ يَكُونُ عَامِلًا لِعَبِيرِهِ وَهُوَ عَامِلٌ لِنَفْسِهِ.

(١) ما هي المعطيات في (٢٠) أسئلة

(۲۱) بحر «شرح قطاری» بلا سحابی [۲ و ۳] / معصوم مکه شهید علی - رب (ردم)
[مخط ۸۱۶]

فَانْعَدَمَ الرُّكْنُ، وَلَئِنْ قَبُولَ قَوْلِهِ مَلَا رِمَّ يَلْوِي كَالِهَ يَكُونُهُ أَمْسًا، وَلَوْ صَحَّحَتْهَا لَا يُقْبَلُ تَكْوِينُهُ مُبَرَّرًا نَفْسُهُ فَيَنْعَدِمُ بِانْعِدَامِ لَارِمِهِ، وَهُوَ يَصِيرُ عَيْنًا مَذْيُوبًا أَعْتَقَهُ مُؤَلَاهُ حَتَّى صَحِرَ قِيَمَتُهُ لِلْعُرْمَاءِ وَيُطْلَبُ اسْتَعْدُ بِخِيَارِ الدَّيْنِ، فَلَوْ وَكَّلَهُ لَطَلَبْتُ بِفَقْصِ لَمَالٍ عَنِ التَّمِيدِ كَانَ بَاطِلًا لِمَا يَتَّبَعُهُ.

قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ ذِيهِ، فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ، أَمَرَ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ إِفْرَزٌ عَلَى نَفْسِهِ لِأَنَّهُ مَا يَقْضِيهِ.

بَابُ تَحْلِيلِ الدَّيْنِ

قِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ عَامِلًا لِنَفْسِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفَرِّغُ ذِمَّتَهُ مِنَ الدَّيْنِ؛ فَهُوَ عَامِلٌ لِرَبِّ الْمَالِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُسْقِطُ ذِمَّتَهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَيُصْلِحُ وَكَيْلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعْمَلُ لِرَبِّ الْمَالِ، إِنْ كَانَ لَا تَضْلُحُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ، وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ ٢١ ٥٧ وَرَبِّهَا بِهِدًا، فَإِنَّ الشَّرْعَ وَرَدَّ بِخِيَارِ الْمَرْأَةِ فِي بَابِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ يَخَيِّرْهُمَا تَحْدِثُ نَفْسُهَا عَامَّةً لِنَفْسِهَا مِنْ وَجْهِ وَلِزَوْجِهَا مِنْ وَجْهِ «وَالدَّقِيقُ يُعْنَمُ فِي «الشَّرْحِ الْحَامِعِ الْكَبِيرِ».

قَوْلُهُ (لَمْ يَكُنْ وَكَيْلًا فِي ذَلِكَ أَبَدًا)، أَيُّ: قَبْلَ تَرَاءَةِ الْوَكَيْلِ وَبَعْدَهَا.

قَوْلُهُ (فَانْعَدَمَ الرُّكْنُ)، أَيُّ: رُكْنُ الْوَكَايَةِ، وَهُوَ الْعَمَلُ لِلغَيْرِ.

قَوْلُهُ (فَيَنْعَدِمُ بِانْعِدَامِ لَارِمَتِهِ)، أَيُّ: سَعْدِمُ التَّوَكُّلِ، بِمَعْنَى: لَا يَصْحُحُ بِانْعِدَامِ لَارِمَةِ التَّوَكُّلِ، وَهِيَ قَبُولُ (٢١ ٥٧) قَوْلِ الْوَكَيْلِ، لِأَنَّ الْمَلُومَ بِتَقْيِي سَائِمَاءِ الْأَلَامِ قَوْلُهُ (صَحِرَ قِيَمَتُهُ لِلْعُرْمَاءِ)، أَيُّ: صَحِرَ اسْمُؤَلَى قَدَرِ قِيَمَةِ الْعَدَدِ، سَوَاءً كَانَ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا.

قَوْلُهُ (فَلَوْ وَكَّلَهُ)، الصَّغِيرُ رَاجِعٌ إِلَى اسْمَوْسَى.

قَوْلُهُ (بِمَا يَتَّبَعُهُ)، وَهُوَ أَنَّهُ يَصِيرُ عَامِلًا لِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ مُبَرَّرٌ بِنَفْسِهِ.

قَوْلُهُ (قَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ ذِيهِ، فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ، أَمَرَ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ)، أَيُّ: قَالَ الْمُذْوَبِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ»، وَتَمَامُهُ

و. منه العائِبُ

بمثل مَعْدٍ لا في مَنَسِبِ الْعَبْرِ ؛ لِأَنَّ الدَّيُونَ تَنْصَحُ بِأَمْثَلِهَا لَا بِأَغْيَرِهَا

وَكُنْ إِقْرَازُهُ صَحِيحًا ، فَأَجْبِرْ عَلَى الدَّفْعِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَذَّبَهُ فِي الْوَكَالَةِ ؛
فَبَنَى لَا يُجْزِرُ عَلَى التَّسْلِيمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ الْوَكَالَةُ أَصْلًا ، لَا فِي حَقِّ الْعَائِبِ ، وَلَا
فِي حَقِّ الْمَذْيُونِ ، وَفِي التَّصَدِيقِ ثَبَتَ الْوَكَالَةُ فِي حَقِّ الْمَذْيُونِ ، وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ فِي
حَقِّ رَبِّ الْمَالِ ١٢ ١٣ د. ، فَأَجْبِرْ عَلَى الدَّفْعِ ، كَمَا إِذَا أَقْرَأَ أَنَّ صَاحِبَ الدَّيْنِ مَاتَ
وَهَذَا لَهُ ؛ ثُمَّ يَثْبُتُ النَّسَبُ فِي حَقِّ صَاحِبِ الدَّيْنِ ، وَمَعَ هَذَا يُؤْمَرُ بِالَدَّفْعِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ
لِلنَّسَبِ ثَبَتٌ فِي حَقِّ الْمُقَرَّرِ .

قَالَ (١) «بِإِنْ حَضَرَ الْعَائِبُ فَصَدَّقَهُ ، وَإِلَّا دَفَعَ الْعَرِيمُ لِلَّذِينَ ثَانِيًا ، وَدَلِيلُ لَأَنَّ
لِلْعَائِبِ لَعْنًا لَمْ يُصَدَّقْهُ فِي دَعْوَى بَرَاءَةِ دَمِيهِ عَنِ الْحَقِّ ؛ ثُمَّ يَصْحَحُ الْأَدَاءُ ، فَأَمَرَ بِالَدَّفْعِ
ثَانِيًا إِلَى الْمُوَكَّلِ» (٢) .

قَالَ فِي «شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي» - فِي بَابِ ١٢ ١٣ د. : ثَبَتَ الْوَكَالَةُ - . إِنْ كَانَ
لِلْعَرِيمِ أَنْ يُخْلَقَ بِاللَّهِ مَا قَضَى فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ الْعُلَاقِي هَذَا أَمَالَ بِأَمْرِكَ وَوَكَلِيكَ ؛
لَأَنَّ الْعَرِيمَ يَدَّعِي عَلَيْهِ مَا لَوْ أَقْرَبَهُ لَوَرَّثَهُ ، فَإِذَا أُنْكَرَ يُسْتَحْلَفُ ، فَإِنْ حَصَفَ كَانَ لَهُ أَنْ
يَرْجِعَ عَلَى الْعَرِيمِ ، وَالْعَرِيمُ يَرْجِعُ عَلَى الْوَكِيلِ ، مِمَّا أَحْدَثَ مَا دَفَعَ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا فِي
يَدِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ أَخَذَهُ لِلْعَبْرِ ، وَدَلِيلُ الْغَيْرِ فَذَلِكَ أَحَدُ حَقِّهِ ثَانِيًا ، فَوُجِبَ لِلْعَرِيمِ رَدُّ مَا
قَبِضَهُ ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ - وَهُوَ بَرَاءَةُ دَمِيهِ - ثُمَّ يَخْصُلُ بِالَدَّفْعِ أَوَّلًا

وَإِنْ ضَاعَ لِمَالٍ فِي يَدِهِ لَيْسَ لِلْعَرِيمِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْوَكِيلِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْدَقْهُ
فِي الْوَكَالَةِ اعْتَقَدَ [١٢ ١٣ د.] أَنَّهُ أَمِينٌ فِي الْقَبْضِ ، وَلَكِنَّ الْمُوَكَّلَ يُطْلِمُهُ فِيمَا يُطْلِمُهُ
ثَبَتَ ، فَلَمَّا كَانَ أَمِينًا كَانَ مُحَقَّقًا فِي الْقَبْضِ ، ثُمَّ لَمَّا أَحْدَثَ الْعَرِيمُ مِنَ الْوَكِيلِ ؛ كَانَ

(١) يعني: الخصاف.

(٢) سطر «أدب القاضى» مع شرح المصدر شهيداً للحضات [٤١٢ ٣ - ٤١٣]

عن عبد الله بن

بِكَ ظُلْمًا، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْلِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ مَطْبُورًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ (وَالْمُظْلُومُ لَا يَنْظِمُ)، وَإِنْ تَكَلَّلَ الطَّالِبُ عَنِ النَّيْبِ كَانَ ذَلِكَ بِمَرَلِهِ الْإِقْرَارُ، فَلَا يَكُونُ لَهُ سَعْدٌ ذَلِكَ سَبِيلٌ لَا عَيْنَ الْمَضُوبِ، وَلَا عَلَى أَحَدٍ عَلَيْهِ

ثُمَّ لَغَائِبُ إِذَا لَمْ يُصَدِّقْ لَوَكِيلٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلِبَ [٣١٢/١] يُوَكَّلُ، وَفَالِ
بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: إِنْ شَاءَ صَمَّى الْوَكِيلَ

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصْرٍ الْبَغْدَادِيُّ (١) «وَهَذَا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ فِي دَمِّهِ لِعَرِيمٍ
لَمْ يَنْتَهِزْ بِالْدَّفْعِ، فَكَانَ لَهُ تَسَاخُ الدَّمَةِ، فَأَمَّا الْوَكِيلُ فَإِنَّمَا يَبْصُرُ مَالِ الْمَدَّيْعِ، فَلَا
سَبِيلَ بِصَاحِبِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْوَكِيلَ قَدْ اعْتَرَفَ أَنَّهُ قَبَضَ مَالَ صَاحِبِ الْحَقِّ، وَأَنَّهُ اتَّخَذَهُ
عَدُوًّا، فَإِذَا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الْأَمْنَةِ؛ بَقِيَ قَبْضُهُ لِدَلِيلٍ عَلَيْهِ بِعَرِيرِ أَمْرِهِ، فَتَضَمَّرَ.
قِيلَ لَهُ: لَمَّا كَذَّبَهُ فِي هَذَا لِإِقْرَارِ سَقَطَ حُكْمُ الْإِقْرَارِ، وَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ،
فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ».

وَقَالَ الْحَصَنَاءُ فِي «أَدَبِ الْقَاضِي»: «وَإِنْ أَقْرَأَ الْعَرِيمُ بِالدَّيْنِ وَحَدَّ لَوَكَاةً،
وَطَلَبَ الْوَكِيلُ بِمِثْلِهِ عَلَى الْعِلْمِ؛ لَمْ يُحْتَفَ عَلَيْهِ عَنِ أَبِي حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ
[١٥٤/١] أَبُو يُونُسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تُحْتَفَ بِاللَّهِ مَا بَعْلَمَ أَنَّ الطَّالِبَ وَكَتَبَهُ بِقَبْضِ دَلِيلٍ مِنْهُ» (٢)
وَدَكَرَ فِي «اشرح أدب القاضي» قَوْلَ مُحَمَّدٍ مَعَ أَبِي يُونُسَ.

وَجَهْ قَوْلِهِمَا أَنَّ الْوَكِيلَ يَدْعِي عَلَيْهِ مَا لَوْ أَقْرَأَ بِهِ لَوَكَاةً، فَإِذَا جَحَدَ يُسْتَحْلَفُ؛

(١) ينظر «المهذب» في هذه الآراء الشافعية، بلعوى [٢٣٠/٤]، و«المهذب» في هذه الآراء الشافعية
للشيرازي [١٢٦/٢].

(٢) ينظر «شرح مختصر القدوري» لابن أبي عمير [٣٦٨/١].

(٣) ينظر «أدب القاضي» مع شرح «المصدر» للشهيد، لمصنف [٤١٤/٣].

بما فيه بيان

ليقدم كونه مقام إقرار.

وفوجه قول أبي حنيفة، أن لغيره أن يثبت على خصوصية متوجهة،
والخصوصية لم تصح؛ لأنه لم يكن حصصاً إذا ثبت كونه (١٠٠) وكلاً، ولم
يثبت، واليمين لا تثبت على الإنسان من غير حضم.

قال شمس الأنفة الشرخسي في «شرح أدب القاضي» «وهذه المسألة هي
الحقيقة تسمى على أن الشكوك تدل أو إقراراً؟»

فعلدهما، إقرار، فكل ما يعمل فيه الإقرار يعمل فيه الشكوك، ولو أقر
المطلوب بأن هذا الرجل وكيل أطاب، وأنه يصح منه، ويخبر على الدفع،
وكذلك يخلف ليكمل، فيختر على الدفع إليه.

وعند أبي حنيفة، الشكوك تدل، وما لا يعمل فيه الإدل؛ لا يعمل فيه شكوك،
ويدل المطلوب الوكالة بهذا المعنى لا يصح، وإذا لم يصح فيه البطل لا فائدة
في الشكوك الذي هو يدل، فلا يخلف.

قال: (إلا أن يكون ضمنه عند الدفع)، هذا شيء من قوله: (فإن ٢) «...»
كان صاع في يده لم يرحع عليه)، أي: إذا صاع لمان في يد الوكيل لا يرحع
المطلوب عليه إذا أحده أطاب منه ثابياً، إلا إذا جعل المطلوب لوكيل صاعاً
عند الدفع إليه وقال: ضمن لي ما دفعته إليك، حتى إذا أحده مني لطاب ثابياً،
حد ما دفعته إليك منك، فحينئذ يرحع على الوكيل وإن كان صدقه على الوكالة.
وذلك لأن المأخوذ ثاب مضمون على رب الدين في زعم المدينين والوكيل؛ لأن
آخر الدين يكون قصاء عن الأول، فكأن التصير كماله مضاهة إلى حال قبلي

أي: عند المطلوب الوكالة من جهة الموكِّل العائِل لا يصح - كما جاء في حاشية النجاشي، ١٠١ -

خالص ماله فَإِنْ حَضَرَ الْعَائِبُ فَصَدَّقَهُ وَإِلَّا دَفَعَ إِلَيْهِ الْعَرِيمُ ثَدْيًا لِأَنَّهُ لَمْ

يُحِبَّ الْمَالِ

رَبُّ الدَّيْنِ ثَدْيًا ، فَصَحَّتِ الْكِفَاةُ ، كَمَا إِذَا كَسَّ مَاءٌ عَلَى فَلَانٍ - أَيٍّ - مَاءً
بِحُبِّ عَيْنِهِ - فَرَنَاهَا كِفَاةً مَصَافَةً إِلَى رَحْوِيٍّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَكَدَّ هَدَاهُ مَدَاهِمُ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَنْسَبِيُّ فِي الشَّرْحِ الْكَافِي: «مُحَاكِمُ لِشَهِيدٍ
- فِي بَابِ الْوَكْفَةِ فِي الدَّيْنِ - : لِأَنَّ ضَاعَ الدَّالُّ فِي بَدَنِهِ رَجَعَ بِهِ عَيْنُ الْعَرِيمِ ؛ لِأَنَّهُ
بَصُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَكَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ كَدَّهُ ، أَوْ لَمْ تُصَدِّقْهُ وَلَمْ يُكَدِّهِ ، أَوْ صَدَّقَهُ
وَصَدَّقَهُ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهِ عَلَى ظَنٍّ أَنَّهُ وَكِيلٌ ، فَإِذَا أَحْلَفَ ذَلِكَ الظَّنُّ ؛ طَهَّرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
رَاحِبًا بِقَضِيَّتِهِ ، وَإِنْ صَدَّقَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ لَمْ يَزَجَعْ بِهِ عَيْنُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَرَعُمُ أَنَّ
نَصَّهُ وَتَعَّ بِحَقٍّ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ . إِلَى هَذَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْأَنْسَبِيِّ .
- هَذَا مَقُولُهُ . (فَصَدَّقَهُ الْعَرِيمُ) ، أَيِ الْمَذْنُونِ .

قَوْلُهُ . (يَسْتَلِيمُ الْمَالُ) ^(١) ، أَيِ الدَّيْنِ ، وَفِي أَكْثَرِ [١٠١/٣] السَّيِّ قَالِ: «يَسْتَلِيمُ
الدَّيْنُ» ^(٢) .

قَوْلُهُ (خَالِصُ مَالِهِ) ، أَيِ: مَالِ الْمَذْنُونِ

(١) هَذَا لَفْظُ الْمَطْرُوعِ مِنْ «الْهِدَايَةِ» لِمَعْرِضِي [١٥٠/٣] ، وَكَدَاهِي سَحَةِ الْقِسْطِ مَطْرُوعٍ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[٢/ق. ٦٩/ب] ، مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ وَلِي لَدِينِ أَمْدِي - تَرْكَا - ، وَفِي سَحَةِ الْأَرَزْدَانِيٍّ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[٢/ق. ٧٠/ب] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ فَبِصَ اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا - ، فِي سَحَةِ نَاسُوسٍ مِنْ «الْهِدَايَةِ»
[ق. ١٣٠] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ فَبِصَ اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا - ، وَفِي سَحَةِ شَهْرَكَندِيٍّ (الْمَعْرُوءَةِ عَلَى
أَكْمَلِ الدِّينِ الدَّبَرْتِيٍّ) مِنْ «الْهِدَايَةِ» [ق. ١٩٨] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ فَبِصَ اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا - ، وَفِي
سَحَةِ الْعَاسِمِيِّ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [ق. ١٩٧/ب] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ كَوْبَرِيٍّ نَاصِلِ أَحْمَدَ بَشَا - تَرْكَا - .
وَفِي سَحَةِ بَصْرِ اللَّهِ الْحَمِيٍّ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [٢/ق. ٦٦/أ] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ جَامِعُهُ بِرَمْسُونِ أَمْرِيكَ
(رَقْمُ الْحِظِّ: ٣٥٩٤)

(٢) وَهَذَا هُوَ الْمَتَّبَعُ فِي النُّسخَةِ الَّتِي بَحْطُ السُّوْلَفِ مِنْ «الْهِدَايَةِ» [٢/ق. ٦٦/ب] مَحْطُوطٌ مَكْتَبَةٌ فَبِصَ
اللَّهُ أَمْدِي - تَرْكَا - ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّهْرَكَندِيُّ فِي حَاشِيَةِ سَحَةِ

يُثْبِتُ الْاِسْتِبْقَاءَ حَيْثُ اُنْكَرَ لَوْكَالَهُ ، وَانْقُولُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ فَيُقْسَدُ
الْاَدَاءُ وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ ، اِنْ كَانَ بَاقِيًا فِي يَدِهِ لِأَنَّ غَرَضَهُ مِنَ الدَّفْعِ بَرَاءَةً
ذِمَّتِهِ وَلَمْ يَخْصُصْ يَدَهُ اَنْ يَنْقُصَ قِصَصَهُ .

وَإِنْ كَانَ ضَاعَ فِي يَدِهِ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَصْذِيقُهُ اعْتَرَفَ أَنَّهُ مُجَوِّدٌ فِي
الْقَبْضِ وَهُوَ مَضْلُومٌ فِي هَذَا الْأَحَدِ ، وَالْمَطْرُومُ لَا يَظْلِمُ غَيْرَهُ .

قَالَ (إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَمِيمَةً عِنْدَ الدَّفْعِ) لِأَنَّ الْمَأْخُودَ ثَابِتًا مَضْمُونٌ عَلَيْهِ فِي
رُغْمِهِمَا ، وَهِيَ كَقَدْلَةٍ أُضِيفَتْ إِلَى حَالَةِ الْقَبْضِ فَتَصِحُّ بِمَنْزِلَةِ الْكَفَالَةِ بِهَا (١٦١) رَا
ذَابَ لَهُ عَلَى فُلَانٍ

وَلَوْ كَرَّ الْغَرِيمُ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى لَوْكَالَتِهِ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ . . .

﴿ حَالَةُ الْبَيَانِ ﴾

قَوْلُهُ (اُنْكَرَ لَوْكَالَتَهُ) ، أَيِ اُنْكَرَ لِمَوْكَلٍ
قَوْلُهُ (وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ) ، أَيِ فِي بَيَانِ لَوْكَالَتِهِ .
قَوْلُهُ (مَعَ يَمِينِهِ) ، أَيِ قَوْلُ لَمَنْبٍ ، وَهُوَ مُتَكَبِّرُ الرُّكْدَةِ .
قَوْلُهُ (وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ) ، أَيِ يَرْجِعُ الْمُدَّيُونُ بِمَا أَذَى إِلَى الْوَكِيلِ
عَنِ الْوَكِيلِ

قَوْلُهُ (بَلَهُ أَنْ يَنْقُصَ قِصَصَهُ) ، أَيِ قَلَمَدِيُونِ أَنْ يَنْقُصَ قِصَصَ الْوَكِيلِ

قَوْلُهُ (مَضْمُونٌ عَلَيْهِ) ، أَيِ عَنِ رَبِّ الدَّيْنِ .

قَوْلُهُ : (فِي رُغْمِهِمَا) ، أَيِ فِي رُغْمِ الْمَدْيُونِ وَالْوَكِيلِ

قَوْلُهُ : (إِلَى حَالِهِ الْمَضْمُونِ) ، أَيِ قَبْضِ رَبِّ الدَّيْنِ بِيَدِهِ .

قَوْلُهُ (وَبِوَكَالَةٍ لِعَرِيمٍ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى لَوْكَالَتِهِ) ، هَذَا إِذَا لَمْ يُصَدِّقْهُ ، وَلَمْ
يُكْذِبْهُ يَصِحُّ ، لِأَنَّ صُورَةَ الْكُذِبِ نَحْيٌ بَعْدَ هَذَا عَنِ قَوْلِهِ ، (وَكُذِّبَ إِذَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ

على ادعائه ، فإن زجّع صاحب المال على العريم رجع العريم على الوكيل .
 لأنه لم يصدّقه على الوكالة ، وإنما دفع إليه على رجاء الإحارة ، فإذا انقطع
 رجاءه رجع عليه ، وكذا إذا دفعه إليه على تكذيبه إياه في الوكالة وبعد طهر
 قضا ، وفي الوخوة كنها ليس له أن يسرد المدفوع حتى يحضر بمات

على تكذيبه إياه في الوكالة

قوله: (على ادعائه) ، أي على دعوى وكيل

قوله (١٢) (وهذا أظهر) ، أي رجوع العريم على وكيل في صورة الدفع
 مع الكذب أظهر من رجوعه عليه في الصورة الأولى ، وهذا إذا دفعه مع تصديق
 وتصميم ، وإذا دفعه من غير تصديق ولا تصميم ، لأنه لم يثبت رجوع فيهما مع
 عدم الكذب ، فمع شكيب أولى ، لأن الوكيل في حق المدين كالعاص

قوله: (لما قضا) ، إشارة إلى قوله (دفع إليه على رجاء الإحارة) ، فإذا انقطع
 رجاءه رجع عليه

قوله (وفي الوخوة كنها ليس له أن يسرد المدفوع حتى يحضر بمات) ،
 ذكر هذا تعريفاً على ماله بقدرتي ، وأراد بها الوخوة الأربعة المذكورة

وهي الدفوع مع التصديق ولا تصميم ، والدفع مع التصديق والتصميم ،
 والدفع مع التصديق ولا تكذب ، والدفع مع الشكيب

قال الحاكم الشهيد في «مختصر الكافي» : «ورد ادعى لرجل أن فلان دسبه
 بمس قتيه على هذا ، فلم يقر العريم به ، ودفع المال عنه على الإنكار ، ثم أراد أن
 يسرده منه ، ثم بكر له دنت ، لأنه دفعه على وجه القصد»

قال شيخ الإسلام علاة الذب الأنسجاني في ١١٠٠ : «شرح»

لأن المؤدى صار حقا للعائب، إما ظهرا أو محتملا فصار كما إذا دفعه إلى
فصولي على رحاء الإجارة لم يمتك الاسترداد، لا احتمال الإجارة، ولأن من
باشر التصرف لعرض ليس به أن ينقصه ما لم يقع اليأس عن غرضه

غاية الباب

أشار إلى المعنى، وهو أن الدفع وقع على حتم أن يصير قضاء، فما لم يطل
هذا الاحتمال لا يطل.

ولهذا قضا: أنه لو دفع الدين الذي عليه يسي إسان على رحاء أن يحيز
المالك؛ لم يكن له أن يشتريه، لا أن يحيز المالك؛ لأن الدفع متى كان معرضا،
لا ينقص مع أحكام خصوص العرض.

قوله: (لأن المؤدى صار حقا للعائب، إما ظهرا أو محتملا)

بيان كونه حقا للعائب ظاهرا فيما إذا كان الوكيل عدلا ظاهر العذابة، ويكون
صادقا في قوله: إني وكيل فلا يكون ما أحده حقا للعائب بالنظر إلى الظاهر.
وبيان كونه حقا للعائب محتملا فيما إذا كان الوكيل دسقا أو مستورا؛ لأن
قوله يحتمل الصدق.

أو نقول: كونه حقا للعائب ظاهرا فيما إذا وجد التصديق من رب المال بعد
الدفع إلى الوكيل، والتصديق هو الظاهر؛ لأن المني لا يكذب المني ظهرا
وكونه حقا له محتملا فيما إذا وجد التكذب من رب المال؛ لأنه يحتمل
أن الوكيل صادق في قوله، وما أحده حق للعائب.

قوله: (ولأن من باشر التصرف لعرض ليس به أن ينقصه ما لم يقع اليأس عن غرضه)، وذلك لأنه لا يجوز أن ينقص الإنسان في مقص ما تم من
جهته؛ لأنه عيب، وهو حرام، ولهذا لم يكن الشفعة لو قيل المشتري حتى لا يلزم

ومن قال إني وكلت بقصر الوديعة، فصدقة المودع، لم يؤمر بالسليم إليه، لأنه إقرار بيمال الغير، بخلاف الدين.

﴿ في هذه المسألة ﴾

١٠٠٠ | نقص ما تم من جهته

قوله: (ومن قال إني وكلت بقصر الوديعة، فصدقة المودع، لم يؤمر بالسليم إليه)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»، وذلك لأن إقراره وقع في مال الغير، وهو لا يملك ذلك، بخلاف ما إذا صدق الوكيل بنقص الدين حيث يؤمر بالسليم، لأنه إقرار في حالص ماله، وقد مرّ لبيان.

قال القُدوري في كتاب «التفريع» «وروي الحسن عن أبي يوسف: أنه يُخبر عن الدفع».

ثم إذا أخذ الوكيل بوديعة، فجاء العائث بصدقة في الوكالة، برثا جميعاً، وإن أنكر الوكالة فقال: ما وكلتك، وحلف على ذلك، كان له أن يُصمّن المودع، وإذا صمّه، فإن كانت العين قائمة في يد الوكيل [١٠١٠٠]، رجع بها المودع على الوكيل، فإن كانت صاعث في يده، فهل للمودع أن يرجع عنه؟ وهو على وجوه: أحدها: أن يدفعها إليه المودع مع التصديق بلا تضمين، فلا رجوع فيه، لأن في رعيه أن الوكيل مجبور في الأخذ، ولكن الموكّل ظلم بالأخذ ثانياً بالتضمين، والمرء مؤاخذ برعيه.

والثاني أن يدفع بالتصديق [١٠١٠١]، بشرط اضمّان احتياطاً من تكديب اعائث، فله الرجوع، لأن ذلك ضمان مُعلّق بشرط، وهو جائز عدلياً، فإذا صمّه العائث، رجع على الوكيل لأجل صمائه.

والثالث أن يدفع مع التكديب، فإذا صمّه العائث، كان له الرجوع على

ولو ادعى أنه مات أثناء الوصية ميراثاً له، ولا وراثته غيره.
وصدقة المودع، ميراثاً دفع إليه، لأنه لا يبقى ماله بعد موته، فقد اتفق على
أنه مال الوارث.

ولو ادعى أنه اشترى الوديعة من صاحبها، وصدقة المودع،

في هذه المسألة

الوكيل، لأن في رعيته أنه أحسنه بعير حتى

والرابع أن يدفع بلا تصديق ولا تكذيب، وقد صممه العائث كان له الرجوع
أيضاً، لأن المدفع كان على رجاء الإحارة من العائث، وقد انقطع الرجاء، رجع على
الوكيل.

قوله (ولو ادعى أنه مات أثناء الوصية ميراثاً له، ولا وراثته غيره،
وصدقة المودع، أمر بالمدفع إليه)، ذكره تفرعاً على مسألة القدوري، وذلك لأن
تصديقه لم يقع في ملك الغير، لأن المودع لم يبق أهلاً للملك، لأن الموت يذهب
أهلية العائث، وقد اتفق على أن المال مال الوارث، فلا حرم يؤمّر المودع حراً
بسلام المال إلى الوارث.

وقوله (لا يبقى ماله) بالنصب على أنه حال، كما في قوله، «كلّمة قد بين
في»، أي مشتمهاً، يعني لا يبقى مال الوديعة مال أبيه بعد موت أبيه.
قوله (ولو ادعى أنه اشترى الوديعة)، من صاحبها، وصدقة المودع،

() يخرج أصحابون بعد ١٥٥ في المسألة بعدكم على أن أحد من التفرع، منها

أ - أنه حال، والصبر كمنه ما بين وبين كمنه فبها رعد التفرع من سببه ولا كثير

ب - أنه معذور به لئلا المحذوف، والصبر جاعلاً فله إلى في، وهو قوله الكوفي.

ج - أنه معذور على من حلف الحر، ولقد ير من فله إلى في بغير «الكتاب» سببه

[٣٩٦] ١ - كتاب في علل التفرع، ولا يراى «بالحكم» [٢٨٧] ١ - المدارس لحيوة

لشوقي هب [ص/١٠٤].

يؤمّر بالدفع إليه ؛ لأنه ما دام حياً كان إقراراً بمنك بغيره ، لأنه من أهله فلا
مصدقان في دعوى التبعية عنه

فإن وكل وكيلًا بقض مال ، فادعى المرم أن صاحب المال قد استوفاه ،
وبه يدفع المال ؛ لأن الوكالة قد ثبتت والاستدعاء لم يثبت بمحرّد دعواه فلا
يؤخر الحق .

في عابه سير

به يؤمّر بالدفع إليه) ، وذكر هذه المسألة أيضاً تعريفاً على مسألة القدوري ، ولهذا
لم يذكرها في «البداية» ، وذلك لأن تصديق المودع المشتري في دعوى الشراء
إقراراً منه بانتقال الملك من العير إلى العير ، ولا يصح الإقرار بمنك العير ؛ لأن
صاحب المال ما دام حياً ، كان أهلاً للملك ، فلا يصدق المودع والمشتري في
دعوى التبعية على رب المال ، بخلاف المسألة الأولى ، فإنه لما صدّقه في دعوى
الإثبات ، لم يقع له إقراره في ذلك بغيره ، لأن سميت ليس بأهل للملك
قوله : (فلا يصدقان) ، أي . مدعي شراء المودع المصدق (عنه) ، أي
على المودع .

قوله (فإن وكل وكيلًا بقض مال ، فادعى المرم أن صاحب المال قد
استوفاه ، فإنه يدفع المال) ، وهذه من مسائل «الجامع الصغير» في البيوع

وصورتها فيه : «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة عليه السلام : في الرجل يكون له
عمر لرجل المال ، فوكل وكيلًا بذلك المال ، وأهم [٣١٧] الوكيل البيعة عليه ،
وقال الذي عنه لمال قد استوفاه صاحبه [٣١٨] ، فإنه يقال له . دفع المال ، أي
الوكيل ، ثم أتبع رب المال فاستخلفه (١) إلى هنا لفظ محمد في «أصل الجامع
الصغير» ، وذلك لأن الوكيل أثبت حق لنفسه ، والغريم بدعوى الإيلاء يريد إبطال

فإن وبتعرب المال فيستحقه رغبة لحامه ، ولا يستحق الوكيل ؛ لأنه ثابت

قال وإن وكنت عيب في جارية ، ودعى البائع رصا المشتري ؛ لم يرد عنه

عامة المداين

حق الوكيل ، فلا يصدق على ذلك إلا بحجة ، ولم تؤخذ ، وقد أمكن الجمع بين
المحضر حق الوكيل ، وحق العريم ، يؤمر بالأداء بلا تأخير ، إلى تخليف رب
الدين ، لقيام الحق في الحال ، ثم يتبع العريم رب الدين فيستحقه ، فإن حلف
مضى لأداء ، وإن مكل ، يتبع انقاصه ، فيسترد ما قبضه ، فإن طلب العريم يمين
الوكيل بأن المؤكل لم يستوف ، لا يستحق

قال القدوري في كتاب «التفريب» «لو قال زور أحلفه على عنقه ، وإن أرى
أن يخيف خرج من الوكالة» .

ولما أن الوكيل قام مقام المؤكل في الحصة ، ومن دم مدم غيره لا
يُستخلف فيما يدعى قبله من الإشتياء كنوصية ، ولأن العريم يدعى [١٢١] ٥٥٨
الإبقاء على المؤكل ، واليمين عليه ، فلم تصح اليمين به .

وجه قول زور ، أن ليه لما حار أن تُسمع على الوكيل بما فيه من سقاط
حقه في الحصة ؛ جاز أن يستخلف ليكمل ، فيثبت هذا معنى ، وكما لو زور
سقطت حصوته .

قوله (وبتبع رب المال) ، أي ، يتبع المدينون رب الدين

قوله (لحامه) ، أي ، لحام العريم ، وهو المدينون .

قوله (ولا يستحق الوكيل) ، لأنه ثابت ؛ لأن اليمين لا تخبري في الأيمان

قوله (وإن وكنت عيب في جارية) فادعى البائع رصا المشتري ؛ لم يرد عنه

حتى يخلف المشتري بحلاب مسألة الدين؛

حتى يخلف المشتري)، وهذه من مسائل السبع في «الجامع الصغير»

وصورتها فيه: «محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رضي الله عنه [١٠٥٥٠] وفي
المشتري حارية، قطع بعيب، فوكل وكيلًا فعاد، وقد باع، قد رخصي المشتري
قال: هذا لا أرده حتى يخضر المشتري فيخلف». ١٠ وإن ما لفظ «أصل الجامع
الصغير»

والفرق بين هذه المسألة وبين المسألة الأولى - حيث يُدفع المال إلى الوكيل
بلا تأخير، إلى حضور رب الدين وخيفه [١٠٥٥١]، وفي هذه المسألة لا يرُد المبيع
على الناع، بل يؤخر الأمر إلى أن يخضر المشتري، فيخلف أنه ما رخصي بالبيع -
أن التدارك في مسألة الدين ممكن إذا ظهر خطأ القاصي وصدق الغريم، بأن يتكفل
رب الدين عن التمسك باسترداد ما قبض القابض منه.

وفي مسألة الرد بالعيب إذا رُدَّ بالعيب لا يمكن التدارك بعد ذلك إذا ظهر
خطأ القاصي وصدق الناع؛ لأن قضاء القاصي في الشوخر بالشهادة الباطلة ينقذ
ظاهرًا وباطنًا عند أبي حنيفة، فكان القضاء بالصح باطلاً لا رماً، فإذا سقط البيع
ظاهرًا وباطنًا، لا يمكن إعادته بعد ذلك، فلا أخ هذا يؤخر الرد إلى أن يخضر
المشتري فيخلف.

حتى قالوا في «شروح الجامع الصغير»: «لما كان قضاء القاصي بالشهادة
الباطلة لا ينقذ عند محمد باطلاً، يرُد على الناع بالعيب بلا تأخير، كما في مسألة
الدين، فكانت المسألة سواء [١٠٥٥١]؛ لإمكان التدارك فيهما».

وأما عند أبي يوسف: لو كان المشتري حاصرًا، فأراد أن يرُدَّ بالعيب؛

لأن الدارَكَ مُشْكِي مُسَدَّدٌ دَادَ، فَعَصَ إِذْ دَا مَهْرُ الْحَصَا سَدَّ مَحْوَاهُ،
وَفِي الثَّانِيَةِ عَزْرٌ مُشْكِي لَأَنَّهُ سَدَّ بِالصَّحِيحِ مَا سَدَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَبِهِ إِحْطَاءٌ

﴿فَعَصَ الدَّارَكُ﴾

يُسْتَعْلَمُ الْمُشْرِي بِاللَّهِ عَاضِي يَهْدِي لَعَبَ عَطْرٍ لِبَانِعٍ، مِمَّا إِذْ عَنِ لِبَانِعٍ رَسَمٍ،
أَوْ لَمْ يَدْعُ^(١)

وإذا كان المُشْرِي عَائِلًا أَعْرَضَ النَّعْ عَنْ اسْتِحْلَافِهِ؛ لَا تُرَدُّ حِينَ يَخْضِرُ
المُشْرِي، وَيَخْضِبُ عَطْرًا لِلْبَانِعِ أَيْضًا، وَصِبْغَةٌ بِمَصْدَرٍ عَنْ انْتِفَافٍ إِذَا طَهَرَ حَطًّا
انْقِاضِي [١٠١، ١٠٢] يَكُونُ الْمُشْرِي عَنْ الْحَلْفِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ مِنْ قَوْلِ أَبِي
يُوسُفَ.

وهو المراد من قول^(٢) صاحب «الهداية»: (وَقِيلَ الْأَصَحُّ جُنْدَ أَبِي يُوسُفَ:
أَنْ يُؤَخَّرَ فِي الْمُضْلِيِّ)، أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ الدُّنْ، وَمَسْأَلَةِ اشْتِرَاءِ نَظَرًا لِلْفَرِيقِ وَالْبَانِعِ
وَقِيلَ بِحَتْمِ أَنْ يُرَدَّ الْمَبِيعُ بِالْعَيْبِ عَنِ أَبِي يُونُسَ بَلَا بَاحِرٍ كَمَا قَالَ
مُحَمَّدٌ؛ لِإِمْكَانِ التَّدَارُكِ.

قَوْلُهُ: (مُمْكِنٌ مُسَدَّدٌ)، أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ الدُّنْ.

قَوْلُهُ: (عِنْدَ نَكْوِهِ)، أَيْ: نَكْوِلُ رَتَّ الدُّنْ عَنْ اسْمِ عَيْنٍ أَيْ لَمْ يَسْتَوْفَ
[١٠١، ١٠٢] لِدُنْ.

[١٠١، ١٠٢] قَوْلُهُ: (وَفِي الثَّانِيَةِ)، أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ ارْتِدِّ
بِالْعَيْبِ

قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْقَصَاءُ بِالصَّحِيحِ مَا سَدَّ عَلَى الصَّحِيحِ وَإِنْ ظَهَرَ الْحَصَا)؛ لَأَنَّهُ قَصَاءُ
الْقَاضِي فِي الْعُقُودِ وَالْعُصُوحِ بِالشَّهَادَةِ الْبَاطِلَةِ يَنْقُذُ صَاحِرًا وَبَاطِلًا عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ

(١) يَهْدِي لِبَانِعِ الْمَنَانِعِ [٢٦/٦]

(٢) وَفِي الْأَحْصَالِ الْقَوْلُ: وَلَعِبَ مِنْ قَرَأَ [٢٦/٦] وَفَقَّحَ، وَفَقَّحَ [٢٦/٦] وَفَقَّحَ [٢٦/٦]

عند أبي خيفة كما هو مدعاه ، ولا يستخلف المشتري عنه بعد ذلك ، لأنه لا
يمد ، فاما بعدهم فقولوا بحث أن يتحد الحواث على هذا في الفضلين ولا
يؤخر ، لأن اشتراك ممكن عندهما لظلال الفاء . وميل الأصح عند أبي
يوسف رحمه الله أن يؤخر في الفضلين ، لأنه يفسر النظر حتى يحذف المشتري
توكن حاصراً من غير دعوى النافع فينتظر ينتظر

قال ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتها على أهله ، فأنفق
عليهم عشرة من عنده ، فالعشرة بالعشرة ، لأن الوكيل بالإتفاق وكيل بالشراء ،
في هذه المسألة

والمراد من نقاده طاهراً : أن يثبت فيما يسا .

ومن نقاده باطلاً أن يثبت فيما بينه وبين الله تعالى ، وقد مر بيان ذلك قبل
باب التحكيم من كتاب أدب القاضي .

قوله : (لأنه يفسر النظر حتى يستخلف المشتري) ، أي لأن أبا يوسف يفسر
النظر لنافع

بمعنى أنه يستخلف لمشتري نظراً للنافع ، ادعى النافع رصا المشتري أم لا ،
فإذا كان المشتري عات ، ينتظر هو إلى أن يختصر فيخلف للنظر للنافع أيضاً ، فعلى
هذا ينتظر عنه في الدفن أيضاً نظراً للمريم ، وهذا معنى قوله (فيستظر للنظر)
وقوله (حتى يستخلف) بارفع ، لأن «حتى» للحال

قوله : (قال ومن دفع إلى رجل عشرة دراهم يشتها على أهله . فأنفق عنهم
عشرة من عنده ، فالعشرة بالعشرة) ١٠٠ ١٠١ ، أي قال في «الحامع الصغير»^(١) .
ومعنى قوله . (فالعشرة بالعشرة) ، أي تكون عشرة لتي حنسها عنه له

(١) ينظر «الحامع الصغير» مع شرحه «الجامع الكبير» [ص ٤٠٧]

يُزَجَّعُ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَإِذَا طَفَرَ بِحَسْرِ حَقِّهِ مِنْ مَالِ الْأَمْرِكَانِ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ ، وَإِذَا كَانَ لِلْمُوكِّلِ حَقُّ الرُّخُوعِ ، وَحَقُّ الْأَخْذِ إِذَا (١١١) طَفَرَ بِحَسْرِ حَقِّهِ ، وَقَدْ طَفَرَ بِدَيْتٍ ، كَانَتْ تِلْكَ الْعَشْرَةُ الْمَحْصُوفَةُ عِنْدَهُ لَهُ بِأَعَشْرَةِ الثَّنِي أُنْفَقَهَا

وَلَا أَنَّ الْمُوكِّلَ فَضَى دَيْتًا كَانَ مُطَالًا بِهِ ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُحْصِمُ فِي وَفْتٍ لَا تَكُونُ لَدَرَاهِمُ بِخَصْرَتِهِ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَذْفَعَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، فَكَانَ مِنْ طَرِيقِ (١١٢) ٢٠٠ لِدَلَالَةِ كَانِ الْمُوَكَّلِ أَمْرًا بِأَنْ يُنْفِقَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ لَهُ حَقُّ الرُّخُوعِ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، وَنَهَى بِكَفَرٍ مُتَطَوِّعًا فِيمَا فَعَلَ ، كَالْوَصِيِّ إِذَا فَضَى دَيْتَ الْمَيِّتِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، أَوْ الْوَارِثِ فَضَى دَيْتَ الْمَيِّتِ بِعَبْرٍ إِذَا الْوَارِثَةُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، لَا يَكُونُ مُتَطَوِّعًا ، فَكَذَلِكَ هُنَا (١١٣).

قَالُوا فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مِنْ الْمَشَائِخِ مَنْ قَالَ مَسْأَلَةَ كِتَابِ الْوَكَّالَةِ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ ، وَلَسَ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ مَعْنَى الشَّرَاءِ ، فَوُرِدَ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا مُحَمَّدٌ فِي «كِتَابِ الْوَكَّالَةِ».

أَمَّا الْإِنْفَاقُ شِرَاءً فَلَمْ يَخْتَلَفْ فِيهِ وَحْهَ (١١٤) الْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ ، بَلْ صَحَّ ذَلِكَ قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا ، حَتَّى رَجَعَ الْمُوكِّلُ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِمَا أَتَقَى قِيَاسًا وَاسْتِحْسَانًا.

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ صَاحِبِ «الْهِدَايَةِ» : (وَقِيلَ : الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي نَقْضِ الدَّيْنِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشِرَاءٍ ، فَأَمَّا الْإِنْفَاقُ بِتَقْصِيرِ الشَّرَاءِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ) ، أَيُّ لَا يَدْخُلُ الْقِيَاسُ وَالِاسْتِحْسَانُ فِي الشَّرَاءِ ، نَلْ يَكُونُ حُكْمُهُمَا وَاحِدًا ، وَلَا يَكُونُ الْمُوكِّلُ مُتَبَرِّعًا فِي الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ.

(١) ذَكَرَ الْعَلَمَةُ أَبُو الْبَلْثِ فِي مَسْأَلَةِ الْوَصِيَّةِ وَالْوَارِثِ فِي «شُرُوحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» أَنَّ ذَلِكَ كَمَا هُوَ فِي حَاشِيَةِ ١٢٠

(٢) رَفَعَ بِالْأَمْرِ «وَحْهَ» وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «وَأَم»، «وَأَمَّ»، «وَأَمَّ»، «وَأَمَّ» وَ«وَأَمَّ»

والْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ وَقَدْ فَرَّيْنَاهُ فَبُهِدَا كَذِبًا

وقيل: هذا استيحاءٌ وفي القياس ليس له ذلك، ويصير مُتَرَعًا وقيل
القياس والإستحسان بي قصاء لئليس؛ لأنه ليس بشراء، فَمَا لِإِنْعَادِ يَنْقُصُ
لِشُرَاءٍ فَلَا تَذَلُّلَهُ.

﴿عنه عليه السلام﴾

قوله: (وَالْحُكْمُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ) أي: الْحُكْمُ فِي لَوْكُلٍ بِالشُّرَاءِ
أَنْ يَرْجَعَ عَلَى الْمُوَكَّلِ مَا أَدَّى

قوله: (وَبَدَّ قَرْرَةً)، أي في باب لوكاله بالتبع واشترائه عند غيبه (وإذا
دفع الوكيل بالشراء من ماله، رخص المبيع، فله أن يرجع به على الموكل؛ لأنه
انقضت بينهما مبادلة حكمية)

قال شيخ الإسلام علاء الدين الأنسجاني رحمه الله في «شرح الكافي» للحاكم
الشَّيْبِ: «وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم، فقال: ادفعها إلى فلان قصاء
عني، فدفع الوكيل غيرها (١٠٠ درهم)، واحتسبها عنده؛ كان لقياس أن يدفع الألف
التي احتسب إلى الموكل، ويكون متطوعاً فيما دفع؛ لأنه لم يأمره بالدفع من ماله
نفسه، فيكون متطوعاً، وقد بطلت جهة قصاء الشَّيْبِ؛ فيدبره الردُّ إلى المالك

ولكني استخيس أن أحيره، لأنَّ الغاموز بقصاء الشَّيْبِ غاموزٌ بِشُرَاءِ مَا فِي دَمِهِ
الأمير بدرهم ولوكُلُ بِشُرَاءِ إِذَا اشْتَرَى وَشَدَّ لِقَمَرٍ مِنْ عِيْدِ نَفْسِهِ؛ سَلِمَ
امْتَنُوعُ لَهُ»

وَاللَّهُ أَعْلَمُ [بِالصُّوَابِ] (١)

﴿عنه عليه السلام﴾

(١) ما في المخطوطين زيادة من: «وأم»، «واتبع»، «ووقع»، «واخر»

يُغْلَبُ، إِلَّا دَا تَعْلَقُ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ بَأْنْ كَانَ وَكَيْلًا بِالْحُضُومَةِ مَطْلَبٌ مِنْ حِجَةِ
الطَّلَبِ لَمْ يَبِهِ مِنْ إِنْطَادٍ حَقُّ الْغَيْرِ، وَصَارَ كَالْوَكَاةِ الَّتِي تَصْنَعُهَا عَقْدُ الرَّهْنِ
قَالَ فَإِنْ لَمْ يَنْتَعِ الْعَزْلُ، فَهُوَ عَلَى وَكَاةٍ وَتَنْصَرِفُهُ جَائِزٌ حَتَّى يَعْلَمَ؛ لِأَنَّ
فِي الْعَزْلِ إِضْرَارًا بِهِ مِنْ حَيْثُ يَنْفَادُ وَلَا يَنْتَعِ أَوْ مِنْ حَيْثُ رُجُوعُ الْمُحْشَرِّقِ إِلَيْهِ

عَنْهُ لَمَّا كَانَ

أَنْ يَغْرُلَ وَكَيْلَهُ مَتَى شَاءَ، وَيَكُونُ بَعْدَ إِتَاءِهِ حَارِحًا غَرًّا وَكَيْلَهُ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَنْتَعِلْ
بِوَكَاةٍ حَقُّ الْغَيْرِ ١٢١ ١٢٢ د، هَذَا إِذَا تَعْلَقَ بِوَكَاةٍ حَقُّ الْغَيْرِ؛ فَلَا يَحْدُثُ الْمُوَكَّلُ
غَرْلَهُ بِغَيْرِ رِصٍّ مَسَّ لَهُ الْحَقُّ، كَمَا نَوْ رَهْنُ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ يَدِينُ لَهُ عَلَيْهِ، أَوْ وَضَعَهُ
عِنْدَ رَجُلٍ عَذْبٍ، وَحَقَّلَ لِمُرْتَهَنٍ أَوْ الْعَدْلَ مُسَلِّطًا عَلَى تَتَبِعِهِ عِنْدَ مَحَلِّ الْأَجَلِ، ثُمَّ
عَرَلَ أَرَاهُ مِنَ الْمُسَلِّطِ عَلَى الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ لَا يَصْحُحُ عَزْلُ الْمُدَّعِي.

وَكَذَلِكَ نَوْ وَكَلَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَكَيْلًا بِالْحُضُومَةِ مَعَ الْمُدَّعِي بِالطَّلَبِ الْمُدَّعِي،
ثُمَّ عَرَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَضْرَةِ الْمُدَّعِي؛ فَلَا يَغْرُلُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلَقَ بِهَذِهِ الْوَكَاةِ حُلُّ
الْغَيْرِ ١٢٣.

وَقَوْلُهُ: (يَطْلُبُ مِنْ حِجَةِ الطَّلَبِ)، أَيُّ: بِالطَّلَبِ مِنْ حِجَةِ الْمُدَّعِي.

قَوْلُهُ: (قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَنْتَعِ الْعَزْلُ، فَهُوَ عَلَى وَكَاةٍ وَتَنْصَرِفُهُ جَائِزٌ
حَتَّى يَعْلَمَ). أَيُّ: قَالَ الْقُدُّورِيُّ فِي «مَخْتَصَرِهِ» (١)

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَنْتَعِلُ لَوَكِيلُ قَتْلِ بُلُوعِ الْحَمْرِ إِلَيْهِ فِي أَقْبَسِ الْقَوْلَيْنِ، كَمَا
يَغْرُلُ بِبَيْعِ الْمُوَكَّلِ وَغَنَابَةِ، وَيَنْتَعِلُ بِغَرْزِهِ نَفْسَهُ. كَذَا فِي «وَجَرِهِمْ» (٢)

(١) فِي «ع» وَغَرْزُ الْوَكِيلِ

(٢) بَطْنُ الشَّرْحِ مَحْضَرِ الطَّحَاوِيِّ: لِلأَنْبَخَارِيِّ [ن ٢٦١].

(٣) بَطْنُ مَحْضَرِ الْقُدُّورِيِّ: [ص ١١٦]

(٤) بَطْنُ «الْوَجَرِ» مَعَ تَعْرِيرِ شَرْحِ الْوَجَرِ: لِلْعَرَلِيِّ [د ٢٥٣]

يَنْتُزِعُ مِنْ مَالِ الْمُؤَكَّلِ وَيُسَلِّمُ الصَّعْبَ بَضْعَةً يَتَصَرَّرُ بِهِ ، وَسَوَى الْوَكِيلِ بِاللِّكَاخِ
عِزَّةً لِمَوْخِهُ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا اشْتِرَاطَ الْعِدَّةِ أَوْ الْعِدَّةَ فِي الشَّخْرِ فَلَا يُعِيدُهُ .

→ حماية البيئة ←

وَحَقُّ قَوْلِهِ أَنَّهُ بِنَصْرَتِي فِي حَالِصِ حَقِّهِ ، فَلَا يُغْتَرُّ عَنْهُمُ الْوَكِيلُ ، كَمَا فِي لَعْنَتِ

ولما أنه نفى بعد الأمر، فبسط فيه العلم كنهى صاحب الشريعة، لئلا يلزم
التعريف.

والعقبة فيه: أنه يلزم الوكيل الضرر في عزله بلا علمه، لأنه ربما يتصرف بعد ذلك بيعاً وشراءً، فتصرف حقوق العقبة إليه (١، ٢، ٣، ٤) من نقد اشترى من مالي المؤجل إذا كان وكيلاً بشراء، ومن تسليم البيع إذا كان وكيلاً بالبيع، ثم إذا نفذ أو سلم، يضمن ما تصرف؛ لأنه فعله بعد القزل، وهذا ضرر لا محالة.

فَقُلْنَا لَا يَصُحُّ الْقَوْلُ قُلْ بُلُوعَ الْحَرِّ دَفْعًا لِلصَّرِّ ، بِجَلَابِ الْعَزْلِ الْحَكْمِيِّ ،
وَلَهُ كَمِمْ شَيْءٌ يَثْبُتُ صَيِّفًا ، وَلَا يَثْبُتُ قَصْدًا ، كَتَفْيِيزِ أَحَدِ أَعْدَادِ الْكَفَّارَةِ ، فَإِنَّهُ
لَا يَتَغَيَّرُ قَصْدًا ، وَيَتَغَيَّرُ فِي هَيْئَتِهِ الْمِيَّاسَةِ .

قوله: (فبضمة)، أي يضمن الوكيل ما تقدم من الثمن، وما سلك من المبيع إذا صَحَّ عزله.

قوله (وبنوي الوكيل بالسكاج وغيره للوجه الأول)، يعني أن الغزل لا يصح قبل علم الوكيل أصلاً، والوكيل بالسكاج وغيره سواء؛ نظرًا إلى الوجه الأول، وهو الإصرار بأنوكيل من حيث إبطال ولاية الوكيل، وكذا غزل الوكيل بالطلاق لا يصح من غير علمه ذكره في باب المشيئة من طلاق. «مختصر الكافي»^(١).

قوله (وقد ذكرنا اشتراط العدة أو العدة في المخير)، أشار به إلى ما ذكره

(١) ينظر: «الكافر» للحاكم الشهيد [٧٥/ق].

﴿ غَيْدَةُ ٱلْبَيْتِ ﴾

فِي فَضْلِ ٱلْقَضَاءِ بِٱلْمَوَارِيثِ مِنْ كِتَابِ «أَدَبِ ٱلْقَاصِي» يَقُولُهُ: (وَلَا يَكُونُ ٱلشَّهِي عَنْ
ٱلْوَكَالَةِ حَتَّى يَشْهَدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ، أَوْ رَجُلٌ عَدْلٌ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ؒ)^(١)

أَعْلَمُ: أَنَّ ٱلْوَكَالَةَ تَكُونُ بِخَيْرِ ٱلرَّوَاحِدِ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَقْدًا، عَدْلًا كَانَ [١٠٢: ١٠٢] أَوْ
فَاسِقًا، رَجُلًا كَانَ أَوْ أَمْرًا، صَيًّا كَانَ أَوْ بَالِغًا، وَكَذَلِكَ ٱلْعَرُّ عِنْدَهُمَا.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَتَّبِعُ ٱلْعَرُّ إِلَّا بِخَيْرِ ٱلرَّوَاحِدِ ٱلْعَدْلِ، أَوْ بِخَيْرِ ٱلْأَتْبَاقِ إِذَا
لَمْ يَكُونُوا عَدْلِينَ، وَعَنِ هَذِهِ ٱلْحَلَالَةِ: إِبْتِغَاءُ ٱلْعَدْلِ ٱلْحَاسِبِ بَعْدَ ٱلْإِحَارِ بِٱلْحَدِثِ،
وَصَبْرُ رَجُلٍ مُحْتَرَمٍ ٱلْقَضَاءِ، وَسُكُوتُ ٱلشَّفِيعِ وَٱلْكُفْرِ، وَقَدْ رَوَّحَهَا ٱلرُّوَلِيُّ، وَمَنْ سَلِمَ
فِي دَارِ ٱلْحَرْبِ فَأُخِيرَ بِٱلْشَّرَائِعِ، وَخَيَّرَ ٱلْعَمِيدُ [١٠٢: ١٠٢] ٱلْمَأْدُونُ، وَقَدْ نَرَى حَمِيعُ
ذَلِكَ فِي فَضْلِ ٱلْقَضَاءِ بِٱلْمَوَارِيثِ.

لَهُمَا: أَنَّهُ مِنْ بَابِ ٱلْمُعَامَلَاتِ، فَيَسْتَوِي فِيهِ بِرَّ حَدِّ [١٠٢: ١٠٢] عَدْلًا كَانَ أَوْ
فَاسِقًا، كَمَا فِي حَاشِي ٱلْإِذْنَ^(٢).

وَأَبَى حَنِيفَةَ ؒ أَنَّ ٱلْإِحَارَ بِٱلْعَرِّ وَٱلْحَجَرَ يُشْبِهُ ٱلْإِحَارَ بِٱلْوَكَالَةِ مِنْ حَيْثُ
إِنَّهُ تَصَرَّفَ فِي بَيْتِهِ نَفْسِهِ، وَلِهَذَا لَمْ يُشْطَرَطْ لِمَعْنَى ٱلشَّهَادَةِ وَمَحَلُّ ٱلْقَضَاءِ، وَبِهِ
مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ أَيْضًا، لِأَنَّهُ يُلْزَمُهُ ٱلْإِمْتِنَاعُ مِنَ ٱلتَّصَرُّفِ، شَاءَ أَوْ أَمْنَى، فَأُشْبِهَ ٱلشَّهَادَةَ،
فَبَوَّكَ فِيهِ مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ؛ لِزُوجِي فِيهِ شَرَائِطُ ٱلشَّهَادَةِ جَمِيعًا، فَسَمَّا
كَانَ فِيهِ مَعْنَى ٱلْإِثْرَامِ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ، زُوجِي فِيهِ أَحَدُ شَطْرَيْ ٱلشَّهَادَةِ ٱلْعَدَا أَوْ
ٱلْعَدَاةُ.

(١) يَنْظُرُ ٱلْمُصَرِّفُ [١٣: ١٩]، ١. مَجْمَعُ ٱلرَّهْمَانِي [٣٥١: ٩]، ١. ٱلْأَحْبَارُ [١٦٣: ٢] ١. ٱلْبَيْتُ

[٣٠٧: ٩]، ١. ٱلْجَوْهَرَةُ ٱلْبِيرَةُ [٣٠٥: ١]

(٢) يَنْظُرُ ٱلْمُحَصِّرُ ٱلْمُطَهَّرِيُّ [ص ٩: ١]، ١. ٱلْمُسَوِّدُ [١٦: ١٩]، ١. ٱلْحَمْدَةُ ٱلْمُتَقِيَّةُ [٢٣٠: ٣]

١. ٱلْبَيْتُ ٱلْمُصَنِّعُ [١٣: ٥]، ١. ٱلْبَيْتُ ٱلْمُصَنِّعُ [٢٨٧: ٤]، ١. ٱلْبَيْتُ ٱلْمُصَنِّعُ [٥٨٤: ٣]

وتتطلب الوكالة بموت الموكل، وخثوبه خثوماً مطلقاً، ولحقاقه بدار
الحزب مرتداً،

﴿عند الدار﴾

و شوكيل ليس فيه إلزام من وخثوب، لأنه على حيرة إن شاء تصرف، وإن شاء
لم يبرأ من شيء من شرائط الشهادة، وكذلك الرسول لم يشترط فيه شيء
من شرائط (١٢/١٦٨هـ) الشهادة، لأن الرسول قائم مقام المرسِل، فصار كذا المرسِل
شأنه بالقرآن، فلم يغير صحت الرسول، وبقي السبب من في فضل المصاهير
بالمواثيق.

وأورد القُدوري في كتاب «التقريب» سؤالاً وحواراً فقال:

«لا يقال: فلم جاز قول حري أنيس غير عدلين؟»

قلنا: لأن عدد المخبرين له تأثير، بدلالة أن خبرهم قد يُفصي إلى العلم مع
عدم العدالة.

قوله: (وتتطلب الوكالة بموت الموكل، وخثوبه خثوباً مطلقاً، ولحقاقه بدار
الحزب مرتداً)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن كل تصرف
بين له دوام يُحصل لدوامه حكم الابتداء، لأنه يسيل من الفسخ والقصر في كل
ساعة، فإذا امتنع عن الفسخ صدر كأنه أشأ العقد، ثم لما كان لدوام حكم
الابتداء، وقيام الأمر شرط حالة الابتداء، فيكون شرطاً حالة النقاء أيضاً، وقد
بطل الأمر بعارض الموت، والخثوب المطلق، واللحاق بدار الحرب، فيتطلب
الشوكيل، لأنه لا يكون بدوياً الأمر.

قال في «التتمة» و«الفتاوى الصغرى»^(٢) «وهذا كله في موضع يُمليكَ
المؤكل غزاه، أما في موضع لا يُمليكَ غزاه، كالغزاه في باب الرّهس، والأمر

(١) حقه «مختصر القُدوري» [ص ١١٦]

(٢) بطل «الفتاوى الصغرى» للمصدر الشهد [ص ١٧٩]

في غاية البيان

١٦٥٠ باليد للمرأة؛ فإنه لا ينعزل الوكيل بموت الموكِّل وجُوبه، والوكيل بالخصومة بالتمسك الخصم بغير موت الموكِّل وجُوبه، ولو كس بالطلاق بغير بحرب الموكِّل مستحسناً، ولا يعزل فإت.

وقال شيخ الإسلام علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد الأسدي في أوائل كتاب الوكالة من «شرح الكافي» «وإذا وُكِّل الرجل وكيلاً في خصوصية، أو بيع، أو شراء شيء؛ كان له أن يخرجَه من الوكالة؛ لأنَّ الوكيل صَحَّ بحقِّ الموكِّل، فكان له إبطاله، فوَدَّ لَمْ يُخْرِجْهُ حَتَّى دَهَبَ عَقْلُ الموكِّل دَماناً دائماً؛ فقد حَرَجَ الوكيل من الوكالة، لأنَّ بقاءه الشَّيْءَ يَسْتَدْعِي بقاء أَهْلِيَّةِ الموكِّل عنه، فقد بَطَلَتْ وهذا في شيء يقتل الغزل، فأما في شيء لا يُفَكِّكُه عِزُّه؛ فلا يَبْطُل، ومثل الأمر باليد وما أشبهه، لأنَّ هذا تصرُّف لازم لا يحتج إلى التجديد، فلا يُشترط بقاء الأهلِيَّة، بخلاف التصرف الجائر؛ لأنَّه تلاشى في كل ساعة، فعُتِبَ بقاءه أهلاً.

(١٦٥١) ولو كان ذهب عقله ساعة، أو من ساعة، ثم أفاق فالوكيل على وُكالتِهِ؛ لأنَّ هذا المعارض لا دوام له، فأشبهه النوم والإعماة.

ثم اختلفوا فقال أبو يوسف لا ينعزل الوكيل حتى يُجَنَّ أكثرَ لُتة؛ لأنَّ التَّحَنُّ بالمسب في حقِّ أكثرِ أحكامِ الشَّرع، وقال محمد حتى يُجَنَّ شهراً؛ لأنَّه يَسْقُطُ عنه الصَّوم، وقال آخرون، حتى يُجَنَّ سنةً كاملةً، حتى يَسْقُطَ حِمْلُهُ لَشكاليب والوظائف، وكلُّ ذلك تلاخُطٌ فيه مَساعٍ إلى ما هُفِطَ شيخ الإسلام الأسدي رحمه الله.

وقال الناطقي في «الأجاس» «وقال ابن سَماعة في «نواذره»: قال محمد في قوله الأوَّل حتى يُجَنَّ يوماً وليلة» (١٦٥٢) ثم مخرُجُ الوكيل من الوكالة.

.....

• هبة خيفة •

ثُمَّ رَخَعَ وَقَالَ: حَتَّى بُجِرَ شَهْرًا. ثُمَّ رَخَعَ وَقَالَ: حَتَّى يُحَرَّ سَنَةً^(١).

وَقَالَ فِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى» فِي كِتَابِ النِّكَاحِ: «وَتَفْسِيرُ الْجَوْدِ الْمُطْبِقِ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ، أَكْثَرُ السَّنَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. حَكَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَنْ أَبِي يُونُسَ أَبُو بَكْرٍ الزَّارِيُّ، وَحَمَلَ الشَّهْرَ قَوْلَ أَبِي خَيْفَةَ^(٢)».

وَقَالَ فِي «الْوَقَائِعِ الْخُسَائِيَّةِ» - فِي بَابِ الْبَيْعِ [١١١/١٠٠] الْحَاثِرَةُ بِعَلَامَةٍ لَوَاو^(٣) - «وَالْمُخْتَارُ مَا قَالَهُ أَبُو خَيْفَةَ أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالشَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ دُونَ الشَّهْرِ فِي حُكْمِ الْعَاصِي، فَكَانَ قَصِيرًا، وَالشَّهْرُ مُصَاعِدًا فِي حُكْمِ الْأَجَلِ، فَكَانَ طَوِيلًا».

وَقَالَ الْقُدُورِيُّ فِي كِتَابِ «التَّحْرِيبِ»: «قَالَ فِي «الْأَصْلِ»^(٤): إِذَا دَهَبَ عَقْلُ الْمُؤَكَّلِ رَمَانًا، خَرَجَ التَّوَكُّيلُ مِنَ التَّوَكَّالَةِ فِيمَا لَهُ إِحْرَاحُهُ مِنْهُ، وَلَوْ دَهَبَ عَقْلُهُ مَسَاعَةً، دَلَّوْكَيلٌ عَلَى وَكَالَتِهِ، وَأَجْمَلَ هَذَا كَالثَّوْمِ، وَلَا أَقْبَسُهُ بِالْأَوَّلِ، وَهُمَا فِي الْقِيَاسِ

(١) يَطْرُقُ «الْأَحْيَاءُ لِلْمَاطِنِ» [٢٦٣ - ٢٦٤]

(٢) وَحَدَّ الْمَطْنُ شَهْرًا عِنْدَ أَبِي يُونُسَ أَصَرًا بِمَا يَسْطُ بِهَ الصَّرْمُ، قَالَ فِي «الشَّرْهَ الْبَلَّالِيَّةِ» مَعْرَبًا إِلَى «الْمَصْرُوتِ» وَهُوَ يَمْنَى وَمِثْلُهُ فِي النِّهْسَانِيِّ وَالْبَلَّالِيِّ، وَحَدَّثَهُ قَاصِمُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ مَا يَقْصِي بِهِ فِي الْمَجْهَدَاتِ، قَوْلَ أَبِي حَبِيبٍ، وَأَنَّ عَلَيْهِ السُّرَى، فَيَحْطُطُ، كَمَا فِي «الدَّرَرِ» وَقَالَ مُحَمَّدٌ حَرَوِيٌّ: لِأَنَّهُ سَقَطَ بِهِ جَمِيعُ الْعَادَاتِ، وَقَالَ فِي «التَّصْحِيحِ» [ص/٢٧١] قَالَ فِي «الْأَحْيَاءِ» وَهُوَ الصَّحِيحُ بَطْنُ «السُّوْطِ» [١٢/١٩]، «الْمَجْهَدُ الْبَرْدِيُّ» [٣٥١/٩]، «الْأَحْيَاءِ» [١٦٣/٢]، «الْحَاثِرَةُ» [١٠٨/١]، «الْبَيْتُ الْخُسَائِيَّةُ» [٢٨٧/١]، «السَّنَةُ» [٣٠٧/٩]، «تَكْنِيهِ فَتْحُ الْقَدِيرِ» [١٤٠/٨]، «دَرَرُ الْحُكَّامِ» [٢٩٤/٢]، «الْفَرْ الْمَحَارُ مَعَ حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ» [٥٣٨/٥]، «بَابُ» [١٤٦/٢]

(٣) يَمْنَى - «عَلَامَةُ الْوَاوِ» مَا رَمَر بِهِ خُتَامُ الْفَيْزِ الْمَعْرُوفُ - «الْبَيْتُ الشَّهِيدُ» فِي كِتَابِهِ «الْوَقَائِعُ»، «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» إِلَى كِتَابِ «الْوَقَائِعِ» لِلْمَاطِنِ هَكَذَا نَصَّ عَلَيْهِ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي دِيَارَةِ كِتَابِهِ بِحَرْفِ «صَ» الْكُبْرَى - «الْوَقَائِعُ» لِلْبَيْتِ الشَّهِيدِ [ق/٣/ب] مَحْطُوطٌ مَكَّةَ فَيْضُ اللَّهِ أَمْدِي - رَكِبَ (رَفَعُ الْحَطِّ ١٠٨٦)، وَهَكَذَا بَطْنُ لِحَاجِي حَلَمَةَ [١٢٢٨/٢]

(٤) يَطْرُقُ «الْأَصْلُ» الْمَعْرُوفُ «السُّوْطُ» [٢١٠/١١] طَبْعَةً وَرَأَى الْأَوَّلَ الْمَطْرُوبَةَ

لأن التوكيل نصرت غير لازم، فيكون لدوامه حكم ابتدائه فلا نداء من قيام الأمر وقد مطلق بهذه الموارد، وشروط أن يكون الخئون قطعاً، لأن دليله سرية الإغماء، وحادث المطبق شهر عند أبي يوسف؛ اغتراباً بما ينقط به الصوم وعنه أكثر من يوم وليلة؛ لأنه تنقطع به الصلوات الخمس صار كالميت وقيل مضمداً؛ حول كامل؛ لأنه ينقط به جميع العبادات، فقدر به احتياطاً

في العبادات

الأمر كما يطل لو كالة، ومن كدلت الموت؛ لأنه لا يطل الأمر؛ إلى هنا لفظ القنوري في كتاب «التقريب».

ولم يذكر الساطعي، والقنوري، وشيخ الإسلام علاء الدين قول أبي حنيفة في الخئون المطبق كما نرى، ولكن ذكر في «الواقعات» و«الفتاوى الصغرى» أنه شهر عنه

وجمهور مطلق - (١٢، ١٧) - يكون الطاء وكسر الباء - أي: داهم، ومعه تنحية الأطباء الخمس الدسوة اللازمة به «المطبعة».

قوله: (لأن التوكيل نصرت غير لازم، فيكون لدوامه حكم ابتدائه).

لا يقال: التبع بشرط المعار نصرت غير لازم أبداً، ومع هذا لا يطل باعتراض الموت، بل ينقز ويطل الجبار

فعلم، أن كون النصرت غير لازم لا يستلزم أن يكون لدوامه حكم الابتدائه. لأننا نقول الأصل في التبع التروم وعدمه يعارض الجبار، فإذا مدت نقرز الأصل ويطل المعارض.

قوله: (وقد يطل بهذه الموارد)، أي: بطل أمر الموكلي بموته وحنويه مطلقاً، ولحقه مدار الحرب مرنداً.

قَالُوا: الْحُكْمُ لِمَذْكُورٍ فِي الْحَقِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، لِأَنَّ تَصَرُّقَاتِ الْمُزْتَدِّ مَوْفُوقَةٌ عِنْدَهُ فَكَذَلِكَ وَكَأَلَتْهُ، فَإِنْ أَسْتَمَ بَعْدَ، وَإِنْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ بِذَارِ الْخَرْبِ بَطَلَتْ الْوَكَاةُ، فَذَا عِنْدَهُمَا: تَصَرُّقَاتُهُ بَاطِلَةٌ فَلَا تَبْطُلُ وَكَأَلَتْهُ لِأَنَّ بَثْرَتَ، أَوْ يُقْتَلُ عَلَى رِدَّتِهِ أَوْ يُحْكَمُ بِبِخَاقِهِ وَقَدْ مَرَّ فِي السَّيْرِ.

كتاب الوكالة

قَوْلُهُ: (قَالُوا: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ) (١٦٦: ١٠٠ م)، أَبِي، قَالَ الْمَشَافِخُ: الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ فِي الْحَقِ فِي «مَحْتَصِرِ الْقُدُورِيِّ»، قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، أَمَّا عِنْدَهُمَا، فَلَا بُدَّ مِنْ حُكْمٍ [١٠٠: ١٦٦] لِقَاضِي بِالْحَقِ، لِأَنَّ الْمُزْتَدَّ وَإِنْ كَانَ يَسْتَحِقُّ بِأَهْلِ الْحَرْبِ حَرْبَ عِلْمًا، وَهُمْ أَمُوتُ فِي حَقِّهَا، شَرْطُ الْحُكْمِ بِلَحَاقِهِ حَتَّى يَسْتَقِرَّ أَمْرٌ لِلْحَقِّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ [١٠٠: ١٦٧/د] بِمُسْتَقَرٍّ^(١).

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الْبَغْدَادِيُّ فِي «مَنْحِ الْقُدُورِيِّ»: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ: قَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: هُوَ عَلَى وَكَأَلَيْهِ مَا لَمْ يَمُتْ، أَوْ يُقْتَلَ، أَوْ يُحْكَمَ بِسُوءِهِ، وَلِمَا نُهُ فَرَّغَ عَنِ اخْتِلَافِهِمْ فِي جَوَازِ تَصَرُّفِ الْمُزْتَدِّ وَرَوَالِ مِنْكَ، فَعِنْدَ أَبِي حَبِيبَةَ: بِرَوُلِ مِلْكِهِ رَوَّ لَا مُرَاعَى، وَعِنْدَهُمَا لَا يَرَوُّ مِنْكَ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ: بِمَزَلِهِ مِنْ عَلَيْهِ الْقَوْدُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: بِمُزَلِهِ الْقَرِيبِ، فَإِذَا حُكِمَ بِلَحَاقِهِ، زَالَ مِنْكَ وَصَارَ كَالْمَيِّتِ

قَوْلُهُ: (وَقَدْ مَرَّ فِي السَّيْرِ)، أَيْ، مَرَّ كَوْنُ تَصَرُّفِ الْمُزْتَدِّ مَوْفُوقًا أَوْ نَاقِصًا فِي السَّيْرِ فِي بَابِ أَحْكَامِ الْمُزْتَدِّ عِنْدَ قَوْلِهِ (وَمَا بَاعَهُ، أَوْ اشْتَرَاهُ، أَوْ وَهَنَهُ، أَوْ

(١) وفيد بالحق لأنه قبله لا يصل بركيله اتفاقا. وفيما يتعلق بالحكم به لأنه لا ينسب لانه. كما في النقص وغيره، ثم هذا كنهه فيما إذا كانت الوكالة غير لازمة بحيث يملك غيره، بخلاف اللازمة فإنها لا تبطل بهذه الموارض كالوكالة ببيع الدار والأمر بالدار كما في «المسألة» [١٤٦٢/١] وبسطر. «المبسوط» [١٩/١٢]، «مصحف أبي رهاوي» [٩/٣٥١]، «الآخيار» [٢/١٦٣]، «البحر المحكم» [٢٥٤]، «البيان» [٤/٢٨٧]، «المسألة» [٩/٣٥٧]، «الكنه فتح القدير» [٨/١٤٠]، «رد المحتار» [٢/٢٩٤]، «الدر المختار مع حاشيته من عابدين» [٥/٥٢٨]

وإن كان الموكل امرأة فارتدت فالتوكل على وكالته حتى تموت أو تلحق
بغير الخبز لأن ردها لا يؤثر في غنودها على ما عرفت

قال وإذا وكل المكاتب ثم عحر، أو المأذون له ثم خحر عليه، أو
الشريك (١٧٧ د) فافترقا، فهذه الوخوة تنطلي الوكالة، علم الوكيل أو لم يعلم
لما ذكرنا أن نقاء الوكالة يعتمد قيام الأمر، وقد نطلي بالتحجير والتعجير
والإفتراق، ولا فرق بين العلم وعدمه؛ لأن هذا عزل حكيم؛ فلا يتوقف على
العلم كالتوكيل بالبيع إذا باعه الموكل.

في المحصر

نصرف فيه من أمواله في حال ردته؛ فهو مؤقوف

قوله: (لأن ردها لا يؤثر في غنودها على ما عرفت)؛ لأن المرتدة لا تقل
علما؛ لأن علة القتل الجراث، ولم يؤخذ؛ لأنه ليس لها يثة صالحة للحجاب.

قوله: (وإذا وكل المكاتب ثم عحر، أو المأذون له ثم خحر عليه، أو
الشريك فافترقا، فهذه الوخوة تنطلي الوكالة، علم الوكيل أو لم يعلم)، وهذا
لفظ القنوري في «محصر»^(١)

قال الشيخ أبو نصر بغدادي في «شرح المحصر»: «ودلت لأن الوكيل
ينصرف من طريق (١٧٨ د) الأمر، وقد بطل أمر هؤلاء في المال، فطلت الوكالة،
غبن الوكيل أو لم يعلم؛ لأنه عزل من طريق الحكم، فلا يفتقر فيه العلم كالموت»

ثم قال الشيخ أبو نصر: «وهذا الذي ذكره القنوري جميعه خارج على الأصل
إلا في الشريكتين، وبما ذكره صاحب كتاب تفرغ»^(٢) إلى هنا لفظه

يعني أحد شريكتي العبد أو المتفاحصة إذا وكل وكبلا، ثم افترقا، بطلت

(١) سطر «محصر قنوري» (ص ١١٦)

(٢) سطر «شرح محصر القنوري» (ص ٣٨٦ و ١)

الوكالة على ما ذكره القُدوري، وبكى ديث حلال برؤية

ألا ترى إلى ما قال مُحَمَّدٌ في «الأصل»: «وإذا وَكَّلَ أَحَدُ الْمُتَعَاوِضَيْنِ وَكِيلًا بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهُوَ نَدِي وَرَبِّي ذَلِكَ، نَمَّ فَتَرَقَّا وَاقْتَسَمَا، وَأَشْهَدَا أَنَّهُ لَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ نَ الْوَكِيلَ أَمَصَى الَّذِي كَانَ وَكَّلَ بِهِ، وَهُوَ يَغْنَمُ أَوْ لَا يَغْنَمُ، وَنَ يَحْوِرُ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ نَوْ كَانَ وَكَلَاهُ جَمِيعًا، لِأَنَّ وَكَالَتَهُ أَحَدُهُمَا جَائِزَةٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَيْسَ تَفَرُّقُهُمَا بِشَيْءٍ لِلْوَكَايَةِ»^١ إِلَى هَذَا لَفْظُ [١٢١ ٦٨ هـ] مُحَمَّدٍ فِي وَكَايَةِ أَحَدِ الْمُتَعَاوِضَيْنِ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِجَانِيُّ فِي «شرح الكافي» لِلْحَاكِمِ اشْتِهَادٌ - فِي سَبَبِ الْوَكَايَةِ مِنَ الْمُضَارِبِ وَالشَّرِيبِ -: «وَإِذَا وَكَّلَ أَحَدُ الْمُتَعَاوِضَيْنِ وَكِيلًا فِي شَيْءٍ هُوَ وَلِيُّهُ، ثُمَّ تَمَرَّقَ وَاقْتَسَمَا، وَأَشْهَدَا أَنَّهُ لَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَمَصَى الْوَكِيلُ مَا وَكَّلَ بِهِ وَهُوَ يَغْنَمُ أَوْ لَا يَغْنَمُ، جَرَى ذَلِكَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا، لِأَنَّ بَعْضَ الشَّرِيبِ يَمْدُ عَلَيْهِمَا فِي التَّصَرُّفِ فِي حُقُوقِ غَنْدٍ بَاشَرَهُ مِنَ الْقَصْرِ وَالتَّسْلِيَةِ وَبَحْوِهِمَا فِي حَالَةِ الشَّرِكَةِ بَعْدَ الْفُسْحِ؛ لِمَا عُرِفَ أَنَّ حُقُوقَ الْغَنْدِ تَكُونُ رَحْمَةً إِلَى مَنْ وَلِيَ الْغَنْدَ، كَأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْغَنْدِ فِي حَقِّ مَنْ نَعَفَدَهُ، فَمَتَى بَقِيَ وَلِيًّا بَعْدَ الْمَضَارِقَةِ، بَقِيَ وَكَلَهُ هَكَذَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ وَكَلَاهُ جَمِيعًا، لِأَنَّ وَكَالَتَهُ أَحَدِهِمَا حَائِزَةٌ عَلَى الْآخَرِ، وَلَيْسَ تَفَرُّقُهُمَا بَشَيْءًا لِلْوَكَايَةِ، لِأَنَّ أَمْرَ الْقَصْرِ لَا يَطْهَرُ فِي تَرَاوُعِ غَمُودِ بَاشَرِهَا أَحَدُهُمَا قَتْلَ ذَلِكَ». إِنْ هَذَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْأَسْبِجَانِيِّ رَحِمَهُ

وَالْعَجْزُ مِنَ [١٢١ ٦٨ هـ] صَاحِبِ «الْهُدَايَةِ» أَنَّهُ أَتَاهُمُ الْأَمْرُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِكَلَامِ

(١) بَصْرَةُ الْأَصْلِ مَعْرُوفٌ بِسَبَبِهِ [١٠ ٣٧٠ هـ] طَبْعًا وَرَدَّ الْأَعْيَانُ يُعْرَبُ

● عليه السلام ●

القُدُورِيُّ، والمَعَالِىُّ عَلَى طَبْعِي أَنَّ الْقُدُورِيَّ أَرَادَ بِذَلِكَ الْوَكِيلَ أَنشَأَهُ (١) فِي صِفَةِ الْعَقْدِ الشَّرِكَةِ، لَا الْوَكِيلَةَ الْإِسْتَدَانِيَةَ لِعَقْدِهِ، لِأَنَّ الْمَصْنُوعَ - وَهُوَ عَقْدُ الشَّرِكَةِ - إِذَا بَطُلَ، بَطُلَ مَا فِي صِفَتِهِ لَا مُحَالَةً، وَإِلَّا لَمَرُمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُحَالَةً بِرَوَايَةِ لَا مُحَالَةَ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاءُ الدِّينِ الْعَالِمُ الْأَنْصَارِيُّ (٢) فِي «شرح الكافي» - فِي مَابَ وَكَأَلَةِ الْعَبْدِ الْمَأْدُونِ وَالْمُكَاتَبِ - وَذَا حَرَّ الْمَوْزِي عَلَى عِنْدِهِ، أَوْ حَرَّ الْمُكَاتَبُ عَنْ مُكَاتَبَتِهِ، انْقَطَعَتْ وَكَيْلُهُ إِلَّا فِي نَهْيٍ، وَالنَّهْيُ فِي كُلِّ شَيْءٍ رِيَّةُ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ يَنْصَرِفُ بِوَلَايَتِهِ، وَوَلَايَتُهُ قَدْ بَطُلَتْ بِالْحَرِّ وَالْعَمَلِ فِي النَّصَرَاتِ اخْتَمَعَ، إِلَّا فِي حُقُوقِ عَقْدٍ بَاشَرَهُ فِي حَالَةِ الْإِدْنِ، فَكَذَا وَلايَةُ وَكَلِهِ.

وَإِنْ بَاعَهُ بِإِذْنِ الثَّرَمَاءِ، أَوْ مَابَ، بَطُلَتْ وَلايَةُ وَكَيْلِهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُتَّقَى وَلايَتُهُ فِي حُقُوقِ الْعَقْدِ أَنْ لَوْ أَفْكَسَ إِفْكَاهُ (٣) الْإِدْنِ تَقْدِيرًا، فَيَنْعَمَلُ لِحَافِرٍ كَلًّا خَيْرٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْغَيْرِ بِهِ، وَإِنَّمَا يَسْتَحْمُ هَكَذَا فِي ذَلِكَ نَفْسِهِ، لَا فِي بَلْكَ غَيْرِهِ، أَوْ فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ، لَا فِي حَالَةِ الْمَوْتِ.

(١) ١٠٥٧١. وَلَيْسَ لِمَوْلَاهُ إِذَا عَابَ الْعَبْدُ أَنْ يَفْضُلَ دِينَهُ، وَلَا يُؤْكَلُ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، لِأَنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ تَرْجِعُ إِلَى الْعَاقِلِ لَا إِلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ اقْتَضَى شَيْئًا مَعَ هَذَا أَوْ وَكَيْلَهُ (٤)، فَهُوَ حَائِزٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَبْدِ دَيْنٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يَفْضُلُ لَهُ، فَإِذَا قُضِيَ نَفْسُهُ، فَقَدْ دَفَعَ الْوَاسِطَةَ فَصَحَّ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَخْرُ، لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَفْضُلُ لِمَوْلَاهُ، وَإِنَّمَا يَفْضُلُ لثَرَمَائِهِ، وَكَذَلِكَ لَوَدِيعَةُ، وَالْمُضَارَبَةُ، وَالْبَيْعَةُ وَمَا أَشَبَّهَا.

(١) وَرَدَ عَلَيْهِ الْأَكْمَلُ بِأَنَّ هَذَا عَلَى غَيْرِ صَحِّهِ يَحْصُرُ بِسَائِلِ الشَّرِكَةِ لَا غَيْرَ، عَلَى أَنَّهُ مُحَالٌ بِمَعْنَاهِ.

الْكُتُبُ عَلَى «نَهْيِهِ تَرْجِعُ إِلَيْهِ» [١٧٩ ٦] ١٠. سَائِلُهُ تَرْجِعُ إِلَيْهِ [٣٠٨ ٩]

(٢) أَيُّ وَكِيلِ الْمَوْلَى، كَمَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «نَهْيِهِ».

قال، وإذا مات الوكيل، أو جُنَّ حُبوبًا مُطيقًا، بطلت الوكالة؛ لأنه لا نصيح أمره بعد جُنونه وموته.

وإن لحق بدار الحرب مُرتدًا، لم يجز له لتصرف حتى يعود مُسلمًا

﴿عنه بدر﴾

فوله، (قال، وإذا مات الوكيل، أو جُنَّ حُبوبًا مُطيقًا، بطلت الوكالة)، أي، قال القُدوري في «مختصره»^(١)، وذلك لأن الوكيل يتصرف بأمر المَؤب عنه، وأمره بطل بموته وجُنونه، فلا يصح نصرته.

فوله (وإن لحق بدار الحرب ١٢ و٧٠ | مُرتدًا، لم يجز له التصرف حتى يعود مُسلمًا)، هذا لفظ القُدوري في «مختصره»^(٢).

علم أن الوكيل إذا عاد مُسلمًا تعود الوكالة عند محمّد، وعند أبي يوسف، لا تعود الوكالة حتى يُجَدِّدها، كما في المُؤكل إذا عاد مُسلمًا، حيث لا تعود الوكالة بالاتفاق، وهذا هو المشهور في عود المُؤكل^(٣)، وروى عن محمّد في «السّر الكبير»^(٤)، «أن الوكالة تعود».

وجه ذلك الرواية، أن الوكالة بطلت برؤي مَن المُؤكل، فإذا عاد مُسلمًا، عاد ملكه الأول، فرَجَب أن يعود بحقوقه، كما قاله هبَمَن وَكَلَّ رَجُلًا بِبَيْعِ غَنَمِهِ، ثُمَّ بَعَا لِمُؤَكَّلٍ؛ اِعْرَلِ الْوَكِيلُ، فَإِنْ رُدَّ عَلَى الْمُؤَكَّلِ بَعَيْبٌ بِقَصْدٍ قَاصٍ، عَادَتْ الْوَكَاةُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ الْأَوَّلَ عَادَ فَعَادَ بِحَقْوِهِ.

وجه قول أبي يوسف إذا قُضِيَ بِحَقْوِهِ فَقَدْ قُضِيَ بِسُوءِهِ، والوكالة لا تبقى بعد المَؤب، وبطلت، والباطل لا يعود، بجلا بأملاكه، فإنها قادمة بعد اموت، فجاء أن تعود، ولأن المُلحق يَمْتَعُ ابتداءً بالوكالة، فإذا ١٢/٧٧ | حررَ عليها أبطلها كالجوهر

(١) ينظر: «مختصر القُدوري» [ص/١١٦].

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: «المبسوط» [١٥١٩]، «الدائع الصالح» [٣٩٦]، «نبيي للحقائق» [٢٨٨، ٤].

(٤) وقع بالأصل «سِر الكبير» ولعلَّت من «الأم»، و«صح»، و«غ»، و«ص».

(٥) ينظر: «سِر الكبير» مع شرح لرحبي، لمحمّد بن الحسن [١٦٠/٥، ١٦].

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ﷺ: لَا تَعُودُ الْوَكَاةُ.

عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَوَجْهُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَنَّ عَدَمَ عَادَةِ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا يُعْتَبَرُ أَنَّهُ
مَعْرُوفٌ، بَلْ لَا يُعْتَبَرُ أَنَّ الْأَمْرَ لَمْ يَتَنَاوَلَ تِلْكَ الْبُقْعَةَ، كَمَا قَالَ لَعِيرٌ: بَعَثْتُ بِيَعْفَةَ
فَأَخْرَجَهَا مِنْهَا، لَمْ يَخْرُجْ بِيَعْفَةَ، إِذَا عَادَ جَارُ بَيْعِهِ، فَكَذَلِكَ هُنَا، وَلِأَنَّ الْوَكِيلَ لَيْسَ
بِمُسَيَّبٍ حَقِيقَةٍ، إِلَّا أَنَا الْحَقُّ بِالْأَمْرَاتِ لَا يَطْعُ وَلَا يَبَةُ التَّصَرُّفِ، وَهَذَا الْعَدَمُ
يَعْرِضُ الرُّوَالِ، إِذَا رَأَى ظَهَرَ حُكْمِ الْأَصْلِ، فَكُلُّهُ خُشُونٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا نَجَى
الْمُوكَّلُ بِالْأَمْرِ ثُمَّ عَادَ مُشْتَمًا، حَيْثُ [١٦٠٨] لَا تَعُودُ الْوَكَاةُ عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ؛
لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ [١٦٠٩] رَوَالِ أَمْلَاكِ، وَالْوَكَاةُ كَانَتْ مُتَعَدِّقَةً بِعَيْنِ الْمَالِ، فَلَمْ
يَخْرُجْ بِفَاوْضِهَا مَعَ رَوَالِ الْعِلْقَةِ فِيهِ، وَالْوَكِيلُ لَيْسَتْ وَكَاةُهَا بِمَا يَمْلِكُ

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاء الدين الأسيدي في «شرح الكافي» - في أول
الباب من كتاب «الوكالة» - «نَمْ قَدَّرُ مُدَّةَ الدَّخَالِ بِأَقْلٍ مِنْ سَنَةٍ، قَالَ: إِنْ بَقِيَ أَقْلٌ
مِنْ سَنَةٍ ثُمَّ عَادَ، تَعُودُ الْوَكَاةُ؛ لِأَنَّ بَقِيَّتَهَا [١٦١٠] عَلَى احْتِمَالِ أَنْ يَعُودَ، فَأَمَّا
إِذَا بَقِيَ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ ثُمَّ عَادَ، لَا تَعُودُ الْوَكَاةُ؛ لِأَنَّ احْتِمَالِ الْعُودِ قَدْ تَبَطَّلَ بِالْخَوَلِ
ظَاهِرًا وَغَلَبَ، فَصَارَ كَالْجَوَلِ إِذَا كَانَ أَقْلٌ مِنْ سَنَةٍ لَا تَبْطُلُ الْوَكَاةُ، وَهَذَا اسْتَوْعَبَ
السَّيِّئَةَ تَبْطُلُ» إِلَى هَذَا لَفْظُهُ ﷺ فِي «شرح الكافي».

قَالَ الْقُدُورِيُّ فِي كِتَابِ «التَّقْرِيبِ»: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: لَا تَرَى أَنَّ الْمُوكَّلَ لَوْ كَانَ
قَالَ لِلْوَكِيلِ وَكُلْتُكَ يَتَّبِعُ هَذَا فِي دَارِ الْحَرْبِ، «رَدُّهُ وَلِجَوِّهِ جَازَ بِيَعْفَةَ، فَدَلَّ أَنَّ
الْمَعْنَى مِنَ التَّصَرُّفِ لَيْسَ هُوَ لِأَخْلِ الْعَرْلِ، وَبَكْرُ الْأَمْرِ لَمْ يَتَنَاوَلَ تِلْكَ الْبُقْعَةَ».
ثُمَّ قَالَ الْقُدُورِيُّ: «وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا نَعْرِفُهَا مِنْ مَذْهَبِ أَبِي يُوسُفَ، فَلَا مَعْنَى
لِلْإِزَامَةِ».

قَوْلُهُ: (وَهَذَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ)، أَيُّ: حَوَارِ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ إِذَا عَادَ مُشْتَمًا مَذْهَبُ
مُحَمَّدٍ ﷺ.

لِمُحَمَّدٍ أَنْ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْمَاعِ ، أَمَّا الْوَكِيلُ يَتَصَرَّفُ بِمَعَانٍ قَائِمَةٍ بِهِ وَبِمَا عَجَزَ بِعَارِضِ الْحَقِّ لِتَأْثِيرِ الدَّارِئِ ، فَوَدَّ زَلَّ الْعَجْزُ وَالْإِطْلَاقُ بَاقٍ عَادَ وَكَيْلًا

وَلِأَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ إِنْ ثَبَاتَ وَلَايَةُ التَّفْيِيدِ ، لِأَنَّ وَلَايَةَ أَضْلٍ لَتَصَرَّفَ بِأَهْلِيَّتِهِ ، وَوَلَايَةُ التَّفْيِيدِ بِبَيْعِكَ وَبِالْحَقِّ لِحَقِّ بِالْأَمْوَاتِ ، وَبَعَلَّتِ الْوَلَايَةُ وَلَا تَعُودُ كَيْفَ فِي أَمِّ الْوَلَدِ وَالْمُتَبَرِّ.

وَلَوْ عَادَ الْمُوَكَّلُ مُنْجِلًا وَقَدْ لَحِقَ بِذِي الْحَرْبِ مُرْتَدًّا لَا تَعُودُ لَوَكَالَهَ فِي لَظَاهِرٍ .

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ تَعُودُ كَمَا قَالَ فِي الْوَكِيلِ وَالْفَرْقُ لَهُ عَلَى الظَّاهِرِ أَنَّ مَعْنَى لَوَكَالَهَ فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ عَلَى الْمِلْكِ وَقَدْ رَأَى ، وَفِي حَقِّ الْوَكِيلِ عَلَى مَعْنَى قَدِيمٍ بِهِ ، وَلَمْ يَزَلْ بِالْحَقِّ .

عَنْ أَبِيهِ لِيَاكُونَ

قَوْلُهُ (لِمُحَمَّدٍ أَنْ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْمَاعِ ، أَمَّا الْوَكِيلُ يَتَصَرَّفُ بِمَعَانٍ قَائِمَةٍ بِهِ) . . إِلَى آخِرِهِ مَعْنَاهُ: مَا قَدْ رُكِّنُ الْإِسْلَامُ أَبُو الْمُضِلِّ الْكُرْمَانِيُّ فِي «إِشَارَاتِ الْأَسْرَارِ» يَقُوهُ ، لِأَنَّ الْوَكَالَهَ إِطْلَاقٌ لَتَصَرَّفَ [١٧٦ ص ١٧٧] ، فَإِنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِحُكْمِ أَهْلِيَّتِهِ ، بَكْتِهِ مُنْجٍ مِنَ التَّصَرُّفِ لِحَقِّ لَعِيرٍ ، فَرِدَا وَكَيْهَ فَقَدْ فَتَحَ عَلَيْهِ بَابَ التَّفْيِيدِ ، وَقَدْ عَجَزَ عَنِ التَّفْيِيدِ بِسَبَبِ الْحَقِّ بِدَارِ الْحَرْبِ ، هَذَا عَادَ مَسْمُومًا بِمِلْكِكَ ؛ لِأَنَّ الْبَابَ الَّذِي انْفَتَحَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْسَدَ ، وَلَكِنَّهُ عَجَزَ ، وَقَدْ ارْتَفَعَ الْعَجْزُ ، وَهَذَا بِحِلَافِ الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ قَدْ بَطَلَتْ ، فَتَبْطُلُ الْوَكَالَهَ كَمَا لَوْ حُرَّ .

قَوْلُهُ: (وَلِأَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ إِنْ ثَبَاتَ وَلَايَةُ التَّفْيِيدِ) .

قَالَ فِي «إِشَارَاتِ» : «أَبُو يُوسُفَ يَقُولُ بِأَنَّ التَّوَكَّلَ تَمْلِكُكَ ، فَإِنَّهُ مِنْ قَتْلٍ لَمْ يَمْلِكِ التَّفْيِيدَ ، وَإِنَّمَا مَلِكٌ بِأَوَكَالِهِ ، وَدَلَالُهُ كَوْنُهُ تَمْلِكُكَ لِلتَّفْيِيدِ . أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى يَعْتَمِدُ اسْمُكَ بِالْأَتَمَانِ ، وَلَا صَحْرٍ مِنْ غَيْرِ لِمَالِكٍ

قال ومن وكل آخر شيء، ثم تصرف بنفسه فيما وكل به، بطلت
لو كاته وهذا اللفظ ينظم وجوها، مثل أن يوكله بعقار أو بكتابه فأعقفه
أو كاته الموكل بنفسه، أو يوكله بتزويج امرأة، أو شراء شيء فعقفه بنفسه،

﴿هـ﴾ غاية سبل

فإذا ثبت أنه تمليك نقول: أملاكه كتسل بالحقاق، ولا تعود، لا فيما يحصل
بعود، وهو ما يثبت للورثة، وهذا لا يحصل العود، فقط، بخلاف الجيوب، فإنه
لا يطل الأملاك، ولكنه يفجر عن التصرف إلى ههنا فقط «الإشارات»

قوله (١٧/١٧٢) قال ومن وكل آخر شيء، ثم تصرف بنفسه فيما وكل
به، بطلت الوكالة، أي، قال القذوري في «مختصره»^(١)

قال صاحب «الهداية» (وهذا اللفظ ينظم وجوها: مثل أن يوكل بإعطاء
عنده أو بكتابه، فأعقفه أو كاته الموكل بنفسه، أو يوكله بتزويج امرأة، أو شراء
شيء، فعقفه بنفسه، أو يوكله بطلاق، فطلقها الزوج ثلاثا أو واحدة، وانقضت
عدتها، أو بالخلع، فخلعها بنفسه، لأنه لما تصرف (١/٥٥٨) بنفسه، تغذر على
الوكيل التصرف، فبطلت الوكالة)

وأراد بقوله: (شراء شيء): شراء شيء بعينه، حيث تكون مباشرته بنفسه
عزلا للوكيل، وإنما قيد بقوله: (وانقضت عدتها)، لأنه إذا طلقها بنفسه واحدة؛
ولم تنقض عدتها، كان للوكيل أن يطلقها ما دام في العدة، بخلاف ما إذا طلقها
بنفسه ثلاثا، حيث لا يكون للوكيل أن يطلقها بعد ذلك، لا في العدة ولا بعدها.

قال في «شرح الطحاوي»: «والعرل الحكمي لا يحتج إلى معرفة (٢/٣٢٢)
الوكيل، ويغفل سواء (١٢/٥٧١) عليم الوكيل أو لم يعلم، نحو: أن يموت الموكل،
أو يوكل وكيلًا يبيع عنده، ثم إن الموكل أخرج العبد من ملكه قبل أن يبيع الوكيل،
أو دبره، أو كاته، أو رهنه لرحل، اعرل الوكيل، عليم الوكيل به أو لم يعلم.

(١) ينظر: مختصر القذوري (ص/١١٦).

أَوْ يُوكِّلُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَهَا الرَّجُلُ ثَلَاثًا أَوْ وَاحِدَةً وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَوْ بِالْحُلْعِ
فَخَالَعَهَا بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ نَحَا تَصَرُّفَ بِنَفْسِهِ تَعَدَّرَ عَلَى الْوَكِيلِ التَّصَرُّفَ فَصَلَّتْ

«وَالِدُهُ عَادَهُ سَلَامٌ»

وَكَذَلِكَ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يَخْلَعَ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الرَّجُلُ طَلَاقًا بَشَاءً، أَعَزَلَ
الْوَكِيلُ، وَنَوَّأَنَّ الْعَبْدَ عَدَا إِلَى يَدَيْهِ لِمُوكِّلِهِ، تُنْصَرُّ: إِنْ عَدَا إِلَى يَدَيْهِ فَتُسَخَّرُ، عَادَتِ
الْوَكَالَةُ، وَإِنْ عَادَ بِحُكْمٍ يَلْتَمِزُ جَدِيدًا، سَمَّيْنَاهُ تَعْدِيلَ الْوَكَالَةِ^(١). إِلَى هَذَا لَفْظُ الْإِمَامِ
الْأَسْبَغَانِيِّ فِي «الْمَحْصَرِ الطَّحَاوِيِّ».

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي «الْأَصْلِ»: «وَإِذَا وَكَّلَ الرَّجُلُ رَجُلًا بِشَيْءٍ عَدِي لَهُ، ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ
بِاعَ الْعَبْدَ، أَوْ دَبَّرَهُ، أَوْ كَاتَبَهُ، أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ رَهَنَهُ وَفَضَلَ مِنْهُ، أَوْ آخَرَ،
أَوْ كَانَتْ أُمَّةً قَرِيبَةً، هُوَ يَدْرُسُ، أَوْ لَمْ يَدْرُسْ، فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَقْصُرُ لِلْوَكَالَةِ، مَا خِلَا الرُّوْطَةِ
بِذَا لَمْ يَلِدْ، وَمَا خِلَا الْإِبْرَارَةِ وَالرَّهْنِ، وَكَذَلِكَ لِلْخِدْمَةِ لَيْسَ بِتَقْضِي لِلْوَكَالَةِ»^(٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَاءُ الدِّينِ الْأَسْبَغَانِيُّ [٧٣١/١٩] فِي «الْمَحْصَرِ الْكَامِيِّ»
لِلْمُحَاكِمِ الشَّهِيدِ «وَلَوْ بَاعَهَا الْآمِرُ أَوْ الْوَكِيلُ، ثُمَّ رُدَّتْ بِعَيْنٍ بِقَضَاءٍ قَاضٍ، فَلِوَكِيلٍ
أَنْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّهُ عَادَ قَدِيمًا لِمَلِكِهِ فِيهَا، فَعَادَتِ الْوَكَالَةُ، وَإِنْ قَبِلَهَا لِمَوْلًى بِغَيْرِ قَضَاءٍ
فَاقْصِرْ بِعَيْنٍ، أَوْ بِغَيْرِ عَيْنٍ بَعْدَ الْقَبْضِ؛ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا؛ لِأَنَّ الرَّدَّ هُوَ
فِي حُكْمِ عَقْدٍ جَدِيدٍ، فَكَانَ الْعَانِدُ إِسْرَافًا يَلْتَمِزُ آخَرَ، فَلَا تَعُودُ الْوَكَالَةُ».

وَإِنْ كَانَ الرَّدُّ بِحِمَارٍ شَرُطِيٍّ، كَانَ لِبَيْعِهِ، أَوْ لِمُشْتَرِيٍّ، أَوْ بِفَسَادِ الْبَيْعِ، أَوْ
بِخِيَارِ رُؤْيَا، فَلِوَكِيلٍ عَلَى وَكَايَتِهِ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ هُوَ نَسْخٌ لِلْعَقْدِ مِنَ الْأَصْلِ، وَإِنْ
رَجَعَتِ الْأُمَّةُ إِلَى الْآمِرِ بِمِيرَاثٍ، أَوْ غَيْرِهِ بِعَيْنٍ جَدِيدَةٍ، سَمَّيْنَاهُ يَكُونُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا،
لِأَنَّ الْوَكَالَةَ قَدْ انْتَهَتْ، حَيْثُ تَقَرَّرَ مُوَحَّدُ تَصَرُّفِهِ [١١٠/١٦]، فَلَا يَعُودُ وَكِيلًا إِلَّا
بِتَوَكُّلٍ جَدِيدٍ، وَلَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَيْنٍ، ثُمَّ أَرَادَ لَهُ هِيَ التَّجَارَةُ، أَوْ حُبِّي عَلَيْهِ جَدِيدًا.

(١) سَمَّيْنَاهُ «الْمَحْصَرِ الطَّحَاوِيِّ» لِلْأَسْبَغَانِيِّ [٧٣١/١٩].

(٢) يَنْهَرُ الْأَصْلُ بِمَعْنَى «مَعْرُوفٍ بِمَعْنَى» [١١٠/٧٧٧] حَتَّى وَرَدَ الْأَوْقَافُ الْقَطْعِيَّةَ.

الوكالة، حتى لو تزوجها بنفسه وأبانتها لم يكن للوكيل أن يزوجه منه؛ لأن الحاجة قد انقضت، بخلاف ما إذا تزوجها الوكيل وأبانتها؛ له أن يزوجه الموكَّل

عناية السبع

كان الوكيل على وكالته؛ لأن محل التصرف قائم.

ثم اعلم: أن الخلاف لم يُذكر في «الأصل» [٥٧٣/١٢]، ولا في «الكافي»، ولا في «شرح» فيما إذا ردَّ العبدُ بعينه بقضاء، حيث كان للوكيل أن يبيعه، ولكن ذكر القُدوري في «شرح» خلافاً بين أبي يوسف ومحمد فقال: «قال أبو يوسف: ليس للوكيل أن يبيعه، وقال محمد: له أن يبيعه».

وجه ما روي عن أبي يوسف: أن الموكَّل لما تصرف فيه بنفسه صار ذلك عزلاً للوكيل، فلا تعود الوكالة إلا بالوكالة مُستقبلة.

وجه قول محمد: أن الوكالة باقية؛ لأنها إطلاق، إلا أنه عجز عن التصرف بخروج العبد عن الملك، فإذا عاد على حكم الملك الأول زال العجز، فعادت الوكالة، وليس هذا كالتوكيل بالهبة إذا وهبه بنفسه، ثم رجع، حيث لا يكون للوكيل أن يهب؛ لأن رجوع الواهب باختياره دليل على عدم حاجته إلى هبة الوكيل، فكان ذلك عزلاً له دلالة.

وقال شيخ الإسلام الأنسجاني - في باب الوكالة في النكاح من «شرح الكافي» -: «ولو وكله أن يزوجه امرأة بعينها، فإذا لها زوج، فمات عنها، أو طلقها وانقضت العدة، ثم زوجه إياه الوكيل جاز؛ لأنه أمره بإنكاحها إياه، وهو متصور بواسطة [٥٧٤/١٢] الموت وانقضاء العدة، فانصرف التوكيل إليه، وصار كأنه نص على إضافة التوكيل إلى تلك الحالة.

والوكالات مما تقبل التعليق [٥٧٤/٢] والإضافة إلى زمان في المستقبل، ولو تزوجه الموكَّل ثم أبانتها، لم يكن للوكيل أن يزوجه إياه؛ لأنه حصل مقصوده بالتوكيل والأمر، فانتهى الأمر ضرورة؛ لأنه لما فعله بنفسه؛ فقد أعجزه عن

لِبَقَاءِ الْحَاجَةِ ، وَكَذَا لَوْ وَكَّلَهُ بِبَيْعِ عَبْدِهِ قَبَاعَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَوْ رُدَّ عَلَيْهِ بِعَبْدٍ بِقَضَاءِ قَاضٍ ؛ فَمَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهُ قَرَّةً أُخْرَى ؛ لِأَنَّ بَيْعَهُ بِنَفْسِهِ مَنَعٌ لَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فَصَارَ كَالْعَزْلِ .

غاية البيان

التَّحْصِيلُ ، فَصَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْعَزْلِ .

وَلَوْ تَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ وَدَخَلَ بِهَا ، ثُمَّ أَبَانَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، ثُمَّ زَوَّجَهَا إِثْنًا جَارًا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُلْ مَقْصُودُ الْأَمْرِ بَعْدُ ، وَقَدْ بَقِيَ بَعْدَ هَذَا الْعَارِضِ مُتَصَوِّرُ الوجودِ ، فَبَقِيَ الْأَمْرُ .

وَلَوْ ارْتَدَّتْ فَلَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ، ثُمَّ سُبِّتَتْ وَأَسْلَمَتْ ، فَزَوَّجَهَا إِثْنًا الْوَكِيلُ ؛ جَارًا فِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلَمْ يَجُزْ فِي قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّهُمَا صَارَتْ أُمَةً ، وَتَكَاحُ الْأُمَةُ لَيْسَ بِمَنْهُوْدٍ ، وَغَيْرُ الْمَنْهُوْدِ خَارِجٌ عَنْ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ عَنْهُمَا ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، وَلَكِنَّ الْمُوَكَّلَ تَزَوَّجَ [٥/٥٧٤/١٢] أُمًّا أَوْ ذَاتَ رَحِمٍ مَحْرَمٍ [٥/٥٩٩/٦] مِنْهَا ، أَوْ أَرْبَعًا سِوَاهَا ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ عَنِ الْوَكَاةِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ فَعْلًا يُعْجِزُ عَنْ تَحْصِيلِ مَا أَمَرَ بِهِ ، فَصَارَ عَزْلًا دَلَالَةً ، وَإِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ وَلَكِنَّهُ قَالَ : إِنْ تَزَوَّجَهَا فِيهِ طَالِقٌ ، فَلَيْسَ بِإِخْرَاجٍ لَهُ مِنَ الْوَكَاةِ .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ علاء الدِّينِ الأَنْسِي حَاشِي فِي «شرح الكافي» - فِي بَابِ تَوْكِيلِ الزَّوْجِ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْخُلْعِ - : «وَلَوْ وَكَّلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ ، فَإِنَّ طَلَاقَ الْوَكِيلِ يَقَعُ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ مُحَلِّيَةَ الطَّلَاقِ لَمْ تَنْعِدِمِ بِتَطْلِيقِ الزَّوْجِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَالَعَهَا الزَّوْجُ ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقَهَا الْوَكِيلُ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ فَتَزَوَّجَهَا ، فَطَلَّقَهَا الْوَكِيلُ ؛ لَمْ يَقَعْ ؛ لِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي الْمِلْكِ الْأَوَّلِ ، وَهَذَا غَيْرُ الْمِلْكِ الْأَوَّلِ .

وَلَوْ ارْتَدَّتْ أَوْ ارْتَدَّ الزَّوْجُ ، فَإِنَّ طَلَاقَ الْوَكِيلِ يَقَعُ عَلَيْهَا فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّ مُحَلِّيَةَ الطَّلَاقِ تَبْقَى مَا بَقِيََتِ الْعِدَّةُ .

وَقَالَ مُحَمَّدٌ عليه السلام: لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ مَرَّةً أُخْرَى فَإِنَّ الْوِكَالَةَ [١٧/١٥١] بَاقِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ، وَالْعَجْزُ قَدْ زَالَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَكَّلَهُ بِالْهَبَةِ قَوْمٌ بِنَفْسِهِ ثُمَّ رَجَعَ لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَهَبَ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ فِي الرُّجُوعِ نَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلُ عَدَمِ الْحَاجَةِ.

أَمَّا الرَّدُّ بِقَضَاءٍ بغيرِ اخْتِيَارِهِ، فَلَمْ يَكُنْ دَلِيلُ زَوَالِ الْحَاجَةِ، فَإِذَا عَادَ إِلَيْهِ قَدِيمُ مَلِكُهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

في هبة العبد

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمُرْتَدَّةَ إِنْ كَانَتْ مَعْتَدَةً؛ لَا يَقَعُ طَلَاقُ الزَّوْجِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ قَدْ ارْتَفَعَ فِيمَا بَيْنَهُمَا بِطَرِيقِ الْفَسْخِ، فَصَارَ [١٧/١٥٢] كَارْتِفَاعِهِ بِسَائِرِ وجوهِ الْفَسْخِ، فَعَلَى قِيَاسِ تِلْكَ الرُّوَايَةِ: يَتَّبَعِي أَنْ تَبْطُلَ الْوِكَالَةُ.

وَأِنْ لَحِقَ الزَّوْجُ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا، ثُمَّ طَلَّقَ الْوَكِيلُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ؛ لَمْ يَقَعْ طَلَاغُهُ عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ عَادَ مُسْلِمًا فَرَوَّجَهَا؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَبْتِ، فَانْعَزَلَ وَكِيلُهُ ضَرُورَةً، وَلِأَنَّهُ يَنْقُطُ حُكْمُ الْعِدَّةِ الَّتِي وَجَبَتْ حَقًّا لِلْأَزْوَاجِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُشْرُوعٌ لِرَفْعِ قَيْدِ ثَبَتِ حَقًّا لِلْأَزْوَاجِ، وَقَدْ بَطُلَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ إِذَا ارْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ، لِأَنَّ عِدَّتَهَا سَقَطَتْ بِلَحَاقِهَا بِدَارِ الْحَرْبِ، وَلَمْ يَتَّحِ مَحَلًّا لِلطَّلَاقِ، وَكَذَلِكَ إِنْ عَادَ مُسْلِمًا أَوْ مُسْلِمَةً فَرَوَّجَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا يَمْلِكُ جَدِيدٌ غَيْرُ الْمِلْكِ الْأَوَّلِ. إِلَى هُنَا لَفْظُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ علاءِ الدِّينِ الْأَسْمِيعَانِيِّ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ)، أَيُّ: لِأَنَّ الْوَاحِدَ مُخْتَارٌ فِي الرُّجُوعِ بِالْهَبَةِ.

قَوْلُهُ: (فَكَانَ دَلِيلُ عَدَمِ الْحَاجَةِ)، أَيُّ: كَانَ رَجُوعُ الْوَاحِدِ مُخْتَارًا دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ حَاجَتِهِ إِلَى هَبَةِ وَكِيلِهِ، فَكَانَ عَزْلًا عَنِ الْوِكَالَةِ دَلَالَةً.

وَاللَّهُ عليه السلام أَعْلَمُ [بِالصُّوَابِ] ^(١).

(١) ما بين المقتولين: زيادة من: «ن»، و«م»، و«نح»، و«ع»، و«ض».

فهرس الموضوعات

٥	كتاب الحوالة
٣١	كتاب أدب القاضي
٧٩	فصل في الحبس
٩٨	باب كتاب القاضي إلى القاضي
١٢١	فصل آخر
١٥١	باب التحكيم
١٦٢	مسائل شتى من كتاب القضاء
١٨٢	فصل في القضاء في التوارث
٢٠٩	فصل آخر
٢١٧	كتاب الشهادات
٢١٧	كتاب الشهادات
٢٤٧	فصل
٢٧٢	باب من تقبل شهادة ومن لا تقبل
٣٢٨	باب الاختلاف في الشهادة
٣٥٩	فصل في الشهادة على الإزث
٣٦٧	باب الشهادة على الشهادة
٣٩١	فصل
٣٩٧	كتاب الرجوع عن الشهادة
٤٣٧	كتاب الوكالة
٤٧٨	باب الوكالة بالبيع والشراء
٤٧٨	فصل في الشراء
٥٣٥	فصل في التوكيل بشراء نفس العبد
٥٤٤	فصل في البيع
٥٧٨	فصل
٥٩٣	كتاب الوكالة بالخصومة والقبض
٦٣٥	باب عزل الوكيل